

مسائل النحو الخلافية

في

ارتشاف الضرب أدبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)

رسالة قدّمها الطالب

نزار عبد اللطيف صبر

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها

- اللغة -

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

محسن حسين علي الخفاجي

آيار

٢٠٠٧م

ربيع الثاني

١٤٢٨هـ

الإهداء

إلى : من تَشَرَّفْتُ مدينتي بحمل اسمه المُبارك

الإمام أبي محمد الحسن الأسمر - عليه السلام -

إجلالاً وانتماءً

إليكما : يا والديَّ الكريمين

أهدي جنَى اليَدَيْنِ

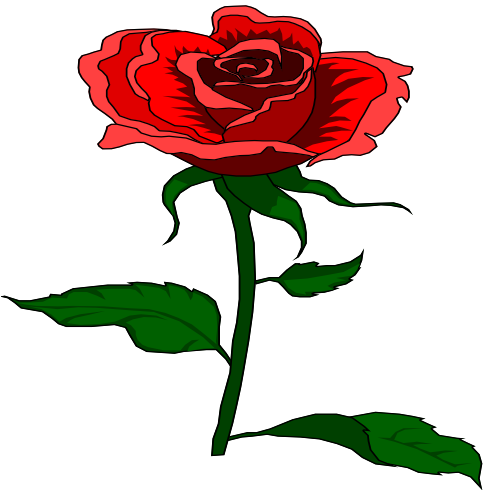
براً واحساناً

إلى : من غمروني بفيض مشاعرهم

وأحاطوني بجميل مواقفهم

إخوتي وأخواتي

حُبّاً وعرفاناً نزار



بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أنّ طالب الماجستير (نزار عبد اللطيف صبر) قد أعدّ بإشرافي رسالته الموسومة بـ(مسائل النحو الخلافية في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)) أعدّها في قسم اللغة العربية ، كلية التربية ، جامعة بابل . وأنّ الرسالة قد استوفت خطتها استيفاءً تاماً يؤهلها للمناقشة .

إمضاء المشرف :

أ . م . د . محسن حسين علي الخفاجي

التاريخ :

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

الإمضاء

أ . م . د . عامر عمران علوان الخفاجي
رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : / / ٢٠٠٧ م .

شكر وامتنان

لك الشكر ربّي على سوابغ نعمك وفواضل كرمك وأستعينك في شكرك على ما تفضلّت به عليّ من إكمال هذا البحث ، وأدعوك لأن تُنمّم عليّ نعمتك بأن تقبله مني خالصاً لوجهك الكريم .

إنّ من أخلاق ديننا الإسلامي الحنيف أن يشكر المرء من كان له فضل عليه، ويعترف بالجميل الذي أسدي إليه .

ولست أدّعي أنني بكلماتي المتواضعة هذه سأوفي المتفضلين عليّ حقوقهم ، أو أرُدّ لأصحاب الجميل جميلهم ، إذ ما هي إلا كلمات متصاغرة أمام أفضال جمّة .

وأول ما أذكر أستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة الدكتور محسن حسين علي الخفاجي الذي غمرني بفضله الكبير ، وأتحفني بعلمه الوفير ، وحباني بخلقه الرفيع ، فلم يُشعرني بأنّي طالب لديه - وهو الحق - بقدر ما أشعرني بأنّي ابن له ولاسيما أنه لم يدّخر جهداً إلا بذله في سبيل أن يخرج عملي هذا على أحسن حال فجزاه الله تعالى عن العلم وطلابه خير ما يجزي محسناً على إحسانه ، ورزقه الدرجات العلا في الدنيا والآخرة .

وإنها لفرصة طيّبة أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم اللغة العربية الأفاضل الذين ارتشفت منهم ضَرْب لغة الضاد في مرحلتي البكالوريوس والماجستير ، ومنهم رئيس القسم الدكتور عامر عمران الخفاجي ، والأستاذ الدكتور صباح عباس السالم والأستاذ الدكتور علي ناصر غالب ، والدكتور رحيم جبر الحسناوي ، والدكتور صباح عطوي عبود ، والدكتور عبد الوهاب حسن ، والدكتور حامد عبد المحسن والدكتور قيس حمزة الخفاجي ، والدكتور سعدون أحمد علي ، والدكتور حيدر كريم السويدي ، والدكتورة هناء جواد عبد السادة ، والدكتورة انتصار الشرع ، والدكتورة أمل الشرع ، أدامهم الله جميعاً للمتعلمين مناراً .

وأودّ أن أسجل شكري الوافر إلى عميد كلية الآداب الدكتور الفاضل عدنان حسين العوادي ومنتسبي مكتبة الكلية لكرم ضيافتهم ودوام مساعدتهم طوال مدة إعداد هذا البحث .

ومن الوفاء أن أشيد بما تفضّل به عليّ المرحوم الأستاذ الدكتور محمود جاسم الدرويش من عنايته النادرة وإرشاداته القيّمة تغمده الله تعالى برحمته ، وأسكنه فسيح جناته .

ويطيب لي أن أشكر الأستاذ المتفضل أمين عبيد جيجان الدليمي على ما بذله من جهد قِيم في مساعدتي ، وما أتحفني به من مصادر ومراجع وملاحظات ، فله مني من الامتنان ما لا يعلمه إلا الله تعالى ، وأتمنى له التوفيق .

وأشكر أيضاً الأستاذ حسين علي حسين الفتلي ، والأستاذ محمد عبد الحسن حسين ، والأخ الأستاذ إدريس حمد الموسوي على ما جادوا به من مساعدة وما فاح منهم من كلمات هَوّنت عليّ صعاب البحث .

ولست ناسياً أن أتقدم إلى أخي الأستاذ شعلان عبد علي سلطان بالشكر الجزيل لما بذله في مساعدتي من وقت وجهد كبيرين ، فله مني التبجيل كل التبجيل ، وأتمنى له الخير كل الخير .

وأقدم بالشكر الجزيل أيضاً إلى الأخ العزيز الحاج ثائر خضير عباس البيرماني لما بذله من جهد في جلب بعض المصادر التي أفادت البحث من المملكة العربية السعودية .

ومن الواجب أن أسجل شكري وامتناني إلى العاملين في المكتبات التي راجعتها أيام إعداد هذا البحث في النجف الأشرف والحلة وبغداد ولاسيما العاملين في مكتبة كلية التربية ، والمكتبة المركزية في جامعة بابل ، ومكتبة الحلة المركزية ، ومكتبة الحلة الدينية .

ويسعدني أن أشكر زملائي في مرحلة الماجستير الذين طابت رفقتهم وحسنت معاشرتهم ، وكانوا خير عون لي على مصاعب أقبلت ، وبجهودهم الأخوية أدبرت وهم الأخ فريد حمد سليمان ، والأخت ذكاء عبد الستار حمزة ، والأخ حيدر عبد الزهرة معيوف ، والأخ أحمد كاظم عماش ، والأخ حسن عبيد محيسن .

وأجد لزاماً عليّ أن أشكر أسرتي الكريمة التي وفّرت لي كل ما يحتاجه الباحث لإكمال مهمته مع اعتذاري من طول اتكالي عليها .

وختاماً أشكر كلّ من كان له فضل عليّ أيّاً كان ممن أعانني ولو بكلمة أشعرتني بالارتياح ودفعتني نحو إكمال هذا البحث ، فالله أسأل أن يجازي الجميع بأفضل الجزاء ، إنه سميع الدعاء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (مسائل النحو الخلفية في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)) التي قدمها الطالب (نزار عبد اللطيف صبر) وناقشنا فيها وفي ما له علاقة بها ، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها (اللغة) بتقدير () .

عضو اللجنة

عضو اللجنة

الاسم :

الاسم :

الدرجة العلمية :

الدرجة العلمية :

الإمضاء :

الإمضاء :

التاريخ : / / ٢٠٠٧ م .

التاريخ : / / ٢٠٠٧ م .

رئيس اللجنة

عضو اللجنة (المشرف)

الاسم :

الاسم :

الدرجة العلمية :

الدرجة العلمية :

الإمضاء :

الإمضاء :

التاريخ : / / ٢٠٠٧ م

التاريخ : / / ٢٠٠٧ م

أُصادق على ما جاء في قرار اللجنة المناقشة

عميد كلية التربية

الاسم : د. لؤي عبد الهاني السويدي

الدرجة العلمية : أستاذ مساعد

الإمضاء :

التاريخ : / / ٢٠٠٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ

اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العلي العظيم

الشورى : ١٠

In the name of Allah

The Most Gracious , the most merciful

Abstract

In this study , an attempt is made to study the syntactic issues of disagreement in " Irtishaf edharab" which written by Abi _ hayyan AL _ Andulusi (who died in ٧٤٥ A.H)

Andeed "Irtishaf Edharb" is considered one of the most important books written by Abi _ hayyan in which he collected the opinions found in his other books . Also , he mentioned the opinions of the scientists who preceded him for about five centuries Irtishaf Edharb is a comprehensive book that includes different opinions and views for each grammatical point .

The book under analysis a very important one as it contains aspects of knowledge not only in syntax but also in different fields of language study as inflection , phonetics , semantics , and readings . The syntactic disagreement is chosen as a subject for this study because it includes different syntactic issues , identifying the knowledge of those scientists and their abilities and thoughts by means of investigating their views, evidence , and the way they interact . Also , studying the syntactic disagreement provides the researcher the ability to think deeply and objectively by means of scientific analysis of different views in order to find out the most acceptable view that has a clear evidence . Added to the that is Abi- Hayyans awareness in showing the disagreement and the way he treats it , because he was not a mere writer of such aspects . Indeed he used to

weaken , refuse , prefer , and select the view he considers correct . Thus, his book " Irtishaf edharab " is full of aspects of disagreement between scientists of the Arabic language and its syntax .

Due to the employment of many aspects of disagreement in the book under analysis , the researcher adopted aselective approach in showing these aspects focusing on those aspects in which Abu – Hayyan introduced his own views or selected the most acceptable trends .

This study is divided in to four chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion of the findings of the study , which ends with a list of the references . In the introduction the study focuses on the style adopted by Abi-Hayyan in showing syntactic disagreement and the impact of syntax origions in Abi – Hayyans disagreement . This first chapter in troduces the syntactic backgrounds whereas the second chapter is employed to the study of syntactic " The third chapter focuses العمدdisagreement in ALumad " " the accusative case the verbs in الفضلاتon the additions " " and "المجرورات" the prepositions "نواصب المضارع" present " Finally the fourth chapter sheds light on the المجزومات " and syntactic restrictions " الخلاف في العوامل " عوارض التركيب. "

Researcher

Nazar Abd – Alateef Sabor

AL- EMAM Town

April ٢٠٠٧ A.D

**Disagreeable Syntactic Issues In Irtishaf
Ed- darb of Abi – Hayyan AL – Anddulusi (D
. ٧٥٤ A.H.)**

A thesis

Submitted to the council of college of Education , Babylon University as
partial fulfillment of the Requirements for the Degree of M.A in Arabic
language and its literature

By

Nazar Abd – Alateef Sabor

Surprised by :

Dr . Raheem Jaber AL-Hasnawwy

May — ٢٠٠٧

١٤٢٨ A.H.

المحتويات

الموضوع الصفحة

المقدمة	أ - ت
التمهيد:	٢٩ - ١
- منهج أبي حيان في عرض مسائل النحو الخلفية في ارتشاف الضرب..... ٢٠-٢	
- أثر أصول النحو في الخلاف عند أبي حيان	٢١ - ٢٩
■ الفصل الأول : في المقدمات النحوية	١٤٥ - ٣٠
- الكلام وأقسامه	٣٨ - ٣١
- البناء	٤٥ - ٣٩
- الإعراب.....	٥٥ - ٤٦
- المثني	٦٠ - ٥٦
- جمع المذكر السالم	٦٨ - ٦١
- العلامات التي تلحق الفعل	٧٦ - ٦٩
- القول في الأفعال وأقسامها	٨٢ - ٧٧
- ما لا ينصرف.....	٩٧ - ٨٣
- النكرة والمعرفة	١٠٣ - ٩٨

- المضمَر ١١٦- ١٠٤
- العلم ١٢٠ - ١١٧
- اسم الإشارة ١٢٧ - ١٢١
- المعرّف بالأداة ١٣٢ - ١٢٨
- الموصول ١٤٤- ١٣٣ ■

الفصل الثاني : في العمَد وما شابهها من منصوب النواسخ ١٤٥- ٢٣٨

- المبتدأ والخبر ١٤٦ - ١٦١
- كان وأخواتها ١٧١-١٦٢
- المشبهات بـ(ليس) ١٧٢- ١٨٤
- أفعال المقاربة ١٨٥- ١٩١
- إنَّ وأنَّ ولكن وليت ولعل ١٩٢- ٢٠٧
- لا العاملة عمل (إنَّ) ٢٠٨- ٢١٢
- الفاعل ٢١٦- ٢١٣
- المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ٢١٧-٢٢٣
- الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ٢٢٤ - ٢٣٥

- الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ٢٣٦ - ٢٣٨

■ الفصل الثالث : في الفضلات ونواصب المضارع والمجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

، وما تبعها من أدوات التعليق غير الجازمة وما ضمَّ إليها من حروف المعاني

- ٢٣٩ - ٣٨٦

- أولاً : منصوبات الأسماء ٢٤٠ - ٣٢٤
- المفعول المطلق ٢٤١ - ٢٤٧
- المفعول له ٢٤٨ - ٢٥٠
- المفعول فيه ٢٥١ - ٢٥٨
- المفعول به ٢٥٩ - ٢٦٧
- المفعول معه ٢٦٨ - ٢٧٣
- الاستثناء ٢٧٥ - ٢٨٤
- الحال ٢٨٤ - ٢٩٥
- التمييز ٢٩٦ - ٣٠٠
- النداء ٣٠١ - ٣٠٩
- الاستغاثة والتعجب والشبيه بها ٣١٠
- ٣١١
- الندبة ٣١٢ - ٣١٤
- أسماء لازمت النداء ٣١٥ - ٣١٧
- ترخيم المنادى ٣١٨ - ٣٢٢
- الاختصاص ٣٢٣ - ٣٢٤
- ثانيًا : نواصب الفعل المضارع ٣٢٥
- ٣٣٥
- ثالثًا : مجرورات الأسماء ٣٣٦
- ٣٦٧
- المجرور بحرف الجر ٣٣٦
- ٣٤٨
- الإضافة ٣٤٩ - ٣٥٩

- القسم ٣٦٧ - ٣٦٠
- رابعاً: جوازم الفعل المضارع ٣٦٨
- ٣٨٩
- خامساً: أدوات يحصل بها التعلق ٣٧٨
- ٣٨٢
- حروف المعاني ٣٨٦ - ٣٨٣
- نونا التوكيد ٣٨٨ - ٣٨٧
- الفصل الرابع : في العوامل والتوابع وعوارض التركيب ٥٣٢ - ٣٨٩
- أولاً : العوامل : ٤٦٠ - ٣٩٠
- نعم وبئس ٣٩٥ - ٣٩١
- حبذا ٣٩٨ - ٣٩٦
- صيغ التعجب ٤١٠ - ٣٩٩
- التعدي واللزوم ٤١٦ - ٤١١
- التنازع ٤٢١ - ٤١٧
- الاشتغال ٤٢٧ - ٤٢٢
- المصدر ٤٣٣ - ٤٢٨
- اسم الفاعل ٤٣٨ - ٤٣٤
- المثال (صيغ المبالغة) ٤٣٩
- ٤٤٢
- اسم المفعول ٤٤٤ - ٤٤٣
- الكلمات المختلف فيها أهي أسماء أم أفعال أم غير ذلك (أسماء الأفعال) ٤٥١ - ٤٤٥
- أفعال التفضيل ٤٥٥ - ٤٥٢

- الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل ٤٥٦
٤٦٠-

- ثانيًا : التوابع ٤٦١ - ٤٩٨

- النعت ٤٦١ - ٤٦٧

- عطف البيان ٤٦٨ - ٤٧٠

- التوكيد ٤٧١ - ٤٧٧

- البديل ٤٧٨ - ٤٨٢

- عطف النسق ٤٨٣ - ٤٨٥

- ذكر الحروف المتفق عليها وبعض الأحكام من المختلف فيها (حروف العطف)..... ٤٨٦
٤٩٨-

- ثالثًا : عوارض التركيب ٤٩٩ - ٥٣٢

- الحكاية ٤٩٩ - ٥٠٣

- العدد ٥٠٤ - ٥١٠

- الكناية عن العدد ٥١١ - ٥١٤

- التسمية ٥١٥ - ٥١٨

- الإخبار بالذي ٥١٩ - ٥٢٤

- الضرائر ٥٢٥ - ٥٣٢

خاتمة بنتائج البحث ٥٣٣ - ٥٣٩

المصادر والمراجع ٥٤٠ - ٥٧١

ملخص باللغة الإنكليزية A-B

منهج أبي حيان في عرض مسائل

النحو الخلافية في ارتشاف الضرب

لأبي حيان في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) طرائق وأساليب وعبارات عدة في عرض مسائل النحو الخلافية ، إلا أنها غير محددة ، فطرائقه متنوعة ، وأساليبه مختلفة ، وعباراته متباينة من مسألة إلى أخرى ، فأبو حيان لم يترك مسألة من مسائل النحو الخلافية إلا وذكرها ، ولا ينحصر هذا في مسائل النحو وإنما تعداه إلى مسائل الصوت والصرف ، ويعود هذا إلى " إطلاعه الواسع على ما أنتجته قرائح العلماء عبر قرون عديدة وما أبدوه من آراء واجتهادات ، فضلاً عن إلمامه بالنحو ومدارسه ، ومذاهب العلماء فيه ، ولا عجب فقد كان عالماً كبيراً يمتاز بفكر ثاقب ، وعقلية واعية مدركة فقد كان متتبّعاً لآراء المتقدمين والمتأخرين ، ناقداً لها بما لديه من حجج وأدلة " (١).

فمرة تراه يعرض المسألة ذاكراً بوضوح أنها مسألة خلافية ، كقوله : خلافاً لفلان من النحويين ، ومرة لا يُصرّح بأنها مسألة خلافية لكنني استشف ذلك من الآراء المختلفة للنحويين فيها ، وثالثة تراه يذكر المسألة من دون أن يرجّح رأياً من الآراء فيها ، ورابعة تراه يرجّح أحد الآراء بعبارة دالة على الترجيح بوضوح ، وتارة تراه يرجّح دون تصريح منه بالترجيح لكنني عندما أتأمل المسألة اكتشف أنه يرجّح فيها رأياً من الآراء التي ذكرها .

ولم يكن ترجيحه خالياً من الدقة في استيعاب الآراء التي ذكرها وإنما بنى ترجيحه على دراية وفهم تام لمسائل النحو فمرة نراه يبيّنه على السماع وأخرى على القياس وثالثة على إجماع النحويين ورابعة على استصحاب الحال .

وقد رصدت جملة أمور تكشف بوضوح عن منهجه في عرض الخلاف ومعالجته ، وسوف أذكر ما مكنني الله تعالى من ملاحظته ، ولم تكن غايتي في هذا العرض الحصر أو الاستقصاء إنما التمثيل المناسب الذي يفي بالغرض ، والأمور التي رصدتها تتمثل بما يأتي

أولاً : ألفاظ أبي حيان في الخلاف :

أورد أبو حيان جملة من الاحتراسات والقيود التعبيرية الدالة على الخلاف والترجيح والرد والتضعيف ، إذ وضع كلاً منها في موضعها بحسب قيمتها ودلالاتها ، وهذه الاحتراسات والقيود التعبيرية يمكن صبّها في ثلاثة مجالات ، منها ما هو في الخلاف وآخر في الرد والتضعيف وثالث في التأييد والترجيح وإبداء الرأي .

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، دراسة وتحليل ، رسالة ماجستير : ٣١ .

١- أَلْفَاظُ الْخِلَافِ : إِنَّ أَلْفَاظَ الْخِلَافِ وَعِبَارَاتِهِ - عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ - كَثِيرَةٌ وَمُتَنَوِّعَةٌ ، مِنْهَا مَا هِيَ صَرِيحَةٌ ، وَأُخْرَى غَيْرُ صَرِيحَةٍ .

أ - أَلْفَاظُ الصَّرِيحَةِ : وَهِيَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْخِلَافِ بِصُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ بِلَفْظِ (خِلَافٍ) أَوْ أَحَدِ مُشْتَقَّاتِهِ ، وَهُوَ - إِضَافَةً إِلَى اسْتِعْمَالِهِ أَلْفَاظًا صَرِيحَةً لِلْخِلَافِ - قَدْ يَصْرِّحُ بِاسْمِ الْجِهَةِ الْمَخَالَفَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : " خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ " ^(٢) ، " خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ " ^(٣) " خِلَافًا لِلْفِرَاءِ " ^(٤) (ت ٢٠٧ هـ) ، " خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ " ^(٥) (ت ٢٨٥ هـ) ، وَقَدْ لَا يَصْرِّحُ بِاسْمِ الْمَخَالَفِ نَحْوُ قَوْلِهِ : " خِلَافًا لِمَنْ قَالَ " ^(٦) ، " خِلَافًا لِقَوْمٍ " ^(٧) ، " خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ " ^(٨) ، " خِلَافًا لِمَنْ زَاعَمِيَ ذَلِكَ " ^(٩) ، " خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ " ^(١٠) ، " خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ " ^(١١) .

وَمِنْ أَلْفَاظِ الْخِلَافِ قَوْلُهُ " خَالَفَ " ^(١٢) ، " وَخَالَفَهُمْ " ^(١٣) ، " مَخَالَفَ " ^(١٤) ، " فِيهِ خِلَافٌ " ^(١٥) ، " وَالْخِلَافُ " ^(١٦) ، " فِيهِ خِلَافٌ " ^(١٧) ، " وَكَذَا الْخِلَافُ " ^(١٨) ، " وَالْخِلَافُ فِي " ^(١٩) ، " وَاخْتَلَفَ " ^(٢٠) ، " وَاخْتَلَفُوا " ^(٢١) ، " وَفِيهِ خِلَافٌ " ^(٢٢) .

-
- (١) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ١١٢٧/٣ .
(٢) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٥٥٢/٢ ، يَنْظُرُ : ٧٧٩/٢ ، ١٠٧٥/٣ ، ١٠٧٦/٣ ، ١٠٨١/٣ ، ١١٣٢/٣ ، ١١٦٧/٣ ، ١١٨٦/٣ ، ١٣٥٣/٣ ، ٨٨٠/٢ .
(٣) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٨٧١/٢ ، يَنْظُرُ : ٨٣٤/٢ ، ١٠٧٦/٣ ، ١٢٥٦/٣ ، ٥٥٧/٢ ، وَمِثْلُهُ يَنْظُرُ : ١١٠٥/٣ ، ١٢٨٧/٣ ، ١٨٥٦/٤ ، ٧٧٩/٢ ، ٨٥٩/٢ ، ١١٠٦/٣ ، ١٢٣٥/٣ ، ١٤٩٧/٣ ، ٨٧٣/٢ ، ٩٥٠/٢ ، ١١٠٨/٣ ، ١٢٥٣/٣ ، ١٨٢١/٤ ، ١٨٥٧/٤ ، ٧٩٠/٢ ، ٩٠٩/٢ ، ٨٦١/٢ ، ٩٣٩/٢ ، ٨٧٤/٢ ، ٨٧٩/٢ ، ٩٤٠/٢ ، ١٢٢٢/٣ ، ٩٠٧/٢ ، ٩٤١/٢ ، ٩٢٨/٢ ، ٩٣٣/٢ ، ٩٤٧/٢ ، ١١١٥/٣ ، ١١٥٣/٣ ، ١١٥٥/٣ .
(٤) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٥٥٧/٢ ، يَنْظُرُ : ٨٥٦/٢ ، ٨٧١/٢ ، ٩٠٨/٢ ، ٩١٠/٢ ، ١٨٥٦/٤ .
(٥) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ١٠٦٧/٣ .
(٦) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٦٧٤/٢ ، ١١٥٧/٣ .
(٧) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٦٧٦/٢ ، يَنْظُرُ : ٧٧٦/٢ ، ٩٢٣/٢ ، ١٠٧٧/٣ ، ١٨٥٦/٤ .
(٨) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٨٣١/٢ ، يَنْظُرُ : ٨٣٢/٢ ، ١٨٦٤/٤ ، ٢٣٦٩/٥ .
(٩) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٧٤٠/٢ ، يَنْظُرُ : ٧٧٦/٢ .
(١٠) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ١٣٢١/٣ ، يَنْظُرُ : ١٩٠٧/٤ ، ١٩٣٠/٤ .
(١) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٢١٧٩/٤ ، يَنْظُرُ : ١١٧١/٣ ، ١١٩٤/٣ ، ١٩٧١/٤ ، ٧٣٧/٢ ، ٢١٧٩/٤ .
(٢) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ١١٢١/٣ .
(٣) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٨٩٠/٢ .
(٤) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٨٥٨/٢ .
(٥) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ١١٧٨/٣ ، يَنْظُرُ : ١٢٠٤/٣ ، ٩٧٢/٢ .
(٦) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٩٧١/٢ ، ١٠٦٩/٣ .
(٧) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ١٣٠٩/٣ .
(٨) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٩٧٦/٢ .
(٩) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٨٣٦/٢ ، يَنْظُرُ : ٨٣٨/٢ ، ١٢١٠/٣ ، ١٥٣٦/٣ ، ١٧٨٨/٤ ، ١٨٧٦/٤ ، ١٨٧٨/٤ ، ١٩٢٥/٤ ، ٢٢١٦/٤ ، ٢١١٣/٤ .
(١٠) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٧٩٣/٢ ، يَنْظُرُ : ٩٥٣/٢ ، ٩٥٨/٢ ، ٩٥١/٢ ، ١١٤٨/٣ ، ١١٥٢/٣ ، ١٢١١/٣ ، ١٢٢١/٣ ، ١٢٦١/٣ ، ١٢٦٢/٣ ، ١٢٨٥/٣ ، ١٥٠٠/٣ ، ١٦٢٣/٤ ، ١٦٨٨/٤ ، ١٦٩٠/٤ ، ١٧١٣/٤ ، ١٧٤١/٤ ، ١٨٩٥/٤ ، ١١٧٢/٣ ، ١٦٣٣/٤ ، ١٨٨٠/٤ ، ١٩٦١/٤ ، ١٩٦٩/٤ ، ١٩٧١/٤ ، ١٩٧٣/٤ ، ٢١٨١/٤ ، ١٦٣٤/٤ ، ١٨٠٣/٤ ، ٢٣٤٧/٥ ، ٢٢٦٣/٥ .

ب - الألفاظ غير الصريحة : وهي ألفاظ دالة على الخلاف بغير لفظة (خلاف) ومشتقاتها نحو : " جاز " ^(٢٣) ، " منع " ^(٢٤) ، " ذهب " ^(٢٥) ، " مذهب " ^(٢٦) ، " وجوز " ^(٢٧) ، واستحسنه واختاره " ^(٢٨) " وحكى " ^(٢٩) ، " وحكاه " ^(٣٠)

" وأنكر " ^(٣١) ، " وأبطل " ^(٣٢) ، " وقد ردّ " ^(٣٣) ، " وقد نازعهم " ^(٣٤) ، " فمجيز ... ومانع " ^(٣٥) " خطأ في قول البصريين " ^(٣٦) ، " خطأ في قول الكوفيين " ^(٣٧) ، " وقد تنازعوا " ^(٣٨) " وظاهر كلام " ^(٣٩) ، " فقل بجوازه ... وقيل لا يجوز " ^(٤٠) .

٢- ألفاظ الرد والتضعيف : لم يكن أبو حيان مجرد ناقل للخلاف ، بل كان كثير النقد للعلماء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين له ، فمن ألفاظ الرد والتضعيف قوله : " فليس إعرابه بصحيح " ^(٤١) ، " ما استدلوا به لا حجة فيه " ^(٤٢) ، " وهذا خطأ محض " ^(٤٣) ، " وهم فاحش " ^(٤٤) ، " وذلك غلط منه " ^(٤٥) ، " وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور " ^(٤٦) ، " وهذان مذهبان سخيضان " ^(٤٧) ، " وقد غفل " ^(٤٨) " ولا حجة له فيما

(١١) ارتشاف الضرب : ٦٧٦/٢ ، ينظر : ٧٥٠/٢ ، ٩٩٧/٢ ، ٨٥٨/٢ ، ١٣٥٨/٣ ، ١٤٨٣/٣ ، ٢١٨٣/٤ ، ٨٦٦/٢ ، ٩٥١/٢ ، ١٠١٣/٢ ، ١٠١٦/٢ ، ١٠٦١/٣ ، ١٠٦٣/٣ ، ١٢٣٧/٣ ، ١٠٦٤/٣ ، ١٠٥٦/٣ ، ١٠٦٠/٣ ، ١٢٣١/٣ ، ١٢٤٢/٣ ، ١٥٨٥/٣ ، ١٥٦٩/٣ ، ١٦٢٩/٤ ، ١٦٤٩/٤ ، ١٧٧٨/٤ ، ١٧٨١/٤ ، ١٨٤٧/٤ ، ١٥٢٧/٢ ، ٢٠٠٢/٤ ، ٢٠٤١/٤ .

(١٢) ارتشاف الضرب : ٧٤١/٢ ، ينظر : ١٠٦٢/٣ ، ١١٤٤/٣ ، ١٢٦٤/٣ .

(١٣) ارتشاف الضرب : ٧٧٧/٢ ، ينظر : ٧٩٥/٢ ، ٧٣٧/٢ ، ١٢٠٧/٣ ، ١٢٤٦/٣ .

(١٤) ارتشاف الضرب : ٧٤١/٢ ، ينظر : ٦٨٤/٢ ، ٨٣٧/٢ ، ٦٨٤/٢ .

(١٥) ارتشاف الضرب : ٦٨٤/٢ ، ينظر : ٦٧٨/٢ ، ٨٣٦/٢ ، ١٠٦١/٣ ، ١١٥١/٣ .

(١٦) ارتشاف الضرب : ٧٤٤/٢ .

(١٧) ارتشاف الضرب : ١٠٦٠/٣ .

(١٨) ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ ، ينظر : ١٢٨١/٣ .

(١٩) ارتشاف الضرب : ٨٣٦/٢ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٠٤٦/٢ ، ينظر : ١١٠٣/٣ ، ١٨٦٠/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٩٦٩/٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٣٤٨/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١١٠٤/٣ ، ينظر : ١١٠٨/٣ ، ١١٣٢/٣ ، ١١٠٨/٣ ، ١١١٨/٣ ، ١١٦٩/٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١١٧٣/٣ ، ينظر : ١٢٤٠/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١١٩٥/٣ .

(٧) ارتشاف الضرب : ١٩٧٧/٤ .

(٨) ارتشاف الضرب : ١١٠٧/٢ .

(٩) ارتشاف الضرب : ٧٨٢/٢ .

(١٠) ارتشاف الضرب : ١٠٥٩/٣ ، ينظر : ١٠٦٥/٣ ، ١٢٤١/٤ .

(١١) ارتشاف الضرب : ٩٨٢/٢ .

(١٢) ارتشاف الضرب : ١١٨٣/٣ ، ينظر : ١٧٨٢/٤ .

(١٣) ارتشاف الضرب : ١١٨٤/٣ .

(١٤) ارتشاف الضرب : ١٢٠١/٣ .

(١٥) ارتشاف الضرب : ١٣٣٦/٣ .

(١٦) ارتشاف الضرب : ١٣٥٤/٣ .

(١٧) ارتشاف الضرب : ١٤١٥/٣ .

(١٨) ارتشاف الضرب : ١٤٧٦/٣ .

استشهد به " (٤٩) ، " ليس بشيء " (٥٠) ، " وَهُمْ وَخَطَأُ فَاحِشٌ " (٥١) ، "وتقديرها خطأ " (٥٢) ،
 " وليس كما زعم " (٥٣) ، " ولا يتعين ما قال " (٥٤) ، " فقد ادّعى مالا دليل عليه " (٥٥) ،
 وقوله متناقض " (٥٦) ، فهو واهم " (٥٧) ، " لا دليل في ذلك " (٥٨) ، " ولا دليل فيه " (٥٩) ،
 فليس قوله بصحيح " (٦٠) ، " وفي هذا نظر " (٦١) " وَهُمْ " (٦٢) " وزعم " (٦٣) ، " وليس
 بصحيح " (٦٤) ، " وزعموا " (٦٥) " وأخطأ " (٦٦) ، " وغلط " (٦٧) ، " وقد يتأول ما استدلوا
 به " (٦٨) ، " وهذا جهل منه " (٦٩) .

٣- ألفاظ الترجيح النحوي وإبداء الرأي :

تنوعت ألفاظ الترجيح وإبداء الرأي عند أبي حيان ومنها : " وهو الصحيح " (٧٠)
 " والمختار " (٧١) ، " والأحسن " (٧٢) ، " والمشهور " (٧٣) ، " وهو عند أصحابنا " (٧٤) ،
 " فالأكثر والأجود " (٧٥) ، " وقال بعض أصحابنا " (٧٦) ، " وهذا الذي كنت أذهب إليه " (٧٧)

-
- (١٩) ارتشاف الضرب : ١٦٤٢/٤ .
 (٢٠) ارتشاف الضرب : ١٨٨٣/٤ .
 (٢١) ارتشاف الضرب : ١٩٠١/٤ .
 (١) ارتشاف الضرب : ٢٣٦٥/٥ .
 (٢) ارتشاف الضرب : ١٩٣٩/٤ .
 (٣) ارتشاف الضرب : ١٩٩٣/٤ .
 (٤) ارتشاف الضرب : ٢٠٠٢/٤ .
 (٥) ارتشاف الضرب : ٢٠٣٠/٤ .
 (٦) ارتشاف الضرب : ٢١٦٣/٤ ، ينظر : ١٠٢٤/٢ .
 (٧) ارتشاف الضرب : ٢٠٦٣/٤ .
 (٨) ارتشاف الضرب : ٢١٣٤/٤ .
 (٩) ارتشاف الضرب : ٢٠٨٤/٤ .
 (١٠) ارتشاف الضرب : ٢١٧٢/٤ ، ينظر : ٢١٧٣/٢ .
 (١١) ارتشاف الضرب : ٧٤٧/٢ ، ينظر : ١١٣٤/٣ ، ١٢٥٣/٣ ، ١٤١٤/٣ ، ١٥٠٥/٣ ، ١٧٤٠/٤ ، ١٨٦٤/٤ ، ٢٠١٢/٤ ، ١٩٧٤/٤ .
 (١٢) ارتشاف الضرب : ٦٩٥/٢ ، ينظر : ٧٨٢/٢ ، ٧٨٩/٢ ، ٨٤٩/٢ ، ١٢٢٢/٣ ، ٨٦٠/٢ ، ٨٧٢/٢ ، ٨٤٧/٢ ، ١٢٣٣/٣ ، ١٠٠٢/٢ ، ١٠٣٥/٢ ، ١٠٦٧/٣ ، ١١٢٢/٣ ، ٢٠٢٣/٤ ، ١١٤٦/٣ ، ١١٥٧/٣ ، ١١٥٨/٣ ، ١١٧٥/٣ .
 (١٣) ارتشاف الضرب : ٧٨٩/٢ ، ينظر : ١١٥٥/٣ ، ١١٥٦/٣ .
 (١٤) ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ .
 (١٥) ارتشاف الضرب : ٩٨٢/٢ .
 (١٦) ارتشاف الضرب : ١١٨١/٣ .
 (١٧) ارتشاف الضرب : ١٧٧٠/٤ .
 (١٨) ارتشاف الضرب : ١٧٧٢/٤ .
 (١) ارتشاف الضرب : ٦٨٧/٢ ، ينظر : ١١٥٧/٣ ، ٢٠٢٨/٤ ، ١١٤١/٣ ، ١٣٧٥/٣ ، ١٦٥٣/٤ .
 (٢) ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ .
 (٣) ارتشاف الضرب : ٧٤٣/٢ ، ينظر : ٧٤٤/٢ .
 (٤) ارتشاف الضرب : ٧٦٧/٢ ، ينظر : ١٢٤٢/٣ ، ١٧١٧/٤ ، ١٨٦٦/٤ ، ٢٢٣١/٥ ، ٢٢٣٢/٥ .
 (٥) ارتشاف الضرب : ٩٤٦/٢ .
 (٦) ارتشاف الضرب : ٧٧٨/٢ .
 (٧) ارتشاف الضرب : ٧٨٩/٢ .

" فالذي نختاره " ^(٧٨) ، " والذي اختاره " ^(٧٩) ، " والذي نختار " ^(٨٠) ، "والصحيح" ^(٨١) "وذهب متأخرو أصحابنا " ^(٨٢) ، "وهو الذي نختار " ^(٨٣) ، " وهذا لا يجوز عندنا " ^(٨٤) " والأحسن عندي " ^(٨٥) ، "والصحيح جواز ... " ^(٨٦) ، "والصحيح جواز ذلك " ^(٨٧) "والصحيح جوازه " ^(٨٨) ، " فالصحيح " ^(٨٩) ، " فنصّ أكثر أصحابنا " ^(٩٠) ، "وخصّه أصحابنا بالشعر " ^(٩١) ، " على صحيح الأقوال " ^(٩٢) ، "والمنع أكثر وأجود " ^(٩٣) ، "وجوّز بعض أصحابنا ... " ^(٩٤) ، " أحسن وأفصح " ^(٩٥) ، " وهو الأحسن " ^(٩٦) ، " وقوله أظهر " ^(٩٧) ، " وهذا هو الأظهر " ^(٩٨) ، " عند أصحابنا " ^(٩٩) ، " وهو قول أشياخنا " ^(١٠٠) ، "والصحيح منع ذلك " ^(١٠١) ، " والصحيح المنع " ^(١٠٢) ، " ويوجد في بعض تصانيف أصحابنا ما يدل على البناء ... " ^(١٠٣) ، " وعبر أصحابنا " ^(١٠٤) ، " وهذا عند أصحابنا في غاية الندر " ^(١٠٥) ، " وهذا لم يذكره أصحابنا " ^(١٠٦) ، " والمنع أظهر " ^(١٠٧) " ونصّ عليه

-
- (٨) ارتشاف الضرب : ٧٨٩/٢ ، ينظر : ١٧٧٦/٤ .
(٩) ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ .
(١٠) ارتشاف الضرب : ٩١١/٢ ، ينظر : ١٤٥٦/٣ ، ١٥٥٨/٣ ، ٢٠١٤/٤ .
(١١) ارتشاف الضرب : ١٣٥٠/٣ ، ينظر : ١٩٠٩/٤ .
(١٢) ارتشاف الضرب : ٨٥٨/٢ ، ينظر : ١٢٣٩/٣ ، ١٤٠٩/٣ ، ٨٤١/٢ ، ١١٦٥/٣ ، ١٣٢١/٣ ، ١٤٣٠/٣ ، ١٤٨٧/٣ ، ١٥٨٥/٣ ، ١٤٨٩/٣ ، ١٦٧٢/٤ ، ١٦٩٠/٤ ، ١٦٩٦/٤ ، ١٩٧٩/٤ ، ١٩٠٣/٤ ، ١٩٧٨/٤ ، ١٦٩٩/٤ ، ١٧٠٠/٤ ، ١٧٢٩/٤ ، ١٩٢١/٤ ، ١٩٨٩/٤ ، ١٩٩٨/٤ .
(١٣) ارتشاف الضرب : ٨٣٣/٢ .
(١٤) ارتشاف الضرب : ٢١٧٥/٤ .
(١٥) ارتشاف الضرب : ٨٤٨/٢ .
(١٦) ارتشاف الضرب : ١٧٦٦/٤ .
(١٧) ارتشاف الضرب : ٨٦٦/٢ .
(١٨) ارتشاف الضرب : ٩٩٧/٢ ، ينظر : ١٦١٠/٣ .
(١٩) ارتشاف الضرب : ١١٦٢/٣ .
(٢٠) ارتشاف الضرب : ١١٦٥/٣ .
(٢١) ارتشاف الضرب : ٨٤٩/٢ .
(١) ارتشاف الضرب : ٨٥٠/٢ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٨٥١/٢ .
(٣) ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ .
(٤) ارتشاف الضرب : ٩٢٣/٢ .
(٥) ارتشاف الضرب : ٩٣٥/٤ .
(٦) ارتشاف الضرب : ٩٥٣/٤ .
(٧) ارتشاف الضرب : ٩٨٩/٢ .
(٨) ارتشاف الضرب : ١٥١٤/٣ .
(٩) ارتشاف الضرب : ٩٩٠/٢ .
(١٠) ارتشاف الضرب : ٩٩٢/٢ .
(١١) ارتشاف الضرب : ٩٩٦/٤ .
(١٢) ارتشاف الضرب : ١٨١١/٤ .
(١٣) ارتشاف الضرب : ١٠١٨/٢ .
(١٤) ارتشاف الضرب : ١٠٣٥/٢ .
(١٥) ارتشاف الضرب : ١٠٣٧/٢ .
(١٦) ارتشاف الضرب : ١٠٣٧/٢ .
(١٧) ارتشاف الضرب : ١٠٥٢/٣ .

بعض أصحابنا " (١٠٨) ، " والصحيح الجواز " (١٠٩) ، " والصحيح أن لا يجوز " (١١٠) " وهو عندي يصح " (١١١) ، " والذي أذهب إليه " (١١٢) ، " وهذا هو اختيار من عاصرناه من الشيوخ " (١١٣) ، " وهو ظاهر مذهب سيبويه " (١١٤) (ت ١٨٠هـ) ، " وهو ظاهر كلام سيبويه " (١١٥) " وظاهر قول سيبويه يُشعر بالجواز " (١١٦) ، " وهو مخالف لما ذهب إليه سيبويه " (١١٧) ، " وهذا مخالف لنص سيبويه " (١١٨) ، " والصحيح مذهب سيبويه " (١١٩) ، " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه " (١٢٠) ، " والذي يظهر لي " (١٢١) ، " وهو عندي " (١٢٢) ، " وذلك عندنا " (١٢٣) ، " على أصح الأقوال " (١٢٤) ، " وهذا الذي نختاره " (١٢٥) ، " واخترت " (١٢٦) ، " فيظهر من قول سيبويه " (١٢٧) ، " والصحيح ما قدّمناه " (١٢٨) ، " لذلك وجب عندنا " (١٢٩) " والصحيح عندي " (١٣٠) ، " وإياه اختار " (١٣١) ، " والجواز ظاهر كلام شيخنا... " (١٣٢) " وهو الذي نختاره " (١٣٣) ، " والذي يظهر " (١٣٤) ، " والصحيح هذا " (١٣٥) " والأحسن عندي " (١٣٦) ، " وهو كثير فصيح " (١٣٧) ، " ويحتمل عندي " (١٣٨) ، " والذي نذهب إليه " (١٣٩) ، " والصحيح مذهب الكوفيين " (١٤٠) ، " وهو قول

-
- (١٨) ارتشاف الضرب : ١٠٤٠/٢ .
 (١٩) ارتشاف الضرب : ١٠٥٤/٣ ، ينظر : ١١٥٢/٣ .
 (٢٠) ارتشاف الضرب : ١٠٥٥/٣ ، ينظر : ١١٤١/٣ ، ١١٧٥/٣ ، ١٦٥٣/٤ .
 (٢١) ارتشاف الضرب : ١٠٧٦/٣ .
 (٢٢) ارتشاف الضرب : ١٠٧٦/٣ ، ينظر : ١٣١٨/٣ ، ١٨٠١/٤ .
 (١) ارتشاف الضرب : ١١٣٧/٣ ، ينظر : ٢٠٥٠/٤ .
 (٢) ارتشاف الضرب : ١١٥١/٣ ، ينظر : ١٣٥٨/٣ .
 (٣) ارتشاف الضرب : ١٢١١/٣ .
 (٤) ارتشاف الضرب : ١٣٨٣/٣ .
 (٥) ارتشاف الضرب : ١٣٥٦/٣ .
 (٦) ارتشاف الضرب : ١٤٢٩/٣ .
 (٧) ارتشاف الضرب : ١٢٣٣/٣ ، ينظر : ٢٠٣٤/٤ .
 (٨) ارتشاف الضرب : ١٦٩١/٤ ، ينظر : ١٨٩٧/٤ .
 (٩) ارتشاف الضرب : ١٢٥٦/٣ .
 (١٠) ارتشاف الضرب : ١٢٥٩/٣ .
 (١١) ارتشاف الضرب : ١٢٨١/٣ .
 (١٢) ارتشاف الضرب : ١٣٠٩/٣ .
 (١٣) ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ .
 (١٤) ارتشاف الضرب : ١٤٢٥/٣ ، ينظر : ١٤١١/٣ .
 (١٥) ارتشاف الضرب : ١٣٢٩/٣ .
 (١٦) ارتشاف الضرب : ١٣٩١/٣ .
 (١٧) ارتشاف الضرب : ١٤١٦/٣ .
 (١٨) ارتشاف الضرب : ١٤٢٩/٣ .
 (١٩) ارتشاف الضرب : ١٤٩٥/٣ ، ينظر : ٢٢٥٨/٥ ، ٢٢٦٥/٥ .
 (٢٠) ارتشاف الضرب : ١٥١٧/٣ .
 (٢١) ارتشاف الضرب : ١٥١٩/٣ ، ١٦٠٠/٣ ، ١٦٨٤/٤ ، ١٨٣٨/٤ ، ١٩٠٦/٤ .
 (٢٢) ارتشاف الضرب : ١٥٣٣/٣ .
 (٢٣) ارتشاف الضرب : ١٥٣٥/٣ .
 (١) ارتشاف الضرب : ١٥٥٢/٣ .
 (٢) ارتشاف الضرب : ١٦٠٦/٣ .
 (٣) ارتشاف الضرب : ١٦٤٦/٤ .

أصحابنا " (١٤١) " ونصوص أصحابنا على أنه لا يجوز " (١٤٢) ، " فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون ... " (١٤٣) ، " ويختار " (١٤٤) ، " وهو أحسن " (١٤٥) ، " وأحسن ما يجوز ذلك " (١٤٦) ، " والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ " (١٤٧) ، " والذي نختاره " (١٤٨) ، " والصحيح مذهب البصريين " (١٤٩) ، " على الصحيح " (١٥٠) ، " واختار " (١٥١) ، " فالأجود " (١٥٢) ، " وهو أجود " (١٥٣) ، وفي محفوظي " (١٥٤) ، " والذي اختاره " (١٥٥) ، " وهذا المذهب عندي أولى " (١٥٦) ، " وهو الصحيح المنصور " (١٥٧)

" والظاهر " (١٥٨) ، " غير أن الأجود " (١٥٩) ، " وهذا الوجه الثاني حسن " (١٦٠) ، " هو أرجح " (١٦١) ، " والأحوط " (١٦٢) ، " والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ " (١٦٣) ، " وهو قول لا بأس به " (١٦٤) ، " والأولى " (١٦٥) ، " والأظهر " (١٦٦) ، " وهذا الذي يلوح به مذهب سيبويه " (١٦٧) .

ولم يتوقف الترجيح عند أبي حيان على ألفاظ دالة عليه ، وإنما اتخذ الترجيح عنده أساليب أخر منها :

-
- (٤) ارتشاف الضرب : ١٦٦٠/٤ .
 - (٥) ارتشاف الضرب : ١٦١٣/٤ .
 - (٦) ارتشاف الضرب : ١٧٥٢/٤ .
 - (٧) ارتشاف الضرب : ١٧٧٨/٤ .
 - (٨) ارتشاف الضرب : ١٨٤٤/٤ .
 - (٩) ارتشاف الضرب : ١٨٦٣/٤ .
 - (١٠) ارتشاف الضرب : ١٨٨١/٤ .
 - (١١) ارتشاف الضرب : ١٨٨٢/٤ .
 - (١٢) ارتشاف الضرب : ١٨٩٦/٤ .
 - (١٣) ارتشاف الضرب : ١٩٠٦/٤ ، ينظر : ١٩٩٣/٤ .
 - (١٤) ارتشاف الضرب : ١٩٢٥/٤ .
 - (١٥) ارتشاف الضرب : ١٩٤٥/٤ .
 - (١٦) ارتشاف الضرب : ١٩٥٠/٤ .
 - (١٧) ارتشاف الضرب : ١٩٥٩/٤ ، ينظر : ٢٣٥٢/٢ .
 - (١٨) ارتشاف الضرب : ١٩٥٩/٤ .
 - (١٩) ارتشاف الضرب : ١٩٧٧/٤ .
 - (٢٠) ارتشاف الضرب : ١٩٨٤/٤ ، ينظر : ٢٦٠/٥ ، ٢٢٢٤/٥ ، ٢٢٨٣/٥ .
 - (٢١) ارتشاف الضرب : ١٩٩٣/٤ .
 - (٢٢) ارتشاف الضرب : ٢٠٧٢/٤ .
 - (١) ارتشاف الضرب : ٢١١٨/٤ .
 - (٢) ارتشاف الضرب : ٢١٢٦/٤ .
 - (٣) ارتشاف الضرب : ٢١٣٩/٤ .
 - (٤) ارتشاف الضرب : ٢١٩٩/٤ .
 - (٥) ارتشاف الضرب : ٢٢٥٥/٥ ، ينظر : ٢٣٥٩/٥ .
 - (٦) ارتشاف الضرب : ٢٢٧٢/٥ .
 - (٧) ارتشاف الضرب : ٢٣٠٥/٥ .
 - (٨) ارتشاف الضرب : ٢٣٣٧/٥ .
 - (٩) ارتشاف الضرب : ٢٤٥١/٥ .
 - (١٠) ارتشاف الضرب : ٢٢٤١/٣ .

١- خلافه وردّه على جميع المذاهب ، من دون بيان رأيّه تاركًا للقارئ فهم ذلك ، ويتضح ذلك من خلال استعماله لفظة (خلافاً) ، مثل قوله (خلافاً للفراء) أو خلافاً لمن زعم) ، وغير ذلك ، فخلافه للمذهب المذكور يدل على ترجيحه للمذهب المقابل الذي تبناه هو ولم يصرّح به .

٢ - أنه يذكر في المسألة الخلافية آراء ويُضعّف هذه الآراء ، إلا رأيًا واحدًا يتركه دون أن يُطلق لفظًا يدل على ترجيحه أو تضعيفه إياه مما يجعل القارئ أو الباحث يقطع بترجيحه له من خلال الموازنة بين المذاهب الأخرى التي ضعّفها ، مثال ذلك مسألة الخلاف في الناصب للمصدر المؤكد ، فتضعيف أبي حيان للرأيين المخالفين للجمهور دليل على ترجيحه له ، وذلك بقوله " وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور " (١٦٨) .

٣- من أساليب الترجيح - عند أبي حيان - أنه يستدل لأحد المذاهب المذكورة بشواهد شعرية أو نثرية تؤكد صحة هذا المذهب من غير التصريح باختياره له مثال ذلك : استدلاله لمذهب المبرد في مسألة : الخلاف في جواز الحال من المنادى (١٦٩) بشاهد شعري ، وهذا ما يدل على ترجيحه له .

(١١) ارتشاف الضرب : ١٣٥٤/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨١/٤ ، وينظر : ٢٠٦٦/٤ .

ثانيًا : طرائقه في عرض المسائل الخلافية :

أ - يعرض الرأي فيرد عليه مباشرة أو يخالفه ، كما في مسألة الخلاف في جواز عمل (أن) زائدة في الفعل المضارع بقوله : " ولا تعمل (أن) زائدة خلأفًا للأخفش " (١٧٠) (ت ٢١١ هـ) .

ب - يعرض الرأي من دون ذكر أن في المسألة خلأفًا ، ثم يفاجئ القارئ بوجود خلاف في المسألة ، أي إنه يذكر المسألة قبل التصريح بوجود خلاف فيها ، مثال ذلك ما جاء في باب البدل قوله : " وأما بدل المضممر من المضممر في بدل كل من كل ، فمثاله : رأيتك إياك : وتقدم الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين ، وأما في بدل بعض من كل وفي بدل الاشتمال فمثاله : ثلث التفاحة أكلتها إياه ، وحسن الجارية أعجبتني هو ، وفي جواز مثل هذا التركيب خلاف ، والذي نختاره المنع " (١٧١) .

ت - قد يبدأ المسألة الخلافية بترجيح الرأي الذي يراه صحيحًا قبل ذكر المسألة ، ويتضح ذلك قوله في باب المفعول فيه : " والصحيح أنه لا تقع (إذ) موقع (إذا) ، ولا (إذا) موضعها ، وذهب بعض النحويين إلى مجيء ذلك " (١٧٢) .

ث - يعرض الآراء جميعًا ثم يعود ليذكر موجزًا لكل رأي من الآراء ، ويتضح ذلك في مسألة الخلاف في جواز بناء الاسم المركب تركيبًا مزجيًا إذ يقول : " وفي بناء المركب تركيب المزج خلاف ، فليس يطرد عند عامة البصريين والكوفيين والصحيح جوازه ، فيصير فيه ثلاثة مذاهب للعرب : منعه الصرف وإعرابه إعراب المتضايين وبنأؤه " (١٧٣) .

ج - الأسلوب الشائع عند أبي حيان أنه يستوفي الآراء الخلافية في المسألة ثم يذكر رأيه آخرًا ويتضح ذلك - مثلاً - في مسألة الخلاف في صرف أسماء العدد المعدولة على (فُعَال) ، (وَمَفْعَل) ، هل يقاس عليها أو يقتصر فيها على السماع ؟ فهو بعد ما عرض مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ، وذكر مذهبًا ثالثًا لم ينسبه لأحد قال : " وقيل : يقال البناءان وهو الصحيح ، بسماع ذلك من العرب " (١٧٤) .

ح - قد يعرض المسألة بإيجاز واختصار ثم يُرجِّح أو يبدي رأيه مباشرة ، مثال ذلك قوله في باب المبتدأ والخبر : " فإن كان (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) فالخلاف في جواز دخول الفاء في خبرهن ، والصحيح الجواز " (١٧٥) .

(١) ارتشاف الضرب : ١٦٤٢/٤ ، ينظر : ٢١٨٣/٤ ، ١٩٩٨/٤ ، ١٠٥٢/٣ ، ١٤٠٦/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٩٦٣/٤ ، ينظر : ١١٤٥/٣ ، ١١٤١/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٤١٠/٣ ، ينظر : ٧٣٩/٢ ، ٧٦١/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٨٦٦/٢ ، ينظر : ١٤٨٦/٣ - ١٤٨٧ .

(١) ارتشاف الضرب : ٨٧٤/٢ ، ينظر : ٩١٠/٢ ، ٩٢٤/٢ ، ٩٣٥/٢ ، ١١٥٧/٣ ، ١٠٨٥/٣ ، ١٢٣٣/٣ ، ١٠٣١/٢ ، ١١٥٢/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١١٤٥/٣ ، ينظر : ١٥١٥/٣ - ١٥١٦ ، ١٦٠٦/٣ .

خ - إنَّ الغالب في منهج أبي حيان أنه يعرض المسألة فقط دون إبداء رأي أو ترجيح مذهب مثل ذلك قوله في باب الإخبار بالذي : " الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب ، ففي جواز الإخبار به خلاف ، والجمهور على الجواز " (١٧٦).

د - إنَّ أبا حيان - في بعض المسائل الخلافية - يقوم بتجديد مذاهب النحاة في بدء عرض المسألة الخلافية ، فيذكر أنَّ للنحويين في هذه المسألة ثلاثة أو أربعة مذاهب أو فيها قولان أو ثلاثة ، مثال ذلك قوله في باب الحال : " ومثال انفراد الجملة الاسمية بالضمير : جاء زيدٌ ويده على رأسه وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب ... " (١٧٧).

ذ - من طرائق أبي حيان في عرض المسائل الخلافية ، أنه يبدأ بعرض المادة أو القاعدة النحوية بشكل يوحي بوجود خلاف حتى يُفاجئ القارئ بوجود مسألة خلافية عن طريق ذكره لرأي مخالف للقاعدة التي ذكرها أو د على رأي مثال ذلك قوله : "وكأين ، الذي يظهر من استعمال كلام العرب أنها خبرية ، تدل على التأكيد ، وتمييزها يكثر جرّه بمن ... وأخطأ ابن عصفور [ت ٦٦٩ هـ] في قوله : إن يلزم تمييزها (من) " (١٧٨).

ي - لم يعتن أبو حيان بذكر الخلاف وسائله فقط ، بل قد يشير إلى أنه ليس في المسألة التي هو بصددھا خلاف ، وكأنَّ كتابه مختص بذكر الخلاف النحوي ، مثل ذلك قوله : " فأما المنادى ، فما كان نكرة غير مقبل عليه ، فلا خلاف أنه نكرة " (١٧٩).

ر - الإشارة إلى اختلاف آراء النحوي الواحد في المسألة الواحدة .

وقد يشير أبو حيان إلى اختلاف رأي النحوي في المسألة الواحدة إما بسبب اختلاف آرائه في كتبه المتعددة أو اختلاف النقل عنه ، ويتضح ذلك مثلاً في مسألة الخلاف في المشتمل في بدل الاشتمال إذ يقول : " واختلّفوا في المشتمل في بدل الاشتمال ، مذهب الفارسي [ت ٣٧٧ هـ] في أحد قوليه ، والرماني [ت ٣٨٤ هـ] ، في أحد قوليه ... " (١٨٠).

ز - الإشارة إلى مذهب النحوي وانتمائه

قد يشير أبو حيان إلى مذهب النحوي وانتمائه ، ويبدو أنَّ السبب في ذلك ، أنَّ كتابه (ارتشاف الضرب) كتاب تعليمي اختصره لتلاميذه عن كتابه (التذيل والتكميل في شرح

(٣) ارتشاف الضرب : ١٠٥٦/٣ ، ينظر : ٩٩٧/٢ ، ١٨٤٧/٢ ، ١٤٩٩/٤ ، ١٩٥١/٤ ، ١٥٩٥/٤ ، ١٩٧٥/٤ ، ١٥٢٤/٤ ، ١٣٠٢/٤ ، ١٦٠٤/٤ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٦٠٦/٣ ، ينظر : ١٩٥١/٤ ، ١٨٤٧/٤ ، ١٤٩٩/٤ ، ١٩٥١/٤ ، ١٥٩٥/٤ ، ١٩٧٥/٤ ، ١٥٢٤/٤ ، ١٣٠٢/٤ ، ١٦٠٤/٤ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٧٨٩/٢ ، ينظر : ١١٠٨/٢ ، ٢٢٣٠/٥ ، ١١٥١/٣ ، ١١٥٣/٣ .

(١) ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٩٦٨/٤ ، ينظر : ١٤١٢/٣ ، ٢٣٥٢/٥ ، ١٧٣٧/٤ ، ١٧٧٤/٤ .

التسهيل^(١٨١)، ويتضح ذلك مثلاً في مسألة الخلاف في علامة إعراب الأسماء الستة بقوله :
" هذا المذهب من إتباع ما قبل الآخر ، وهو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من
البصريين وأصحابنا ، وذهب قطرب [ت بعد ٢١٠هـ] من البصريين ، وهشام [ت ٢٠٩هـ]
من الكوفيين إلى أنّ هذه الحروف هي نفس الإعراب نائبة عن الحركات " ^(١٨٢).

س - الإيجاز والاختصار في عرض المسائل الخلافية :

إنّ الأسلوب الشائع عند أبي حيان الإيجاز والاختصار في عرض المسائل الخلافية
ويتضح ذلك - مثلاً - في مسألة الخلاف في التعدي بالتضعيف ، إذ يقول : " وفي التعدي
بالتضعيف مذهبان :

أحدهما : أنه سماع من اللازم والمتعدي . الثاني : أنه قياس " ^(١٨٣)

ش - تفرع المسائل وتشابكها :

قد تتشابك المسائل - في منهج أبي حيان - وتتداخل فيما بينها ، أي إنه حين يذكر خلافاً
في مسألة معينة يقوده ذلك إلى ذكر خلاف آخر يتفرع عن الخلاف الأول مثل ذلك مسألة
الخلاف في عمل (لات) ، إذ يقول : " واختلفوا ، هل تعمل أم لا فذهب الأخفش إلى أنها لا
تعمل ، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ ، وخبره محذوف ، أو خبر محذوف المبتدأ ، أو
انتصب على إضمار فعل ، وذهب الجمهور أنها تعمل " ^(١٨٤).

وما كاد ينهي المسألة ، فإذا به يفاجئنا بمسألة قد نبعت من المذهب الثاني إذ يقول : "
واختلفوا ، أعملها مختص بلفظ الحين ، أم يتعدى إلى ما رادف الحين من الظروف ، فمذهب
الفراء : أنه مختص بالحين ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ... وذهب الفارسي وغيره إلى أنه
تعمل في الحين ، وفيما رادفه معرفة كان أو نكرة " ^(١٨٥).

ص - المزج من مذاهب النحاة :

إنّ مسائل النحو الخلافية في ارتشاف الضرب مزيج من النحو الكوفي والبصري ومن
تابعهم من البغداديين والأندلسيين والمصريين ، ومزيج من مذاهب النحاة المتقدمين
والمتأخرين والمعاصرين لأبي حيان من المخالفين والمتابعين ، ويتضح ذلك مثلاً في مسألة
الخلاف في علة منع الاسم المعدول ، يقول أبو حيان : " والعدل صرف لفظ أولى بالمسمى

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/١ - ٤ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٨٣٧/٢ ، ينظر : ٩٤٣/٢ ، وهشام هو هشام بن معاوية أبو عبد الله الكوفي النحوي صاحب
الكسائي له كتاب الحدود والمختصر في النحو وكتاب القياس ، ينظر : معجم الأدباء : ٢٩٢/١٩ ، وبغية الوعاة : ٣٢٥/٢ .

(١) ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣/٤ ، ينظر : ٢١٧٠/٤ ، ٢١٨١/٤ ، ٢١٧١/٤ ، ٢٢١١/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٢١٠/٣ - ١٢١١ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٢١١ ، ينظر : ١٣٩٢/٣ ، ٢٠٦٦/٤ - ٢٠٦٧ .

إلى آخر ، فيمنع مع الصفة نحو : مَثْنَى ، وثَلَاث هذا مذهب سيبويه والخليل [ت ١٧٥هـ] ،
وذهب الأَعلَم [ت ٤٧٦هـ] إلى أنه لا تدخله التاء فصارع أحمر فلم ينصرف فهو معدول عن
أصله ، وأنكر أن يكون الوصف واحداً مبهماً ، وذهب الزمخشري [ت ٥٣٨هـ] : إلى أنه
امتنع لأنه عدل في اللفظ وعُدِلَ عدل التنكير ، وذهب الفراء : إلى أنه امتنع للعدل ،
والتعريف بنية (أل) " (١٨٦) .

ض - تكرار المسائل الخلافية والإشارة إليها :

يعتمد أبو حيان في كثير من الأحيان على المناسبة في معالجته الخلاف فهو يعرض
المسألة الخلافية من زاوية في باب ، ويعود ليعرضها - من زاوية أخرى في باب آخر ،
ومثال ذلك عرضه للخلاف في الفعل المضارع إذا لحقته (نون التوكيد) في باب (نوني
التوكيد) ، وفي باب (البناء) ، وفي باب (الإعراب) (١٨٧) .

كذلك من منهجه أنه ينبه على وجود المسألة الخلافية قبل عرضها ، كأن يكون التنبيه في
باب ويكون العرض في باب آخر ، مثل ذلك قوله في باب (المضمر) : "وأما ما يتقدم
الضمير ، ويتأخر عنه مفسره وجوباً ، فمنه المجرور بزُبّ نحو : ربّه رجلاً صحبت
والمرفوع بنعم ، وبئس ، وما جرى مجراهما نحو :

نعم امرأ هَرُمٌ
.....

وظَرَفَ رجلاً زَيْدٌ ، ففي نعم ضمير فاعل يفسره التمييز بعده هذا مذهب البصريين وذهب
الكوفيين إلى أنه ليس فيه ضمير بل الاسم المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل بنعم وبئس ،
ويأتي الكلام على ذلك في باب (نعم وبئس) إن شاء الله " (١٨٨) . ثم عاد وذكر المسألة في
باب (نعم وبئس) وهي مسألة الخلاف في جواز أن يستكن الضمير في (نعم) فيكون هو
الفاعل (١٨٩) .

ط - نسبة الآراء :

إن نسبة الآراء إلى أصحابها من الأمور المهمة في عرض الخلاف ومعالجته وقد
اتخذت هذه المسألة - في منهج أبي حيان - أشكالاً عدة هي :

-
- (١) ارتشاف الضرب : ٨٥٥/٢ ، وينظر : ٨٦٩/٢ ، ٩٩٢/٢ ، ٩٩٥/٢ ، ١٢٢٤/٣ ، والأَعلَم هو يوسف بن سليمان بن
عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأَعلَم أَلَف : شرح أبيات سيبويه ، والنكت على كتاب سيبويه وغير ذلك ، ينظر :
معجم الأدباء : ٦٠/٢ - ٦١ ، إنباه الرواة : ٥٩/٤ ، بغية الوعاة : ٣٤٩/٢ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٦٢/٢ ، ٦٧٤/٢ ، ٨٣٥/٢ ، ١٠٧٧/٢ ، ومثال ذلك ينظر : ٩٤٤/٢ ، ١٤٧١/٣ ،
١١١٧/٤ ، ١٧٧٢/٤ .
 - (٣) ارتشاف الضرب : ٩٤٥/٢ ، والشاهد الشعري الوارد في النص من شواهد : المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٤/١ ،
شفاء العليل : ٢٠٢/١ .
 - (٤) ارتشاف الضرب : ٢٠٤٨/٤ ، وينظر : ١٠٧٦/٣ ، ٩٣٢/٢ ، ٩٤٨/٢ ، ٩٤٦/٢ ، ١٢٣٧/٣ ، ١٧٥٧/٤ .

- نسبة الرأي إلى صاحبه :

إنّ الغالب - في منهج أبي حيان - في عرض المسائل الخلافية نسبة الآراء إلى أصحابها ، ويتضح ذلك من خلال عرضه مذاهب النحاة مثل قوله : " مذهب سيبويه " ^(١٩٠) ، " مذهب ابن جني " (ت ٣٩٢ هـ) ^(١٩١) ، " مذهب الفراء " ^(١٩٢) .

- عدم نسبة الرأي إلى صاحبه :

قد يهمل أبو حيان نسبة الرأي إلى صاحبه وهذا واضح من استعماله عبارات معينة مثل : " خلافاً لمن قال " ^(١٩٣) ، " خلافاً لمن زعم " ^(١٩٤) ، " ذهب بعض النحاة " ^(١٩٥) .

وقد يهمل نسبة بعض آراء المسألة ويذكر بعضها مثال ذلك قوله : " وقد نصّ سيبويه وحكى : عليّ عهدُ الله لأفعلنّ ، فأظهر الخبر خلافاً لمن أنكر إظهاره من المتأخرين ، وحكاية سيبويه ترد عليه " ^(١٩٦) .

- الإيهام في نسبة الآراء :

إنّ أبا حيان - في بعض الأحيان يوهم القارئ بعدم نسبة الرأي إلى صاحبه ، كأن يعرض المسألة ثم يخالف الرأي الثاني بقوله : " خلافاً لمن أجاز " ، ثم بعد ذلك يذكر رأيه متبعاً باسم النحوي ، مثال ذلك قوله (في باب كان وأخواتها) : " وحكوا : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ، يعنون الدنيا ، فإنّ ثبت فهو عند البصريين من القلة ، بحيث لا يُقاس عليه ، وخلافاً لم أجاز زيادة أفعال هذا الباب ، إذا لم يُنقض المعنى وهو الفراء " ^(١٩٧)

ثالثاً : موقف أبي حيان من الخلاف النحوي :

تباين موقف أبي حيان من الخلاف النحوي بحسب أهمية الخلاف عنده ، فقد يكون الخلاف عنده ليس فيه كبير منفعة أو فائدة ، مثال ذلك قوله في باب المنصوبات عندما عرض الخلاف (في كون المفاعيل خمسة أولاً) : " وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به ، وباقيها مشبهة به ، وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة " ^(١٩٨) .

(١) ارتشاف الضرب : ٦٧٥/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٢٧١/٥ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٧٤١/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٦٧٤/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٦٧٦/٢ ، ينظر : ٧٧٦/٢ ، ٩٢٣/٢ ، ١٠٧٧/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٧٣٨/٢ .

(٧) ارتشاف الضرب : ١١٨٦/٣ ، ينظر : ٩٨١/٢ .

(٨) ارتشاف الضرب : ١١٨٦/٣ ، ينظر : ٩٨١/٢ .

(٩) ارتشاف الضرب : ١٣٥١/٣ ، ينظر : ١٥٠٦/٣ ، ٥٧١/٢ ، ٦٨٤/٢ ، ٨٣٤/٢ ، ٩٨٥/٢ .

والخلاف المفيد - عند أبي حيان - هو الذي يؤدي إلى معنى كلامي أو حكم لفظي وقد صرح بذلك بقوله : " إنما الخلاف الذي يُجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي " (١٩٩).

مثال ذلك يتضح في مسألة (الخلاف في جواز رفع الوصف للضمير المنفصل) إذ يقول : " والضمير المنفصل نحو ، أقالمتما ، و أقالمتما ، خلافاً للكوفيين في منع رفعه المضمير المنفصل ، فإذا قلت : أقالمتما أنت ، جعلوا (قائماً) خبراً مقدماً ، و(أنت) مبتدأ ، والبصريون يجيزون هذا الوجه ، ويجيزون أن يكون (أنت) فاعلاً بقالمتما ، وثمره الخلاف تظهر في التثنية والجمع ، والكوفيون لا يجيزون إلا : أقالمتما أنتما ، أقالمتما أنتم ، وإذا عطفت على هذا الوصف بـ(بل) انفصل الضمير فتقول : أقالمتما الزيدان بل قاعدهما ، قاله المازني [ت٢٤٩هـ] ، ولو قال قائل : زيد قائم جاز أن تقول منكرًا عليه : أقالمتما هو ، ترفع هو بقالمتما ، وتقول : أقالمتما أخواك أم قاعد هذا هو القياس ، وحكى المازني : أم قاعدان ، فأضمر المتصل على حد ما يضمّر في اسم الفاعل " (٢٠٠).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إنّ لأبي حيان أسلوباً متميزاً في عرض الخلاف إلا أنه لا يخلو من بعض المآخذ منها : أنه يستطرد - أحياناً - في عرض المسائل الخلافية ، كأن يبدأ بعرض مسألة ما ، ثم ينتقل إلى موضوع آخر ، ويعود ليتمها وذلك ما نلاحظه في باب : (النكرة والمعرفة) ، في مسألة الخلاف في (أعرف المعارف) ، فهو بعد أن عرض المسألة ، انتقل إلى موضوع آخر تحدّث فيه عن عدد المعارف وذكر العديد من المسائل الخلافية البعيدة عن المسألة الأولى ثم عاد بعد ذلك ليذكر رأي ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ورأيه في مسألة الخلاف في أعرف المعارف (٢٠١).

ومن المآخذ أيضاً الغموض والاختصار في عرض المسائل الخلافية ، فقد يعرض المسألة الخلافية بإيجاز واختصار شديدين من دون ذكر الشواهد والمذاهب التي تعين القارئ على فهم المسألة ، مثل ذلك قوله في باب الاشتغال : " وفي دخول جمع التكسير في هذا الباب خلاف " (٢٠٢) ، واكتفى بذلك ، ومن الغموض قوله في باب التنازع : " والتقديم في المقضي هو أكثرى لا شرط خلافاً لمن اشترط التقديم " (٢٠٣) .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٥٠٦/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٠٨٠/٣ - ١٠٨١ ، ينظر : ١١٣٨/٣ ، ١٢٧٢/٣ ، ١٢٩٧/٣ ، ١٨٧٩/٤ ، ٢١٩٩/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ - ٩١١ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢١٦١/٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢١٣٩/٤ .

أثر أصول النحوي الخلاف عند أبي حيان

لا بد لنا ونحن ندرس مسائل النحو الخلافية في ارتشاف الضرب من أن نبين أثر أصول النحو في هذه المسائل ، وكيف أن أبا حيان اعتمد هذه الأصول في ترجيحه بعض الآراء التي يعرضها في أثناء هذه المسائل ؛ ذلك أنه بنى ترجيحه أحياناً على السماع وأحياناً أخرى على القياس أو الإجماع أو استصحاب الحال ، لاسيما أنه لم يكن مجرد سارد أو ناقل للخلاف ، فهو غالباً ما يبدي رأيه ويخالف ويرد ويُضَعِّف ويرجح أو يجتهد في بعض الآراء .

أولاً : السماع :

سار أبو حيان على منهج البصريين في اعتماده على السماع الكثير وعدم القياس أو الاعتماد على القليل أو النادر ، فالسماع عنده هو الأصل فهو يستعين به كثيراً ويعتمد عليه ، ويبني الأحكام والقواعد على ما كثر منه وثبت في لسان العرب ، وهو في مذهبه لم يكن متابعاً للبصريين في أغلب آرائهم إلا لكونهم اعتمدوا في وضع قواعدهم على السماع الموثق والكثير ، ولذا نجده - في بعض الأحيان - يعزف عن آرائهم ولا يأخذ بمذهبهم إذا وجد من السماع ما يخالف أقيستهم أو كانت هذه الأقيسة غير مؤيدة بالسماع ^(٢٠٤).

أما موقف أبي حيان من السماع فيتمثل بما يأتي :

١ - دعوته في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند السماع ، أما لكونه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، أو لأنه لم يُسمع ما يخالفه . مثال ذلك ، ردّه على ابن مالك الذي أجاز الاستغناء بـ(كلهما) عن (كليهما وكتيهما) ، بقوله " وزعم ابن مالك أنه يستغنى بكلهما عن كليهما ، وعن كليتهما ، نحو : قام الرجلان كلهما ، وقامت المرأتان كلهما ، أي كلاهما وكتاهما ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب " ^(٢٠٥) ، ومن العبارات التي استخدمها أبو حيان ومما ينطوي تحت هذا المجال قوله : " فيحتاج إثبات ذلك إلى سماع من العرب " ، " والذي أجازة الكوفيون ومن وافقهم من التراكيب ليست مسموعة من العرب " ^(٢٠٦) ، " ولا ينبغي أن يذهب إلى ذلك إلا بسماع ثابت عن العرب " ^(٢٠٧) ، " وهذا يحتاج إلى تحرير في

(١) ينظر : أبو حيان النحوي : ٤٠٨ ، المدرسة النحوية في مصر والشام : ٣٣٠ ، الترجيح النحوي في البحر المحيط ، أطروحة دكتوراه : ١٨ - ١٩ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٩٤٩/٤ .

(١) ارتشاف الضرب : ٧٩٦/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٠٢١/٢ .

النقل " (٢٠٨) ، " والأحوط التوقف مع المسموع " (٢٠٩) ، " ويحتاج مثل هذا التركيب إلى سماع من العرب " (٢١٠) ، " ولا يجوز ولم يرد به سماع " (٢١١) ، " وكون الكوفيين هم أوسع من البصريين في إتباع كلام شواذ العرب ، يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء في النسق بعد إيجاب دليل على عدم سماعه من العرب أو على قلة سماعه " (٢١٢) ، " ولا ينبغي أن يقال به إلا أن يُشهد له بالسماع " (٢١٣) ، " والقياس يقتضيه لكنه - والله أعلم - لم يسمع من العرب " (٢١٤) ، " لأنه لم يأت به سماع صحيح " (٢١٥) .

٢- لا يُسلم أبو حيان بكل ما جاء به من السماع إذا جاء مخالفاً للقواعد أو احتمل التأويل ، مثال ذلك ما جاء في باب الحال قوله : " وزعم ابن مالك أنها تجرّ بباء زائدة وما استدل به لا حجة فيه " (٢١٦) ، ومن ذلك قوله : " وما أجاز له ليس بصحيح ولو استدل بشيء لا يحتمل التأويل لكان من القلة بحيث لا يُقاس عليه " (٢١٧) .

٣- ردّه على الكثير من الآراء والمذاهب الاجتهادية المخالفة لما ورد به السماع ، من ذلك استشهاده بالقرآن الكريم في الرد على الفراء في مسألة الخلاف في جواز القول : مَنْ قائم بغير الضمير هو في الكلام ، إذ يقول : " وزعم الفراء أنه لا يجوز : من قائم إلا في الشعر ، وأنهم إذا لم يقولوه معرفة نحو : من القائم ، أو فعل أو يفعل نحو : من قام ، من يقوم أدخلوا (هو) ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ ، ومثال ذلك مجيئه في الشعر بغير (هو) قوله :

وشاربٍ مُرْبِحٍ بالكأسِ نَادِمٍ

وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح ، بل جاء بغير ر (هو) في كتاب الله تعالى ، قال تعالى : ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ فلم يأت بـ (هو) بين (من) و (راق) " (٢١٨) .

(٣) ارتشاف الضرب : ١١٤٢/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١١٩٣/٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١٤٩٧/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٦٨٣/٤ .

(٧) ارتشاف الضرب : ١٩٩٥/٤ .

(٨) ارتشاف الضرب : ١٩٩٦/٤ .

(٩) ارتشاف الضرب : ٢٠٧٠/٤ .

(١٠) ارتشاف الضرب : ١٢١٧/٥ .

(١١) ارتشاف الضرب : ١٥٥٧/٣ .

(١٢) ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٠٢٩/٢ - ١٠٣٠ ، والشاهد القرآني الأول الوارد في النص من سورة هود : من الآية ٩٣ ، والشاهد الثاني من سورة القيامة : من الآية ٢٧ ، وينظر : ١١٤٤/٣ ، ١١٥٦/٣ ، ١١٦٧/٣ ، ١١٩٧/٣ ، ١٣٠٩/٣ ، ١٣٨٨/٣ .

وناصر قراءة ابن عامر (ت ١٨١ هـ) مرجحاً مذهب الكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، بقوله : " وأما الفصل بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر : (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ) فقد جاءت نظائره في أشعار العرب ، والصحيح جوازه ، وإن كان أكثر النحاة يخصصونه بالشعر " (٢١٩).

واستدل بالحديث الشريف في الرد على ابن مالك في مسألة الخلاف في جواز حذف اللام م نخبر (إن) المخففة من الثقيلة إذ يقول : " ودعوى ابن مالك : أنه إن كان بلفظ المضارع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، ليست بشيء وقد جاءت اللام محذوفة في قول الشاعر :

وإن مالك كانت كرام المعادن

وفيما روي في الحديث : " إن كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الحلوى والعسل " أي : لكرام المعادن ، وأُحِبُّ " (٢٢٠) .

واستدل أبو حيان أيضاً بما جاء في الأثر ومن ذلك استدلاله بكلام الإمام علي - عليه السلام - في ترجيح مذهب الجمهور في مسألة الخلاف في جواز حذف (الباء) من (أن) و(أن) في التعجب ، وهو قوله - عليه السلام - عندما مرّ على عمار بن ياسر وهو ميت فمسح التراب عنه وقال: " أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً " (٢٢١) .

أما كلام العرب - وتحديداً النثر - ، فقد استدل أبو حيان بلغات العرب كثيراً مثل ذلك ترجيحه مذهب الكسائي (ت ١٨٩ هـ) والكوفيين ومن تابعهم من البصريين في جواز إعمال (إن) النافية إعمال (ما) الحجازية ، بقوله : " والصحيح جواز إعمالها ، إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً ، ومن النثر " إن ذلك نافعك ولا ضارك " " وإن أحد خيراً من احد

(٢) ارتشاف الضرب : ١٨٤٥/٤ - ١٨٤٦ ، والشاهد القرآني من سورة الأنعام : من الآية ١٣٧ ، ويبدو أن محقق كتاب (ارتشاف الضرب) قد أخطأ في ضبط الآية الكريمة لأن قراءة ابن عامر هي (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ) ، ينظر : المحرر الوجيز : ٣٦٠/٥ - ٣٦١ ، الكشف : ٦٧/٢ ، البحر المحيط : ٢٣٢/٢ ، وما شابه ذلك ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤٤/٢ ، ١٦٥٣/٤ ، وحول موقف أبي حيان من القراءات القرآنية ينظر : المدرسة النحوية في مصر والشام : ٣٣٦ وما بعدها .

(١) ارتشاف الضرب : ١٢٧٣/٣ ، ينظر : الحديث في سنن أبي داود : ٣٠١/٢ ، والشاهد الشعري الوارد في النص من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٥٠٩/١ ، والجنى الداني : ١٣٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٦/١ ، شرح التصريح : ٢٣١/١ ، وحول موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث الشريف ، ينظر : أبو حيان النحوي : ٣٣١ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٤٢٧ وما بعدها ، المدارس النحوية للدكتورة خديجة الحديثي : ٣٢٨ وما بعدها والمدرسة النحوية في مصر والشام : ٣٤١ وما بعدها ، تاريخ الاحتجاج النحوي في الحديث الشريف : ٨٨ وما بعدها ، ارتشاف الضرب ، مقدمة المحقق : ٤٩/١ وما بعدها ، الترجيح النحوي في البحر المحيط : ٢٩ - ٣٢ وما شابه هذه المسألة في ارتشاف الضرب ، ينظر : ٢٣٢٥/٥ ، ١٥٤٥/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٦٧ ، ينظر : ٢٠٧١/٤ ، ٢٠٣٧/٤ .

إلا بالعافية " ، وقال أعرابي : إن قائماً ، يريد : إن أنا قائماً ، حذف الهمزة ، ونقل حركتها إلى (نون) (إن) وأدغم" (٢٢٢).

واستدل بالأمثال أيضاً ومن ذلك استدلاله بها في الرد على من قال : إنه لا يجوز التعجب من (نام) ، بقوله : " ومن عدّ (نام) فيها ، فليس قوله بصحيح ، حكى سيبويه : ما أنومّه ، وقالت العرب : (هو أنوم من فهد) ، و(أنوم من غزال) " (٢٢٣).

أما استدلاله بالشعر فقد استدل - أبو حيان - بشعر شعراء الجاهلية ، ومن بينهم أصحاب المعلقات ، واستدل بشعر المخضرمين والإسلاميين كذلك ، وبأشعار المولدين فقد " ذكر أشعاراً لمجرد الاستشهاد والتمثيل والاستئناس ، لكنه لم يثبت بها قاعدة أو بنى عليه حكماً ، لكنه كان يستدرك بعد ذكر كل بيت بأنه لا يعلم إن كان ممن يستشهد بشعرهم أم لا ؟ أو إن كان عربياً أم لا ؟ " (٢٢٤).

ومن ذلك احتجاجه بقول طرفة بن العبد (٢٢٥) :

أَعْمَرَ بَنَ هَنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ لَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ

انتصاراً لمذهب أبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) وأبي محمد اليزيدي (ت ٢٠٢هـ) والأصمعي (ت ٢١٦هـ) ، والجرمي (ت ٢٢٥هـ) ، والمازني (ت ٢٤٩هـ) ، والمبرد في مسألة الخلاف في تعيين الإضمار ، والعطف على الفعل اللائق إذا كان الفعل غير صالح للعمل وتعيين تقدير فعل بعد (واو المعية) ، ردّاً على مذهب الفراء ومن تابعه بقوله : "وما منعه مسموع " (٢٢٦) ، ثم أنشد قول طرفة .

وردّ على السيرافي (ت ٣٦٨هـ) والزمخشري في مسألة الخلاف في خبر أن بعد (لو) ، لزعمهم أن خبر (أن) بعد (لو) لا يكون إلا فعلاً محتجاً لذلك بقول عميرة بن طارق (٢٢٧) :

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا مُسَوِّمَةً تَدْعُو عَبِيدًا وَأَزْنَمًا

ووصف ما ذهبوا إليه بأنه " وهم وخطأ فاحش " (٢٢٨).

وردّ على ابن مالك الذي أجاز قياس الجملة الحالية الفعلية بـ(لما) على المنفية بـ(لم) في جواز انفراد الضمير فيها بغير (واو) الحال بقول محمد بن أبي عيينة (٢٢٩) إذ قال : " ووجدت

(٣) ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ ، ينظر : ١١٣٥/٣ ، ١٨٣٩/٤ ، ١٨٤٠ ، ١٤٤٤/٤ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٠٨٤/٤ ، ينظر : المثليين في : كتاب جمهرة الأمثال : ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ .

(١) ارتشاف الضرب : ٥٤/١ ، مقدمة المحقق .

(٢) ينظر : ديوانه : ٤٧ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٤٩٢/٣ ، ينظر : ١٣٦٦ ، ١١٥٦/٣ ، ١١٦٧/٣ .

(٤) ينظر : نقائض جرير والأخطل : ١٣٧ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١٩٠١/٤ ، ينظر : ١٢٨٣/٣ ، ١٤٤٦/٣ .

أن ذلك بغير (واو) في شعر من احتج بعض النحاة بشعره ، ولا ادري هل يحتج بشعره ، أو لا يحتج ، وهو عبد الله بن محمد بن أبي عيينة قال :

أَبْعَدَ بِلَانِي إِذْ وَجَدْتُهُ طَرِيحًا كَنَصْلِ السَّيْفِ لَمَّا يُرْكَبُ " (٢٣٠) .

ثانيًا : القياس

لا تقل أهمية القياس عند أبي حيان عن أهمية السماع ، وتوضح أهمية القياس لديه بما يأتي :

١- إنه لا يأخذ برأي إذا لم يعضده سماع ولا قياس ، مثال ذلك مخالفته لمن أجاز الجزم بعد حذف (الفاء) في النفي لأنه لم يرد به سماع ولا قياس ، إذ يقول : "والصحيح أن الجزم بعد حذف (الفاء) في النفي لا يجوز ، ولم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس " (٢٣١) .

٢- إنه قد يستدل بالسماع والقياس في ترجيحه النحوي ، مثال ذلك ترجيحه لمذهب الكسائي ومن تابعه في جواز تقديم التمييز على الفعل المتصرف الذي تميزه منقول ، بقوله : " وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك ، وقياسًا على الفضلات " (٢٣٢) .

٣- إذا اجتمع السماع والقياس فهو يرجح السماع على القياس ، مثال ذلك ترجيحه مذهب الجمهور الذي منعوا فيه تأكيد فعل التعجب بقوله : " والقياس يقتضيه لكنه - والله أعلم - لم يُسمع من العرب " (٢٣٣) ، مخالفًا في ذلك الجرمي الذي أجاز تأكيد فعل التعجب .

٤- أبو حيان لا يقيس على القليل النادر بل يقيس على الكثير المسموع ، مثال ذلك ردّه على ابن مالك الذي أجاز حذف موصوف (أي) بقوله : " وهذا عند أصحابنا في غاية الندور " (٢٣٤) .

ومن العبارات التي استخدمها في هذا المجال قوله : " وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه " (٢٣٥) ، " والصحيح المنع ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه " (٢٣٦) ، " وليس بمشهور " (٢٣٧) .

(٦) قال عنه ابن المعتز : " شعره أنقى من الراحة وليس فيه عيب وهو أحد المطبوعين الأربعة الذين لم يُرَ في الجاهلية والإسلام أطبع منهم ، وهم : بشار وأبو العتاهية ، والسيد وأبو عيينة " ، طبقات الشعراء : ٢٩٠ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٦٠٨/٣ ، ينظر : ١٢٨٠/٣ - ١٢٨١ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٦٨٣/٤ ، ينظر : ٢٢٣٠/٥ ، ٢٣٣٨/٥ ، ٧٧٣/٢ ، ٧٧١/٢ ، ٢٣٦٧/٥ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٦٣٥/٤ ، ينظر : ١١٣٠/٣ ، ١١٧١/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٠٧٠/٤ ، ينظر : ٢٣٣٧/٥ ، ١٠٠١/٢ ، ١٠٢١/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١٠٣٧/٢ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٧٢٧/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٠٤٨/٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢٢٢٥/٤ .

٥ - يرى أبو حيان - أيضًا - أنّ قلة الاستعمال لا تخرج عن القياس ، وأنّ كثرة الاستعمال لا توجب القياس ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له ، مثال ذلك ترجيحه لمذهب سيبويه في جواز إعمال (لا) النافية عمل (ما) مخالفًا للمبرد والأخفش والزجاج (ت ٣١١هـ) في ذلك بقوله : " والصحيح سماع ذلك لكنه في غاية الشذوذ والقلّة " (٢٣٨) ، ورجح كذلك المذهب القائل بجواز أن تنصدر (كم) الخبرية ، لأنها لغة ، وإن كانت قليلة إذ يقول : " واضطرب في القياس على هذه اللغة ، فقل : هي من القلة بحيث لا يُقاس عليها ، والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة " (٢٣٩) .

ثالثًا : الإجماع

إجماع النحاة في مسألة ما موضع تقدير عند أبي حيان فهو يأخذ به في اختيار أو ترجيح أو رد ، والدليل على ذلك ، أنه إذا ظهر له أنّ أحدًا من النحاة خالف في مسألة ادّعى بعضهم الإجماع فيها فإنه يرد على من يدّعي الإجماع في المسألة بدليل هذا المخالف ، وذلك في نحو رده على ابن مالك الذي ادّعى الإجماع في إعمال وإهمال ليتما ، وذلك أنه وجد للفراء له رأي مخالف في هذه المسألة فصحّ عند أبي حيان عدم الإجماع فيها ، إذ يقول : " ودعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في ليتما يبطلها مذهب الفراء " (٢٤٠) ، ويقول في باب العدد " ودعوى الإجماع في ثماني عشرة بالإضافة أنه لا يجوز إلا في الشعر باطلة ، بل تقدّم النقل عن الكوفيين أنهم أجازوا إضافة الصدر إلى العجز مطلقًا " (٢٤١) .

ومن استدلاله بالإجماع مخالفته للزجاج في باب القسم إذ يقول : " وحروف القسم : الباء والواو ، والتاء ، واللام ، ومن ، وأيمن ، في مذهب الزجاج ، وهو قول مخالف لإجماع البصريين والكوفيين " (٢٤٢) ، ومن العبارات التي استخدمها في هذا المجال قوله : " وهذا القول مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون " (٢٤٣) " وهو قول مخالف لما نقل الأئمة " (٢٤٤) ، " وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين " (٢٤٥) ، " فنصوص الجماعة على أنّ ذلك لا يختص " (٢٤٦) ، " ما ذهب إليه لا يعرفه كبار النحويين " (٢٤٧) ، " وليس هذا بقول بصري

(٤) ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٧٨٤/٢ ، ينظر : ١٣١٥/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٢٨٥/٣ .

(١) ارتشاف الضرب : ٧٦٠/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٧٦٥/٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٥٣٨/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٢٢٥/٥ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١٨٧٠/٤ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٨٧٦/٤ .

(٧) ارتشاف الضرب : ١٦٩١/٤ .

ولا كوفي " (٢٤٨) ، " وإطلاق النحاة يخالفه " (٢٤٩) " والذي تقتضيه القواعد المنع " (٢٥٠) ،
" مخالفة لإجماع البصريين والكوفيين " (٢٥١) .

رابعًا : استصحاب الحال

لقد اعتمد أبو حيان على هذا الدليل في ترجيحه النحوي وسماه : (الأصل) (٢٥٢) ، ولم تذكر الدكتوراة لطيفة عبد الرسول عبد في دراستها : (ارتشاف الضرب من لسان العرب دراسة وتحليل) ، أنّ أبا حيان استدل بهذا الدليل ، وكذلك فات هذا الأمر الدكتور رجب عثمان محمد ، في مقدمة تحقيقه للكتاب ، إذ اكتفى بعرض موقف أبي حيان من السماع والقياس فقط ، وما سأذكره من أمثلة توضيحية تؤكد صحة ما اذهب إليه من أنّ أبا حيان قد اعتمد عليه في ترجيحه للمسائل الخلافية ومن ذلك مثلاً ما ذكره في الأصل في البساطة وتوضيحه فيما يأتي :

١- في الأسماء :

مثال ذلك قوله في (كم) الخبرية أنه اسم " للتكثير في مقابلة ربّ للتقليل ، بسيط ، خلافاً للكسائي والفراء ، زعمًا أنها مركبة من (كاف) التشبيه ، و(ما) الاستفهامية " (٢٥٣) .

٢- في الحروف :

مثال ذلك قوله في (لعل) : " ولعل عندي بسيطة لا مركبة ولامها الأولى أصلية عند الكوفيين ، وأكثر النحاة ، وقيل : زائدة للتكثير ، وقيل هي لام الابتداء " (٢٥٤) .

وكذلك (كأنّ) فهي عنده حرف بسيط لا مركب خلافاً للكوفيين (٢٥٥) ، و(إلا) - عنده - بسيطة (٢٥٦) ، و(منذ) - عنده - بسيطة (٢٥٧) ، و(مهما) بسيطة عنده لا مركبة (٢٥٨) و(كلا) بسيطة عنده (٢٥٩) ، و(هلمّ) بسيطة وليست مركبة (٢٦٠) .

(٨) ارتشاف الضرب : ١٦٥٨/٤ .

(٩) ارتشاف الضرب : ٢٢٢٩/٥ .

(١٠) ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ .

(١١) ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ .

(١٢) ينظر : الترجيح النحوي في البحر المحيط : ٧٤ .

(١) ارتشاف الضرب : ٧٧٦/٢ ، ينظر : ٧٨٩/٢ ، ٩٢٧/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٢٨١/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣١٨/٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٥/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٣/٥ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٧٠/٥ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٥/٥ ، ينظر : ١٦٩١/٤ .

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كان لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على محمد المصطفى حبيب الله ، وعلى آله بحور العلم وأصحاب الجاه ، ومن تبعه بإحسان ووالاه ، أمّا بعد :

فإنّ من أجلّ العلوم علوم العربية ؛ إذ هي المَرْقاة إلى فهم كتاب الله تعالى واستجلاء أسرار وخفاياه .

وقد بذل علماء العربية في هذا المجال جهوداً كبيرة ، وقفوا من خلالها على أسرار الكثير من لطائف هذه اللغة الشريفة ، فتركوا لنا تراثاً ضخماً أودعوه نتاج فكرهم وعميق نظرهم ، وهو عنوان مشرّف لحضارة هذه الأمة وأمجادها .

ومن كنوز هذا التراث النفيسة كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ذلك السفر الكبير الذي يضمّ بين دفتيه علماً ثراً ، ليس في النحو فحسب بل في علوم العربية الأخرى من صوت وصرف وقرارات .

ومما يزيد من قيمة هذا الكتاب أنّ مؤلفه واحد من أشهر نحاة الأندلس على مرّ عصورها ، إذ امتاز بعقلية موسوعية خصبة وذهن وقاد مما أتاح له أن يجمع في مؤلفاته بين ميزتين قلّما تجتمعان هما السعة والعمق .

ويعود الفضل إلى أستاذي الفاضل المشرف على الرسالة الدكتور محسن حسين علي في اختيار هذا الموضوع الموسوم بـ (مسائل النحو الخلفية في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ) .

ومما زادني رغبة في دراسة هذا الموضوع أنّ في دراسة الخلاف النحوي إطلاعاً على معظم أبواب النحو ، ومعرفة في مذاهب علماء العربية وطرائق تفكيرهم وبيان آرائهم وحججهم وكيفية ردّ بعضهم على بعض ممّا يهيئ للباحث عمقاً في التفكير وثراءً في التعبير ومقدرة على الموازنة والتحليل ، ولا سيما أنّ كتاب ارتشاف الضرب مليء بمسائل النحو الخلفية بين أرباب النحو القدماء .

وفي رحلتي مع ارتشاف الضرب وتتبعي لمسائل النحو الخلفية التي وردت فيه وجدت أنه قد ضمّ (ألفاً وسبع مئة وخمسة وثمانين مسألة خلفية) ونظراً لكثرة هذه المسائل التي لا يمكن أن تستوعبها جميعاً رسالة ماجستير لجأت إلى الانتقاء في عرض المسائل الخلفية في كل باب من الأبواب النحوية ، وقد استندت على منهجية ثابتة ومعيار واحد في اختيار المسائل وعرضها ، وذلك أني غنيت في عرض المسائل الخلفية بالمسائل التي رجّح فيها

أبو حيان رأيًا أو اختار أو ضعّف رأيًا إلا أنني لم أهمل بقية المسائل ، فقد عرضت بعضًا منها ، على أنني حرصت على ذكر المسائل الخلافية الواردة في كل باب من أبواب النحو المذكورة في الكتاب وذكر عددها ملتزمًا بتسلسل ورودها في الكتاب ، ثم عرض مسألة أو مسألتين أو ثلاث في كل باب .

وجاء البحث مقسمًا على أربعة فصول تسبقها مقدّمة وتمهيد وتلحقها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع وملخص الرسالة باللغة الإنكليزية .

أما التمهيد فقد بيّنت فيه - باختصار - منهج أبي حيان وطرائقه في عرض المسائل الخلافية في كتابه ارتشاف الضرب ، وأثر أصول النحو في الخلاف النحوي عنده .

وأما الفصل الأول فقد درست فيه مسائل النحو الخلافية في المقدمات النحوية وكان الفصل الثاني مخصصًا لدراسة مسائل النحو الخلافية في العُمد وما شابهها من منصوب النواسخ ، في حين جاء الفصل الثالث لدراسة مسائل النحو الخلافية في الفضلات ونواصب المضارع والمجرورات ، وما حُمِل عليها وهي المجزومات وما تبعها من أدوات التعليق غير الجازمة ، وما ضمّ إليها من بقية حروف المعاني واختص الفصل الرابع بدراسة المسائل الخلافية في العوامل والتوابع وعوارض التركيب .

وجاءت خاتمة الرسالة مضمّنة بإيجاز أهمّ النتائج التي خرج بها البحث .

وقد تنوعت مصادر البحث ومراجعته فشملت كتب النحو القديمة والحديثة وكتب التفسير والقراءات ولاسيما كتب الخلاف النحوي . ومما يجدر ذكره أنني اعتمدت النسخة الصادرة بتحقيق الدكتور رجب عثمان محمد إذ هي النسخة المعتمدة المحققة تحقيقًا علميًا ، وحرّري بي أن أعترف بفضل هذا المحقق الذي سهّل عليّ عمّله المتقن الكثير من الصعوبات ويسّر لي عملية الرجوع إلى آراء العلماء في مصنفاتهم مما قرّ لي وقتًا وجهدًا كبيرين .

ويشهد الله أنني بذلت قصارى جهدي في التأكّد من نسبة أبي حيان الآراء إلى أصحابها ، وحاولت أن أنسب ما لم ينسبه منها وخرّجت الشواهد التي استشهد بها ووضعت ترجمة لكل عمّلم حسبته غير مشهور .

ولم يخل إعداد هذا البحث من مصاعب كبيرة واجهتني ، أهمها سعة الكتاب ، واختلاط المسائل الخلافية الصرفية بالمسائل الخلافية النحوية لأنّ الكتاب - كما أشرنا - لم يختصّ بالنحو فحسب وإنما اشتمل على مباحث الصرف والصوت أيضًا .

ومن الصعوبات أيضًا كثرة المسائل الخلافية الواردة في الكتاب وما اقتضاه المنهج من ذكر هذه المسائل جميعًا وتوثيقها من كتب النحو المختلفة .

وأخيرًا فهذا عملي لا أدعي له الكمال فذلك مما لا يُنال وهو أمر محال ؛ لأنّ الكمال لله تعالى وحده ، فإن أصبت فيه فبفضل الله وتوفيقه وهو غاية القصد ، وإن أخطأت فمن نفسي ، وحسبي أني طلبت الصواب .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ويرزقني فيه السداد والتوفيق ويتقبله مني بقبول حسن وينفع به الدارسين ، إنه وليّ ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين
والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

الباحث

نزار عبد اللطيف صبر

ناحية الإمام

١٥ / ٤ / ٢٠٠٧ م

الكلام وأقسامه

وفيه ست مسائل خلافيّة :

١. الخلاف في إطلاق لفظ الكلام في اللغة على الخط وعلى الإشارة وعلى ما يُفهم من حال الشيء وعلى القول المركب الذي لا يُفيد وعلى المعنى الذي في النفس وعلى التكليم ، أ هو على سبيل المجاز أم على سبيل الاشتراك^(٢٦١) ؟ .

٢. الخلاف في أقسام الكلام^(٢٦٢) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣١/٢ ، التبيين عن مذاهب النحاة : ١١٨ في سياق المسألة (١) ، مسائل خلافية في النحو : ٤٢-٤٥ في سياق المسألة (١)

٣. الخلاف في جواز أن تكون اللفظة الواحدة وجوداً أو تقديرًا كلاماً^(٢٦٣).

٤. الخلاف في شروط اللفظ حتى يُسمّى كلاماً^(٢٦٤).

٥. الخلاف في جواز أن يكون الاسم مع الحرف كلاماً^(٢٦٥).

٦. الخلاف في جواز أن يكون الفعل مع الحرف كلاماً^(٢٦٦).

الخلاف في شروط اللفظ حتى يُسمّى كلاماً

الكلام في اصطلاح النحاة هو: " المعنى المركّب الذي فيه الإسناد التام " ^(٢٦٧)، وهو أيضاً " الجملة المفيدة فائدة تامة " ^(٢٦٨) ، وهذه الفائدة يحسن السكوت عليها، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله " ما جاء لمعنى " ^(٢٦٩).

والذي اختاره أبو حيّان في تعريف الكلام هو أنه " قولٌ دالٌّ على نسبةٍ إسناديّةٍ مقصودةٍ لذاتها " ^(٢٧٠).

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣١/٢ ، همع الهوامع : ٣٤/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ ، سر الفصاحة : ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٥ ، الصاحبى في فقه اللغة : ٤٧-٤٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ١١٣ م (١) ، مسائل خلافة في النحو : ٤٢ م (١) ، شرح التسهيل ١٥/١ ، وهمع الهوامع : ٣٣/١ ، حاشية الصبان : ٣٤/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ ، همع الهوامع : ٣٤/١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ ، همع الهوامع : ٣٤/١ .

(١) التعريفات : ١٨٥ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين : ١١٣ .

(٣) كتاب سيبويه : ١٢/١ ، ينظر : اللمع في العربية : ٥ ، المقرب : ٤٧ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٨٣١/٢ .

واشترط النحاة في اللفظ - لكي يُسمّى كلامًا - ثلاثة شروط هي^(٢٧١) :

أولاً : الإفادة .

ثانياً : اتحاد الناطق .

ثالثاً : القصدية .

وقد خالف أبو حيّان من اشترط هذه الشروط ، وهو في هذا الخلاف جاء متابعاً لبعض من سبقه من النحويين والبلاغيين ، فهو لم يشترط الإفادة في اللفظ ولا اتحاد الناطق ولا القصدية فيه لكي يسمّى كلاماً إذ يقول : " وليس من شرط الكلام قصد الناطق به ولا كونه صادراً من ناطق واحد ، ولا إفادة المخاطب شيئاً يجهله خلافاً لزامي ذلك ، بل متى ما حصل الإسناد المتقدم كان كلاماً ، ولو من غلط أو ساه أو مخطيء أو ناطقين أو تركيب لا يستفيد به المخاطب شيئاً أو تركيب محال " ^(٢٧٢) .

وفيما يلي تفصيل للخلاف في كلّ شرط على حدة .

الشرط الأول : هل يشترط في الكلام الإفادة ؟

وفيه قولان : الأول : مذهب سيبويه^(٢٧٣) وجلّ النحاة^(٢٧٤) وجوب أن يكون اللفظ مفيداً حتى يمكن تسميته كلاماً ؛ لأنّ الكلام : " لفظ يُعبّر بإطلاقه على الجملة المفيدة فكان حقيقة فيها ، كالشرط وجوابه " ^(٢٧٥) .

والكلام عندهم مختص بالجملة المفيدة من عدّة وجوه^(٢٧٦) .

أولاً : أنّ الكلام يُطلق على الجملة المفيدة ، والإطلاق في أصله يعني الحقيقة .

ثانياً : تأكيد الكلام بالجملة ، فيُقال : تكلمت كلاماً ، وكلمته كلاماً ، والمصدر هنا ناب عن إعادة الجملة وما دام قد ناب عنها فقد أدى معناها .

ثالثاً : عندما نقول : كلمته أي بمعنى: أفهمته المعنى باللفظ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٣/١ ، حاشية الصبان : ٥٧/١ - ٥٨ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٢/١ .

(٢) ينظر : مسائل خلافة في النحو : ٤٢ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين : ١١٣ .

(٤) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ١١٤ - ١١٥ ، مسائل خلافة في النحو : ٤٤ - ٤٥ .

رابعًا : تكلمت مصدره (التكلم) وهو مشدد العين في الفعل والتشديد معناه التكثر وأقل هذا التكثر هو الجملة المفيدة .

خامسًا : أن أحكام الكلام لا يمكن تحقيقها إلا بالجملة المفيدة كقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(٢٧٧)، فالاستجارة لا تحصل إلا بعد سماع الكلام التام المعنى ، والكلام القليل لا يحصل به ذلك .

وتابعهم في ذلك ابن مالك فقد أوجب في اللفظ أن يكون مفيدًا ليسمى كلامًا ، فلا يمكن أن يسمى قول من قال : السماء فوق الأرض أو النار حارة كلامًا ، إذ لم تحصل فائدة من جهة المخاطب ؛ لأنه من البديهي المعروف أن تكون السماء فوق الأرض وأن تكون النار حارة^(٢٧٨) .

الثاني : مذهب ابن سنان الخفاجي^(٢٧٩) (ت ٤٦٦ هـ) من البلاغيين وتابعه أبو حيان^(٢٨٠) من النحويين ، عدم اشتراط الإفادة في اللفظ ليسمى (كلامًا) ولم يذكر أبو حيان أدلة توضح ما ذهب إليه ، أما ابن سنان فقد احتج لذلك بدليلين هما^(٢٨١) :

أ - أن النحاة واللغويين عندما قسموا الكلام قسموه على (مهمل ومستعمل) ، والمهمل عندهم : هو الذي ليس فيه معنى أو فائدة ، والمستعمل : هو ما دلّ على معنى أو فائدة، فلو كان الذي فيه فائدة ومعنى يسمى كلامًا - عندهم - والذي لا يدلّ على معنى أو فائدة لا يسمى كلامًا ، فلماذا جعلوا المهمل أحد أقسام الكلام وجعلوه قسمًا قائمًا برأسه ؟ ولو كان الأمر كما يدعون لكان الأحرى بهم ألا يجعلوه أحد أقسام الكلام أصلاً .

ب - أن النحاة واللغويين يطلقون على اللفظ غير المفيد كلامًا ، والدليل على ذلك تسميتهم للهذيان الصادر من المجنون وغيره كلامًا .

وخالف ابن سنان الخفاجي في هذه المسألة أبا طالب العبدي^(٢٨٢) (ت ٤٦١ هـ) الذي انتصر لمذهب النحاة فيما ذهبوا إليه من اشتراط الإفادة في الكلام بعدما ذكر العديد من الحجج التي توضح صحة مذهبهم منها^(٢٨٣) :

(٥) التوبة : من الآية ٦

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ١٣/١ ، مع الهوامع : ٣١/١ .

(٧) ينظر : سر الفصاحة : ٢٤ ، مع الهوامع : ٣١/١ - ٣٢ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ ، مع الهوامع : ٣١/١ .

(٩) ينظر : سر الفصاحة : ٢٤ .

(١٠) هو أحمد بن بقة العبدي أبو طالب له شرح كتاب الجرمي وشرح الإيضاح : ينظر : بغية الوعاة : ٢٤٦/١ .

أولاً : قول سيبويه : " واعلم إنّ (قُلْتُ) : إنما وقع في كلام العرب على أن يمكن بها ما كان كلاماً لا قولاً " (٢٨٤) وراح العبد يفسّر مذهب سيبويه : بأنّه يقال لمن قال أو نطق كلمة واحدة قد (تكلّمت) ، حتي وإن كان ما ذكره جملة ولا يقال له : قلت كلاماً ؛ لأنّ الكلام يكون اسماً للمصدر ونائباً عنه وهو (التكليم) وهو موضوع للدلالة على المبالغة والتكثير ؛ لذلك يُقال : (فعلت كذا وكذا) ولفظ (كذا) يحتمل أن يكون فعلك قليلاً أو كثيراً ، وإذا قلت (فعلت) بالتشديد لم يُردّ به إلا التكثير إذ أزال التشديد معنى القلة " فإذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جارياً على أن لفظ - فعَل - للمبالغة وجب أن يُراد به التكثير ، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة " (٢٨٥) .

ثانياً : عند الحديث عن أصل الدين (باب العقائد) والكلام عليه يقال : (فلانٌ متكلمٌ) ولولا أنها صفة مبالغة وشيمة نبيلة وصفة شريفة أُريد بها التكثير ، لما وُصف بها ، ويقال للإنسان الذي يُظهر كلاماً قليل الفائدة : هذا ليس بكلامٍ ، فمن ذلك بان أن قولنا : فلان متكلم يراد به المبالغة .

ثالثاً : أن العرب لشرف الكلام عندهم - وإن كان قليلاً مفيداً فهو كثير - يقولون : قال فلان كلمته أي : قصيدته .

وردّ عليه ابن سنان الخفاجي (٢٨٦) مضعفاً ما استدل به من عدّة وجوه :

أولاً : أن النحاة الأوائل عندما تواضعوا أن يسمّوا ما يفيد من الجمل كلاماً دون ما لم يُفد ، فإنّ ذلك على سبيل التحقيق ، كما سموا الحوادث الواقعة كـ(قَتَلَ)، (وضَرَبَ) أفعالاً ، وهي ليست أفعالاً إنّما هي أسماء لما وقع من الحوادث .

ثانياً : أن " التكثير موجود في لفظ - تكلم - وقد أجاز به مع القلة فكيف لم يجز ذلك مع المصدر الذي ليس في لفظه التكثير ، إنّما هو نائب عن ذلك في لفظه ، فإذا جاز هذا في الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأليق " (٢٨٧) .

ثالثاً : أمّا ما احتجّ به من " أنهم يقولون للإنسان الذي يورد ما تقل فائدته - هذا ليس بكلام - قلنا : ذلك وأمثاله إنّما يُورد على سبيل الجواز والإسراف في المبالغة ، كما يقال للرجل

(٣) ينظر : سر الفصاحة : ٢٤ - ٢٧ .

(٤) النص كما ورد في كتاب سيبويه : " واعلم أنّ (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً " كتاب سيبويه : ١٢٢/١ .

(٥) سر الفصاحة : ٢٥ .

(١) ينظر : سر الفصاحة : ٢٨ .

(٢) سر الفصاحة : ٢٨ - ٢٩ .

البليد ليس بإنسان وللفرس البطيء : ليس بفرس إلا أنّ ذلك على الحقيقة وهذا ممّا لا تدخل في مثله شبهة " (٢٨٨) .

رابعاً : " وأمّا قوله : إنّ العرب لشرف الكلام عندهم وأنّ القليل المفيد منه كثير يقولون : قال فلان في كلمته ، يريدون القصيدة ، فذلك كلّه وأمثاله هو الوجه في اقتصارهم على لفظ التكثير في الكلام ، أفاد أم لم يُفد ، دون الألفاظ التي لم توضع للتكثير " (٢٨٩) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه وجلّ النحاة ؛ لأنّه إنّ كان المفيد وغير المفيد يسمّى كلاماً فما الحد الفاصل بين كلا الأمرين ؟ .

الشرط الثاني : هل يشترط في الكلام اتّحاد الناطق ؟ (٢٩٠)

وفيه قولان :

الأوّل : مذهب سائر النحاة ، أنه يجب في الكلام أن يكون صادراً من ناطق واحد ، فلو اتفق رجلان على أن ينطق أحدهما بالفعل والثاني بالفاعل أو بالمبتدأ والآخر بالخبر ، لا يمكن أن يسمّى هذا بحالٍ من الأحوال (كلاماً) وحجتهم في ذلك : أنّ الكلام هو : فعلٌ أو عملٌ واحدٌ فلا يكون محدثه إلا واحداً .

أمّا ابن سنان فقد اشترط الانتظام في (الكلام) من جهة الزمن لا من جهة الفعل إذ يرى أنه " لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنّه كلام " (٢٩١) وهذا أمرٌ لم يذكره النحاة ولعل فيه إكمال لشرطهم في إتحاد الفاعل للكلام إذ إنّ الفاعل الواحد قد يقول كلمة ثم يسكت وبعدها بزمن قد يقول أخرى متممة لها .

الثاني : مذهب ابن مالك (٢٩٢) ، وتابعه فيه أبو حيان (٢٩٣) : عدم اشتراط اتحاد الناطق في الكلام ، وحجّتهم في ذلك أنه مثلما أنّ اتحاد الكاتب لا يسمّى خطأً في الكتابة فإنّ اتحاد الناطق لا يسمّى خطأً في الكلام . أي إنه لو اتفق رجلان على أن يكتب أحدهما (زيد) والآخر (فاضل) لكان مجموعهما (خطأ) ، وكذلك الأمر إذا نطق أحدهما بـ(زيد) والآخر بـ(فاضل) فيجب الحكم على ذلك بأنّه كلام قياسيًّا على الخط " ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين ؛ لأنّ المُخبر عنه غير المُخبر به " (٢٩٤) .

(٣) سر الفصاحة : ٢٩ .

(٤) سر الفصاحة : ٢٩ .

(١) ينظر : همع الهوامع : ٣٠/١ ، حاشية الصبان : ٥٨/١ .

(٢) سر الفصاحة : ٢٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٦/١٢ ، شرح التسهيل : ١٥-١٤/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ ، همع الهوامع : ٣٠/١ .

(٥) شرح التسهيل : ١٥/١ .

فإن قيل على مذهبهم إنه " لو كان مثل ذلك كلامًا كما هو الصادر من ناطق واحد لتساويا في الحكم ، فكان يترتب على نطق المصطلحين ما يترتب على نطق الواحد من إقرار وتعديل وتخريج وحذف وغير ذلك ، وذلك منتفٍ فبطل كون ذلك كلامًا فالجواب : إن انتفاء ترتيب الحكم على الكلام لا يمنع كونه كلامًا فإن بعض الكلام صريح وبعضه غير صريح فنطق المصطلحين إن كان كلامًا فهو غير صريح لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر ، كما يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد فلذلك اختلفا في الحكم .

والثاني : من جوابي المستغني عن تلك الزيادة أن يُقال : كل واحد من المصطلحين المُشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى فمعناها مستحضر في ذهنه ، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التي تُطَق بها كلام ، كما يكون كلاماً قول القائل لقوم رأوا شبحاً : زيذاً ، أي المرئي زيذاً ، فعلى هذا كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وقد تقدم أن من الكلام ما يكون أحد جزأيه غير منطوق به فثبت أن الزيادة المذكورة مستغنى عنها " (٢٩٥) .

وفيما احتج به ابن مالك نظر : إذ أن أحوال الكاتب تختلف عن أحوال المتكلم فالكتابة غالباً ما تكون موجهة إلى الغائب أما الكلام فغالباً ما يكون موجهاً إلى المخاطب وهذا ما يضع المتكلم في موقف من صياغة العبارات المناسبة والتعبير عن الأفكار في موقف يختلف عن الكتابة زيادة على ذلك فإن المتكلم قد يكون في موقف يتطلب منه التعبير عن قضية ما في وقت محدد أما الكتابة فقد لا تخضع للوقت ، ولعل ما يقصده النحاة بهذا الشرط لا يتوقف على قول كلمة وإتمامها بالأخرى ، إنما الأمر يتجاوز ذلك إلى التعبير عن الآراء والأفكار ووجهات النظر بكلمات كثيرة وجمل طويلة وهذا الأمر لا يمكن أن يكون من ناطقين أو أكثر إذ لا يوجد شخصان يتفقان في طريقة التعبير والأفكار والمعلومات نفسها .

الشرط الثالث : هل يُشترط في الكلام كونه مقصوداً ؟ (٢٩٦)

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب جُلّ النحاة وتبعهم ابن مالك (٢٩٧) وابن سنان الخفاجي أنه يجب أن يكون الكلام مقصوداً ، فلا يمكن أن يسمى ما ينطق به النائم أو الساهي كلاماً . والكلام ينبغي أن يكون نابعاً من إرادة المتكلم وبحسب ما يعتقده ويراه إلى غير ذلك من أمور هي راجعة له سواء في الحقيقة أو التقدير ودليل ابن سنان على ذلك " أن أهل اللغة متى علموا واعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم ، ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه

(١) شرح التسهيل : ١٥/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ ، همع الهوامع : ٣٠/١ ، حاشية الصبان : ٥٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٦/١ ، شرح التسهيل : ١٣/١ - ١٤ ، مغني اللبيب : ٤٩٠/٢ - ٤٩١ ، همع الهوامع : ٣٠/١ .

فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضاربٌ ومحركٌ ومسكّنٌ وما أشبه ذلك من الأفعال ، ومن دفع ما ذكرنا في الكلام وإضافته إلى المتكلم تعذرٌ عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعلية ؛ لأنَّ الطريقة واحدة ولا يلزم على ما ذكرناه إضافة كلام النائم أو الساهي " (٢٩٨).

الثاني : عدم اشتراط القصدية في اللفظ حتى يسمّى كلاماً وهو اختاره أبو حيان (٢٩٩) .

ويبدو أنّ أبا حيان نظر إلى هذه الشروط نظرة متكاملة ، فخالف النحاة في جميعها.

البناء

وفه خمس مسائل خلافية :

- ١ . الخلاف في فعل الأمر بغير (اللام) أهو مبني أم معرب ؟ (٣٠٠) .
- ٢ . الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به (نون الإناث) أهو مبني أم معرب ؟ (٣٠١) .
- ٣ . الخلاف في الفعل المضارع إذا لحقته (نون التوكيد) أهو مبني أم معرب ؟ (٣٠٢) .
- ٤ . الخلاف الأسماء المسكّنة قبل التركيب كحروف الهجاء وأسماء العدد أهى مبنية أم معربة ؟ (٣٠٣) .
- ٥ . الخلاف في الجملة المضافة إلى الزمان إذا صُدرت بمضارع أهى مبنية أم معربة ؟ (٣٠٤) .

(١) سر الفصاحة : ٣٥-٣٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٢/٢ ، همع الهوامع : ٣٠/١ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٧٤-٦٧٦/٢ ، المقترض : ٣/٢ ، الإنصاف في مسائل : ٥٢٤/٢ م (٧٢) ، مسائل خلافية في النحو : ٨٥ م (١٥) ، التبيين عن مذاهب النحويين : ١٧٦ م (١٥) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٢٨/٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٨/١ ، انتلاف النصرة : ١٢٥ - ١٢٦ م (١١) ، همع الهوامع : ٤٦/١ - ٤٧ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٧٤/٢ ، ٨٣٥ ، شرح ابن عقيل : ٣٩/١ - ٤٠ ، شفاء العليل : ١١٤/١ ، همع الهوامع : ٥٥/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٧٤/٢ ، ١٠٧٧/٣ ، شفاء العليل : ١٤/١ ، همع الهوامع : ٥٥/١ - ٥٦ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٧٦/٢ ، همع الهوامع : ٥٧/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٧٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٠٦/١ .

الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث أهو
مبني أم معرب ؟

وفي هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه^(٣٠٥) ، والجمهور^(٣٠٦) أنه مبني ، وذكروا لذلك ثلاث علل^(٣٠٧) .

الأولى : أنّ الفعل الماضي إذا اتصلت به نون الإناث بُني فشابهه المضارع في ذلك فاستحق
البناء .

الثانية : أنّ نون الإناث مختصة بدخولها على الأفعال دون الأسماء ، ولهذا بُني الفعل
المضارع معها لنقصان شبهه بالاسم .

والفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته للاسم من حيث إنه يتخصص بعد أن يكون شائعاً
كالاسم ودخول (لام) الابتداء عليه، ومشابهته لاسم الفاعل في حركاته وسكناته^(٣٠٨) .

الثالثة : بإضافة النون إليه عارضت الإضافة سبب البناء ؛ لأنها بتركبها معه صارت
كالجزء منه . وردّ على مذهبهم بأنه يلزم على قولهم بناء الفعل المضارع أيضاً إذا اتصلت
به (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة) ، وأجيب عليه بأنه لم يُبين ؛ لأنه شابه بذلك
المتنى وجمع المذكر السالم^(٣٠٩) .

الثاني : مذهب ابن درستويه^(٣١٠) (ت ٣٤٧هـ) ، والسهيلي^(٣١١) (ت ٥٨١هـ) ، وابن
طلحة^(٣١٢) (ت ٦١٨هـ) أنه معرب^(٣١٣) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٣/١ - ٢٠ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٧٤/٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٩/١ - ٤٠ ، همع الهوامع : ٥٥/١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٥٥/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ ، ائتلاف النصرة : ١٢٧ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٥٥/١ .

(٦) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي أبو محمد صتّف : غريب الحديث ، وشرح الفصيح والمقصود والممدود .

ينظر : الفهرست : ٩٩ ، أنباه الرواة : ١١٣/٢ ، بغية الوعاة : ٧٨/٢ .

(٧) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبع بن حبّيش بن سعدون أبو القاسم السهيلي ، صتّف نتائج الفكر ،
والروض الأثف في شرح السيرة النبوية والأمال . ينظر بغية الوعاة : ١١٥/٢ .

وحجة السهيلي في ذلك أنّ النحاة القدماء " علمونا وأصلوا لنا أصلاً صحيحاً فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب ، وهو موجود في (يَفْعَلْنَ) و(تَفْعَلْنَ) ، فمتى وجدت الزوائد الأربع ، وجدت المضارعة وإذا وُجدت المضارعة وجد الإعراب " (٣١٤).

واحتجوا كذلك أنه مستحق للإعراب ، " فلا يُعَدَم إلا لعدم موجب ، وبقاء موجب دليل على بقاءه " (٣١٥).

وإعرابه عندهم يكون بحرف مُقَدَّر منع من ظهوره العارض فيه وهو شَبَّهه بالفعل الماضي في أنّ النون صارت في الفعل كالجاء منه (٣١٦) .

وذكر ابن مالك (٣١٧) أنّ الفعل المضارع إذا باشرته نون الإناث بُني على السكون بلا خلاف ، مما جعله محط انتقاد النحويين في ذلك إذ أكدوا أنّ الخلاف في هذه المسألة خلاف مشهور (٣١٨) .

ويرى الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنّ كراهة توالي الأمثال هو السبب في تسكين الفعل المضارع إذا باشرته نون الإناث والتسكين لا علاقة له بالبناء ، وإنما سببه لفظي صوتي ولعل السبب في ذلك " أنّ البناء إنما يكون لدواعٍ معنوية ، وهذه الدواعي في الفعل أنّ يكون مدلول الزمن محدد المعنى ، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة ، ولا تدخله الأزمنة الطويلة وهذا غير قائم في الفعل المضارع المتصل بنون النسوة " (٣١٩).

ويفهم من كلام الدكتور الجواري أنّ الفعل المضارع معرب إذا باشرته نون الإناث وأنّ الذي دخله هو السكون الذي هو علامة الإعراب وليس البناء .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والجمهور. وما ذهب إليه ابن درستويه ومن تبعه فيه نظر ؛ لأنهم عندما قالوا بأنه معرب ذهبوا إلى تقدير الحركة الإعرابية في آخره ، ومن المعروف أنّ الحركة الإعرابية لا تُقَدَّر في الفعل إذا كان صحيح الآخر بل تُقَدَّر فيه إذا كان معتلأ ، وكذلك اعترفهم بأنّ الذي منع من ظهور الحركة الإعرابية في آخره هو مشابهته للفعل الماضي ، لذلك قُدِّرَت الحركة في آخره ، ومن

(٨) هو محمد بن طلحة بن محمد الأشبيلي أبو بكر كان إمام في العربية أخذ عن ابن ملكون ، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة . ينظر : بغية الوعاة : ١٠٢/١ .

(٩) ينظر : نتائج الفكر في النحو : ٨٦ - ٨٧ ، ارتشاف الضرب : ٦٧٤/٢ - ٨٣٥/٢ ، شفاء العليل : ١١٤/١ ، همع الهوامع : ٥٥/١ .

(١) نتائج الفكر : ٨٧ .

(٢) همع الهوامع : ٥٥/١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٥٥/١ ، شرح الأشموني : ١١٨/١ - ١١٩ .

(٤) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢١/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٥/٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٠-٣٩/١ ، وهمع الهوامع : ٥٥/١ .

(٦) نحو الفعل : ٥٤ - ٥٥ .

المعروف أنّ الفعل الماضي مجمع على بنائه ، فكيف أعرب وقد شابه الفعل الماضي ؟ لأنه بمقدار اقترابه ومشابهته للفعل الماضي ابتعد ونقص عن مشابهة الاسم وهي من العلل التي جعلته معرباً دون الفعل الماضي والأمر .

ورجّح أبو حيان مذهب سيبويه والجمهور بدليل مخالفته لابن درستويه ومن تابعه^(٣٢٠) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٥/٢ .

الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أهو
مبني أم معرب ؟

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب الجمهور^(٣٢١) ، أنّ الفعل المضارع يُبنى على الفتح إذا باشرته نون التوكيد نحو : هل تضربنّ زيداً ، ولا يُبنى إذا لم تبأشره ، نحو : هل تضربُ زيداً وإنما بُني معها - الفعل المضارع - ؛ لأنّه تركّب معها وهو بهذا صار كصدر الاسم المركّب مع عجزه^(٣٢٢) هذا إذا لم يُسند إلى (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) فهو مُعرب - كما مثّلت - والدليل على ذلك ، أنّ علامة الرفع ترجع إليه في حالة الوقف عند اتصاله بنون التوكيد الخفيفة نحو : هل تفعلُنْ ؛ لذلك فهي تُحذف عند الوقف وترجع إليه الواو والنون فيقال : هل تفعلون . ولو كان الفعل مبنياً لاختلف الفعل في حالة الوصل عن حالة الوقف^(٣٢٣) .

وإذا اتصلت به (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) فهو باقٍ على إعرابه .

الثاني : مذهب الأخفش ، والزجاج ، وأبي علي الفارسي^(٣٢٤) أنه مبني مطلقاً ، سواء اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، أم لم تتصل ؛ لأنه ضَعُف عن مشابهة الاسم لدخول النون عليه ؛ إذ إنّ النون مختصة بالدخول على الأفعال .

وهذا الذي ذكره فيه نظر ، فهو لم يميز بين حالتي الفعل المضارع ، صحيح أنّ الفعل المضارع بُني مع نون التوكيد لأنه ابتعد عن مشابهة الاسم ، لكن الفعل المضارع في حال اتصاله بـ (ألف الاثنين) ، (واو الجماعة) و (ياء المخاطبة) يختلف عن حالة تجرده منها لأنّ " ما كان رفعه بالضمّة إذا أُكِّد بالنون بُني لتركبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أُكِّد بالنون لم يُبْنَ لعدم تركبه معها لأنّ العرب لم تركّب ثلاثة أشياء " ^(٣٢٥) ، فالعرب يحذفون نون الرفع أو نون التوكيد إذا اجتمعتا لتوالي الأمثال^(٣٢٦) .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٣٢/٤ ، شفاء العليل : ٦٨٦/٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٩/١ .

(٢) ينظر : وهمع الهوامع : ٥٥/١ ، شرح الأشموني : ١١٨/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٦٢/٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٩/١ ، شفاء العليل : ٨٨٦/٢ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٣٢/٤ ، ارتشاف الضرب : ٦٦٢/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٧٢/٢ .

(١) شرح الأشموني : ١١٨/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٥٦-٥٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٨٤٥-٨٤٤/٢ .

الثالث : أنه مُعرب فيبقى على حاله قبل دخولها عليه ولم يُنسب لأحد من النحاة^(٣٢٧) ومثله السيوطي (ت ٩١١ هـ) بمذهب ابن درستويه ومن تابعه الذي قال بإعراب الفعل المضارع إذا باشرته (نون النسوة)^(٣٢٨).

وهذا القول فيه نظر ؛ لأنّ نون التوكيد مختصة بالأفعال وهي كـ(نون النسوة) تسلب من الفعل المضارع شبهه بالاسم ، ولو قلنا إنّهُ معرب موافقين هذا الرأي ، فأين حركة الإعراب التي يجب أن تظهر في آخر الفعل الصحيح المعرب التي تميّزه عن الفعل المبني والمعتل الآخر ؟

وهذا المذهب كسابقه لم يميّز بين حالة الفعل المضارع إذا لم يتصل به ضمير وباشرته (نون التوكيد) وبين الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وباشرته النون .

ويرى الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنّ " مما يدل على تهافت القول ببناء المؤكد بالنون ، أنّ الفعل المسند - في زعمهم - إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو نون إناث أو ياء مخاطبة ، متفق على أنه معرب ، وليس ثمة علة ظاهرة مقبولة عقلاً أو نقلاً ، للتفريق بين هذا وبين الفعل المسند إلى مفرد " ^(٣٢٩).

وقول الدكتور تنقصه الدقة وفيه نظر من وجوه :

الأول : إنّ النحاة لم يتفقوا على إعراب الفعل المضارع إذا كان مسنداً إلى ضمير رفع وباشرته نون التوكيد بل هم مختلفون فيه وعرضنا لهذه المسألة يؤكد ذلك .

الثاني : قوله إنه لا توجد علة ظاهرة عقلية أو نقلية مقبولة للتفريق بين الفعل المسند إلى هذه الضمائر والمسند إلى المفرد ، وهو بعد هذا يوضح ما قاله في هامش كتابه إذ يقول : "زعموا أنّ علة بناء المضارع المؤكد بالنون المباشرة هي مباشرة النون ، ولذلك قالوا في ما لم تبشره النون إنّهُ معرب لعدم وجود هذه العلة كـ تكتبان ، وتكتبين ، وتكتبن بحجة أنّ ألف الاثنين قد فصلت بين الفعل ونون التوكيد وكذلك الأمر في واو الجماعة وياء المخاطبة ، اللتين حذفنا لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة دليلاً على الواو والكسرة دليلاً على الياء " ^(٣٣٠).

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٦٢/٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٩/١ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٥٥/١ .

(٥) نحو الفعل : ٥٥ .

(١) نحو الفعل : ٥٥ ، هامش (١) .

فالعلة موجودة وظاهرة فمن الطبيعي أن هذه الحركات على الحرف المحذوف لأنّ " الحركات أبعاض حروف المدّ واللين " (٣٣١) .

وزيادة على ذلك فإنّ الفعل إذا كان مفردًا مجردًا من الضمير ولحقته النون ، تركبت معه لأنّه لم يسند إلى فاعل ظاهر فصارت نون التوكيد معه أشد ارتباطًا ، أما المسند إلى ضمير (ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة) فلم تتركب النون مع الفعل ؛ لأنّه مسند إلى فاعل ظاهر ، ولم يميّز الدكتور الجوّاري بين كلتا الحالتين .

ورجّح أبو حيان مذهب الجمهور بدليل مخالفته للمذهبين الآخرين بقوله : " ومن الأفعال المضارع العاري من ناصب أو جازم ونون إناث خلأً لابن درستويه إذ زعم أنه معرب ، ومن نون التوكيد خلأً لمن زعم أنه معرب مطلقاً أو فصّل ، فحكم بإعراب ما رُفِع بالنون وبناء غيره " (٣٣٢) .

الإعراب

وفيه ثلاث عشرة مسألة خلافية .

١. الخلاف في الإعراب ، أهو لفظي أم معنوي ؟ (٣٣٣)
٢. الخلاف في الحركة ، أهي مع الحرف أم بعده ؟ (٣٣٤)
٣. الخلاف في الإعراب ، هل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال ؟ (٣٣٥)
٤. الخلاف في الجزم ، هل هو إعراب ؟ (٣٣٦)
٥. الخلاف في إعراب الأسماء الستة ؟ (٣٣٧)
٦. الخلاف فيما جُمع بالآلف والتاء المزيديتين في حالة النصب أهو مبني أم معرب ؟ (٣٣٨)
٧. الخلاف في حركة ما ينصرف في حالة الجر في جمع المؤنث السالم ، أهي حركة بناء أم إعراب ؟ (٣٣٩)

(٢) سر صناعة الإعراب : ٣٣/١ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٠٧٦/٣ - ١٠٧٧ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٣/٢ ، شفاء العليل : ١١٣/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٤/٢ ، همع الهوامع : ٥٨/١ ، ٥٩ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٤/٢ ، الإيضاح في علل النحو : ٧٧ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ١٥٣ م (٨) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٠/٢ ، شفاء العليل : ١١٤/١ ، شرح ابن عقيل : ٣٧/١ ، همع الهوامع : ٤٤/١ ،

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٦/٢ ، همع الهوامع : ٦٤/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٦/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٧/١ م (٢) ، التبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٣ م (٢٠) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٩٩/١ - ١٢٢ ، شرح التسهيل : ٤٧/١ ، شفاء العليل : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، انتلاف النصرة : ٢٨-٢٩ م (٣) ، همع الهوامع : ١٢٢/١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤٢/٢ ، منهج السالك : ١١ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤٢/٢ ، منهج السالك : ١٢ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

٨. الخلاف في علامة إعراب المضارع المتصل بألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة (٣٤٠).

٩. الخلاف في أيهما المحذوف (نون الرفع) المتصلة بـ(ألف الاثنين) أو(واو الجماعة) أو(ياء المخاطبة) أم نون الوقاية إذا اجتمعتا ؟ (٣٤١)

١٠. الخلاف في علة حذف حرف العلة من المضارع المعتل الآخر (٣٤٢) .

١١. الخلاف في جواز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة (٣٤٣) .

١٢. الخلاف في علة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة (٣٤٤) .

١٣. الخلاف في جواز حذف الحركة من الأسماء والأفعال الصحيحة الآخر (٣٤٥) .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤٣/٢ ، الإيضاح في علل النحو : ١٣٠ وما بعدها ، منهج السالك : ١٢-١٣ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤٢/٢ - ٨٤٥ ، شرح التسهيل : ٥٥/١ - ٥٦ ، همع الهوامع : ١٧٧/١ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤٨/٢ ، همع الهوامع : ١٧٨/١ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤٢/٢ ، منهج السالك : ١١ ، انتلاف النصر : ٨٨ في سياق مسألة : ٩٥ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤٢/٢ ، انتلاف النصر : ٨٨ م (٩٥) ، همع الهوامع : ٦٧/١ .
(٥) ارتشاف الضرب : ٨٥/٢ ، همع الهوامع : ١٨٦/١ - ١٨٧ .

الخلافاً في الإعراب ، هل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال؟
وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب البصريين^(٣٤٦) أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال وحجتهم في ذلك ما يأتي:

أ - إجماع النحويين البصريين والكوفيين سوى قطرب^(٣٤٧) على أنّ الإعراب إنما دخل الكلام ليميز بين المعاني المختلفة ، ويُستدل به على الفاعلية والمفعولية والمضاف والمضاف إليه وغير ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ، وهذه المعاني تكون موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف ، فلزم أن يكون الإعراب أصلاً في الأسماء فرعاً في الأفعال والحروف^(٣٤٨) .

ب - إجماع النحويين كذلك على أنّ الأفعال عوامل في الأسماء ، فلو كان من الواجب أن تكون الأفعال معربة لوجب أن يكون لها عوامل تعمل فيها الإعراب ووجب كذلك أن يشمل عوامل عواملها إلى ما لانهاية ؛ لذلك استحقت البناء مثل الحروف والعوامل^(٣٤٩) .

الثاني : مذهب الكوفيين^(٣٥٠) ، أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال وحجتهم في ذلك ما يأتي:

أ - إنّ الإعراب يدخل أيضاً على الأفعال ليميز بين المعاني المختلفة ، وليس ذلك مقتصرًا على الأسماء ؛ لأنّ الأفعال تدل على المعاني الطويلة فقولهم : يقوم زيدٌ مثلاً يحتمل معنى (قائم) وكذلك تأويل : (سوف يقوم) ، وكذلك قولنا : (فلانٌ يطيع الله) فـ(يطيع) هنا يمكن

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٨٤٣/٢ ، شفاء العليل : ١١٤/١ ، شرح ابن عقيل : ٣٧/١ ، همع الهوامع : ٤٤/١ ، حاشية الخضري : ٦٠/١ .

(٢) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ١٥٦ ، مسائل خلافية في النحو : ٧١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ١٥٣ ، همع الهوامع : ٤٤/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٨ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ - ٧٨ ، ارتشاف الضرب : ٨٩٤/٢ ، شفاء العليل : ١١٤/١ ، همع الهوامع : ٤٤/١ ، حاشية الخضري : ٦٠/١ .

أن تدلّ على الزمان المتصل ، ويبقى حتى انقضاء الفاعل ، ومن هذه الناحية شابها الأفعال الأسماء من حيث الدلالة على الاستقبال^(٣٥١) .

وردّ الزجاجي على الكوفيين برّد مفاده : أنّ الأفعال المضارعة إنما استحققت الإعراب ؛ لأنها شابها الأسماء ، أي: الإعراب لم يكن موجوداً فيها قبل المضارعة لا لأنها أصلاً - مستحقة للإعراب ، وهي كذلك عندما شابها الأسماء استحققت الإعراب ، يعني أنها حملت الفرعية ، وليس الإعراب موجوداً فيها أصلاً^(٣٥٢) .

ب - اختلاف المعاني في الأفعال كما تختلف في الأسماء ، فتكون ماضية ومستقبلية وموجبة ومنفية ومجازى بها ، ومأموراً بها ومنهياً عنها وكذلك تكون للمخاطب تارة وللمتكلم تارة وللغائب تارة أخرى وتكون للمذكر والمؤنث ، فاختلاف المعاني موجود في الأفعال كما هو في الأسماء وهذا ما أوجب إعرابها إذ لا يوجد فرق بينها وبين الأسماء^(٣٥٣) . وذلك نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فالنصب نهي عن الجمع بينهما ، أمّا الجزم فهو نهي نهياً مطلقاً ، والرفع نهي عن الأول وإباحة للثاني .

أما تمثيل الكوفيين بجملة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن وما شابها من الجمل فقد ردّ قولهم فيها أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ونظر إلى الجملة من زاوية مهمة وهي : أنّ الجملة وقع فيها عطف ، والإشكال في فهم الفعل جاء من جهة العطف لا من الفعل نفسه ، فلو أخذنا جملة خالية من العطف مثل : يضرب زيدٌ ، بالرفع والنصب والسكون ، فالفعل يبقى على حاله في الدلالة على الحدث والزمان . أمّا جملة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فقد وقع فيها عطف لذلك فإنّ الأمر العارض فيها وقع من جهة العطف ، ومن المعروف أنّ حرف العطف يدلّ على معاني عدة فلا بد من تمييز هذه المعاني بعضها عن بعض ، لذلك فالحركة ميّزت بين معاني حروف العطف ولم تفرّق بين معنى للفعل ومعنى آخر له ، في جملة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(٣٥٤) .

فهذا دليل على أنّ تغير معنى الفعل جاء من جهة العطف لا بسبب الحركة .

وردّ ابن عصفور أيضاً على استدلال الكوفيين بهذه الجملة ، وضعّف رأيهم فيها إذ يرى أنّ معاني الأفعال في هذه الجملة لا يمكن أن تلتبس بأي حال من الأحوال ، ودليله على ذلك أنّ الإعراب لو أسقط من هذه الجملة - وهي جملة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٠ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ١٥٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٠ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨١ ، مع الهوامع : ٤٤/١ .

(٤) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ١٥٤ .

(- فسنلاحظ أنّ العوامل سوف تظهر ، فالنصب على إضمار (أنّ) والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع ، فعندما ظهرت العوامل المضمرّة لم يحتج إلى الإعراب^(٣٥٥) .

ج - احتج الكوفيون بدليل آخر وهو : أنّ الفعل إذا وقع بين الأداة (حروف المعاني) والاسم ، فإنّ الفعل هنا يشبه الأداة ، بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات ، وهو عكس الاسم في ذلك فإنه يلزم صاحبه ، فصارع الفعل (ليت) التي معناها التمني فإذا زال التمني زالت ، وهذا ينطبق على ما شابه ليت من الأدوات ، وهو لشبهه بالاسم أُعطي الرفع والنصب ومُنِع من الجر لأنه لم يشابه الاسم تمامًا وخُصّ بجزمه ومُنِع من التنوين ؛ لأنه شابه الأداة في ذلك ، والأداة حقها أن تسكّن وتُحرّم من الإعراب والتنوين ؛ لأنها من صفات وعلامات الأسماء^(٣٥٦) .

ويرى البصريون أنّ هذا الدليل لهم وليس عليهم ؛ لاعتراف الكوفيين بأنّ الفعل المضارع إنّما أُعرب لمشابهته للاسم^(٣٥٧) ، فالمبني من الأفعال إنّما بُني لأنه شابه حروف المعاني والأسماء كلّها إلا ما شابه الحرف منها ، والأفعال كلّها مبنية إلا ما شابه الاسم منها ، فدلّ ذلك أنّ البناء أصل فيها لذلك بُني الفعل الماضي فهذا يدل على فساد مذهب الكوفيين^(٣٥٨) .

القول الثالث : مذهب بعض متأخري النحاة ، أنّ الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء^(٣٥٩) وحجتهم في ذلك أنّ الإعراب في الفعل وُجد فيه بغير سبب فهو له أي موجود بذاته مما يدل على أنّ الإعراب أصل فيه . وفي قولهم : إنّ الإعراب وُجد من دون سبب في الأفعال نظر ؛ لإجماع البصريين والكوفيين على أنّ الفعل المضارع أُعرب لمضارعه للاسم .

وأبو حيان في عرضه لهذه المسألة مزج بين مذاهب النحاة المتقدمين والمتأخرين بذكره للمذهب الثالث وهو غير مشهور إلا أنّه لم يرجح أحد هذه الآراء ، إنّما بين موقفه من هذا الخلاف بأنه ليس فيه منفعة^(٣٦٠) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون لما استدلوا به من حجج تؤكد صحة ما ذهبوا إليه .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٣١/٢ ، همع الهوامع : ٤٤/١ - ٤٥ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٢ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٣٣١/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٤/٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٧/١ ، همع الهوامع : ٤٤/١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٤/٢ .

الخلاف في أيّهما المحذوف (نون المضارع) المتصلة بـ (ألف
الاثنتين) أو (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) أم (نون
الوقاية) إذا اجتمعتا ؟ .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه^(٣٦١) وأكثر متأخري النحاة^(٣٦٢) أنّ نون الرفع هي المحذوفة ؛ لأنّ
اجتماع نونين في الفعل بمثابة ثلاث نونات فتُحذف هذه النون - أي نون الرفع - استئقلاً ؛
لأنّ النون قد تضعّفت في الفعل ، والعرب يستثقلون التضعيف ، وقد حُذفت في مواضع
كانت فيها أشدّ استئقلاً من هذا الموضع^(٣٦٣) ، وهذه النون تكون أكثر عرضة للحذف إذا
دخل على الفعل أداة نصب أو جزم^(٣٦٤) .

واحتج سيبويه بقراءة من قرأ^(٣٦٥) قوله تعالى (أَتُحَاجُّونِي)^(٣٦٦) ومن قرأ^(٣٦٧) قوله تعالى
(فَمِمَّ تُبْشِرُونَ)^(٣٦٨) بكسر النون المخففة .

وتابع سيبويه في ذلك ابن مالك وعدّ رأيه هو الصحيح مستدلاً لذلك بعدة حجج وهي^(٣٦٩) :

الأولى : أنّ (نون الرفع) يمكن أن تُحذف من دون أن يكون ثَمّة سبب لحذفها حتى وإن لم
تلاق (نون الوقاية) ولا تحذف نون الوقاية عند اتصالها بفعل محض غير مرفوع لذلك يمكن
القول : أنّ " حذف ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه " ^(٣٧٠) .

الثانية : عند حذف (نون الرفع) يُؤمّن معها حذف (نون الوقاية) إذ لا يوجد سبب ثانٍ يدعو
إلى حذفها ، وعلى العكس من ذلك عندما تُحذف نون الوقاية أوّلاً ، إذ إنّ الفعل لا يؤمّن مع
حذفها منه حذف نون الرفع عند دخول ناصب أو جازم على الفعل ؛ لذلك فإنّ " حذف ما
يؤمّن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمّن بحذفه حذف " ^(٣٧١) .

-
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٦٩/٢ ، ٥١٩/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٤٤/٢ ، مغني اللبيب : ٨٠٨/٢ .
 - (٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٢٨/١ .
 - (٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٥/٣ .
 - (٥) وهي قراءة نافع . ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٢٦٧ .
 - (٦) سورة الأنعام : من الآية ٨٠ .
 - (٧) نسب سيبويه هذه القراءة لأهل المدينة ، ونسبت أيضاً إلى نافع . ينظر : كتاب سيبويه : ٥٢٠/٣ وإتحاف فضلاء
البشر : ٣٤٧ .
 - (٨) الحجر : من الآية ٥٤ .
 - (٩) ينظر : شرح التسهيل : ٥٦-٥٥/١ ، همع الهوامع : ١٧٧/١ .
 - (١٠) شرح التسهيل : ٥٥/١ .
 - (١) شرح التسهيل : ٥٥/١ .

الثالثة : أننا لو حذفنا (نون الوقاية) من الفعل ولم نحذف (نون الرفع) ؛ للزم كسر نون الرفع بعد (الواو) و(الياء) ، وإذا حذفنا (نون الرفع) لم يُكسر الفعل ؛ لأنّ نون الوقاية موجودة ووظيفتها وقايتها من الكسر فدلّ ذلك على أنّ حذف نون الرفع أولى من حذف نون الوقاية لأنّ أي "تغيير يؤمن معه أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير " (٣٧٢) .

الرابعة : أنّ النون تُعدّ علامة رفع فرعية في الفعل إذ تكون نائبة عن الضمة - وهي علامة الرفع الأصلية - التي قد تحذف للتخفيف في بعض المواضع فلا ضير إذن من حذف نون الرفع وهي علامة رفع فرعية نائبة عن الضمة لطالما أنّ الحذف ممكن وموجود ، واستدل ابن مالك لذلك بقراءة من قرأ^(٣٧٣) قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ)^(٣٧٤) بإسكان الراء ، وتسكين الحرف الصحيح وهذا - بحسب ما يرى ابن مالك - ليس مقتصرًا على الفعل فحسب بل هو موجود في الأسماء ، واستدل لذلك بقراءة من قرأ^(٣٧٥) قوله تعالى : (وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكُنُوبُونَ)^(٣٧٦) .

الثاني : مذهب الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان^(٣٧٧) (ت ٣١٥ هـ) والفارسي وابن جني^(٣٧٨) وتبعهم في ذلك الجزولي^(٣٧٩) (ت ٦٠٥ هـ) والرضي الاسترأبادي^(٣٨٠) (ت ٦٨٦ هـ) وابن هشام الأنصاري^(٣٨١) (ت ٧٦١ هـ). أنّ نون الوقاية هي المحذوفة واحتجوا لذلك بعدة حجج منها :

أولاً : إنّ نون الوقاية لا دلالة لها على إعراب ؛ ولهذا كانت أولى أنّ تحذف ، على عكس نون الرفع فهي أقوى لدالتها على الإعراب لذلك لا يجوز حذفها .

ثانياً : إنّ الغاية من مجيء (نون الوقاية) هي وقاية الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع فحذف نون الوقاية أولى من حذفها .

-
- (٢) شرح التسهيل : ٥٦/١ ، وينظر : همع الهوامع : ١٧٧/١ .
 - (٣) وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء . ينظر : إعراب القرآن ، النحاس : ٥٩/١ ، البحر المحيط : ٤١٤/١ .
 - (٤) سورة البقرة من الآية : ٦٧ .
 - (٥) وهي قراءة أبي عمرو أيضاً . ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٢٥٣ .
 - (٦) سورة المائدة من الآية : ٣٢ .
 - (٧) هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين له من التصانيف : شرح كتاب سبويه ، والتنثية ، وغير ذلك . ينظر : بغية الوعاة : ١٨٧/٢ .
 - (٨) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ٢٥٤/١ ، الحجة للقراء السبع : ١٧٤/٢ - ١٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٨٤٥/٢ ، مغني اللبيب : ٨٠٨/٢ ، الأشباه والنظائر : ٨٣/١ ، همع الهوامع : ١٧٧/١ ، الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده : ١٣٥ - ١٣٦ .
 - (٩) هو عيسى بن عبد العزيز بن بلبلخت بن عيسى أبو موسى الجزولي ألف شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة وهي حواش على الجمل للزجاجي . ينظر : بغية الوعاة : ٢٤٥/٢ .
 - (١٠) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٠٥/٣ .
 - (١١) ينظر : مغني اللبيب : ٨٠٨/٢ .

ثالثاً: إنّ دخول (نون الرفع) على الفعل العامل ، أما دخول (نون الوقاية) فهو لغير عامل ، ولو كانت (نون الرفع) هي المحذوفة لوجب وجود مؤثر بلا أثر .

رابعاً : إنّ التي تكررت هي (نون الوقاية) والثقل إنما ينجم من التكرار في الأعم الأغلب .

خامساً : إنّ (نون الوقاية) جائزة الحذف لكثرة الاستعمال كما في (إنني) و(كأنني) إذ يجوز أن نقول إني وكأني وقد لحقت نون الوقاية هذه الحروف تشبيهاً لها بالفعل ، فلو لم يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في (إنّ وكأنّ) وما شابههما وكان في هذا تفضيل للفرع على الأصل ، وهذا لا يجوز .

أما الرضي فيرى أنه لا يجوز حذف نون الرفع لأنّ " الفاعل لا يُحذف " (٣٨٢) وقد وهم ابن مالك عندما ذكر أنّ الأخفش متابع لسيبويه في مذهبه من أنّ (نون الرفع) هي المحذوفة (٣٨٣) وما يقوله الأخفش مناقض لما ذكره ابن مالك إذ يقول: " وقد قرأ بعض القراء (قِيمَ تبشرون) أراد : تبشرونني فأذهب إحدى النونين استنقلاً لاجتماعهما كما قال : ما أحسّت منهم أحداً فألقوا إحدى السينين استنقلاً فهذا أجدر أن يستنقل ، لأنهما جميعاً متحركتان، قال الشاعر :

تراه كالثَّعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

فحذف النون الآخرة ؛ لأنها النون التي تُزاد ليترك ما قبلها على حاله ، وليست باسم فأما الأولى فلا يجوز حذفها فإنها الاسم المضمر " (٣٨٤).

ويفهم من كلام الأخفش أنّ (نون الوقاية) إذا التقت بنون المضارع أو بنون النسوة فهي في كلتا الحالتين تكون هي المحذوفة ؛ لأنّ نون الوقاية في البيت الذي ذكره الأخفش لاقت نون النسوة ولم تلاقِ نون المضارع لكنّ الأخفش ساوى بين كلتا الحالتين.

أما أبو حيان فلم يصرّح في كتابه ارتشاف الضرب بموقف أمّا في تفسيره فقد اختار مذهب سيبويه بقوله : " وفي المسألة خلاف منهم من يقول : نون الوقاية ، وليس بلحن لأنّ التركيب متفق عليه والخلاف جرى في أيهما المحذوف ونختار أنها نون الرفع " (٣٨٥).

أما في كتابه منهج السالك فقد اختار أن تكون المحذوفة هي نون الوقاية إذ قال "إنما قلنا : إنّ المحذوف إنما هو نون الوقاية دون نون الإعراب لأنّ المعنى الذي جيء بنون الوقاية

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٥٥/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٥٥/١ .

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢٥٤/١ ، البيت لعمر بن معد يكرب . ينظر : ديوانه: ١٧٣ وهو من شواهد كتاب سيبويه :

٥٢٠/٣ ، مجاز القرآن : ٣٥٢/١ ، شرح جمل الزجاني ، ابن عصفور : ٥٩٠/١ ، ارتشاف الضرب : ٩٢٦/٢ ، مغني

اللبيب : ٨٠٨/٢ ، شفاء العليل : ١٧٨/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٩٧/١ .

(٢) البحر المحيط : ٤٢١/٧ .

لأجله وهو أن تقي الفعل من الكسر مفقود هذا لأنّ نون الإعراب يحصل فيها هذا المعنى مع الدلالة على الإعراب على أنّ بعض أصحابنا زعم أنّ نون المحذوف في مثل هذا إنّما نون الإعراب لا نون الوقاية " (٣٨٦).

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الأخفش ومن تابعه وهو حذف نون الوقاية وذلك لأنّ " حذف نون الرفع دون أثر من ناصب أو جازم لا يُقيم فرقاً بين حالة الرفع والنصب والجزم " (٣٨٧).

المثنى

وفيه خمس مسائل خلافية :

١. الخلاف في جواز حذف نون التثنية مطلقاً لتقصير الصلة (٣٨٨).
٢. الخلاف في علة حذف (النون) من نحو : (ضاربك) (٣٨٩).
٣. الخلاف في جواز لزوم (الألف) للمثنى رفعاً ونصباً وجرّاً (٣٩٠).
٤. الخلاف في جواز دخول (أل) التعريف على العلم المُنكّر بعد التثنية (٣٩١).
٥. الخلاف في جواز حذف نون المثنى في الكلام مطلقاً (٣٩٢).

(٣) ١٩-٢٠

(٤) المسائل الخلافية النحوية في همع الهوامع : ٢٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، همع الهوامع : ١٦٧/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، ٢٢٧٥/٥ ، همع الهوامع : ١٦٩/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٨٨/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٢/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، همع الهوامع : ١٦٨/١ - ١٦٩ ، نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة :

١٦٥ .

الخلاف في جواز حذف نون التثنية مطلقاً لتقصير الصلة .

ذكر أبو حيان أنّ في هذه المسألة قولين :

الأول : مذهب سيبويه^(٣٩٣) والفراء^(٣٩٤) جواز حذف النون من المثني لتقصير الصلة مطلقاً.

الثاني : مذهب المبرد^(٣٩٥) ، عدم جواز حذف النون لتقصير الصلة وإنّما يقتصر بذلك على (الذا واللتا) ولا يجوز أن يقال الضاربا ، هذا ما نقله أبو حيان والسيوطي ، لكنّ الناظر فيما قاله المبرد يؤكد وهم أبي حيان والسيوطي ؛ لأنّ المبرد متابع لسيبويه والفراء في ذلك بل هو يورد الشواهد على جواز حذف النون لتقصير الصلة ، فهو عند استشهاده بقول عمر بن امرئ القيس^(٣٩٦) :

الحافظو عَوْرَةَ العشيرة ، لا يَأْتِيهِمْ من ورائنا نُطْفُ

يقول: " فهذا لم يُرد الإضافة فحذف النون بغير معنى فيه ولو أراد غير ذلك خطأ لكنه حذف النون لطول الاسم إذ صار ما بعد الاسم صلة له والدليل على ذلك ، حذفهم النون مما لم يشتق من فعل ، ولا تجوز فيه الإضافة فيحذفون لطول الصلة " ^(٣٩٧).

فتبيّن من قوله أنه متابع لسيبويه والفراء فانتهى وجود هذه المسألة الخلافية من أساسها .

الخلاف في جواز حذف النون من المثني في الكلام مطلقاً

وفي هذه المسألة قولان :

-
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٨٥/١ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، همع الهوامع : ١٦٧/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٧٧/٢ ، همع الهوامع : ١٦٧/١ .
 - (٤) نسبه المبرد خطأ إلى عمر بن امرئ القيس وهو لقيس ابن الخطيم ، ينظر : ذيل ديوانه : ٨١ ، وفيه :
الحافظو عَوْرَةَ العشيرة ، لا يَأْتِيهِمْ من ورائنا وَكُفُ
وهو من شواهد المقتضب : ١٤٥/٤ ، الإيضاح العَصْدِي : ١٤٩/١ بالروايتين (وكف) و(نُطف) ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٥٤٤/١ .
 - (٥) المقتضب : ١٤٥/٤ .

الأول : مذهب البصريين^(٣٩٨) عدم جواز حذفها مطلقاً إلا في المواضع التي يجوز فيها ذلك .

الثاني : مذهب الكسائي^(٣٩٩) جواز حذفها في الكلام نحو : قام الزيدا .

أمّا أبو حيان فقد صرّح أنه " ينبغي لمن أجاز حذفها في الضرورة أو في الكلام أن لا يؤدي حذفها إلى اللبس نحو : هذان ، وهاتان فلا يجوز قام هذا وأنت تريد : هذان " ^(٤٠٠).

وهذه إشارة منه تدل على منعه حذف هذه النون ، وتدل على ترجيحه مذهب البصريين.

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ؛ لأنّ حذف هذه النون - كما ذكر أبو حيان - سيؤدي إلى حصول اللبس بين حالتى المفرد والمثنى في أسماء الإشارة .

الخلاف في علة حذف (النون) من نحو (ضاربك)

وفي هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه^(٤٠١) وجمهور المحققين^(٤٠٢) ، أنّ (النون) في نحو : ضاربك حُذِفَت للإضافة ، والإضافة تجب هنا ، و(الكاف) في موضع جر ، ولا يمكن أن تكون في موضع نصب ولو كففت لم يكن موضع (الكاف) إلا الجر^(٤٠٣) .

الثاني : مذهب الأخفش وهشام^(٤٠٤) أنّ النون حذفت عندهم لإضافة الضمير و(الكاف) في موضع نصب على المفعولية وهي متحققة وموجودة بخلاف الجر فإنّ فيه الإضافة وهي غير متحققة ولا يوجد دليل عليها سوى حذف النون ، وأنّ حذف النون عندهم لسبب آخر وهو : ضمان وقوع الضمير متصلاً عن وقوعه منفصلاً وردّ عليهم " باعتبار المضمّر بالظاهر فكما أنّ الظاهر يجر كذلك المضمّر " ^(٤٠٥).

وما احتجوا به من أنّ النون حذفت لصيانة الضمير من وقوعه منفصلاً لا دليل لهم فيه ؛ لأنه قد نُقِلَ عن هشام^(٤٠٦) أنه يجيز إثبات (النون) و(التنوين) فيقال : هذان ضاربانك ، ولو

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، همع الهوامع : ١٦٩/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، همع الهوامع : ١٦٩/١ ، خزانة الأدب : ٤٥٩/٧ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٨٧/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، ٢٢٧٥/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠١/٢ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ١٦٩/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ٩٠/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، ٢٢٧٥/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد :

٢٠١/٢ ، همع الهوامع : ١٦٩/١ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠١/١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠١/٢ ، همع الهوامع : ١٦٩/١ .

كان كما يدّعون من أنّ سبب حذف النون هو إضافة الضمير فلم يجيزون إثباتها مع الكاف ، وإضافة الضمير هو سبب حذفها ، وزيادة على ذلك فإن إجازتهم إثبات النون سيجعل الضمير أكثر عرضة للإنفصال .

ويظهر الفرق بين المذهبين - عند أبي حيان - في حالة العطف - فالأخفش وهشام يجيزان أن يُقال : هذا ضاربك وزيداً ، ومثاله قوله تعالى ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾^(٤٠٧) (فـ أَهْلَكَ) معطوفة على (الكاف) وهي في محل نصب على مذهب الأخفش وهشام ومن منع أن تكون (الكاف) في محل نصب فهو يُقدّر فعلاً ناصباً أي : وَنُنَجِّي أَهْلَكَ ، أو يكون (أَهْلَكَ) معطوف على موضع (الكاف) ^(٤٠٨).

وقد رجّح أبو حيان مذهب سيبويه والجمهور بدليل مخالفته للأخفش وهشام^(٤٠٩) .

(٧) العنكبوت : من الآية ٣٣ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٥/٥ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ .

جمع المذكر السالم

وفيه أربع مسائل خلافية :

١. الخلاف في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم^(٤١٠).
٢. الخلاف في المثنى وجمع المذكر السالم أهما معربان أم مبنيان^(٤١١) ؟
٣. الخلاف في علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم^(٤١٢).
٤. الخلاف في جواز جعل الإعراب في النون ولزوم الياء في نحو : (رقين وعشرين)^(٤١٣).

الخلاف في علة زيادة (النون) في المثنى وجمع المذكر السالم .

في هذه المسألة ثمانية أقوال :

الأول : مذهب سيبويه^(٤١٤) أنها زيادة في الآخر ليظهر من خلالها حكم الحركة التي كانت موجودة في المفرد وهذه الحركة كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع وليظهر من خلالها - أي النون - حكم الحركة التثنية من غير أن تكون عوض عن إحداهما.

يقول السيرافي عند تفسيره لقول سيبويه : " وتكون الزيادة الثانية نوًا كأنها عوض لما مُنِع من الحركة والتثوين " ^(٤١٥) يقول : " إن سأل سائل فقال : ما الدليل على أن النون عوض من الحركة والتثوين ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنا رأينا الاسم المفرد فيه حركة وتثوين بحق التمكن والاسمية ، فلما ضُم إليه غيره وتُثي معه زيدَ عليه حرف لمعنى التثنية فامتنع ما قبل حرف التثنية من الإعراب والتثوين وألزم حركة واحدة ولم تزل التثنية عنه ما

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٦٨/٢ ، الإيضاح في علل النحو : ١٤١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣/١ م (١٣) ، أسرار العربية : ٤٨-٤٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٠٣ م (٢٢) ، ٢٠٩ م (٢٣) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، شرح التسهيل : ٧٦/١ ، منهج السالك : ٩ ، ائتلاف النصرة : ٢٩ م (٣) ، همع الهوامع : ١٦١/١ ، مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري : ١٢٨-١٣٠ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٦٨/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣/١ في سياق المسألة : ١٣ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٠١-٢٠٢ م (٢١) ، منهج السالك : ٩ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ - ٥٧١ ، سر صناعة الإعراب : ١٤٠/٢ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ١٩٢/١ ، أسرار العربية : ٤٩-٥٠ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢١١ م (٢٤) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٥٣-١٥٤ ، شفاء العليل : ١٤٥/١ ، همع الهوامع : ١٦١/١ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٧٩/٢ ، همع الهوامع : ١٦٠/١ .
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٧/١ - ١٨ ، سر صناعة الإعراب : ١٤٥/٢ ، أسرار العربية : ٥٠ ، ارتشاف الضرب : ٥٧١/٢ .
- (٢) كتاب سيبويه : ١٧/١ - ١٨ .

كان له من الاسمية والتمكن فعوض النون من الحركة والتنوين لأنّ المعنى الذي أوجبهام
تزله التنثية " (٤١٦).

واختار ابن عصفور مذهب سيبويه ودافع عنه وعدّ غيره فاسدًا وحجته في ذلك ثبوت
هذه النون مع الألف واللام وحذفها عند الإضافة لأنها جاورت ما يوجب الحذف وهو الاسم
المضاف إليه لحلوله محل التنوين (٤١٧).

الثاني : مذهب الفراء (٤١٨) أنّ النون زيدت في المثنى وجمع المذكر السالم للفرق بين الاسم
المفرد في حالة النصب عند الوقوف عليه ، وبين المثنى في حالة الرفع نحو : رأيت زيدًا
فإنّ صورة (زيد) الموقوف عليه مماثلة لصورة المثنى في حالة الرفع إذا حُذفت منه النون
لذلك فقد حُمِلَ المثنى المنصوب والمخفوض وجمع المذكر السالم على المثنى المرفوع .

وقد نقل رأي الفراء ابن جني وردّ عليه وضعفه وحجته في ذلك : أنّ من العرب من يقف
على المفرد المنون ، فيقولون : ضربتُ زيدً ، وكَلَمْتُ زيدً ويقفون على المفرد المرفوع
والمجرور نحو : هذا زيدً ، ومررت بجعفر (٤١٩) ، واستدل لذلك بقول الأعشى (٤٢٠):

إلى المرءِ قيسٍ أطيلُ السرى وأخذُ من كلِّ حيٍّ عَصْمُ

ولم يقل : عَصْمًا .

وضعّف رأي الفراء ابن عصفور ، إذ يرى أنّ النون تلحق جمع المذكر السالم وهو ليس
من باب التنثية ومع ذلك فقد حُمِلَ عليه واستدل كذلك على فساد رأي الفراء : بأنّ التنوين
حالة عارضة ولا يلتفت إليه وكذلك حذف النون للإضافة (٤٢١) .

الثالث : أنّ (النون) هي التنوين نفسه ، ونسبه أبو حيان أيضًا إلى الفراء (٤٢٢) ويبدو أنّ ما
نقله ابن جني ومن تبعه هو الأصح من بين ما نُسِبَ إلى الفراء من أنّ النون زيدت في المثنى
وجمع المذكر السالم للفرق بين الاسم المفرد في حالة النصب عند الوقوف عليه وبين المثنى
في حالة الرفع (٤٢٣) فهو أقرب زمنًا من الذين نقلوا عن الفراء .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٢٢٦/١ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٥٤/١ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٤٠/٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢١١ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور :
١٥٣/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ ، همع الهوامع : ١٦٣/١ ، ولم أجد رأيه في كتاب (معاني القرآن) .

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٤٠/٢ - ١٤١ .

(٢) ينظر : ديوانه : ١٩٧ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٥٣/١ - ١٥٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ ، همع الهوامع : ١٦٣/١ - ١٦٤ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٤٠/٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢١١ .

وحجة من ذهب إلى هذا الرأي ، أنّ الأصل والقياس بعد تثنيته وجمعه جمع مذكر سالمًا انتقل الحركة والتنوين إليه ، لكنّ الحركة امتنعت من اللحاق به بسبب الإعلال، والتنوين لم يُمنع ، لكن وجب تحريكه لالتقاء الساكنين فثبت التنوين نونًا^(٤٢٤).

ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله : أنّ هذا المذهب لا يُرد بحجة أنه لا يوجد تنوين في المبني وفي الاسم الذي لا ينصرف ، لأنه عند التثنية يزول شبهه بالفعل والحرف فيرجع إلى الأصل ويعود إليه التنوين^(٤٢٥).

الرابع : مذهب ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) أنّ " النون في الاثنين والجمع الذي على هجائين عوض من التنوين في الواحد " ^(٤٢٦) وروي هذا المذهب عن الزجاج^(٤٢٧) ودليلهم على ذلك : أنّ الحركة في المُعرب قد عوّض عنها بالحرف ، ولم يُعوّض عن التنوين في التثنية والجمع ، فجاءت هذه النون عوضًا عنه والدليل على ذلك حذفها للإضافة كما يحذف التنوين .

وضعف رأي ابن جني ودليله في ذلك : عدم التعويض عن الحركة بشيء^(٤٢٨) . وضَعفه ابن عصفور كذلك بدليل أنّ نون التثنية تثبت مع (الألف واللام) وتثبت أيضًا فيما جاء خاليًا من التنوين نحو : يا زيدان ولا رجلين فيها^(٤٢٩) .

وضَعَف رأي ابن كيسان كذلك من جهة أنّ التنوين يدخل على الاسم ليفرّق بين الباقي على أصالته من الأسماء وبين ما شابه الفعل ، ولا يكون الاسم عندما يُثنّى أو يُجمع بحاجة إليه - أي التنوين - لأنّ المثني وجمع المذكر السالم بعيدان كلّ البعد عن الفعل فلا حاجة إلى هذا الفارق هنا^(٤٣٠) .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ١٦٣/١ .

(١) ينظر : همع الهوامع : ١٦٤/١ .

(٢) الموقفي في النحو لابن كيسان ، مجلة المورد : ١٠٨ ، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢١١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٥٣/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧/١ ، همع الهوامع : ١٦٣/١ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٥٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٥٣/١ ، همع الهوامع : ١٦٣/١ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ١٦٣/١ - ١٦٤ .

الخامس : مذهب الزجاج^(٤٣١) أنّ علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم هي كونها عوضاً من الحركة في المفرد ، وضعّفه ابن عصفور بحجة سقوط هذه النون عند الإضافة^(٤٣٢) .

وضعّفه ابن مالك أيضاً ، إذ يرى أنّ هذه النون ليست عوضاً عن الحركة ، لوجود الحروف النائية عن الحركات والتي تقوم مقامها وتؤدي وظيفتها وتتغيّر تبعاً للعوامل الداخلة عليها ، فلا حاجة إذن للتعويض^(٤٣٣) .

السادس : مذهب ابن ولاد (ت ٣٣٢ هـ)^(٤٣٤) وأبي علي الفارسي ، واختاره ابن طاهر^(٤٣٥) (ت ٥٨٠ هـ) وأبي موسى الجزولي^(٤٣٦) أنّ النون في المثنى وجمع المذكر السالم هي عوض عن الحركة والتنوين في المفرد واحتج هؤلاء بعدة حجج هي^(٤٣٧) :

أولاً : إنّ الاسم عندما ثني وُجِع جمع مذكر سالمًا استحق الحركة والتنوين على اعتبار وجودهما فيه في المفرد ، ولما كان من المتعذر الإتيان بهما في هذه الحالة - أي التنثنية والجمع - كانت النون صالحة لتكون عوضاً عنهما ، وأغلب الظن أنّ العرب قد زادوها لهذا الغرض ، والدليل على ذلك أنّها تُزاد في الأفعال الخمسة عوضاً عن الضمة ، وهذا خير دليل على أنها عوض عن الحركة وكذلك فإنّ (النون) والتنوين لفظهما واحد ، وهذا دليل عوضها عن التنوين .

ثانياً : إنّ النون وجدت في موضع يستحق الحركة والتنوين ، وحُذِفَت في موضع يُحذف فيه التنوين عند الإضافة فهذا خير دليل على صحة ما ذهبنا إليه و" لكنّ ثبوت الشيء في موضع وحذفه في موضع آخر ليس بعبث ، بل لعلّة اقتضت الفرق ، وليس إلا ما ذكرنا " ^(٤٣٨) .

وضُعِفَ وردّ ما احتجوا به من عدّة وجوه هي^(٤٣٩) :

أولاً : إنّ الألف والواو والياء في المثنى وجمع المذكر السالم لا تستوجب تحريكها ولا تستحق الحركة لأنها نائية عن الحركة في بيان الأوجه الإعرابية المختلفة .

ثانياً : ثبوت (النون) في موضع لا يُوجب الحركة مثل (العصا) و(الرحى) .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧/١ ، همع الهوامع : ١٦٤/١ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٥٣/١ .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٧٨/١ ، همع الهوامع : ١٦٣/١ .

(٢) هو أحمد بن محمد بن ولاد ، له المقصور والممدود والانتصار لسببويه على المبرد ، ينظر : بغية الوعاة : ٣١٧/١ .

(٣) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي أبو بكر من النحاة المشهورين ، ينظر : بغية الوعاة : ٢٩/١ .

(٤) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ١٩٢/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ ، همع الهوامع : ١٦٣/١ .

(٥) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢١١ - ٢١٢ .

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين : ٢١٢ .

(٧) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢١٢ .

ثالثًا : ثبوت (النون) مع الألف واللام ، والاسم المعرف بهما لا ينون .

رابعًا : ثبوتها في ما لا ينصرف نحو : أحمد عندما يثنى أو يجمع جمع مذكر سالمًا.

خامسًا : ثبوت النون في (هذان) و(الذان) وهما لا يستحقان الحركة ولا التنوين .

السابع : مذهب ابن جني^(٤٤٠) أنّ النون عوض عن الحركة والتنوين إذا كان الاسم المثنى والمجموع جمع مذكر سالمًا غير مضاف أو معرف بـ(أل) نحو : (رجلان) و(غلامان) وتكون عوض من الحركة وحدها إذا كان الاسم المثنى والمجموع جمع مذكر سالمًا معرفًا بـ(أل) وتكون عوضًا من التنوين وحده في تثنية (عصا وقاضٍ) وما جرى مجراهما ، فـ(للنون) في المثنى وجمع المذكر السالم ثلاثة أحول ؛ تكون في كل حالة منها عوض عن شيء ، أمّا في تثنية (هذان) و(الذان) فلا تكون عوضًا عن شيء لا من حرف أو حركة أو تنوين .

وقد وهم أبو حيان والسيوطي عندما ذكرا أنّ ابن جني يرى أنّ النون في تثنية أحمر وشبهه تكون عوضًا من الحركة ولا تنوين فيه^(٤٤١) وأبو حيان يقصد أنه ممنوع من الصرف لذلك فهو خالٍ من التنوين .

لكنّ ابن جني يرى أنها عوض عن الحركة والتنوين بقوله : " في تثنية أحمر وأصفر وحمراء وصفراء ونحو ذلك مما لا ينصرف معرفة لا نكرة : هل هي بدل من الحركة أو التنوين أو بدل من الحركة وحدها ، فالجواب : أنّها بدل من الحركة والتنوين جميعًا " ^(٤٤٢) .

ويبيّن ابن جني علة دخول التنوين عليه وهو ممنوع من الصرف ولا تنوين فيه وكذلك علة صرفه بقوله " إلا أنّك تثبت الاسم فأبعدته عن شبه الفعل بالتثنية إذ الفعل لا تصح تثنيته ، فزال عن ترك الصرف لزوال شبه الفعل منه ، فقُدّر فيه في التثنية التنوين فصارت النون في حمراوان وصفراوان وأحمران وأصفران عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا " ^(٤٤٣) .

وضعف رأي ابن جني ابن عصفور بحجة أنّ الاسم لا ينون في حالة إضافته أو في حالة تعريفه^(٤٤٤) .

وفي كلام ابن جني نظر ؛ لأنه يرى أنّ تنوين الصرف دخل الاسم بعد تثنيته ولا يوجد فيه تنوين في المفرد ؛ لأنه ممنوع من الصرف إذا فالتنوين - هو تنوين الصرف - في التثنية موجود فيه ، فكيف تكون (النون) عوضًا عنه وهو قد دخله عند تثنيته ؟ أي كيف يجتمع

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١١٨/٢ - ١١٩ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ ، همع الهوامع : ١٦٣/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ١٣١/٢ .

(١) سر صناعة الإعراب : ١٣١/٢ - ١٣٢ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٥٣/١ - ١٥٤ .

العوض والمعوض ؟ ومن جهة ثانية فإنّ النون تكون عوضاً عن التنوين في المفرد وهو لا تنوين فيه لأنه ممنوع من الصرف .

الثامن : مذهب ابن مالك^(٤٤٥) أنّ النون إنما زيدت في المثنى وجمع المذكر السالم لعلتين : الأولى : لرفع توهم الإضافة إذ لولا النون لم تُعلم الإضافة من عدمها نحو : رأيت بني كرماء ، وعجبت من ناصري باغين .

والثانية : لرفع توهم الإفراد ، فلولا هذه النون لالتبس المفرد بالمثنى مثل تثنية أسماء الإشارة نحو : هذان والأسماء المقصورة مثل (الخوزلان) مثنى (الخوزلي) ، وجمع الاسم المنقوص في حالة الجر ، نحو قولنا : مررت بالمهتدين وانتسبت إلى أبين كرماء.

أمّا أبو حيان فيرى أنّ الخلاف في علة زيادة هذه النون " ليس تحته طائل ولا يبنى عليه حكم " ^(٤٤٦) .

ووافق الدكتور شوقي ضيف ابن كيسان في أنّ (النون) في المثنى وجمع المذكر السالم بدل من التنوين في المفرد بدليل " أنّ التنوين يحذف عند الإضافة في مثل (كتاب عليّ) كذلك هاتان النونان في حالة الإضافة مثل : (رجلا الأسرة) رفعاً ، و(رجلي الأسرة) نصباً وجرّاً ، ومثل (مؤرخو مصر) رفعاً و(مؤرخي مصر) نصباً وجرّاً " ^(٤٤٧) .

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فيرى أنّ هذه النون التزمت في المثنى وجمع المذكر السالم " لتقي المدّ الذي قبلها وهو - الألف في المثنى والواو في الجمع - من القصر أو الحذف لتطرفه " ^(٤٤٨) والدليل على ذلك أنها " قد يستغنى عنها ، والدلالة على التثنية باقية ببقاء الألف وحدها نحو : هذان كتاباي ، وهذان قلماك ، ولم يعد فيهما للنون وظيفة عند الإضافة فقد حُلّت الياء والكاف محلّها وأبقتا على مدّ الألف ودلالاتها على التثنية ، وإنّ علامة الجمع في (الزيدون) هي الواو وحدها، لأنّ النون فيه قد يستغنى عنها ، والدلالة على الجمع باقية ببقاء الواو نحو : هؤلاء معلموك ، ولم يعد للنون هنا وظيفة ، فقد حُلّت الكاف في المثالين محلّها ، وأبقت على مدّ الواو ودلالاتها على الجمع؛ لأنّ الواو لم تعد متطرفة ، ولم تفتقر إلى واقٍ " ^(٤٤٩) .

فالنون في نظر الدكتور المخزومي قد أدّت وظيفة صوتية لا غير .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٧٦/١ و ٧٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٧٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٨/١ ، همع الهوامع : ١٦٣/١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٥١٧/٢ .

(١) تجديد النحو : ٩٥ .

(٢) قضايا نحوية : ١٩٣ .

(٣) قضايا نحوية : ١٩٣ .

ويبدو أنّ الراجح من بين ما ذُكر ، ما قاله الفراء وابن مالك ، فقد أدّت هذه (النون) - في المثنى وجمع المذكر السالم - وظيفة كبيرة في بيان المعنى المراد في ذهن المتكلم من خلال تمييزها بين المفرد المنصوب والمثنى المرفوع ورفعت توهم الأفراد وتوهم الإضافة.

العلامات التي تلحق الفعل

وفيها خمس مسائل خلافية :

١. الخلاف في جواز تذكير الفعل إذا كان مسنداً إلى مؤنث^(٤٥٠) .
٢. الخلاف في جواز تأنيث فعل المذكر المضاف إلى مؤنث إذا كان المؤنث مضمراً مثل : الأصابع قُطِعَتْ بعضها^(٤٥١) .
٣. الخلاف في جواز تأنيث فعل المذكر وقد أُخبر عنه بمؤنث^(٤٥٢) .
٤. الخلاف في جواز لحاق الفعل علامة تدل على التثنية والجمع ، إذا كان الفعل مسنداً إلى مثنى أو جمع^(٤٥٣) .
٥. الخلاف في جواز لحاق الفعل علامة تدل على تثنية أو جمع ، إذا فُكَّت التثنية والجمع لبعض مجوزات الفك أو تغيّرت الألفاظ في العطف^(٤٥٤) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٣٤/٢ ، شرح التسهيل : ٤٦/٢ - ٤٧ ، أوضح المسالك : ٣٥٩/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٣٧/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٣٧/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤٩/٢ ، مغني اللبيب ٤٧٨٨ ، شرح ابن عقيل : ٧٩/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٦/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤٠/٢ .

الخلاف في جواز لحق الفعل علامة تدل على تثنية أو جمع إذا كان مسندًا إلى مثنى أو جمع .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب جمهور العرب وتبعهم جمهور النحاة^(٤٥٥) ، وهي عند أبي حيان " اللغة المشهورة أن لا تلحق الفعل إذا أسند إلى مثنى أو مجموع علامة تدل على تثنيته وجمعه ، كما دلت التاء على تأنيثه " ^(٤٥٦) . فيقال : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات كما يقال : قام زيد .

الثاني : مذهب بعض العرب - وهم أزد شنوءة وقيل طيء أو بلحارث أو بنو الحارث بن كعب^(٤٥٧) - إلحاق الفعل علامة تدل على التثنية والجمع إذا أسند إلى اسم ظاهر أو مجموع فيقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات فـ (الألف والواو والنون) عندهم حروف أو علامات تدل على التثنية والجمع وليس ضمائر وهي كـ (تاء التأنيث) في قولهم : قامت هند . وتسمى لغة (أكلوني البراغيث) ^(٤٥٨) .

ويرى أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) أنه : " ربّما تفعل العرب ذلك لأنه الأصل فتقول جاءني بنو فلان ، وأكلوني البراغيث " ^(٤٥٩) . وابن مالك يسميها (يتعاقبون فيكم ملائكة)^(٤٦٠) ملائكة^(٤٦٠) ، وقد علل سبب مجيء هذا الاستعمال من بعض العرب بـ " أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ (مَنْ) فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يُعلم القصد ، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيها وجردوه عند قصد الإفراد ، فرفعوا اللبس ، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ، ليجري الباب على سنن واحد " ^(٤٦١) .

ومما جاء على هذه اللغة قول الشاعر:

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ ، مغني اللبيب : ٤٧٨/١ ، أوضح المسالك : ٤٩٩/١ ، شرح ابن عقيل : ٧٩/٢ - ٨٠ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٣٩ / ٢ ، مغني اللبيب : ٤٧٨/١ ، شرح ابن عقيل : ٨٠/١ ، اللهجات العربية نشأة وتطورًا : ٣٣١ .
(٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٠/٢ ، ٤١ ، معاني القرآن للأخفش : ٢٨٦/١ ، إعراب القرآن : ٢٧٧/١ ، التفسير الكبير : ٥٠/١٢ ، اللهجات العربية في كتاب سيبويه (الصوت والصرف) ، رسالة ماجستير : ٥١ وما بعدها .
(٥) فقه اللغة وسر العربية : ٢٣٣ .
(٦) اعتمد في تسميته على ورودها في حديث رسول الله - ﷺ - " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " ، ينظر : صحيح البخاري : ٢٩١/١ ، كتاب مواقيت الصلاة .
(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢٤٧ .

تَوَلَّى قِتَالَ المَارْقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ^(٤٦٢)

وقول الآخر :

يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيذِ لِأَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَغْذِلُ^(٤٦٣)

وقول الآخر :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنْ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاطِرِ^(٤٦٤)

وفي هذه الحروف اللاحقة للفعل اختلف النحاة، هل هي ضمائر أو علامات ، على قولين:

الأوّل : أنّ هذه الحروف علامات تدل على التثنية والجمع وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة^(٤٦٥)، يقول سيبويه : " وجعلوا النون مكسورة كحالتها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف الإعراب ، إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيث ، وبمنزلة التاء في قلت وقالت " ^(٤٦٦).

ويقول في موضع آخر " فإن قلت : ضربت وضربوني قومك نصبت ، إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث " ^(٤٦٧).

وسيبويه لم يُجْزِ هذه اللغة ، وهي عنده لغة قليلة وتابعه ابن عصفور في ذلك إذ يرى أنها لغة ضعيفة^(٤٦٨) ، لكن أبا حيان اتهم سيبويه بالإبهام في رأيه عندما ذكر له نصًّا مجتزأ ، بقوله : " وأبهم سيبويه ، فقال : واعلم أنّ من العرب يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك " ^(٤٦٩).

-
- (٢) من شواهد: أوضح المسالك : ٣٥٢/١ ، مغني اللبيب : ٤٨١/١ ، شرح ابن عقيل : ٨١/٢ .
(٣) من شواهد: معاني القرآن للفراء والرواية فيه (فكلهم ألوم) ، مغني اللبيب : ٤٨٧/١ ، شرح ابن عقيل : ٨٢/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٧/٢ .
(٤) من شواهد: البيان والتبيين : ١٨٢/٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢٤٨ ، شرح الألفية لابن النازم : ١٥٩ . شرح ابن عقيل : ٨٣/٢ .
(٥) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٠/٢ ، مغني اللبيب : ٤٧٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ .
(٦) كتاب سيبويه : ١٩/١ .
(٧) كتاب سيبويه : ٧٨/١ .
(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٦٧/١ .
(٩) ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ .

وسيبيويه لم يُبهم كما ذكر أبو حيان فهو يقول : " واعلم أنّ من العرب من يقول ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشَبَّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة" (٤٧٠) .

وما ذُكر من أقوال سيبويه في أعلاه تؤكد وضوح رأي سيبويه ، ووهم أبي حيان فهو يرى أنّها حروف دوال على الجماعة كما تدل (التاء) في (قالت هند) على التأنيث.

والظاهر أنّ أبا حيان لم يرتضِ على ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه من الذي قالوا بقلّة وضعف هذه اللغة إذ يقول " وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة " (٤٧١) .

وخرّج سيبويه ما جاء به الذكر الحكيم على هذه اللغة ومنها قوله تعالى : ﴿وَأَسْرُوا

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٤٧٢) ، قال : " وأما قوله جلّ ثناؤه : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فإنما يجيء على البذل ، وكأنه قال : انطلقوا فليل له : من ؟ فقال بنو فلان... " (٤٧٣) .

فسيبويه حمل الآية الكريمة على أحد الوجهين ، الأول : أن يكون الاسم الموصول (الذين) بدلاً من (الواو) في قوله عزّ وجل : (وأسروا) والثاني : أن يكون (الذين) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم) (٤٧٤) .

ومما خرّج على هذه اللغة قوله تعالى : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ (٤٧٥) فالفراء يرى

أنّ " رفع (الكثير) من جهتين ، إحداهما أن تكرر الفعل عليها ، تريد : (عَمِيَ وصَمَّ كثيرٌ منهم (، وإن شئت جعلت (عموا وصمّوا) فعلاً لكثير . كما قال الشاعر :

يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَغِلُّ

وهذا لمن قال : قاموا قومك . وإن شئت جعلت الكثير مصدرًا فقلت : أي ذلك كثير منهم ، وهذا وجه ثالث ولو نصبت على هذا كان صوابًا " (٤٧٦) .

(٣) كتاب سيبويه : ٤٠/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ .

(٥) الأنبياء : من الآية ٣ .

(٦) كتاب سيبويه : ٤١/٢ .

(٧) دراسات في اللغة والنحو : ١٧٠ .

(٨) المائدة : من الآية ٧١ .

(٩) معاني القرآن للفراء : ٣١٦/١ .

فالفراء يجيز أن يرتفع (كثير) على البدل من (الواو) في (صمّوا) وهذا ما يقصده بقوله (وإن شئت جعلت عموا وصموا فعلاً للكثير) ، أو يكون (كثير) فاعل للفعل (صمّوا) ، ويجوز أن يكون مصدرًا ، والفراء يجيز نصبه لكن في غير القرآن .

وهذه التخريجات هي ما ذكره سيبويه والفراء وتابعهم فيها معظم المفسرين والنحاة^(٤٧٧)

وقد قدّم الفخر الرازي(ت ٦٠٤ هـ) تفسيرًا جميلًا لإعراب الاسم المرفوع بعد هذه الحروف (بدلاً) إذ يرى أن " الإبدال كثير في القرآن قال تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ وقال : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ وهذا الإبدال ههنا في غاية الحسن ؛ لأنه لو قال : (عموا وصموا) لأوهم ذلك أن كلّهم ، فلما قال : (كثير منهم) دلّ على أن ذلك حاصل للأكثر لا للكل " ^(٤٧٨).

أما أبو حيان فقد رجّح أن يُعرب (كثير) على البدل^(٤٧٩) ، وهو - كما ذكرت -

ذكر أن هذه اللغة ليست ضعيفة لكثرة ورودها وانتقد جمهور النحاة الذين قالوا بقلتها وضعفها^(٤٨٠) . وذكر أن أبا تمام قد استعمل لغة قومه (طييء) عندما أنشد :

بِكَلِّ فِتًى مَا شَابَ مِنْ رَوْعٍ وَقَعِهِ وَلَكِنَّهُ قَدْ شَبِنَ مِنْهُ الْوَقَائِعُ^(٤٨١)

لكنه ذهب في تفسيره إلى أن هذه اللغة قليلة إذ قال : " وارتفاع (كثير) على البدل من المضمر وجوزوا أن يرتفع على الفاعل ، والواو علامة الجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث ، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة " ^(٤٨٢) . وهذا تناقض في رأيه.

الثاني : مذهب بعض النحاة ، أن الحروف التي تلحق الفعل ضمائر لها محل من الإعراب وليست علامات ، والقائلون بهذا القول اختلفوا على قولين^(٤٨٣) :

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٨٦/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٧/١ ، مشكل إعراب القرآن : ٢٧٢/١ ، الكشف : ٦٥/١ .

(٤) التفسير الكبير : ٥٠/١٢ والآية الأولى الواردة في النص في سورة السجدة من الآية : ٧ ، والآية الثانية في سورة آل عمران : من الآية ٩٧ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٥٤٣/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ .

(٢) ينظر : ديوانه : ٤٤٨/٢ .

(٣) البحر المحيط : ٥٤٣/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ ، مغني اللبيب : ٤٧٨/٢ ، أوضح المسالك : ٣٥١/١ ، شرح ابن عقيل : ٨٠/٢ .

أ - إنّ الاسم الظاهر بعد الفعل المقترن بهذه الضمائر يعرب مبتدأ مؤخرًا ، وهذه الضمائر هي (فواعل) ارتفعت بالفعل فهي وما ارتفعت به في محل رفع خبر مقدم .

ب - أن تكون هذه الضمائر (فواعل) ارتفعت بالفعل أيضًا والاسم الظاهر بعدها يُعرب بدلاً منها .

أما المحدثون فقد تباينت آراؤهم حول هذه المسألة ، فالدكتور شوقي ضيف يرى أن لغة (أكلوني البراغيث) لغة شاذة وعدّها " لغة تخرج على قواعد النحو وينبغي إهمالها " (٤٨٤) .

أما الدكتور مهدي المخزومي فيرى أنّ " الألف والواو والنون لحقت الفعل لبيان عدد الفاعل أو نوعه " (٤٨٥) . وأنّ هذه اللغة لا يمكن وصفها بالشذوذ لكثرة الشواهد التي تدل على شهرتها وأنّ " المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في جميع الحالات أسلوب واسع النطاق في الاستعمال ، وقد اصطنعته أربع بيئات لغوية ، بيئة هذيل ، وبيئة بني الحارث بن كعب ، وبيئة أزد شنوءة ، وبيئة طيّئ واعتمده كثير من أعلام الدارسين " (٤٨٦) .

أما الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري فقد أضاف آية ثالثة يرى فيها أنها يمكن أن تحمل على لغة أكلوني البراغيث (٤٨٧) ، وهي قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾ الَّذِينَ

كَذَّبُوا شُعْبًا ﴿٤٨٨﴾

أما الدكتور خليل إبراهيم العطية فيرى أنّ " القراءات الواردة في هذه الظاهرة والأبيات التي ذكرتها كتب النحو ثم راح النحويون يلتمسون لها التعليقات تدلّ على معرفة العرب لهذه الظاهرة وعدم إغفالها ، ومع ذلك فقد طاب للنحاة عدّ أفراد الفعل مع الفاعل المثنى أو المجموع قياساً وتنثية الفعل أو جمعه مع الفاعل المثنى أو المجموع خارجاً على القياس ، والمعقول أن يكون العكس فيكون ما عدّوه قياساً مخالفاً لطبيعة الأشياء إذ المعقول أن يُجمع الفعل مع الجمع ويثنى مع المثنى ويفرد مع المفرد " (٤٨٩) .

(٥) تجديد النحو : ١٥٤ .

(٦) قضايا نحوية : ٢٠٦ .

(١) قضايا نحوية : ٢٠٨ .

(٢) ينظر : نحو الفعل : ٨٤ .

(٣) الأعراف : من الآية ٩١ ومن الآية ٩٢ .

(٤) لهجة طييء : ١٠٩ ، مجلة الخليج العربي : ١٠٩ ، وينظر : خليل إبراهيم العطية وجهوده في اللغة والتحقيق ،

رسالة ماجستير : ٢٨٨- ٢٢٩ .

والدكتور عدنان محمد سلمان عرض نماذج شعرية من قبائل عديدة ليسوا من (طييء) وحدها بل ذكر أنّ هناك شاهد شعري واحد يعود إلى عمرو بن ملقط، وهو شاعر طائي الذي يقول :

أُفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيهِ^(٤٩٠)

والشواهد الأخرى التي ذُكرت تعود إلى شعراء من قبائل متفرقة ، ولا تخص قبيلة طيء ، وعلل ذلك بقوله : " ويبدو أنّ الذي دعا النحاة إلى الحكم بأنّ (لغة أكلوني البراغيث) هي لغة طييء وأزد شنوءة ، وبني الحارث بن كعب هو أنهم وجدوا هذه اللغة شائعة في هذه القبائل عندما اختلطوا بها أبان تدوينهم اللغة في القرون الأولى ، وأمّا انتقال هذه اللغة إلى غير هذه القبائل فتفسيره هو أنّ العرب كانوا متداخلين فيما بينهم إذ لم تكن حواجز قوية تفصل بين هذه القبائل العربية وأنّ بعضهم يتأثر ببعض^(٤٩١) .

ومن خلال ما ذكر يمكن القول إنّ هذه اللغة مشهورة وكانت ظاهرة لهجية منتشرة في العديد من القبائل ، والذي يدل على ذلك بقاء " أثر هذه الظاهرة في لهجتنا المعاصرة ففي الكثير من المحافظات العراقية تشيع هذه الظاهرة ، إذ يلحق الفعل علامة جمع سواء كان الفاعل مثنى أم جمعا ؛ لأنّ التثنية تكاد تكون معدومة في اللهجة العامية ، فنحن نقول مثلاً : كتبوا الطلاب ، ذهبوا إلى السوق ، اشتروا الأقلام " ^(٤٩٢) .

(٥) من شواهد مغني اللبيب : ٤٨٥/١ .

(١) دراسات في اللغة والنحو : ١٧٠ .

(٢) اللهجات العربية في كتاب سيويو (الصوت والنحو) ، رسالة ماجستير : ١٥٦ .

القول في الأفعال وأقسامها

وفيه أربع عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في أصل الأفعال (٤٩٣)
٢. الخلاف في تقسيم الأفعال (٤٩٤)
٣. الخلاف في إسناد الفعل للغائبين إذا كانتا هما ضمير غائبين (٤٩٥).
٤. الخلاف في الفعل المضارع إذا كان الظاهر جمع سلامة في المذكر أو ضميرًا يعود عليه أ يكون بالياء أم بالتاء؟ (٤٩٦).
٥. الخلاف في زمن الفعل المضارع المجرد (٤٩٧).
٦. الخلاف في الفعل المضارع إذا كان الظاهر جمع مؤنث سالمًا للعاقل أ يكون بالياء أم بالتاء؟ (٤٩٨)
٧. الخلاف في زمن الفعل المضارع إذا نفي بـ(لا) (٤٩٩).
٨. الخلاف في زمن الفعل المضارع إذا لحقته (لام) الابتداء (٥٠٠).
٩. الخلاف في زمن الفعل المضارع إذا سبقه ناصب (٥٠١).
١٠. الخلاف في (السين) ، هل هي مقتطعة من سوف؟ (٥٠٢)
١١. الخلاف في زمن الفعل المضارع إذا دخلت عليه (لم) أو (لما) (٥٠٣).
١٢. الخلاف في زمن الفعل المضارع إذا دخلت عليه (لا) و(أن) في القسم (٥٠٤).
١٣. الخلاف في الفعل الماضي ، هل يحتمل الاستقبال؟ (٥٠٥)
١٤. الخلاف في جواز استعمال (هَدَّ) فعلاً (٥٠٦).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٧/٤ ، المغني في النحو : ١٤١/١ ، همع الهوامع : ٢٦/١ ، الأشباه والنظائر : ٢٠/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٧/٤ ، المغني في النحو : ١٢٩/١ ، همع الهوامع : ١٥/١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٧/٤ ، ٢٠٢٨ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٨/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٤ ، المغني في النحو : ١٣٥/١ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٤ - ٢٠٣٠ و همع الهوامع : ٢١/١ - ٢٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٣٠/٤ ، همع الهوامع : ١٩/١ - ٢٠ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٣١/٤ ، همع الهوامع : ٢١/١ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٣١/٤ ، شرح التسهيل : ٣٠/١ - ٣١ ، ائتلاف النصر : ٢٣/١٥٦ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٩/٤ ، ٢٠٣٢/٤ ، شرح التسهيل : ٣٢/١ ، همع الهوامع : ٢٢/١ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٣٣/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٣٤/٤ ، همع الهوامع : ٢٦/١ .

الخلاف في زمن الفعل المضارع المجرد

في هذه المسألة خمسة أقوال :

الأول : مذهب الجمهور^(٥٠٧) ، وظاهر كلام سيبويه^(٥٠٨) أنّ الفعل المضارع صالح للحال والاستقبال ، وهو مشترك بينهما وقد جُعِلَ بلفظ واحد للدلالة على معنيين لمشابهته الأسماء ، كما اشتركت بعض الأسماء في الدلالة على عدة معاني كلفظة (عين)^(٥٠٩) .

وإذا تجرّد الفعل المضارع من القرينة ، فلا يمكن أن تفهم دلالاته الزمنية أ هو دال على الحال أم على الاستقبال ؟ كقولنا : لمن قال : زيدٌ يصلي : فزيدٌ ، هل يصلي الآن أو بعد الزوال ؟ فدلّ ذلك على اشتراكه في الحال والاستقبال^(٥١٠) . ورجّح هذا القول ابن مالك^(٥١١) .

وانتقد أبو حيان ابن مالك ووصف رأيه بالمتناقض لأنه قال بالاشتراك أي اشتراك الفعل المضارع في الدلالة على الحال والاستقبال وبعدها قال : بدلالاته على الحال إذا تجرّد من القرائن^(٥١٢) .

وقد كان أبو حيان مصيباً في هذا النقد ؛ لأنّ ابن مالك يقول : " ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً ؛ لأنّ إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج ، بخلاف إطلاق المضارع مراداً به المضى وإطلاق المضارع مراداً به الاستقبال " ^(٥١٣) .

ويقول : " ويترجح الحال مع التجريد " ^(٥١٤) وبعدها يمضي في شرح قوله هذا ويقول : " لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصّه كـ(فَعَلَ) وللمستقبل صيغة تخصّه كـ(أفعل) ولم تكن للحال صيغة تخصّه بل اشترك مع المستقبل في المضارع جعلت دلالاته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن ليكون جابراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة ، وإذا كان

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٣٦/٤ .

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٧ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٤ ، مع الهوامع : ١٩/١ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه : ١٦/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٤ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٨/١ .

(٤) ينظر : المغني في النحو : ١٣٦/١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٢٥/١ - ٢٦ ، المساعد على شرح التسهيل : ١٢/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٣٠/٤ .

(٧) شرح التسهيل : ٢٥/١ .

(٨) شرح التسهيل : ٢٧/١ .

التجرد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مُرَجَّحًا للحال فوجدان قرينة من قرائنه تؤكِّد الترجيح فيصير الحال بها متعيَّنًا " (٥١٥).

ومن هنا تبين صحة النقد الذي وجهه أبو حيان لابن مالك ؛ لأنَّ الخلاف إنما وقع في الأساس في الفعل المضارع عند تجرده من القرائن ، وابن مالك في النص الأول تحدَّث عن المضارع الخالي من القرائن التي تحدد زمنه ثمَّ عاد بعد ذلك وقال بترجح الدلالة على الحال مع التجرد .

الثاني : مذهب الزجاج^(٥١٦) أنَّ الفعل المضارع لا يكون إلا للمستقبل ، وأنكر الزجاج "أن يكون للحال صيغة لقصره ، فلا يسع العبارة ، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا " (٥١٧).

ورُدَّ رأيه بأنَّ المراد بالحال هو الزمن الماضي المستمر الذي لم ينقطع وليس المقصود به (الحاضر) أو (الآن) والذي يكون فاصلاً بين الزمن الماضي والمستقبل^(٥١٨) .

الثالث : مذهب أبي علي الفارسي وتبعه أبو بكر بن مسعود (في حدود ٦٠٠ هـ)^(٥١٩) أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال .

وحجتهما في ذلك من ثلاثة أوجه :

" أحدهما : الحال هو الذي يمكن الإشارة إليه فيحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ، وأما إطلاق الخبر على المستقبل فمجاز ؛ لأنه يصير حاضراً ويسميه الفقهاء مجاز الغاية .

الثاني : أنَّ المستقبل وُضع له حروف ثبوتية تصرفه إلى الاستقبال ، وأما الاستقبال فلم يوضع له حرف ثبوتي يصرفه إلى الحال فدلَّ ذلك على وضع اللفظ له لعدم احتياجه إلى حرف بعينه .

الثالث : أنَّ الحال أقرب ، والعرب تُغلب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الإضمار نحو : أنا وأنت قُمتا وأنت وزيد قمتا " (٥٢٠).

(١) شرح التسهيل : ٢٧/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٤ ، همع الهوامع : ١٧/١ .

(٣) همع الهوامع : ١٧/١ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ١٧/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٤ ، همع الهوامع : ١٨/١ ، وأبو بكر بن مسعود هو : إسماعيل بن مسعود بن عبد

الله بن مسعود الخشني الجبائي أبو الطاهر ، نحوياً أديباً شاعراً ، ينظر : نفح الطيب : ١١٣/٤ ، بغية الوعاة : ٣٧٦/١ ، معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس : ٩٣ ..

(١) المغني في النحو : ١٣٦/١ - ١٣٧ .

واختار هذا القول السيوطي بحجة " حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السنين عليه لإفادة الاستقبال ، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع ، كعلامات التنثية والجمع والتأنيث " (٥٢١).

الرابع : مذهب ابن الطراوة (ت ٥٣٨ هـ) (٥٢٢) ، أن الفعل المضارع لا يكون إلا للحال ؛ لأنّ الزمن المستقبل على عكس الحال ، فالمستقبل غير متحقق الحصول أو الوجود فإذا قيل : زيدٌ يقوم غداً ، فالمعنى : أنه ينوي أن يقوم غداً .

الخامس : مذهب أبي بكر بن طاهر (٥٢٣) أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ، وحثه في ذلك أنّ الفعل يكون على ثلاثة أحوال ، يكون دالاً على الانتظار أو الاستقبال ثم يدل على الحال ومن ثم يكون دالاً على الماضي لذلك فالمستقبل هو الأسبق ، فالأولى أن يكون الفعل المضارع دالاً على الاستقبال .

ورُدّ على احتجاجه : بأنّ الأسبقية في المعنى لا تلزم الأسبقية في المثال (٥٢٤) .

أمّا أبو حيان فالظاهر أنه متابع لأبي على الفارسي وأبي بكر بن مسعود بقوله : "وبه قال من أصحابنا أبو بكر بن مسعود " (٥٢٥) .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أنّ " صيغة المضارع المرفوع تدل زمنياً على الحال والمستقبل ، وكأنها تشغل من الزمن كل ما يتركه الماضي من حاضر أو مستقبل فإذا قلت : (علي يكتب) كان معنى ذلك انه يكتب الآن ، ويستمر يكتب بعد الآن ؛ لأنّ (الآن) لحظة سريعة الزوال " (٥٢٦) .

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فظاهر قوله يدل على أنه متابع لسيبويه والجمهور من أنّ الفعل المضارع " بناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال أو المستقبل ، ولا دلالة له على إحداهما ، فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بلم ، أو لما.... وإذا أريد له أن يخلص للمستقبل سبقته : أن ولن وإن " (٥٢٧) .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور لأنّ الفعل المضارع إذ تجرد من القرينة التي تؤكد دلالاته الزمنية احتمل أنه يدل على الحال أو الاستقبال فإذا أريد به الدالة على أحدهما

(٢) همع الهوامع : ١٨/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٢ ، همع الهوامع : ١٧/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٢ ، همع الهوامع : ١٨/١ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ١٨/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢٠٢٩/٤ .

(١) تجديد النحو : ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٤ .

جيء بقريضة تؤكد هذه الدلالة نحو قولنا : يكتب زيد الآن ، دل على الحال وإذا قيل يكتب زيد غدًا ، دلت القرينة (الآن) أن زمن الكتابة هو في المستقبل .

١ لا ينصرف

وفيه إحدى وخمسون مسألة خلافية :

١. الخلاف في صرف الجمع المتناهي إذا سُمِّي به رجلٌ (٥٢٨).
٢. الخلاف في شروط منع صرف الجمع المتناهي إذا سُمِّي به وهو اسم جنس (٥٢٩) .
٣. الخلاف في صرف (ثمان) إذا سُمِّي به (٥٣٠).
٤. الخلاف في صرف (سراويل) (٥٣١).
٥. الخلاف في علة منع صرف الاسم المعدول عن العدد (٥٣٢).
٦. الخلاف في صرف ما جاء على (فَعْلان - فَعْلَى) (٥٣٣).
٧. الخلاف في صرف ما جاء بنون أصلية بعد ألف زائدة (٥٣٤).
٨. الخلاف في صرف ما كان وزنه مشتركًا ونُقل من فِعْل (٥٣٥).
٩. الخلاف في صرف ما سُمِّي به من الأفعال إذا اعتلَّ أو تغيَّر عن وزنه الأصلي لعلّة لازمة ولحقه التغيير قبل التسمية أو بعدها (٥٣٦) .
١٠. الخلاف في صرف (انطلق) مسمًى به إذا صار على وزن (انْقَل) (٥٣٧).
١١. الخلاف في صرف ما سُمِّي به من الأفعال وكان معتلًا ، وكان الاعتلال لازمًا (٥٣٨).
١٢. الخلاف في صرف (أرْمَل) (٥٣٩) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٢/٢ - ٨٥٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٥١/١ ، همع الهوامع : ١١٧/١ ، حاشية الصبان : ١٥٧/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٣/٢ ، همع الهوامع : ٧٩/١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٤٨/١ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٥/٢ ، شرح اللع : ٢٠٨ - ٢٠٩ ، شرح المفصل : ١٢٧/١ - ١٢٨ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٠/٣ - ١٥٠١ ، همع الهوامع : ٨٠/١ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٥/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٩٩/١ ، مشكل إعراب القرآن : ٢٢٧/١ ، شرح اللع : ٢٠٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٠٠/١ - ١٠١ ، همع الهوامع : ٨٥/١ - ٨٦ ، حاشية الصبان : ٣٥٠/٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٦/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢١٣/٢ - ٢١٤ ، شرح الرضي على الكافية : ١٣٨/١ ، شفاء العليل : ٨٩٤/٢ - ٨٩٨ ، انتلاف النصرة : ١٠١ م ١١ ، همع الهوامع : ٩٦/١ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٦/٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٧/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٠ ، شرح المفصل : ١٢٠/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٦٧/٣ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٧/٢ - ٨٥٨ ، شرح الرضي على الكافية : ١٤٦/١ ، همع الهوامع : ٩٩/١ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٨/٢ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٨/٢ ، همع الهوامع : ٩٩/١ .

١٣. الخلاف في علة صرف ما جاء على (أَفْعَلْ مِنْ) (٥٤٠).
١٤. الخلاف في صرف (أَجْدَلْ) و (أَخِيلْ) و (أَفْعَى) (٥٤١).
١٥. الخلاف في صرف (أَسْوَدَ) و (أَرْقَمَ) و (أَدْهَمَ) (٥٤٢).
١٦. الخلاف في علة صرف العلم الذي جاء على وزن الفعل الغالب (٥٤٣).
١٧. الخلاف في صرف ما جاء على وزن الفعل إذا سَكَنَ أو خُفِفَ بعد التسمية (٥٤٤).
١٨. الخلاف في صرف (يَعْفُرُ) (٥٤٥).
١٩. الخلاف في صرف (أَلْبُبَ) مسمًى به (٥٤٦).
٢٠. الخلاف في صرف (رُمَّانَ) إذا سَمِيَ به (٥٤٧).
٢١. الخلاف في بناء ما رُكِّبَ تركيباً مزجياً وصرفه (٥٤٨).
٢٢. الخلاف في صرف ما رُكِّبَ من اسم وصوت (٥٤٩).
٢٣. الخلاف في تعريف (أَجْمَعَ) وبابه (٥٥٠).
٢٤. الخلاف في علة صرف (جُمِعَ) و (كُتِّعَ) إذا سَمِيَ بهما و علة منع صرفهما (٥٥١).
٢٥. الخلاف في علة منع صرف (سَحَرَ) إذا أُريدَ به يوم بعينه (٥٥٢).

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٨/٢ ، و همع الهوامع : ١٠٠/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٥٩/٢ - ٨٦٠ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢١٢/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٥٥/١ ، شفاء العليل : ٨٩٧/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٠/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٥٣/٣ ، همع الهوامع : ١٠١/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٠/٢ - ٨٦١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦١/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٢/٢ ، شفاء العليل : ٨٩٦/٢ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٢/٢ ، شرح المفصل : ١١٩/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٦٥/٣ - ١٤٦٦ ، شفاء العليل : ٨٩٦/٢ - ٨٩٧ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٢/٢ ، شفاء العليل : ٨٩٧/٢ ، همع الهوامع : ٩٩/١ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٤/٢ ، شرح المفصل : ١٣٢/١ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٢٤/٢ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٥/٢ - ٨٦٦ ، همع الهوامع : ١١٧/١ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٧/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٨/٢ ، شرح التصريح : ٢٢٢/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨١٩/٢ ، همع الهوامع : ٩٠/١ - ٩١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٦٩/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩/٣ - ١٤٨٠ ، شفاء العليل : ٩٠٧/٢ ، همع الهوامع : ٩٢/١ .

٢٦. الخلاف في صرف ما جاء على (فُعَل) المختص بالنداء^(٥٥٣) .
٢٧. الخلاف في صرف الاسم الأعجمي إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط^(٥٥٤) .
٢٨. الخلاف في علة منع صرف ما جاء على (فُعَال) و(فُعَل) من الأعلام المؤنثة^(٥٥٥) .
٢٩. الخلاف في (فُعَال) أ هو من باب المصدر أم من باب الصفة الغالبة ؟ أ يقاس عليه أم لا يقاس؟^(٥٥٦) .
٣٠. الخلاف في صرف ما جاء (فُعَال) معدولاً عن مؤنث إذا سمّي بها مذكر^(٥٥٧) .
٣١. الخلاف في (أخر) هل هو من باب أفعل التفضيل^(٥٥٨) .
٣٢. الخلاف في (أخر) الممنوع من الصرف إذا سمّي به هل يصرف؟^(٥٥٩) .
٣٣. الخلاف في جواز صرف أسماء العدد المعدولة مذهباً بها مذهب الأسماء^(٥٦٠) .
٣٤. الخلاف في ألفاظ العدد المعدولة على (فُعَال و مَفْعَل) أ يقاس عليها (سُداس و مَسْدس و سُبَاع و مَسْبِع و ثَمَان و مَثْمَن و تَسَاع و مَتَسَع) أم لا يُقاس؟^(٥٦١) .
٣٥. الخلاف في علة صرف ألفاظ العدد المعدولة على (فُعَال) و(مَفْعَل)^(٥٦٢) .
٣٦. الخلاف في شروط صرف الأسماء إذا كانت معجمة شخصية^(٥٦٣) .
٣٧. الخلاف في صرف الاسم الأعجمي إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط^(٥٦٤) .
٣٨. الخلاف في العلم الأعجمي إذا كان رباعياً وبُني على كلام العرب وسمّي به أُلحق بالعربية؟^(٥٦٥) .

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٠/٢ ، همع الهوامع : ٨٩/١ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٦/٢ ، شفاء العليل : ٨٩٩/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٠/٢ - ٨٧١ ، همع الهوامع : ٩٣/١ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٢/٢ ، همع الهوامع : ٩٥/١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٢/٢ ، همع الهوامع : ٩٥/١ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٣/٢ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٣/٢ ، همع الهوامع : ١١٧/١ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٤/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٤٨٣/٣ ، شفاء العليل : ٩٠٦/٢ ، همع الهوامع : ٨٦/١ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٤/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٨٤٨/٣ ، شفاء العليل : ٩٠٦/٢ ، همع الهوامع : ٨٤/١ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٤/٢ ، شرح المفصل : ١٢٤/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٨٣/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٠٠/١ ، شفاء العليل : ٩٠٦/٢ ، همع الهوامع : ٥٤٠/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٥/٢ ، همع الهوامع : ١٠٤/١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٦/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٦٩/٣ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٦/٢ .

٣٩. الخلاف في صرف ما وافق من الأعجمي العربي في اللفظ وليس من عاداتهم التسمية به كـ (صعرو) (٥٦٦) .

٤٠. الخلاف في الاسم المذكر إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط تأصيلًا أو عارضًا أو مسكّنًا بعد التسمية ، أو إعلالًا وسُمي به مؤنث ولم تضاف إليه عجمة أ يصرف أم يمنع من الصرف؟ (٥٦٧)

٤١. الخلاف في صرف (قَدَم) أو (سَقَر) إذا سمي بهما (٥٦٨) .

٤٢. الخلاف في الاسم المؤنث إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط وسُمي به وأضيفت إليه عجمة أ يُصرف أم يمنع من الصرف ؟ (٥٦٩) .

٤٣. الخلاف في الاسم المؤنث إذا كان ثلاثيًا وتحرك الوسط وسُمي به مذكر أ يُصرف أم يمنع من الصرف؟ (٥٧٠) .

٤٤. الخلاف في جواز صرف الاسم إذا كان وصفًا خاصًا بالمؤنث وسُمي به مذكر (٥٧١) .

٤٥. الخلاف في الاسم المذكر إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط وسُمي به مؤنث أ يصرف أم يمنع من الصرف ؟ (٥٧٢) .

٤٦. الخلاف في إعراب الحروف في فواتح السور إذا وازنت الأسماء الأعجمية أو أضيفت إليها (سورة) لفظًا أو تقديرًا (٥٧٣) .

٤٧. الخلاف في صرف (تَغْلُب) إذا أُريد به اسم حي أو قبيلة (٥٧٤) .

٤٨. الخلاف في صرف ما جاء على (أفعل) و(فعلان) إذا سُمي بهما بعد الصفة ونُكِّرا بعد التسمية (٥٧٥) .

-
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٧/٢ ، همع الهوامع : ١٠٦/١ - ١٠٧ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ ، المخصص : ٦١/ ١٧ ، شرح المفصل : ١٣٨/١ ، شرح التصريح : ٢١٨/٢ ، حاشية الشيخ ياسين : ٢١٧/٢ - ٢١٨ ، محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١ - ٣٢٨) وجهوده في النحو والصرف واللغة : ٢٠٠ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٩/٢ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ - ٨٧٩ ، همع الهوامع : ١٠٩/١ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٩/٢ ، همع الهوامع : ١٠٩/١ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨١/٢ ، همع الهوامع : ١١٠ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨٢/٢ ، كتاب سيبويه : ٢٤٢/٣ ، المقتضب : ٣٥١/٣ ، المذكر والمؤنث : ١٢٦ - ١٢٧ ، شرح اللمع : ٢٠٠ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٢٠/١ ، شفاء العليل : ٩٠١/٢ ، عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته : ٢٦٦ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨٦/٢ ، همع الهوامع : ١١٤/١ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨٢/٢ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨٧/٢ - ٨٨٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٧ ، همع الهوامع : ١١٧/١ .

٤٩. الخلاف في الجمع المتناهي إذا نُكِّرَ بعد التسمية يُصْرَفُ أم يمنع من الصرف؟^(٥٧٦)

٥٠. الخلاف في جواز ظهور (الفتحة) في حالي النصب والجر ومنع التنوين مطلقاً في الجمع المتناهي إذا كان اسماً منقوصاً وكان علماً^(٥٧٧).

٥١. الخلاف في جواز منع صرف ما ينصرف^(٥٧٨).

الخلاف في علة منع صرف الاسم المعدول إلى (فُعَال) و (مَفْعَل)

في هذه المسألة خمسة أقوال :

الأول : مذهب الخليل وسيبويه^(٥٧٩) أنَّ العلة التي منعت صرف الاسم المعدول على (فُعَال) و (مَفْعَل) هي العدل والوصف ؛ لأنها " نكرة يوصف بها نكرة "^(٥٨٠) واستدلوا لذلك بقوله تعالى ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مِّثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٥٨١) ومعنى الآية الكريمة " أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة " ^(٥٨٢).

الثاني : مذهب الفراء^(٥٨٣) وتبعه ابن كيسان^(٥٨٤) ، أنه امتنع من الصرف للعدل والتعريف بنية (الألف واللام) لـ "أنهن للثلاث والثلاثة وأنهن لا يُضفن إلا إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث " ^(٥٨٥) فامتنع من الإضافة " كَأَنَّ فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَامْتَنَعَ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّ فِيهِ تَأْوِيلَ الْإِضَافَةِ " ^(٥٨٦).

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨٨/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٦/٣ - ١٥٠٧ ، شرح الرضي على الكافية : ١٣١/١ ، همع الهوامع : ١١٧/١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨٩/٢ - ٨٩٠ ، كتاب سيبويه : ٣١٠/٣ ، الأصول في النحو : ٩١/٢ ، شرح المفصل : ١٢٥/١ - ١٢٧ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٦/٣ - ١٥٠٧ ، شرح الرضي على الكافية : ١٣٤/١ - ١٣٥ ، شفاء العليل : ٩٠٤/٢ ، همع الهوامع : ١١٥/١ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩١/٢ - ٨٩٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٨٣/٢ ، م ٧٠ ، شرح المفصل : ١٣٣/١ ، انتلاف النصر : ٥٩ ، م ٤٢ ، همع الهوامع : ١٢٠/١ - ١٢١ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٢٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٠٠/١ ، ارتشاف الضرب : ٨٥٥/٢ ، همع الهوامع : ٨٦/١ .

(٢) كتاب سيبويه : ٢٢٥/٣ .

(٣) فاطر : من الآية ١ .

(٤) كتاب سيبويه : ٢٢٥/٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/١ ، إعراب القرآن : ١٩٩/١ ، شفاء العليل : ٨٩٤/٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٠١/١ .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/١ ، وينظر : همع الهوامع : ٨٦/١ .

(٨) معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/١ .

وضَعَف رأي الفراء ابن عصفور لأنه يرى أنَّ صيغة (مَفْعَل) في الآية الكريمة وقعت صفة (مثنى) صفة لـ (أجنحة) و (أجنحة) نكرة ، فلو كانت (مثنى) معرفة لم يجز أن توصف النكرة بها .

وضَعَف ابن عصفور كذلك وتبعه الرضي مذهب الفراء في قوله تعالى ﴿ فَانكِحُوا مَا

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾^(٥٨٧) . (فمثنى) على حد قول الفراء معرفة ولو كانت معرفة - على حد قوله - لم يجز أن تقع حالاً ، وقد وقعت هنا حالاً ، والحال لا يجوز أن ترد معرفة^(٥٨٨) .

الثالث : مذهب الزجاج وقد اختلف رأيه في هذه المسألة إذ يرى في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) أنَّ علة منع صرفه : " لأنه عُدل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فاجتمع فيه : أنه معدول عن هذا المعنى ، وأنه صفة لا يستعمل معدولاً إلا صفة " ^(٥٨٩) .

فهو يرى هنا أنَّ علة منع صرف الاسم المعدول إلى (فَعَال) و (مَفْعَل) هو للصفة ولأنه عدل في المعنى .

ويرى في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) : " أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أنَّ أحداً من النحويين ذكرهما وهي أنه اجتمع فيه علتان ، أنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنه عدل عن تأنيث " ^(٥٩٠) .

وقد وهم السيوطي عندما ذكر أنَّ الزجاج يرى " أنه لا وصف فيها وأنَّ منعها للعدل في اللفظ والمعنى " ^(٥٩١) .

ووهمت كذلك الباحثة بتول عبد الله جاسم عندما تابعت السيوطي في نسبة هذا الرأي إلى الزجاج وذكرت أنَّ الزجاج ذكر هذا الرأي في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)^(٥٩٢) وقد تبين رأي الزجاج وأنه لم يقل بهذا الرأي .

الرابع : مذهب الأعلام الشنتمري أنه مُنع من الصرف للعدل وعدم دخول التاء عليه فشابه بذلك (أحمر) فلا يقال ثلاثة أو مثلثة^(٥٩٣) .

(٩) النساء : من الآية ٣ .

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٢٠ / ١ ، شرح الرضي على الكافية : ١٠١ / ١ ، همع الهوامع : ٨٦ / ١ .

(٢) ٤٤ .

(٣) ٨ / ٢ .

(٤) همع الهوامع : ٨٦ .

(٥) ينظر : الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشيلي (ت ٦٦٩ هـ) : ٥١ .

وقد وهم ابن عصفور وأبو حيان والسيوطي^(٥٩٤) فيما نقلوه عن الأعلام أنه يقول :
"واعلم أنّ أحاد وتثنية معدول اللفظ والمعنى ، وذلك أنك إذا قلت : مررت بواحد أو اثنين أو
ثلاثة فإنما تريد بذلك العُدّة بعينها لا أقل منها ولا أكثر ، فإذا قلت : جاءني أحاد وتثنية أو
ثلاث فإنما تريد جاءوا واحداً واحداً أو اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة وإن كانوا ألوفاً ، والمانع
من الصرف أنه صفة ومعدول " ^(٥٩٥).

فالأعلام متابع لسيبويه فيما ذهب إليه من أنّ علة منع صرف الأسماء المعدولة هي
الصفة والعدل .

الخامس : مذهب الزمخشري^(٥٩٦) أنّ أسماء العدد المعدولة على (فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ) مُنَعَتٌ من
الصرف ؛ لأنّ فيها عدلين ، عدل في اللفظ وعدل عن تكرارها لأنهن نكرات يُمكن تعريفهن
بلام التعريف .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب الخليل وسيبويه وهو واضح من قوله " والعدل صرف لفظ
أولى بالمسمى إلى آخر ، فيمنع مع الصفة نحو : مَثْنَى ، وثَلَاثٌ هذا مذهب سيبويه "^(٥٩٧) ،
وهذا ما اختاره في تفسيره أيضاً بقوله : " والمشهور أنها امتنعت من الصرف للصفة والعدل
" ^(٥٩٨).

ويرى الدكتور إبراهيم مصطفى أنّ أسماء العدد المعدولة كلمات قليلة ولم يكن ثمة داع
إلى أنّ يُجعل لها باباً في منع الصرف أو تتحل لها علة العدل وحجته في ذلك أنه " قد روي
عن الفراء إمام نحويّ الكوفة أنه حكى أنّ مثنى وثلاث تستعمل منونة وغير منونة ، وقال :
أجيز صرفها إذا ذهبت بها مذهب الأسماء النكرات " ^(٥٩٩).

ولهذا فإنّ " استعمال مثنى وثلاث قليل ، وأنه يحذف منها التنوين إذا قُصِدَ بها شيء من
التعريف ، فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التي سمّاها النحاة (عدلاً) " ^(٦٠٠).

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٢٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ٨٥٥/٢ ، همع الهوامع : ٨٦/١ .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٢٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ٨٥٥/٢ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

(٢) النكت : ٨٢٧/٢ .

(٣) ينظر : الكشف : ٤٧٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٨٥٥/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٨٥٥/٢ .

(٥) البحر المحيط : ٢٨٥/٧ .

(٦) إحياء النحو : ١٤٧ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٨٣/٣ ، وارتشاف الضرب : ٨٧٤/٢ ، شفاء العليل :

٩٠٦/٢ ، همع الهوامع : ٨٦/١ - ٨٧ .

(١) إحياء النحو : ١٤٧ .

أمّا الدكتور أميل بديع يعقوب فلم يسلم بتعليلات النحاة إذ يرى " أنها تعليقات افتراضية بعيدة عن تفكير العربي عندما نطق بلغته " (٦٠١). لهذا فإنّ " التعليل الحق لمنع (أخر) والأعداد التي على وزن (فُعَال) و(مَفْعَل) من الصرف هو نطق العرب ليس غيره ، وهو الأسلم الذي لا يستطيع أن ينتقضه منتقض " (٦٠٢).

ولا أسلم بما يراه الدكتور أميل بديع يعقوب ؛ لأنّ النحاة يعللون ما ينطق به العرب من لغة ، وهم مسلمون بأنه نطق العرب ، غير أنهم نحاة يدرسون هذه اللغة ويقيمون قواعد لها ، فلا يمكن أن يُعدّ نطق العرب علة لظاهرة معينة في لغتهم ، وإلا فقد نطق العرب - مثلاً - بالفعل المضارع منصوباً بعد (لن) وجاء النحاة يعللون انتصاب هذا الفعل ، وذكروا أنه انتصب لوقوعه بعد أداة نصب ، فهل يصح أن يقال : هذه علة افتراضية لا يؤخذ بها ، والتعليل الحق الأسلم أنّ العرب نطقت هذا الفعل بعد (لن) منصوباً وقُضي الأمر .

لذا فإنّ ما يراه الدكتور أميل بديع يعقوب تعليلاً امنع ما كان من الأعداد على وزن (فُعَال) و(مَفْعَل) لا يصح ، ولو صحّ في هذه المسألة لصحّ في تعليل أي ظاهرة في لغة العرب ، وحينها لا يبقى لجهود علماء العربية - ومنهم النحاة - من داعٍ إذا صحّ في تعليل كل مسألة نحوية أن يقال : هكذا نطقت العرب .

الخلاف في الاسم المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط تأصلاً أو عرضاً أو مسكناً بعد التسمية أو إعلالاً وسُمّي به مؤنث ولم تُضَف إليه عجمة أيصرف أم يمنع من الصرف؟ .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

(٢) الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : ١١٠ .

(٣) الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : ١١٢ .

الأول : مذهب الخليل وسيبويه والجمهور^(٦٠٣) جواز الأمرين الصرف وتركه ، وترك الصرف أجود ، أما منع الصرف فلأنه اجتمع فيه علتان ، التأنيث والتعريف ، ونقصان الحركة فيه لا يغيّر حكمًا في منع الصرف ، أما علة صرفه فهي ناجمة عن الخفة التي أصابته بسبب قلة حروفه وتسكين أوسطه ؛ " لأنّ هذا الاسم قد بلغ نهاية الخفة في قلة الحروف والحركات فقاومت خفتها أحد الثقلين " ^(٦٠٤) أي : العلمية أو التعريف فانصرف ولأنّ هاتين علتين ليست أحدهما مما يقوم مقام علة واحدة .

ذكر أبو علي الفارسي^(٦٠٥) أنّ الصرف أفصح في هذه المسألة ؛ لأنه يرى أنّ النحويين مجمعون على صرف (نوح ولوط) وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف ، ومع ذلك فقد صُرّفا بسبب قلة حروفهما وتسكين أوسطهما فكان الأولى صرف الاسم المؤنث إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط لقلة حروفه وتسكين أوسطه .

وغلّطه أبو حيان لقوله إنّ " الصرف أفصح " ^(٦٠٦) في هذه المسألة .

وما قاله أبو علي الفارسي فيه نظر ؛ لأنّ الخفة والثقل لا تأتي من قلة الحروف أو كثرتها أو سكون حرف منها ؛ لأنّ الاسم قد يكون كثير الحروف وهو منصرف وقد يكون قليل الحروف وهو ممنوع من الصرف مثل (سقر) اسم علم غير منصرف و(مستعصم) و(استبسال) علمين فإنهما مصروفان . وقد يكون الاسم خفيفًا في النطق ولا ينصرف مثل (عُمر) وثقيلًا في النطق ولكنه مصروف مثل (استشزار) ^(٦٠٧) .

أما ما ذهب إليه من أنّ النحاة مجمعون على صرف (نوح) و(لوط) فهو غير صحيح بل الخلاف موجود فيهما^(٦٠٨) .

الثاني : مذهب الفراء^(٦٠٩) أنه لا يجوز صرفه إذا كان اسم بلدة نحو : (قيد) وما سوى ذلك أمّا إذا كان اسم امرأة صُرّف ، والفراء نظر إلى الخفة والثقل في الكلام من جهة غير التي قال بها الخليل وسيبويه والجمهور والفارسي فهو بنى الخفة على كثرة الاستعمال والثقل على قلة الاستعمال ، لذلك فهو يُفرّق بين ما سُميت به مدينة وما كان علمًا لأنثى فيصرف

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٤٠/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٩١ / ٣ ، ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ ، شرح التصريح : ٢١٨/٢ ، همع الهوامع : ١٠٨/١ ، حاشية الشيخ ياسين : ٨١٢/٢ .

(٢) المخصص : ٦١ / ١٧ ، وينظر : همع الهوامع : ١٠٨/١ .

(٣) ينظر : المخصص : ٦١ / ١٧ ، وارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ ، همع الهوامع : ١٠٨/١ ، وشرح الاشموني : ٥٢٧/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢

(١) ينظر : معاني النحو : ٢٥٣ / ٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٦/٢ - ٨٧٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ ، همع الهوامع : ١٠٨/١ .

عنده ما كان علمًا لأنثى" لأنهم يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم تردد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل " (٦١٠).

الثالث : مذهب الأخفش والزجاج (٦١١) وجوب المنع " لأنّ التأنيث فرع التذكير والتذكير هو الأصل " (٦١٢) ولأنهم قالوا بجواز صرفه وتركه ثم رجعوا بعد ذلك وقالوا إنّ الصرف أكثر وأجود واستحسنوه بحجة لا تثبت وهي قلة حروفه وسكون أوسطه وهذه حجة غير صحيحة " لأنهم مجمعون معنا على أنّ الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف " (٦١٣). و " لأنّ السكون لا يغيّر حكمًا أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف " (٦١٤).

أما أبو حيان فالظاهر من تغليطه لأبي علي الفارسي أنه يختار مذهب الخليل وسيبويه والجمهور .

وقد خطأ الدكتور إبراهيم مصطفى النحاة ؛ لأنهم عدوا التأنيث من موانع الصرف وذلك لأنه يرى أنّ أكثر هذا الباب استعمالاً أسماء البلاد وأسماء القبائل وهي ترد منونة وغير منونة (٦١٥) .

ولم يرتض الدكتور أميل بديع يعقوب تعليقات النحاة وحججهم في صرف العلم المؤنث الساكن الوسط ومنع صرفه وعدّها " تعود إلى المنطق الفلسفي لا إلى أسباب لغوية صرفة ، وأنها بعيدة كلّ البعد من تفكير العرب ، عندما نطقوا بلغتهم ولو كانت صحيحة لما جاز الصرف وتركه في كثير من الأعلام المؤنثة كالعلم الثلاثي الساكن الوسط لفظًا نحو : (هند) و الثلاثي المحرك الوسط تقديرًا ، نحو : (نار) علم على امرأة " (٦١٦).

(٤) همع الهوامع : ١٠٨/١ .
(٥) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ - ٥٠ ، المخصص : ٦١ / ١٧ ، شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣ ، ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ ، شرح التصريح : ٢١٨/٢ ، همع الهوامع : ١٠٨/١ ، حاشية الشيخ ياسين : ٢١٨/٢ .
(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ .
(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٠ .
(٨) المخصص : ١٦ / ١٧ ، وينظر : همع الهوامع : ١٠٨/١ .
(٩) ينظر : إحياء النحو : ١٨٣/١ .
(٢) الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : ١٦٣ - ١٦٤ .

الخلاف في جواز صرف الاسم المذكر الثلاثي الساكن الوسط إذا سُمِّي به مؤنث .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب ابن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) والخليل وسيبويه ويونس بن حبيب (ت ١٨٣هـ) والفراء والأخفش والمازني وثلعب (ت ٢٩١هـ) (٦١٧) أنه لا يجوز صرف الاسم المذكر إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط إذا سُمِّي به مؤنث كـ (زيد) علم امرأة لأنه الأصل والقياس ، فالأصل أن يسمَّى المذكر بالمذكر والمؤنث بالمؤنث ولأنه نُقِلَ من خفة إلى ثقل فاستحق المنع وصار بمنزلة الأسماء المعدولة .

واحتجوا لذلك بأن (مِصْرَ) و هي اسم مذكر عنيت به البلدة وردت في القرآن الكريم

غير مصرفة في قوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾ (٦١٨)

واختلفت عبارات النقل عن يونس بن حبيب فنجد سيبويه ينقل عنه أنه يمنع الصرف (٦١٩) ونقل المبرد عنه أنه يجيز الصرف (٦٢٠) بينما نجد أبا حيان ذكره مع المانعين ثم ذكره مع المجيزين وقال " في نقل خطاب عنه " (٦٢١)

ويبدو أنّ الصحيح في ذلك ما نقله سيبويه ؛ لأنّ يونس هو الذي نقل رأي ابن أبي إسحاق وأبي عمرو إلى سيبويه ، وأنّ المبرد وأبا حيان قد وهما في ذلك إذ يقول سيبويه " فإن سَمَّيتِ المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف ، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس " (٦٢٢) .

ونقل المبرد عن أبي عمرو بن العلاء أنه يجيز الصرف (٦٢٣) ولعل الذي قاله سيبويه هو الصحيح وأنّ المبرد وهم في ذلك .

الثاني : مذهب عيسى بن عمر النخعي (ت ١٤٩هـ) وأبي زيد (ت ٢١٥هـ) والجرمي والمبرد (٦٢٤) جواز صرف الاسم المذكر إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط وسُمِّي به مؤنث

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٤٢/٣ ، معاني القرآن للأخفش : ٢٠/١ ، المقتضب : ٣٥١/٣ ، المذكر والمؤنث للمبرد : ١٢٦ - ١٢٧ ، شرح اللمع : ٢٠٠ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٢٠/١ ، ارتشاف الضرب : ٨٨١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٤ / ٣ ، شفاء العليل : ٩٠٨/٢ .

(٢) الزخرف : من الآية ٥١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٤٢/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٥١/٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٦) كتاب سيبويه : ٢٤٢/٢ .

(١) ينظر : المقتضب : ٣٥١/٣ .

وحجتهم في ذلك أنه إذا سُمي مؤنث بمذكر أصبح فيه ثقلٌ وهذا الثقل يُعادل الخفة التي من أجلها صُرف الاسم المؤنث إذا سُمي به مذكر فصرف أي " إنهم جعلوا نقل المذكر إلى المؤنث ثقلاً يعادل الخفة التي من أجلها صرّفت بها هنذا " (٦٢٥) .

ودليلهم على ذلك أنه لو سُمي رجلٌ باسم مؤنث صُرف ؛ لأنه لا يوجد مانع للصرف بسبب الخفة التي لحقته من التذكير مثل : قَدَم وسَقَر وعَضُد إذا سُمي بها مؤنث .

وفي هذا الرأي نظر ؛ لأنّ تسمية المذكر بالمؤنث تختلف عن تسمية المؤنث بالمذكر ؛ لأننا عندما نسمي مؤنثاً بمذكر فسوف يُنقل من حالة خفة وهي حالة التذكير إلى حالة ثقل وهي حالة التأنيث وعلى العكس من ذلك إذا سَمَّينا علماً مذكراً باسم مؤنث فهو ينقل من حالة ثقل إلى حالة خفة فيصرف والحالتان تختلفان اختلافاً كبيراً فلا يجوز قياس حالة على أخرى لأنّ العبرة بالحالة التي صار عليها الاسم وحالة التذكير تختلف عن حالة التأنيث ، وكذلك فإننا عندما نسمي علماً مذكراً باسم مؤنث يُصرف لأنه تصير فيه علة واحدة وهي العلمية وهذه العلة غير كافية وحدها لمنعه من الصرف لأنها لا تقوم مقام علتين ، وعندما نسمي علم مؤنث باسم مذكر تصير فيه علتان مانعتان للصرف وهما العلمية والتأنيث فيمنع من الصرف .

أما أبو حيان فلم يصرح برأي يوافق فيه أحد المذهبين بل اكتفى بنقد من قال أنه ممنوع من الصرف بلا خلاف بقوله " ودعوى أنه ممنوع من الصرف بلا خلاف لا تصح " (٦٢٦) .

ولم يلق ما ذهب إليه عيسى بن عمر قبولاً عن الدكتور صباح عباس السالم " لأنّ منع الصرف إنما حصل هنا بسبب التأنيث لا بسبب خفة البناء أو ثقله وصرف مثل هذا يُوهّم بأنه ما يزال مختصاً بالمذكر حين نقلناه إلى التأنيث فوجب عدم صرفه جرياً على القياس " (٦٢٧)

(٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٤٢/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥١ ، المقتضب : ٣٥١/٣ ، شرح الكافية الشافية :

١٤٩٢/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٢٠/١ ، ارتشاف الضرب : ٨٨٢/٢ ، شفاء العليل : ٩٠٩/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٨٨٢/٢ .

(١) عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته : ٢٦٦ .

النكرة والمعرفة

وفيه إحدى عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في أنّ النكرة أصل والمعرفة فرع^(٦٢٨) .
٢. الخلاف في حدّ المعرفة^(٦٢٩) .
٣. الخلاف في المعرفة هل تتفاوت في المراتب؟^(٦٣٠)
٤. الخلاف في مراتب المعارف^(٦٣١) .
٥. الخلاف في تعريف العلم والنكرة المقبل عليها^(٦٣٢) .
٦. الخلاف في رتبة المضاف إلى المعرفة^(٦٣٣) .
٧. الخلاف في تعريف الموصول^(٦٣٤) .
٨. الخلاف في (من) و(ما) المستفهم بهما ، أهما نكرتان أم معرفتان؟^(٦٣٥) .
٩. الخلاف في الضمير العائد على النكرة ، أهو نكرة أم معرفة؟^(٦٣٦)
١٠. الخلاف في أيهما أعرف ، المعروف بـ(أل) أم الموصول؟^(٦٣٧)
١١. الخلاف في (ابن أوْبَر) اسم جنس ، أهو نكرة أم معرفة؟^(٦٣٨)

الخلاف في رتبة المضاف إلى المعرفة

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه^(٦٣٩) أنّ المضاف إلى المعرفة هو برتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمّر فإنه يكون بمنزلة أدنى منه ، أي يكون بمنزلة العلم ، ونقل السيوطي أنه مذهب الأندلسيين^(٦٤٠) .

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٧/٢ ، همع الهوامع : ١٨٩/١ .
 - (٢) ارتشاف الضرب : ٩٠٧/٢ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٧/٢ - ٩٠٨ ، همع الهوامع : ١٩١/١ .
 - (٤) ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ - ٩٠٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٧/٢ م ١٠١ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١٣٥/٢ ، وشرح التسهيل : ١١٤/١ ، ائتلاف النصرة : ٦٩٥ م ٦١ ، همع الهوامع : ١٨٩/١ ، أبو حيان النحوي : ٤٨٩ - ٤٩٠ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ - ٩٠٩ ، شرح التسهيل : ١١٥/١ ، همع الهوامع : ١٩٠/١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٠٠/١ ، ١٣٥/٢ ، همع الهوامع : ٤٢/١ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ - ٩٠٩ ، منهج السالك : ٢٥ ، همع الهوامع : ١٩٠/١ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٩/٢ ، شرح التسهيل : ١١٧/١ ، شفاء العليل : ١٧٢/١ ، همع الهوامع : ١٩٠/١ ، أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في اللغة والنحو : ١١٩ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٩/٢ ، همع الهوامع : ١٩٣/١ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٩/٢ ، شفاء العليل : ١٧٢/١ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩١٠/٢ .

واختار هذا المذهب ابن عصفور وحجته في ذلك أنّ المضاف إلى المضمّر عندما أضيف إليه الظاهر قد خالفه ، وهذه المخالفة من باب إضافة الظاهر إلى المضمّر أما باقي الإضافات فهي من باب إضافة الظاهر إلى الظاهر^(٦٤١).

وقد ذكر السيوطي أنّ سبب ذهابهم إلى هذا الرأي ، أن لا ينقض اختيارهم القول : إنّ المضمّر أعرف المعارف ؛ لذلك جعلوا المضاف إلى المضمّر بمرتبة أدنى منه ، ولو جعلوهما بمرتبة واحدة لم يجز^(٦٤٢).

الثاني : مذهب المبرد^(٦٤٣) أنّ ما أضيف إلى المعرفة يكون بمرتبة أدنى مما أضيف إليه حتى المضاف لذي(أل) ، قياساً على الضمير لأنه أدنى منه .

واختار أبو حيان مذهب سيبويه الذي لم يصرح به بدليل مخالفته للمبرد بقوله : "والمضاف في رتبة ما أضيف إليه إنّ كانت الإضافة محضة إلا المضاف إلى المضمّر فإنه في رتبة العلم ، وهذا الرأي تلقفناه من أفواه المشايخ خلافاً للمبرد " ^(٦٤٤).

الخلاف في مراتب المعارف

في هذه المسألة سبعة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه ، والجمهور^(٦٤٥) أنّ المضمّر أعرف المعارف ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم المعرف بـ(أل) .

وقد وهم أبو البركات الأنباري عندما ذكر أنهم " اختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيبويه إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المضمّر " ^(٦٤٦) ؛ لأنّ سيبويه عندما يعدد المعارف

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٧، ٥/٢ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ١٩٣ /٣ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٣٧/٢ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ١٩٣/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٩٨/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ ، همع الهوامع : ١٩٣/١ .

يضع العلم أولاً والمضمر آخرًا إذ يقول " والمعرفة خمسة أشياء الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة إذا لم تُرد التنوين والألف واللام ، والأسماء المبهمة والإضمار " (٦٤٧) وتبعه في هذا الوهم ابن عصفور (٦٤٨) .

وتبعه في هذا الوهم أبو حيان والسيوطي عندما ذكرا أنّ هذا مذهب سيبويه (٦٤٩)، وذكر أبو حيان أنه قد نُسب إلى سيبويه أنّ " أعرفها العلم " (٦٥٠) وذكر أيضًا أنّ " مذهب سيبويه أنّ العلم أعرف من المبهم " (٦٥١) .

الثاني : مذهب الكوفيين والفراء وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) (٦٥٢) وابن كيسان والمنطقيين (٦٥٣) أنّ اسم الإشارة أعرف من العلم .

ويبدو أنّ ما نسبته أبو حيان وابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) إلى ابن كيسان غير صحيح لأنه يقول " فالمعرفة منها خمسة أشياء وهي الأسماء الأعلام وما دخلته الألف واللام وأسماء الإضمار وأسماء الإشارة وما أُضيف إلى أحد هذه الأربعة " (٦٥٤) .

فالعلم عند ابن كيسان أولاً وليس اسم الإشارة أعرف منه .

الثالث : ونُسب إلى سيبويه والكوفيين وهو ما ذهب إليه الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) (٦٥٥) من أنّ أعرف المعارف العلم وما نُسب إلى سيبويه صحيح كما ذكر : أما ما نسبته أبو حيان إلى الصيمري فهو واهم فيه لأنّ الصيمري يرى أنّ المضمر أعرف المعارف إذ يقول : " فلما كان المضمر أخصّ الأسماء وأعرفها لم يجر أن يكون تابعًا لما هو أنقص منه في التعريف ، والاسم العلم بعد المضمر أخصّ فلذلك وُصف بجميع ما يصح الوصف به " (٦٥٦) .

ووهم في ذلك السيوطي أيضًا (٦٥٧) ، ووهم كذلك الباحث ظافر عكيدي مكي ، فهو بعدما صحح أراء النحاة ومنهم أبي حيان والسيوطي في نسبة الرأي الصحيح إلى الصيمري قال :

-
- (٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٧/٢ .
 - (٣) كتاب سيبويه : ٥/٢ .
 - (٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٣٦/٢ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ .
 - (٦) ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ .
 - (٧) ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ .
 - (٨) ينظر : الأصول في النحو : ١٥٤/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٧/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٣٦/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٧٩/١ ، ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ ، ائتلاف النصرة : ٦٩ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٨٠/١ .
 - (١٠) الموفق في النحو ، مجلة المورد : ١١٢ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ ، والصيمري : هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي له : التبصرة في النحو وكتاب جليل آخر اشتغل به أهل المغرب ، ينظر : بغية الوعاة : ٨٩/٢ .
 - (٢) التبصرة والتذكرة : ١٧٢/١ .
 - (٣) ينظر : همع الهوامع : ١٩١/١ .

" وكون الصيمري منفرداً برأيه هذا غير مستحصل في قوله الوارد في كتابه (التبصرة والتذكرة) فظاهر كلامه يدل على أنه موافق لسيبويه في أنّ المضمّر أعرف المعارف " (٦٥٨) ، وقد تبين عند ذكرنا مذهب سيبويه أنه يرى أنّ العلم هو أعرف المعارف ، ويبدو أنّ أغلب النحاة المتأخرين اعتمدوا في نقلهم عن أبي البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) الذي تبين وهمه في مذهب سيبويه.

الرابع : أنّ أعرف المعارف العلم ثم المضمّر ثم المعرف بـ(أل) ثم اسم الإشارة (٦٥٩) ولم يُنسب إلى احد .

الخامس : مذهب أبي سعيد السيرافي أنّ المعارف خمسة أعرفها العلم ثم الضمير ثم اسم الإشارة ثم المعرف بـ(أل) ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف (٦٦٠) .

السادس : أنّ المعرف بـ(أل) أعرف المعارف ، وحجة من ذهب هذا المذهب أنّ المعرف بـ(أل) قد وضع لتعريفه أداة فتميز عن غيره ؛ لأنّ باقي المعارف لم توضع لها أدوات في التعريف (٦٦١) .

السابع : وانفرد به ابن مالك (٦٦٢) ، أنّ أعرف المعارف هو ضمير المتكلم ، لدلالته على المراد بنفسه ومشاهدته لمدلوله وأنه لا يصلح لغيره ، وتميز صورته عن غيره ، ويأتي بعده ضمير المخاطب ، لعدم دلالته على المراد بنفسه ، ولعدم مواجهته لمدلوله ، ثم العلم ؛ لدلالته على المراد سواء أكان حاضراً أم غائباً على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب الخالي من الإبهام نحو : زيد رأيتّه ، فإذا تقدّم عليه اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو دخله الإبهام ، ثم اسم الإشارة والاسم المنادى فهما في مرتبة واحدة لأنهما تعرفا بالقصد ثم الاسم الموصول وأخيراً المعرف بـ(أل) .

ونظرة ابن مالك إلى الضمائر نظرة دقيقة ، فقد ميّز بين أنواع الضمائر ، فجعل بعضها أعرف من بعض ، ليس هذا فحسب ، بل جعل العلم أعرف من ضمير الغائب وهذا مخالف لمذاهب النحاة جميعاً ، فهم نظروا إلى المضمّر نظرة واحدة ، من دون تمييز بين أنواعه حتى إنّ أبا حيان استغرب رأي ابن مالك عندما قال : "ولا نعلم أحداً فصلّ في المضمّر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك " (٦٦٣) .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، دراسة نحوية صرفية ، رسالة ماجستير : ٦٩ - ٧٠ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٨/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٢ ، همع الهوامع : ١٩١/١ .

(٢) ينظر : تسهيل الفوائد : ٢١ ، ارتشاف الضرب : ٩١٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٧٧/١ ، همع الهوامع : ١٩٢/١ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٩١٠/٢ .

أما أبو حيان فقد اختار مذهب أبي سعيد السيرافي لم يصرح بنسبته إليه وذلك بقوله " والذي أختاره أنّ المعارف خمس أعرفها العلم الشخصي ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو (أل) ، وأنّ المضمر والمبهم وذو (أل) كليات جزئيات حالة الاستعمال ، ألا ترى أنّ كلّ متكلم يقول : أنا ، وكل مخاطب يقال له : أنت ، وكل غائب يُقال له : هو، وكذا أسماء الإشارة يشار بهذا لكل قريب وبهذي لكل قريبة ، وكذا الباقي " (٦٦٤).

ولم يبين أبو حيان سبب استبعاده الموصول من المعارف .

وقد رأت الدكتورة خديجة الحديثي أنّ أبا حيان متابع للصيمري بقولها " أما أبو حيان فقد اختار مذهب الصيمري وهو أنّ العلم أعرفها " (٦٦٥) .

والحق أنّ أبا حيان لم يتابع الصيمري ؛ لأنّ الصيمري ذهب إلى أنّ المضمر أعرف المعارف - كما ذكرت - وقد تبينّ وهم أبي حيان فيه ، ولعلّ الدكتورة خديجة الحديثي اعتمدت على نقل أبي حيان عن الصيمري فحسب .

(٤) ارتشاف الضرب : ٩١٠/٢ .

(١) أبو حيان النحوي : ٤٩٠ .

المضمر

وفيه تسع عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في تسميته^(٦٦٦).
٢. الخلاف في جواز وقوع (أنا) موقع (التاء) مع الفعل في الكلام^(٦٦٧).
٣. الخلاف في الفتحة في آخر (فَعَلًا) أي من أجل الألف أم هي فتحة الماضي التي كانت قبل لحاق الألف ؟^(٦٦٨)
٤. الخلاف في (الألف والواو والياء) في الأفعال الخمسة ، أي ضمائر أم علامات؟^(٦٦٩)
٥. الخلاف في (الياء) في صيغة (تفعّلين) أي ضمير أم علامة تأنيث ؟^(٦٧٠)
٦. الخلاف في جواز أن يأتي ضمير الاثنين بعد (أفعل) التفضيل كضمير الواحد^(٦٧١).
٧. الخلاف في (هاء الغائب) المضمومة في (ضربهُ) ، أي وحدها الضمير والضمّة تقوية لها أم هما بمجموعهما ضمير ؟^(٦٧٢)
٨. الخلاف في جواز لحاق (نون الوقاية) لـ(أفعل) في التعجب إذا لحقته (ياء المتكلم)^(٦٧٣).
٩. الخلاف في (النون) المحذوفة من (إنّ) و(لكنّ) و(كأنّ) إذا لحقتها ياء المتكلم^(٦٧٤).
١٠. الخلاف في لزوم (نون الوقاية) لـ(ليت) وعدمه إذا لحقتها (ياء) المتكلم^(٦٧٥).
١١. الخلاف في جواز حذف (نون الوقاية) مع (ياء) المتكلم إذا كانت في موضع جر بـ(من) و(عن)^(٦٧٦).
١٢. الخلاف في جواز لحاق (نون الوقاية) بـ(لن) (لن)^(٦٧٧).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩١١/٢ ، شرح المفصل : ٢١/٣ ، مع الهوامع : ١٥٤/١ ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣٥٩ ، نحو القرّاء الكوفيين : ٣٤٢ ، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٦٦ ، أبو عبد الله القرطبي وجهوده في النحو واللغة في كتابه الجامع لأحكام القرآن : ١٣٦ ، في اللغة عند الكوفيين : ٩٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩١٢/٢ - ٩١٣ ، مع الهوامع : ٢٠٨/١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩١٣/٢ ، مع الهوامع : ١٩٨/١ - ١٩٩ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩١٤/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٠٤/١ - ١٠٥ ، شرح المفصل : ٢٧/٣ ، شفاء العليل : ١٧٧/١ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩١٤/٢ ، منثور الفوائد : ٤٤ م ٤٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٠١/١ ، شرح التسهيل : ١٢١/١ ، شرح الرضي على الكافية : ١٨/٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩١٥/٢ - ٩١٦ ، مع الهوامع : ٢٠٥/١ ، الدرر اللوامع : ١٨٣/١ - ١٨٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩١٧/٢ - ٩١٨ ، شرح التسهيل : ١٢٨/١ ، مع الهوامع : ٢٠٩/١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٢/٢ - ٩٢٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٩/١ - ١٣٠ في سياق المسألة ١٥ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٨٦ في سياق المسألة ٤٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٣/٢ ، مع الهوامع : ٢٢٥/١ ، الأشباه والنظائر : ٨٣/١ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٣/٢ ، مع الهوامع : ٢٢٥/١ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٥٧/٣ ، شرح ابن عقيل : ١١٤/١ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٤/٢ ، مع الهوامع : ٢٢٥/١ .

١٣. الخلاف في معنى (قد وقط) وإعرابهما إذا لحقتهما (نون الوقاية) و(ياء المتكلم)^(٦٧٨).

١٤. الخلاف في (النون) اللاحقة باسم الفاعل ، أهي (نون الوقاية) أم تنوين^(٦٧٩) .

١٥. الخلاف في الحروف الأصل في الضمير (أنا)^(٦٨٠) .

١٦. الخلاف في (أنت) أهو بكماله الاسم أم أن (التاء) وما بعدها الاسم^(٦٨١) .

١٧. الخلاف في الحروف الأصل في (هو) و(هي)^(٦٨٢) .

١٨. الخلاف في أيهما المحذوف نون الوقاية أم نون النسوة إذا اجتمعتا^(٦٨٣) .

١٩. الخلاف في أصل (نحن)^(٦٨٤)

الضمير المنفصل

وفيه ثمان وأربعون مسألة خلافية :

١. الخلاف في اللواحق التابعة لـ(أَيَّا) أهي ضمائر أم زوائد ؟^(٦٨٥)
٢. الخلاف في (أَيَّا) أهي مشتقة من شيء؟^(٦٨٦)
٣. الخلاف في جواز اتصال الضمير المنصوب بعد (إِلا) في الاختيار^(٦٨٧) .
٤. الخلاف في جواز انفصال الضمير بعد (اللام) الفارقة مسبقاً بـ(أَنْ) النافية نحو : إِنْ قام لأَيَّا^(٦٨٨) .

-
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٤/٢ ، الدرر اللوامع : ٢٠٩/١ - ٢١٠ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٢٦/١ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ ، شرح المفصل : ٣٣/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٢/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٩/٣ - ٢٠ ، شفاء العليل : ١٨٧/١ ، همع الهوامع : ٢٠٦/١ - ٢٠٨ ، حاشية الصبان : ١٩٥/١ ، وأبو عبد الله القرطبي وجهوده في اللغة والنحو في كتابه الجامع لأحكام القرآن : ١٣٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ ، شرح المفصل : ٣٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٢/٣ ، منهج السالك : ١٧ ، همع الهوامع : ٢٠٧/١ - ٢٠٨ ، حاشية الصبان : ٩٥/١ - ٩٦ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٨/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٧٧/٢ م ٩٦ ، شرح المفصل : ٣٧/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١١١/٢ - ١١٢ ، منهج السالك : ١٧ ، ائتلاف النصرة : ٦٥ م ٥٤ ، همع الهوامع : ٢٠٦/١ - ٢٠٩ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٦/٢ ، الأشباه والنظائر : ٨٥/١ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٨/٢ ، همع الهوامع : ٢٠٩/١ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٠/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٩٥/٢ م ٩٨ ، شرح المفصل : ٤٤/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١١١/٢ ، شرح التسهيل : ٢١١/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٧/٣ - ٢٨ ، منهج السالك : ١٧ - ١٨ ، شفاء العليل : ١٩٠/١ ، ائتلاف النصرة : ١٠٤ م ١٢٣ ، همع الهوامع : ٢١١/١ - ٢١٢ ، أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : ٢٧٧-٢٧٨ ، السيوطي النحوي : ٥٥٥ - ٥٥٦ ، ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٩ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣١ ، همع الهوامع : ٢١٢/١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٦١٢ ، همع الهوامع : ١٩٦/١ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٣/٢ - ٩٣٤ ، ائتلاف النصرة : ١٦٣ م ٣٩ .

٥. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله إذا اختلف الضميران بالنسبة إلى التكلم والخطاب والغيبة في باب (ظننت) وكان الذي يلي الفعل أقرب^(٦٨٩).
٦. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله إذا اختلف الضميران بالنسبة إلى التكلم والخطاب والغيبة في باب ظننت وكان الذي يلي الفعل أبعد^(٦٩٠).
٧. الخلاف في جواز اتصال الضمير باسم الفاعل إذا تعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين وأجرى مجرى الفعل^(٦٩١).
٨. الخلاف في جواز اتصال الضميرين وانفصالهما في باب (أعطى) إذا كانا للغائب وهما من جنس واحد^(٦٩٢).
٩. الخلاف في جواز قولهم (أعطيتهم)^(٦٩٣).
١٠. الخلاف في جواز قولهم : (أعطيتهم كُنْ)^(٦٩٤).
١١. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله إذا كان الفعل ناسخاً^(٦٩٥).
١٢. الخلاف في جواز اتصال ثاني مفعولي (أعطيت) إذا أخبر به^(٦٩٦).
١٣. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله إذا كان محصوراً بـ(إنما)^(٦٩٧).
١٤. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله إذا وقع خبراً لـ(كان) وأخواتها^(٦٩٨).
١٥. الخلاف في عود الضمير في الآية الكريمة ﴿فَإِنَّهُ رَجُسٌ﴾^(٦٩٩).
١٦. الخلاف في استشهاد ابن مالك بشواهد عن مفسرٍ مصرّح بلفظه أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسناً^(٧٠٠).
١٧. الخلاف في جواز القول : ضرب غلامه عمرًا ، إذا تأخر المفسر^(٧٠١).
١٨. الخلاف في جواز تقدّم المفعول به في قولهم : ضرب غلامه زيدٌ ، وغلامه ضرب زيدٌ^(٧٠٢).
١٩. الخلاف في الضمير الذي أبْدِلَ منه المفسر نحو : اللهم صلِّ عليه الرءوف الرحيم^(٧٠٣).

-
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٤/٢ - ٩٣٥ ، شرح المفصل : ٥١/٣ ، همع الهوامع : ٢٢٠/١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٥/٢ ، شرح المفصل : ٥١/٣ ، همع الهوامع : ٢٢٠/١ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٨/٢ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٨/٢ - ٩٣٩ ، شرح التسهيل : ١٤٨/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٩/٣ ، منهج السالك : ١٨ ، همع الهوامع : ٢٢٠/١ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٩/٢ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٩/٢ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٩/٢ ، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٩٤ - ٩٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٩/٢ ، همع الهوامع : ٢٢٠/١ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٩/٢ ، همع الهوامع : ٢١٦/١ - ٢١٧ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٩/٢ - ٩٤٠ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤١/٢ ، والشاهد القرآني في سورة الأنعام : من الآية ١٤٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤١/٢ - ٩٤٢ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٣/٢ - ٩٤٤ ، ١٤٧١/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٦/١ - ٤٣٧ ، همع الهوامع : ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٤/٢ ، ١٤٧١/٣ ، همع الهوامع : ٢٣٠/١ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٣١/١ .

٢٠. الخلاف في الضمير الذي يفسره الخبر في قوله تعالى ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾^(٧٠٤)

٢١. الخلاف في تسمية ضمير الشأن^(٧٠٥).

٢٢. الخلاف في جواز أن يتقدم خبر ضمير الشأن عليه^(٧٠٦).

٢٣. الخلاف في ضمير الشأن ، أ هو اسم له محل من الإعراب أم هو حرف كاف عن العمل^(٧٠٧).

٢٤. الخلاف في جواز أن يفسر ضمير الشأن بجملة خبرية مصرح بجزئيتها^(٧٠٨).

٢٥. الخلاف في ضمير الشأن ، هل يبرز مبتدأ^(٧٠٩).

٢٦. الخلاف في جواز أن يستكن ضمير الشأن في باب (كان)^(٧١٠).

٢٧. الخلاف في جواز أن يستكن الضمير في باب (كاد)^(٧١١).

٢٨. الخلاف في تسمية ضمير الفصل^(٧١٢).

٢٩. الخلاف في ضمير الفصل أ هو حرف أم ضمير باقٍ على اسميته؟^(٧١٣).

٣٠. الخلاف في ضمير الفصل هل يجوز أن يقع بعد الاسم النكرة^(٧١٤).

٣١. الخلاف في ضمير الفصل هل يجوز تقديمه أول الكلام^(٧١٥).

٣٢. الخلاف في جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها^(٧١٦).

٣٣. الخلاف في ضمير الفصل إذا كان الخبر بـ(أل) في باب (ما)^(٧١٧).

٣٤. الخلاف في ضمير الفصل وإعرابه إذا دخلت على الخبر (لام الفرق)^(٧١٨).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٦/٢ ، الآية من سورة الأنعام : ٢٩ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٧/٢ ، شرح المفصل : ٦٤/٣ - ٦٥ ، شفاء العليل : ٢٠٣/١ ، همع الهوامع : ٢٣٢/١ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٧/٢ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٧/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٢/١ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٨/٢ ، منشور الفوائد : ٦٩ م ١١٩ ، شرح التسهيل : ٩٥/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٦٩/٣ - ٧٠ ، شفاء العليل : ٢٣٠/١ ، همع الهوامع : ٢٢٧/١ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٠/٢ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥١/٢ ، همع الهوامع : ٢٢٧/١ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥١/٢ ، همع الهوامع : ٢٢٧/١ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥١/٢ ، الأنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٦/٢ م ١٠٠ ، شرح المفصل : ٥٩/٣ ، شرح التسهيل : ١٦٣/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٦١/٣ ، شفاء العليل : ٢٠٧/١ ، ائتلاف النصرة : ٦٧ م ٥٧ ، همع الهوامع : ٢٣٥/١ ، منية الأديب : ١٨٥ ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣٥٧ ، نحو القراء الكوفيين : ٣٤١ ، أبو عبد الله القرطبي وجهوده في النحو واللغة في كتابه الجامع لأحكام القرآن : ١٦٢ ، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٥٩ ، مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي : ١٧٧ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥١/٢ - ٩٥٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٦/٢ في سياق المسألة : ١٠٠ ، شرح الكافية الشافية : ٢٤٤/١ ، الجنى الداني : ٣٥٠ - ٣٥١ ، شفاء العليل : ٢٠٨/١ ، همع الهوامع : ٢٣٦/١ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٢/٢ - ٩٥٣ ، همع الهوامع : ٢٣٧/١ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٣/٢ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٢/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٨/١ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٤/٢ .

٣٥. الخلاف في الفصل إذا دخلت على الخبر (فاء الجزاء) (٧١٩) .
٣٦. الخلاف في الفصل إذا دخلت (لا النافية) على ضمير الفصل (٧٢٠) .
٣٧. الخلاف في الفصل إذا دخلت (إلا) على المضمّر (٧٢١) .
٣٨. الخلاف في إعراب الخبر إذا كان مشتقاً رافعاً ضمير الأول وتقدّم ما ظاهره التعلّق به من حيث المعنى نحو: (كان زيد هو بالجارية الكفيل) (٧٢٢) .
٣٩. الخلاف في جواز الفصل والنصب إذا كان الخبر رافعاً لسببي والضمير مطابقاً للاسم (٧٢٣) .
٤٠. الخلاف في إعراب الأمير في قولهم: (كان زيد هو القائم وهو الأمير) (٧٢٤) .
٤١. الخلاف في جواز أن يكون الضمير فصلاً إذا وقع بين نكرتين (٧٢٥) .
٤٢. الخلاف في جواز الفصل بعد تمام الكلام (٧٢٦) .
٤٣. الخلاف في جواز الفصل والنصب في قولهم: ما بال زيد هو القائم ، وما شأن عمرو هو الجالس (٧٢٧) .
٤٤. الخلاف في قولهم: كان هو القائم زيد ، أن يجعل في (كان) ضمير مجهول و(زيد) فاعل بـ(القائم) (٧٢٨) .
٤٥. الخلاف في جواز أن يؤتى بضمير الفصل ، إذا تقدّم أوّل مفعولي (ظننت) وتوسّطت وتأخر (الثاني) (٧٢٩) .
٤٦. الخلاف في جواز أن يتقدّم ضمير الفصل مع الخبر على المخبر عنه (٧٣٠) .
٤٧. الخلاف في إعراب ضمير الفصل إذا كان اسماً (٧٣١) .
٤٨. الخلاف في فائدة الفصل (٧٣٢) .

-
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٤/٢ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٤/٢ ، همع الهوامع : ٢٤٢/١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٤/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٩/١ - ٢٤٠ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٤/٢ ، همع الهوامع : ٢٤٢/١ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٤/٢ - ٩٥٥ ، همع الهوامع : ٢٣٩/١ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٤٢/١ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٤٢/١ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٨/١ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٦/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٦/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٧/٢ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٧/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٧/٢ ، شرح التسهيل : ١٦٤/١ ، شفاء العليل : ٢٠٨/١ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٨/٢ ، شرح التسهيل : ٦٠/١ ، شفاء العليل : ٢٠٨/١ ، همع الهوامع : ٢٣٦/١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٥٩/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٦/١ ، ٢٤١/١ .

الخلاف في الحروف الأصل في الضمير (أنا) .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب البصريين^(٧٣٣) ، أنّ الحروف الأصل في الضمير (أنا) هي (الهمزة) و(النون) ، وألفه الأخيرة جيء بها في الوقف لبيان الحركة كما جيء بـ(الهاء) في (اغزه) و(ارمه) ، فالألف في (أنا) تُحذف في الوصل ، كما تُحذف هذه (الهاء) في حالة الوصل^(٧٣٤) . وفائدة الألف فيه بيان حركة الفتحة في الوقف التي لولاها لسقطت الفتحة ، ولكي لا يلتبس بـ(أن) الحرفية الساكنة النون ؛ لذلك يُكتب بالألف^(٧٣٥) .

الثاني : مذهب الكوفيين وتابعهم ابن مالك في ذلك^(٧٣٦) ، أنّ (أنا) بكماله هو الاسم ، وأنّ ألفه الأخيرة من نفس الكلمة واستدلوا لذلك بقراءة من قرأ^(٧٣٧) قوله تعالى (أنا أُحْيِي)^(٧٣٨) بنطق الألف وحدها ، وبقول حميد بن ثور^(٧٣٩) :

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني حميدًا قد تدرّيتُ السناما

والشاهد فيه قوله (أنا سيف) إذ أثبت الشاعر (ألف) (أنا) في حالة الوصل .

والظاهر في هذا الخلاف راجع إلى الاختلاف في السماع من قبائل العرب فابن يعيش ربط بين اللهجات ومذهب البصريين والكوفيين عندما قال : " ومنهم من يُسكّن النون في الوصل والوقف فيقول : أن فعلت هذا ، وهذا ما يؤيد مذهب البصريين ، وأنّ الألف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا شبهة في زيادتها وهي الهاء " ^(٧٤٠) .

ونقل أبو حيان أنّ لغة الحجاز تثبت الألف في الوقف وتحذفها في الوصل^(٧٤١) ، وهذه ما يوضح مذهب البصريين .

ونقل ابن يعيش عن الفراء لغة في (أنا) ، وهي (آن) بقلب الألف إلى موضع العين ، وقال فيها : " فإنّ صحّت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم " ^(٧٤٢) ويقصد الكوفيين .

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣٣/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٩/٣ ، ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ ، همع الهوامع : ٢٠٦/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣٣/٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩/٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٣٣/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١٩/٣ ، شفاء العليل : ١٨٧/١ .

(٥) وهي قراءة نافع ، ينظر : الحجة لابن خالويه : ٤٥ ، إعراب القرآن : ١٢٧/١ ، مجمع البيان : ١٢٩/٢ ، الكشف : ٣٣٠/١ ، التفسير الكبير : ٢٧٧/٤ ، البحر المحيط : ٢٩٩/٢ ، البدر المنير : ١٥٣ .

(٦) البقرة : من الآية ٢٥٨ .

(٧) ينظر : ديوانه : ١٠٦ .

(٨) شرح المفصل : ٣٤/٣ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ .

ونقل أبو حيان أنها لغة (قضاة) وأنّ (آن) على وزن (عان) وكذلك نقل عن تميم وبعض من قيس وربيعة إثبات الألف وصلًا ووقفًا ، وهذا ما يوضح مذهب الكوفيين ومن هذا الخلاف اختلف في إعرابه ، فهو عند البصريين مبني على الفتح ، وعند الكوفيين مبني على السكون ، على أساس أنّ آخره ألف ساكنة وهي من حروفه الأصلية ^(٧٤٣).

الثالث : مذهب بعض النحاة المتقدمين ^(٧٤٤) ، إنّ (أنا) مركّب من الألف التي في (أقوم) وهي صيغة المضارع المفرد المتكلم ، (نون) (نقوم) وهي صيغة جماعة المتكلمين وهو مبني على الضم قد وضع هكذا ، ونعته أبو حيان بأنه " من أسخف الأقوال " ^(٧٤٥).

ولم يبيّن موقفه من المذهبين الآخرين .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيين لورود السماع فيما احتجوا به .

الخلاف في (أنت) ، أهو بكماله الاسم أم أنّ (التاء) وما بعدها الاسم ؟ .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه والبصريين ^(٧٤٦) ، أنّ الاسم هو (أنّ) ، و(التاء) وقد تركبا معًا ، وهذه (التاء) حرف خطاب لا اسم ، وهي كالتاء الاسمية في اللفظ ، لذلك فهي تفتح في المذكر ، وتُكسر في المؤنث فيقال : أنتَ ، وأنتِ ، وتتصرف التاء فتوصل بالميم وهي علامة جمع المذكر نحو : أنتم ، وتوصل بميم وألف في المثني نحو : أنتما وتوصل كذلك بنون في جمع المؤنث نحو : أنتنّ .

(٢) شرح المفصل : ٣٤/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ - ٩٢٨ ، همع الهوامع : ٢٠٦/١ - ٢٠٨ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٤٥/١ ، شرح المفصل : ٣٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٢١/٣ ، ارتشاف الضرب :

٩٢٧/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٩٩/١ ، همع الهوامع : ٢٠٧/١ ، شرح الأشموني : ١٩٥/١ - ١٩٦ .

لذلك فإنه إذا سمي بـ(أنت) حكي ؛ لأنه مركب من اسم وحرف^(٧٤٧) .

الثاني : مذهب الفراء^(٧٤٨) ، أنّ (أنت) بكماله هو الاسم ، و(التاء) من أصل الكلمة .

الثالث : مذهب بعض النحاة المتقدمين^(٧٤٩) ، أنّ (أنت) مركب من (ألف) أقوم ، و(نون) نقوم ، وتاء تقوم ، ووصفه أبو حيان بأنه " من أسخف الأقوال "^(٧٥٠) .

الرابع : مذهب ابن كيسان^(٧٥١) ، أنّ " التاء وما بعدها هي الاسم وهي كالتاء التي في فعلت وكُثِرَت بأنّ "^(٧٥٢) وزيدت معه (الميم) في الجمع للتقوية ، والألف للدلالة على التنثية والنون للتأنيث.

ورُدّ ما ذهب إليه " بأنّ التاء على ما ذكر للمتكلم ، وهو منافٍ للخطاب " ^(٧٥٣) .

ويُفسّر الرضي ما ذهب إليه ابن كيسان بـ " أنّ الضمير المرفوع هو التاء المتطرفة فكانت مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها : دعموها بـ(أنّ) المستقلة لفظاً " ^(٧٥٤) .

واختار هذا القول أبو حيان بقوله : " هذا الذي اختاره " ^(٧٥٥) .

ويرى برجشتراسر : " أنّ الضمائر المنفصلة للمخاطب ، مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي ، ومن مقطع : (أنّ) وهو يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة "^(٧٥٦) .

وهذا قريب مما ذهب إليه ابن كيسان واختاره أبو حيان وقد بيّن الدكتور مهدي المخزومي موقفه في هذه المسألة والمسألة السابقة بأنّ " الضمير الذي يُعبّر به عن المتكلم هو (الألف) في (أنا) و(التاء) في (أنت) ، أما (أنّ) فهي مما كذّبه الضمير على حدّ تعبير أبي الحسن بن كيسان ، أو هي اسم إشارة كما يرى برجشتراسر " ^(٧٥٧) .

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ ، الجنى الداني : ٥٨ .
(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١/٣ ، ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ ، الجنى الداني : ٥٨ ، همع الهوامع : ٢٠٨/١ ، حاشية الصبان : ١٩٦/١ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ ، همع الهوامع : ٢٠٨/١ .
(٥) ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ ، الجنى الداني : ٥٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٩٩/١ ، همع الهوامع : ٢٠٨/١ ، حاشية الصبان : ١٩٦/١ .
(٧) ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ ، ينظر : همع الهوامع : ٢٠٨/١ .
(٨) همع الهوامع : ٢٠٨/١ .
(١) شرح الرضي على الكافية : ٢١/٣ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٩٢٧/٢ .
(٣) التطور النحوي للغة العربية : ٧٦ .
(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠٩ .

الخلاف في جواز اتصال الضمير وانفصاله إذا اختلف
الضميران بالنسبة إلى التكلم والغيبة والخطاب في
باب (ظننت) وكان الذي يلي الفعل أبعد .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب طائفة من النحاة المتقدمين وتبعهم المبرد^(٧٥٨)، جواز الأمرين الاتصال والانفصال ، إلا أن الانفصال أحسن وأجود لا واجب . فيجوز أن يقال : أعطيتهاوك والأحسن أن يقال : أعطيتها إياك .

الثاني : مذهب سيبويه ، وجوب انفصال الضمير لأنّ " قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً ، ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجل إذ منحته نفسه ، وقد منحتيني ، ألا ترى أنّ القياس قد قُبِحَ إذا وضعت (ني) في غير موضعها " ^(٧٥٩).

وسيبويه في رأيه هذا يقيس على الكثير المسموع وهذا واضح من قوله : " وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثر في كلامهم : أعطاه إياه " ^(٧٦٠).

واختار هذا القول ابن مالك وابن عقيل^(٧٦١) .

الثالث : مذهب الكسائي^(٧٦٢) ، وجوب الانفصال ولا يجوز الاتصال إلا إذا كان الضمير الأول (نون النسوة) نحو : الدرهم أعطيتُهُنَّ.

وقد ذكر أبو حيان والسيوطي عندما عرضا مذهب الكسائي أنّ مذهبه الكسائي "كمذهب الفراء" ^(٧٦٣) ، وهذا اضطراب وقعا فيه ؛ لأن المعروف أنّ الفراء تلميذ الكسائي والكسائي (ت ١٨٩هـ) ، والفراء (ت ٢٠٧هـ) فلا يجوز أن يتابع الشيخ تلميذه.

الرابع : مذهب الفراء^(٧٦٤) وهو مذهب شيخه الكسائي الذي أوجب الانفصال ، ولا يجوز الاتصال إلا إذا كان الضمير (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة) فيجوز فيهما الاتصال

(١) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ٨٣ ، ارتشاف الضرب : ٩٣٥/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٠٦/١ ، همع الهوامع : ٢٢٠/١ ، ولم أجده رأي المبرد في كتابه المقتضب ولا في كتابه الكامل .

(٢) كتاب سيبويه : ٣٦٤/٢ - ٣٦٥ .

(٣) كتاب سيبويه : ٣٦٥ / ٢ .

(٤) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ٨٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٠٦/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٣٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٢٠/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٩٣٥/٢ ، وينظر : همع الهوامع : ٢٢٠/١ .

والانفصال ، والانفصال أحسن نحو : الدرهمان أعطيتهماك ، والغلمان أعطيتهموك
والزیدان ظننتهماكما ، والزیدون ظننتهموكم .

أما أبو حیان فقد ذكر أنّ الذي ورد به السماع مذهب سيبويه^(٧٦٥) وهذه إشارة منه إلى
ترجيحه .

(١) ارتشاف الضرب : ٩٣٥/٢ ، وينظر : همع الهوامع : ٢٢٠/١ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٩٣٥/٢

باب العلم

وفيه ثلاث عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في تقسيم العلم إلى منقول ومرتلج^(٧٦٦).
٢. الخلاف في جواز أن يكون العلم منقولاً من فعل أمر دون إسناد^(٧٦٧).
٣. الخلاف في حدّ العلم المنقول والمرتلج^(٧٦٨).
٤. الخلاف في العلم المختوم بـ(ويه) ، أ هو معرب أم مبني ؟^(٧٦٩).
٥. الخلاف في جواز إضافة كل ما سميّ به مما يتضمن إسناداً^(٧٧٠).
٦. الخلاف في جواز إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين والاسم ليس فيه (أل)^(٧٧١).
٧. الخلاف في العلم ذي الغلبة ، أ هو علم أم أجري مجرى العلم ؟^(٧٧٢).
٨. الخلاف في (أل) الداخلة على أسماء الأيام^(٧٧٣).
٩. الخلاف في تصغير الترخيم ، هل يُبطل العلمية ؟^(٧٧٤).
١٠. الخلاف في جواز صرف العلم الموزون إذا أريد حكايته مع الوزن^(٧٧٥).

١١. الخلاف في جواز صرف العلم إذا قرن بالمثال بما يُنزله منزلة الموزون^(٧٧٦).

١٢. الخلاف في جواز صرف أسماء العدد إذا لم تُقَيّد بمعدود^(٧٧٧).

١٣. الخلاف في (الهنّ) و(الهَنّ) ، أ هما كنايةتان عن نكرة أم عن معرفة ؟^(٧٧٨).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦١/٢ - ٩٦٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٦/١ ، همع الهوامع : ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦٢/٢ - ٩٦٣ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦٢/٢ ، همع الهوامع : ٢٤٨/١ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦٣/٢ - ٩٦٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٨/٣ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦٤/٢ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦٥/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٩/١ ، شرح الأشموني : ٢١٥/١ ، حاشية الصبان ٢١٦/١ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦٦/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٠/١ ، همع الهوامع : ٢٥٠/١ ، شرح الأشموني : ٢١٧/١ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦٧/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٥/١ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٦٩/٢ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٧١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٤/١ ، همع الهوامع : ٢٥٤/١ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٧١/٢ ، شرح التسهيل : ١٨٠/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٤/١ ، همع الهوامع : ٢٥٤/١ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٧١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٩/١ ، همع الهوامع : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ .
 - (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٧٢/٢ - ٩٧٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٤٠/٣ ، همع الهوامع : ٢٥٦/١ - ٢٥٧ .

الخلافا في جواز صرف العلم إذا قرن بالمثال ما ينزله منزلة الموزون

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه ، أنه إذا قُرِنَ بالمثال ما ينزله منزلة الموزون ، فحكمه حكم ما نزل منزلته من الصفات ، نحو : هذا رجل أفعَل ، فـ(أفعَل) حكمه حكم (أسود) فامتنع صرفه ؛ لأنَّ اقترانه برجل هو الذي نَزَلَه منزلة الموزون ، فتساويا في الحكم وامتناع الصرف ، وعلّة ذلك كما يرى سيبويه أنك " مثَلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كلُّ أفعَل زَيْدٌ ، نصبٌ أبداً ؛ لأنك مثَلت به الفعل خاصة " (٧٧٩).

ويبدو أنَّ سيبويه متابع لشيخه الخليل في هذه المسألة بدليل قوله : " قلت : فلم لا يجوز أن تقول : كلُّ أفعَل في الكلام لا أصرفه إذا أردت الذي مثَلت به الوصف كما أقول : كلُّ آدم في الكلام لا أصرفه ، فقال : لا يجوز هذا ؛ لأنه لم يستقر أفعَل صفة بمنزلة آدم ، وإنما هو مثال ، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأفعَل صرفته في النكرة لأنَّ قولك : أفعَل لا يوصف به شيء وإنما يُمثَل به ، إنما تركت التنوين فيه حين مثَلت وأفعَل لا يُعرف في الكلام فعلاً مستعملاً ، فقولك : هذا رجل أفعَل بمنزلة قولك : أفعَل زَيْدٌ ، فإذا لم تذكر الموصوف صار بمنزلة أفعَل ، إذ لم يعمل في اسم مضمر ولا مظهر " (٧٨٠).

واختار هذا القول ابن مالك والرضي وابن عقيل والسيوطي (٧٨١)، واحتج الرضي لمذهب سيبويه بقول المتنبي :

كَانَ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاقِبَهَا دِيَارَ بَكْرِ وَلَمْ تَخْلُغْ وَلَمْ تَهَبِ (٧٨٢)

فمنع (فَعْلَةً) من الصرف ؛ لأنه على وزن (خَوْلَةٌ) .

(١) كتاب سيبويه : ٢٠٣/٣ ، وينظر : شرح التسهيل : ١٨٠/١ ، همع الهوامع : ٣٥٤/١ .

(٢) كتاب سيبويه : ٢٠٣/٣ - ٢٠٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١٨٠/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٣٢/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٤/١ ، همع الهوامع : ٢٥٤/١ .

(٤) ينظر : ديوانه : ٢٧٨ .

الثاني : مذهب المازني وتبعه السيرافي^(٧٨٣) ، أنه يجوز صرفه وحجته في ذلك أنه "ليس في (فَعْلَة) علمية ، ولا في (أفعل) معنى الوصف فهو إذن ينصرف إلى لفظ الكناية ، لا إلى الموزون المكّنّى عنه ، فلا يصرف نحو : (فَعْلَى) ، و(مفاعِل) لاشتغالها على سبب منه الصرف ، ويصرف نحو : مررت برجل أفعل أي : أحمق ، وفَعْلَة ، أي حمزة " ^(٧٨٤).

وردّ عليه بأنه " من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه ، والمرعي كلمة في اللفظ " ^(٧٨٥).

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب سيبويه بدليل قوله : " وإذا قُرِنَ مثال بما يُنزلُه منزلة الموزون فحكمه حكمه ، مثاله : هذا أَفْعَلُ حكمه حكم أسود ، جعلته صفة كأسود فتمنعه الصرف هذا مذهب سيبويه ، وخالف المازني وقال يجب صرفه ، وتبعه السيرافي " ^(٧٨٦).

ويبدو أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح في هذه المسألة ؛ لأنّ " معناه معنى الموزون عند الكناية عن العلم جارية في اللفظ مجراه ، بدليل ترك إدخالهم (اللام) على (فلان) ، و(فلانة) ، ومنعهم صرف (فلانة) كما يجيء " ^(٧٨٧).

اسم الإشارة

وفيه سبع مسائل خلافية :

١. الخلاف في (أولئك) و(أولاك) ، أهما للإشارة إلى الوسط أم إلى البعيد؟ ^(٧٨٨)
٢. الخلاف في جواز لحاق (الهاء) باسم الإشارة أو المجموع إذا كان بالكاف ^(٧٨٩).
٣. الخلاف في جواز إعادة (الهاء) مع الفصل توكيداً ^(٧٩٠).
٤. الخلاف في جواز أن يكون (ذلك) بمعنى (هذا) أي إنهما يتعاقبان ^(٧٩١).

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه لابن خروف : ٢٩٤/١ - ٢٩٥ ، شرح التسهيل : ١٨٠/١ ، شرح الرضي : ٣٣٢/٣ ، ارتشاف الضرب : ٩٧١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٤/١ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣٣٢/٣ .
(٣) همع الهوامع : ٢٥٤/١ .
(٤) ارتشاف الضرب : ٩٧١/٢ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ٣٣٢/٣ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٩٧٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٨/١ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٩٧٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٦٢/١ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٩٧٨/٢ ، همع الهوامع : ٢٦٤/١ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٩٨٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩١/١ ، همع الهوامع : ٢٦٧/١ - ٢٦٨ .

٥. الخلاف في إعراب (أرأيتك) إذا دخلت الهمزة على رأيت ، وصار بمعنى (أخبرني) وصارت لا تدل على استفهام ولا تقتضي جواباً^(٧٩٢).

٦. الخلاف في إعراب (ثم) في قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾^(٧٩٣).

٧. الخلاف في إعراب (هنا) في قول الشاعر :
حَنْتَ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَا حَنْتَ^(٧٩٤).

الخلاف في إعراب (أرأيتك) إذا دخلت الهمزة على (رأيت) وصار بمعنى (أخبرني) وصارت لا تدل على استفهام ولا تقتضي جواباً .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه والبصريين^(٧٩٥) أنّ (التاء) هي الفاعل و(الكاف) لا محل لها من الإعراب ، نحو : أرأيتك زيداً أبو من هو : فزيداً هو المفعول الأول ويجب فيه نصب ولا يجوز رفعه لـ " أنك لو قلت : أرأيت أبو من أنت ، أو أرأيت أزيداً ثم أم فلان ، لم يحسن ، لأن فيه معنى : أخبرني عن زيد ، وهو الفعل لا يستغنى السكوت على مفعوله الأول ، فدخل هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني ، فعلى هذا أجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني " ^(٧٩٦).

وتظهر علامة الآخر على الكاف ، فيقال : أرأيتك ، وأرأيتك ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، وأرأيتكن ، واختار هذا الرأي ابن مالك^(٧٩٧) .

الثاني : مذهب الكسائي أنّ (التاء) هي الفاعل والكاف في محل نصب مفعول به .

ورد رأي الكسائي بحجة أنه لزم على قوله أن يكون المفعول الأول والذي يأتي بعده هو المفعول الثاني في المعنى ، ونلاحظ أنه إذا ذكر المستخبر عنه في جملته : أرأيتك زيداً ما

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٩٨٠/٢ ، معاني القرآن للفراء : ٣٣٣/١ ، المسائل العسكرية في النحو العربي : ١٠٣-١٠٤ ، شرح التسهيل : ٢٤٠/١ ، البحر المحيط : ١٢٩/٤ ، منهج السالك : ٦٨ ، شفاء العليل : ٢٥٩/١-٢٦٠ ، همع الهوامع : ٢٦٥/١-٢٦٦ ، حاشية الصبان : ٢٢٩/١ ، مسائل النحو الصرف في تفسير البحر المحيط : ١٤٩/١-١٥٠ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٢/٢ ، إعراب القرآن : ٦٦/٥ ، البحر المحيط : ٣٩٠/٨ ، والشاهد القرآني في سورة الإنسان : من الآية ٢٠ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٤/٢ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٣٩/١-٢٤٠ ، البحر المحيط : ١٢٩/٤ ، شفاء العليل : ٥٩/١ ، همع الهوامع : ٢٦٥/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٠/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨١/٢ ، البحر المحيط : ١٢٩/٤ ، شفاء العليل : ٢٥٩/١ .

فعل ، لم تُفد (الكاف) معنى (زيد) ، فدلّ ذلك على أنها لا محل لها من الإعراب و(زيدياً) هو المفعول الأول والذي بعده المفعول الثاني .

وأجيب أنه لم لا يُقال أنّ (أرأيت) - هنا - قد تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل وبذلك سيكون المفعول الأول غير المفعول الثاني^(٧٩٨) .

وردّ هذا القول أبو علي الفارسي بأنّ (أرأيتك) لم تتعد إلى ثلاثة مفاعيل في غير هذا الموضع ، ولو كانت في هذا الباب لتعدّت إلى ثلاثة مفاعيل^(٧٩٩) .

الثالث : مذهب الفراء^(٨٠٠) ، أنّ التاء (حرف خطاب) ، وليست باسم ترد فاعلاً و(الكاف) هي الفاعل ، مع أنها في محل نصب ، لكنّ تأويلها الرفع ، كقولنا : (دونك زيدياً) ، فالكاف في اللفظ في محل خفض ، وفي المعنى في محل رفع لأنها جاءت بصورة أمر ، ولم يجعل العرب التاء هي الفاعل ؛ لأنها لو جُعِلت فاعلاً سيكون الفعل مع (التاء) قد وقع على نفسه ، ولم يقع الفعل على الفاعل لذلك جعلوا (الكاف) هي الفاعل .

وضَعَف رأيَه ابن مالك ، إذ يرى أنّ (التاء) لا يمكن حذفها والاستغناء عنها بعكس (الكاف) ، فيمكن حذفها مع الفعل ، ووقوع التاء فاعلاً أمر أجمع النحاة عليه في غير هذا الفعل وهو أمر مسلّم به على عكس الكاف^(٨٠١) .

أما أبو حيان فلم يرجّح في كتابه (ارتشاف الضرب) أحد هذه الآراء أما في تفسيره فقد اختار مذهب سيبويه والبصريين إذ قال : " وكون (أرأيت) و(أرأيتك) بمعنى أخبرني نصّ عليه سيبويه والأخفش والفراء والفارسي وابن كيسان وغيرهم وذلك تفسير معنى لا تفسير إعراب قالوا : فنقول العرب : أرأيت زيدياً ما صنع فالمفعول الأول ملتزم فيه النصب ولا يجوز فيه الرفع على اعتبار تعليق أرأيت وهو جائز في علمت ، ورأيت الباقية على معنى علمت المجردة من معنى أخبرني لأنّ أخبرني لا تُعلّق فلذلك ما كان بمعناها ، والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني^(٨٠٢) .

ويقول : " فنقول الذي نختاره أنها باقية على حكمها في التعدي إلى اثنين فالأول منصوب ، والذي لم نجده بالاستقراء إلا جملة استفهامية أو قسمية " ^(٨٠٣) .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٢٦٦/١ .

(٥) ينظر : المسائل العسكرية : ١٠٣ - ١٠٤ .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٣٣/١ ، ارتشاف الضرب : ٩٨١/٢ ، شرح التسهيل : ٢٤٠/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٠/١ ، همع الهوامع : ٣٣٣/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٠/١ .

(٣) البحر المحيط : ١٢٩/٤ .

(٤) البحر المحيط : ١٣٠/٤ .

ولعل الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والبصريون واختاره أبو حيان لما استدل به ابن مالك^(٨٠٤).

ويبدو كذلك أنّ أبا حيان قد عرض هذه المسألة في غير موضعها لأنها - كما يبدو - إلى المضمّر أقرب من اسم الإشارة.

الخلاف في إعراب (ثمّ) في قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ *.

في إعرابها أربعة أقوال :

الأول : مذهب البصريين^(٨٠٥) ، أنّ (ثمّ) ظرف والعامل فيه (رأيت) و (رأيت) في الآية الكريمة غير متعدية وجواب (إذا رأيت) (رأيت نعيمًا) ، ومفعول فعل الشرط حُذِفَ حَذْف اختصار ، واختار هذا القول الزمخشري وابن هشام^(٨٠٦) ؛ لأنّ (رأيت) ليس له مفعول ظاهر ولا مقدّر ليشيع ويعمّ ، كأنه قيل : وإذا أوجدت الرؤية ثمّ ومعناه أنّ بصر الرائي أينما وقع لم يتعلق إدراكه إلا بنعيم كثير وملك كبير " ^(٨٠٧).

الثاني : مذهب الفراء^(٨٠٨) أنّ ثمّ مفعول به لـ (رأيت) ، والمعنى : " إذا نظرت ثم إذا رميت ببصرك هناك رأيت نعيمًا " ^(٨٠٩).

ونسب أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)^(٨١٠) هذا القول إلى الأخفش ، لكن الأخفش في معانيه لم يقل بهذا القول بل إنّ الظاهر من قوله أنه متابع للبصريين من أنّ (رأيت) في الآية الكريمة غير متعدية إذ يقول في تفسير الآية الكريمة : " يريد أنّ يجعل رأيت لا يتعدى كما تقول : ظننت في الدار خيرًا لمكان ظنّه وأخبر بمكان رؤيته " ^(٨١١).

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٠/١ .

* الإنسان : من الآية : ٢٠

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٦٦/٥ ، مشكل إعراب القرآن : ٣٢٣/٢ ، البحر المحيط : ٣٩٠/٨ ، همع الهوامع : ٢٦٩/١ .

(٢) ينظر : الكشف : ٦٦٠/٤ ، مغني اللبيب : ١٦٢/١ .

(٣) الكشف : ٦٦٠/٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢١٨/٣ ، إعراب القرآن : ٢١٨/٣ ، مشكل إعراب القرآن : ٣٢٣/٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ٢١٨/٣ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن : ٢٦٦/٥ ، مشكل إعراب القرآن : ٣٢٣/٢ .

(٧) معاني القرآن للأخفش : ٥٦١/٢ .

الثالث : مذهب آخر للفراء أنّ معنى الآية : " إذا رأيت ما ثمّ رأيت نعيماً ، و صلح إضمام (ما) كما قيل : لقد تقطّع بينكم ، والمعنى : ما بينكم والله أعلم " (٨١٢).

وعلى قول الفراء هذا والذي سبقه تكون (رأيت) متعدية ، وعلى هذا القول وجب تقدير مفعول به لـ(رأيت) فقدّرت (ما) الموصولة ، ثم حُذفت وأُقيمت صلتها مقامها صلتها وهي (ثمّ) وهذا جائز عند الكوفيين (٨١٣).

وذلك لا يجوز عند البصريين " لأنه يحذف الموصول ويبقى الصلة ، فكأنه جاء ببعض الاسم " (٨١٤) وتبعهم في منع ذلك الزمخشري (٨١٥).

الرابع : مذهب ابن عطية الأندلسي (٨١٦) (ت ٥٤٦ هـ) أنّ (ثمّ) ظرف ، والعامل فيه (رأيت) أو معناه والتقدير : (رأيت ما ثمّ) وحذفت (ما) ، وما ذهب إليه فاسد عند أبي حيان " لأنه من حيث جعله معمولاً لـ(رأيت) لا يكون صلة لـ(ما) لأنّ العامل فيه إذ ذاك محذوف ، أي : (ما استقرّ ثمّ) .

أما أبو حيان فقد اختار مذهب البصريين بقوله " ومن أعربها مفعولاً به في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ فليس إعرابه بصحيح " (٨١٧).

وقد استدلل الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري بإعراب الزمخشري للآية الكريمة وما ذكره من أنّ " رأيت ليس له مفعول ظاهر ولا مقدّر ليشيع ويعمّ كأنه قيل : وإذا أوجدت الرؤية " (٨١٨) كدليل على ورود الفعل المستحق للمفعول في التعبير القرآني بلا مفعول إذ يرى أنّ القصد من ذلك " إطلاق الفعل في كل ما يسمح به المقام بتصوره مفعولاً لذلك الفعل دون النص على اسم بعينه " (٨١٩).

ويرى أنّ هذا الأسلوب القرآني في الاستغناء عن المفعول والاكتفاء بالفعل " يدل على أنّ الفعل وحده قد يكون وافر الدلالة واسع المعنى بحيث يقوم وحده مقام التركيب بطرفيه " (٨٢٠).

(٨) معاني القرآن للفراء : ٢١٨/٣ ، وينظر : إعراب القرآن : ٦٦/٥ ، مشكل إعراب القرآن : ٣٢٣/٢ ، المحرر الوجيز : ٢٤٨/١ ، البحر المحيط : ٣٩٠/٨ .
(١) ينظر : البحر المحيط : ٣٩٠/٨ .
(٢) إعراب القرآن : ٦٦/٥ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٢٣/٢ ، البحر المحيط : ٣٩٠/٨ .
(٣) ينظر : الكشف : ٦٦٠/٤ ، البحر المحيط : ٣٩٠/٨ .
(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٤٨/١٥ ، البحر المحيط : ٣٩٠/٨ .
(٥) ارتشاف الضرب : ٨٩٢/٢ ، وينظر : البحر المحيط : ٣٩٠/٨ .
(٦) الكشف : ٦٦٠/٤ .
(٧) نحو القرآن : ٣٦ .
(٨) نحو القرآن : ٣٦ .

واستدلال الدكتور الجواري بقول الزمخشري في إعراب الآية الكريمة فيه نظر : لأنّ الزمخشري لم يقصد بكلامه الذي ذكره أنّ مفعول (رأيت) (لا ظاهر ولا مقدر) ، بدليل أنّ (رأيت) عنده غير متعدية ؛ لأنه موافق للبصريين^(٨٢١) ، كما ذكر ، بل أراد بكلامه إثبات ظرفية (تَمَّ) ؛ لأنها لا يمكن أن تكون مفعول به و(رأيت) غير متعدية بدليل قوله : " وثمّ في موضع نصب على الظرف "^(٨٢٢) .

لكنّ كلام الدكتور الجواري يؤكد خصوصية التعبير القرآني في إيضاح المعاني والتعبير عنها ببلاغة وإيجاز وأنّ (رأيت) في الآية الكريمة غير متعدية مما يرجح قول البصريين في هذه المسألة لأنّ الحديث في الآية الكريمة عن مكان النعيم و(تَمَّ) " يعني في الجنة " ^(٨٢٣) . والله أعلم .

(١) ينظر : الكشف : ٦٦٠/٤ .

(٢) الكشف : ٦٦٠/٤ .

(٣) الكشف : ٦٦٠/٤ .

المعرف بالأداة

وفيه سبع مسائل خلافية :

١. الخلاف في (أل) التعريف ، أهى أحادية الوضع أم ثنائية ؟ وهمزتها أهى همزة وصل أم همزة قطع ؟^(٨٢٤)
٢. الخلاف في تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسية^(٨٢٥) .
٣. الخلاف في زيادة (أل) في العلم^(٨٢٦) .
٤. الخلاف في زيادة (أل) الداخلة على الحال^(٨٢٧) .
٥. الخلاف في زيادة (أل) في التمييز^(٨٢٨) .
٦. الخلاف في (أل) الداخلة على (الآن)^(٨٢٩) .
٧. الخلاف في (أل) في قولي العرب : مررت بالرجل خير منك ، ومررت بالرجل مثلك^(٨٣٠) .

الخلاف في (أل) التعريف ، أهى أحادية الوضع أم ثنائية ؟ وهمزتها أهى همزة وصل أم همزة قطع ؟

في هذه المسألة قولان :

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٥/٢ ، شرح المقدمة المحسّبة : ٢٧١/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٢١/٣ - ٣٢٢ ، شرح التسهيل : ٢٤٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣١٩/١ ، الجنى الداني : ١٣٨ ، أوضح المسالك : ١٢٧/١ ، شرح قطر الندى : ١٢٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٥/١ ، شفاء العليل : ٢٩٥/١ ، شرح التصريح : ١٤٨/١ ، همع الهوامع : ٢٧/١ ، حاشية الشيخ ياسين : ١٤٨/١ ، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام : ٣٨ - ٣٩ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٧/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٦/١ ، همع الهوامع : ٢٧٦/١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٨/٢ - ٩٨٩ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٩/٢ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٩/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٠/٢ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٠/٢ ، همع الهوامع : ٢٧٨/١ .

الأول : مذهب الخليل ، وسيبويه ، وتبعهما ابن كيسان^(٨٣١) أنّ (أل) التعريف ثنائية الوضع وهما بمنزلة حرف واحد كـ(قد) و(هل) وكان الخليل يسميها (أل) ولا يسميها الألف واللام .

وقد وهم أبو حيان والمرادي^(٨٣٢) فيما نسباه إلى ابن كيسان من أنه يرى أنّ همزة (أل) التعريف همزة قطع فهو يقول " والألف التي تدخل للتعريف ألفها ألف وصل ، تكون في الابتداء "^(٨٣٣) .

ويتفرّع من هذا الخلاف خلاف في همزة (أل) وفيه أيضاً قولان .

أ - قول الخليل ، إذ يرى أنّ همزة (أل) التعريف همزة قطع وهي في الوصل كما هي في الابتداء وحجته في ذلك عدم التفريق بين (الألف واللام) في اسم الله - عز وجل - لأننا نقول : يا الله ولا نقول : يا الرجل^(٨٣٤) ، واستدل على ذلك بقراءة من قرأ^(٨٣٥) قوله تعالى ﴿مِ الْمَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾^(٨٣٦) بإسكان (الميم) وقطع (الألف) في لفظ الجلالة .

واختار هذا المذهب ابن مالك ودافع عنه بحجج هي^(٨٣٧) :

أولاً : إنّ همزة (أل) التعريف لو جُعِلت همزة وصل وتصدرت لكانت زائدة لتصدرها وهذا لا يجوز لأنها حرف والحرف غير مؤهل للزيادة لذا يكون تصدير الزيادة فيه ممتنعاً .

ثانياً : لو جُعِلت هذه الهمزة همزة وصل لسبقت حرف واحد ساكن وهذا مما لا نظير له .

ثالثاً : بدء حرف بهمزة وصل لا يجوز ولا يوجد لذلك شبيهه أو نظير .

رابعاً : لو جعلت همزة وصل للزم فتحها ولا يوجد نظير لذلك أيضاً .

خامساً : من المعروف أن يستغنى عن همزة الوصل بالحركة المنقولة من الحرف الساكن قبلها نحو : رَ زيداً ، وأصله أرءَ زيداً ، حيث نقلت حركة الهمزة إلى الراء وتمّ

(١) ينظر : الجمل في النحو : ٢٥٩ ، ٢٧٨-٢٧٩ ، وكتاب سيبويه : ٣٢٤/٣ - ٣٢٥ ، ارتشاف الضرب : ٩٨٥/٢ ، الجنى الداني : ١٣٨ ، همع الهوامع : ٢٧١/١ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٥/٢ ، الجنى الداني : ١٣٨ .
(٣) الموقفي في النحو : مجلة المورد : ١١٨ .
(٤) ينظر : الجمل في النحو : ٢٦١-٢٦٢ .
(٥) وهي قراءة عاصم ، ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٤٩ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٢٧م١ ، مجمع البيان : ١٨١/٢ ، الكشف : ٣٣/١ ، تفسير القرطبي : ٣/٣ ، البحر المحيط : ٣٨٩/٢ .
(٦) آل عمران : الآيتين ١،٢ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٦/٤ .

الاستغناء عن همزة الوصل ولم يحصل ذلك مع (لام) التعريف المنقولة إليها الحركة إلا ما جاء شاذاً فدلّ ذلك على أنّ همزتها همزة قطع .

سادساً : إنّ همزة أداة التعريف همزة قطع وليست همزة وصل والدليل على ذلك أنها لو كانت همزة وصل ، لما قُطعت في قولنا : يا الله ، ولا في قولنا : فالله لأفعلنّ ، بالقطع تعويضاً عن حرف الجر إذ إنّ همزة الوصل لا يمكن أن تقطع إلا في الضرورة وهذا الذي ذُكر قطع في الاختيار .

ب - قول سيبويه^(٨٣٨) وتابعه ابن كيسان^(٨٣٩) أنّ همزة (أل) التعريف همزة وصل .

ونسب ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)^(٨٤٠) والسيوطي^(٨٤١) أنّ سيبويه يخالف الخليل في أنه يرى أنّ (أل) التعريف (اللام) وحدها . وفي حقيقة الأمر إنّ ما ذكره غير صحيح ، فسيبويه يوافق شيخه الخليل في أنّ (أل) التعريف ثنائية الوضع لكنّه يخالفه في همزتها إذ يقول : " والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم والرجل والناس ، وإنما هما بمنزلة قوله (قدّ وسوف)"^(٨٤٢) .

ويقول : " وتلحق الألف واللام الأسماء المعرفة " ^(٨٤٣) ويقول أيضاً : " و(أل) تعرّف الاسم في قولك : الرجل ، والقوم " ^(٨٤٤) .

أما ابن مالك فقد كان دقيقاً في النقل عن سيبويه وموافقه لل خليل في شرحه على كتابه التسهيل عندما قال : " وهي (أل) لا (اللام) وحدها وفقاً لل خليل وسيبويه " ^(٨٤٥) .

لكنه ناقض رأيه في شرحه للكافية الشافية عندما قال : " اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه " ^(٨٤٦) .

أما أبو حيان فقد كان حريصاً كعادته على أن ينقل جميع الآراء والمذاهب في هذه المسألة ، فقد نقل أولاً عن أصحابه أنّ في هذه المسألة مذهبين ^(٨٤٧) :

-
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٤٧/٤ .
 - (٢) ينظر : الموقفي في النحو ، مجلة المورد : ١١٨ .
 - (٣) هو طاهر بن أحمد بن داود بن سلمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري ، صنّف شرح جمل الزجاجة وشرح المقدمة المحسوبة والمحتسب في النحو ، ينظر : بغية الوعاة : ٦٢/٢ .
 - (٤) ينظر : شرح المقدمة المحسوبة : ٢٧١/١ ، مع الهوامع : ٢٧١/١ - ٢٧٢ .
 - (٥) كتاب سيبويه : ١٤٧/٤ .
 - (١) كتاب سيبويه : ١٥/١ .
 - (٢) كتاب سيبويه : ٢٢٦/٤ .
 - (٣) ٢٤٦/٤ .
 - (٤) ٣١٩/١ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٥/٢ .

الأول : مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنّ (أل) التعريف أحادية الوضع وهي (اللام) وحدها ، وألفها ألف وصل جيء بها لغرض التوصل إلى النطق بالساكن .

والثاني : مذهب ابن كيسان أنّ (أل) التعريف ثنائية الوضع وقد ثبت عدم صحة هذين المذهبين بدليل أنّ النحاة لم يجمعوا على القول الأول لأنّ ابن كيسان لم ينفرد بمخالفتهم فقد سبقه الخليل وسيبويه إلى ذلك، وابن كيسان لم يكن متابعاً له كما ذكر؛ لذلك فنرى أنّ أبا حيان لم يُسلّم بما نقله (أصحابه) فهو بعد ذلك ينقل ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل عن الخليل وسيبويه وتوافقهما في (أل) التعريف واختلافهما في همزتها وكذلك فقد تأكد أبو حيان من نقل ابن مالك عن سيبويه بقوله: " وفي كلام سيبويه ما يشهد لهذا الرأي ، نقله ابن مالك عن سيبويه " (٨٤٨).

الثاني : مذهب بعض النحاة المتأخرين^(٨٤٩) أنّ (أل) التعريف أحادية الوضع وهي

(اللام) وحدها وألفها (ألف) وصل جيء بها لغرض التوصل إلى النطق بالساكن^(٨٥٠).

وحجة من ذهب إلى هذا القول سقوط (الهمزة) في درج الكلام ، وفتحها لأنها خالفت القياس بدخولها على (اللام) ، أما ثبوت هذه الهمزة مع الحركة فلأنّ الحركة عارضة ، وأما ثبوتها مع القسم نحو : (ها الله لأفعلن) وفي النداء نحو: (يا الله) فلأنّ (أل) صارت عوضاً عن الهمزة في (إله) .

وقد ذكر أبو حيان أنّ الخلاف في أداة التعريف " قليل الجدوى " (٨٥١).

(٦) ارتشاف الضرب : ٩٨٥/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٨٥/٢ ، والجنى الداني : ١٣٨ .

(١) ينظر : شرح قطر الندى : ١٢٣- ١٢٤ ، شرح التصريح : ١٤٨/١ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٩٨٥/٢ .

الموصول

وفيه تسع مسائل خلافية :

١. الخلاف في (لو) ، هل تكون مصدرية ؟^(٨٥٢) .
٢. الخلاف في (ما) إذا قُدِّرَتْ هي وصلتها بمصدر ، أهي حرف أم اسم ؟^(٨٥٣) .
٣. الخلاف في جواز أن تكون الجملة الاسمية صلة لـ(ما) ^(٨٥٤) .
٤. الخلاف في الذي هل ينسبك منه ومن صلته مصدر ؟^(٨٥٥) .
٥. الخلاف في جواز جعل الجملة الطلبية موصولية^(٨٥٦) .
٦. الخلاف في جواز جعل الجملة القسمية موصولية^(٨٥٧) .
٧. الخلاف في وصل الموصول بالشرط إذا دخل معنى الشرط في الموصول^(٨٥٨) .
٨. الخلاف في جواز اتباع الاسم الموصول باسم معرفة والاستغناء بذلك عن الصلة^(٨٥٩) .
٩. الخلاف في جواز حذف الحدث الخاص إذا كان قد عمل الموصوف بالموصول ، وكان الظرف قريباً^(٨٦٠) .

ذكر الموصولات

وفيه ثلاث عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في أصل الذي^(٨٦١) .
 ٢. الخلاف في (الذي) أهي مُعرّبة أم مبنية ؟^(٨٦٢)
-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٢/٢ ، شرح التسهيل : ٢٢٣/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٠٢/١ - ٣٠٣ ، الجنى الداني : ٢٨٧ - ٢٨٨ ، همع الهوامع : ٢٨٠/١ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٣/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٠٨/٣ ، الجنى الداني : ٣٣٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٨١/١ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٩٦/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٢٦٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٨٥/١ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٦/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٧/٢ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٧/٢ ، انتلاف النصرة : ١٣٨ م ٣١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٩/٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٠١/٢ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٠٢/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٦٩/٢ م ٩٥ ، شرح الرضي على الكافية : ٩٩/٣ ، انتلاف النصرة : ٦٥ م ٥٣ ، همع الهوامع : ٢٨٣/١ .

٣. الخلاف في تركب (مَنْ) مع (ذَا) (٨٦٣).
٤. الخلاف في جواز أَنْ تُخلع (ما) عن الاستفهام و(ذَا) عن الإشارة ويستعمل بمجموعهما موصول (٨٦٤).
٥. الخلاف في استعمال أسماء الإشارة موصولات (٨٦٥).
٦. الخلاف في (أَي) هل هي من الموصولات؟ (٨٦٦).
٧. الخلاف في جواز إضافة (أَي) إلى النكرة (٨٦٧).
٨. الخلاف في جواز استقبال العامل في (أَي) أو تقديمه (٨٦٨).
٩. الخلاف في لزوم استقبال العامل في (أَي) وجواز أَنْ يأتي فعلاً ماضياً (٨٦٩).
١٠. الخلاف في جواز تأخير العامل عن (أَي) (٨٧٠).
١١. الخلاف في وصل (أَل) بالصفة المشبهة (٨٧١).
١٢. الخلاف في جواز وصل (أَل) بالفعل المضارع (٨٧٢).
١٣. الخلاف في جواز استعمال الأسماء المعرفة بـ(أَل) موصولة (٨٧٣).

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٠٢/٢ ، شفاء العليل : ٢٣٣/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٠٨/٢ ، همع الهوامع : ٢٩٠/١ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٠٩/٢ - ١٠١٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٧/٣ ، ائتلاف النصرة : ٨١ م ٨٢ ، همع الهوامع : ٢٩٠/١ - ٢٩١ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٠/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧١٧/٢ م ١٠٣ ، ائتلاف النصرة : ٦٧ م ٥٩ ، شرح التصريح : ١٤٠/١ ، همع الهوامع : ٢٩٠/١ ، ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٠ ، مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين من منظور بلاغي : ٢٠٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١١/٢ ، الأصول في النحو : ٣٢٣/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٩٠٧/٢ م ١٠٢ ، أوضح المسالك : ١٠٧/١ - ١٠٨ ، همع الهوامع : ٢٩١/١ ، شرح التصريح : ١٣٥/١ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٢/٢ ، وشرح التصريح : ١٣٥/١ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٢/٢ ، همع الهوامع : ٢٩٢/١ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٢/٢ - ١٠١٣ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٣/٢ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٣/٢ ، همع الهوامع : ٢٩٣/١ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٣/٢ ، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٥٣ - ١٥٨ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٤/٢ - ١٠١٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٢٢/٢ م ١٠٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٦٨/١ - شرح التسهيل : ١٩٥/١ ، ائتلاف النصرة : ٦٨ م ٦٠ ، همع الهوامع : ٢٩٢/١ ، مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي : ٢٠٥ .

الضمير العائد على الموصول

وفيه ثلاث وثلاثون مسألة خلافية

١. الخلاف في جواز حذف الضمير العائد على الموصول^(٨٧٤).
٢. الخلاف في إعراب الضمير الذي في صلة (أل)^(٨٧٥).
٣. الخلاف في جواز حذف الضمير إذا كان في صلة غير (أل)^(٨٧٦).
٤. الخلاف في (أي) ، أهـي معربة أم مبنية؟^(٨٧٧).
٥. الخلاف في بناء (أي) وصرفها إذا حُذِف ما تُضاف إليه أو حُذِف صدر صلتها وأُنْتُت بالتاء^(٨٧٨).
٦. الخلاف في جواز التوكيد والنسق على الضمير المحذوف المنصوب بشرطه نحو : جاءني الذي ضربتُ نفسه ، وجاءني الذي ضربتُ وعمراً^(٨٧٩).
٧. الخلاف في جواز الحال مع الراجح المحذوف إذا كانت الحال متقدّمة نحو : هذه التي مُجَرِّدة عالقت^(٨٨٠).
٨. الخلاف في جواز حذف ضمير الصلة إذا كان مجروراً بالإضافة وكان منصوباً في المعنى^(٨٨١).
٩. الخلاف في جواز مراعاة ضمير التكلّم والخطاب في : (أنا الذي فعلت) ، (أنت الذي فُتّت)^(٨٨٢).

١٠. الخلاف في جواز مراعاة الغيبة في الضمير إذا كان الموصول غير (الذي) وفروعه نحو : (أنا مَنْ قام)^(٨٨٣).

١١. الخلاف في غيبة الضمير ومطابقته إذا تقدّم الخبر في نحو : (الذي قام أنا) على تقدير أن يكون الخبر هو الموصول^(٨٨٤).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٥/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٠٩/١ - ١١٠ ، همع الهوامع : ٣٠٧/١ - ٣٠٨ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٦/٢ ، همع الهوامع : ٣٠٧/١ - ٣٠٨ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٦/٢ - ١٠١٧ ، همع الهوامع : ٣٠٩/١ - ٣١٠ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٧/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٩/٢ م ١٠٢ ، ائتلاف النصرة : ٦٧ م ٨٥ ، همع الهوامع : ٣١٣/١ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٨/٢ ، همع الهوامع : ٣١٣/١ - ٣١٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٩/٢ ، همع الهوامع : ٣١٤/١ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٩/٢ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٩/٢ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٢/٢ ، همع الهوامع : ٢٩٧/١ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٢/٢ .

١٢. الخلاف في جواز المخالفة بين الضميرين إذا لم يُفصل بين الجملتين نحو : أنا الذي قام وخرجت^(٨٨٥) .

١٣. الخلاف في جواز أن يبدأ بالحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ في صلة (من) و(ما) إذا لم يُفصل بين الجملتين نحو : مَنْ يقومون وينظر في أمورنا قومك^(٨٨٦) .

١٤. الخلاف في جواز الجمع بين الحمل على اللفظ والمعنى إذا كان الضمير مُخبراً عنه باسم وكان مشتقاً باطراد^(٨٨٧) .

١٥. الخلاف في جواز الجمع بين الحمل على اللفظ والمعنى في الصفات غير المفصول بين مذكرها ومؤنثها ، وكانت صفة المذكر والمؤنث ترجع إلى مادة واحدة وأدى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث والمؤنث للمذكر^(٨٨٨) .

١٦. الخلاف في جواز الحمل على المعنى إذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده وأردنا جعل ما بعده عليه^(٨٨٩) .

١٧. الخلاف في جواز الحمل على اللفظ وبعده الحمل على المعنى إذا جاء العائد على اللفظ دون معناه ثم تأكد بلفظة مضافة^(٨٩٠) .

١٨. الخلاف في جواز النصب تأكيداً للضمير على معناه^(٨٩١) .

١٩. الخلاف في جواز القول (مَنْ قائم) بغير الضمير (هو) في الكلام^(٨٩٢) .

٢٠. الخلاف في جواز وقوع (مَنْ) و(ما) نكرتين موصوفتين^(٨٩٣) .

٢١. الخلاف في جواز زيادة (مَنْ) في الكلام^(٨٩٤) .

٢٢. الخلاف في دلالة (مَنْ) في قول العرب : (أصبحت كمن لم يُخلق)^(٨٩٥) .

٢٣. الخلاف في (مَنْ) ، أ هي للعاقل أم لغير العاقل ؟^(٨٩٦) .

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٣/٢ ، همع الهوامع : ٢٩٩/١ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٤/٢ ، همع الهوامع : ٢٩٩/١ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٦/٢ - ١٠٢٧ ، شرح التسهيل : ٢٠٧/١ ، شرح الرضي على الكافية : ١٤٠/٣ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٧/٢ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٧/٢ - ١٠٢٨ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٨/٢ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٨/٢ - ١٠٢٩ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٨/٢ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٢٩/٢ - ١٠٣٠ .
(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣١/٢ ، همع الهوامع : ٣١٦/١ - ٣١٧ .
(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣٣/٢ - ١٠٣٤ ، شرح التسهيل : ٢١٠/١ - ٢١١ ، همع الهوامع : ٣١٨/١ .
(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣٤/٢ .

٢٤. الخلاف في دلالة (ما) ، أ هي للعاقل أم لغير العاقل ؟^(٨٩٧) .
٢٥. الخلاف في جواز حذف موصوف (أي)^(٨٩٨) .
٢٦. الخلاف في جواز وقوع (أي) حالاً^(٨٩٩) .
٢٧. الخلاف في جواز وقوعه (أي) نكرة موصوفة^(٩٠٠) .
٢٨. الخلاف في جواز الفصل بين الصلة والموصول بجملة الاعتراض^(٩٠١) .
٢٩. الخلاف في تخريج ما جاء ظاهره تقديم معمول الصلة على (أل) إذا كان الموصول والمعمول مجرورين ، الموصول بـ(من) والمعمول بحرف جر^(٩٠٢) .
٣٠. الخلاف في جواز حذف الموصول الاسمي^(٩٠٣) .
٣١. الخلاف في إضمار (مَنْ) مع (مَنْ) أو (في)^(٩٠٤) .
٣٢. الخلاف في جواز القطع من (مَنْ)^(٩٠٥) .
٣٣. الخلاف في جواز حذف صلة (أَنْ) الحرفية^(٩٠٦) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣٤/٢ ، شرح التسهيل : ٢١١/١ - ٢١٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٣٨/٣ - ١٣٩ ، شفاء العليل : ٢٤٠/١ ، الشريف الرضي وجهوده النحوية : ٤٧ - ٤٨ ، تغيير النحويين للشواهد : ٩٩ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣٤/٢ - ١٠٣٥ ، همع الهوامع : ٢١٥/١ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣٦/٢ - ١٠٣٧ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣٧/٢ ، همع الهوامع : ٣٢٠/١ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣٩/٢ - ١٠٤٠ ، شرح التسهيل : ٢١٥/١ ، شفاء العليل : ٢٤٣/١ ، همع الهوامع : ٣٢٠/١ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٠/٢ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢ ، الأصول في النحو : ٢٢٣/٢ ، الكامل في اللغة والأدب : ٦٣/١ - ٦٥ ، البحر المحيط : ٢٩٢/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٥/٢ ، شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٥/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٧/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٨/٢ .

الخلاف في (الذي) ، هل ينسبك منه ومن صلته مصدر .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين^(٩٠٧) ، أنّ (الذي) لا يجوز أن ينسبك منه ومن صلته مصدر وهي عندهم لا تخرج عن الاسمية .

الثاني : مذهب يونس بن حبيب ، والفراء والفراسي^(٩٠٨) ، وتبعهما في ذلك ابن خروف وابن مالك^(٩٠٩) ، أنّ (الذي) ينسبك منه ومن صلته مصدر ، وخرّجوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَخُضِّمُ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾^(٩١٠) ، والتقدير : "كخوضهم الذي خاضوا"^(٩١١) وقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يَبْشِرُ اللَّهَ عِبَادَهُ ﴾^(٩١٢) والتقدير : " ذلك تبشير الله عباده " ^(٩١٣).

وحكي عن الفراء سماعه من بعض العرب قولهم : (أبوك بالجارية الذي يكفل) أي : بالجارية كفالته ، ويقوي وقوع (الذي) مصدرية عند أبي علي مجيئها موصوفة وغير موصوفة وجعل منه ما قاله الأصمعي^(٩١٤) :

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ

مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ

واستدل على كذلك ابن مالك بقول عبد الله بن رواحة^(٩١٥):

فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنِ فِي الْمُرْسَلِينَ وَنَصْرًا كَالَّذِي نَصَرُوا

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٩٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٨٥/١ .
 - (٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٣٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ٢٦٦/١ ، ارتشاف الضرب : ٩٩٦/٢ ، البحر المحيط : ٧٠/٥ ، ٧ ، ٤٩٣ ، مغني اللبيب : ٧٠٩/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٦٦/١ ، همع الهوامع : ٢٨٥/١ ، مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط : ٤٣/١ .
 - (٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٦٦/١ ، مغني اللبيب : ٧٠٩/٢ .
 - (٤) التوبة : من الآية ٦٩ .
 - (٥) معاني القرآن للفراء : ٤٣٦/١ ، وينظر : البحر المحيط : ٧٠/٥ .
 - (٦) الشورى : من الآية ٢٣ .
 - (٧) البحر المحيط : ٤٩٣/٧ .
 - (٨) من شواهد الدرر اللوامع : ٢٧٩/١ .
 - (٩) ينظر : ديوانه : ٩٤ ، ورواية الديوان : فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنِ تَثْبِيتَ مُوسَى وَنَصْرًا كَالَّذِي نَصَرُوا .

ومنع البصريون ما استدلوا به وأولوا تخريجهم للآية الأولى والتقدير عندهم : "كالجمع الذي خاضوا " (٩١٦).

أما أبو حيان فقد اختار مذهب البصريين ومنع ما استدل به يونس والفراء ومن تابعهما بقوله " والصحيح منع ذلك " (٩١٧) وعدّ ما استدلوا به " ليس بشيء ؛ لأنه إثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بغير دليل ، وقد ثبتت اسمية (الذي) فلا يُعدل عن ذلك بشيء لا يقوم به دليل " (٩١٨).

الخلاف في تخريج ما جاء ظاهره تقديم معمول الصلة على (أل) إذا كان الموصول والمعمول مجرورين الموصول بـ (من) والمعمول بحرف جر .

مذهب جمهور النحويين (٩١٩) أنّ الصلة جزء لا يتجزأ من الموصول وهي فيه كـ (الدال) و (الياء) من (زيد) ، فكما لا يصح أن يتقدم بعض حروف الاسم على بعض فكذلك لا يصح أن تتقدم الصلة على الموصول .

أمّا ما كان ظاهره تقديم الصلة على الموصول كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾

﴿ ٩٢٠ ﴾ ، وقوله عز وجل ﴿ إِنِّي لَعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ﴾ ﴿ ٩٢١ ﴾ وقوله جلا جلاله ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ

الزَّاهِدِينَ ﴾ ﴿ ٩٢٢ ﴾ ، فقد اختلفوا في تخريجه على ثلاثة أقوال :

الأول : قول المبرّد (٩٢٣) ، أنّ الجار والمجرور متعلقان بفعل مضمر تقديره (أعني) : أي (أعني لكما) و (أعني لعملكم) و (أعني فيه) ، والجر هو : (لمن الناصحين) و (من القالين) و (من الزاهدين) ، وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة بل هو على جهة البيان كمجيء

(١) همع الهوامع : ٢٨٥/١ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٩٩٦/٢ .

(٣) البحر المحيط : ٤٩٣/٧ .

(١) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٦٣/١ - ٦٥ ، الأصول في النحو : ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ ، ارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢ .

(٢) الأعراف : من الآية ٢١ .

(٣) الشعراء : من الآية ١٦٨ .

(٤) يوسف : من الآية ٢٠ .

(٥) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٦٣/١ ، إعراب القرآن : ٤٨/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢ ، روح المعاني :

٣٦٩/٦ .

(لك) بعد (سقيًا) ، وعُبر عن ذلك بـ(التبيين) ونقل أبو حيان عن الأخفش الأصغر قوله أنّ " التبيين قول البصريين " (٩٢٤) وأنّ (أعني) عندهم لا يمكن أن تتعدى بحرف جر . و(التبيين) على وفق ما يعرفه ابن جني هو : " أن تُعلّقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تُقَدِّره في الصلة " (٩٢٥) .

والألف واللام وفق ما يرى المبرد للتعريف وليس بمعنى الذي لذلك يقال : نعم القائم زيدٌ ، ولا يجوز أن يقال نعم الذي قام زيدٌ ، فهمو بمنزلة القول : نعم الرجل زيد (٩٢٦) . واختار هذا القول الزمخشري إذ يرى أنّ الجار والمجرور " إنما هو بيان ، كأنه قيل : في أي شيء زهدوا ؟ فقال زهدوا فيه " (٩٢٧) وتابعه الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) في ذلك (٩٢٨) ، ويرى الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) أنّ هذا الوجه محتمل (٩٢٩) .

الثاني : مذهب الجرمي وابن السراج وابن جني (٩٣٠) ، أنّ الجار والمجرور في الآيات الكريمة متعلقان بمحذوف تدل عليه الصلة ؛ لأنّ (من) أفادت معنى التبعية فالتقدير في الآية الكريمة : (إني ناصح لكما من الناصحين) و(إني قال لعمركم من القالين) و(كانوا فيه زاهدين فيه من الزاهدين) أو (بالزاهدين) (٩٣١) .

وعلى هذا تكون (الألف واللام) بمعنى (الذي) لذلك تعلقت (اللام) بالمحذوف (٩٣٢) وقد اضطرب نقل أبي حيان عندما نسب رأيين للمبرد ، الأول هو الصحيح والثاني عدّه فيه متابعًا للجرمي (٩٣٣) وقد وهم في هذا ؛ لأنّ المبرد لا يتابع الجرمي بل هو يعترض عليه في تخريجه للآيات الكريمة ، فهو بعدما يعرض رأيه يقول : " إلا أنّ أبا عمر الجرمي أجاز أن يجعل (لكما) و(على ذلكم) معلقين بشيئين محذوفين دلّ عليهما (من الناصحين) و(من الشاهدين) " (٩٣٤)

الثالث : أنّ الجار والمجرور متعلقان بالصلة نفسها (٩٣٥) ويكون الجار والمجرور داخلًا في الصلة ، فعلى هذا يجوز أن يتقدم معمول الصلة على الموصول . والتقدير : (أي ناصح

(٦) ارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢ ، وينظر : الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده : ٤٣٣- ٤٣٤ .

(٧) المنصف : ١٤٠ .

(١) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٦٣/١ ، إعراب القرآن : ٤٨/٢ .

(٢) الكشف : ٤٣٦/٢ .

(٣) ينظر : مجمع البيان : ٢٩١/٥ .

(٤) ينظر : روح المعاني : ٣٦٩/٦ .

(٥) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٦٥/١ ، الأصول في النحو : ٧٤/٢ ، المنصف : ١٣٩- ١٤٠ ، ارتشاف الضرب :

١٠٤٣/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٨٠/١ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٢٧٢/٢ ، البحر المحيط : ٢٩٢/٥ .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز : ٤٦٠/٥ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢ هامش : ٧ .

(٩) الكامل في اللغة والأدب : ٦٥/١ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢- ١٠٤٤ ، البحر المحيط : ٢٨٠/٤ ، ٢٩٢/٥ .

لكما لمن الناصحين) و(كانوا من الزاهدين فيه) ، ويترجح أنه مذهب هشام بن معاوية الضرير الكوفي النحوي^(٩٣٦) .

وأنكر أغلب المفسرين أن يكون الجار والمجرور داخلاً في الصلة^(٩٣٧) لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ، غير أن ابن عطية الأندلسي يجوز عنده ذلك لأن قول من قال إن (فيه) ليست من صلة الزاهدين " فيه نظر لأنه يقتضي وصفهم بالزهد على الإطلاق وليس قصد الآية هذا بل قصدها الزهد الخاص في يوسف ، والظروف يجوز فيها من التقديم ما لا يجوز في سائر الصلات " ^(٩٣٨) .

أما أبو حيان فالظاهر أنه يجيز هذه الوجوه جميعاً إذ لم يرجح قولاً من الأقوال التي ذكرت وهو متابع للجمهور في منعهم تقديم الصلة على الموصول والذي يقف بإزاء الكوفيين الذين يجيزون ذلك^(٩٣٩) . وهذا واضح من تبنيه مذهبهم وعدم تصريحه به إذ يقول : " فإن كان الموصول على مذهب من يقول : هو موصول فلا يجوز الفصل بين (أل) وصلته بشيء البتة " ^(٩٤٠) .

و(مستعصم) و(استبسال) علمين فإنهما مصروفان . وقد يكون الاسم خفيفاً في النطق ولا ينصرف مثل (عمر) وثقيلاً في النطق ولكنه مصروف مثل (استشزار) ^(٩٤١) .

أما ما ذهب إليه من أن النحاة مجمعون على صرف (نوح) و(لوط) فهو غير صحيح بل الخلاف موجود فيهما^(٩٤٢) .

(١) ينظر: إعراب القرآن : ٤٨/٢ ، تفسير القرطبي : ١١٦/٧ .
(٢) ينظر : مجمع البيان : ٢٩١/٥ ، الكشف : ٤٦٠/٢ ، تفسير القرطبي : ١١٦/٧ .
(٣) المحرر الوجيز : ٤٦٠/٥ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٤/٢ .
(٥) ارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢ .
(٦) ينظر : معاني النحو : ٢٥٣/٣ .

الثاني : مذهب الفراء^(٩٤٣) أنه لا يجوز صرفه إذا كان اسم بلدة نحو : (قيد) وما سوى ذلك أما إذا كان اسم امرأة صُرف ، والفراء نظر إلى الخفة والثقل في الكلام من جهة غير التي قال بها الخليل وسيبويه والجمهور والفرسي فهو بنى الخفة على كثرة الاستعمال والثقل على قلة الاستعمال ، لذلك فهو يُفرّق بين ما سُميت به مدينة وما كان علمًا لأنثى فيصرف عنده ما كان علمًا لأنثى " لأنهم يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم تزد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل " ^(٩٤٤).

الثالث : مذهب الأخفش والزجاج^(٩٤٥) وجوب المنع " لأنّ التأنيث فرع التذكير والتذكير هو الأصل " ^(٩٤٦) ولأنهم قالوا بجواز صرفه وتركه ثم رجعوا بعد ذلك وقالوا إنّ الصرف أكثر وأجود واستحسنوه بحجة لا تثبت وهي قلة حروفه وسكون أوسطه وهذه حجة غير صحيحة " لأنهم مجمعون معنا على أنّ الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبيّنوا من أين يجوز الصرف وإذا بيّنوا وجب ألا يكون ترك الصرف " ^(٩٤٧). و " لأنّ السكون لا يغيّر حكمًا أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف " ^(٩٤٨).

أما أبو حيان فالظاهر من تغليطه لأبي علي الفارسي أنه يختار مذهب الخليل وسيبويه والجمهور .

وقد خطأ الدكتور إبراهيم مصطفى النحاة ؛ لأنهم عدوا التأنيث من موانع الصرف وذلك لأنه يرى أنّ أكثر هذا الباب استعمالاً أسماء البلاد وأسماء القبائل وهي ترد منونة وغير منونة ^(٩٤٩).

ولم يرتض الدكتور أميل بديع يعقوب تعليقات النحاة وحججهم في صرف العلم المؤنث الساكن الوسط ومنع صرفه وعدّها " تعود إلى المنطق الفلسفي لا إلى أسباب لغوية صرفة ، وأنها بعيدة كلّ البعد من تفكير العرب ، عندما نطقوا بلغتهم ولو كانت صحيحة لما جاز الصرف وتركه في كثير من الأعلام المؤنثة كالعلم الثلاثي الساكن الوسط لفظاً نحو : (هند) و الثلاثي المحرك الوسط تقديرًا ، نحو : (نار) علم على امرأة " ^(٩٥٠).

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٦/٢ - ٨٧٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ ، همع الهوامع : ١٠٨/١ .

(٤) همع الهوامع : ١٠٨/١ .

(٥) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ - ٥٠ ، المخصص : ٦١ / ١٧ ، شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣ ، ارتشاف الضرب : ٨٧٨/٢ ، شرح التصريح : ٢١٨/٢ ، همع الهوامع : ١٠٨/١ ، حاشية الشيخ ياسين : ٢١٨/٢ .

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ .

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٠ .

(٨) المخصص : ١٧ / ١٦ ، وينظر : همع الهوامع : ١٠٨/١ .

(٩) ينظر : إحياء النحو : ١٨٣/١ .

(٢) (الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : ١٦٣ - ١٦٤ .

المبتدأ والخبر

وفيها تسع وسبعون مسألة خلافية .

١. الخلاف في الاسم المرفوع بعد (لولا) (٩٥١) .
٢. الخلاف في جواز أن يغني عن الخبر وصف مجرور (٩٥٢) .
٣. الخلاف في موقع الجملة عند الإسناد إلى المبتدأ باعتبار المعنى (٩٥٣) .
٤. الخلاف في جواز رفع المشتق للضمير المنفصل (٩٥٤) .
٥. الخلاف في جواز أن يُرفع بالظرف أو المجرور إذا تقدمهما نفي أو استفهام (٩٥٥) .
٦. الخلاف في رافع المبتدأ والخبر (٩٥٦) .
٧. الخلاف في الخبر إذا كان ما بعد (لولا) يعرب مبتدأ (٩٥٧) .
٨. الخلاف في إعراب قولهم : كلُّ رجلٍ وضيعتهُ ، وكلُّ ثوبٍ وقيمتُهُ (٩٥٨) .
٩. الخلاف في إعراب قولهم : أنت أعلم ومالك (٩٥٩) .
١٠. الخلاف في قولهم : حسبك يَمَّ الناسُ (٩٦٠) .
١١. الخلاف في قولهم : ضربي زيدًا قائمًا (٩٦١) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧٥/٣ - ١٠٧٦ و ١٩٠٤/٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠/١ م ١٠ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٣٩ م ٣١ ، ائتلاف النصرة : ١٢٤ م ٤٢ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧٧/٣ ، شفاء العليل : ٢٩٢/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧٩/٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٠/٣ ، شرح التسهيل : ٢٥٩/١ - ٢٦١ ، همع الهوامع : ٤/٢ - ٥ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٣/٣ - ١٠٨٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ ، المقترض : ١٢٦/٤ ، الأصول في النحو : ٥٨/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٤/١ م ٥ ، أسرار العربية : ٥٥ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢٤ م ٢٧ ، ٢٢٩ م ٢٨ ، مفتاح العلوم : ٥/٢ ، الغرة المخفية : ٣٩٧/١ ، شرح التسهيل : ٣٦١/١ - ٣٦٢ ، شفاء العليل : ٢٧٢/١ ، همع الهوامع : ٨/٢ ، المطالع السعيدة : ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، أبو حيان النحوي : ٤٧٥ - ٤٧٦ ، الدراسات النحوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري : ٢٢٦ - ٢٢٧ ، الحريري وجهوده اللغوية والنحوية : ٢٠٦ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٩/٣ ، الجنى الداني : ٥٩٩ ، مغني اللبيب : ٣٥٩/١ - ٣٦٠ ، همع الهوامع : ٤٢/٢ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٠/٣ - ١٠٩١ ، ائتلاف النصرة : ٧٦ م ٧٦ ، همع الهوامع : ٤٣/٢ - ٤٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٢/٣ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٢/٣ ، همع الهوامع : ٤٤/٢ .

١٢. الخلاف في قول العرب : أكثر ضربي يوم الجمعة^(٩٦٢) .
١٣. الخلاف في قولهم : أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا^(٩٦٣) .
١٤. الخلاف في جواز وقوع الجملة الاسمية حالاً مستغنية بالواو عن الضمير^(٩٦٤) .
١٥. الخلاف في قولهم : ضربي زيداً وهو قائمًا^(٩٦٥) .
١٦. الخلاف في جواز توسط الحال بين المصدر ومعموله الواقع خبرًا^(٩٦٦) .
١٧. الخلاف في قولهم : أما ضربيك فإنه حسنًا ، وأما ضربيك فكان حسنًا ، وأما ضربيك فظننته حسنًا^(٩٦٧) .
١٨. الخلاف في قولهم : عبد الله وعهدي بزيد قديمين ، وعبد الله والعهد بزيد قديمين ، وإن عبد الله والعهد بزيد قديمين ، وعبد الله وإن العهد بزيد قديمين^(٩٦٨) .
١٩. الخلاف في جواز أن يتقدّم الحال وهو جملة اسمية بـ(الواو) على المصدر المتعدي^(٩٦٩) .
٢٠. الخلاف في جواز تقديم معمول الحال إذا كانت جملة اسمية عليها^(٩٧٠) .
٢١. الخلاف في جواز دخول (كان) على المصدر نحو : كان ضربي زيدًا قائمًا^(٩٧١) .
٢٢. الخلاف في جواز تقديم معمول الحال عليها إذا كانت جملة اسمية وفُرق بينهما^(٩٧٢) .
٢٣. الخلاف في قولهم : أكثر ضربي زيدًا^(٩٧٣) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٢/٣ - ١٠٩٣ ، الغرة المخفية : ٤٠٤/١ ، شرح التسهيل : ٢٧٠/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٣/٣ - ١٠٩٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٥/٣ ، شرح التسهيل : ٢٧٢/١ ، همع الهوامع : ٤٧/٢ - ٤٨ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٦/٣ ، مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك : ٦٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٦/٣ - ١٠٩٧ ، المغني في النحو : ٣٥٦/٢ ، همع الهوامع : ٥١/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٦/٣ ، همع الهوامع : ٥٠/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧/٣ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧/٣ ، همع الهوامع : ٥١/٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧/٣ ، همع الهوامع : ٤٩/٢ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧/٣ ، همع الهوامع : ٣٣/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٨/٣ .

٢٤. الخلاف في قولهم : أما ضربي زيدًا فكان قائمًا نفسه نفسه^(٩٧٤) .
٢٥. الخلاف في قولهم : علمي بزيد كان ذا مال^(٩٧٥) .
٢٦. الخلاف في قولهم : كلُّ رجلٍ وأخوه قائمٌ^(٩٧٦) .
٢٧. الخلاف في قول العرب : راكب الناقة طليحان^(٩٧٧) .
٢٨. الخلاف في جواز قولهم : زيدٌ مع جاريته قاعدان^(٩٧٨) .
٢٩. الخلاف في قولهم : كم جريبًا أرضك^(٩٧٩) .
٣٠. الخلاف في جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا أُخبر بفعل رافع ضمير المبتدأ المتصل وكان الضمير مثنى أو مجموعًا^(٩٨٠) .
٣١. الخلاف في جواز تقديم الخبر في قولهم : أنا الرجل أضرب^(٩٨١) .
٣٢. الخلاف في جواز تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام^(٩٨٢) .
٣٣. الخلاف في إعراب الجملة الاسمية إذا أدخلت عليها همزة استفهام^(٩٨٣) .
٣٤. الخلاف في جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفًا وارتفع المبتدأ بالظرف^(٩٨٤) .
٣٥. الخلاف في جواز تقديم الخبر إذا كان مضافًا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه المبتدأ^(٩٨٥) .
٣٦. الخلاف في جواز تقديم الخبر في قولهم : قائمٌ زيدٌ ، وقائمٌ أبوه زيدٌ ، وقام أبوه زيدٌ ، وضرب أخاها زيدٌ هند^(٩٨٦) .
٣٧. الخلاف في جواز تقديم الخبر إذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر^(٩٨٧) .

-
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٨/٣ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٨/٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٩/٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٩/٣ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٩/٣ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٣/٣ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٤/٣ ، همع الهوامع : ٣٣/٢ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٥/٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٦/٣ ، همع الهوامع : ٣٤/٢ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٨/٣ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٨/٣ ، همع الهوامع : ٣٥/٢ - ٣٧ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٨/٣ ، شرح التسهيل : ٢٨٧/١ ، همع الهوامع : ٣٧- ٣٥/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٨/٣ - ١١٠٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٠٩/١ م ٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٤٥ م ٣٢ ، انتلاف النصرة : ٣٣ م ٨ .

٣٨. الخلاف في الظرف والمجرور ، أ هما قسم برأسه أم هما في قسم المفرد؟^(٩٨٨)
٣٩. الخلاف في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ^(٩٨٩).
٤٠. الخلاف في إعراب الضمير إذا رفعه المشتق لفظاً أو محلاً^(٩٩٠).
٤١. الخلاف في جواز إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه^(٩٩١).
٤٢. الخلاف في جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً^(٩٩٢).
٤٣. الخلاف في جواز وقوع جملة القسم خبراً^(٩٩٣).
٤٤. الخلاف في جواز وقوع الجملة المقترنة بـ(ليس) أو (سوف) خبراً^(٩٩٤).
٤٥. الخلاف في جواز وقوع الجملة المتقدّم عليها معمولها خبراً^(٩٩٥).
٤٦. الخلاف في اسم الإشارة إذا كان رابطاً بين المبتدأ وخبره^(٩٩٦).
٤٧. الخلاف في جواز وقوع (الواو) موقع (الفاء) رابطاً بين المبتدأ وخبره^(٩٩٧).
٤٨. الخلاف في الرابط المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه^(٩٩٨).
٤٩. الخلاف في جواز وقوع المضمّر مكان مظهره الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ^(٩٩٩).
٥٠. الخلاف في جواز حذف الضمير الرابط من جملة : زيدٌ هو قائمٌ^(١٠٠٠).

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٩/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/٦٥ م ٩ ، شرح التسهيل : ١/٢٨٩ ، انتلاف النصره : ٣٣ م ٨ ، همع الهوامع : ٣٥/٢ - ٣٧ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٠٩/٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٠/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/٥٥ م ٧ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٣٦ م ٣٠ ، شرح التسهيل : ١/٢٩٢ - ٢٩٣ ، انتلاف النصره : ٣١ م ٦ ، همع الهوامع : ١٠/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١١/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٢/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/٥٧ م ٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٥٩ م ٣٥ ، انتلاف النصره : ٣٢ م ٦ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٥/٣ ، شرح التسهيل : ١/٢٩٥ ، شفاء العليل : ١/٢٨٨ ، همع الهوامع : ١٣/٢ - ١٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٥/٣ ، شرح التسهيل : ١/٢٩٥ ، شفاء العليل : ١/٢٨٨ ، همع الهوامع : ١٣/٢ - ١٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٥/٣ ، همع الهوامع : ١٤/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٥/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٦/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٧/٣ ، همع الهوامع : ١٨/٢ - ٢٠ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٨/٣ ، همع الهوامع : ٢٠/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٨/٣ .

٥١. الخلاف في جواز قولهم : زيدٌ ضربت^(١٠٠١) .
٥٢. الخلاف في الضمير الرابط مع (كلّ) وما أشبهه من حيث الدلالة على العموم^(١٠٠٢) .
٥٣. الخلاف في العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعان خبرًا^(١٠٠٣) .
٥٤. الخلاف في الظرف الواقع خبرًا ، هل يتحمّله ضمير المبتدأ إذا تقدّم على المبتدأ أو تأخّر؟^(١٠٠٤) .
٥٥. الخلاف في جواز أن يرتفع ما بعد الظرف والمجرور على الفاعلية^(١٠٠٥) .
٥٦. الخلاف في جواز أن يقع ظرف الزمان خبرًا عن الجثة^(١٠٠٦) .
٥٧. الخلاف في إعراب الظرف الزماني إذا وقع خبرًا للزمان^(١٠٠٧) .
٥٨. الخلاف في جواز الإخبار عن الذات بالمصدر إذا ألبس الخبر بالفاعل^(١٠٠٨) .
٥٩. الخلاف في إعراب الظرف المكاني إذا وقع خبرًا لاسم غير مكان أو غير مصدر^(١٠٠٩) .
٦٠. الخلاف في إعراب الظرف المكاني إذا كان غير مصاحب لـ(من) وفيه(أل)^(١٠١٠) .
٦١. الخلاف في قولهم : داري خلف دارك فرسخًا^(١٠١١) .
٦٢. الخلاف في قول العرب : هو مئّي وزنّ الجبل^(١٠١٢) .
٦٣. الخلاف في قولهم : زيدٌ قرابتك^(١٠١٣) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٩/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٩/٣ - ١١٢٠ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢٠/٣ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢١/٣ ، الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٢٧ م ٤٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٥/١ م ٢٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٣٣ م ٢٩ ، المغني في النحو : ٣١٧/٢ ، شرح التسهيل : ٢٩٨/١ - ٢٩٩ ، انتلاف النصر : ٣٥ م ١١ ، همع الهوامع : ٢١/٢ ، مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك : ٢٥ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١١٢/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢٢/٣ - ١١٢٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢٣/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢٥/٣ - ١١٢٦ ، انتلاف النصر : ٨٨ م ٩٦ ، همع الهوامع : ٢٣ - ٢٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢٦/٣ - ١١٢٧ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢٨/٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢٩/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣١/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣١/٣ .

٦٤. الخلاف في قولهم : زيدٌ وحدَه (١٠١٤).
٦٥. الخلاف في إعراب : (قَرْنُكَ وَسِنُّكَ وَشِبْهُكَ وَلَدُنْكَ وَمِثْلُكَ) إذا وقعت أخباراً (١٠١٥).
٦٦. الخلاف في قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْتُمْ ﴾ (١٠١٦).
٦٧. الخلاف في معنى المصدر إذا أخبر به عن عين (١٠١٧).
٦٨. الخلاف في المسألة الزنبورية (١٠١٨).
٦٩. الخلاف في الأخبار إذا تعددت والمبتدأ واحد (١٠١٩).
٧٠. الخلاف في جواز تقديم أحد الخبرين على المبتدأ (١٠٢٠).
٧١. الخلاف في جواز دخول (الفاء) على الخبر ، إذا كان الموصول أو الموصوف ليس فيه عموم وعُني به خاص (١٠٢١).
٧٢. الخلاف في جواز دخول (الفاء) في خبر الموصول إذا كان بر (أل) (١٠٢٢).
٧٣. الخلاف في جواز دخول (الفاء) في جواب صلاته إذا وقعت خبراً وصُدّرت بأداة استفهام (١٠٢٣).
٧٤. الخلاف في قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ (١٠٢٤).
٧٥. الخلاف في جواز دخول (الفاء) في خبر (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ) (١٠٢٥).

-
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣١/٣ - ١١٣٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣٢/٣ ، همع الهوامع : ٢٦/٢ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣٢/٣ - ١١٣٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣٤/٣ ، وقوله تعالى في سورة يوسف : من الآية ٨٠ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣٥/٣ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣٦/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٢/٢ م ٩٩ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب : ٣٠٧ - ٣٠٩ ، المغني في النحو : ٣٨١/٢ ، اتئلاف النصرة : ٦٦ م ٥ ، من تاريخ النحو : ٤٩ - ٥٠ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣٧/٣ - ١١٣٨ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٣٨/٣ ، همع الهوامع : ١٠/٢ - ١١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤١/٣ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤١/٣ ، شفاء العليل : ٣٠٠/١ ، همع الهوامع : ٥٥/٢ - ٥٦ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤١/٣ - ١١٤٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٣/٣ ، وقوله تعالى في سورة ص : من الآية ٥٧ .

٧٦. الخلاف في جواز دخول الفاء في خبر (لعل) (١٠٢٦).

٧٧. الخلاف في جواز دخول (الفاء) في خبر (إن) إذا كان اسمها موصوفاً بالموصول (١٠٢٧).

٧٨. الخلاف في جواز دخول (الفاء) في الخبر إذا كان الفعل الداخل على الجملة لا تحقيق فيه (١٠٢٨).

٧٩. الخلاف في جواز العطف على الخبر إذا اقترن بـ (الفاء) وكان فيه معنى الجزاء (١٠٢٩).

الخلاف في رافع المبتدأ والخبر

في هذه المسألة ستة أقوال :

الأول : مذهب الخليل ، وسيبويه ، وجمهور البصريين (١٠٣٠) ، أن رافع المبتدأ عامل معنوي وهو الابتداء ، والعامل في الخبر هو المبتدأ ، ولم يصرح أبو حيان بمذهب الخليل ولكنه انتقد الفراء ؛ لأنه نقل عنه نقله عن الخليل أن المبتدأ والخبر رُفعا لتعريفهما من العوامل اللفظية (١٠٣١) ؛ إذ قال أبو حيان " وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا " (١٠٣٢) . ويبدو أن أبا حيان محق في هذا النقد لأن الخليل يقول : " زيد خارج والمرأة منطلقة رفعت زيدا بالابتداء ورفعت خارجا لأنه خبر المبتدأ " (١٠٣٣) .

ونقل أبو حيان أن هذا القول نُسب إلى المبرد ، وعبارة أبي حيان توحى بالشك في رأي المبرد وصحة نسبته إليه ، ولعل الناظر فيما قاله المبرد يلاحظ أنه متابع للخليل وسيبويه وجمهور البصريين إذ يقول : " وإنما حيث كان خبرا فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء " (١٠٣٤) .

لكننا نجد رأيا آخر للمبرد في موضع آخر يخالف رأيه هذا يقول فيه "الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر " (١٠٣٥) ويقول أيضا : " وقولك : زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ،

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٤/٣ ، همع الهوامع : ٦٠/٢ - ٦١ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٥/٣ ، همع الهوامع : ٦٠/٢ - ٦١ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٥/٣ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٥/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٥/٣ ، همع الهوامع : ٦١/٢ .

(١) ينظر : الجمل في النحو : ١٤٤ ، كتاب سيبويه : ١٢٦/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٤/١ التبيين عن مذاهب

النحويين : ٢٤٤ - ٢٢٩ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ ، همع الهوامع : ٨/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ ، شفاء العليل : ٢٧٢/١ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ .

(٤) الجمل في النحو : ١٤٤ .

(٥) المقتضب : ١٢/٤ .

(٦) المقتضب : ١٢٦/٤ .

والخبر رُفِعَ بالابتداء والمبتدأ " (١٠٣٦)، وهو يرى أنّ الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية وهو الذي رفع المبتدأ وذلك واضح من قوله : " فأما رفع المبتدأ بالابتداء ، ومعنى الابتداء التنبيه والتعري من العوامل " (١٠٣٧) .

وذكر أبو حيان أنّ ابن جني متابع للكوفيين في رأيهم بأنّ كلا من المبتدأ والخبر قد رفع أحدهما الآخر^(١٠٣٨). وما ذكره ابن جني في كتابه (اللمع في العربية) يناقض هذا النقل إذ يقول عند تعريفه للمبتدأ : " وهو كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء " (١٠٣٩) ويقول في رافع الخبر : " فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى وهو مرفوع بالمبتدأ " (١٠٤٠). ويذكر في كتابه (الخصائص) رأياً يخالف هذا الذي ذكر ويخالف ما نقله أبو حيان عنه إذ يقول : "وبعد : فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً " (١٠٤١)

وحجة البصريين أنّ الابتداء عامل معنوي ، وهذا العامل ضعيف في العمل فلا يمكن أن يعمل في شيئين مثلما يعمل العامل اللفظي فعَمِلَ المبتدأ في الخبر^(١٠٤٢) .

الثاني : مذهب الأخفش ، والرماني^(١٠٤٣) ، أنّ المبتدأ والخبر رُفِعَا بالابتداء وحجتهما في ذلك : أنّ الابتداء يعمل في اسمين وقد عمل في المبتدأ فيعمل كذلك في الخبر ، كما تعمل (كان) وأخواتها ، و(إنّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر .

الثالث : مذهب ابن السراج^(١٠٤٤) أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ وقد وهم العكبري وأبو حيان والسلسيلي(ت ٧٧٠هـ) والسيوطي^(١٠٤٥) حين ذكروا أنّ ابن السراج متابع للأخفش

(٧) المقتضب : ٤٨/٤ .

(٨) المقتضب : ١٢٦/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ ، المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف : ٣٢٢ ، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو : ٣٨٠ .

(٢) ٧٩

(٣) ٨٠

(٤) ٣٨٥/٢

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٧/١ - ٤٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٣٠ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٩/١ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٥/١ ، الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط : ٢٠ - ٢٢ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو : ٨٥/١ .

(٨) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢٩ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ ، شفاء العليل : ٢٧٢/١ ، همع الهوامع : ٨/٢ .

للأخفش في مذهبه وهو لم يتابع الأخفش إذ يقول : " وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رُفع بالابتداء والخبر رفع لهما نحو قولك : الله ربنا ومحمد نبينا " (١٠٤٦).

الرابع : مذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين (١٠٤٧) ، أنّ المبتدأ والخبر رُفعا لتعريفهما للإسناد من العوامل اللفظية .

ورفض الكوفيون أنّ يكون الابتداء هو التعرية من العوامل ؛ لأنه إن كان معنى الابتداء كذلك فهذا يعني عدم وجود العوامل والعدم لا يعمل . وكذلك فإنّ الابتداء لا يوجب الرفع ؛ لأنّ العرب لا تبتديء الكلام بالمنصوبات والحروف ولو كان الابتداء موجباً للرفع لوجب أنّ تكون الأسماء المنصوبة الواردة في بداية الكلام واجبة الرفع (١٠٤٨).

الخامس : مذهب الكوفيين (١٠٤٩) أنّ المبتدأ ارتفع بالخبر والخبر ارتفع بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين ، وحجتهم في ذلك : أنّ المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ، فكلاهما محتاج وطالب للآخر ، وبه صار عمدة ولا يمكن أن يتمّ الكلام إلا بهما.

وضَعَف أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين من وجهين (١٠٥٠) :

الوجه الأول : إنّ كلاً من المبتدأ والخبر - على رأيهم - يستلزم أن يتقدّم على الآخر وهذا محال .

الوجه الثاني : أنّ العامل في الشيء إذا كان موجوداً لا يجوز أن يدخل عليه عامل آخر ؛ لأنّ عاملاً لا يدخل على عامل ، فلو كان الأمر كذلك ، فلماذا صحّ أن يقال : كان زيداً أخاك ، وإنّ زيداً أخوك ؟

أما العكبري فقد ناصر البصريين أيضاً ، لكن ردّه على الكوفيين جاء مختلفاً عن رد أبي البركات الأنباري فقد ضَعَف رأيهم من وجهين (١٠٥١) :

الوجه الأول : إنّ المبتدأ والخبر قد يكون كل منهما جامداً ، والجامد لا يعمل لعدم وجود المعنى فيه لكي يتأثر به المعمول .

الوجه الثاني : إنّ الخبر لو كان رافعاً للمبتدأ ، لوجب أن يكون المبتدأ فاعلاً إذا كان الخبر فاعلاً والفاعل لا يتقدم على فعله .

(١) الأصول في النحو : ٨٥/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٩/١ ، الحل في إصلاح الخلل : ١٤٥ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢٦ ، همع الهوامع : ٨/٢ - ٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٣/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢٥ ، تسهيل الفوائد : ٤٤ ، شرح التسهيل :

٣٦٢/١ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٦/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٨/١ .

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢٧ .

السادس : مذهب آخر للكوفيين^(١٠٥٢) ، أنّ المبتدأ مرتفع بالذكر العائد عليه من الآخر نحو : زيد ضربته ، فإن لم يكن ثمة ذكر رفع أحدهما الآخر .

وادّعى الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، أنّ أبا البركات الأنباري لم يذكر في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) مذهب الكوفيين هذا^(١٠٥٣) وهذا وهم وقع فيه ؛ لأنّ أبا البركات ذكر مذهب الكوفيين هذا عندما نقل لنا المناظرة التي جرت بين الفراء والجرمي في هذه المسألة^(١٠٥٤) .

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين الأول الذي يرى أنّ المبتدأ والخبر ترافعا بقوله : " وأقول : الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو إنما يرفع كل منهما الآخر " (١٠٥٥) .

ومن الغريب أن نجد أبا حيان يناقض رأيه الذي تابع فيه الكوفيين في هذه المسألة وهو يعد خروجًا عن خطه البصري المعروف ، إذا إنّ متابعته للكوفيين وخروجه عن مذهب البصريين يدلّ على أهمية هذه المسألة وجدواها عنده ، لكننا نجده في موضع آخر يعدها من المسائل التي لا تعود بالفائدة إذ لا يترتب عليها حكم لفظي أو معنوي ، فيقول عند عرضه الخلاف في ناصب المستثنى بعد (إلا) : " ومثل هذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة ، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ورافع الفاعل وناصب المفعول ، وإنما الخلاف الذي يُجدي فيما أدّى إلى حكم لفظي ، أو معنوي " (١٠٥٦) .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ " الخبر لم يكن ليكون مرفوعًا إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ ، وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر " (١٠٥٧) وهذا يوضح متابعة الدكتور المخزومي - رحمه الله - للكوفيين ويؤكد ذلك قوله إنّ " المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية ، نحو : خالدٌ أخوك ، ومحمدٌ في البيت وليس من المبتدأ ما كان مسندًا إليه في جملة فعلية كما زعم النحاة في نحو قولنا : محمدٌ سافر ، أو يسافر " (١٠٥٨) .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٩/١ ، ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢٥ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢٥ ، هامش : ٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٩/١ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٥٠٦/٣ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٣ .

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٣ .

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي أنّ مسألة العامل في رافع المبتدأ والخبر "دخيلة مصطنعة ، فإذا كان حق المبتدأ الرفع فلا بدّ للمنهج النحوي أن ينظر في الرفع له فيلتمسه في أغرب الوجوه وأضعفها ، بل قد يخترعه اختراعاً " (١٠٥٩).

وهو بعد عرضه مذاهب النحاة في هذه المسألة إذ يرى أنهم قد ترددوا في " إثبات الرفع لهذه المادة اللغوية التي هي في غنى عن هذا المنهج من البحث ، لولا العنصر الدخيل بسبب من شيوع (المنطق) في النحو فأفسده " (١٠٦٠).

الخلاف في الخبر بعد (لولا) إذا كان ما بعدها يُعرب مبتدأ في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب الجمهور (١٠٦١) أنّ خبر (لولا) محذوف وجوباً ، ولا يكون إلا كوناً مطلقاً نحو : لولا زيدٌ لكان كذا ، والتقدير : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإذا أُريد به الكون المقيّد جُعل مبتدأ نحو : لولا قيام زيد لأتيتك ، ولا يجوز عندهم أن يُقال : لولا زيدٌ قائمٌ ، بل يجب أن يُجعل المصدر هو المبتدأ - فيُقال لولا قيام زيد لأتيتك .

(٤) النحو العربي نقد وبناء : ٧٤ .

(٥) النحو العربي نقد وبناء : ٧٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٩/٣ ، الجنى الداني : ٥٩١ ، مغني اللبيب : ٣٥٩/١ ، همع الهوامع : ٤٢/٢ ، القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي : ٥٦ .

الثاني : مذهب ابن الطراوة^(١٠٦٢) ، أنّ جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الواقع بعدها، وضَعِفَ مذهبه ، بعدم وجود رابط يربط بين المبتدأ وخبره ولو جُعِلَت جملة الجواب خبرًا للمبتدأ الواقع بعد (لولا) لأُخْرِجَت (لولا) عن بابها من جهتين^(١٠٦٣):

الأولى : : أنّ (لولا) من الأدوات التي تحتاج إلى جواب وهي تربط جملة بأخرى.

الثانية : أنّ الجواب لو كان في موضع الخبر لكان الجواب مفردًا .

الثالث : مذهب الرماني والشجري (ت ٥٤٢هـ) وأبي على الشلوبيني (ت ٥٤٦هـ)^(١٠٦٤) وتبعهم في ذلك ابن مالك^(١٠٦٥) التفصيل في هذه المسألة ، فالمبتدأ بعد (لولا) - عندهم - على ثلاثة أقسام ، فهو إمّا أن يكون غير مُقَيَّد أي مطلق أو يكون مخبرًا عنه بكون مقيد لا يدل على حذفه دليل أو مخبرًا عنه بكون مقيد يدل على حذفه دليل^(١٠٦٦).

أولها : إذا كان كونًا مطلقًا يجب حذفه ، ويرى ابن مالك أنّ سبب الحذف هو : "لأنه معلوم بمقتضى (لولا) إذ هي دالة على الامتناع لوجود المدلول على امتناعه وهو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيدٌ لأكرمت عمرًا ، لم يُسأل في أي المراد وجود زيد الذي مانع من إكرام عمرو ، فصَحَّ الحذف لتعين المحذوف ووجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محله"^(١٠٦٧) وزيادة على ذلك فإنّ الجملة فيها من الطول الذي يلزم الاختصار^(١٠٦٨) .

وثانيها : هو المبتدأ الذي يجب إثباته ولا يجوز حذفه وهو المُخبر عنه بكون مُقَيَّد لا يدل على حذفه دليل ؛ لأنه إنّ حُذِفَ جُهِلَ معناه عند الحذف ، واستدل له ابن مالك بقول رسول الله - ﷺ - : " لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم "^(١٠٦٩) ، ويرى ابن مالك أنّ هذا الخبر لا يمكن حذفه لأنه " لو اقتصر في هذا على المبتدأ لظُنَّ أنّ المراد لولا قومك على كلّ حال من أحوالهم لنقضت الكعبة وهو خلاف المقصود لأنّ من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يُستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور " (١٠٧٠) .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٤٢/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٩/٣ ، الجنى الداني : ٥٩١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٣٦٠/١ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٦٢/٢ ، ٥١٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٩/٣ ، الجنى الداني : ٥٩٩ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٥٤/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح : ١٢٠ ، شفاء العليل : ٢٧٥/١ .

(٦) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ١٢٠ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٩/٣ .

(١) شرح التسهيل : ٢٢٦/١ .

(٢) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ١٢٠ ، ارتشاف الضرب : ١٠٨٩/٣ .

(٣) ينظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ٢٨٢/١ .

(٤) شواهد التوضيح والتصريح : ١٢١ .

وانتقد السيوطي من استدل بهذا الحديث الشريف ؛ إذ يرى أنّه قد حرّفته الرواة ولا يمكن الاستدلال به على القواعد النحوية ولأنه قد رُوِيَ بالمعنى لا كما لفظه الرسول - ﷺ - وإنّ هذه الأحاديث قد رواها الأعاجم والمولّدون ومن لا يجيد العربية^(١٠٧١) .

ثالثها : هو المبتدأ المُخبر عنه بكون مقيدّ ويدلّ على حذفه دليل ، ويجوز حذفه وإثباته لأنه يمكن إدراك معناه عند حذفه ، واستدلوا لذلك بقول المعري^(١٠٧٢) في صفة سيفه :

يَذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

ولحن الجمهور قول المعري (ت ٤٩ هـ)، وردّ عليه بعض النحاة وأولوه فمنهم من قال : هو على إضمار (أن) ، والتقدير : (أن يمسه) ، وقال بعضهم هو على البدل أي : إمساكه ، وقيل : هو حال ، وردّ عليهم الأخفش انتصاراً للجمهور أنّ العرب لا تأتي بعد الاسم المرفوع بعد (لولا) بالحال ولا بالخبر ، وإن ورد ذلك فهو شاذ^(١٠٧٣) .

ووصف أبو حيان قول الأخفش بأنه " مُنْبِئَةٌ عَلَى الْأَصْلِ " ^(١٠٧٤) أي : أنّ الأصل أنّ لا يأتي بعد الاسم المرفوع بعد لولا بالخبر وهذا مذهب الجمهور فدّل على ترجيح أبي حيان له ويؤكد ذلك ما نقله السيوطي^(١٠٧٥) ، إذ نقل عنه ترجيحه لمذهب الجمهور .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٤٢/٢ - ٤٣ ، كتاب الاقتراح في أصول النحو : ٤٠ - ٤١
(٦) هكذا نسبته أبو حيان ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٩/٣ ، ويبدو أنه أخطأ في نسبته إلى النابغة ؛ لأنّ البيت لأبي العلاء المعري ، ينظر : ديوان سقط الزند : ١٠٥ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٠/٣ ، الجنى الداني : ٥٩٩ .
(٢) ارتشاف الضرب : ١٠٩٠/٣ .
(٣) ينظر : عقود الزبرجد في إعراب الحديث الشريف : ١٩٣/٣ ، والقضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث الشريف : ٥٨ .

الخلافاً في جواز توسط الحال بين المصدر ومعموله الواقع
خبراً .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الكسائي والفراء وهشام^(١٠٧٦) ، أنه لا يجوز توسط هذه الحال بين المصدر ومعموله فلا يُقال : شربك ملتوتاً السويق ، أو شربي ملتوتاً السويق .

الثاني : حُكي عن البصريين^(١٠٧٧) جواز توسط هذه الحال بين المصدر ومعموله الواقع خبراً .

ورجّح أبو حيان مذهب الكوفيين إذ ذكر أنّ مذهب البصريين " لا يصح "^(١٠٧٨) وبأنه " مشكل ، لأنّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله ، بخلاف تقدمها فليس فيه ذلك "^(١٠٧٩) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧ / ٣ ، همع الهوامع : ٥٠ / ٢ ، ولم أجد هذا الرأي في معاني القرآن للفراء .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧ / ٣ ، همع الهوامع : ٥٠ / ٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٧ / ٣ .

(٤) همع الهوامع : ٥٠ / ٢ .

كان وأخواتها .

وفيها سبع وأربعون مسألة خلافية :

١. الخلاف في علة نصب خبر (كان) (١٠٨٠) .
٢. الخلاف في علة رفع اسم (كان) (١٠٨١) .
٣. الخلاف في (ليس) أهـي فعل أم حرف ؟ (١٠٨٢) .
٤. الخلاف في جواز توسيط خبر التقريب (١٠٨٣) .
٥. الخلاف في جواز تعدد أخبار (كان وأخواتها) (١٠٨٤) .
٦. الخلاف في جواز القول : أين ليس زيد (١٠٨٥) .
٧. الخلاف في جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها على (ما) (١٠٨٦) .
٨. الخلاف في علة تسمية هذه الأفعال بالناقصة (١٠٨٧) .
٩. الخلاف في (كان وأخواتها) أ تدل على الحدث أو الزمان أم لا تدل ؟ (١٠٨٨) .
١٠. الخلاف في (كان) التي يُضمـر فيها ضمير الشأن ، هل هي قسم برأسها؟ (١٠٨٩) .

١١. الخلاف في (ظلّ) أهـي تامة أم ناقصة؟ (١٠٩٠) .

١٢. الخلاف في جواز استعمال (ظل) بمعنى(صار) (١٠٩١) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٦/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢١/٢ م ١١٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٩٥ م ٤٤ ، وائتلاف النصره : ١٢١ م ٧ ، همع الهوامع : ٦٤/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٦/٣ ، شرح اللحة البدرية : ٤٠٣/٢ ، همع الهوامع : ٦٤/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٦/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٧٨/١ - ٣٧٩ ، الجنى الداني : ٤٩٤ ، شرح اللحة البدرية : ٥/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٤٨/٣
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٠/٣
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٠/٣
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٠/٣ - ١١٥١ و ١١٧٠/٣ - ١١٧١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٥٥/١ م ٢٧ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٠٢ م ٤٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٩/١ ، شرح التسهيل : ٣٣٠/١ ، شفاء العليل : ٣١٥/١ ، ائتلاف النصره : ١٢٢ م ٨ ، همع الهوامع : ٨٩/٢ ، المدارس النحوية أسطورة وواقع : ٦٨ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥١/٣ ، شرح التسهيل : ٣٢٠/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٧٨/٤ ، الأشباه والنظائر : ٣٣٩/٣ ، همع الهوامع : ٨٢/٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥١/٣ ، شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٥/١ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٣/٣ ، همع الهوامع : ٨٤/٢ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٥/٣ ، همع الهوامع : ٨٢/٢ .

١٤. الخلاف في جواز استعمال (بات) بمعنى (صار) (١٠٩٢).
١٣. الخلاف في جواز استعمال (صار) زائدة (١٠٩٣).
١٥. الخلاف في استعمال (ليس) عاطفة (١٠٩٤).
١٦. الخلاف في ليس ، هل هي للنفي مطلقاً ؟ (١٠٩٥).
١٧. الخلاف في (دام) التامة ، هل هي مُغَيَّرَة من الناقصة؟ (١٠٩٦).
١٨. الخلاف في معنى (زال) و(برح) (١٠٩٧).
١٩. الخلاف في جواز تلقي القسم بـ(ما زال) و(ما فتئ) و(ما برح) و(ما دام) (١٠٩٨).
٢٠. الخلاف في الفعل الماضي بغير (قد) ، هل يقع خبراً للأفعال الناقصة؟ (١٠٩٩).
٢١. الخلاف في جواز توسط أخبار (كان وأخواتها) إذا قصد حصر الاسم (١١٠٠).
٢٢. الخلاف في جواز توسط خبر (كان وأخواتها) إذا كان مشتقاً (١١٠١).
٢٣. الخلاف في جواز توسط خبر (ليس) (١١٠٢).
٢٤. الخلاف في جواز توسط الخبر بين (ما) و(دام) (١١٠٣).
٢٥. الخلاف في جواز تقديم خبر (ليس) عليها (١١٠٤).
-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٦/٣ ، همع الهوامع : ٧٦/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٦/٣ ، همع الهوامع : ٧٦/٢ ، مسائل النحو الخلافية بين ابن مالك والزمخشري : ٣٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٧/٣
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٧/٣
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٧/٣ ، شرح التسهيل : ٣٦٤/١ ، شرح الرضي على الكافية : ١٩٧/٤ ، همع الهوامع : ٧١ / ٢ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٨/٣
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٢/٣
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٢/٣
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٧/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٠/١ ، همع الهوامع : ٧٣/٢ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٨/٣
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٨/٣ - ١١٦٩ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٨/٣ ، شرح التسهيل : ٣٣١/١ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، شرح التصريح : ١٧٨/١ ، همع الهوامع : ٨٨/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧١/٣ ، همع الهوامع : ٨٩/٢ .

٢٦. الخلاف في جواز تقديم خبر (زال) عليها إذا دخل عليها غير (ما) من حروف النفي (١١٠٥).

٢٧. الخلاف في جواز توسط الخبر وتقديمه إذا كان جملة (١١٠٦).

٢٨. الخلاف في جواز تقديم معمول الخبر على (كان وأخواتها) (١١٠٧).

٢٩. الخلاف في إعراب قوله تعالى ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (١١٠٨).

٣٠. الخلاف في جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان وأخواتها) (١١٠٩).

٣١. الخلاف في جواز أن يأتي اسم (زال) نكرة (١١١٠).

٣٢. الخلاف في جواز اقتران الجملة الخبرية في باب (كان وأخواتها) بـ (الواو) تشبيهاً لها بالجملة الحالية (١١١١).

٣٣. الخلاف في جواز حذف خبر (ليس) من دون قرينة (١١١٢).

٣٤. الخلاف في جواز زيادة (كان) في قولهم : إن من أفضلهم كان زيداً (١١١٣).

٣٥. الخلاف في (كان) إذا زيدت في الكلام ، هل هي فارغة من الفاعل؟ (١١١٤).

٣٦. الخلاف في جواز زيادة غير (كان) من أخواتها في الكلام (١١١٥).

٣٧. الخلاف في جواز زيادة أفعال باب (كان وأخواتها) ، إذا لم ينقض المعنى (١١١٦).

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧١/٣ - ١١٧٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٠/١ م ١٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣١٥ م ٤٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٨/١ - ٣٨٩ ، شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافت : ١٠٩ - ١١٢ ، انتلاف النصرة : ١٢٣ م ٩ ، شرح التصريح : ١٨٨/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧١/٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧٢/٣ - ١١٧٣ ، شفاء العليل : ٣١٥/١ ، همع الهوامع : ٩٠/٢ ، ٩١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧٣/٣ - ١١٧٤ ، ١١٧٥/٣ - ١١٩٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٩٥/١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧٥/٣ - ١١٧٦ ، وقوله تعالى في سورة النمل من الآية : ٥٦ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧٨/٣ ، همع الهوامع : ٩٦/٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨٣/٣ ، همع الهوامع : ٨٤ - ٨٥ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨٣/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨٣/٣ - ١١٨٤ ، همع الهوامع : ٨٤/٢ - ٨٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨٥/٣ ، المقتضب : ١١١٦/٤ ، الانتصار لسبويه على المبرد : ٣٩ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨٥/٣ - ١١٨٦ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨٦/٣ ، همع الهوامع : ١٠٠/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨٦/٣ .

٣٨. الخلاف في جواز زيادة كل فعل لازم من غير باب (كان وأخواتها) إذا لم ينقض المعنى^(١١١٧).

٣٩. الخلاف في قولهم : (إنْ لا صالح فطالح)^(١١١٨).

٤٠. الخلاف في جواز إضمار (كان) الناقصة بعد (لَدُنْ)^(١١١٩).

٤١. الخلاف في قول العرب : أما أنت منطلقاً انطلقت^(١١٢٠).

٤٢. الخلاف في جواز رفع خبر (كان) على إضمار مبتدأ^(١١٢١).

٤٣. الخلاف في جواز رفع الاسمين بعد (كان وأخواتها)^(١١٢٢).

٤٤. الخلاف في جواز تقديم معمول الخبر على (كان وأخواتها)^(١١٢٣).

٤٦. الخلاف في قولهم : كان كائناً زيدٌ قائماً^(١١٢٤).

٤٧. الخلاف في قولهم : كان يقوم زيدٌ ، ويقوم كان زيدٌ^(١١٢٥).

الخلاف في ليس ، هل هي لنفي الحال مطلقاً؟

في هذه المسألة أربعة أقوال .

الأول : ذكر أبو حيان أنَّ بعض النحاة يرى أنَّ (ليس) للنفي مطلقاً^(١١٢٦). ويترجَّح أنه مذهب سيبويه وتبعه فيه ابن السراج^(١١٢٧).

الثاني : مذهب المبرِّد وابن السراج وابن درستويه والصيمري^(١١٢٨) ، أنَّ (ليس) قد تنفي الاستقبال كما تنفي الماضي والحال .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨٦/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٠/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٠/٣ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩١/٣ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩١/٣ ، همع الهوامع : ١٠٥/٢ - ١٠٦ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٤/٣ - ١١٩٥ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٥/٣ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٥/٣ .

(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٦/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٧/٣ ، همع الهوامع : ٧٩/٢ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٣٣/٤ ، الأصول في النحو : ٩٧/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٨٧/٤ ، التبصرة والتذكرة : ١٨٨/١ ، ارتشاف الضرب : ١١٥٧/٣ ، شفاء العليل : ٣٠٨/١ .

وفيما نقله أبو حيان عن ابن السراج نظر ، فظاهر قوله يدل على أنه متابع لسيبويه وعدم متابعته للمبرد فهو يقول : " وإنما أعملوا (ما) عمل ليس لأنّ معناها معنى (ليس) لأنها نفي كما أنها نفي " (١١٢٩).

الثالث : مذهب الزمخشري (١١٣٠) ، أنّ (ليس) لنفي الحال فقط ، ولا يمكن أن تكون لنفي الاستقبال . فلا يجوز القول : ليس زيدٌ قائماً غداً .

الرابع : مذهب أبي علي الشلوبيني (١١٣١) ، والتفصيل في هذه المسألة فر(ليس) - عنده - لنفي الصفة عن الموصوف في الحال إذا لم يكن الخبر مقيّداً بزمان ، فإذا كان مقيّداً بزمان كانت وصفاً له نحو : ليس خلق الله مثلهم : أي أنّ المقيّدة بزمان تنفيه حسب القيد الزماني ، واختار هذا المذهب أبو حيان بقوله : " هو الصحيح " (١١٣٢) ، واختاره السيوطي أيضاً (١١٣٣).

وتابعهم في ذلك الدكتور فاضل السامرائي إذ يرى أنّ (ليس) فعل " تستعمل في العربية لنفي الحال عند الإطلاق ، وإذا قيّد فحسب ذلك التقييد يقول : (ليس زيدٌ قائماً) أي الآن " (١١٣٤) ، وعدّ منه قوله تعالى : ﴿الْأَيَّامُ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (١١٣٥) ، فهي هنا أفادت الاستقبال (١١٣٦).

(٤) الأصول في النحو : ٩٧/ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٧/٤ .
(٥) ينظر : المفصل : ٣٤٤ ، ارتشاف الضرب : ١١٥٧/٣ .
(٦) ينظر : التوطئة : ٢٢٨ ، ارتشاف الضرب : ١١١٥٧م٣ ، همع الهوامع : ٧٩/٢ .
(٧) ارتشاف الضرب : ١١٥٧/٣ .
(٨) ينظر : همع الهوامع : ٧٩/٢ .
(١) معاني النحو : ٢٢٩/١ .
(٢) هود : من الآية ٨ .
(٣) ينظر : معاني النحو : ٢٢٩/١ .

الخلاف في الفعل الماضي بغير (قد) هل يقع خبراً للأفعال الناقصة ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين^(١٣٧) ، جواز مجيء خبر الأفعال الناقصة جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مقرون بـ(قد) ؛ لأنهم يرون أنّ دخول الأفعال الناقصة عليه يعطي معنىً جديداً غير ما كانت عليه الجملة قبل دخول هذه الأفعال ، فإذا قيل أصبح زيد قام وأمسى زيد خرج . أعطى من المعنى ما لم يُعطه (زيد قام) و(زيد خرج) ؛ لأنّ (قام) و(خرج) لا يعطيان أكثر من الدلالة على الماضي في حين دخول (أمسى) و(أصبح) على الجملة يعطيان الماضي مع الدلالة على الصباح أو المساء . وكذلك سائر أخواتها ، ما عدا (كان) فلا تعطي معنى أكثر من التوكيد والتوكيد في كلام العرب كثير^(١٣٨) ، إذ كثر وروده في كلام العرب نثراً ونظماً كثرة أوجبت القياس عليه^(١٣٩) ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ ﴾^(١٤٠)

وقوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلَّةً ﴾^(١٤١) وقوله عز وجل: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمِنْتُمْ ﴾^(١٤٢) وقوله ﴿ أَوْ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ ﴾^(١٤٣) .

واختار هذا المذهب ابن عصفور مستثنياً من الأفعال الناقصة (ما برح) و(ما انفك) و(ما زال) و(ما دام) ؛ إذ يرى أنّ هذه الأفعال تعطي معنى الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار . والأفعال الماضية تعطي معنى الانقطاع فتغير معناها^(١٤٤) .

الثاني : مذهب الكوفيين^(١٤٥) وجوب اقتران (قد) بالفعل الماضي إذا وقع خبراً للأفعال الناقصة ؛ لأنّ خبر الابتداء إذا وقع جملة فعلية فعلها ماضٍ لا يحتاج إلى دخول كان عليه ؛ لأنهم يرون أنّ الواقع بالإخبار يعطي الدلالة الزمنية لما يعطيه دخول (كان) عليه ، فيصبح - حينئذٍ - دخول (كان) عليه فضلة ؛ لذلك وجب اقتران (قد) بالفعل الماضي الواقع خبراً لهذه

(١) ينظر : همع الهوامع : ٧٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٣٨١/١ ، شفاء العليل : ٣١٠/١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٧٣/٢ .

(٤) يوسف : من الآية ٢٧ .

(٥) المائدة : من الآية ١١٦ .

(٦) الأنفال : من الآية ٤١ .

(٧) إبراهيم : من الآية ٤٤ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٨١/١ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٧/٣ ، همع الهوامع : ٧٣/٢ .

الأفعال ؛ لأنّ (قد) يُقَرَّب الماضي إلى الحال : فإذا قلنا : (كان زيد قد قام) يكون بمعنى (كان زيد يقوم) . فإن جاء الماضي خبراً لهذه الأفعال ولم يقترن بـ(قد) فهو على تقديرها^(١١٤٦) .

أمّا أبو حيان فقد اختار مذهب البصريين بدليل مخالفته للكوفيين^(١١٤٧) ، وحجته في ذلك كثرة ورود الفعل الماضي خبراً للأفعال الناقصة غير مقترن بـ(قد) في كلام العرب نثراً ونظماً . ومنه قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾^(١١٤٨)

ورواية الكسائي^(١١٤٩) عن العرب : " أصبحت نظرتُ إلى ذات التنانير " . ومنه قول الشاعر :

فَأَمْسَى مُقْفَرًا لَاحِيٍّ فِيهِ وَقَدْ كَانُوا فَأَمْسَى الْحَيِّ سَارُوا^(١١٥٠)

وقول الشاعر :

ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبِ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ^(١١٥١)

ويبدو أنّ الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره أبو حيان لورود السماع في ما استدلوا به .

الخلاف في جواز توسيط خبر ليس

في هذه المسألة قولان :

-
- (١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٠/١ ، شفاء العليل : ٣١٠/١ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٧/٣ .
 - (٣) الأحزاب : من الآية ١٥ .
 - (٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٢/١ ، همع الهوامع : ٧٣/٢ .
 - (٥) البيت بلا نسبة في همع الهوامع : ٣٨٢/٢ ، الدرر اللوامع : ٤٨/٢ .
 - (٦) البيت لعدي بن زيد ، ينظر : ديوانه : ٨٣ ، ورواية الديوان :
ثُمَّ أَضْحَوْا أَخْنَعَ الدَّهْرُ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يُوْدِي بِالْجِبَالِ
وَكذَاكَ الدَّهْرُ يَرْمِي بِالْفَتَى فِي طَلَابِ الْعَيْشِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ

الأول : مذهب جمهور النحاة^(١١٥٢) ، أنه يجوز توسيط خبر (ليس) وتابعهم في ذلك ابن مالك^(١١٥٣) . إذ يرى أن من منع التوسيط لم يخالف السماع فقط إنما خالف القياس أيضًا ؛ لأنّ جواز توسيط خبر (ليس) جائز على الرغم من مشابهتها لـ(دام) بعد التصرف ، لكنها تتفوق ضعفًا عليها بأنّ عدم تصرفها لازم وعدم تصرف (دام) عارض .

الثاني : مذهب ابن درستويه^(١١٥٤) أنه لا يجوز توسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها لمشابتها لـ(ما) النافية ولأنها حرف ، وكما لا يجوز توسيط خبر (ما) فلا يجوز كذلك توسيط خبر (ليس) .

وانتقد أبو حيان كلاً من الفارسي وابن الدهان (ت ٥٦٩ هـ)^(١١٥٥) وابن عصفور وابن مالك^(١١٥٦) لأنهم ذكروا أنه لا يوجد خلاف في جواز توسيط خبر (ليس).

وقد كان أبو حيان مصيباً في هذا النقد ؛ لأنّ الخلاف موجود في هذه المسألة إلا ما ذكره عن ابن مالك فلم يكن دقيقاً فيه ؛ لأنّ ابن مالك قد ذكر أنّ الخلاف موجود في جواز توسيط خبر (ليس) لكنه خالف أبا حيان عندما ذكر أنّ من خالف النحاة في ذلك هو ابن معطٍ (ت ٦٢٨ هـ) وليس ابن درستويه ، إذ يقول : " وإنّما اختصت ليس ودام بالاستشهاد على توسيط خبرها لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما ، فربّما اعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقاً وقد وقع في ذلك ابن معطٍ - رحمه الله - فضمن ألفيته منه توسيط خبر (ليس) و(ما دام) " ^(١١٥٧).

وقد رجّح أبو حيان مذهب الجمهور ، إذ يرى أنّ توسيط خبر (ليس) قد ثبت في كلام العرب فلا يجب الالتفات إلى من منعه^(١١٥٨) .

واحتج في تفسيره بقراءة من قرأ^(١١٥٩) قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُلْكَأُوا وَجُوهَكُمْ﴾

^(١١٦٠) بنصب (البر) خبراً لـ(ليس) ، وقد توسط بينها وبين اسمها، ويرى أبو حيان أنّ الأولى

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٩/٣ ، البحر المحيط : ٤/٢ ، همع الهوامع : ٨٨/٢ .
 - (٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣٣١/١ ، شرح الكافية الشافية : ٤٠٠/١ ، شفاء العليل : ٣١٣/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٩/٣ ، البحر المحيط : ٤/٢ ، شرح قطر الندى : ١٤٤ ، شرح التصريح : ١٨٧/١ .
 - (٤) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوي ألف : شرح اللمع لابن جني ، والفصول في العربية ، ينظر : إنباه الرواة : ٤٧/٢ - ٥١ .
 - (٥) ينظر : المقتصد : ٤٧/١ ، ارتشاف الضرب : ١١٦٩/٣ ، همع الهوامع : ٨٨ / ٢ .
 - (٦) شرح التسهيل : ٣٣١/١ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٦٩/٣ .
 - (٢) وهي قراءة حمزة وحفص ، ينظر : والبحر المحيط : ٤/٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٩٩ .
 - (٣) البقرة : من الآية ١٧٧ .

في هذه القراءة جعل البر خبراً لـ (ليس) وجعل (أن تولوا) اسمها ؛لأن (أن) وصلتها أقوى في التعريف من (الألف واللام) (١١٦١) .

واستدل كذلك بقول الشاعر :

سَلِي إِنَّ جَهْلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ وليس سواءَ عالمٌ وجهولٌ (١١٦٢)

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما رجه ابن مالك وأبو حيان موافقة للسمع والقياس .

المشبهات بـ (ليس)

وفيهما ست وثلاثون مسألة خلافية :

١. الخلاف في العامل في خبر (ما) النافية (١١٦٣) .
٢. الخلاف جواز نصب خبر (ما) إذا تقدّم (١١٦٤) .
٣. الخلاف في جواز تقديم خبر (ما) منصوباً وقد دخلت (إلا) على الاسم (١١٦٥) .
٤. الخلاف في جواز دخول (الباء) على الخبر المقدّم (١١٦٦) .
٥. الخلاف في جواز أن يكون خبر (ما) ظرفاً أو جاراً ومجروراً (١١٦٧) .
٦. الخلاف في جواز نصب معمول الخبر إذا توسط بين (ما) واسمها ، ولم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً (١١٦٨) .
٧. الخلاف في جواز رفع الخبر إذا توسط معموله بين (ما) واسمها (١١٦٩) .
٨. الخلاف في جواز نصب الخبر إذا كان منفياً بـ (غير) (١١٧٠) .
٩. الخلاف في جواز رفع الخبر أو نصبه في قولهم : ما زيدٌ إلا زهيرٌ (١١٧١) .

(٤) ينظر البحر المحيط : ٤/٢ .

(٥) البيت للسموأل، ينظر : ديوانه : ٧٧ ، وهو من شواهد البحر المحيط : ٤/٢

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧٧/٣ ، ١٢٠١/٣ ، اللمع في العربية : ١٠٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٥/١ م ١٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٢٤ م ٤٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٩١/١ - ٥٩٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٠٢/١ ، ائتلاف النصرة : ١٦ م ٤٣ ، همع الهوامع : ١٠٩/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٧/٣ - ١١٩٨ ، الانتصار لسيبويه على المبرد : ٥٤ م ٧ ، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٢٨١ - ٢٨٢ ، همع الهوامع : ١١٣/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٨/٣ ، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٢٧٧ - ٢٧٨ ، همع الهوامع : ١١٠/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٨/٣ ، همع الهوامع : ١٢٧/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٨/٣

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٩/٣

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٩/٣

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٩/٣ ، همع الهوامع : ١١١/٢ .

١٠. الخلاف في جواز نصب الخبر أو رفعه في قولهم : ما زيدٌ إلا لحيته ، وما زيدٌ إلا عيناه (١١٧٢).

١١. الخلاف في جواز نصب خبر (ما) بعد (إلا) (١١٧٣).

١٢. الخلاف في جواز دخول (إلا) على الخبر ، إذا كان مصحوبًا بحرف تنفيس أو قد أو لم (١١٧٤).

١٣. الخلاف في جواز نصب الخبر إذا توسط معموله بينه وبين (إلا) (١١٧٥).

١٤. الخلاف في فقد (إن) بعد (ما) ، هل يبطل عملها ؟ (١١٧٦).

١٥. الخلاف في جواز قولهم : ما عبدُ الله إلا بالجارية كفيلاً ، وما بالجارية إلا عبد الله كفيلاً (١١٧٧).

١٦. الخلاف في عمل (إن) بعد (ما) (١١٧٨).

١٧. الخلاف في عمل (ما) إذا أُكِّدَتْ بـ(ما) (١١٧٩).

١٨. الخلاف في جواز تقديم خبر (ما) عليها (١١٨٠).

١٩. الخلاف في جواز تقديم الخبر على الاسم ، إذا دخلت (الباء) على الخبر (١١٨١).

٢٠. الخلاف في جواز العطف على التوهم على خبر (ما) (١١٨٢).

٢١. الخلاف في جواز جر المعطوف على معمول الخبر بعد (لا) إذا حذفت (١١٨٣).

-
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٩/٣ ، همع الهوامع : ١١١/٢ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٩/٣ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ ، همع الهوامع : ١١٠/٢ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ ، همع الهوامع : ١١٢/٢ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٣٦/٢ م ٨٩ ، انتلاف النصرة : ١٥٥ م ٢٠ ،
الأشياء والنظائر : ٣٤٠/٣ ، همع الهوامع : ١٠٩/٢ ، ١١٢ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٠/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٧٢/١ م ٢٠ ، التبيين عن مذاهب النحويين :
٣٢٧ م ٢٩ ، وانتلاف النصرة : ١٦٥ م ٤٤ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠١/٣ ، همع الهوامع : ١١٤/٢ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٣/٣ .
(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٣/٣ ، همع الهوامع : ١٢٩/٢ ، ١٣٠ .

٢٢. الخلاف في جواز نصب المعطوف إذا تأخر الوصف عن الأجنبي وحرف العطف موجب (١١٨٤).

٢٣. الخلاف في قولهم : ما كلُّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة (١١٨٥).

٢٤. الخلاف في قولهم : ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمرو بذاهبٍ ، إذا كان خبر (ما) مجرورًا وعُطف على اللفظ (١١٨٦).

٢٥. الخلاف في جواز تأخير الاسم الموجب المسبوق بـ(إلا) وتقديم معمول الخبر عليه (١١٨٧).

٢٦. الخلاف في جواز إعمال (إن) النافية إعمال (ما) الحجازية (١١٨٨).

٢٧. الخلاف في إعمال (لا) عمل (ما) (١١٨٩).

٢٨. الخلاف في ماهية (لات) (١١٩٠).

٢٩. الخلاف في (لات) ، أ تعمل أم لا تعمل ؟ (١١٩١).

٣٠. الخلاف في (لات) ، أعملها مختص بلفظ (الحين) أم يتعدى إلى ما رادف الحين من الظروف ؟ (١١٩٢).

٣١. الخلاف في جواز زيادة(الباء) في خبر (ما) إذا زيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها (١١٩٣).

٣٢. الخلاف في جواز دخول(الباء) في خبر(لا) العاملة عمل (ليس) (١١٩٤).

٣٣. الخلاف في جواز دخول (الباء) في خبر (ما) التميمية (١١٩٥).

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٣/٣ ، همع الهوامع : ١٢٩/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٤/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٤/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٤/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٧/٣ ، إعراب القرآن : ٨٤/٢ ، المغني في النحو : ١٢٠/٣ ، شرح التصريح : ٢٠١/١ ، همع الهوامع : ١٢٠٨/٢ - ١٢٠٩ ،

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ - ١٢٠٩ ، الجنى الداني : ٢٩٣ ، همع الهوامع : ١١٩/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢١٠/٣ ، الجنى الداني : ٤٨٦ ، همع الهوامع : ١٢١/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢١١/٣ ، همع الهوامع : ١٢٢/٢ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢١١/٣ ، همع الهوامع : ١٢٣/٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢١١/٣ ، همع الهوامع : ١٢٥ - ١٢٦ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢١٥/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٠/٣ - ١٢٢١ ، شرح التسهيل : ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، شفاء العليل : ٣٦٦/١ ، همع الهوامع : ١٢٦/٢ ، كتاب الاقتراح : ١١١ - ١١٢ .

٣٤. الخلاف في فائدة زيادة (الباء) في الخبر (١١٩٦).

٣٥. الخلاف في جواز دخول (الباء) في الخبر إذا تقدّم أو تقدّم معموله (١١٩٧).

٣٦. الخلاف في جواز قولهم : ما هو بذاهبٍ زيدٌ (١١٩٨).

الخلاف في جواز نصب خبر (ما) النافية إذا تقدّم .
في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه والجمهور والكسائي (١١٩٩) فيما نُقل عنهم ، أنّ خبر (ما) النافية إذا تقدّم لا يجوز نصبه نحو : ما قائمٌ زيدٌ . يقول سيبويه : " فإذا قلت : ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أعتب ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدّمًا مثله مؤخرًا ، كما أنه لا يجوز أن تقول إنّ أخوك عبد الله ، على حدّ قولك : إنّ عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل وإنما جُعِلت بمنزلته فكما لم تتصرف (إنّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقوَ قوته فكذلك (ما) " (١٢٠٠) .

الثاني : مذهب الفراء (١٢٠١) أنه يجوز نصبه مطلقاً نحو : ما قائمًا زيدٌ ، ونما استدل به للفراء قول الفرزدق (١٢٠٢) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرٌ

وذكر الجرمي أنّ هذه لغة وحكى " ما مُسيئًا من أعتب " (١٢٠٣) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢١/٣ ، انتلاف النصر : ١٦ م ٣٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢١/٣ ، همع الهوامع : ١٢٧/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢١ / ٣ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٥٩/١ ، ارتشاف الضرب : ١١٩٨/٣ ، الجنى الداني : ٣٢٤ .

(٢) كتاب سيبويه : ٥٩/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٧/٣ ، الجنى الداني : ٣٢٤ ، شفاء الغليل : ٣٣/١ ، همع الهوامع : ١١٣/٢ ، ورأي الفراء لم أجده في كتابه معاني القرآن .

(٤) ينظر : ديوانه : ١٨٥/١ .

(٥) مجمع الأمثال : ٢٨٨/٣ ، وفيه " ما أساء من أعتب " ، وارتشاف الضرب : ١١٩٨/٣ .

ونقل أبو حيان والمرادي (ت ٧٤٩هـ) عن ابن عصفور نقله عن الفراء أنه لا يجوز نصب الخبر إذا تقدّم^(١٢٠٤) وابن عصفور لم ينسب رأيًا إلى الفراء إنما نسب إلى أهل الكوفة إعرابهم لـ(قتل) في قول الفرزدق السابق : ظرفًا بمنزلة البذل^(١٢٠٥).

وإذا كان ما نقل عن الفراء والكسائي صحيحًا كان الكوفيون متابعين لسيبويه والجمهور ، لكن هذه المسألة نُقلت على أنها من المسائل الخلافية بين البصريين (سيبويه والمبرد) وهذا ما نقله ابن ولاد^(١٢٠٦).

ولعل ما نقله أبو حيان عن الكسائي والفراء يؤكد أنّ هذه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وأنّ المبرد متابع للكوفيين في هذه المسألة وما حكاه الجرمي عن بعض العرب يؤكد صحة مذهب الكوفيين لتوسعهم في الرواية عن قبائل العرب أكثر من البصريين .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٨/٣ ، الجنى الداني : ٣٢٤ .

(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٩٣/١ .

(١) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ٥٤ م ٧ .

الخلاف في جواز إعمال (إن) النافية إعمال (ما) الحجازية .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه والكسائي وأكثر الكوفيين والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني^(١٢٠٧) جواز إعمال (إن) النافية إعمال (ما) الحجازية .

ونقل أبو حيان أن النحاة اختلفوا في النقل عن سيبويه والمبرد فنقل أولاً عن السهيلي^(١٢٠٨) قوله إن مذهب سيبويه الجواز ومذهب المبرد المنع . ونقل عن أبي جعفر النحاس^(١٢٠٩) ما يناقض نقل السهيلي بأن سيبويه والفراء يرفعان الخبر وأن الكسائي ينصبه ، وهذا مذهب المبرد أيضاً . وأخيراً ذكر أن ابن طاهر نقل أن سيبويه يجيز الإعمال^(١٢١٠) . ولم يصحح أبو حيان نسبة هذه الآراء والاختلاف فيها .

ويظهر أن السهيلي أصاب فيما نقله عن سيبويه ووهم في ما نقله عن المبرد ؛ لأنه متابع لسيبويه إذ يقول : " وتكون بمعنى (ما) تقول : إن زيدً منطلقاً أي : ما زيدً منطلقاً ، وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر " ^(١٢١١) ، ومن قول المبرد هذا تبين أنه واهم فيما نقله عن سيبويه ؛ لأن سيبويه صرح بأن (إن) بمعنى (ما) بقوله : " وتكون بمعنى (ما) قال تعالى ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ أي : ما الكافرون إلا في غرور " ^(١٢١٢) ، وبين قول سيبويه وهم النحاس فيما نقله عنه وصحة ما نقله عن المبرد وصحة ما نقله ابن طاهر .

واستدل أصحاب هذا الرأي بقراءة من قرأ^(١٢١٣) قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلُكُمْ) ^(١٢١٤) بسكون نون (إن) ونصب (عباداً) . ويقول الشاعر :

-
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٥٢/٣ ، المقتضب : ٣٥٩/٣ - ٣٦٠ ، الأصول في النحو : ٩٥/١ ، ١٩٥/٢ ، المحتسب : ٢٠٧/٣ ، المغني في النحو : ١٢٠/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٢٠٧/٣ ، الجنى الداني : ٢٠٩ ، شرح التصريح : ٢٠١/١ ، همع الهوامع : ١١٦/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٧/٣ ، شرح التصريح : ٢٠١/١ .
- (٣) ينظر : إعراب القرآن : ٨٤/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٧/٣ .
- (٥) المقتضب : ٣٥٩/٣ - ٣٦٠ .
- (٦) كتاب سيبويه : ١٥٢/٣ ، قوله تعالى في سورة الملك من الآية : ٢٠ .
- (١) هي قراءة سعيد بن جببر ، ينظر : المحتسب : ٢٧٠/١ ، إعراب القرآن : ٨٤/٢ ، البحر المحيط : ٤٤٠/٤ .
- (٢) الأعراف : من الآية ٣٨ .

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا (١٢١٥).

وقول الآخر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ (١٢١٦).

الثاني : نقل أبو حيان أنه مذهب الفراء وأكثر البصريين ومذهب الكثير من أصحابه (١٢١٧) أنه لا يجوز إعمال (إِنْ) النافية إعمال (ما) ، وما احتج به أصحاب الرأي الأول من الضرورات التي لا يُقاس عليها .

أما أبو حيان فقد اختار المذهب الأول بقوله " والصحيح جواز إعمالها " (١٢١٨) لورود السماع به نظماً ونثراً ، إذ ذكر إن إعمال (إِنْ) النافية إعمال (ما) قد ثبت لغة لأهل العالية ، وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة وما والاها (١٢١٩) ، فمن شواهد النثر قول العرب " إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ لَا ضَارَكَ " وقولهم : " وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ " وقول الأعرابي : (إِنْ قَائِمًا) يريد : إِنْ أَنَا قَائِمًا : حُذِفَت الهمزة ونُقِلَت حركتها إلى نون (إِنْ) ، وأُدغمت فيها كما أُدغمت في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (١٢٢٠) ونقل أن الكسائي سمع هذا القول من الإعرابي فأنكره عليه وظن أنه يريد (إِنْ) المشددة ، دخلت على (قائم) ، فاستثبت ذلك منه فإذا هو يريد : (إِنْ أَنَا قَائِمًا) (١٢٢١) .

ومن اللافت للنظر أن أبا حيان على الرغم من ترجيحه مذهب سيبويه ومن تابعه فقد ذكر القراءة القرآنية لقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾ في تفسيره ودافع عنها برده على أبي جعفر النحاس الذي أنكر هذه القراءة (١٢٢٢) ، لكنه لم يستدل بها في هذه المسألة بل ذكر شواهد شعرية ونثرية على غير ما فعله النحاة الآخرون الذين استدلوا بهذه القراءة على صحة مذهبهم .

ولعل الذي يشفع لأبي حيان في هذا أنه نظر إلى معنى الآية نظرة تختلف عما ذكره المفسرون إذ إن معنى الآية وفاقاً لما قرأت " تحقير بشأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر بل

(٣) البيت من شواهد : الجنى الداني : ٢١٠ ، شرح ابن عقيل : ٣١٨/١ ، همع الهوامع : ١١٧/٢ .
(٤) من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٤٤٧/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٠٧/٣ ، الجنى الداني : ٢٠٩ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٧/٣ ، البحر المحيط : ٤٠٤/٤ ، شرح التصريح : ٢٠١/١ ، همع الهوامع : ١١٦/١ .
(٦) ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ .
(٧) ينظر : شرح التصريح : ٢٠١/١ .
(٨) الكهف : من الآية ٣٨ .
(٩) ينظر همع الهوامع : ١١٦/٢ - ١١٧ .
(١٠) ينظر : إعراب القرآن : ٨٤/٢ ، البحر المحيط : ٤٤٠/٤ .

هم أقل وأحقّر إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل " (١٢٢٣) ورأي أبي حيان نابع من دقة نظر في المعنى والذي يجب ألا يتعارض مع القراءة القرآنية فهو يقول : " والذي يظهر لي أنّ هذا التخرّيج الذي خرجوه في أنّ (إنّ) للنفي ليس بصحيح ؛ لأنّ قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها وهذا التخرّيج يدل على نفي فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى " (١٢٢٤).

وراح بعدها يخرج القراءة على غير ما خرجها جمهور المفسرين إذ يقول : " وقد خُرّجت القراءة في شرح التسهيل على وجه غير ما ذكره وهو أنّ (إنّ) هي المخففة من الثقلية وأعمالها عمل المشددة ، وقد ثبت أنه يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمّر بالقراءة المتواترة ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ " (١٢٢٥) .

وقد تابع الدكتور مهدي المخزومي أصحاب الرأي في أنّ (إنّ) تعمل عمل (ما) من خلال ذكره للعديد من الشواهد التي تؤكد ذلك لكنه ذكر أنّ " إنّ هذه لا تعمل عند سيبويه ، ولا عند الفراء ، وذهب الكسائي إلى إعمالها عمل (ليس) ، استناداً إلى قراءة سعيد بن جبّير ، فقد نصب عباداً " (١٢٢٦) معتمداً في رأيه هذا على ما نقله ابن هشام، وقد مرّ بنا أنّ سيبويه يجيز الإعمال (١٢٢٧) .

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي إنّ ما استدل به النحاة على جواز الإعمال من الشواهد القليلة والتي لا يُعرف قائلها وأنّ النحاة عندما لم يجدوا شواهد كثيرة راحوا يلتمسون ما يؤكد صحة مذهبهم في القراءات الشاذة فذكروا قراءة قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلُكُمْ) وأنّ القراءة الشهيرة للآية الكريمة بتشديد (النون) في (إنّ) فليس في الآية نفي ، ثم ذكر بعد ذلك أنّ (إنّ) في القرآن الكريم لا ترد إلا ونفيها قد انتقض بـ(إلا) (١٢٢٨) .

وفي كلام الدكتور السامرائي نظر من وجهين :

الأول : أنّ ما ذكره أبو حيان من شواهد نثرية وأقوال للعرب يؤكد صحة مذهبهم وأنّ النحاة لم يقتصروا في استشهادهم على شاهدين شعريين مجهولين وقراءة قرآنية شاذة كما ذكر .

(٢) البحر المحيط : ٤٤٠/٤ .

(٣) البحر المحيط : ٤٤٠/٤ .

(٤) البحر المحيط : ٤٤٠/٤ ، وقوله تعالى في سورة هود من الآية ١١١ .

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٥٣ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٣٥/١ ، في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٥٣ ، هامش : ٢ .

(٣) ينظر : النحو العربي نقد وبناء : ٨٤ .

الثاني : أنّ (إن) لم ترد في جميع القرآن وقد انتقض نفيها بـ(إلا) فقد وردت في آيات كريمة لم ينتقض نفيها بـ(إلا) كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾^(١٢٢٩) وقوله عز وجل : ﴿وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أُمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾^(١٢٣٠).

الخلاف في إعمال (لا) عمل (ما)

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه^(١٢٣١) ، أنها عاملة عمل (ما) إلحاقاً لها بـ(ليس) وانتقد أبو حيان الأخفش والمبرد لأنهما - بحسب قوله - زعمًا أنّ قول سيبويه : " وإن شئت قلت : لا أحدٌ أفضل منك في قول من جعلها كليس ويجريها مجراها ناصبة في المواضع " ^(١٢٣٢) ، " إنما قاله قياساً منه " ^(١٢٣٣) وفيما نقله أبو حيان عن المبرد نظر من وجهين :

أ - أنّ المبرد لم ينقل عن سيبويه أنه لا يُجيز إعمال (لا) عمل (ما) بل نقل عنه أنه لا يُجيز إعمال (إن) عمل (ما) كما ذكر عند تفصيل القول في المسألة السابقة^(١٢٣٤).

ب - أنّ المبرد لم يخالف سيبويه في هذه المسألة بل هو متابع له وهذا واضح من قوله : " وقد تُجعل (لا) معنى ليس لاجتماعهما في المعنى ولا تعمل إلا في النكرة فتقول : لا رجلاً أفضل منك " ^(١٢٣٥).

(٤) الأنبياء : من الآية ١٠٩ .

(٥) فاطر : من الآية ٤١ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٠٠/٢ .

(٢) كتاب سيبويه : ٣٠٠/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٥٩/٣ - ٣٦٠ ، وصفيحة : ١٧٩ من الرسالة .

(٥) المقتضب : ٣٨٢/٤ ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ هامش : ٥ .

الثاني : مذهب الأخفش^(١٢٣٦) أنها لا تعمل عمل (ما) إذ لا تنصب الخبر ورفع الاسم بعدها على الابتداء.

الثالث : مذهب الزجاج^(١٢٣٧) أنها تجري مجرى ليس في رفع الاسم ولا تنصب الخبر إذ لا تعمل به وهي مع اسمها في محل رفع مبتدأ واحتج له بأنه لم يشهد السماع مجيء خبرها ملفوظاً به منصوباً .

كقول الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بُرَاحٍ^(١٢٣٨)

وردّ عليه أبو حيان ترجيحاً لمذهب سيبويه بأنّ " الصحيح سماع ذلك ، لكنّه في غاية الشذوذ والقلّة " ^(١٢٣٩) وجعل منه قول الشاعر :

تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(١٢٤٠)

وقول الآخر :

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَازِلٍ فَبَوَّئْتُ حَصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا^(١٢٤١)

ونلاحظ أنّ أبا حيان قد قاس على القليل الشاذ في هذه المسألة .

ويرى الدكتور إبراهيم مصطفى أنّ الفرق الذي وضعه النحاة للتمييز بين (ما) العاملة عمل (ليس) و(لا) النافية للجنس : " إنّ الأولى تنفي الواحد ، فنفيها محدود خاص ؛ تقول : (لا رجل في الدار بل رجلان) ، والثانية تنفي الجنس ؛ تقول : (لا رجل في الدار) فلا يصح أنّ تعقب بعده بمثل بل رجلان ، فيتضارب أول الكلام وآخره ، وإذا ناقشت هذا الفرق الذي بينوا لم تجد له ثباتاً ، فالشاهدان اللذان رووهما لإعمالها إعمال ليس لا يفهم منهما إلا نفي الجنس ، وكيف يفهم على غيره قول الشاعر : تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ، وقول الآخر : فأنا ابن قيس لا براح ، وإذا ضاع معنى الشمول في النفي كان المعنى في البيتين لغواً ومن العجيب أنّ النحاة لا شاهد لهم على إعمالها كذلك إلا هذان البيتان : قال أبو حيان : إنه لم يرد من إعمال (لا) عمل (ليس) صريحاً إلا بيت واحد ، هو :

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ ، الجنى الداني : ٢٩٣ ، همع الهوامع : ١١٩/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ ، همع الهوامع : ١١٩/٢ .

(٨) من شواهد : المقتضب : ٣٦٠/٤ ، ومغني اللبيب : ٨٢٥/٢ ، شرح شواهد المغني : ٦١٢ ، الدرر اللوامع : ١١٢/٢ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ .

(٢) من شواهد : شرح التسهيل : ٣٥٩/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ ، الجنى الداني : ٢٩٢ ، شفاء العليل : ٣٣١/١ ،

مغني اللبيب : ٣١٥/١ ، شرح شواهد المغني : ٦١٢ .

(٣) من شواهد شرح التسهيل : ٣٥٩/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٠٩/٣ ، الجنى الداني : ٢٩٣ ، شرح ابن عقيل : ٣١٤/١ ،

المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٨٢/١ .

تعز فلاشيء على الأرض باقيًا " (١٢٤٢).

وفيما احتج به الدكتور إبراهيم مصطفى نظر ؛ لأنّ النحاة لم يقتصروا في احتجاجهم على جواز إعمال (لا) إعمال (ليس) على شاهد واحد بل إنّ أبا حيان ذكر شاهدًا آخر وهو قول الشاعر :

نصرئك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ فبُؤنت حصنًا بالكِماة حصينًا

أما الدكتور مهدي المخزومي فيرى أنّ النحاة تشبثوا في إعمال المشبهات بليس: "بفكرة العمل ، أنّ أهملوا دلالة الكلمة في الجملة ، ودلالة الجملة في الكلام وأنّ تمسكوا بمقولات لفظية جامدة تتعلق بالعامل وبالمعمول ، تناولوا (ما) و(لا) و(لات) و(إن) بالدرس لا من حيث دلالتها على معنى من المعاني العامة التي تعرض للجملة ، وهي النفي ، ولا من حيث الدلالة الخاصة الذي يدل عليها كل منهما على حدة ، بل من حيث ما كان لها من تأثير مزعوم فيما دخلت عليه " (١٢٤٣).

(٤) إحياء النحو : ١٣٢- ١٣٣ .

(١) قضايا نحوية : ٢١٠ .

أفعال المقاربة

وفيها إحدى عشرة مسألة خلافية

١. الخلاف في (عسى) أهي حرف أم ظرف ؟ (١٢٤٤)
٢. الخلاف في معنى (عسى) (١٢٤٥).
٣. الخلاف في جواز حذف (أن) في خبر (عسى) (١٢٤٦).
٤. الخلاف في إعراب (أن والفعل) ، الواقعين بعد المرفوع الداخلة عليه هذه الأفعال (١٢٤٧).
٥. الخلاف في جواز دخول (أن) في خبر (كاد) و(كرب) و(أوشك) (١٢٤٨).
٦. الخلاف في الاسم المرفوع الواقع بعد (عسى) (١٢٤٩).
٧. الخلاف في جواز تقديم خبر (كاد) وأخواتها إذا كان مقروناً بـ(أن) (١٢٥٠).
٨. الخلاف في إسناد (اخلوق) إلى (أن) والفعل (١٢٥١).
٩. الخلاف في إعراب ضمير النصب المتصل بـ(عسى) (١٢٥٢).
١٠. الخلاف في دلالة النفي إذا دخل على خبر (كاد) (١٢٥٣).
١١. الخلاف في جواز زيادة (كاد) في الكلام (١٢٥٤).

الخلاف في إعراب (أن) والفعل الواقعين بعد المرفوع الداخلة عليه هذه الأفعال .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٢/٣ ، شرح اللوحة البدرية : ١٣/٢ - ١٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٣/٣ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٤/٣ - ١٢٢٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٤/٣ ، ١٢٢٩ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١٧٨/٢ ، همع الهوامع : ١٣٨/٢ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٥/٣ - ١٢٢٦ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٨/٣ - ١٢٢٩ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٩/٣ - ١٢٣٠ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣١/٣ ، همع الهوامع : ١٤٥/٢ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٣/٣ - ١٢٣٤ ، المقترض : ٧١/٣ ، شرح التسهيل : ٣٨٣/١ ، التدريب في تمثيل التقريب : ١٠٨ ، الجنى الداني : ٤٦٧ ، همع الهوامع : ١٤٥/٢ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٥/٣ ، همع الهوامع : ١٤٧/٢ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٥/٣ ، همع الهوامع : ١٣٧/٢ .

الأول : مذهب الجمهور وصححه ابن عصفور^(١٢٥٥) ، أنّ (عسى) فعل ماضٍ ناقص والاسم المرفوع بعده اسم له و(أنّ والفعل) في موضع نصب خبر لـ(عسى) ، أي إنّها تعمل عمل (كان وأخواتها) وحجتهم في ذلك ، أنّ (أنّ والفعل) لا يجوز تقديرها بالمصدر ، والدليل على ذلك أنّ العرب لما ردتة إلى الأصل نطقت باسم الفاعل ولم تنطق بالمصدر ومن ذلك قول الشاعر :

أكثر في القول ملحاً دائماً لا تلحني إني عسيث صائماً^(١٢٥٦)

الثاني : مذهب الكوفيين^(١٢٥٧) أنّ (أنّ والفعل) بدل من المصدر ، وكأنهم نظروا إلى هذه الأفعال على أنها ليست ناقصة ، فالمعنى مثلاً في قولهم : قُرب أن يقوم زيدٌ وكرب أن يخرج عمرو ، أي : قُرب قيام زيد وكرب خروج عمرو ، ثمّ قُدِّم الاسم وأُخِّر المصدر فقليل : قُرب زيدٌ قيامه ، وكرب عمرو خروجه .

وتابعهم في ذلك ابن مالك^(١٢٥٨) ، إذ يرى أنّ (أنّ والفعل) بدل من المصدر المرفوع والمنصوب سدّ مسد جزأي الإسناد ، نحو قوله تعالى ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾^(١٢٥٩) .

الثالث : مذهب سيبويه^(١٢٦٠) أنّ موضع (أنّ والفعل) نصب على نزع الخافض ، أي على إسقاط حرف الجر ؛ لأنه يسقط كثيراً مع (أنّ) بمعنى قولهم : عسى زيد أن يقوم : عسى زيد القيام ، يقول سيبويه " وتقول عسيت أن تفعل ، فأنت ههنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل ، أي قاربت ذاك وبمنزلة دنوت أن تفعل واخولقت السماء أن تمطر أي لأن تمطر ، وعسيت بمنزلة اخولقت السماء "^(١٢٦١) ولم ينسب أبو حيان هذا الرأي لأحد بل قال : " مذهب بعض النحاة " ^(١٢٦٢) .

الرابع : مذهب المبرد وتبعه الزجاجي وهو مذهب أبي بكر بن خطاب^(١٢٦٣) (ت ٤٥٠ هـ) أنّ (أنّ والفعل) في موضع نصب على أنه خبر لـ (عسى) في نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ،

-
- (١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٧٨/٢ ، المقرّب : ١٠٩/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٢٩/٣ .
(٢) البيت لرؤبة بن العجاج ، ينظر : مجموع أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان رؤبة) : ١٨٥ ، ورواية الديوان : أكثر في العذل ملحاً دائماً لا تُكثَرُنْ إني عسيث صائماً وهو من شواهد شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٧٨/٢ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢٤/٣ ، همع الهوامع : ١٣٨/٢ ، الموفي في النحو الكوفي : ١٣٠ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٠/١ ، شفاء العليل : ٣٤٥/١ .
(٥) العنكيوت : من الآية ٤٢ .
(٦) ينظر : كتاب سيبويه : ١٥٧/٣ ، شرح التسهيل : ٣٨٠/١ .
(١) كتاب سيبويه : ١٥٧/٣ .
(٢) ارتشاف الضرب : ١٢٢٤/٣ .
(٣) ينظر : المقتضب : ٧٠/٣ ، كتاب الجمل للزجاجي : ٢٠٠-٢٠١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٧٨/٢ .
ارتشاف الضرب : ١٢٢٤/٣ ، ١٢٢٩ ، همع الهوامع : ١٣٨/٢ ، وأبو بكر بن خطاب هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي له اختصار كتاب الزاهر لابن الأنباري وله الترشيح ، ينظر : بغية الوعاة : ٥/٢ .

وقد وهم ابن عصفور في رأي المبرد هذا ، إذ بنى على قول المبرد " اعلم أنه لا بدّ لها من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وخبرها مصدر ؛ لأنها لمقاربتة ، والمصدر اسم الفعل ، وذلك قولك : عسى زيدٌ أن ينطلق وعسيت أن أقوم ، أي : دنوت من ذلك ، وقاربتة بالنية ، و(أن أقوم) في معنى القيام ، ولا تقل : عسيت القيام ، وإنما ذلك لأنّ القيام مصدر لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت ، و(أن يقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثم لم يقع القيام بعدها ، ووقع المستقبل " (١٢٦٤) . فقول المبرد : (لا بد لها من فاعل) فهمه ابن عصفور على أن المرفوع بعدها فاعل على وجه الحقيقة بل هو على وجه المجاز لا على الحقيقة لأنّ المبرد قال في موضع آخر : " فأما قولهم : عسى أن يقوم زيدٌ ، وعسى أن يقوم أبواك ، وعسى أن تقوم جواريك . فقولك : (أن يقوم) رفع ، لأنه فاعل (عسى) : فعسى فعل ومجازها ما ذكرت لك " (١٢٦٥) ، فقله : (ومجازها ما ذكرت لك) أنه جعل لها فاعلاً من باب المجاز ليطرّد باب الأفعال على سنن واحد وقد علل ذلك بقوله : " لأنه لا يكون فعل إلا أوله فاعل " (١٢٦٦) . وقال في موضع آخر : " لأنّ (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن أو الفعل) مجرداً " (١٢٦٧) فقله : (خبرها والفعل) تصريح بأنه يجعلها ناقصة لها خبر لا مفعول حقيقة وإنما هو على سبيل المجاز وتفسير المعنى لا تفسير الإعراب ومعنى قولك : (عسى زيدٌ أن يقوم) قارب القيام . قال المبرد : " فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل " (١٢٦٨) وقد علل المبرد عدم مجيء المصدر خبراً ؛ لأنّ المصدر خالٍ من الزمن بينما (أن) تفيد المستقبل وتخلص المضارع بعدها للاستقبال ، أما ابن عصفور فقد علل فهمه لكلام المبرد على أن المصادر لا تكون أخباراً عن الجثث وفهم تعبير المبرد : " لأنّ (عسى) فعل واسمها فاعلها ، وخبرها مفعولها " فهمه على باب الحقيقة بل هو من باب تقريب المعنى ، وقد صرح المبرد بأنّ تسمية اسمها بالفاعل وخبرها بالمفعول من باب المجاز بقوله : " فعسى فعل ومجازه ما ذكرت لك " فابن عصفور لم يكن قد وهم في النقل إنما وهم في فهم قول المبرد ، وبهذا يتضح لنا أنّ المبرد لم يخرج عن خط الجمهور وهو الرأي الأول في هذه المسألة .

ويبدو أنّ أبا حيان قد وهم أيضاً عندما قال : " ومذهب المبرد وظاهر كلام الزجاجي أنه مفعول به " (١٢٦٩) .

ونقل أبو حيان أنّ ابن مالك نسب هذا القول إلى سيبويه ، وفي حقيقة الأمر أنّ ابن مالك كان دقيقاً في النقل عن سيبويه بقوله : " وليس المقرون بـ(أن) في هذا الباب خبراً عند

(٤) المقتضب : ٦٨/٣ - ٦٩ .

(٥) المقتضب : ٧٠/٣ .

(٦) المقتضب : ٧٠/٣ .

(٧) المقتضب : ٧٠/٣ .

(٨) المقتضب : ٦٨/٣ .

(٩) ارتشاف الضرب : ١٢٢٩/٣ .

سيبويه ، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر أو بتضمين الفعل معنى قارب " (١٢٧٠) فما نقله نقله أبو حيان عن ابن مالك غير صحيح .

وقد رجّح أبو حيان مذهب الجمهور بقوله : " والقول الأول هو الصحيح " (١٢٧١) ويبدو أنه الراجح من هذه المذاهب لبعده عن التكلف .

الخلاف في إعراب ضمير النصب المتصل بـ (عسى)

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه (١٢٧٢) إبقاء المخبر عنه والخبر على حالهما كما كانا في الإسناد السابق عند الإسناد إلى ضمير الرفع نحو : عسيثُ أن تقوم . إلا إن عملها قد انعكس عندما اتصل بها ضمير نصب فورد الاسم منصوباً وجاء الخبر في محل رفع و(عسى) هنا حملت على (لعل) في نصب الاسم ورفع الخبر فجاءت ضمائر النصب المتصلة بها (الياء وأخواتها) في محل نصب اسمها و(أن والفعل) في محل رفع خبر لها .

واحتج سيبويه لذلك بقول رؤبة:

يا أبتا علك أو عساكا (١٢٧٣)

ودليل سيبويه على أن موضع (الكاف) نصب أن الشخص إذا قصد بها نفسه كانت هي علامته ، واحتج سيبويه كذلك بقول عمران بن حطان (١٢٧٤)

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني

(٣) شرح التسهيل : ٣٨٠/١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٢٢٤/٣ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٨٠/٢ .

(٢) ينظر : مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوانه : ١٨١ ، ورواية الديوان :

تقول بنتي قد أني أناكا يا أبتا علك أو عساكا .

(٣) البيت منسوب لعمران بن حطان في كتاب سيبويه : ٣٧٥/٢ ، تذكرة النحاة : ٤٤٠ ، شرح التصريح : ٢١٣/١ ، خزنة الأدب : ٣٣٧/٥ ، ٣٦٣ .

وردّ عليه المبرد بأنّ ذلك لا يجوز لأنّ عمل الأفعال في المضمّر هو كعملها في الظاهر^(١٢٧٥) وضعف رأي سيبويه ابن مالك أيضًا إذ يرى أنّ الضمير لا يمكن أن يكون في موضع نصب ؛ لأنه لو كان كذلك لكان بالإمكان الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه وهذا مما لا نظير له ، وعلى مذهبه أيضًا حُمِلَ فعل على حرف وهذا ما لا نظير له أيضًا^(١٢٧٦) .

الثاني : مذهب الأخفش واختاره ابن مالك^(١٢٧٧) أنّ عسى باقية على حالها في الإسناد وأنّ ضمير النصب المتصل بها - وإن كان مختصًا بالنصب - يجوز فيه أن يكون في موضع المرفوع ، أي أن ينوب عنه وتكون (أن والفعل) في محل نصب خبر (عسى).

الثالث : مذهب المبرد والفرسي^(١٢٧٨) ، أنّ عسى باقية على حالها ، لكنّ الإسناد انعكس أي أنّ الضمير المتصل بها في محل نصب خبر (عسى) مقدّم و(أن والفعل) في محل رفع اسمها .

وما احتج به سيبويه احتج به المبرد لكنّ تخريجه اختلف عن تخريج سيبويه إذ يرى في قولي الشعارين السابقين ، أنّ المفعول به مقدم ، والفاعل ضمير مستتر والتقدير في بيت الرجز الأول (عساك الخير أو الشر) ، وفي البيت الثاني (عساني الحديث)^(١٢٧٩) .

وقول المبرد ضعيف عند ابن مالك من وجهين^(١٢٨٠) :

الوجه الأول : أنه على رأيه يلزم الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى وهذا لا يجوز .

الوجه الثاني : أنّ الخبر وقع في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه نحو قولنا في : عساك أن تفعل ، عسى أن تفعل إياك ، لذلك فإنّ الذي لا يجوز في حالته الفرعية لا يجوز في حالته الأصلية .

(٤) ينظر : المقتضب : ٧١/٣ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٣/٣ - ٣٨٤ .

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١٨١/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٨٠/٢ ، شرح التسهيل : ٣٨٣/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣٣/٣ ، مغني اللبيب : ٢٠٣/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٠١/١ ، همع الهوامع : ١٤٦/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٧٠/٣ - ٧١ ، شرح التسهيل : ٣٨٣/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣٣/٣ ، الجنى الداني : ٤٦٧ ، مغني اللبيب : ٢٠٤/١ ، شفاء العليل : ٣٤٨/١ ، همع الهوامع : ١٤٦/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٧١/٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٣/١ .

الرابع : مذهب السيرافي^(١٢٨١) ، أنّ (عسى) إذا اتصل بها ضمير نصب فهي حرف لا فعل وهي في هذه الحالة تقتصر على الضمير المنصوب ويكون الخبر محذوفاً، واحتج بما احتج به سيبويه والمبرد .

ورد هذا القول ابن مالك ؛ لأنه يلزم على قوله اشتراك فعل وحرف في نفس اللفظ بغير دليل وهذا لا يجوز^(١٢٨٢) .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب سيبويه بقوله : " الصحيح مذهب سيبويه "^(١٢٨٣) .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٣/١ ، ارتشاف الضرب : ٣٣/٣ ، همع الهوامع : ١٤٦/٢ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٣/١ .
(٣) ارتشاف الضرب : ١٢٣٣/٣ .

(إِنَّ وَأَنْ وَلَكِنْ وَكَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ)

وفيهما أربع وثمانون مسألة خلافية

١. الخلاف في علة رفع خبر (إِنَّ وأخواتها) (١٢٨٤).
٢. الخلاف في جواز الاستدراك بـ(لَكِنَّ) إذا كان ما قبلها مخالفاً لما بعدها (١٢٨٥).
٣. الخلاف في (لَكِنَّ) أهي بسيطة أم مركبة؟ (١٢٨٦).
٤. الخلاف في (كَأَنَّ) أهي بسيطة أم مركبة ؟ (١٢٨٧).
٥. الخلاف في معنى (كَأَنَّ) (١٢٨٨).
٦. الخلاف في معنى (لَعَلَّ) (١٢٨٩).
٧. الخلاف في جواز وقوع الفعل الماضي خبراً لـ(لَعَلَّ) (١٢٩٠).
٨. الخلاف في جواز تعدد أخبار (إِنَّ وأخواتها) (١٢٩١).
٩. الخلاف في جواز نصب أخبار (إِنَّ وأخواتها) (١٢٩٢).
١٠. الخلاف في جواز دخول (إِنَّ) على ما خبره نهى (١٢٩٣).

١١. الخلاف في جواز الفصل بين (إِنَّ) واسمها بالخبر أو بمفعول الخبر إذا اقترنا باللام (١٢٩٤).

١٢. الخلاف في جواز الفصل بين (إِنَّ واسمها) بالحال (١٢٩٥).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٧/٣ ، كتاب سيبويه : ١٣١/٢ ، الأصول في النحو : ٢٢٩/١ ، مجالس العلماء : ١٣٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٧٦/١ م ٢٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٣٣ م ٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٢٣/١ ، انتلاف النصرة : ١٦٦ م ٤٦ ، همع الهوامع : ١٥٥/٢ ، شرح قواعد البصرية في النحو : ١٣٠ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٧/٣ ، همع الهوامع : ١٤٩/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣ ، شرح التصريح : ٢١٢/١ ، همع الهوامع : ١٣٩/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣ ، الجنى الداني : ٥٦٨ ، همع الهوامع : ١٥١/٢ - ١٥٢ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣ - ١٢٣٩ ، المغني في النحو : ١٣٦/٣ ، الجنى الداني : ٥٧٠ - ٥٧٢ ، شرح التصريح : ٢١٢/١ ، همع الهوامع : ١٥٠/٢ ، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٢٠٤/١ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٠/٣ ، همع الهوامع : ١٥٢/٢ - ١٥٣ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٠/٣ - ١٢٤١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤١/٣ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٢/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٢٤/١ - ٤٢٥ ، همع الهوامع : ١٥٦/٢ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٢/٣ - ١٢٤٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٤/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٤/٣ - ١٢٤٥ .

١٣. الخلاف في شروط وقوع الظرف والمجرور خبرًا (١٢٩٦).
١٤. الخلاف في جواز قولهم : عبد الله بالجارية كفيل (١٢٩٧).
١٥. الخلاف في جواز حذف أسماء (إنّ وأخواتها) من الكلام (١٢٩٨).
١٦. الخلاف في جواز حذف اسم (إنّ وأخواتها) إذا كان ضمير الشأن (١٢٩٩).
١٧. الخلاف في جواز حذف أخبار (إنّ وأخواتها) للعلم به (١٣٠٠).
١٨. الخلاف في قولهم : (ليت شعري) ، إذا جاءت بعده جملة استفهام (١٣٠١).
١٩. الخلاف في جواز قولهم : إنّ قائمًا ويقعد أخواك (١٣٠٢).
٢٠. الخلاف في جواز قولهم : إنّ قائمين أخواك فيها ، وإنّ فيها قائمين أخواك قيامًا حسنًا (١٣٠٣).
٢١. الخلاف في جواز قولهم : إنّ قائمًا الزيدان (١٣٠٤).
٢٢. الخلاف في اعتماد اسم الفاعل على (كان) أو (إنّ) أو (ظننت) (١٣٠٥).
٢٣. الخلاف في قولهم : إنّ في الدار يقوم زيد (١٣٠٦).
٢٤. الخلاف في (أنّ) المفتوحة الهمزة ، إذا كان اسمها جامدًا ، هل تقدّر بمصدر؟ (١٣٠٧).
٢٥. الخلاف في جواز كسر همزة (إنّ) إذا وقعت جوابًا للقسم (١٣٠٨).
٢٦. الخلاف في فتح همزة (إنّ) وكسرها إذا وقعت خبرًا عن اسم عين (١٣٠٩).
٢٧. الخلاف في محل (أنّ) واسمها وخبرها ، إذا وقعت بعد لو (١٣١٠).

-
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٥/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٤٠/١ - ٤٤١ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٥/٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٥/٣ - ١٢٤٦ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٦/٣ - ١٢٤٧ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٩/٣ ، الأصول في النحو : ٢٤٧/١ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٤٢/١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٠/٣ - ١٢٥١ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٣/٣ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٣/٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٣/٣ ، همع الهوامع : ١٦٤/٢ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٣/٣ - ١٢٥٤ ، همع الهوامع : ١٦٤/٢ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٤/٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٥/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٦/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٦٠/١ ، همع الهوامع : ١٦٦/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٦/٣ ، همع الهوامع : ١٦٦/٣ .

٢٨. الخلاف في قولهم : أول ما أقول أني أحمد الله^(١٣١١) .
٢٩. الخلاف في فتح همزة (إنّ) وكسرها إذا وقعت بعد (إمّا)^(١٣١٢) .
٣٠. الخلاف في جواز كسر همزة (إنّ) بعد (مذ ومنذ)^(١٣١٣) .
٣١. الخلاف في (اللام) الداخلة على خبر (إنّ وأخواتها) وعلة تأخيرها^(١٣١٤) .
٣٢. الخلاف في جواز دخول اللام على معمول الاسم على معمول الاسم وقد فصل هو والخبر بين (إنّ) والاسم^(١٣١٥) .
٣٣. الخلاف في جواز دخول (اللام) على (حتى) و(إلى) في خبر (إنّ)^(١٣١٦) .
٣٤. الخلاف في جواز دخول اللام على (سوف) إذا وقعت خبراً لـ(إنّ)^(١٣١٧) .
٣٥. الخلاف في جواز دخول (اللام) على (السين) في خبر (إنّ)^(١٣١٨) .
٣٦. الخلاف في جواز دخول اللام على خبر (إنّ) إذا كان فعلاً ماضياً متصرفاً مصحوباً بـ (قد)^(١٣١٩) .
٣٧. الخلاف في جواز دخول (اللام) على خبر (إنّ) إذا كان فعلاً ماضياً جامداً^(١٣٢٠) .
٣٨. الخلاف في جواز دخول (اللام) على معمول الخبر المتأخر وقد دخلت على الخبر^(١٣٢١) .
٣٩. الخلاف في جواز دخول (اللام) على الخبر إذا تقدّم عليه ظرف أو جار ومجرور^(١٣٢٢) .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٧/٣ ، ١٩٠١/٤ ، شرح المفصل : ٥٥٦/١ ، الجنى الداني : ٣٥٠ - ٣٥١ ، مغني اللبيب : ٣٥٦/١ ، شرح التصريح : ٢١٧/١ ، همع الهوامع : ١٧٠/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٨/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٩/٣ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦١/٣ ، همع الهوامع : ١٦٥/٢ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٢/٣ ، الجنى الداني : ١٢٨ - ١٣٠ ، همع الهوامع : ١٧٧/٢ ، الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده : ١٧٨ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٢/٣ - ١٢٦٣ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٣/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٣/٣ ، همع الهوامع : ١٧٦/٢ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٣/٣ ، همع الهوامع : ١٧٦/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٣/٣ - ١٢٦٤ ، همع الهوامع : ١٧٤/٢ - ١٧٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٤/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٤/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٤/٣ - ١٢٦٥ ، همع الهوامع : ١٧٢/٢ .

٤٠. الخلاف في جواز دخول (اللام) على الخبر إذا تقدّم عليه ظرف أو مجرور وقد دخلت عليه (اللام) (١٣٢٣).

٤١. الخلاف في جواز دخول (اللام) على معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً وكان الخبر فعلاً ماضياً (١٣٢٤).

٤٢. الخلاف في جواز دخول (اللام) على معمول الخبر المتقدم على الخبر إذا كان المعمول حالاً (١٣٢٥).

٤٣. الخلاف في جواز دخول (اللام) على الحرف وما دخل عليه إذا كان علة للفعل (١٣٢٦).

٤٤. الخلاف في جواز دخول (اللام) على الحروف الناصبة والجازمة (١٣٢٧).

٤٥. الخلاف في جواز دخول (اللام) على خبر (إن) إذا كان جملة شرطية (١٣٢٨).

٤٦. الخلاف في جواز دخول اللام في خبر (لكن) (١٣٢٩).

٤٧. الخلاف في جواز دخول اللام على خبر (إن) (١٣٣٠).

٤٨. الخلاف في جواز دخول (اللام) على (واو) الحال ، السادة مسد الخبر (١٣٣١).

٤٩. الخلاف في جواز دخول (اللام) على الحال الصريحة السادة مسد الخبر (١٣٣٢).

٥٠. الخلاف في (اللام) في قولهم : لَهْكَ لِقَائِمْ (١٣٣٣).

٥١. الخلاف في جواز مرادفة (إن) لـ(نعم) (١٣٣٤).

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٥/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٥/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٥/٣ ، شرح التصريح : ٢٢٣/١ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٥/٣ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٦/٣ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٦/٣ - ١٢٦٧ ، همع الهوامع : ١٧٥/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٧/٣ ، والأنصاف في مسائل الخلاف : ٢٠٨/١ م ٢٥ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٥٣ م ٤٥ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٣١/١ - ٤٣٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٦٣/١ ، ائتلاف النصر : ١٧٢ م ٤٩ ، همع الهوامع : ١٧٥/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٧/٣ ، همع الهوامع : ١٧٥/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٧/٣ - ١٢٦٨ ، همع الهوامع : ١٧٥/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٨/٣ ، همع الهوامع : ١٧٣/٢ - ١٧٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٨/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٣٢/٣ - ٤٣٣ ، همع الهوامع : ١٧٨/٢ - ١٧٩ .

٥٢. الخلاف في إعمال (إن) المخففة (١٣٣٥).
٥٣. الخلاف في (اللام) الداخلة على خبر (إن) المخففة (١٣٣٦).
٥٤. الخلاف في أصل (إن) المخففة (١٣٣٧).
٥٥. الخلاف في جواز دخول (اللام) على الفعل الماضي أو المضارع الواقع خبراً لـ(إن) المخففة (١٣٣٨).
٥٦. الخلاف في (إن) المخففة إذا دخلت على الجملة الفعلية أو الاسمية (١٣٣٩).
٥٧. الخلاف في إعمال (لكن) المخففة (١٣٤٠).
٥٨. الخلاف في إعمال (إن) المخففة (١٣٤١).
٥٩. الخلاف في قول العرب : أما إن جزاك الله خيراً (١٣٤٢).
٦٠. الخلاف في إعمال (كأن) المخففة (١٣٤٣).
٦١. الخلاف في جواز تخفيف (لعل) وإضمار ضمير الشأن فيها (١٣٤٤).
٦٢. الخلاف في (اللام) الأولى في (لعل) (١٣٤٥).
٦٣. الخلاف في جواز الجر بـ(لعل) (١٣٤٦).
٦٤. الخلاف في جواز مجيء الفعل بعد (لعلماء) و (ليتما) (١٣٤٧).

-
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧١/٣ ، الجنى الداني : ٣٩٨ ، همع الهوامع : ١٨٠/٢ ، النودهي وجهوده النحوية : ١٦٢ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧١/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٥/١ م ٢٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٤٧ م ٥٣ ، انتلاف النصر : ١٦٨ م ٤٨ ، همع الهوامع : ١٨٣/٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧٢/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٨/١ - ٤٣٩ ، همع الهوامع : ١٨١/٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧١/٣ ، همع الهوامع : ١٧٠/٢ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧٢/٣ - ١٢٧٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧٤/٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧٤/٣ - ١٢٧٥ ، الجنى الداني : ٥٨٦ ، همع الهوامع : ١٨٨/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧٥/٣ ، همع الهوامع : ١٨٤/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧٧/٣ - ١٢٧٨ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٧٨/٣ ، همع الهوامع : ١٧٨/٢ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٠/٣ - ١٢٨١ ، همع الهوامع : ١٨٩/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨١/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٨/١ م ٩٦ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٥٩ م ٥٥ ، انتلاف النصر : ١٧٣ م ٥٠ ، همع الهوامع : ١٥٣/٢ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٤/٣ .

٦٥. الخلاف في معنى (ما) ، وفائدتها إذا دخلت على (إنّ وأخواتها) (١٣٤٨) .

٦٦. الخلاف في عمل (إنّ وأخواتها) إذا لحقتها (ما) الكافة (١٣٤٩) .

٦٧. الخلاف في جواز دخول (لعل) على (إنّ) و(لكنّ) و(كأنّ) (١٣٥٠) .

٦٨. الخلاف في جواز دخول (إنّ) على (أنّ) (١٣٥١) .

٦٩. الخلاف في جواز دخول (أنّ) على (إنّ) (١٣٥٢) .

٧٠. الخلاف في إعراب المعطوف على خبر (إنّ ولكنّ) إذا كان المعطوف غير عطف نسق (١٣٥٣) .

٧١. الخلاف في جواز رفع المعطوف إذا عطف على خبر (ليت) و(كأنّ) و(لعل) (١٣٥٤) .

٧٢. الخلاف في جواز رفع المعطوف إذا كان قبل الخبر (١٣٥٥) .

٧٣. الخلاف في جواز العطف على اسم (إنّ وأخواتها) قبل تمام الخبر (١٣٥٦) .

٧٤. الخلاف في جواز رفع المعطوف على أول مفعولي (ظن) (١٣٥٧) .

٧٥. الخلاف في قولهم : عبد الله وإنّ زيدًا قائمان ، وعبد الله ولعلّ زيدًا قائمان (١٣٥٨) .

٧٦. الخلاف في جواز قولهم : إنّ فيها جالسين أخويك (١٣٥٩) .

-
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٤/٣ ، همع الهوامع : ١٨٩/٢ - ١٩٠ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٤/٣ - ١٢٨٥ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٥/٣ - ١٢٨٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٤/١ ، شفاء العليل : ٣٦٩/١ ، همع الهوامع : ١٩٠/٢ - ١٩١ .
(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٦/٣ .
(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٥/٣ - ١٢٨٦ .
(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٦/٣ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٨/٣ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٨/٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٨/٣ - ١٢٨٩ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٩/٣ - ١٢٩٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٨٥/١ م ٢٣ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣١ م ٥٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥١/١ - ٤٥٢ ، انتلاف النصرة : ١٦٧ م ٤٧ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٠/٣ .
(٦) صحح محقق (ارتشاف الضرب) قول أبي حيان في الجملة الأولى بقوله : " ولعل صواب العبارة : إنّ زيدًا وعبد الله قائمان " ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩١/٣ . هامش (١) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥١/١ - ٤٥٢ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩١/٣ .

٧٧. الخلاف في جواز قولهم : إنّ فيها قائماً ، ويقعد أخويك (١٣٦٠).
٧٨. الخلاف في رفع أو نصب (جالساً) و(قائماً) ، في قولهم : إنّ فيها زيداً قائماً ، وإنّ أمامك عمرًا جالساً (١٣٦١) .
٧٩. الخلاف في إعراب الظرف في خبر (إنّ) إذا تكرر (١٣٦٢) .
٨٠. الخلاف في الخبر إذا عُطف على اسم (إنّ وأخواتها) (١٣٦٣)
٨١. الخلاف في جواز الرفع والنصب إذا جُمع بين طرفين تام وناقص في قولهم : إنّ زيداً في الدار بك واثقاً (١٣٦٤) .
٨٢. الخلاف في قولهم : إنّ زيداً في الدار طعامك آكل (١٣٦٥) .
٨٣. الخلاف في قولهم : إنّ من خير الناس أو خيرهم زيداً (١٣٦٦) .
٨٤. الخلاف في جواز أنْ تعمل الحروف المشبه بالفعل بالحال (١٣٦٧) .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩١/٣ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩١/٣ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩١/٣ .
(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩١/٣ - ١٢٩٢ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٢/٣ - ١٢٩٣ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٣/٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٣/٣ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٣/٣ - ١٢٩٤ .

الخلاف في محل (أَنَّ) واسمها وخبرها إذا وقعت بعد (لو)

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه وجمهور البصريين^(١٣٦٨) ، أَنَّ (أَنَّ) وما دخلت عليه في محل رفع مبتدأ وخبرها واجب الحذف ولا يجوز إظهاره كما حُذِفَ بعد (لولا) نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾^(١٣٦٩) .

الثاني : مذهب بعض البصريين^(١٣٧٠) أَنَّ (أَنَّ) وما دخلت عليه في محل رفع مبتدأ أيضاً ولا خبر لها أصلاً ، لجريان المسند والمسند إليه في الذكر لطول الصلة ونلاحظ أَنَّ البصريين متفقون على تقدير المبتدأ لكنهم مختلفون في تقدير الخبر .

الثالث : مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والسيرافي والزمخشري وجماعة من النحويين^(١٣٧١) أَنَّ (أَنَّ) في محل رفع فاعل بفعل محذوف تقديره (ثبت) أو (يثبت) والتقدير في قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ أي : (لولا ثَبَّتَ أنه كان من المسبحين) .

ويرى السيرافي والزمخشري أَنَّ خبر (أَنَّ) بعد (لو) ، لا يكون إلا فعلاً أو اسم فاعل؛ ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾^(١٣٧٢) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٣٩/٣ ، شرح المفصل : ٥٥٦/٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥٩/١ - ٤٤١/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٩٠١/٤ .
(٢) الصافات : من الآية ١٤٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٧/٣ ، شرح التصريح : ٢١٧/١ ، همع الهوامع : ١٧٠/٢ .
(٤) ينظر : المقتضب : ٧٧/٣ ، الكشف : ٤٨٥/٣ ، المفصل : ٤١٩ ، شرح المفصل : ٥٥٦/٨ ارتشاف الضرب : ١٢٥٧/٣ ، ١٩٠١/٤/٤ ، الجنى الداني : ٤١٠ ، مغني اللبيب : ٣٥٦/١ ، شرح التصريح : ٢١٧/١ .
(٥) النساء : من الآية ٦٦ .

وانتقدهم أبو حيان لقولهم هذا ، وير أنّ ما ذهبوا إليه " وهم وخطأ فاحش " (١٣٧٣) لأنه يرى أن اسم (أنّ) قد ثبت مجيؤه جامدًا في القرآن الكريم وفي كلام العرب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ (١٣٧٤) .

وقول الشاعر :

لو أنّها عصفورة لحسبتُها مسومةً تدعو عبيدًا وأزمنما (١٣٧٥)

هذا ما ورد به السماع ، وكذلك قياسًا على (لولا) نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ .

ومن تضعيف أبي حيان وردّه على المذهب الثالث نستطيع أن نستشف أنه يرجح مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وهذا واضح من قياسه (لو) على (لولا) في جواز حذف خبرها .

وفي كلام أبي حيان في مجيء اسم (أنّ) جامدًا في القرآن الكريم وفي كلام العرب فيه نظر (١٣٧٦) .

لأنّ ابن هشام (١٣٧٧) ، قد نقل مجيء خبر (أنّ) بعد (لو) اسماً مشتقاً في القرآن الكريم وفي كلام العرب نحو قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ (١٣٧٨) وقوله عزّ وجل : ﴿ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ ﴾ (١٣٧٩) إذ ورد فيها الخبر ظرفاً ويرى ابن هشام أنّ هذه الشواهد فانتت الكثير من النحاة ، ومنه قول الشاعر :

-
- (١) ارتشاف الضرب : ١٩٠١/٤ .
 - (٢) لقمان : من الآية ٢٧ .
 - (٣) نسبه محقق كتاب ارتشاف الضرب إلى جرير في ديوانه ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠١/٤ هامش ٦ ، ولم أجده في ديوانه ، وهو لعيميرة بن طارق ، ينظر : نقائض جرير والأخطل : ١٣٧ ، وفيه :
فلو أنه عصفورة لحسبتُها مسومةً تدعوا عبيدًا وأزمنما
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٥٧/٣ ، ١٩٠١/٤ .
 - (٥) ينظر : مغني اللبيب : ٣٥٦/١ - ٣٥٧ .
 - (٦) الأحزاب : من الآية ٢٠ .
 - (٧) الصفات : من الآية ١٦٨ .

لو أنّ حَيًّا مُدْرِكُ الفلاح أدركه مُلاعبُ الرّماح^(١٣٨٠)

ولعلّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم ؛ لأنّ (لو) إنما اختصت بدخولها على الفعل ، لذلك فإنّ إضمار الفعل بعدها أولى ، ولاسيما أنّ هذا المذهب بعيد عن التأويل والتكلف ؛ لأنه لم يحتج إلى تقدير الخبر .

الخلاف في معنى (كأنّ)

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين^(١٣٨١) ، أنّ (كأنّ) لا تفارق التشبيه.

الثاني: مذهب الكوفيين والزهجاء (ت ٣٤٠ هـ)^(١٣٨٢) ، أنها تفيد معنى التحقيق والوجوب واستدلوا لذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

كأنّي حين أمسي لا تُكَلِّمَنِي ذو بغيةٍ يشتهي ما ليس موجوداً^(١٣٨٣)

وضُغِف استدلّاهم بهذا البيت لأنّ التشبيه فيه واضح^(١٣٨٤) ، واحتجوا كذلك بقول الشاعر:

فأصبحَ بطنُ مَكَّةَ مُقشَعراً كأنّ الأرضَ ليس بها هشامٌ^(١٣٨٥)

ورُدّ عليهم بأنّ (كأنّ) في البيت للتشبيه أيضاً ؛ لأنّ المعنى هو أنّ بطن مكة كان يجب أو من حقه أن يقشعر لأنّ هشام في أرضه وهو قائم مقام الغيث فلما أقشعر أصبحت الأرض كأنها لا يوجد بها هشام^(١٣٨٦).

وخرّج معنى البيت تخريجاً آخر وهو أنّ (كأنّ) فيه للتعليل وليست للتشبيه أو التحقيق وهي المرادفة لـ(اللام) ومعناه : لأنّ الأرض ليس بها هشامٌ ، لأنّ هشاماً قد مات ، وإنما هو باقٍ بقاء من جاء بعده ، الذي يسير بسيرته^(١٣٨٧).

(١) البيت للبيد بن ربيعة ، ينظر : ديوانه : ٤٢ ، وهو من شواهد مغني اللبيب : ٣٥٧/١ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٥١/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣ ، الجنى الداني : ٥٧٠ ، همع الهوامع : ١٥٠/٢ .

(٢) ينظر : كتاب حروف المعاني : ٢٨ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣ ، شرح التصريح : ٢١٢/١ ، همع الهوامع : ١٥٠/٢ .

(٣) ينظر : ديوانه : ٨٨ ، ورواية الديوان : كأنه يوم يُمسي لا يُكَلِّمَهَا ذو بغيةٍ يبتغي ما ليس موجوداً .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٥٧٠-٥٧١ .

(٥) هو للحارث بن خالد المخزومي ، ينظر : ديوانه : ٩٣ .

(٦) ينظر : الجنى الداني : ٥٧١-٥٧٢ ، همع الهوامع : ١٥٠/٢ .

(٧) ينظر : همع الهوامع : ١٥٠/٢ .

وُخْرِجَ تخريج آخر وهو : أن (كأن) أفادت معنى (التشبيه) والمعنى : أن هشامًا غير موجود حقيقة ؛ لأنه مدفون فيها ، فالأرض ليس بها هشامًا^(١٣٨٨) .

الثالث : مذهب آخر للكوفيين والزجاجي وتبعهم في ذلك ابن الطراوة وابن السيّد (ت ٥٢١هـ) ^(١٣٨٩) أن (كأن) إذا كان خبرها اسمًا جامدًا أفادت معنى التشبيه نحو : كأن زيدًا أسدً ، وإذا كان خبرها مشتقًا كانت تفيد الشك ، فهي تشبه (ظننت) و(توهمت) نحو : كأن زيدًا قائمً ، وخبرها عند ابن السيّد إذا كان جملة أو فعلاً أو ظرفًا فهو كحاله إذا كان صفة وتفيد معه (الشك) ، نحو كأن زيدًا في الدار أو عندك أو يقوم^(١٣٩٠) .

وجعل ابن الأنباري من ذلك قولهم : كأنك بالشتاء مُقبلٌ والمعنى : أظنُّ الشتاء مُقبلًا^(١٣٩١) .

الرابع : مذهب ثالث للكوفيين^(١٣٩٢) أنها تفيد معنى التقريب وجعلوا من ذلك قول الحسن البصري : " كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالأخرة لم تزل " وجعلوا منه أيضًا قولهم : " كأنك بالفرج آتٍ " وقولهم : كأنك بالشتاء مقبل " على معنى : تقرب إقبال الشتاء وتقريب إتيان الفرج ، وتقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة " ^(١٣٩٣) .

واحتجوا كذلك بقول الحريري (ت ٥١٦هـ) :

كأني بك تنحطُّ إلى اللحدِ فتنغطُّ^(١٣٩٤)

وردّ عليهم ابن عصفور وأبو حيان انتصارًا لمذهب الخليل وسيبويه والبصريين بأنّ الصحيح أن (كأن) لا تُفارق معنى التشبيه^(١٣٩٥) .

وقد اختلف النحاة في تخريج ما احتج به الكوفيون ردًا عليهم :

فالفارسي^(١٣٩٦) يرى أن (الكاف) حرف خطاب و(الباء) زائدة في اسم (كأن) .

-
- (٨) ينظر : شرح التصريح : ٢١٢/١ .
(١) ينظر : كتاب حروف المعاني : ٢٨ - ٢٩ ، المغني في النحو : ١٣٦/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣ - ١٢٣٩ ، الجنى الداني : ٥٧٢ ، شرح التصريح : ٢١٢/١ ، همع الهوامع : ١٥١/٢ .
(٢) ينظر : الجنى الداني : ٥٧٥ ، مغني اللبيب : ٢٥٣/١ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٩ ، مغني اللبيب : ٢٥٤/١ .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٤٤٨/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣ .
(٦) ينظر : شرح مقامات الحريري : ١٠٢ .
(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٤٤٨/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣ .

ويرى غيره أنّ قولهم : " كَأَنَّكَ بالشتاء مُقبلٌ " على حذف مضاف أي : " كَأَنَّ زمانَكَ مُقبلٌ بالشتاء " ^(١٣٩٧) وهذا التخريج باطل عند ابن عصفور " لأنّ ذلك لا يطرد في كل موضع ، ألا ترى أنّ ذلك لا يُتصوّر في مثل : كأني بك تفعل كذا ، ألا ترى أنه لا يُتصوّر أنّ تقول : كأَنَّ زمانِي بك تفعل كذا " ^(١٣٩٨) .

وخرّج قول الحسن البصري على أنّ (الباء) ظرفية بمعنى (في) ، وهي متعلقة بـ(لكن) وخبر (كأنّ) هو قوله : " لم تكن ولم تنزل " ^(١٣٩٩)

وخرّجه ابن عصفور على أنّ " الكاف للخطاب ، وألغيت (كأنّ) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها اسم الخطاب كما ألغيت (لَمَّا) لحقها (ما) في نحو (كأنّما) لزوال الاختصاص ، وكذلك تُلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو : كأني بك تفعل ، ألا ترى أنها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل " ^(١٤٠٠) .

ويرى كذلك أنّ " (الباء) في (بالشتاء مُقبل) زائدة وكأنه قال : كأَنَّكَ الشتاء مُقبل أراد أنّ يقول : كأَنَّ الشتاء مُقبلٌ ، فألحق (الكاف) للخطاب وألغى (كأنّ) وزاد (الباء) في المبتدأ كما زيدت في : بحسبك زيدٌ " ^(١٤٠١) .

وخرج ابن عمرو ^(١٤٠٢) (ت ٦٤٩ هـ) قول الحسن البصري والحريري على أنّ المتصل بـ(كأنّ) اسمها والظرف أو الجار والمجرور خبرها ، والجملة بعد حال والحال بعد لازمة كما لزمّت في قوله تعالى ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ ^(١٤٠٣) والدليل على ذلك صلاحية واو الحال نحو : كأني بك وقد طلعت الشمس ^(١٤٠٤) .

الخلافاً في جواز حذف خبر (إنّ وأخواتها) للعلم به .

-
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣ ، الجنى الداني : ٥٧٤ ، مغني اللبيب : ٢٥٤/١ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣ .
(٢) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٤٩/١ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣ ، مغني اللبيب : ٢٥٤/١ .
(٤) شرح جمل الزجاجة : ٤٤٨/١ - ٤٤٩ .
(٥) شرح جمل الزجاجة : ٤٤٩/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣ ، مغني اللبيب : ٢٥٤/١ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٢٥٤/١ ، ابن عمرو هو : جمال الدين محمد بن محمد ، نحوي حلبى أخذ عن ابن يعيش وجالس ابن مالك وكان بارعاً في اللغة العربية ، ينظر : بغية الوعاة : ١٩١/١ .
(٧) المدثر : من الآية ٤٩ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣ - ١٢٤٠ ، مغني اللبيب : ٢٥٤/١ .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه^(١٤٠٥) جواز حذف خبر (إنّ) وأخواتها للعلم به سواء أكان معرفة أم نكرة وسواء أ تكررت (إنّ) أم لم تكرر نحو : إنّ غيرها إبلاً وشاءً أي لنا غيرها إبلاً وشاءً ، فالخبر محذوف ، و(غيرها) اسم (إنّ) ، وانتصب (إبلاً) و(شاءً) على التمييز واستدل سيبويه لرأيه بقول الأعشى:

إنّ محلّا وإنّ مرتحلّا وإنّ في السفر ما مضى مهلاً^(١٤٠٦)

أي : إنّ لنا محلاً وإنّ لنا مرتحلاً

واختار هذا القول ابن عقيل^(١٤٠٧) .

الثاني : مذهب الكوفيين^(١٤٠٨) أنه لا يجوز حذف الخبر إلا إذا كان نكرة ، نقله عنهم الأخفش الأصغر^(١٤٠٩) .

وهذا الرأي استحسنه ابن عصفور لأنه يرى أنه : " إنما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة ؛ لأنّ الخبر إذ ذاك إنما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدراً قبل الاسم ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة ، إذ لا مسوغ لذلك ، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً سهّل حذفه لأنّ العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها " ^(١٤١٠) .

الثالث : مذهب الفراء^(١٤١١) أنه يجوز حذف الخبر سواء أكان معرفة أم نكرة بشرط تكرار (إنّ) واستدل بقول الأعشى السابق .

ورُدّ على مذهب الكوفيين والفراء بأنّ السماع يدل على جواز حذف خبر إنّ وأخواتها إذا فهم المعنى^(١٤١٢) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(١٤١٣) أي يعذبون ^(١٤١٤) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٤١/٢ .

(٢) ينظر : ديوانه : ١٧٠ .

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣١١/١ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٧٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٢٤٩/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣١١/١ ، همع الهوامع : ١٦١/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٤٩/٣ .

(٦) شرح جمل الزجاجي : ٤٤٣/١ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو : ٢٥٨/١ ، ارتشاف الضرب : ١٢٤٩/٣ ، همع الهوامع : ١٦١/٢ .

(١) ينظر : همع الهوامع : ١٦١/٢ .

(٢) فصلت : من الآية ٤١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه : ١٤١/٢ - ١٤٢ ، همع الهوامع : ١٦١/٢ .

وقل جميل بثينة^(١٤١٥) :

أتوني فقالوا : يا جميل تبدلتُ بُثينةُ إبدالاً ، فقلت : لعلها

أي: تبدلت .

ورجح أبو حيان مذهب سيبويه بقوله : " والصحيح مذهب سيبويه " ^(١٤١٦) ولعله بنى
ترجيحه اعتداداً بالسماع .

(لا) العاملة عمل (إن)

وفيهما تسع عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في حركة اسم (لا) ، أ هي حركة بناء أم حركة إعراب؟ ^(١٤١٧)
٢. الخلاف في جواز إعمال (لا) إذا فصل بينها وبين اسمها ^(١٤١٨)
٣. الخلاف في إعراب اسم (لا) إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً ^(١٤١٩) .
٤. الخلاف في اسم (لا) إذا كان جمع مؤنث سالماً ^(١٤٢٠) .
٥. الخلاف في خبر (لا) إذا كان غير معلوم ^(١٤٢١) .
٦. الخلاف في خبر (لا) إذا كان معلوماً ^(١٤٢٢) .
٧. الخلاف في جواز رفع خبر (لا) العاملة عمل (إن) ^(١٤٢٣) .

(٤) ينظر : ديوانه : ١٠٤ ، ورواية الديوان :

وقالوا : نراها يا جميل ، تبدلتُ وغيرها الواشي ، فقلت: لعلها !

(٥) ارتشاف الضرب : ١٢٤٩/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٦/٣ ، المقتضب : ٣٥٧/٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٦٢ م ٥٦ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٧٠/٢ - ٢٧١ ، شرح ابن عقيل : ٨/٢ ، ائتلاف النصر : ٥٠ م ٣٢ ، همع الهوامع : ١٩٩/٢ ، ابن الانباري في كتابه الأنصاف : ١٧٨ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٥/٣ ، ١٣٠٦/٣ ، همع الهوامع : ١٩٨/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٦/٣ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٧٠ م ٥٨ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٧٢/٢ ، همع الهوامع : ١٩٩/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٧/٣ ، الخصائص : ٣٠٨/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٧٢/٢ ، شرح ابن عقيل : ٩/٢ - ١٠ ، شرح التصريح : ٢٣٩/١ ، الأشباه والنظائر : ٣٤٥/٣ ، همع الهوامع : ٢٠٠/٢ ، أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : ٢١٨ - ٢١٩ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٨/٣ - ١٢٩٩ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٩/٣ - ١٣٠٠ ، همع الهوامع : ٢٠٣/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٧/٣ - ١٢٩٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٦٨ م ٥٧ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٧٣/٢ ، همع الهوامع : ٢٠٠/٢ ، ابن يعيش وشرح المفصل : ٢٩٤ ، ابن الحاجب آثاره ومذهبه : ١٤٧ .

٨. الخلاف في جواز رفع المذكور بعد (إلا) ، إذا وقعت بعد (لا) العاملة عمل إن^(١٤٢٤)

٩. الخلاف في جواز دخول (الباء) على خبر (لا) العاملة عمل (إن)^(١٤٢٥).

١٠. الخلاف في (لا أخ لك) و(لا أب لك) و(لا يدين لك) و(لا بنين لك)^(١٤٢٦).

١١. الخلاف في جواز إعمال (لا) في الاسم المعرفة^(١٤٢٧).

١٢. الخلاف في جواز دخول (لا) على المضمرة الغائب^(١٤٢٨).

١٣. الخلاف في تكرار (لا) إذا انفصل مصحوبها أو كان معرفة^(١٤٢٩).

١٤. الخلاف في العامل في المبتدأ إذا كان منفياً بـ(لا) وكان مفرداً أو جملة اسمية^(١٤٣٠).

١٥. الخلاف في قولهم : لا حول ولا قوة إلا بالله^(١٤٣١).

١٦. الخلاف في جواز رفع صفة اسم (لا)^(١٤٣٢).

١٧. الخلاف في معنى (لا) إذا دخلتها همزة الاستفهام^(١٤٣٣).

١٨. الخلاف في (لا) إذا دخلتها الهمزة وأعطت معنى التمني^(١٤٣٤).

١٩. الخلاف في (إلا) التي للتحضيض ، أهى بسيطة أم مركبة ؟^(١٤٣٥).

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٠٠/٣ - ١٣٠١ ، همع الهوامع : ٣٠٢/٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٠١/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٠٢/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٧٦/٢ ، همع الهوامع : ١٩٧/٢ - ١٩٨ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٠٦/٣ ، همع الهوامع : ١٧٤/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٠٨/٣ ، همع الهوامع : ١٩٥/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٠٩/٣ ، شرح التسهيل : ٤٤٧/١ ، همع الهوامع : ٢٠٧/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٠٩/٣ ، همع الهوامع : ٢٠٢/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣١٠/٣ - ١٣١١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣١٢/٣ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣١٥/٣ - ١٣١٦ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣١٧/٣ - ١٣١٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٧٩/٢ - ٢٨٠ ، همع الهوامع : ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣١٨/٣ - ١٣١٩ .

الخلاف في حركة اسم (لا) العاملة عمل (إن) إذا كان جمع مؤنث سالمًا .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب أكثر النحاة^(١٤٣٦) ، ونُسب إلى الجمهور^(١٤٣٧) أنّ اسم (لا) إذا كان جمع مؤنث سالمًا ، فهو مبني على الكسر بغير تنوين ؛ لتضمنه معنى الحرف ؛ ولأنّ المبني مع (لا) قد ضارع المعرب المنصوب ، ولذلك نُعت اسم (لا) على اللفظ لا على الموضع ، وكذلك ، فإنّ جمع المؤنث السالم في حالة النصب مكسور فكذلك يكون مع (لا) ، واستدلوا لذلك بقول ابن مُقْبِل^(١٤٣٨) :

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْذُ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

الثاني : مذهب المازني والفرسي والرماني والصفلي (ت ٥٠١ هـ)^(١٤٣٩) أنه مبني على الفتح ، ويرى المازني أنه يُبنى على الفتح لأنّ الفتحة ليست للاسم فقط وإنما هي لـ (لا) كذلك ، وإنما مُنِعت (التاء) من الفتح في الاسم ؛ لأنّ الحركة كانت للاسم ومختصة به ، فلما صارت له ولغيره زال ما كان عليه من حظر .

الثالث : مذهب قوم من المتقدمين وتبعهم ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) من المتأخرين^(١٤٤٠) أنّ اسم (لا) العاملة عمل (إن) إذا كان جمع مؤنث سالمًا فهو مبني على الكسر مع التنوين.

الرابع : جواز الفتح والكسر من غير تنوين^(١٤٤١) ، ونقل أبو حيان أنّ بعض أصحابه فرّع في هذه المسألة ، إذ إنّ هذا الرأي مبني على الخلاف في حركة اسم (لا) النافية للجنس ، فمن ذهب إلى أنها حركة إعراب أوجب بناء جمع المذكر السالم على الكسر ومن قال إنها

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٧/٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٧٢/٢ ، شرح ابن عقيل : ٩/٢ - ١٠ .

(٣) البيت لسلامة ابن جندل ونسبه ابن عصفور خطأ إلى ابن مُقْبِل ، ينظر : ديوانه : ٩١ ، شرح جمل الزجاجي : ٢٧٢/٢ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٠٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٢٩٧/٣ ، شرح التصريح : ٢٣٩/١ ، الأشباه والنظائر : ٣٤٥/٣ ، همع الهوامع : ٢٠٠/٢ ، أبو عثمان المازني مذهب في الصرف والنحو : ٢١٨ - ٢١٩ ، الصفلي هو : عمر بن خلف بن مكي الصفلي الإمام اللغوي المحدث صنف تنقيف اللسان وغيره ، ينظر : بغية الوعاة : ٢٢٩/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢١٧/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٩٧/٣ ، شرح التصريح : ٢٣٩/١ ، همع الهوامع : ٢٠٠/٢ ، الأشباه والنظائر : ٣٤٥/٣ .

حركة بناء ، بناء على الفتح بسبب التركيب خمسة عشر ، ومن أجاز الوجهين راعى الأمرين .

أما أبو حيان فقد رجّح هذا المذهب بقوله : " والصحيح جواز الفتح والكسر من غير تنوين ، وبه ورد السماع " ^(١٤٤٢) وهذا دليل على أهمية السماع لدى أبا حيان وأنه الفيصل في الحكم في كثير من القضايا الخلافية ، لذلك نرى أبي حيان ينتقد النحاة لاختلافهم في هذه المسألة بقوله " ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا " ^(١٤٤٣)

ومن ورود السماع بذلك ما نقله السيوطي ^(١٤٤٤) من أنه روي بالوجهين قول الشاعر:

لا سابغاتٍ ولا جاوَاءَ بأسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال ^(١٤٤٥)

وقول سلامة بن جندل ^(١٤٤٦) :

أودى الشباب الذي مجدّ عواقبه فيه نلذّ ولا لذاتٍ للشيب.

الخلاف في تكرار (لا) إذا انفصل مصحوبها أو كان معرفة .

(١) ارتشاف الضرب : ١٢٩٧/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٢٩٧/٣ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٢٠٠/٢ - ٢٠٠١ .

(٤) من شواهد : همع الهوامع : ٢٠١/٢ ، والدرر اللوامع : ٢٢٦/٢ .

(٥) ينظر : ديوانه : ٩١ ، وهو من شواهد : شرح ابن عقيل : ٩/٢ ، همع الهوامع : ٢٠١/٢ ، الدرر اللوامع : ٢٢٤/٢ .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب المبرّد ، وتبعه ابن كيسان^(١٤٤٧) أنه لا يجب تكرار (لا) إذا انفصل مصحوبها أو كان معرفة ، وجعلوا من ذلك قول الشاعر :

بَكَتْ أَسْفًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(١٤٤٨)

وقول الآخر : أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لَهَا لَا أَنْتِ شَانِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي^(١٤٤٩).

الثاني: مذهب الجمهور والأخفش^(١٤٥٠) وجوب تكرار (لا) ؛ لأنّ (لا) لم تقوَ على العمل عند ذلك ورجّح هذا القول أبو حيان بقوله " وذلك عندنا لا يكون إلا ضرورة " ^(١٤٥١) أي عدم التكرار، واستدل لرأيه بقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾^(١٤٥٢) ويبدو أنّ ترجيح أبي حيان لمذهب الجمهور والأخفش جاء موافقاً للسمع .

(١) ينظر : المقتضب : ٣٥٩/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٧٣/٢ ، شرح التسهيل : ٤٤٧/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٠٩/٣ ، همع الهوامع : ٢٠٦/٢ - ٢٠٧ ، أسرار النحو : ١٥٠ .
(٢) البيت من شواهد : كتاب سيبويه : ٢٩٨ / ٢ ، المقتضب : ٣٦١/٤ ، وفيه (قَضَتْ وَطَرًا) ، شرح التسهيل : ٤٤٧/١ ، شفاء العليل : ٣٨٤/١ ، وفيه (جزعًا) بدلاً من (أسفًا) .
(٣) من شواهد : المقاصد النحوية : ٩٧/٢ ، همع الوامع : ٢٠٧/٢ ، الدرر اللوامع : ٢٣٤/٢ .
(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٦/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٠٩/٣ ، همع الهوامع : ٢٧٠/٢ .
(٥) ارتشاف الضرب : ١٣٠٩/٣ .
(٦) الصفات : من الآية ٤٧ .

الفاعل

وفيه تسع مسائل خلافية :

١. الخلاف في جواز إسناد الفعل إلى الفعل^(١٤٥٣).
٢. الخلاف في جواز تقديم الفاعل على عامله^(١٤٥٤).
٣. الخلاف في رافع الفاعل^(١٤٥٥).
٤. الخلاف في دلالة الفعل على الفاعل^(١٤٥٦).
٥. الخلاف في جواز القياس على ما ورد به السماع من حذف الفعل^(١٤٥٧).
٦. الخلاف في جواز حذف الفاعل وحده دون عامله^(١٤٥٨).
٧. الخلاف في تأخير الفاعل عن المفعول إذا اتصل بالفعل ضمير عائد على المفعول^(١٤٥٩).
٨. الخلاف في جواز تأخير الفاعل عن المفعول إذا كان المفعول محصوراً^(١٤٦٠).
٩. الخلاف في جواز تقديم الفاعل على المفعول إذا كان محصوراً بـ(إلا) وكان المفعول ظاهراً^(١٤٦١).

الخلاف في رافع الفاعل

في هذه المسألة أربعة أقوال :

القول الأول : مذهب سيبويه والجمهور^(١٤٦٢) أن الرافع للفاعل هو العامل ويكون الفاعل مرفوعاً لفظاً نحو : قام زيد أو تقديرًا نحو قوله تعالى ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(١٤٦٣) أو ما ضُمّن معنى الفعل المقصود به اسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة وصيغة المبالغة واسم الفعل والظرف والمجرور ، وحجة الجمهور من وجهين : " أحدهما : أن العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه فالمصير إلى المُجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٠/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٠/٣ - ١٣٢١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٥/٢ م ٨٥ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١٥٩/١ - ١٦١ ، شرح ابن عقيل : ٧٦/٢ - ٧٨ ، شرح التصريح : إم ٢٦٩ ، همع الهوامع : ٢٥٤/٢ - ٢٥٦ ، المسائل الخلافية النحوية في همع الهوامع : ٦٨ - ٧٣ ، الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٨٨ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣١٢/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١٦٥/١ - ١٦٦ ، المغني في النحو : ١٣٧/٢ - ١٣٨ ، همع الهوامع : ٢٥٤/٢ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٣/٣ ، شرح التصريح : ٢٧٤/١ ، همع الهوامع : ٢٥٨/٢ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٣/٣ - ١٣٢٤ ، شرح الكافية الشافية : ٦٠٠/٢ - ٦٠١ ، أوضح المسالك : ٢٤١/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٥/٢ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٤٩/٣ ، همع الهوامع : ١٢/٣ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٤٩/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٠/٢ - ٢٦١ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٤٩/٣ ، شرح ابن عقيل : ١٠٤/٢ ، شفاء العليل : ٤٢٢/١ ، همع الهوامع : ٢٦٠/٢ .
 - (١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٣/٢ ، المغني في النحو : ١٣٧/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٤/٢ .
 - (٢) النساء : من الآيتين ٧٩ ، ١٦٦ ، الفتح : من الآية : ٤٨ .

الثاني : أنَّ الفعل قبله مختص به فعل فيه ، قياساً على كل مختص عمل لاختصاصه^(١٤٦٤)

القول الثاني : أنَّ الفاعل رفع لمشابهته للمبتدأ^(١٤٦٥) ؛ لأنَّ الفاعل يخبر عنه بالفعل كما يُخبر عن المبتدأ بالخبر .

ورُدَّ هذا القول من جهة أنَّ هذا الشبه معنوي ، وأنَّ المعاني لم يستقر لها عمل في الأسماء فلا يجوز تشبيهه الفاعل بالمبتدأ^(١٤٦٦) .

القول الثالث : أنه ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى^(١٤٦٧) ونقل أبو حيان^(١٤٦٨) أنَّ القتبي^(١٤٦٩) (ت ٢٧٦هـ) نسبه إلى خلف الأحمر (ت ١٩٥هـ) .

الرابع : نسب إلى جماعة من المحققين^(١٤٧٠) ونسبه ابن مالك إلى خلف الأحمر^(١٤٧١) ونقل السيوطي أنه مذهب هشام^(١٤٧٢) أنَّ رافع الفاعل هو الإسناد أي إسناد الفعل إلى الفاعل مقدماً عليه^(١٤٧٣) .

وحجة من ذهب إلى هذا الرأي " أنَّ إسناد الفعل إلى الفاعل هو الذي صيره فاعلاً ، ولولا الإسناد والنسبة لم يكن فاعلاً ، ولأنَّ الإسناد يعمُّ جميع الصور الإثباتية وغيرها ، فأما رفعه بالفعل فلا يصدق إلا في إثبات الفعل وعلى الأقوال فالعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ؛ لأنه لو قُطِع النظر عن الفعل وعن الإسناد لم تتحقق الفاعلية^(١٤٧٤) .

أمَّا أبو حيان فالظاهر من كلامه أنه يرجح مذهب الجمهور وسيبويه بقوله : "والعامل هو الرفع للفاعل على مذهب سيبويه لفظاً نحو : قام زيدٌ ، أو تقديرًا نحو : ما قام من رجل ، (وكفى بالله شهيداً) على أصح الأقوال " ^(١٤٧٥) . فمن قال إنَّ (الباء) في قوله تعالى (وكفى بالله) زائدة ، وأنَّ لفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً هو سيبويه^(١٤٧٦) .

(٣) المغني في النحو : ١٣٧/٢ ، وكان ينبغي أن يقول (الأخر) لأنه قال (أحدهما) .
(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٦٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ ، همع الهوامع : ٢٥٤/٢ .
(٥) ينظر : همع الهوامع : ٣٥٤/٢ .
(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٦٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ .
(٨) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي صنَّف : إعراب القرآن وغريب القرآن وغيره ينظر : بغية الوعاة : ٩٩/٢ .

(١) ينظر : المغني في النحو : ١٣٧/٢ .
(٢) ينظر : تسهيل الفوائد : ٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ ، شفاء العليل : ٤١٢/١ .
(٣) ينظر : همع الهوامع : ٤٥٢/٢ .
(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٦٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ .
(٥) المغني في النحو : ١٣٧/٢ .
(٦) ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ .
(٧) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٨/١ ، ٤١/١ .

ومن جهة أخرى فإنّ هذا الخلاف - عند أبي حيان - ليس فيه فائدة لأنه - كما يرى - لا يؤدي إلى حكم لفظي أو معنوي^(١٤٧٧).

ولعلّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ورجحه أبو حيان؛ لأنّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، وكل فعل لابد له من فاعل وكل فاعل لابد له من فعل حتى وإن لم يلفظ به فيقَدَّر ، وكذلك فإنّ الشعور بالفعل يسبق الشعور بالفاعل فدل على عمل الفعل فيه .

الخلاف في جواز تقديم الفاعل على المفعول إذا كان محصوراً بـ(إلا) وكان المفعول ظاهراً .

في هذه المسائل ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري^(١٤٧٨) أنّ المحصور أما أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، فإذا كان فاعلاً فيمنع تقديمه ، ويجوز تقديم المفعول لأنه على نية التأخير فيجوز : ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا ، ولا يجوز ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ .

الثاني : مذهب الكسائي^(١٤٧٩) وجوب تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً .

الثالث : مذهب البصريين واختاره الجزولي^(١٤٨٠) ، أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً ، حملاً لها على (إنما)

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب الكسائي بقوله : " والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع وتأويله بعيد " ^(١٤٨١) .

وما نقله السيوطي^(١٤٨٢) يؤكد ورود السماع في مذهب الكسائي ، ومنه قول الشاعر :

فلم يذرِ إلا الله ما هيّجت لنا عشيّة أناء الديار وشامها^(١٤٨٣)

وقول الآخر :

تزوّدت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها^(١٤٨٤) .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٦/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٤٩/٣ ، شفاء العليل : ٤٢٢/١ ، شرح ابن عقيل : ١٠٤/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٤٩/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٠٦/١ ، شفاء العليل : ٤٢٢/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٤٩/٣ ، شرح ابن عقيل : ١٠٤/٢ ، شرح الاشموني : ٨٠/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٣٤٩/٣ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٢٦١/٢ .

(٦) البيت لذي الرمة ، ينظر : ديوانه : ٥٢٤ ، ورواية الديوان :

فلم يذرِ إلا الله ما هيّجت لنا أهلة أناء الدّر وشامها

وهو من شواهد : شرح ابن عقيل : ١٠١/٢ ، شرح الاشموني : ٨٠/٢ ، الدرر اللوامع : ٢٨٩/٢ .

المفعول الذي لم يسم فاعله

وفيه سبع وعشرون مسألة خلافية

١. الخلاف في جواز ارتفاعه بالمصدر الذي يَنْحَلُّ لحرف مصدري والفعل^(١٤٨٥).
٢. الخلاف في جواز بناء أفعال المقاربة للمفعول^(١٤٨٦).
٣. الخلاف في جواز بناء (كان) للمفعول^(١٤٨٧).
٤. الخلاف في جواز بناء الفعل اللازم للمفعول إذ لم يتعدَّ إلى مصدر زماني أو مكاني^(١٤٨٨).
٥. الخلاف في جواز بناء الفعل للمفعول إذا كان يتعدى إلى جملة اسمية وكان فيها ضمير يعود على الفاعل^(١٤٨٩).
٦. الخلاف في جواز بناء الفعل للمفعول إذا دخل على جملة فعلية فيها ضمير غيبة يعود على الفاعل^(١٤٩٠).
٧. الخلاف في جواز بناء (اشتكى) للمفعول في قولهم : اشتكى زيدٌ عينه^(١٤٩١).
٨. الخلاف في جواز قولهم : مررت برجل كفيت به رجلاً^(١٤٩٢).
٩. الخلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في باب (أعطى)^(١٤٩٣).
١٠. الخلاف في ناصب المفعول الثاني من باب أعطى إذا أقيم الأول مفعولاً^(١٤٩٤).
١١. الخلاف في جواز إقامة المفعول الثاني نائباً عن الفاعل دون المفعول الأول في باب ظنَّ^(١٤٩٥).
١٢. الخلاف في جواز تغيير بناء الثاني لتغيير بناء الأول إذا كان في باب (ظنَّ)^(١٤٩٦).

(٧) البيت لمجنون ليلي ، ينظر : ديوانه : ١٩٢ ، وهو من شواهد شرح ابن عقيل : ١٠٣/٢ ، والمقاصد النحوية : ٢٢٨/٢ .

- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٥/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٥/٣ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٥/٣ - ١٣٢٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٥/١ ، ٣٨٥/١ ، المقرب : ٨٥ ، المغني في النحو : ٢١٢/٢ ، شفاء العليل : ٢٤٠/١ ، ائتلاف النصرة : ١٣٧ م ، همع الهوامع : ٢٧٠/٢ - ٢٧١ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٧/٣ ، همع الهوامع : ٢٧٢/٢ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٧/٣ - ١٣٢٨ ، همع الهوامع : ٢٧٢/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٨/٣ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٨/٣ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٨/٣ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٨/٣ - ١٣٢٩ ، ائتلاف النصرة : ١٣٤ م ، ٣٥ ، همع الهوامع : ٢٦٣/٢ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٩/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٤٥/١ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٩/٣ - ١٣٣٠ ، الأمالي النحوية : ٢٦٩ - ٢٧٠ ، همع الهوامع : ٢٦٣/٢ - ٢٦٤ .

١٣. الخلاف في جواز إقامة المفعول الثاني نائبًا عن الفاعل دون المفعول الأول إذا كان الفعل من باب (اعلم) (١٤٩٧).

١٤. الخلاف في جواز إقامة المفعول الثالث نائبًا عن الفاعل دون المفعول الأول في باب أعلم (١٤٩٨).

١٥. الخلاف في الذي يقوم مقام الفاعل إذا كان الفعل من باب (اختار) مما حذف حرف الجر منه (١٤٩٩).

١٦. الخلاف في جواز إقامة صفة المصدر غير المضافة مقامه إذا حُذِف المصدر (١٥٠٠).

١٧. الخلاف في جواز رفع الوصف المضاف إذا لم يُضمَر في الفعل ما يقوم مقام الفاعل (١٥٠١).

١٨. الخلاف في رفع ما عُيِّن من ظرف الزمان المتصرف المختص إذا أُقيم نائبًا عن الفاعل (١٥٠٢).

١٩. الخلاف في جواز إقامة الظرف المكاني غير المتصرف نائبًا عن الفاعل (١٥٠٣).

٢٠. الخلاف في جواز إقامة صفة الظرف مقامه إذا حُذِف الظرف (١٥٠٤).

٢١. الخلاف في جواز إقامة الأيام المعروفة والأزمنة المحدودة وأوقات الليل والنهار مقام الفاعل (١٥٠٥).

٢٢. الخلاف في جواز إقامة المجرور بحرف جر غير زائد مقام الفعل (١٥٠٦).

٢٣. الخلاف في جواز إقامة المفعول لأجله نائبًا عن الفاعل (١٥٠٧).

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣١/٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣١/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٤/٢ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣١/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٥/٢ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣١/٣ ، الأشباه والنظائر : ٣٤٦/٣ - ٣٤٧ ، همع الهوامع : ٢٦٤/٢ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٣/٣ ، همع الهوامع : ٦٧/٢ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٣/٣ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٣/٣ - ١٣٣٤ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٤/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٧/٢ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٤/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٧/٢ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٥/٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٦/٣ - ١٣٣٧ ، همع الهوامع : ٢٦٧/٢ ، الأخفش الأضر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده : ١٨٥ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٧/٣ ، همع الهوامع : ٢٧٠/٢ .

٢٤. الخلاف في جواز إقامة التمييز نائباً عن الفاعل (١٥٠٨).

٢٥. الخلاف في جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده (١٥٠٩).

٢٦. الخلاف في صيغة الفعل المبني للمفعول ، أ هي مغيّرة من فعل الفاعل أم هي أصل بذاتها ؟ (١٥١٠) .

٢٧. الخلاف في وجوب وصل الفعل بمرفوعه إذا خيف التباسه بالمنصوب (١٥١١) .

الخلاف في جواز بناء (كان) للمفعول

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه والكوفيين والكسائي والفراء وهشام والسيرافي (١٥١٢) جواز بناء (كان) للمفعول ، هذا ما نقله أبو حيان هو يختلف عما نقله الصيمري (١٥١٣) واليميني (١٥١٤) إذ نقلًا أنّ البصريين يمنعون بناء (كان) الناقصة للمفعول وأنّ الكوفيين يجيزون ذلك ، ويبدو أنّ أبا حيان كان أكثر دقة في النقل بدليل التوافق بين سيبويه والكوفيين في هذه المسألة .

-
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٨/٣ ، همع الهوامع : ٢٧٠/٢ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٨/٣ - ١٣٣٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٦٨ م ٣٨ ، ٢٧٠ م ٣٩ ، ائتلاف النصر : ٧٧ م ٧٨ ، همع الهوامع : ٢٦٥/٢ ، حاشية السجاعي على القطر : ٧٥ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٤٠/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٤٠/١ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٤٨/٣ ، همع الهوامع : ٢٥٩/٢ .
(٩) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٦/١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣٦٧/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢٥/٣ ، شفاء العليل : ٢٤٠/١ .
(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١٢٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ .
(٣) ينظر : ائتلاف النصر : ١٣٧ م ٣٠ .

والقائلون بهذا الرأي اختلفوا في الذي يقوم مقام المرفوع إذا بُنيت (كان) للمفعول على أقوال :

أولاً : قول سيبويه جواز بناء (كان) للمفعول ، لكنه لم يُبين كيفية بنائها ولم يذكر القائم مقام المرفوع إذ قال : " كائن ومكوّن " ^(١٥١٥) ، وقد اختلفوا في تفسير قول سيبويه ، فالفارسي والألم يرون أنّ (مكوّن) من كان التامة ^(١٥١٦) يقول الأعم : " أما كائن فهو اسم فاعل من (كان) وأما (مكوّن) فهو لما لم يُسمّ فاعله غير أنّ كان لا يجوز نقلها إلى ما لم يُسمّ فاعله بأنّ يُقام الخبر مقام الاسم لأنك لو حذفتم الاسم لبقى الخبر منفرداً وهذا لا يجوز لأنها بمنزلة الابتداء والخبر لكن الوجه الذي يصح فيه (مكوّن) أنّ تحذف الاسم والخبر جميعاً وتصوغ (كان) مصدرها فينبو ذلك المصدر مناب الاسم والخبر ويكون الاسم والخبر تفسيراً له : فنقول كين الكون زيد منطلق " ^(١٥١٧) .

أمّا ابن طاهر وابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) فقد أوّلا كلام سيبويه على أنه " قصد إلى أنه يستعمل منها اسم فاعل ، ولم يقصد عملاً ولا غيره " ^(١٥١٨) .

ثانياً : قول الكسائي ^(١٥١٩) أنه يُعْمَل في كان ضميراً يكون نائباً عن الفاعل ويغير صيغة الفعل الفعل إلى المبني للمجهول ويُضمَر فيه ضميراً أيضاً فيقول في : كان زيدٌ يقوم : كان يُقام .

ثالثاً : قول الفراء ^(١٥٢٠) جواز إقامة الخبر المفرد نائباً عن الفاعل فيقال في : كان زيدٌ قائماً : كَيْنَ قائمٌ ، وكذلك يجوز إقامة الفعل في قولهم : كان زيدٌ يقوم أو قام فيقال : كَيْنَ قِيمٌ أو كين يقام ، ولا ضمير في الفعلين كليهما .

رابعاً : قول هشام ^(١٥٢١) أنه يجوز بناء كان (كان) أو الفعل مبنياً للمجهول أو جعلهما سوية مبنيين للمفعول ، ولكن ليس كل واحدٍ مهما يعود على صاحبه ويجوز ترك (كان) على حالها فيقال : كَيْنَ يُقام أو كان يقام .

خامساً : قول السيرافي وتبعه ابن خروف ^(١٥٢٢) ، جواز جعل ضمير المصدر نائباً عن الفاعل ؛ لأنّ حذف الاسم يؤدي إلى حذف الخبر لذا لا يجوز بقاء الخبر من دون مخبر عنه .

-
- (٤) كتاب سيبويه : ٤٦/١ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ .
(٦) النكت : ١٨٣/١ .
(٦) شرح جمل الزجاجي : ٤٥٣/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ .
(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٤٥٣/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ ، شفاء العليل : ٢٤٠/١ .
(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ - ١٣٢٧ ، همع الهوامع : ٢٧١/٢ .
(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣٦٦/٢ - ٣٦٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٤٥٣/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٥/١ ، ٣٨٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ ، همع الهوامع : ٢٧١/٢ .

وضَعَفَ هذا الرأي ابن عصفور إذ يرى أنَّ (كان) الناقصة ليس لها مصدر^(١٥٢٣).

سادساً : قول ابن عصفور^(١٥٢٤) ، جعل الجار والمجرور يقوم مقام المحذوف ، فالتقدير في قولهم : كان زيدٌ قائماً في الدار ، كَيْنَ في الدار ، ويشترط في الظرف والجار والمجرور التعلق بـ (كان) وحذف المرفوع لشبهه بالفاعل ، وحُذِفَ بحذفه الخبر ، إذ لا يجوز إبقاء الخبر من دون مخبر عنه فيُقام المجرور أو الظرف مقام المحذوف .

الثاني : مذهب البصريين وأبي علي الفارسي^(١٥٢٥) أنه لا يجوز بناء الأفعال الناقصة للمفعول ؛ إذ لم يرد به سماع ولا يقتضيه القياس من حيث :

أ - إنَّ الذي يُقام مقام (الفاعل) إذا بُنيت (كان) للمفعول هو (الخبر) والخبر قد يكون جملة والجملة لا يجوز أن تقع (فاعل) ، وقد يكون الخبر مفرداً مشتقاً وفيه ضمير فيبقى الضمير في الخبر بلا عائد يعود عليه .

ب - إنَّ بناء (كان) للمفعول يؤدي إلى جعل ما أصله (الخبر) من دون مبتدأ لا لفظاً ولا تقديراً ، وهذا لا يجوز لأنَّ الخبر يجب أن يكون له مخبر عنه .

أما أبو حيان فقد رجَّح مذهب البصريين وأبي علي الفارسي بقوله " وهو الذي نختاره " بعدم جواز بناء الأفعال الناقصة للمفعول ، ويبدو أنَّ ترجيحه في هذه المسألة جاء موافقاً للقياس . ولأنه لم يرد به سماع .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٨٥/١ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٣٥/١ ، ٣٨٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢٦/٣ .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٥/١ ، ٣٨٥/١ ، شفاء العليل : ٢٤٠/١ ، انتلاف النصر : ١٣٧ ، همع الهوامع : ٢٧١/٢ .

الخلافاً في الذي يقوم مقام الفاعل إذا كان الفعل من باب (اختار) مما حذف حرف الجر منه .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب الجمهور ومنهم أبو علي الفارسي^(١٥٢٦) أنه يجب إقامة المفعول الأول وهو ما تعدى إليه الفعل بنفسه وامتناع إقامة الثاني نحو : أمر زيدُ الخيرَ .

الثاني : مذهب الفراء والسيرافي وتبعهم في ذلك ابن مالك^(١٥٢٧) جواز إقامة المفعول الثاني مع وجود المفعول الأول نحو : اختير الرجالُ زيدًا .

الثالث : مذهب ابن السراج^(١٥٢٨) أنه لا يجوز إقامة المفعول الثاني إلا على قلبه، أي جعله مكان المفعول الأول نحو : أمر الخيرُ زيدًا .

ورجح أبو حيان مذهب الجمهور بقوله " وبهذا ورد السماع من العرب " ^(١٥٢٩) ولم يذكر شاهدًا لغويًا يؤكد ما ذهب إليه، لكن ما نقله ابن عصفور^(١٥٣٠) يؤكد ورود السماع فيه ومنه قول الشاعر :

منا الذي اختير الرجالُ سماحةً وجودًا إذا هبّ الرياحُ الزعازعُ^(١٥٣١)

إذ أقام الشاعر المفعول الأول وهو الضمير وترك (الرجال) لأنه مجرور في الأصل ؛ لأنَّ الأصل في المعنى : اختير من الرجال .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣١/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٤/٢ ، والأشباه والنظائر : ٣٤٦/٣ - ٣٤٧ .
(٢) ينظر : تسهيل الفوائد : ٧٧ ، ارتشاف الضرب : ١٣٣٢/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٩٨/١ ، همع الهوامع : ٢٦٤/٢ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٧٨/١ - ٧٩ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٣٣١/٣ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ٥٣٨/١ .

(٦) البيت للفرزدق ، ينظر : ديوانه : ٤١٨/١ .

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

وفيها تسع وخمسون مسألة خلافية

١. الخلاف في (ظنّ) وأخواتها هل هي داخلة على المبتدأ والخبر؟ (١٥٣٢).
٢. الخلاف في جواز حذف مفعولي (ظنّ) و(علم) حذف اقتصار (١٥٣٣).
٣. الخلاف في جواز حذف أحد مفعولي (ظنّ) أو (علم) حذف اختصار (١٥٣٤).
٤. الخلاف في جواز إنابة اسم الإشارة مناب مفعولي (ظننت) ومفعولي أعلمت الثاني والثالث (١٥٣٥).
٥. الخلاف في (عدّ) ، هل هي من أفعال هذا الباب؟ (١٥٣٦).
٦. الخلاف في (درى) ، هل هي من أفعال هذا الباب؟ (١٥٣٧).
٧. الخلاف في معنى (الظنّ) (١٥٣٨).
٨. الخلاف في (رأى) بمعنى (اعتقد) ، أ تتعدى إلى واحد أم إلى اثنين (١٥٣٩).
٩. الخلاف في (اتخذ) بمعنى (صار) ، هل تتعدى إلى واحد؟ (١٥٤٠).
١٠. الخلاف في تعدي الفعل (ترك) (١٥٤١).
١١. الخلاف في (سمِع) إذا دخلت على غير المسموع ، أ تتعدى إلى مفعول واحد أم إلى مفعولين؟ (١٥٤٢).

١٢. الخلاف في جواز جعل (ضَرَب) بمعنى (صَيَّر) (١٥٤٣).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٧/٤ ، شرح التصريح : ٢٦٠/١ ، همع الهوامع : ٢٢٦/٢ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٧/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٣١١/١ ، شرح التصريح : ٢٦٠/١ ، همع الهوامع : ٢٢٥/٢ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٨/٤ ، شرح التصريح : ٢٦٠/١ ، همع الهوامع : ٢٢٦/٢ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٨/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٣١٨/١ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٩/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٠/٤ ، شرح الكافية الشافية : ٥٤٥/٢ ، همع الهوامع : ٢١٤/٢ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٠/٤ - ٢١٠١ ، همع الهوامع : ٢١٥/٢ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٢/٤ ، همع الهوامع : ٢١٧/٢ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٤/٤ ، همع الهوامع : ٢١٨/٢ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٤/٤ ، همع الهوامع : ٢١٨/٢ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٥/٤ - ٢١٠٦ ، همع الهوامع : ٢١٩/٢ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٦/٤ .

١٣. الخلاف في جواز جعل الأفعال (عرف، أبصر ، أصاب، صادف ، غادر، وألفى) من أفعال هذا الباب^(١٥٤٤) .

١٤. الخلاف في مواضع الإلغاء والإعمال^(١٥٤٥) .

١٥. الخلاف في الإلغاء أو الإعمال إذا وقع فعل الظن في صدر الكلام^(١٥٤٦) .

١٦. الخلاف في جواز النصب في قولهم : ظننت يقوم زيداً ، وظننت قام زيداً^(١٥٤٧) .

١٧. الخلاف في جواز قولهم : أظنُّ نعم الرجلُ زيداً ، ووجدت نعم الرجلُ زيداً^(١٥٤٨) .

١٨. الخلاف في جواز قولهم : ظننت قائماً زيداً^(١٥٤٩) .

١٩. الخلاف في جواز قولهم : أظنُّ أكلاً زيداً طعامك^(١٥٥٠) .

٢٠. الخلاف في جواز الإلغاء إذا تقدمت (ظننت) على الاسمين ، ولم تنصدر^(١٥٥١) .

٢١. الخلاف في الإلغاء والإعمال إذا كان الخبر جملة اسمية أو شرطية وتوسطت (ظننت)^(١٥٥٢) .

٢٢. الخلاف في تخريج قولهم : ظننتُ زيدٌ منطلقٌ^(١٥٥٣) .

٢٣. الخلاف في الإلغاء والإعمال إذا وقع فعل (الظن) بين فعل ومرفوع^(١٥٥٤) .

٢٤. الخلاف في جواز إعمال مصدر أفعال الظن إذا أكّدت الجملة بمصدر بدلاً من لفظه منصوباً^(١٥٥٥) .

٢٦. الخلاف في إعمال المصدر وإلغائه إذا تقدّم^(١٥٥٦) .

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٦/٤ ، همع الهوامع : ٢٢٠/٢ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٦/٤ - ٢١٠٧ ، همع الهوامع : ٢٢٨/٢ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٧/٤ - ٢١٠٨ ، شفاء العليل : ٣٩٧/١ ، انتلاف النصر : ١٣٤ م ٢٣ ، همع الهوامع : ٢٢٩/٢ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٨/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٠/٢ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٨/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٠/٢ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٨/٤ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٨/٤ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٨/٤ .
(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٩/٤ .
(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٩/٤ ، ٢١١٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣١٤/١ - ٣١٥ ، همع الهوامع : ٢٣٠/٢ .
(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١١/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٠/٢ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١١/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٠/٢ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٢/٢ .

٢٧. الخلاف في التعليق ، أ هو مختص بأفعال الظن أم بأفعال اليقين؟ (١٥٥٧).

٢٨. الخلاف في (لا) و(لام) القسم ، هل هما من المعلقات (١٥٥٨).

٢٩. الخلاف في موضع الجمل من الإعراب إذا دخل عليها أحد أفعال الظن وتصدّرت بـ(إنّ) وكان في خبرها : (اللام المرحقة) أو(لام) القسم أو(لام) الابتداء أو (ما) النافية (١٥٥٩).

٣٠. الخلاف في عمل ما دخلت عليه (ما) النافية أو إلغائه (١٥٦٠).

٣١. الخلاف في تعليق (نظر) البصرية (١٥٦١).

٣٢. الخلاف في جواز أن تُعلّق (رأيت) بمعنى (أبصرت) (١٥٦٢).

٣٣. الخلاف في إعراب قوله تعالى : ﴿لِيُبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (١٥٦٣).

٣٤. الخلاف في جواز رفع المفعول الأول إذا تقدّم على الاستفهام أحد المفعولين (١٥٦٤).

٣٥. الخلاف في تعليق (أرأيت) (١٥٦٥).

٣٦. الخلاف في (أرأيت) إذا جاءت بعدها جملة مصدرية بـ(الفاء) (١٥٦٦).

٣٧. الخلاف في التعليق ، أ هو مختص بما جاز إلغاؤه أم أنه يجوز في أفعال القلوب مطلقاً سواء ما يلغى أو مما لا يلغى؟ (١٥٦٧).

٣٨. الخلاف في موضع الجملة بعد الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد وجاءت بعده جملة استفهام (١٥٦٨).

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٤/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٤/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٤/٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٤/٤ - ٢١١٥ ، همع الهوامع : ٢٣٤/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٦/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٣/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٧/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٧/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٢٠/١ ، همع الهوامع : ٢٣٦/٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٨/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٦/٢ ، وقوله تعالى في سورة الملك : من الآية ٢ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٩/٤ - ٢١٢٠ ، همع الهوامع : ٢٣٧/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٠/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢١/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٦/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢١/٤ - ٢١٢٢ ، النكت : ٣٢٨ - ٣٢٩ ، همع الهوامع : ٢٣٨/٢ .

٣٩. الخلاف في جواز إجراء القول مجرى الظن إذا كان بمعنى الظن (١٥٦٩) .

٤٠. الخلاف في جواز تعليق (لَنَنْزِعَنَّ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ

عَلَى الرَّحْمَنِ عِمِّيًّا﴾ (١٥٧٠)

٤١. الخلاف في جواز القول : (أَظُنَّ قِيَامَكَ) (١٥٧١) .

٤٢. الخلاف في المحذوف من قولهم : (أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ) (١٥٧٢) .

٤٣. الخلاف في جواز قولهم : (أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبَ زَيْدٌ) (١٥٧٣) .

٤٤. الخلاف في جواز قولهم : (أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ) (١٥٧٤) .

٤٥. الخلاف في جواز حذف حرف الاستفهام من أفعال الشك (١٥٧٥) .

٤٦. الخلاف في قولهم : (عبد الله ما رأيت عالماً أو ما ظننت) (١٥٧٦) .

٤٧. الخلاف في قولهم : (أزیداً زعمت أنه منطلق) (١٥٧٧) .

٤٨. الخلاف في قولهم : ظننته منطلقاً زيداً (١٥٧٨) .

٤٩. الخلاف في جواز قولهم : ظننت زيداً ظناً حسناً قائماً (١٥٧٩) .

٥٠. الخلاف في جواز قولهم : طعامك ظننت أن عبد الله آكل (١٥٨٠) .

٥١. الخلاف في فتح همزة (إن) وكسرها في قولهم : ظننت إن زيداً قائماً (١٥٨١) .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٩/٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١١٩/٤ ، شفاء العليل : ٤٠١/١ ، همع الهوامع : ٢٣٦/٢ ، قوله تعالى في سورة مريم الآية : ٦٩ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٣/٤ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٣/٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٣/٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٣/٤ - ٢١٢٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٤/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٤/٤ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٤/٤ - ٢١٢٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٥/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٥/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٥/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٥/٤ .

٥٢. الخلاف في جواز نصب (زيد) إذا عطف بـ(الواو) في قولهم : أظنّ عبد الله مختصمًا وزيدًا أو عطف بـ(الفاء) أو بـ(ثم) (١٥٨٢).

٥٣. الخلاف في قولهم : أظنّ عبد الله وأظنّ زيدًا مختصمًا (١٥٨٣) .

٥٤. الخلاف في جواز قولهم : أخواك مظنونان أن يذهبا (١٥٨٤) .

٥٥. الخلاف في شروط إجراء القول مجرى الظن (١٥٨٥) .

٥٦. الخلاف في فتح همزة (إنّ) أو كسرهما إذا وقعت بعد القول الجاري مجرى الظن (١٥٨٦) .

٥٧. الخلاف في جواز حكاية القول من دون معناه وإجرائه مجرى الظن (١٥٨٧) .

٥٨. الخلاف في جواز إعمال القول إذا كان مفردًا أريد به مجرد اللفظ (١٥٨٨) .

٥٩. الخلاف في جواز حكاية جملة القول على لحنها (١٥٨٩) .

الخلاف في جواز حذف مفعولي (ظنّ) و (علم) حذف اقتصار .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه (١٥٩٠) وتبعه أبو العلا إدريس (١٥٩١) (ت ٦٤٧ هـ) المنع قياسًا ، والجواز في بعضها سماعًا ، فلا يتعدى الحذف (ظننت و خلّت) و (حسبت) لورود السماع فيه .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٥/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٥/٤ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٦/٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٧/٤ ، انتلاف النصرة : ١٣٤ م ٢٤٤ ، همع الهوامع : ٢٤٥/٢ - ٢٤٦ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٩/٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٤٣/٢ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣١/٤ ، همع الهوامع : ٢٤٣/٢ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣١/٤ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٩/١ - ٤٠ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٧/٤ ، شرح التصريح : ٢٥٩/١ ، همع الهوامع : ٢٢٥/٢ ، وأبو العلا : هو إدريس

بن محمد بن موسى الانصاري القرطبي نحوي أديب مقرئ . ينظر : بغية الوعاة : ٣٥٩/١ .

ولم يصرح أبو حيان بمذهب سيبويه هذا وإنما ذكر أنّ أبا العلا إدريس قد زعم أنه مذهب سيبويه ، ويبدو أنّ ما نقله أبو العلا صحيح لأنّ سيبويه يقول في باب : (الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) : " وذلك قولك : حسب عبد الله زيدًا بكرًا ، وظنّ عمرو خالدًا أباك ، وخال عبد الله زيدًا أخاك ، مثل ذلك : رأى عبد الله زيدًا صاحبنا ووجد عبد الله زيدًا ذا الحفاظ ، وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ها هنا ، إنما أردت أن تُبيّن عندك من حال المفعول الأول يقينًا كان أو شكًا " (١٥٩٢)

فسيبويه يمنع الحذف هنا ، ثم يقول : " وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : ظننت فقتصر كما تقول : ذهبت ثم ثعلمه في الظن كما يعمل ذهبت في الذهاب فذلك ها هنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ، وكذلك خلت وحسبت " (١٥٩٣) فسيبويه يجيز الحذف في (ظننت وختت وحسبت) ، وقد بيّن كلاً من دلالة الذكر ودلالة الحذف في الكلام .

الثاني : مذهب الأخفش والجرمي (١٥٩٤) المنع مطلقًا ، وحجة الأخفش في جريان هذه الأفعال ومفعولاتها مجرى جواب القسم ، والدليل على ذلك أنّ العرب تتلقاها بما يتلقى به القسم ، قال تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ (١٥٩٥) فأجري (الظن) في الآية الكريمة مجرى القسم فكأنه قال : (والله ما لهم من محيص) ومثله كثير ، فهذه الأفعال لا تستغني عن مفعولاتها كما لا يمكن أن يبقى القسم من دون جواب (١٥٩٦) .

وردّ ابن عصفور على ذلك بأنّ العرب لم تُضمّن هذه الأفعال معنى القسم على اللزوم فإذا امتنع حذف مفعوليتها لتضمنها معنى القسم ، فما المانع من أن تُحذف في غيره (١٥٩٧) ؟ .

الثالث : مذهب أكثر النحاة ، هذا ما ذكره أبو حيان (١٥٩٨) ويترجح أنه مذهب ابن السراج والسيرافي (١٥٩٩) وقال به علي بن سليمان الحيدرة (ت ٥٩٩ هـ) وابن فلاح اليميني (ت ٦٨٠ هـ) وابن عصفور (١٦٠٠) جواز حذف مفعولي (ظنّ) و(علم) حذف اقتصار. وحجة ابن عصفور

(٣) كتاب سيبويه : ٣٩/١ - ٤٠ .

(٤) كتاب سيبويه : ٤٠/١ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣١١/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٩٧/٣ ، شرح التصريح : ٢٥٩/١ .

(٦) فصلت : من الآية ٤ .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣١١/١ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣١١/١ ، شرح التصريح : ٢٥٩/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٧/٣ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٨٩/١ ، همع الهوامع : ٢٢٥/٢ .

(٥) ينظر : كشف المشكل في النحو : ٤٠٤/١ ، المغني في النحو : ٣١٠/٣ ، شرح جمل الزجاجي : ٣١١/١ .

في ذلك ورود السماع فيه ومنه قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ (١٦٠١) أي يعلم (١٦٠٢).

الرابع : مذهب الأعلّم (١٦٠٣) جواز حذف مفعولي (ظنّ) وما في معناها ومنعه في باب (علم) وما في معناها وحجته في ذلك : " أنّ كلّ كلام مبني على فائدة ، فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلم به ، قال : فإذا قلت : ظننت ، كان مفيداً ، لأنّ الإنسان قد يخلو من الظنّ فيفيدنا بقوله : ظننت أنه قد وقع منه ظن ، وإذا قلت : علمت كان غير مفيد لأنه معلوم أنّ الإنسان لا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أنّ الاثنين أكثر من الواحد " (١٦٠٤).

وضعف رأيه ابن عصفور لأنه - بحسب رأيه - يجوز أن يقال علمت ويُحذف المفعولان حذف اقتصار لأنّ الكلام إذا حُمِلَ على ما فيه فائدة كان أولى (١٦٠٥).

وفي كلام الأعلّم نظر من وجوه ثلاثة :

الوجه الأول : أنّ العرب غالباً ما تحذف في ما هو معروف لدى الإنسان للعلم به ولا تحذف في ما هو غير معروف ، والظن بالشئ غالباً ما يسبق العلم به لذلك فإنّ حذف ما هو معروف ومتيقن أولى من حذف ما هو غير معروف وفيه شك .

الوجه الثاني : أنّ (ظنّ) غالباً ما تستعمل بمعنى (علم) نحو قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (١٦٠٦).

الوجه الثالث : وفاقاً لما قرره النحاة أنّ الكلام يجب أن يكون ذا فائدة يحسن السكوت عليها ولكي يحسن السكوت على الفائدة يجب أن يكون الكلام ذا معنى ، وجرياً مع ما قرره الأعلّم ، فإنه لا يجوز حذف مفاعلي (عَلِمَ) ؛ لأنّ الإنسان لا يخلو من العلم بها ، وهذا مخالف لما قرره النحاة .

(٦) النجم : من الآية ٣٥ .
(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣١٢/١ .
(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣١١/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٩٧/٤ ، شرح التصريح : ٢٦٠/١ ، همع الهوامع : ٢٢٥/٢ .
(٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣١١/١ ، ورأيه لم أجده في كتابه (النكت).
(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣١١/١ .
(٢) البقرة : من الآية ٤٦ .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب سيبويه بقوله : " وهو مسموع من هذه الثلاث" (١٦٠٧) وهو أن الحذف في (ظننت وخلصت وحسبت) ، واحتج له بقوله تعالى : ﴿وَضَنَّتُمْ ظَنِّ السَّوءِ﴾ (١٦٠٨) وعدّ منه قول العرب : ظننت ذلك أي الإشارة إلى المصدر (١٦٠٩).

الخلاف في (درى) ، هل هي من أفعال هذا الباب ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين (١٦١٠) ، وعبر عنه أبو حيان بقوله " أصحابنا" (١٦١١) أن (درى) ليس مما يتعدى إلى مفعولين ، وأنها غالباً ما تتعدى بحرف جر نحو : ما دريت به ، وإذا دخلت عليها همزة التعدية تعدّت إلى الثاني بـ(الباء) وهذا دليل على أنها لا تتعدى إلا لواحد بوساطة حرف الجر كما ذكرت ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَا أُدْرَأُكُمْ بِهِ﴾ (١٦١٢)

الثاني : مذهب الكوفيين وتبعهم ابن مالك (١٦١٣) أن (درى) تتعدى إلى مفعولين بنفسها واستدل ابن مالك بقول الشاعر :

دُرِيتُ الْوَفَىَّ الْعَهْدِ يَا عَرُو فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ (١٦١٤)

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب البصريين بقوله : " ولم يذكر أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى اثنين فإن كان سمع ذلك فيها فلعله بالتضمين" (١٦١٥) . ونقل السيوطي عنه ردّه على ابن مالك واحتجّاه بقوله : " ولعل البيت من باب التضمين : ضمّن دريت بمعنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين " (١٦١٦) .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢٠٩٨/٤ .

(٤) النجم : من الآية ٣٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٨/٤ .

(١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٥٨/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٠٠/٤ ، همع الهوامع : ٢١٤/٢ .

(٣) يونس : من الآية ١٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٤٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢١٠٠/٤ ، همع الهوامع : ٢١٤/٢ .

(٥) من شواهد شرح الكافية الشافية : ٥٤٥/٢ ، شرح قطر الندى : ١٨٧ ، شرح ابن عقيل : ٤١٩/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢١٠٠/٤ .

(٧) همع الهوامع : ٢١٤/٢ .

وأبو حيان في قوله هذا يرفض القياس على القليل النادر وإنما يقيس على الكثير الشائع في أغلب الأحيان .

الخلاف في موقع الجملة بعد الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد وجاءت بعده جملة استفهام .

وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب المبرد^(١٦١٧) وتبعه الأعلام وابن خروف^(١٦١٨) أنّ الجملة في محل نصب حال نحو : عرفت زيداً أبو مَنْ هو .

وقد وهم أبو حيان والسيوطي عندما ذكرا أنّ الأعلام متابع للمبرد في مذهبه^(١٦١٩) وفي حقيقة الأمر أنّ الأعلام لم يتابع المبرد في مذهبه بل هو يخالفه ويرد عليه إذ يقول: " فزيد منصوب بعرفت ، وأبو من هو على الحال عند المبرد وهو غلط ؛ لأنّ الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تدخل عليها الواو كقولك : مررت بزيد وأبوه قائم وأنت لا تقول : عرفت زيداً أبو من هو ، فقد بطل الذي قاله في الحال " ^(١٦٢٠).

الثاني : مذهب أبي علي الفارسي وتبعه أبو عبد الله بن أبي العافية^(١٦٢١) (ت ٥٠٩ هـ) أنّ الجملة في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ (عرفت) لتضمنه معنى (علمت) ، وضعّف هذا المذهب ابن عصفور إذ يرى أنّ التضمين بابه الشعر ، أما ما جاء منه في الكلام ، فهو محفوظ ولا يجوز القياس عليه لقلته^(١٦٢٢) ، لكن ابن عصفور يناقض رأيه في كتابه (المقرب) ويختار هذا المذهب الذي انتقده بقوله : " وقد قيل إنّ الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين ، إما بحق الأصل وإما بالتضمين وهو الصحيح عندي " ^(١٦٢٣).

(١) ينظر : المقتضب : ١٥٩/٣ ، النكت : ٢٢٨/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢١/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٨/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢١/٤ ، هامش (٥) ، همع الهوامع : ٢٣٨/٢ .

(٤) النكت للأعلام : ٣٢٨/١ - ٣٢٩ .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي : ١٩٦ - ١٧٠ ، ارتشاف الضرب : ٢١٢٢/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٨/٢ ، وأبو عبد الله

هو : محمد بن أبي العافية المقرئ الاشبيلي كان من أهل المعرفة والأدب ، ينظر : إنباه الرواة : ٧٣/٣ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٤٢٦/٢ .

(٧) ١٣٤ .

فهذا اعتراف صريح منه بأنه يختار مذهب أبي علي الفارسي وهو عكس ما ذهب إليه في كتابه (شرح جمل الزجاجي) (١٦٢٤) .

وما ذكره ابن عصفور بأنّ " التضمين بابيه الشعر وما جاء منه في الكلام محفوظ لا يقاس عليه لقلته " (١٦٢٥) فيه نظر ؛ لأنّ التضمين من وسائل العرب التي يلجأون إليها لغرض التوسع في المعنى إذ إنّ فائدته هي : " التوسع في المعنى من أخصر طريق وأوجزه " (١٦٢٦) ، وقد ذكره ابن جني بقوله : " اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه " (١٦٢٧) .

الثالث : مذهب أبي سعيد السيرافي والأعلم واختاره ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) (١٦٢٨) وابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي (١٦٢٩) أنّ الجملة منصوبة على البديل نحو : عرفت زيداً أبو من هو ، أي : عرفت زيداً عرفت أبو من هو .

واختلفوا في هذا النوع من البديل على قولين :

القول الأول : يرى ابن الضائع (١٦٣٠) أنه بدل اشتمال ولا حاجة إلى التقدير .

القول الثاني : يرى ابن عصفور (١٦٣١) أنه بدل بعض من كل على حذف مضاف فإنّ قيل : إنّ زيداً ليس بجملة حتى يصح أن تكون جملة (أبو من هو) بدلاً منها فالجواب أنّ ذلك على تقدير مضاف محذوف والتقدير : عرفت قصة زيد أبو من هو ، والقصة هي الجملة .

أما أبو حيان فلم يرجح رأياً (في كتابه ارتشاف الضرب) من هذه الآراء إنما نقل السيوطي عنه ترجيحه لمذهب أبي علي الفارسي من دون ذكر سبب الترجيح (١٦٣٢) .

(١) ينظر : ٤٢٦/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٤٢٦/٢ .

(٣) الجملة العربية والمعنى : ١٨٥ .

(٤) الخصائص : ٣٠٨/٢ ، وينظر : الجملة العربية والمعنى : ١٨٥ .

(٥) ينظر : النكت : ٣٢٨/١ - ٣٢٩ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢١/٣ ، همع الهوامع : ٣٢٨/٢ .

(٦) ينظر : ٣٢٢/١ ، ٤٢٦/٢ .

(٧) ينظر : همع الهوامع : ٣٨/٢ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٢٢/١ ، ٤٢٦/٢ .

(٩) ينظر : همع الهوامع : ٢٣٨/٢ .

الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل

وفيها خمس مسائل خلافية :

١. الخلاف في (أنبأ) ، أ تتعدى إلى مفعولين أم إلى ثلاثة مفعولات ؟ وأ تتعدى بنفسها أم بحرف جر ؟ (١٦٣٣).
٢. الخلاف في تعدي الفعل (حدث) (١٦٣٤).
٣. الخلاف في جواز حذف مفاعيل (أعلم) حذف اقتصار (١٦٣٥).
٤. الخلاف في إلغاء الفعل عن المفعولين الأخيرين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر (١٦٣٦).
٥. الخلاف في التعليق على المفعولين الأخيرين (١٦٣٧).

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٤/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٤/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ ، التوطئة : ٢٠٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣١٣/١ ، ٣١٤ ، همع الهوامع : ٢٥٠/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ - ٢١٣٦ ، شرح التسهيل : ٣٥/٢ - ٣٦ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٦/٤ .

الخلاف في جواز حذف مفعولات (أعلم) اقتصاراً .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه^(١٦٣٨) وتبعه في ذلك ابن الباذش^(١٦٣٩) (ت ٥٤٠هـ) وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور^(١٦٤٠) أنه لا يجوز حذف المفعول الأول لـ (أعلم) أو الاقتصار عنه أو عليه وكذلك لا يجوز حذف المفعولين الآخرين بل لابد من حذفهما جميعاً وحجتهم في ذلك أن المفعول الأول بمنزلة الفاعل في المعنى ، والمفعولان الآخران أصلهما مبتدأ وخبر ؛ لذلك لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر^(١٦٤١).

الثاني : مذهب الجرمي^(١٦٤٢) جواز الاقتصار على المفعول الأول من دون المفعولين الآخرين - أي جواز حذفهما - لأن حكمهما يشبه حكم مفعولي (ظن) على عكس الأول فهو بمنزلة الفاعل .

الثالث : مذهب المازني والمبرد وابن السراج وابن كيسان وخطاب الماردي وأكثر النحاة^(١٦٤٣) جواز حذف المفعول الأول بشرط ذكر المفعولين الآخرين وجواز حذف المفعولين الآخرين بشرط ذكر المفعول الأول ، فتقول : أعلمت كبشك سميناً ، ولا تذكر من الذي أعلمته وتقول : أعلمت من دون ذكر المفعولين .

وقد وهم أبو حيان والسيوطي^(١٦٤٤) في نسبة هذا الرأي إلى المبرد ؛ لأنه متابع لسيبويه بعدم جواز حذف المفعول الأول أو المفعولين الآخرين إذ يقول : "لا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض لأن المعنى يبطل العبارة عنه ؛ لأن المفعولين ابتداء وخبر والمفعول الأول كان فاعلاً فالزمه ذلك الفعل غيره وصار كقولك : دخل زيد في الدار أي أدخلته إياها أنا " ^(١٦٤٥).

-
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ٤١/١ ، ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ .
 - (٢) هو أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أو جعفر المعروف بابن الباذش ، صنف : الإقناع في القراءات وهو من أئمة النحو المتقدمين ، ينظر : بغية الوعاة : ٢٧٨/١ - ٢٧٩ .
 - (٣) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٣١٣/١ ، المقرب : ١٣٥ ، ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٨١/١ ، شرح التصريح : ٢٦٥/١ ، همع الهوامع : ٢٥٠/٢ .
 - (٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٦/١ ، المقتضب : ١٢٢/٣ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ ، همع الهوامع : ٢٥١/٢ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٨١/١ ، شرح التصريح : ٢٦٥/١ ، همع الهوامع : ٢٥٠/٢ ، و لم أجد رأي ابن السراج في كتابيه الأصول و الموجز في النحو .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ ، هامش (٢) ، و همع الهوامع : ٢٥٠/٢ .
 - (٨) المقتضب : ١٢٢/٣ .

الرابع : مذهب أبي علي الشلوبيني^(١٦٤٦) أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول فتقول : أعلمت زيدًا وكذلك لا يجوز الاقتصار عليه وعلى أحد المفعولين الآخرين ويجوز الاقتصار على المفعولين الآخرين وحذف المفعول الأول .

وقد وهم أبو حيان عندما ذكر أنّ أبا علي من المتابعين لسيبويه في مذهبه ؛ لأنّ الشلوبيني يرى عكس ذلك إذ يقول : " وفي الاقتصار على المفعول الأول منها خلاف ، والصحيح منعه ، وأما الاقتصار على الثاني والثالث دون الأول فلا مانع يمنع منه " ^(١٦٤٧) .

ثم عاد أبو حيان ونسب إليه رأيًا آخر قال عنه إنه " نُقِلَ عن الأستاذ أبي علي أيضًا أنه لا يجوز أن يُقتصر على الأول ، فنقول : أعلمت زيدًا ولا عليه وعلى أحد الآخرين ، ويجوز الاقتصار على الآخرين وحذف الأول " ^(١٦٤٨) .

فهذا الذي نُقِلَ عنه هو الصحيح أما الرأي الأول فقد كان أبو حيان واهمًا فيه ، ولم يرجح أحد هذه الآراء وإنما اكتفى بعرضها .

أولاً : الفضلات

وفيها مسألة خلافية واحدة وهي .

١- الخلاف في المفاعيل ، هل هي خمسة مفاعيل ؟ أو أنّه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به ، وباقي المفاعيل مشبّه به ؟ ^(١٦٤٩)

قال أبو حيان : " وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين " ^(١٦٥٠) ، وهذه المفاعيل هي : المفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول به والمفعول معه .

وقال : " وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به ، وباقيها مشبهة به ، وهذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة " ^(١٦٥١) لذلك أفرد أبو حيان لها بابًا سماه : (باب المنصوبات) وذكر بعده باب (المفعول المطلق) .

(٢) ينظر : التوطئة : ٢٠٧ .

(٣) التوطئة : ٢٠٧ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥١/٣ ، همع الهوامع : ٨/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥١/٣ ، همع الهوامع : ٨/٣ .

المفعول المطلق

وفيه أربع وعشرون مسألة خلافية .

١. الخلاف في تسمية المصدر بالمفعول المطلق (١٦٥٢).
٢. الخلاف في أصل الاشتقاق (١٦٥٣).
٣. الخلاف في ناصب المفعول المطلق إذا كان توكيداً للفعل جارياً عليه (١٦٥٤).
٤. الخلاف في ناصب المفعول المطلق إذا كان من لفظ الفعل غير جارٍ عليه (١٦٥٥).
٥. الخلاف في ناصب المفعول المطلق إذا لم يكن من لفظ الفعل (١٦٥٦).
٦. الخلاف في جواز وقوع (أن والفعل) بدل المصدر (١٦٥٧).
٧. الخلاف في اسم الإشارة إذا أشير به إلى المصدر ، هل يجب وصفه ؟ (١٦٥٨).
٨. الخلاف في جواز قولهم : (إنّما أنت إياه) و(إنّما أنت سيراً) (١٦٥٩).
٩. الخلاف في عمل الفعل إذا كان له مصدران مؤكّد ومبيّن (١٦٦٠).
١٠. الخلاف في الألفاظ التي يدعو بها الإنسان أو يدعى بها عليه ، أيقصر فيها على السماع أم يُقاس عليها ؟ (١٦٦١).
١١. الخلاف في جواز عطف (ويح) على (تَب) (١٦٦٢).
١٢. الخلاف في جواز رفع المصدر إذا كان معرّفاً بـ(أل) وكان من الألفاظ التي يدعو بها الإنسان أو يُدعى بها عليه (١٦٦٣).
١٣. الخلاف في أصل (لَيْتِكَ) (١٦٦٤).
١٤. الخلاف في إعراب (الكاف) في (لبيك وسعديك وحنانيك) (١٦٦٥).

-
- (٣) ينظر: ارتشاف الضرب : ١٣٥١/٣ ، همع الهوامع : ٨/٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٣/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٤٩/٢ ، همع الهوامع : ٩٤/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٣/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٥/١ م ٢٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين ٦٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٨/١ ، ائتلاف النصر : ١١١ م ١٢ ، همع الهوامع ٣٥/٣ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٤/٣ ، نتائج الفكر : ٢٧٥ - ٢٧٦ ، همع الهوامع : ٩٧/٣ ، أبو الحسين الطراوة وأثره في النحو : ٧٧-٧٨ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٤/٣ ، همع الهوامع : ٩٩/٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٥/٣ ، همع الهوامع : ٩٩/٣ - ١٠٠ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٥/٣ ، همع الهوامع : ١٠٠/٣ - ١٠١ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٦/٣ ، همع الهوامع : ١٠٢/٣ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٧/٣ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٩/٣ ، همع الهوامع : ١٠٣/٣ - ١٠٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦١/٣ ، همع الهوامع : ١٠٦/٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٢/٣ ، همع الهوامع : ١٠٧/٣ - ١٠٩ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٣/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٤/٣ ، ٢١٥٧/٤ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٥/٣ .

- ١٥ . الخلاف في إعراب (سبحانك) (١٦٦٦) .
- ١٦ . الخلاف في الناصب لـ (غفرانك) (١٦٦٧) .
- ١٧ . الخلاف في قولهم : (حمداً وشكراً لا كفراً) (١٦٦٨) .
- ١٨ . الخلاف في إعراب قولهم : عجباً لتلك قضية (١٦٦٩) .
- ١٩ . الخلاف في جواز إظهار الفعل في قولهم : إنما أنت سيراً (١٦٧٠) .
- ٢٠ . الخلاف في جواز تقديم المصدر المؤكّد لمضمون الجملة عليها (١٦٧١) .
- ٢١ . الخلاف في الناصب للصفات النائية عن المصدر اللازم إضمار ناصبه (١٦٧٢) .
- ٢٢ . الخلاف في إعراب قوله تعالى : ﴿فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيًّا﴾ (١٦٧٣) .
- ٢٣ . الخلاف في الناصب لـ (شرباً) و(جندلاً) (١٦٧٤) .
- ٢٤ . الخلاف في قولهم : أعورَ وذا ناب (١٦٧٥) .

الخلاف في ناصب المفعول المطلق إذا كان توكيداً للفعل جارياً عليه .

ذكر أبو حيان أنّ في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه والجمهور (١٦٧٦) أنّ المفعول المطلق إذا كان من لفظ الفعل جارياً عليه ، فإنّ الناصب له هو الفعل الذي يسبقه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا بَدَلُوْا بُدِيْلًا﴾ (١٦٧٧) وقولنا :
 قعد قعوداً ، فـ(قعوداً) انتصب بـ(قعد).

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٦/٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٧/٣ ، همع الهوامع : ١٢٠/٣ - ١٢١ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٧/٣ - ١٣٦٨ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٩/٣ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٧٣/٣ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٧٥/٣ ، همع الهوامع : ١٢٥/٣ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٧٨/٣ - ١٣٧٩ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٢٢/٢ - ٢٢٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٠/٣ ، والشاهد القرآني في سورة النساء من الآية ٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٠/٣ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٠/٣ - ١٣٨١ .

الثاني : مذهب ابن الطراوة^(١٦٧٨)، أنه منصوب على أنه مفعول به وقد نُصِبَ بفعل لا يجوز إظهاره فـ(قعوداً) في جملة (قعد قعوداً) لم ينتصب بالفعل الذي قبله ؛ وإنما انتصب بفعل آخر والتقدير : (قَعَدَ فَعَلَ قعوداً) ، هذا ما نقله أبو حيان والسيوطي ، وقد وهما في ذلك^(١٦٧٩) ؛ لأن ابن الطراوة لا يرى ذلك ، بل يرى أنّ العامل في المصدر المؤكد تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل ، أي إنّ ما تضمنه الفعل هو العامل فيه لأنّ المفعول عند ابن الطراوة هو ما تضمنه من معنى الحدث ، وهو يرى أنّ ذلك ليس مفعولاً به، بل هو مفعول مطلق باعتباره أصل المفاعيل وهو المفعول الحقيقي^(١٦٨٠). ويتضح هذا الأمر في ما نقله السهيلي عند سؤاله لشيخه ابن الطراوة عن الناصب للمصدر المؤكّد بقوله : " وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل والتوكيد لا يعمل فيه المؤكّد إذ هو في المعنى ، فما العامل فيه ؟ فسكت قليلاً ثم قال : ما سألتني عنه أحد قبلك ! فأرى أنّ العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسماً لأنه لو كان اسماً كان منصوباً بفعلت المتضمنة فيه " ^(١٦٨١) .

ونلاحظ أنّ أبا حيان قد فسّر قول ابن الطراوة على غير ما قصده ، إذ فهم من كلامه أنه يقصد أنّ ناصب المصدر المؤكد فعل مضمّر من غير لفظه إلا أنّ ابن الطراوة قصد أنّ ناصب المصدر المؤكّد هو ما تضمنه الفعل من معنى الحدث ؛ لأنّ الفعل : " هو نفس التوكيد ، والشئ لا يتعلق بنفسه وإنما يتعلق بغيره ومن هنا قال : إنّ العامل ما تضمنه الفعل من معنى (فَعَلَ) " ^(١٦٨٢) .

ولعل السبب الذي جعله يذهب إلى هذا الرأي : " هو إحساسه بالارتباط بين العامل والمعمول وأنّ الأول طالب للثاني من حيث المعنى ، ولو كان القول بالعامل شيئاً لا يقوم على أساس لسارع إلى اجتلاب عامل ما " ^(١٦٨٣) .

الثالث : مذهب السهيلي^(١٦٨٤) ، أنّ العامل في المصدر المؤكّد ، هو فعل مضمّر من نفس لفظ الفعل المذكور ولا يجوز إظهاره ، فالتقدير في جملة : قعد قعوداً مثلاً : قعد قعد قعوداً .

وقد وهم أبو حيان والسيوطي فيما نقلاه عن السهيلي ؛ لأنه متابع لشيخه ابن الطراوة في مذهبه إذ يقول " والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين ؛ لأنّ الفعل المختزل معنى ، والمعاني لا يؤكد بها وإنما يؤكد بالألفاظ " ^(١٦٨٥) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٢٨/١ - ٢٢٩ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٧٦ - ٢٧٧ ، همع الهوامع : ٩٨/٣ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية ٢٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٤/٣ ، همع الهوامع : ٩٨/٣ .

(٤) ينظر : أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٨ .

(٥) ينظر : أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٨ - ٧٩ .

(٦) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٥ .

(١) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٩ .

(٢) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٩ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٥٤/٣ ، همع الهوامع : ٩٨/٣ .

وقد قال برأيه هذا وعلله بعد أن عرض رأي شيخه على كلام سيبويه وعلى نفسه ، وأخذ على شيخه أنه دُهل من كلام سيبويه بعد أن " جعل المصدر المؤكد منصوباً بفعل هو التوكيد على الحقيقة ، واختزل ذلك الفعل ، وسدّ المصدر الذي هو معموله مسدّه " (١٦٨٦) .

لذلك فالعامل في المصدر المؤكّد عند السهيلي : " ليس هو لفظ الفعل بنفسه وإنما هو ما يتضمنه من معنى الفعل الذي هو (فاء وعين ولام) لأنك إذا قلت : ضربت ضرباً فالضرب ليس بمضروب ، ولكنك حين قلت : ضربت، تضمن معنى فعلت لأنّ كل ضرب فعل ، وليس كل فعل ضرباً ، فصار هذا بمنزلة تضمن الإنسان والحيوان ، إذ كل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنساناً " (١٦٨٧) .

وبعدها يذكر لنا السهيلي رأيه في ناصب المصدر المؤكّد بقوله: " وإن كان الأمر هنا كذلك ، فـضرباً منصوب بفعلت المدلول عليها بضربت حتى كأنك قلت: فعلت ضرباً " (١٦٨٨) .

وبعد عرضنا لمذهب ابن الطراوة وتلميذه السهيلي تبين أنّ في هذه المسألة قولين وليس ثلاثة كما نقل أبو حيان ؛ لأن السهيلي - كما وضّحت - متابع لشيخه ابن الطراوة .

ورجّح أبو حيان مذهب سيبويه والجمهور ، وعلامة الترجيح هي تضعيفه ونقده لمذهب ابن الطراوة والسهيلي بقوله : " وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك " (١٦٨٩) .

(٤) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٦ .
(٥) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٦ ، وينظر : كتاب سيبويه : ٢٢٨/١ - ٢٢٩ .
(٦) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٤-٢٧٥ .
(١) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٥ .
(٢) ارتشاف الضرب : ١٣٥٤/٣ .

الخلاف في الناصب للصفات النائبة عن المصدر اللازم
إضمام ناصبه

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه^(١٦٩٠) أنّ الصفات النائبة عن المصدر اللازم إضمام ناصبه انتصبت
على أنها أحوال مؤكدة لعاملها الواجب إضمامه نحو : أقائمًا وقد قعد الناس والتقدير : أتقوم
قيامًا وقد قعد الناس . يقول سيبويه : " وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك :
أقيامًا يا فلان والناس قعود ، وأجلوسًا والناس يعدون ، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد
جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يُخبر أنه في تلك الحال في جلوس وقيام " ^(١٦٩١).

واحتج سيبويه بقول العجاج :

أطربًا وأنت قنّسري^(١٦٩٢)

أي : أظرب طربًا ، أي في حال طرب .

ويقول سيبويه : " وذلك قولك : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأقاعدًا وقد سار الركب وكذلك
إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعدًا علم الله وقد سار الركب وقائمًا قد علم الله
وقد قعد الناس ، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ
بقوله : أتقوم قائمًا ، وأتقعد قاعدًا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم
بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع " ^(١٦٩٣).

ويرى سيبويه أنّ هذه المصادر القائمة مقام الحال يقتصر فيها على السماع ولا يقاس
عليها ، ورجّح قوله ابن عصفور^(١٦٩٤) إذ يرى أنّ " المصادر المنتصبة بإضمام لا بد لها من

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٣٨/١ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٢٣/٢ ، مغني اللبيب : ٧٣٠/٢ .
(٢) كتاب سيبويه : ٣٣٨/١ .
(٣) ينظر : ديوانه : ٣١٠ ، والقنّسري : الكبير المسنن الذي أتى عليه الدهر : ينظر : لسان العرب : ٣١٨/١١ ، مادة
(قنس) .
(٤) كتاب سيبويه : ٣٤٠/١ - ٣٤١ .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ٤٢٣/٢ .

تقدم ما يدل على الفعل المضمر ، إلا أن تكون المصادر موضوعة موضع فعل الأمر فلا تحتاج إلى شيء من ذلك لأنّ الحال يبين إذ ذاك الفعل المضمر" (١٦٩٥).

الثاني : مذهب المبرد (١٦٩٦) أنّ انتصاب هذه الصفات هو على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل ، ونابت هذه الصفات مناب أفعالها التي من لفظها ، فالتقدير في جملة : أقائقاً وقد قعد الناس هو : أثبتت قائماً وقد قعد الناس ، ويرى المبرد أنّ ذلك قياس إذا كان الفعل دالاً على المصدر .

ولعل الناظر في مذهب سيبويه والمبرد يرى أنهما متفقان على حذف عامل هذه الصفات لكنهما يختلفان في تقدير العامل فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف والمبرد يقدره (أثبتت) (١٦٩٧).

ورجح أبو حيان مذهب سيبويه من خلال قوله " والصحيح انتصابها على أنها أحوال مؤكدة لعاملها الملتمزم إضماره " (١٦٩٨).

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه لأنه لا يوجد " في الكلام ما يدل على المضمر إلا لفظ الاسم فقدر الفعل المضمر لذلك في لفظه " (١٦٩٩).

-
- (١) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٢٣/٢ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٢٢٩/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٢٢/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٣٧٨/٣ ، ٢١٥٩/٤ .
(٣) المقتضب : ٢٢٩/٣ ، هامش (١) .
(٤) ارتشاف الضرب : ١٣٧٨/٣ .
(٥) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٢٢/٢ .

المفعول له

وفيه خمس مسائل خلافية :

١. الخلاف في شروط وقوع الاسم مفعولاً له (١٧٠٠).
٢. الخلاف في ناصب المفعول له (١٧٠١).
٣. الخلاف في جواز جر المفعول له بحرف الجر (١٧٠٢).
٤. الخلاف في جواز أن يكون المفعول له معرفاً بـ(أل) والإضافة وإضافته محضة (١٧٠٣).
٥. الخلاف في جواز تقديم المفعول له على عامله (١٧٠٤).

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٣/٣ ، شرح التصريح : ٣٣٤/١ ، همع الهوامع : ١٣٣/١ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٤/٣ ، همع الهوامع : ١٢٣/٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٦/٣ ، همع الهوامع : ١٣٤/٤ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٧/٣ - ١٣٨٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٠/٢ ، شفاء العليل : ٤٦٣/١ ، همع الهوامع : ١٣٣/٣ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٨/٣ ، همع الهوامع : ١٣٥/٣ .

الخلاف في جواز أن يكون المفعول له معرفاً بـ (أل) والإضافة وإضافته محضة .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه والجمهور^(١٧٠٥) ، أنه يجوز أن يكون المفعول له معرفاً بـ (أل) والإضافة وتكون إضافته محضة . واحتج لهم أبو حيان بقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ

أَتْبَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^(١٧٠٦) وبقول الرازي :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء^(١٧٠٧) .

الثاني : مذهب الجرمي والرياشي^(١٧٠٨) (ت ٢٥٧هـ) والمبرد^(١٧٠٩) وهو ، أن المفعول له يجب أن يكون نكرة وأن (أل) فيه زائدة وإضافته غير محضة لمشابهته للحال والتمييز ، وأن تجريده من (أل) والإضافة أكثر ، ونصبه وجره بالإضافة مستويان نحو قوله تعالى : ﴿لَا يَلْبِافِ

قُرَيْشٍ﴾^(١٧١٠) .

وحجتهم في ذلك أن المراد بالمفعول له هو ذات السبب فتكفي فيه النكرة أما التعريف فهو زيادة لا يحتاج إليها ، وردّ عليهم بأن " السبب الحال قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب ، وأنها المعلومة له ، ولا تنافي بينهما " ^(١٧١١) .

وقد اختار أبو حيان مذهب سيبويه والجمهور بدليل احتجاجه لهم وتبنيه مذهبهم^(١٧١٢) ويبدو أنه الراجح لما استدلوا به من سماع .

الخلاف في جواز تقديم المفعول له على عامله .

في هذه المسألة قولان :

-
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٦٩/١ - ٣٧٠ ، ارتشاف الضرب : ١٣٨٧/٣ ، شفاء العليل : ٤٦٣/٣ .
 - (٢) البقرة : من الآية ٢٦٥ .
 - (٣) من شواهد شرح الكافية الشافية : ٦٧٢/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٨٧/١ ، شفاء العليل : ٤٦٣/١ .
 - (٤) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي له كتاب الإبل وكتاب الخيل ، ينظر : معجم الأدباء : ٤٤/١٢ - ٤٦ .
 - (٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٣٨٧/٣ ، شفاء العليل : ٤٦٣/١ ، همع الهوامع : ١٣٣/٣ ، و لم أجده رأي المبرد في المقتضب ولا في الكامل .
 - (٦) قریش : من الآية ١ .
 - (٧) همع الهوامع : ١٣٣/٣ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٧/٣ .

الأول : مذهب ثعلب (ت ٢٩١ هـ) وطائفة من النحاة^(١٧١٣) ، أنه لا يجوز تقديم المفعول له على عامله وردّ عليه أبو حيان وخالفه بجواز ذلك ، وحجته في ذلك السماع وأنه هو الكفيل في الرد عليهم^(١٧١٤) ومما جاء به السماع من تقديم المفعول له على عامله ما نقله السيوطي^(١٧١٥) ومنه قول الشاعر :

فما جزعاً وربّ الناس أبكي ولا حرصاً على الدنيا اعتراني^(١٧١٦)

وقول الآخر :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟^(١٧١٧)

فيكون بذلك قول أبي حيان هو المذهب الثاني .

ويبدو أنّ الذي أجازَه أبو حيان مختص بالشعر لأنّ الذي جاء به الذكر الحكيم هو أنّ يتأخر المفعول له عن عامله نحو قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(١٧١٨) ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(١٧١٩) وقوله عز وجل ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(١٧٢٠) لذلك فإنّ ما جاء به القرآن الكريم هو أولى بالقياس عليه .

المفعول فيه

وفيه ثمان وخمسون مسألة خلافية

١. الخلاف في تسميته^(١٧٢١).

- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٨/٣ ، همع الهوامع : ١٣٥/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٨/٣ .
- (٣) ينظر : همع الهوامع : ١٣٥/٣ .
- (٤) من شواهد همع الهوامع : ١٣٥/٣ ، والدرر اللوامع : ٨٠/٣ .
- (٥) البيت للكميت بن زيد الأسدي ورواية شعره :
- طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني أدو الشيب يلعب؟
- ينظر : شعر الكميت بن زيد الأسدي : ١٨٣/٤ .
- (٦) البقرة : من الآية ١٩ .
- (٧) النحل : من الآية ٦٤ .
- (٨) النحل : ١٠٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٩/٣ ، شرح التصريح : ٣٣٧/١ .

٢. الخلاف فيما انتصب على تقدير أنه ظرف زمان كقول العرب : أحقًا أنك قائم (١٧٢٢).
٣. الخلاف في (سحر) ، أ هو مبني أم معرب ؟ (١٧٢٣)
٤. الخلاف في صرف (بكرة) و(غُدوة) (١٧٢٤).
٥. الخلاف في صرف ما عُيِّن من (صحوة) و(عُثمة) و(ليل) و(نهار) (١٧٢٥).
٦. الخلاف في جعل الفعل في الأول فيما لم يُضَف من مركَّب الأحيان (١٧٢٦).
٧. الخلاف في معنى (ذات يوم) و(ذات مرة) (١٧٢٧).
٨. الخلاف في صرف (ذات يوم) و(ذات مرة) (١٧٢٨).
٩. الخلاف في جواز رفع صفة الزمان (١٧٢٩).
١٠. الخلاف في جواز إضافة (شهر) إلى أعلام الشهور (١٧٣٠).
١١. الخلاف في الناصب للأعلام الشهور والأيام ما كان العمل في جميعه (١٧٣١).
١٢. الخلاف في أعلام الشهور أهي للاتصال أم لغير الاتصال؟ (١٧٣٢).

١٣. الخلاف في الناصب لـ(أيامًا معدودات) في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٧٣٣).

١٤. الخلاف في جواز التوسع وال نصب على الظرف إذا استغرق الفعل الظرف قارنه أم لم يقارنه (١٧٣٤).

١٥. الخلاف في كسرة (حينئذ) إذا حذفت الجملة وعُوِّض عنها بالتثنية ، أ هي كسرة إعراب أم لالتقاء الساكنين ؟ (١٧٣٥)

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٠/٣ - ١٣٩١ ، شرح التصريح : ٣٣٩/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٢/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩/٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٣/٣ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٥/٣ ، همع الهوامع : ١٤٠/٣ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٥/٣ - ١٣٩٦ ، همع الهوامع : ١٤٠/٣ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٦/٣ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٧/٣ ، همع الهوامع : ١٤٣/٣ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٧/٣ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٨/٣ ، همع الهوامع : ١٤٩/٣ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٩٩/٣ ، همع الهوامع : ١٤٨/٣ - ١٤٩ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٠/٣ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠١/٣ ، وقوله تعالى في سورة البقرة الآية : ١٨٣ ، من الآية : ١٨٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠١/٣ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٣/٣ ، همع الهوامع : ١٧٤/٣ - ١٧٥ .

١٦. الخلاف في (إذ) ، أ هي ظرف أم حرف تعليل ؟ (١٧٣٦)
١٧. الخلاف في (إذ) إذا كانت للمفاجأة ، أ هي ظرف زمان أم مكان ؟ (١٧٣٧).
١٨. الخلاف في الناصب للظروف بعد (إذ) إذا كانت ظرفاً للمفاجأة (١٧٣٨).
١٩. الخلاف في جواز مجيء (إذ) بعد (بينما) (١٧٣٩).
٢٠. الخلاف في إعراب الجملة بعد (بينما) و(بينما) (١٧٤٠).
٢١. الخلاف جواز إضافة (بينما) إلى المفرد (١٧٤١).
٢٢. الخلاف في جواز وقوع (إذا) مفعولاً به (١٧٤٢).
٢٣. الخلاف في جواز وقوع (إذ) موقع (إذا) (١٧٤٣).
٢٤. الخلاف في العامل في (إذا) (١٧٤٤).
٢٥. الخلاف في جواز جر (إذا) بـ(حتى) (١٧٤٥).
٢٦. الخلاف في جواز وقوع (إذا) مبتدأ (١٧٤٦).
٢٧. الخلاف في (الفاء) الداخلة على (إذا) (١٧٤٧).
٢٨. الخلاف في جواز مجيء الجملة الفعلية بعد (إذا) (١٧٤٨).
٢٩. الخلاف في (منذ) ، أ هي بسيطة أم مركبة ؟ (١٧٤٩)

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٤ / ٣ ، همع الهوامع : ١٧٦ / ٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٥ / ٣ ، ١٤١٢ / ٣ ، الجنى الداني : ٣٧٤ ، همع الهوامع : ١٨٢ / ٣ - ١٨٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٥ / ٣ ، الجنى الداني : ١٩٠ ، همع الهوامع : ١٧٦ / ٣ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٥ / ٣ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٦ / ٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٥ / ٢ ، همع الهوامع : ٢٠٢ / ٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٦ / ٣ ، همع الهوامع : ٢٠٣ / ٣ - ٢٠٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٨ / ٣ ، همع الهوامع : ١٧٢ / ٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٠٩ / ٣ - ١٤١٠ ، الجنى الداني : ١٨٨ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١١ / ٣ ، الجنى الداني : ٣٦٩ ، مغني اللبيب : ١٢٠ / ١ ، همع الهوامع : ١٨١ / ٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١١ / ٣ ، همع الهوامع : ١٧٩ / ٣ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٢ / ٣ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٣ / ٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٤ / ٣ ، همع الهوامع : ١٨٠ / ٣ - ١٨١ .

٣٠. الخلاف في (مذ) و(منذ) عندما يضافان إلى الجمل^(١٧٥٠) .
٣١. الخلاف في الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ)^(١٧٥١) .
٣٢. الخلاف في الرفع والجبر بعد (مذ) و(منذ)^(١٧٥٢) .
٣٣. الخلاف في جواز أن يجز (مذ) و(منذ) ضمير الزمان^(١٧٥٣) .
٣٤. الخلاف في علة بناء (الآن)^(١٧٥٤) .
٣٥. الخلاف في (أمس) إذا استعمل ظرفاً ، أ هو معرب أم مبني ؟^(١٧٥٥) .
٣٦. الخلاف في جواز إعراب (أمس) مطلقاً، كإعراب ما لا ينصرف^(١٧٥٦) .
٣٧. الخلاف في إعراب (أمس) إذا صُغِر^(١٧٥٧) .
٣٨. الخلاف في ماله مقدار من الظروف ، أ هو داخل تحت حد المبهم أم غير داخل؟^(١٧٥٨) .
٣٩. الخلاف في الناصب لماله مقدار من ظرف المكان^(١٧٥٩) .
٤٠. الخلاف في قول العرب : (هما خطّان جنابتي أنفها)^(١٧٦٠) .
٤١. الخلاف في (صددك وصقبك) ، هل هما مصدران ؟^(١٧٦١) .
٤٢. الخلاف في انتصاب الظرف المختص^(١٧٦٢) .
٤٣. الخلاف في قول العرب : ذهبْتُ الشامَ^(١٧٦٣) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٥ / ٣ ، الجنى الداني : ٥٠١ ، همع الهوامع : ٢٢١ / ٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٦ - ١٤١٧ ، همع الهوامع : ٢٢٢ / ٣ - ٢٢٣ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٨ / ٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٨٢ / ١ م ٥٦ ، شرح التسهيل : ٤٥ / ٢ ، الجنى الداني : ٥٠٢ ، ائتلاف النصرة : ١٤٦ م ٦ ، همع الهوامع : ٢٢٣ / ٣ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٢٠ / ٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٤ / ٢ - ٥٥ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٢١ / ٣ ، همع الهوامع : ٢٢٦ / ٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٢٣ / ٣ - ١٤٢٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٢٠ / ٢ م ٧١ ، ائتلاف النصرة : ٦٤ م ٥٢ ، همع الهوامع : ١٨٥ / ٣ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٢٧ / ٣ - ١٤٢٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٠ / ٢ - ٤٠١ ، شرح التسهيل : ١٥٠ / ٢ ، شفاء العليل : ٤٧٧ / ١ ، همع الهوامع : ١٨٨ / ٤ .

(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٢٨ / ٣ ، همع الهوامع : ١٨٨ / ٣ - ١٨٩ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٢٩ / ٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٣٠ / ٣ ، همع الهوامع : ١٥٠ / ٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٣٠ / ٣ ، همع الهوامع : ١٥١ / ٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٣١ / ٣ - ١٤٣٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٣٣ / ٣ - ١٤٣٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٣٥ - ١٤٣٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٢٨ / ١ .

٤٤. الخلاف في الناصب لما جاء من وصول الفعل إليه من المكان المختص بغير واسطة في الشعر^(١٧٦٤).

٤٥. الخلاف في انتصاب ما دل على محل الحدث المشتق من الظروف أ هو مقيس أم مسموع؟^(١٧٦٥).

٤٦. الخلاف في جواز استعمال الجهات الست أسماء^(١٧٦٦).

٤٧. الخلاف في الجهات الست ، هل يجب أن تكون معرفة^(١٧٦٧).

٤٨. الخلاف في جواز حذف (بين) بعد (ما)^(١٧٦٨).

٤٩. الخلاف في (حيث) ، هل تتصرف؟^(١٧٦٩)

٥٠. الخلاف في (حيث) ، أ هي مضافة أم موصولة؟^(١٧٧٠)

٥١. الخلاف في جواز إضافة (حيث) إلى المفرد^(١٧٧١).

٥٢. الخلاف في جواز إضافة حيث إلى جملة مقدّرة^(١٧٧٢).

٥٣. الخلاف في تصرّف (دون)^(١٧٧٣).

٥٤. الخلاف في الرفع أو النصب لـ(غُدوة) بعد (لذُن)^(١٧٧٤).

٥٥. الخلاف في النصب والجر للمعطوف على (غُدوة) المنصوب بعد (لذن)^(١٧٧٥).

٥٦. الخلاف في حركة (معًا) إذا نونت^(١٧٧٦).

٥٧. الخلاف في جواز التوسع بالمصدر إذا كان العامل فعلاً متعدياً أو لازماً^(١٧٧٧).

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٣٦/٣ ، انتلاف النصره : ١٣٦ / ٢٧ ، همع الهوامع : ١٥٣/٣ - ١٥٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٣٦/٣ - ١٤٣٨ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٣٩/٣ - ١٤٤٠ ، همع الهوامع : ١٥٤/٣ - ١٥٥ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٢/٣ - ١٤٤٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٣/٣ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٤/٣ .

(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٦/٣ ، همع الهوامع : ٢٠٨/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٨/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٩/٣ ، همع الهوامع : ٢٠٦/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٩/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٥١/٣ ، همع الهوامع : ٢٠٩/٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٥٦/٣ ، انتلاف النصره : ٧٢ م ٦٨ ، همع الهوامع : ٢١٩/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٥٦/٣ ، همع الهوامع : ٢١٩/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٥٨/٣ ، شرح التسهيل : ١٦٤/٢ ، الجنى الداني : ٣٠٧ - ٣٠٨ ، همع الهوامع : ٢٢٨/٣ .

٥٨. الخلاف في جواز أن يتوسع في الظرف مع (كان) وأخواتها^(١٧٧٨).

الخلاف في العامل في إذا

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الجمهور^(١٧٧٩) ، ونُسب إلى أكثر النحاة^(١٧٨٠) ، أن العامل في (إذا) ما في جوابها من فعل أو شبهه ، و(إذا) مضافة إلى الجملة ؛ لأنها ملازمة للإضافة .

الثاني : مذهب بعض النحاة ونُسب إلى المحققين^(١٧٨١) ، أن العامل في (إذا) شرطها ، أي إن (إذا) معمولة لفعل الشرط بعدها .

وردّ عليهم بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وضِعّف هذا الرد بأن (إذا) عند أصحاب هذا المذهب غير مضافة^(١٧٨٢) .

وردّ ابن هشام على مذهب الجمهور وضعّفه بأمور عدة هي^(١٧٨٣):

-
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٥/٣ ، همع الهوامع : ١٦٨/٣ - ١٦٩ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٥/٣ ، همع الهوامع : ١٦٩ / ٣ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١١/٣ ، الجنى الداني : ٣٦٩ ، همع الهوامع : ١٨١/٣ .
 - (٢) ينظر : مغني اللبيب : ١٣٠/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١١/٣ ، الجنى الداني : ٣٦٩ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ .
 - (٤) ينظر : مغني اللبيب : ١٣٠/١ .
 - (٥) ينظر : مغني اللبيب : ١٣٠/١ - ١٣١ .

أولاً : إنّ الشرط والجزاء جملتان والرابط بينهما هو الأداة وتصير هاتان الجملتان - على قولهم - جملة واحدة ؛ لأنّ الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول قد دخل في جملة عاملة .

ثانياً : أنّ ما قالوه يمتنع في قول زهير :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١٧٨٤)

لأنّ جواب (إذا) في هذا البيت محذوف ، وتقديره : إذا كان جائئاً فلا أسبقه ، ولا يجوز أن يُقال : لا أسبقُ شيئاً وقت مجيئه ؛ لأنّ الشيء عادة ما يسبق قبل مجيئه .

ثالثاً : أنه يلزم على قول الجمهور في قول القائل : إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً ، أن يعمل (أكرمتك) في ظرفين متضادين وهذا باطل بالدليل العقلي ؛ لأنّ الحدث الواحد لا يمكن أن يقع بتمامه في زمانين وفي القصد ، إذ إنّ المراد في هذا القول أن الإكرام يقع في الغد لا في اليوم .

رابعاً : مما ينقض رأي الجمهور أيضاً ، أنّ الجواب ورد مقروئاً بـ(إذا) الفجائية نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(١٧٨٥) ، وورد أيضاً بالحرف الناسخ نحو : إذا جئتني اليوم فإني أكرمك ، وكل من (إذا) الفجائية ، والناسخ لا يعمل ما بعده بما قبله .

أما أبو حيان فقد اختار المذهب الثاني بقوله : " وهو الذي نختار " ^(١٧٨٦) ولم يبين سبب مخالفته للجمهور ، إلا أنّ المرادي نقل عنه أنه ضعف رأي الجمهور ووصفه بالفساد من عدة وجوه : " الأول : أنّ إذا الفجائية قد تقع جواباً لـ(إذا) الشرطية وما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها .

الثاني : اقتران جوابها بالفاء وما بعد (فاء) الجزاء لا يعمل فيما قبلها .

الثالث : أنّ جوابها جاء منفياً بـ(ما) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ

حُجَّتَهُمْ ﴾ وما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها .

(٦) ينظر : شعر زهير بن أبي سلمى : ١٦٩ .

(١) الروم : من الآية ٢٥ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٤١١/٣ .

الرابع : اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع نحو : إذا جئتني غدًا أجيئك بعد غد^(١٧٨٧) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما اختاره أبو حيان وابن هشام لما ذكروه من حجج تؤكّد صحة ما ذهبوا إليه .

الخلاف في إعراب المعطوف على (غُدوة) المنصوبة بعد (لَدُنْ) في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب الأخفش^(١٧٨٨) ، أنه إذا عُطف على (غُدوة) المنصوبة بعد (لَدُنْ) جاز في المعطوف الجر عطفاً على الموضع والنصب عطفاً على اللفظ .

الثاني : مذهب ابن مالك^(١٧٨٩) ، أنه لا يجوز في المعطوف إلا الجر ؛ لأنّ (غُدوة) - عنده - حتى وإن لم تُجر لفظاً فهي في موضع جر وأنّ النصب بعيد عن القياس .

ويبدو أنّ ابن مالك اعتمد في رأيه هذا على قول سيبويه " الجر في غُدوة هو الوجه والقياس " ^(١٧٩٠) فوجب في المعطوف أن يكون مجروراً :

الثالث : أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب ، واختاره أبو حيان^(١٧٩١) ، إذ يرى أنّ غُدوة عند من جوز نصبه ليس في موضع جر فلا يجوز جر المعطوف عليها من باب العطف على الموضع .

(٤) الجنى الداني : ٣٦٩ - ٣٧٠ ، وقوله تعالى الوارد في النص في سورة الجاثية : من الآية ٢٥ .
(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٩٥٣/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٤٥٩/٣ ، مع الهوامع : ٢١٩/٣ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٩٥٣/٢ .
(٣) كتاب سيبويه : ٢١٠/١ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٥٩/٣ .

ونقل السيوطي عنه قوله : " لا يلزم من ذلك أن يكون (لن) انتصب بعدها ظرف غير غدوة ، وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل " (١٧٩٢).

ويبدو أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الراجح لأن " لن لها في غدوة حال ليست في غيرها تنصب بها " (١٧٩٣).

المفعول به

وفيه ست عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في ناصب المفعول به (١٧٩٤).
٢. الخلاف في تقديم المفعول به إذا وُجد مفعولان أحدهما مفعول في المعنى أو مُقَيّد بحرف جر (١٧٩٥).
٣. الخلاف في جواز القول : (أعطيتُ مالِكهُ الغلام) و (مالِكهُ أعطيتُ الغلام) (١٧٩٦).
٤. الخلاف في جواز تقديم المفعول الثاني على الفعل ، إذا كان متصلاً به ضمير الأول (١٧٩٧).
٥. الخلاف في جواز القول : ما أراد أعطيت زيداً (١٧٩٨).
٦. الخلاف في جواز القول : اخترت أحدهم من القوم (١٧٩٩).
٧. الخلاف في قولهم : لبست أليئهما من الثياب ، وأخذت درهمه من زيد (١٨٠٠).
٨. الخلاف في جواز تقديم المفعول به إذا كان اسم استفهام فُصد به الاستثبات (١٨٠١).

(٥) مع الهوامع : ٢١٩/٣ .

(٦) كتاب سيبويه : ٢١٠/١ ، وينظر : ١٥٩/١ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٦/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١١ م ٧٨/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين :

٢٦٣ م ٣٦ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١٦٦/١ ، مع الهوامع : ٨٠٧/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٦/٣ ، مع الهوامع : ١٦/٣ - ١٧ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٦/٣ ، مع الهوامع : ١٧/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٦/٣ ، مع الهوامع : ١٧/٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٧/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٧/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٧/٣ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٦٨/٣ مع الهوامع : ٩/٣ - ١٠ .

٩. الخلاف في جواز القول : ما أراد أخذ زيد^(١٨٠٢).
١٠. الخلاف في جواز القول : زيداً غلامه ضرب^(١٨٠٣).
١١. الخلاف في جواز القول : ما طعامك آكل إلا زيد^(١٨٠٤).
١٢. الخلاف في جواز القول : غلام أخيه ضرب زيد^(١٨٠٥).
١٣. الخلاف في جواز إبراز الضمير في نحو: زيداً ضرب هو^(١٨٠٦).
١٤. الخلاف في جواز تقديم المفعول به إذا وقع على مضاف^(١٨٠٧).
١٥. الخلاف في الناصب لـ (خيراً) في قوله تعالى ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ مما ورد في حذف ناصب المفعول به سماعاً لكثرة الاستعمال حتى صار بمنزلة المثل^(١٨٠٨).
١٦. الخلاف في ناصب المعطوف على المحذور في نحو : إياك والشر وإياك والأسد^(١٨٠٩).

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٤/٢ ، ١٤٧١/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١ ، شفاء العليل : ٤٣٧/١ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٤٤/٢ ، ١٤٧١/٣ ، شرح التسهيل : ٨٤/٢ ، شفاء العليل : ٤٣٧/١ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧١/٣ ، شرح التسهيل : ٨٤/٢ ، شفاء العليل : ٤٣٧/١ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧١/٣ ، شرح التسهيل : ٨٤/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧١/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧١/٣ - ١٤٧٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧٥/٣ - ١٤٧٦ ، شرح التسهيل : ٨٩/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٠٤/١ ، همع الهوامع : ١٩/٣ ، وقوله تعالى في سورة النساء : من الآية ١٧١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧٨/٣ ، همع الهوامع : ٢٥/٣ .

الخلاف في الناصب لـ (خيرًا) في قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾^(١٨١٠) مما ورد من حذف ناصب المفعول به سماعًا لكثرة الاستعمال حتى صار بمنزلة المثل.

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب الخليل وسيبويه^(١٨١١) ، أنَّ (خيرًا) انتصب بفعل واجب الإضمار يدل عليه الفعل السابق له ، أي : " انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم " ^(١٨١٢).

وعدّ سيبويه من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة^(١٨١٣) :

فواعديه سَرَحَتِي مَالِكٍ أو الربا بينهما أسهلا

إذ نصب (أسهلا) بفعل مضمر وجوبًا والتقدير : (ليأت أسهلا) ويرى سيبويه أنَّ مثل (خيرًا لك) نُصب : " لأنك حين قلت : (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر " ^(١٨١٤).

وهذا قول الخليل إذ يرى : " كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول

(١) النساء : من الآية ١٧١ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٠٤/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٣٠٤/١ .

(٤) ينظر : ديوانه : ٢٦٢ ، ورواية الديوان :

وواعديه سَرَحَتِي مَالِكٍ أو ذا الذي بينهما أسهلا

(٥) كتاب سيبويه : ٢٨٣/١ .

على أمر حين قال له : انتهِ ، فصار بدلاً من قوله : إئتِ خيرًا لك وادخل فيما هو خير لك " (١٨١٥)

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ " الخليل في هذا لم ينسب نصب (خيرًا) إلى فعل ولكنه نسبه إلى وقوعه في سياق فعل دلت عليه قرائن القول ومناسباته ، وقوله (كأنك قلت : انتهِ وادخل فيما هو خير لك) لا يُشعر بفعل ناصب ، ولا نصّ فيه على فعل بعينه ، وإنما يشير إلى أن (خيرًا) كان بعد أن تقدّم الأمر الأول ، وهو (انتهاوا) قد وقع في سياق أمر آخر ، فنُصب لعلم المخاطب أنك تحمله على أمرٍ آخر أي : لعلم المخاطب أنّ السياق الذي وقع فيه (خيرًا) إنما هو سياق فعلي ، لا يناسبه إلا النصب " (١٨١٦).

ويمكن تفسير قول الدكتور المخزومي - رحمه الله - بأنّ انتقال الأمر إلى المخاطب من الانتهاء عن الشيء إلى إتيان شيء آخر هو الذي أوجد هذا السياق إذ إنّ ، فإنّ المخاطب بعد أن نُهي عن شيء فإنّ هذا النهي جعله يتيقن أنه سيتلقى أمرًا آخر يناقض الفعل الأول ، وهذا الأمر أشبه بالنصيحة عندما تقول لشخص لا تفعل كذا وافعل كذا .

وفيما ذكره الدكتور المخزومي عن قول الخليل نظر ، فصحيح أنّ الخليل - رحمه الله - لم ينسب نصب (خيرًا) لفعل بعينه ولم يحدد لفظ الفعل ، ولكنّ هذا لا يعني أنه لم يعزُ النصب إلى فعل ما ، بدليل قوله : " وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام " وهذا تصريح منه بأنّ عامل النصب فعل محذوف تُرك لأنه معروف أو مفهوم بسبب كثرة الاستعمال ، ولعل الدكتور المخزومي ينطلق من إلغائه لنظرية العامل ويزعم أنّ الخليل لم يبين تحليله للتراكيب على أساس منها ، ومما يدل على أن الخليل أرسى قواعد نظرية العامل على سبيل المثال توجيهه لقول الشاعر :

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيرًا يدلُّ على محصَّلة تبيُّت (١٨١٧) .

إذا قدر : (رجلاً) مفعولاً لفعل محذوف هو : ألا ترونني .

وفي عمل (إنّ وأخواتها) يقول سيبويه عن الخليل : " زعم الخليل أنّ هذه الحروف عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ " (١٨١٨) .

وجعل سيبويه من ذلك في الكلام قولهم : انتهِ يا فلانُ أمرًا قاصدًا ، أي انتهِ وائتِ أمرًا قاصدًا (١٨١٩) .

(٦) كتاب سيبويه : ٢٨٣/١ .

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢١٠ .

(٢) من شواهد كتاب سيبويه : ٣٠٨/٢ ، شرح شواهد المغني : ٦٤١ .

(٣) كتاب سيبويه : ١٣١/٢ .

وانتقد أبو حيان الزمخشري لأنه غفل عن نص سيبويه ؛ لأنه جعل قولهم : انتهِ أمرًا قاصدًا وقوله تعالى : ﴿ اَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ سواء في وجوب إضمار العامل فيهما ولم يفرّق بينهما ، يقول الزمخشري : " ومنه قولهم : انتهِ أمرًا قاصدًا ؛ لأنه لما قال : انتهِ ، علّم أنه محمول على أمرٍ يخالف المنهي عنه قال تعالى : ﴿ اَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ " (١٨٢٠) .

و قد فرّق سيبويه بين القولين بقوله : " ونظير ذلك في الكلام قوله : انتهِ يا فلان أمرًا قاصدًا ، إلا أنّ هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل ، فإنما ذكرتُ لك ذا لأمثَل لك الأول به ، لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فيحذف كحذفهم: ما رأيتُ اليوم رجلاً " (١٨٢١) .

الثاني : مذهب الكسائي وأبي عبيدة (١٨٢٢) ، أنّ خيرًا منصوب بإضمار (يكن) قبله والتقدير : (يكن الانتهاء خيرًا لكم) أو (انتهوا يكن خيرًا لكم) .

وقد اضطرب أبو حيان في نقل مذهب الكسائي عندما قال : " وزعم الكسائي أنّ النصب لخروجه في الكلام قال : والعرب تقوله بعد الكلام التام ، فإن كان مطلوبًا لغيره رفعوه ، نحو : انتهِ خيرٌ لك " (١٨٢٣) . وهو تخليط في النقل وقع فيه أبو حيان؛ لأنّ قول الكسائي الذي ذكره يخص قوله تعالى: ﴿ فَاَمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ (١٨٢٤) ، ومحل الخلاف في قوله تعالى ﴿ اَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ إذ يقول الكسائي في قوله تعالى ﴿ فَاَمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ : " وانتصب خيرًا لخروجه من الكلام ، قال : وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك : لَتَقُومَنَّ خَيْرًا لك ، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا فقالوا : إِنَّ تَنْتَهُ خَيْرٌ لك " (١٨٢٥) .

ومما نُقل تقوية لمذهب الكسائي قول الوراق (١٨٢٦) (ت: ٣٢٩ هـ) في قول الراجز : تَرَوْحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي (١٨٢٧) .

-
- (٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٨٤/١ ، شرح التسهيل : ٨٩/٢ .
(١) المفصل : ٧٩ .
(٢) كتاب سيبويه : ٢٨٤/١ .
(٣) ينظر : مجاز القرآن : ١٤٣/١ ، شرح التسهيل : ٨٩/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٠٤/١ ، ارتشاف الضرب : ١٤٧٥/٣ ، معاني القرآن للكسائي : ١٢٢ .
(٤) ارتشاف الضرب : ١٤٧٥/٥ .
(٥) النساء : من الآية ١٧٠ .
(٦) معاني القرآن ، للكسائي : ١٢٢ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧٥/٣ - ١٤٧٦ ، وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى أبو عبد الله الكرمانى صنف : الموجز في النحو ، الجامع في اللغة ، ينظر : بغية الوعاة : ١٢٠/١ .
(٢) من شواهد الحجة للفارسي : ٣٧/٢ ، شرح التصريح : ١٠٣/٢ .

ونقل عن ابن درستويه أنه أجاز حذف (كان) بعد الأمر قياساً^(١٨٢٨).

وردّ الفراء على قول الكسائي بأنه لا يجوز أن يكون : " نصبه على إضمار (يكن) ، لأنّ ذلك يأتي بقياس يُبطل هذا ألا ترى أنّك تقول : اتق الله تكن محسناً ، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسناً ، وأنت تُضمّر (تكن) ، ولا يصلح أن تقول : انصرنا أخانا وأنت تريد : تكن أخانا " (١٨٢٩).

وضَعَّف الرضي كذلك رأي الكسائي ، بأنّ (كان) لا تُقدّر قياساً فلا يُقال: عبد الله المقتول على تقدير (كن كذلك) (١٨٣٠).

الثالث : مذهب الفراء^(١٨٣١) أنّ (خيراً) نُصِب على أنّه صفة لمصدر محذوف ، فحُذِف المصدر وأقيمت صفته مقامه والتقدير : انتهوا انتهاءً خيراً لكم .

وقد اضطرب أبو حيان ووهم عندما ذكر أنّ مذهب الفراء " أنّ (خيراً) منصوب باتصاله بالأمر ؛ لأنه من صفات الأمر " (١٨٣٢).

وهو تخليط منه في النقل ؛ لأنّ الفراء قد قال بهذا الرأي عندما تحدّث عن قوله تعالى : ﴿ فَامْنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾^(١٨٣٣) ، وهي غير قوله عز وجل : ﴿ اسْتَهْوُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ لأنّ (خيراً) التي تحدّث عنها الفراء هي غير (خيراً) التي نحن بصددّها بحكم الفعل . لأنّ (خيراً) مع (آمنوا) اتصال ، كما قال الفراء و(خيراً) مع (استهوا) انقطاع كما قال الخليل وسيبويه ، إلا أنّ أبا حيان لم يميّز بين الأمرين والدليل على ذلك أنه بعد أن ذكر قول الفراء الأول عاد بعدها الرأي الصحيح عنه في هذه المسألة بقوله : " وصرّح بعضهم عنه بأنّ انتصابه به على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره : انتهاء خيراً لكم " (١٨٣٤).

وقول الفراء مردود عند ابن مالك بقولهم : حسبك خيراً لك لأنّ " تقدير مصدرها هنا لا يحسن ، وبقولهم : أوسع لك ، فإنّ أوسع صفة لمكان لا لمصدر " (١٨٣٥).

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧٦/٣ .

(٤) معاني القرآن ، الفراء : ٢٩٦/١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠٤/١ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٨٩/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٠٤/١ .

(٧) ارتشاف الضرب : ١٤٧٥/٣ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ٢٩٥/١ - ٢٩٦ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٤٧٥/٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٨٩/٢ .

وقد رجّح أبو حيان مذهب الخليل وسيبويه من خلال تقديره للناصب لـ(خيرًا) بقوله : " (انتهوا خيرًا لكم) : أي وائتوا خيرًا لكم " (١٨٣٦) وكذلك انتقاده للزمخشري بأنه قد غفل عن نص سيبويه .

وقال في باب المحمول على فعل واجب الإضمار: " كل اسم ينتصب بمضمر على معنى الأمر قد تقدّم النهي عن ضده ، وهي : انته أمرًا قاصدًا ، و(وراءك أوسع لك) و(انتهوا خيرًا لكم) أي : وأنت أمرًا قاصدًا ، وأت أوسع لك من ورائك ، وأتوا خيرًا لكم ، وأجاز الفراء أن يكون (خيرًا) صفة لمصدر محذوف ، أي انتهاء خيرًا لكم " (١٨٣٧) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وذلك ؛ لأنّ الله عز وجل " لما بعثهم على الإيمان وعن الانتهاء عن التثليث علم أنه يحملهم على أمر فقال : (خيرًا لكم) " (١٨٣٨) ، ولما كان فعل الأمر هو الأصل في أسلوب الأمر ترجّح أن يقدر هنا فعل أمر محذوف يبيّن أمر الله تعالى بأن يأتوا خيرًا لهم .

الخلاف في جواز القول : زيدًا غلامه ضرب

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين (١٨٣٩) ، أنه يجوز أن يقال : زيدًا غلامه ضرب ، إذ إنّ المفعول به (زيدًا) قد تقدم على الفاعل والفعل ، وقد تضمن الفاعل ضميرًا يعود على المفعول به ، أي إنّ الضمير (الهاء) قد عاد على متقدم لفظًا متأخر رتبة .

وإنما أجاز البصريون هذه المسألة اكتفاء بالتقدم اللفظي (١٨٤٠) .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٤٧٥/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢١٥٨/٤ .

(٥) الكشف : ٥٨٠/١ .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٨٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١ ، ارتشاف الضرب : ١٤٧١/٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١ .

الثاني : مذهب الكوفيين^(١٨٤١) ، أنّ ذلك لا يجوز وحجتهم في ذلك : " أنّ زيداً متأخر في التقدير من وجوه :

أحدهما : بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره .

الثاني : بالنظر إلى (ضرب) لأنه معموله .

الثالث : بالنظر إلى فاعل (ضرب) لأنه مفعوله فبقي الضمير المتصل بـ(غلامه) كأنه لا مُفسّر له قبله بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ ؛ لأنّ المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط بخلاف : (زيداً ضرب غلامه) ، فإنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية " ^(١٨٤٢)

ورجّح أبو حيان مذهب البصريين ودليله في ذلك ورود السماع به بقوله : "والصحيح الجواز ، وبه ورد السماع " ^(١٨٤٣) .

ومما ورد به السماع ما نقله ابن مالك^(١٨٤٤) وهو قول الشاعر :

كعباً أخوه نهى فانقاد منتهياً ولو أبى باء بالتخليد في سقرا^(١٨٤٥)

وما احتج به البصريون فيه نظر ؛ لأنه من الشواهد القليلة والتي لا يُعرف قائلها فلا ينبغي القياس عليه ، وفيه من التكلف ما هو مخالف للغة القرآن الكريم .

وفي هذا البيت أيضاً ردٌّ على من يدّعي أنّ الكوفيين دون سواهم يقيسون على القليل النادر^(١٨٤٦) ، بل فيه دليل على أنّ البصريين أيضاً يقيسون على الشواهد القليلة المجهولة القائل وإنْ خالفت القواعد ؛ لذلك فالراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٧١/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٦/١ - ٤٣٧ ، شفاء العليل : ٤٣٧/١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١ ، وقوله تعالى في سورة البقرة : من الآية ١٢٤ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١٤٧١/٣ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٨٤/٢ .

(٧) من شواهد : شرح التسهيل : ٨٤/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٦/١ - ٤٣٧ ، شفاء العليل : ٤٣٧/١ .

(١) منهم الدكتور محمد الطنطاوي ، ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ١٤٩ ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، ينظر : نتائج الفكر في النحو ، مقدمة التحقيق : ١٢ - ١٣ .

المفعول معه

وفيه ثلاث عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في جواز أن يأتي المفعول معه بعد (كان) الناقصة^(١٨٤٧) .
٢. الخلاف في ناصب المفعول معه^(١٨٤٨) .
٣. الخلاف في أصل (واو) المعية^(١٨٤٩) .
٤. الخلاف في جواز توسط المفعول معه^(١٨٥٠) .
٥. الخلاف في جواز انتصاب المفعول معه عن تمام الاسم^(١٨٥١) .
٦. الخلاف في قولهم : أنت أعلم ومالك^(١٨٥٢) .
٧. الخلاف في الناصب ، إذا وقعت (ما بال) و(ما شأن) على اسم مضمر ثم عُطف عليه باسم ظاهر^(١٨٥٣) .
٨. الخلاف في جواز النصب إذا تقدّم (الواو) جملة متضمنة معنى الفعل وكان ما بعد (الواو) اسمًا لا يتعذر عليه العطف^(١٨٥٤) .
٩. الخلاف في قولهم : (كيف تكون وقصعة من ثريد) و(ما كنت وزيدًا)^(١٨٥٥) .

١٠. الخلاف في تعيين الإضمار والعطف على الفعل اللائق إذا كان الفعل غير صالح للعمل وتعيين تقدير فعل بعد (الواو)^(١٨٥٦) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٣/٣ - ١٤٨٤ ، همع الهوامع : ٢٣٧/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٤/٣ - ١٤٨٥ ، الأصول في النحو : ٢٠٩/١ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٥٩/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٨/١ م ٣٠ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٧٩ م ٦١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥٢/٢ ، الجنى الداني : ١٥٥ ، انتلاف النصرة : ٣٦ م ١٢ ، شرح التصريح : ٣٤٣/١ ، همع الهوامع : ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ ، مدرسة الكوفة : ٤١٩ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٥/٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٦/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥٤/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٩/٣ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٦/٣ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٧/٣ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٨/٣ ، همع الهوامع : ٢٤٢/٣ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٨/٣ - ١٤٨٩ ، همع الهوامع : ٢٤٢/٣ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٨/٣ ، همع الهوامع : ٢٤٢/٣ ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ٨١ - ٨٢ .

١١. الخلاف في قول العرب : حسبك وزيداً درهم^(١٨٥٧) .

١٢. الخلاف في العطف في هذا الباب ، أ هو مقيس أم مطّرد ؟^(١٨٥٨)

١٣. الخلاف في جواز العطف والمطابقة وإجراء (واو المعية) مجرى (واو العطف) إذا كان المعطوف خبراً أو حالاً^(١٨٥٩) .

الخلاف في تعيين الإضمار والعطف على الفعل اللائق إذا كان الفعل غير صالح للعمل وتعيّن تقدير فعل بعد (الواو) نحو قول الشاعر :

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزجّجَ الحواجبَ والعيونا❁

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب أبي محمد اليزيدي وأبي عبيدة والأصمعي والجرمي والمازني والمبرد^(١٨٦٠) . أنه لا يوجد حذف في قول الشاعر وأنّ ما بعد (الواو) معطوف على الاسم الذي قبله ، ويقدر الأول بفعل مناسب ويُضمّن فيه معنى يصحّ فيه أن يتسلط على الاسمين اللذين عطف أحدهما على الآخر و" يصحّ انصبابه عليهما انصابة واحدة"^(١٨٦١) .

فمعنى (زجّج) في قول الشاعر : (حسن) ؛ لأنّ (التحسين) : معنى يمكن أن يتسلط على العيون والحواجب فيقال : (حسنّ العيون والحواجب) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٩٠/٣ - ١٤٩١ ، المقتضب : ٤٩/٢ - ٥٠ ، شرح الكافية الشافية : ٦٩٨/٢ - ٦٩٩ ، شرح التصريح : ٣٣٦/١ ، همع الهوامع : ٢٤٥/٣ ، الدرر اللوامع : ١٥٨/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٩٢/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٩٤/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٩٥/٣ ، شرح التسهيل : ١٨٧/٢ ، شفاء العليل : ٤٩٥٨ ، همع الهوامع : ٢٤٦/٢ .

❁ البيت للراعي النميري ، ينظر : ديوانه في منتهى الطلب من أشعار العرب : ١٠٦/٦ ، وفيه :

وهزّة نسوة من حيّ صنّقي يزجّجَ الحواجب والعيونا

(١) ينظر : مجاز القرآن : ٦٨/٢ ، المقتضب : ٤٩/٢ - ٥٠ ، الكامل في اللغة والأدب : ٩٠٥/٢ ، ارتشاف الضرب :

١٤٩٠/٣ ، شرح التصريح : ٣٤٦/١ ، همع الهوامع : ٢٤٥/٣ ، الدرر اللوامع : ١٥٨/٣ .

(٢) شرح التصريح : ٣٤٦/١ .

وعدّ المبرد^(١٨٦٢) من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(١٨٦٣) أي : (اجمعوا أمركم وأعدوا شركاءكم).

وعدّوا من ذلك قول الشاعر :

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً^(١٨٦٤) .

أي : متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً .

ومنه قوله الشاعر :

علفتها تبنًا وماءً باردًا حتى غدت همالة عيناها^(١٨٦٥)

إذ أولوا (علفتها) بـ(أنلتها) ؛ لأنّ (الإنالة) يصح تسلطها على التبن والماء ، فيقال : أنلتها تبنًا وماءً .

الثاني : مذهب الفراء والفراسي وجماعة من البصريين والكوفيين^(١٨٦٦) أنه لا يجوز العطف في هذه المسألة ؛ لأنّ الماء لا يُشارك التبن في العطف والعيون كذلك لا تشارك الحواجب في الترجيح إذ إنّ معنى الترجيح : تدقيق الحواجب وتطويلها .

والمعية أيضًا ممتنعة فيما ذكر ؛ لأنّ (الماء) لا يصاحب (التبن) في العطف وكذلك فإنّ مصاحبة (العيون) لـ(الحواجب) أمرٌ معروف ، فلا فائدة من الإخبار به وإنّ ما جاء من هذا النوع فهو على إضمار فعل مناسب بعد (الواو) ، ويكون الاسم المنصوب بعد الواو مفعولاً به لتعذر عطفه على ما قبله ، فالتقدير في قول الشاعر : (وزججن) ، أي : (وكحلن) ، وفي قول الآخر : (علفتها تبنًا) ، أي : (علفتها وسقيتها ماءً) ومنه قولهم : يجدع أنفه وعينه ، أي : ويفقأ عينه .

وردّ عليهم أبو حيان انتصارًا للمذهب الأول بقوله : إنّ " ما منعه مسموع " ^(١٨٦٧) واحتج لما ذهب إليه بقول الشاعر^(١٨٦٨) :

(٣) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٩٠٥/٢ .

(٤) يونس : من الآية ٧١ .

(٥) البيت من شواهد : معاني القرآن للفراء : ١٢٣/١ ، الحجة للفراسي : ٢١٣/١ ، المقتضب : ٥٠/٢ ، الكامل في اللغة والأدب : ٩٠٥/٢ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٢٢/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١١٤/١ .

(١) البيت من شواهد معاني القرآن للفراء : ١٤/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٣/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥٣/٢ ، شرح التصريح : ٣٤٦/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ١٢١/١ ، ١٢٣/٣ ، الحجة للفراسي : ٢٣٢/١ ، شرح الكافية الشافية : ٦٩٨/٢ - ٦٩٩ ، ارتشاف الضرب : ١٤٩١/٣ ، شرح التصريح : ٣٤٥/١ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٤٩٢/٣ .

(٤) البيت لطرفة بن العبد ، ينظر : ديوانه : ٤٧ .

أَ عَمَرَ بَنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيِي صِرْمَةً لَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ؟

ويبدو أنَّ ما اختاره أبو حيان هو الراجح في هذه المسألة ؛ لأنَّ العطف يسوغ وإن لم يكن الثاني مشاركًا للأول ؛ لأنَّ العرب : " قد تُطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما على الآخر " (١٨٦٩)، ومنه قوله تعالى: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ (١٨٧٠) والناسي هو الفتى ومنه قوله عز وجل : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ (١٨٧١)، واللؤلؤ يخرج من المالح (١٨٧٢) (١٨٧٢).

الخلاف في جواز العطف والمطابقة وإجراء (واو المعية) مجرى (واو العطف) إذا كان المعطوف خبرًا أو حالاً

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الأخفش ، وتبعه ابن مالك (١٨٧٣) ، أنه يجوز مطابقة ما قبل (الواو) لما بعدها ، على إجراء (واو المعية) مجرى (واو العطف) ، فيطابق ما بعد (الواو) ما قبلها ، ويكون المنصوب بعدها على أنه مفعول معه نحو : كان زيدٌ وعمراً مذكورين وجاء زيدٌ وعمراً صاحكين .

واحتج ابن مالك بقول الشاعر :

مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لِحْمَهُنَّ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكلاً وَصُدُوراً (١٨٧٤)

أي : مزقت الهواجر ولحمهن مع السرى لحمهن .

الثاني : مذهب ابن كيسان (١٨٧٥) ، أنه إذا وقع بعد المفعول معه خبر عنه أو حال مما قبله فلا يجوز مطابقة ما قبل (الواو) لما بعدها .

وما نقله ابن مالك والسيوطي يختلف عما نقله أبو حيان إذ نقلا عن ابن كيسان أنه يوجب مطابقة ما قبل الواو لما بعدها (١٨٧٦) .

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥٣/٢ .

(٦) الكهف : من الآية ٦١ .

(١) الرحمن : من الآية ٢٢ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥٣/٢ .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١٨٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٤٩٥/٣ ، شفاء العليل : ٤٩/١ .

(٢) من شواهد كتاب سيبويه : ١٦٢/١ ، شرح التسهيل : ١٨٧/٢ ، شفاء العليل : ٤٩٥/١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٤٩٥/٣ .

واختار أبو حيان مذهب ابن كيسان بقوله : " وإياه نختار " (١٨٧٧) ونقل السيوطي عنه أنّ السبب في اختياره مذهب ابن كيسان أنّ " باب المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن نُقدّم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب " (١٨٧٨) .

الاستثناء

وفيه إحدى وخمسون مسألة خلافية :

١. الخلاف في حكم المستثنى (١٨٧٩) .
٢. الخلاف في جواز وقوع (إلا) بمعنى (الواو) (١٨٨٠) .
٣. الخلاف في جواز الاستثناء من العدد (١٨٨١) .
٤. الخلاف في قدر المستثنى (١٨٨٢) .
٥. الخلاف في (إلا) في الاستثناء المنقطع ، هل يجوز أن تكون بمعنى (لكن) وما بعدها كلامًا مستأنفًا ؟ (١٨٨٣)
٦. الخلاف في جواز التفريغ ، إذا كان الاستثناء في الموجب لازمًا له النفي (١٨٨٤) .
٧. الخلاف في جواز تفريغ (لمّا) بعد (أن) وقد تقدمها (ما علمت) (١٨٨٥) .
٨. الخلاف في ناصب المستثنى بعد (إلا) (١٨٨٦) .
٩. الخلاف في إعراب المستثنى في غير الموجب إذا كان منفياً في المعنى (١٨٨٧) .
١٠. الخلاف في نصب المستثنى ، هل يشترط فيه تعريف المستثنى منه ؟ (١٨٨٨) .

-
- (٤) ينظر : شرح التسهيل : ١٨٧/٢ ، همع الهوامع : ٢٤٦/٢ .
 - (٥) ارتشاف الضرب : ١٤٩٥/٣ .
 - (٦) همع الهوامع : ٢٤٦/٢ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٩٧/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٩٧ - ١٤٩٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٦٦/١ م ٣٥ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٠٣ م ٦٧ ، ائتلاف النصر : ١٧٤ م ٥٢ ، همع الهوامع : ٢٧٤/٣ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٩٩/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٥١/٢ ، الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٢٤٢ - ٢٤٣ ، همع الهوامع : ٢٢٩/٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٠/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٤٩/٢ - ٢٥١ ، ائتلاف النصر : ١٦١ م ٣٧ ، همع الهوامع : ٢٦٨/٣ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٠/٣ - ١٥٠١ ، ائتلاف النصر : ١٦٢ م ٣٨ ، همع الهوامع : ٢٥٠/٣ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٣/٣ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٣/٣ - ١٥٠٤ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٥/٣ - ١٥٠٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٦٠/١ م ٣٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٩ م ٦٦ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ ، شفاء العليل : ٤٩٩/١ ، ائتلاف النصر : ١٧٤ م ٥١ ، همع الهوامع : ٢٥٢/٣ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٧/٣ ، ائتلاف النصر : ٧١ م ٧١ ، همع الهوامع : ٢٣٥/٣ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٨/٣ ، همع الهوامع : ٢٥٤/٣ .

١١. الخلاف في جواز الإبدال في المستثنى ، هل يشترط فيه عدم صلاحيته للإيجاب ؟
(١٨٨٩)

١٢. الخلاف في المستثنى ، إذا توسط بين المستثنى منه وبين صفته (١٨٩٠) .

١٣. الخلاف في المستثنى ، ما ورد منه منقطعاً من تغليب العاقل ، أ يختص المستثنى منه بمن يعقل أم لا يختص ؟ (١٨٩١)

١٤. الخلاف في قولهم : (ما نفع إلا ما ضرَّ) (١٨٩٢) .

١٥. الخلاف في قولهم : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيداً (١٨٩٣) .

١٦. الخلاف في المستثنى منه ، إذا جعل متبوعاً والمستثنى تابعاً (١٨٩٤) .

١٧. الخلاف في جواز تقديم المستثنى أول الكلام (١٨٩٥) .

١٨. الخلاف في جواز تقديم المستثنى على حرف النفي (١٨٩٦) .

١٩. الخلاف في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم ، وتوسط بين جزأي الكلام (١٨٩٧) .

٢٠. الخلاف في جواز استثناء لفظين بأداة واحدة من دون عطف (١٨٩٨) .

٢١. الخلاف في الاستثناء بعدة جُمْل عُطِف بعضها على بعض (١٨٩٩) .

٢٢. الخلاف في المستثنى المكرر المجرور المفرغ له العامل (١٩٠٠) .

٢٣. الخلاف في أسماء العدد إذا استثنى بعضها من بعض (١٩٠١) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٨/٣ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٠٩/٣ ، همع الهوامع : ٢٥٦/٣ - ٢٥٧ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٢/٣ - ١٥١٣ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٢/٣ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٤/٣ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٦/٣ - ١٥١٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٦٧/١ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٧/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٧٧/١ م ٣٦ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٠٦ م ٦٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٦٨/١ - ٥٦٩ ، انتلاف النصرة : ١٧٥ م ٥٣ ، همع الهوامع : ٢٦٠/٣ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٨/٣ ، همع الهوامع : ٢٦١/٣ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٨/٣ - ١٥١٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٦٨/١ ، همع الهوامع : ٢١٦/٣ ، حاشية الشيخ ياسين على التصريح : ٣٥٥/١ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٢٠/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٢/٣ .
(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٢٢/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٣/٣ - ٢٦٤ .
(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٢٢/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٣/٣ - ٢٦٤ .

٢٤. الخلاف في جواز الوصف بـ(إلا) (١٩٠٢) .
٢٥. الخلاف في جواز الوصف بـ(إلا) حيث يجوز البديل (١٩٠٣) .
٢٦. الخلاف في جواز القول : (ما زيدٌ إلا قام) و(ما زيدٌ إلا يقوم) (١٩٠٤) .
٢٧. الخلاف في جواز تقديم معمول ما بعد (إلا) عليها (١٩٠٥) .
٢٨. الخلاف في حاشا ، أهي فعل أم حرف ؟ (١٩٠٦)
٢٩. الخلاف في جواز الجر بـ(خلا) و(عدا) (١٩٠٧) .
٣٠. الخلاف في النصب بـ(خلا) و(عدا) إذا سبقتهما (ما) (١٩٠٨) .
٣١. الخلاف في جواز زيادة (ما) قبل (حاشا) (١٩٠٩) .
٣٢. الخلاف في جواز الجر بـ(خلا) و(عدا) إذا دخلت عليهما (ما) (١٩١٠) .
٣٣. الخلاف في جواز دخول (إلا) على (حاشا) (١٩١١) .
٣٤. الخلاف في (حاشا) إذا وليها اسم مجرور بـ(اللام) (١٩١٢) .
٣٥. الخلاف في جواز دخول (ما) على (حاشا) في الاستثناء (١٩١٣) .
٣٦. الخلاف في محل الجمل بعد(حاشا) و(عدا) و(خلا) (١٩١٤) .
٣٧. الخلاف في قول العرب : (كلُّ شيء مَهْمَةٌ ما النساءَ وذكرهُنَّ) (١٩١٥) .

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٢٣/٣ - ١٥٢٥ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٥٨/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٢٦/٣ ، همع الهوامع : ٢٧٣/٣ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٢٨/٣ ، همع الهوامع : ٥٧٣/٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٠/٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٢/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٨٣/١ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٢/٣ - ١٥٣٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٧٨/١ م ٣٧ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤١٠ م ٦٩ ، انتلاف النصر : ١٧٧ م ٥٦ ، همع الهوامع : ٢٨٥/٣ - ٢٨٦ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٤/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٨٥/١ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٤/٣ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٤/٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٤/٣ - ١٥٣٥ ، همع الهوامع : ٢٨٦/٣ - ٢٨٧ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٦/٣ ، همع الهوامع : ٢٨٧/٣ - ٢٨٨ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٥/٣ - ١٥٣٦ ، شرح التسهيل : ٢٢٧/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٧٢٣/٢ ، الجنى الداني : ٥٦٠ ، شفاء العليل : ٥١٠/١ ، همع الهوامع : ٢٨٨/٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٦/٣ ، همع الهوامع : ٢٨٧/٣ - ٢٨٨ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٧/٣ .

- ٣٨ . الخلاف في جواز الجمع بين أداتين من أدوات الاستثناء في جملة واحدة^(١٩١٦) .
- ٣٩ . الخلاف في اسم (ليس) و(لا يكون) عندما يستثنى بها^(١٩١٧) .
- ٤٠ . الخلاف في موضع (ليس) و(لا يكون) من الإعراب عندما يستثنى بهما^(١٩١٨) .
- ٤١ . الخلاف في الناصب لـ(غير) في الاستثناء^(١٩١٩) .
- ٤٢ . الخلاف في العطف بـ(لا) بعد (غير)^(١٩٢٠) .
- ٤٣ . الخلاف في (سوى) ، أهي اسم أم ظرف؟^(١٩٢١) .
- ٤٤ . الخلاف في ضمة (غير) ، أهي ضمة بناء أم ضمة إعراب؟^(١٩٢٢) .
- ٤٥ . الخلاف في (لاسيما) ، هل هي من أدوات الاستثناء؟^(١٩٢٣) .
- ٤٦ . الخلاف في جواز حذف الاسم والجر مع (غَيْرُهُ) مضافة كحذفها مع (ليس)^(١٩٢٤) .
- ٤٧ . الخلاف في إعراب الاسم المعرفة بعد (لاسيما)^(١٩٢٥) .
- ٤٨ . الخلاف في عامل النصب في (لاسيما)^(١٩٢٦) .
- ٤٩ . الخلاف في (بَلَّة) ، هل هي من أدوات الاستثناء؟^(١٩٢٧) .
- ٥٠ . الخلاف في الاسم المخفوض بعد (بَلَّة)^(١٩٢٨) .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٧ / ٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٨٦ / ١ - ٥٨٧ ، همع الهوامع : ٢٨٩ / ٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٨ / ٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٨ / ٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٩ / ٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٤١ / ٣ - ١٥٤٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٥٣ / ٢ ، شرح التصريح : ٣٦١ / ١ ، همع الهوامع : ٢٧٨ / ٣ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٤٤ / ٣ - ١٥٤٥ ، همع الهوامع : ٢٨٠ / ٣ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٤٦ / ٣ - ١٥٤٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٩ / ١ م ٣٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤١٩ م ٧١ ، اتئلاف النصرة : ٤٠ م ١٧ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٤٩ / ٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٤٩ / ٣ - ١٥٥٠ ، همع الهوامع : ٢٩١ / ٣ - ٢٩٢ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٤٩ / ٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٠ / ٣ - ١٥٥١ ، همع الهوامع : ٢٩٢ / ٣ - ٢٩٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٢ / ٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٤ / ٣ ، همع الهوامع : ٢٩٦ / ٣ - ٢٩٧ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٤ / ٣ ، همع الهوامع : ٢٩٧ / ٣ - ٢٩٨ .

٥١. الخلاف في جواز القول : (لم يأتني من القوم لمّا أخواك) و (لم أر من القوم لمّا زيّدًا) (١٩٢٩) .

الخلاف في جواز تقديم المستثنى منه على المستثنى وعلى العامل فيه إذ لم يتقدم وتوسط بين جزأي الكلام .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : الجواز مطلقاً سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف (١٩٣٠) ، وذكر السيوطي أنّ بعض المغاربة صحح هذا المذهب لوروده (١٩٣١) ، ومنه قول الشاعر :

كُلُّ دِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ - إِلَّا دِينَ الْحَنْفِيَةِ بُورُ (١٩٣٢)

الثاني : المنع مطلقاً (١٩٣٣) ، سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف ، فلا يجوز أن يقال : القوم إلا زيّدًا قاموا ، ولا يجوز : القوم إلا زيّدًا قائمون ، ولا : القوم إلا زيّدًا في الدار ، تشبيهاً لذلك بالمفعول معه .

ويترجح أنه مذهب البصريين ؛ لأنّ السيوطي نقل عن أبي حيان قوله أنّ هذا مذهب من يرى أنّ العامل في المستثنى الفعل أو شبهه (١٩٣٤) ، والذين يرون ذلك هم البصريون (١٩٣٥) .

الثالث : مذهب الأخفش (١٩٣٦) ، التفصيل في هذه المسألة ، فإذا كان العامل متصرفاً جاز تقديم المستثنى نحو : القوم إلا زيّدًا جاء ، وإذا كان العامل غير متصرف ، فلا يجوز تقديمه إذ لا يقال : القوم إلا زيّدًا في الدار .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٦ / ٣ ، مع الهوامع : ٢٩٩ / ٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٩ / ٣ ، مع الهوامع : ٢٦١ / ٢ ، حاشية الشيخ ياسين على التصريح : ٣٥٥ / ١ .

(٢) ينظر : مع الهوامع : ٢٦١ / ٣ .

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت ، ينظر : ديوانه : ٢٠٥ ، ورواية الديوان :

كُلُّ دِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ - إِلَّا دِينَ الْحَنْفِيَةِ زُورُ

وهو من شواهد : مع الهوامع : ٢٦١ / ٣ ، الدرر اللوامع : ١٦٦ / ٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٩ / ٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٦٨ / ١ - ٥٦٩ .

(٥) ينظر : مع الهوامع : ٢٦١ / ٣ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٦٠ / ١ - ٢٦٥ م ٣٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٩ م ٦٦ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥١٩ / ٣ ، مع الهوامع : ٢٦١ / ٢ .

ورجّح هذا المذهب أبو حيان لورود السماع به ، إذ قال : " وهو الذي نختاره ، إذ ورد به السماع " (١٩٣٧) ومما ورد من السماع قول لبيد :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ (١٩٣٨)

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الأخفش واختاره أبو حيان لورود السماع فيما استدلوا به .

الخلاف في (حاشا) إذا وليها اسم مجرور ، أ هي فعل أم اسم ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الفراء ، والمبرد (١٩٣٩) أنّ حاشا إذا وليها اسم مجرور بـ (اللام) فهي فعل لا فاعل له ، وأنّ الأصل في قولهم : حاشا زيدا ، حاشا لزيد ، فالجر على إضمار (اللام) ، وإنما أسقطت لكثرة استعمالها في الكلام .

الثاني : مذهب الزجاج (١٩٤٠) ، وهو أنها اسم ، وقد نونت ، أما قولهم : حاشا لزيد فـ " ليس معناه الاستثناء ، بل معناه التنزيه عمّا لا يليق بالمذكور ، وقد يراد به تنزيه الاسم من السوء ، فيتبرئون بتنزيه اسم الله تعالى على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء ممن لم يردده لقوله تعالى : ﴿ قُلْ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ ، كمعاذ الله ، وسبحان الله في ذلك المعنى " (١٩٤١) .

وصحح هذا القول ابن مالك (١٩٤٢) ، إذ يرى أنّ (حاشا) اسم انتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل فالذي قال : (حاشا لله) . كأنه قال : (تنزيهاً لله) واستدل كذلك

(١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٦٨/١ .

(٢) ينظر : ديوانه : ١٣٢ .

(١) ينظر : المقتضب : ٤٢٦/٤ ، شرح التسهيل : ٢٢٧/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٧٢٣/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٥٥٣/٣ ، الجنى الداني : ٥٦٠ ، شفاء العليل : ٥١٠/١ ، مع الهوامع : ٢٨٨/٣ ، أسرار النحو : ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٣/٣ ، الجنى الداني : ٥٦٠ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٥٣٥ ، وقوله تعالى الوارد في النص في سورة يوسف : من الآية ٥١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ١٣٥/٣ .

بقراءة من قرأ^(١٩٤٣) قوله تعالى (حاشا لله) بالتثنية ، فـ(حاشا) هنا كقولنا : رعيًا لزيد ، واستدل كذلك بقراءة من قرأ^(١٩٤٤) قوله تعالى : (حاشَ الله) بالإضافة ، فـ(حاشَ) هنا ، كقولنا : (سبحان الله) و(معاذ الله) .

واختار هذا المذهب أبو حيان ولم يذكر أنه قول ابن مالك واحتج بما احتج به ابن مالك وكرر كلماته حرفيًا إذ قال : " والصحيح في هذا أنها اسم وانتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال : (حاشا لله) قال : تنزيهاً لله ، ومن نونه كقراءة أبي السمال فهو مثل : رعيًا لزيد ، ومن قال : حاشَ الله كقراءة ابن مسعود ، فهو مثل : سبحان الله " (١٩٤٥) .

ويبدو أنَّ الراجح في هذه المسألة ما اختاره أبو حيان لورود السماع فيما استدلوا به ولأنها في قوله تعالى : ﴿ قُلْ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ كما ذكر " كلمة تنزيه أي نزّهن يوسف مما اتُّهم به فقلن معاذ الله وعبادًا بالله من هذا الأمر وما علمنا عليه من سوء " (١٩٤٦) .

الخلافاً في (بَلَّة) ، هل هي من أدوات الاستثناء ؟ .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين^(١٩٤٧) أنّ (بَلَّة) ليست من أدوات الاستثناء ولا يجوز الاستثناء بها ولا يجوز نصب الاسم الذي بعدها ويجوز فيه الجر .

الثاني : مذهب الكوفيين وتبعهم فيه البغداديون^(١٩٤٨) ، وهو أنها من أدوات الاستثناء ويجوز النصب بها نحو : أكرمْتُ العبيد بله الأحرار أو يكون " ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف من حيث كان مرتباً عليه ، فجعلوه استثناءً ؛ إذ المعنى : إنّ إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد " (١٩٤٩) .

(٥) هي قراءة أبي السمال ، ينظر : مختصر شواذ القراءات: ٦٣ .

(٦) هي قراءة ابن مسعود ، ينظر : مختصر شواذ القراءات : ٦٣ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٥٣٥/٣ ، وينظر : شرح التسهيل : ٢٢٧/٢ .

(٢) مجمع البيان : ٣٢٠/٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٤/٣ ، همع الهوامع : ٢٩٧/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٤/٣ ، الجنى الداني : ٤٢٥ ، همع الهوامع : ٢٩٧/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٥٥٤/٣ .

ورجّح أبو حيان مذهب الكوفيين والبغداديين بدليل رده على البصريين إذ وصف ما ذهبوا إليه بأنه " ليس بصحيح ، بل النصب محفوظ من لسان العرب " (١٩٥٠).

ومما ورد به السماع ما نقله السيوطي (١٩٥١) :

وهل كنت يا بن القين في الدهر مالكا بغير بعير بله مُهرية نُجبا (١٩٥٢)

الحال

وفيه تسع وخمسون مسألة خلافية :

١. الخلاف في جواز جر الحال بباء زائدة (١٩٥٣) .
٢. الخلاف في ناصب الثاني في قولهم : علمته الحسابَ بابًا بابًا (١٩٥٤) .
٣. الخلاف في إعراب قول العرب: (كَلَّمْتَهُ فَاهَ إِلَى فِيٍّ) ، و(كَلَّمْتَهُ فَوَهَ إِلَى فِيٍّ) (١٩٥٥) .
٤. الخلاف في جواز تقديم (فاهَ إِلَى فِيٍّ) على (كَلَّمْتَهُ) (١٩٥٦) .
٥. الخلاف في جواز القياس على قولهم: صار عته جبهته إلى جبهتي ، بالرفع والنصب (١٩٥٧) .
٦. الخلاف في جواز مجيء الحال معرفة (١٩٥٨) .
٧. الخلاف في وجود الحال المؤكدة (١٩٥٩) .
٨. الخلاف في قول العرب : الجماء الغفيرة ، وجماء غفيرة (١٩٦٠) .
٩. الخلاف في قول العرب : ادخلوا الأول فالأول (١٩٦١) .
١٠. الخلاف في قولهم : طلبته جهدي وطاقتي (١٩٦٢) .

-
- (٤) ارتشاف الضرب : ١٥٥٤/٣ .
 - (٥) همع الهوامع : ٢٩٧/٣ .
 - (٦) من شواهد : همع الهوامع : ٢٩٧/٣ ، وخزانة الأدب : ٢٣١/٦ ..
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٧/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٨/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٩/٢ ، شرح التصريح : ٣٧٠/١ ، همع الهوامع : ١٢/٤ ، حاشية الصبان : ٢٥٤/٢ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٩/٣ - ١٥٦٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٠/٢ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦١/٣ ، همع الهوامع : ١١/٤ - ١٢ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٠/٣ - ١٥٦١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٢/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١/٢ ، شرح التصريح : ٣٧٤/١ ، همع الهوامع : ١٨/٤ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٢/٣ ، ١٥٨١/٣ ، ١٦٠٠/٣ ، همع الهوامع : ٣٩/٤ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٣/٣ - ١٥٦٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٤/٣ - ١٥٦٥ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٦/٣ - ١٥٦٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٥٩/٢ .

١١. الخلاف في إعراب (وحده) في قولهم : مررت بزيد وحده (١٩٦٣).
١٢. الخلاف في قولهم : مررت بهم ثلاثتهم إلى العشرة (١٩٦٤).
١٣. الخلاف في جواز انتصاب مركّب العدد إذا وقع حالاً (١٩٦٥).
١٤. الخلاف في قولهم : قضّهم بقضيضهم (١٩٦٦).
١٥. الخلاف في مجيء المصدر موضع الحال ، أ يقاس عليه أم يُقتصر فيه على السماع؟ (١٩٦٧).
١٦. الخلاف في جواز وقوع (أن والفعل) حالاً (١٩٦٨).
١٧. الخلاف في الحال إذا وقع بعد خبر واقترن بـ(أل) الدالة على الكمال (١٩٦٩).
١٨. الخلاف في قولهم : (أمّا علماً فعالم) (١٩٧٠).
١٩. الخلاف في قولهم : (أمّا العبيدُ فذو عبيد وأما العبد فذو عبد) (١٩٧١).
٢٠. الخلاف في قولهم : (أمّا صديقاً فأنت صديق) (١٩٧٢).
٢١. الخلاف في صاحب الحال إذا تقدم ، نحو : فيها قائماً رجلٌ (١٩٧٣).
٢٢. الخلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجروراً (١٩٧٤).
٢٣. الخلاف في جواز مجيء الحال من المضاف إليه الصريح (١٩٧٥).
٢٤. الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف (١٩٧٦).

-
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٨/٣ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٨/٣ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٩/٣ ، همع الهوامع : ١٩/٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٩/٣ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧٠/٣ - ١٥٧١ ، همع الهوامع : ١٤/٤ - ١٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧١/٣ ، همع الهوامع : ١٧/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧٢/٣ ، همع الهوامع : ١٥/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧٣/٣ - ١٥٧٤ ، همع الهوامع : ١٦/٤ - ١٧ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧٤/٣ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧٥/٣ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧٧/٣ - ١٥٧٨ ، همع الهوامع : ٢٣/٤ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٧٩/٣ - ١٥٨١/٣ ، همع الهوامع : ٢٦/٤ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٠/٣ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨١/٣ - ١٥٨٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥/١ م ٣١ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨٣ م ٦٢ ، انتلاف النصرة : ٣٧ م ١٣ ، همع الهوامع : ٢٧/٤ - ٢٨ .

٢٥. الخلاف في جواز تقديم الجملة الحالية المسبوقه بـ(الواو) على العامل إذا كان فعلاً
(١٩٧٧).

٢٦. الخلاف في جواز مجيء الحال بعد (لولا) (١٩٧٨).

٢٧. الخلاف في جواز عمل حروف التنبيه في الحال (١٩٧٩).

٢٨. الخلاف في جواز عمل اسم الإشارة في الحال (١٩٨٠).

٢٩. الخلاف جواز إعمال (ليت) و(لعل) في الحال (١٩٨١).

٣٠. الخلاف في جواز عمل (كأن) في الحال (١٩٨٢).

٣١. الخلاف في العامل في الحاليين إذا توسط (أفعل) بينهما (١٩٨٣).

٣٢. الخلاف في قول العرب : (مالك قائماً) (١٩٨٤).

٣٣. الخلاف في قولهم : هذا يسراً أطيّب منه رطباً (١٩٨٥).

٣٤. الخلاف في جواز تقديم الحال على الجملة إذا كان عامله ظرفاً أو مجروراً (١٩٨٦).

٣٥. الخلاف في جواز توسط الحال متقدماً على العامل دون المبتدأ (١٩٨٧).

٣٦. الخلاف في الحال إذا اجتمع ظرفان في الجملة تام وناقص (١٩٨٨).

٣٧. الخلاف في الحال إذا اجتمع في الجملة ظرف أو جار ومجرور واسم ، كان كل
منهما يصلح أن يكون خبراً (١٩٨٩).

٣٨. الخلاف في إعراب الحال إذا تكرر الظرف أو الجار والمجرور في الجملة (١٩٩٠).

(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٣/٣ ، همع الهوامع : ٣٠/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٤/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٤/٣ ، همع الهوامع : ٣٥/٤ - ٣٦ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٦٤/٣ ، ١٦٠٠/٣ ، همع الهوامع : ٣٥/٤ - ٣٦ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٥/٣ ، ٦٠٠/٣ ، همع الهوامع : ٣٥/٤ - ٣٦ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٥/٣ ، همع الهوامع : ٣٧/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٧/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٠/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٦/٣ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٨٨/٣ ، شرح التصريح : ٣٨٤/١ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩٠/٣ ، همع الهوامع : ٣٢/٤ - ٣٣ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩١/٣ ، همع الهوامع : ٣٣/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩٣/٣ - ١٥٩٤ ، همع الهوامع : ٣٤/٤ - ٣٥ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩١/٣ ، همع الهوامع : ٣٤/٤ .

(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩٢/٣ ، همع الهوامع : ٣٤/٤ - ٣٥ .

٣٩. الخلاف في قولهم : فيك راغبًا في الدار زيد^(١٩٩١) .
٤٠. الخلاف في قولهم : زيدٌ في الدار طعامك آكل^(١٩٩٢) .
٤١. الخلاف في الحال إذا تعددت واتحد عامل الحال وذو الحال^(١٩٩٣) .
٤٢. الخلاف في جواز القول : راكبين لقي زيدٌ عمرًا ، لقي زيد راكبين عمرًا ، لقي راكبين زيدٌ عمرًا^(١٩٩٤) .
٤٣. الخلاف في قولهم : أخذته بدرهم فصاعدًا ، وأخذته بدرهم فزائدًا^(١٩٩٥) .
٤٤. الخلاف في جواز أن عمل في الحال غير العامل في صاحبه^(١٩٩٦) .
٤٥. الخلاف في العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة^(١٩٩٧) .
٤٦. الخلاف في جواز وقوع الأمر ونحوه حالًا^(١٩٩٨) .
٤٧. الخلاف في جواز وقوع الجملة الشرطية حالًا^(١٩٩٩) .
٤٨. الخلاف في (واو الحال) ، هل هي العاطفة؟^(٢٠٠٠) .
٤٩. الخلاف في وجوب تقدير الضمير الرابط في جملة الحال مع (الواو)^(٢٠٠١) .
٥٠. الخلاف في جواز انفراد الجملة الاسمية بالضمير نحو : جاء زيدٌ ويده على رأسه^(٢٠٠٢) .

٥١. الخلاف في جواز اجتماع الضمير و(الواو) في الجملة الحالية المنفية بـ(لم)^(٢٠٠٣) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩٣/٣ - ١٥٩٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩٤ /٣ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩٥/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٥/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩٥/٣ ، همع الهوامع : ٣٧/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٩٨/٣ - ١٥٩٩ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٠/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٩/٢ ، همع الهوامع : ٣٦/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠١/٣ - ١٦٠٢ ، شفاء العليل : ٥٣٩/٢ ، همع الهوامع : ٤٠/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٢/٣ ، همع الهوامع : ٤٢/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٢/٣ ، همع الهوامع : ٤٢/٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٤/٣ ، همع الهوامع : ٥٠/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٥/٣ ، همع الهوامع : ٤٣/٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٦/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٦/٢ ، همع الهوامع : ٤٧/٤ شرح الأشموني : ٢٨٥/٢ ، حاشية الصبان : ٢٨٥/٢ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٧/٣ ، همع الهوامع : ٤٨/٤ .

٥٢. الخلاف في جواز القياس في الجملة الحالية الفعلية المنفية بـ(لم) على المنفية بـ(لما) في أفراد الضمير واجتماعه مع (واو الحال) (٢٠٠٤).

٥٣. الخلاف في الفعل المضارع الواقع حالاً المنفي بـ(ما) أ هو قليل أم كثير؟ (٢٠٠٥).

٥٤. الخلاف في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً غير مقترن بـ(قد) (٢٠٠٦).

٥٥. الخلاف في الأسماء المركبة إذا وقعت أحوالاً (٢٠٠٧).

٥٦. الخلاف في جواز الاعتراض بجملتين (٢٠٠٨).

٥٧. الخلاف في جملة (مذ) و(منذ) ، هل لها محل من الإعراب (٢٠٠٩).

٥٨. الخلاف في الجملة الواقعة في الاستثناء بالفعل ، هل لها محل من الإعراب (٢٠١٠).

٥٩. الخلاف في الجملة الواقعة ابتداء بعد (حتى) ، هل لها محل من الإعراب (٢٠١١).

الخلاف في ناصب الثاني في قولهم : علّمته الحساب باباً
باباً .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب الزجاج (٢٠١٢) ، أنّ كلمة (باباً) الثانية في قولهم : علّمته الحساب باباً باباً ، وما جرى مجراها منصوب على أنه توكيد لفظي والأولى منصوب على الحال ، وقيل فيه إنّ إعرابه توكيداً أولى ؛ لأنّ تكرار التوكيد ثابت في كلام العرب (٢٠١٣) .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٧/٣ ، همع الهوامع : ٤٨/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٨/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٩٥/٣ ، ١٦١٠/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٢/١ م ٣٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨٦ م ٦٣ ، شرح المفصل : ٣٩٧/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٨٣/٢ ، شرح التسهيل : ٣٨٦/٢ - ٣٨٧ ، انتلاف النصر : ١٢٤ م ١٠ ، همع الهوامع : ٤٩/٤ - ٥٠ ، شرح الأشموني : ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦١٢/٣ ، همع الهوامع : ٥٨/٤ - ٥٩ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦١٧/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦١٨/٣ ، همع الهوامع : ٥٧/٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦١٨/٣ ، همع الهوامع : ٥٧/٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦١٨/٣ ، همع الهوامع : ٥٧/٤ .

وفي هذا الكلام نظر عند الدكتور فاضل السامرائي ؛ لأنه " يمتنع إعراب المكرر توكيداً إذا كان المعنى لا يحتمله ، وذلك نحو قولك : (أقبل الطلاب فرداً فرداً) فهنا يمتنع التوكيد ؛ لأنه يمتنع أن يكون الطلاب فرداً واحداً ، وكذلك لو قلت : (حفظت القصيدة بيتاً بيتاً) فإنه لا يمكن أن تكون القصيدة بيتاً واحداً ، وكذلك نحو : (قرأت الكتاب كلمة كلمة) فإنه يمتنع أن تقول : (قرأت الكتاب كلمة) ، ولذلك كان هذا الإعراب فيه نظر وإنما هو بحسب المعنى ، فقد يحتمل في بعض التعبيرات أن يكون توكيداً وربما لم يحتمل ، وكل له معنى " (٢٠١٤) .

الثاني : مذهب أبي علي الفارسي^(٢٠١٥) ، أنه منصوب بالاسم الأول الذي قبله حالاً ثانياً لأن الأول جاز أن يعمل في الاسم الثاني الذي بعده .

وضَعَفَ هذا الرأي أيضاً الدكتور فاضل السامرائي إذ يرى : " أن في نحو قولك (أقبل محمد راکضاً ضاحكاً) حالين ، ولكل حال معنى ، يمكن أن يستغني الكلام بها فراكضاً حال ، وضاحكاً حال أخرى ، ولكن في نحو قولك : (أقبلوا رجلاً رجلاً) لا يتم المعنى إلا بذكر الكلمتين معاً ، ولا تؤدي الكلمة وحدها معنى ، فإنه لا يصح أن تقول : (أقبلوا رجلاً) وتسكت " (٢٠١٦) .

الثالث : مذهب ابن جني^(٢٠١٧) وهو أنه منصوبة صفة للأولى ، والتقدير : (باباً ذا باب) فحُذِفَت (ذا) وأقيمت الثانية مقامها ، فأجريت على جريان الأولى كما يقال : زيد عمرو أي زيدٌ مثل عمرو .

الرابع : أن الثانية وما قبلها منصوبتان بالعامل قبلهما وهي والأولى بمجموعهما حال وليس واحدة منهما واختاره أبو حيان^(٢٠١٨) ؛ لأنه " متى اختلفت بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل في الحالية ، إذ الحالية مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد وهو النصب " (٢٠١٩) .

واختار هذا القول من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي ؛ لأن هذا " التركيب غير عزيز في اللغة ، ولا في المبنيات ولا في المعربات ، فمن المركب المبني الأحوال المركبة ،

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٨/٣ ، شرح التصريح : ٣٧٠/١ ، همع الهوامع : ١٢/٤ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ١٢/٤ .

(٣) معاني النحو : ٢٤٥/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٨/٣ ، همع الهوامع : ١٢/٤ .

(٥) معاني النحو : ٢٤٦/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٨/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٩/٢ ، شرح التصريح : ٣٧٠/١ ، حاشية

الصبان : ٢٥٤/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥٨/٣ .

(٣) همع الهوامع : ١٢/٤ - ١٣ ، ينظر : معاني النحو : ٢٤٦/٢ .

كقولهم : (تفرقوا شذر مذر) و(هو جاري بيت بيت) ، أي ملاصقًا وكالظروف المركبة نحو صباح مساء ، وبين بين " (٢٠٢٠).

أما أبو حيان - فإضافة إلى اختيار المذهب السابق - فقد قال بمذهب آخر يدل على اجتهاده واستقلاليته في التفكير ويلاحظ فيه النزعة التعليمية^(٢٠٢١) ، إذ قال : ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء وأنّ المعنى : بابًا فبابًا ، وأوّل فأوّل لكان مذهبًا حسنًا عاريًا عن التكلف " (٢٠٢٢).

واختار هذا القول الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) والسيوطي والصبان (ت ١٢٠٦ هـ) (٢٠٢٣).

وقد ذكر الدكتور فاضل صالح السامرائي أنه قد " ذهب بعضهم إلى أنها عطف بتقدير (الفاء) أو ثم ، فقولك (حضروا رجلاً رجلاً) معناه : حضروا رجلاً فرجلاً أو رجلاً ثم رجلاً " (٢٠٢٤)، ثم ذكر بعد ذلك عن (همع الهوامع) قول أبي حيان الذي قال فيه بالعطف ، ثم انتقد من ساووا بين العطف بـ(الفاء) و(ثم) إذ قال : " وأرى أن في هذا التقدير نظرًا أيضًا ، فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب و(ثم) تفيد الترتيب والتراخي " (٢٠٢٥) .

وفي كلام الدكتور السامرائي نظر : إذ إنّ أبا حيان هو من اجتهد بهذا الرأي ولم يذكر العطف بـ(ثم) هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ النحاة قد تنبهوا قبل الدكتور السامرائي إلى أنّ العطف في مثل هذه المسألة لا يجوز إلا بـ(الفاء) وخير دليل على ذلك ما نقله أبو حيان عن الأخفش إذ قال : " وزعم الأخفش : أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات إلا (الفاء) ، لا تقول : بيّنتُ له الحساب بابًا وبابًا ، ولا بابًا ثم بابًا ، قال : ولا تقول لثلاثة ولا لاثنتين : ادخلوا الأول فالأول " (٢٠٢٦).

(٤) معاني النحو : ٢٤٦/٢ - ٢٤٧ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، دراسة وتحليل : ٤٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٥٥٨/٣ .

(٧) ينظر : شرح التصريح : ٣٧١/١ ، همع الهوامع : ١٣/٤ ، حاشية الصبان : ٢٥٤/٢ .

(٨) معاني النحو : ٢٤٥/٢ .

(٩) معاني النحو : ٢٤٥/٢ .

(١٠) ارتشاف اضرب : ١٥٥٩/٣ ، ينظر : شرح التصريح : ٣٧١/١ .

الخلاف في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً غير مقترن بـ (قد)

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الجمهور والكوفيين والأخفش^(٢٠٢٧) ، جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بغير (قد) لا ظاهرة ولا مقدرة .

واستدلوا لذلك بالسماع والقياس^(٢٠٢٨) .

أما السماع فمنه قوله تعالى ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٢٠٢٩) فالفعل الماضي

(حصرت) وقع في موقع الحال وتقدير الآية : (حَصْرَةٌ صدورهم) والدليل على ذلك أن الآية قُرئت : (أَوْ جَاءُوكُم حَصْرَةً صدورهم)^(٢٠٣٠)

واحتجوا لذلك أيضاً بقول أبي صخر الهذلي^(٢٠٣١) :

وإني لتعروني لذكراكِ نفضةً كما انتفض العصفور بلله القطرُ .

وأما القياس فمن وجهين^(٢٠٣٢) :

الوجه الأول : أن الفعل الماضي يجوز أن يقع صفة للزكرة ، فلذلك جاز وقوعه حالاً من المعرفة كالفعل المضارع نحو قولنا : مررت برجلٍ كَتَبَ ، أي : كاتب ، كما نقول : مررت برجلٍ يكتب ، أي إنَّ أصل الحال صفة ، وما دام الفعل الماضي يصلح لأن يكون صفة، فقد صلح لأن يكون حالاً .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٢/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨٦ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣٩٧/١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٨٣/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٦١٠/٣ ، مغني اللبيب : ٢٢٩/١ ، انتلاف النصرة : ١٢٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٢/١ - ٢٥٣ .

(٣) النساء : من الآية ٩٠ .

(٤) هي قراءة الحسن البصري ، ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ٢٨٢/١ ، الحجة لابن خالويه : ٦٢ .

(٥) ينظر : ديوانه في منتهى الطلب في أشعار العرب : ٣٧٨/٩ ، ورواية الديوان :

إذا دُكرت يرتاح قلبي لذكرها كما انتفض العصفور بلله القطر .

وهو من شواهد : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٦/٢ .

(٦) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٨٧ .

الوجه الثاني: أنّ الفعل الماضي يقع في كثير من الأحيان موقع المستقبل ونحوه قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٢٠٣٣) والمستقبل يقع موقع الماضي نحو قوله تعالى : ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾^(٢٠٣٤) فإذا وقع أحدهما مكان الآخر وجاز وقوع الحال من الفعل المستقبل جاز وقوع الحال من الفعل الماضي أيضاً .

الثاني : مذهب الفراء والمبرد وأبي علي الفارسي^(٢٠٣٥) ، وأكثر متأخري النحاة ومنهم (الجزولي وابن عصفور والابنزي(ت ٦٨٠هـ))^(٢٠٣٦) ، أنّ الفعل الماضي إذا وقع حالاً فيجب أن يكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة .

وقد وهم أبو حيان عندما نسب إلى ابن عصفور أنه متابع للفراء والفرسي في وجوب أن تسبق الفعل الماضي حالاً (قد) ظاهرة أو مقدرة ؛ لأنّ ما قاله ابن عصفور خلاف ذلك إذ يقول : " ومن الناس من زعم أنه لا بد من (قد) ظاهرة أو مقدرة ، فإنه قاس ذلك على (اللام) الداخلة في خبر (إنّ) ، فكما لا تدخل تلك (اللام) على الماضي فكذلك هذه (اللام) عنده ، وذلك باطل " ^(٢٠٣٧) .

وحجة من ذهب إلى هذا الرأي : " أنّ الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الإخبار ، أو محكية كقولك : هذا زيد قائماً ، أي: في هذه الحال والحكاية كقولك : جاء زيد ركباً ، فالمجيء ماضٍ و(راكباً) حكاية حاله وقت المجيء ، والماضي هنا قد انقضى وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به وذلك أنّ الحال: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئة " ^(٢٠٣٨) .

وكان أبو حيان أكثر دقة ووضوحاً من أبي البركات الانباري والعكبري وابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) وابن هشام^(٢٠٣٩) الذين لم يميّزوا بين قول الكوفيين والفراء لأنهم نسبوا الجواز إلى عموم الكوفيين ؛ لأنّ الفراء أوجب (قد) ظاهرة أو مقدرة مع الفعل الماضي إذا وقع حالاً لذلك استطيع القول : إنّ أبا حيان انفرد في عرض هذه المسألة الخلافية بهذا الشكل الدقيق عندما نسب القول الأول إلى الجمهور والكوفيين والأخفش ونسب القول الثاني

(١) النمل : من الآية ٨٧ .

(٢) القصص : من الآية ١٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ٢٤/١ ، ٢٨٢/١ ، المقتضب : ١٢٤/٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٨٣/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٦١٠/٣ ، الجنى الداني : ٢٥٦ ، همع الهوامع : ٤٩/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦١٠/٣ ، همع الهوامع : ٤٩/٤ .

(٥) شرح جمل الزجاجي : ٥٢٧/١ .

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨٦ .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٢/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨٦ ، شرح المفصل : ٣٩٧/١ ، مغني اللبيب : ٢٢٩/١ .

إلى الفراء والمبرد والفارسي إذ ميّز بين قول الكوفيين والفراء وقد أصاب في ذلك ؛ لأنّ الفراء - كما ذكرت - أوجب (قد) ظاهرة أو مقدرة مع الفعل الماضي إذا وقع حالاً إذ يقول في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوتاً ﴾ (٢٠٤٠) ، " والمعنى والله أعلم (وقد كنتم)" .

(٢٠٤١) . ويقول في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾ (٢٠٤٢) " والمعنى - والله أعلم - (فقد كذبت) ، وقولك للرجل : أصبحت كثر مالك ، ولا يجوز إلا وأنت تريد ، قد كثر مالك ، لأنهما جميعاً قد كانا ، فالثاني في حال للأول والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها " (٢٠٤٣) .

ويقول في موضع آخر : " والعرب تقول : أتاني ذهب عقله ، يريدون قد ذهب عقله " (٢٠٤٤) .

أما أبو حيان فقد رجّح المذهب الأول الذي يقول بجواز وقوع الفعل الماضي حالاً بغير (قد) وترجيحه هذا جاء على وفق السماع وهذا واضح من قوله " والصحيح جواز ذلك بغير (واو) ولا (قد) وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك " (٢٠٤٥) .

وقد خالف أيضاً الفراء والمبرد والفارسي ومن تابعهم بقوله : " ولا تقدّر قبله (قد) خلافاً للفراء والمبرد وأبي علي ومتأخري أصحابنا ، الجزولي وابن عصفور وشيخنا أبي الحسن الأبذي " (٢٠٤٦) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة هو ما اختاره أبو حيان ؛ لأنّ الجملة الحالية التي فعلها ماض ورددت في القرآن الكريم غير مسبوقة بـ(قد) نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ

-
- (٢) البقرة : من الآية ٢٨ .
 - (٣) معاني القرآن ، للفراء : ٢٤/١ .
 - (٤) يوسف : من الآية ٢٧ .
 - (٥) معاني القرآن ، للفراء : ٢٤/١ .
 - (٦) معاني القرآن ، للفراء : ٢٨٢/١ .
 - (٧) ارتشاف الضرب : ١٦١٠/٣ .
 - (٨) ارتشاف الضرب : ١٦١٠/٣ .

وَقَعِدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴿٢٠٤٧﴾ وقوله عز وجل : ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلوًّا﴾ ﴿٢٠٤٨﴾ .

التمييز

وفيه أربع عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في ناصب تمييز الجملة (٢٠٤٩).
٢. الخلاف في التمييز المنقول عن المفعول (٢٠٥٠).
٣. الخلاف في تمييز العدد المنتصب عن تمام الاسم ، أ هو قسيم للمقدار أم قسم من المقدار؟ (٢٠٥١).
٤. الخلاف في التمييز في باب (نعم) (٢٠٥٢).
٥. الخلاف في التمييز بـ(مثل) (٢٠٥٣).
٦. الخلاف في التمييز بـ(غير) (٢٠٥٤).
٧. الخلاف في التمييز بـ(أيما رجل) (٢٠٥٥).
٨. الخلاف في إعراب قولهم : (عندي جُبَّةٌ خَزًّا) (٢٠٥٦).
٩. الخلاف في جواز أن يكون التمييز معرفة (٢٠٥٧).
١٠. الخلاف في قولهم : داري خلف دارك فرسخًا (٢٠٥٨).
١١. الخلاف في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف الذي تمييزه منقول (٢٠٥٩).

(٢) آل عمران : من الآية : ١٦٨ .

(٣) النمل : من الآية ١٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٢١/٤ ، همع الهوامع : ٦٩/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٢٣/٤ ، شرح التصريح : ٣٩٧/١ ، همع الهوامع : ٦٧/٤ - ٦٨ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٢٧/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٢٨/٤ ، همع الهوامع : ٦٣/٤ - ٦٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٢٨/٤ ، همع الهوامع : ٦٣/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٢٨/٤ ، همع الهوامع : ٦٣/٤ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٢٨/٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٣/٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٣/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣١٢/١ م ٤٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن

عصفور : ٢٨١/٢ ، انتلاف النصرة : ٣٨ م ١٥ ، همع الهوامع : ٧٢/٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٣/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٤/٤ - ١٦٣٥ ، الانتصار لسيبويه على المبرد : ٨٥ - ٨٦ ، الإنصاف في مسائل

الخلاف : ٨٢٨/٢ م ١٢٠ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٤ م ٦٥ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٣٥٦/١ ، شرح

١٢. الخلاف في قولهم : (سفه زيدٌ رأيَه) (٢٠٦٠).

١٣. الخلاف في جواز تقديم التمييز على المشبه به إذا انتصب بعد اسم شُبِّه به الأول لا بلفظ (٢٠٦١).

١٤. الخلاف في جواز تقديم المشبه به على التمييز إذا كان منتصبًا عن تمام الاسم (٢٠٦٢).

الخلاف في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف الذي تميزه منقول .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه والفراء وأبي علي الفارسي وأكثر البصريين والكوفيين (٢٠٦٣) وأكثر متأخري النحاة (٢٠٦٤) ، وهو أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وحجتهم في ذلك : أن التمييز هو الفاعل في المعنى وتقديم الفاعل على فعله لا يجوز ، فيقال : تفقأ زيدٌ شحمًا ، والمعنى : تفقأ شحمُ زيدٍ ، فالتفقأ هو الشحم ، ومثله تصبب زيدٌ عرقًا ، فالتصبب هو العرق ؛ لذلك يمتنع تقديمه كما لو كان فاعلاً . واحتجوا لذلك أيضًا بأن التمييز " لفظ مميز فلم يجرز تقديمه على العامل فيه ، كما لو كان غير متصرف ، ألا ترى أنك لو قلت : عندي درهمًا عشرون ، لم يجرز ، فكذلك إذا قلت : نفسًا طاب زيدٌ " (٢٠٦٥) .

الثاني : مذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد (٢٠٦٦) ، وتبعهم في ذلك ابن مالك (٢٠٦٧) وجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف . واستدلوا لذلك بالسماح والقياس ، أما السماع فممنه قول الشاعر :

التسهيل : ٣٠٢/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٧٧٦/٢ ، المساعد على شرح التسهيل : ٦٦/٢ ، ائتلاف النصرة : ٣٨ م ١٥ ، همع الهوامع : ٧١/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٥/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٥/٤ - ١٦٣٦ ، همع الهوامع : ٧٢/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٦/٤ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٠٤/١ - ٢٠٥ ، ٢١٠/١ - ٢١١ ، معاني القرآن ، الفراء : ٧٩/١ ، الأصول في النحو : ٢٢٩/٢ ، الانتصار لسيبويه على المبرد : ٨٥ - ٨٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢٨/٢ ، همع الهوامع : ٧١/٤ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٨٣/٢ - ٢٨٥ ، ارتشاف الضرب : ١٦٣٤/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٦/٢ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٦/٣ ، الأصول في النحو : ٢٢٩/٢ ، الانتصار لسيبويه على المبرد : ٨٦ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٣٥٦/١ ، ارتشاف الضرب : ١٦٣٥ - ١٦٣٤/٤ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣٠٢/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٧٧٦/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٦/٢ ، شفاء العليل : ٥٩٩/٢ .

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب^(٢٠٦٨)

وأما القياس فهو لأنَّ العامل فعل متصرف وما دام متصرفاً فهو كالمفعول في جواز تقديمه على فعله نحو : عمرًا ضرب زيدٌ .

وضَعَّف الأنباري والعكبري ما استدلوا به من وجهين^(٢٠٦٩) :

الوجه الأول : أنَّ الرواية الصحيحة للبيت هي :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

ف(نفسى)، ليس تمييزاً ، إنما هو اسم كان ، وإذا سُلِّم بصحة الرواية فليس تخريجها كما قالوا ، وإنما يكون (نفساً) مفعول به بإضمار (أعني) لا تمييز منصوب ، أو يكون تمييزاً جاء في ضرورة الشعر شاذاً في الاستعمال بحيث لا يُقاس عليه .

الوجه الثاني : القياس في قولهم : " إنه فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفية - إلى آخر ما قرروه - قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنَّ المنصوب في (ضرب زيدٌ عمرًا) منصوب لفظاً ومعنى ، وأما المنصوب في نحو : تصبب زيدٌ عرقاً ، فإنه إن لم يكن فاعلاً لفظاً ، فإنه فاعل معنى فبان الفرق بينهما"^(٢٠٧٠).

وانتصر لمذهب سيبويه كذلك بأنه لم يمنع ذلك في الشعر ، فيكون ما استشهدوا به من شواهد شعرية حجة عليهم^(٢٠٧١).

وفي نسبه العكبري وعبد اللطيف الشرجي(ت ٨٠٢هـ)^(٢٠٧٢) الجواز إلى عموم الكوفيين نظر إذ نلاحظ أنَّ أبا البركات - الأنباري وتبعه أبو حيان - كان أكثر دقة في نسبة الآراء عندما ذكرا أنَّ الكوفيين قد اختلفوا في هذه المسألة ، إذ إنَّ الفراء قد منع تقديم التمييز على عامله المتصرف إذ يقول : " ولذلك لا يجوز تقديمه ، فلا يقال : رأيُه سفةٌ زيدٌ كما لا يجوز : دارًا أنت أوسعهم ، ؛ لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه " ^(٢٠٧٣).

(٦) البيت من شواهد المقتضب : ٣٧/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢٨/٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٧ ، شفاء العليل : ٥٥٩/٢ .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٣١/٢ - ٨٣٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٣١/٢ .

(٣) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ٨٥ - ٨٦ .

(٤) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٤ ، انتلاف النصر : ٣٩ .

(٥) معاني القرآن ، الفراء : ٧٩/١ .

ورجّح أبو حيان المذهب الثاني الذي يقول بالجواز محتجاً لذلك بالسمع والقياس بقوله واصفاً المذهب الثاني : " وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات " (٢٠٧٤) ويبدو أنه الراجح لما استدلوا به من سماع وقياس .

النداء

وفيه إحدى وأربعون مسألة خلافية

١. الخلاف في حروف النداء ، أهـي حروف أم أسماء أفعال ؟ (٢٠٧٥)
٢. الخلاف في (أ) ، هل هي لنداء القريب ؟ (٢٠٧٦)
٣. الخلاف في ناصب المنادى (٢٠٧٧)
٤. الخلاف في جواز حذف حرف النداء من النكرة غير المقبل عليها (٢٠٧٨)
٥. الخلاف في جواز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدل عليه (٢٠٧٩)
٦. الخلاف في جواز الحال من المنادى (٢٠٨٠)
٧. الخلاف في نداء المفرد مضمراً لضمير النصب وضمير الرفع (٢٠٨١)
٨. الخلاف في جواز نداء المفرد مشاراً به مصحوباً بحرف خطاب (٢٠٨٢)
٩. الخلاف في حركة (يا زيد) و (يا رجل) ، أهـي حركة بناء أم حركة إعراب ؟ (٢٠٨٣)
١٠. الخلاف في العلم إذا نودي ، هل يُسلب تعريفه ؟ (٢٠٨٤)
١١. الخلاف في جواز نداء النكرة غير الموصوفة (٢٠٨٥)

١٢. الخلاف في النكرة إذا وُصفت بمفرد أو جملة (٢٠٨٦)

١٣. الخلاف في تعريف النكرة المُقبل عليها (٢٠٨٧)

١٤. الخلاف في وصف المنادى المبني على الضم (٢٠٨٨)

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٩/٤ ، همع الهوامع : ٣٣/٣ - ٣٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٩/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٩/٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٢ م ٨٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٩/٢ ، همع الهوامع : ٣٣/٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨١/٤ ، همع الهوامع : ٤٣/٣ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨١/٤ ، همع الهوامع : ٤٤/٣ - ٤٥ ، حاشية الصبان : ١٩٩/٣ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨١/٤ ، وكتاب اللامات : ٦٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٨٨/٢ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٣/٤ ، همع الهوامع : ٤٦/٣ - ٤٧ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٣/٤ ، همع الهوامع : ٤٦/٣ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٣/٤ ، الإنصاف عن مسائل الخلاف : ١/ ٣٢٣ م ٤٥ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٨ م ٧٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٨٦/٢ ، ائتلاف النصرة : ٤٥ م ٢٤ ، همع الهوامع : ٩٣/٣ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٣/٤ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٣/٤ - ٢١٨٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٩٠/٢ ، همع الهوامع : ٣٨/٣ - ٣٩ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٤/٤ ، همع الهوامع : ٣٩/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٥/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٩٣/٢ ، همع الهوامع : ٢٨٥/٥ .

١٥. الخلاف في تكرار (يا) في نداء الثلاثين في حال العلمية^(٢٠٨٩).
١٦. الخلاف في نصب الصفة المشبهة إذا نوديت من قبيل المضاف^(٢٠٩٠).
١٧. الخلاف في قولهم : (يا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو)^(٢٠٩١).
١٨. الخلاف في جواز ضم العلم المفرد المنادى أو فتحه إذا كان موصوفاً بغير (ابن)^(٢٠٩٢).
١٩. الخلاف في جواز ضم المنادى أو فتحه إذا كان (ابن) صفة بين متفقي اللفظ غير علمين^(٢٠٩٣).
٢٠. الخلاف في جواز الوصف بـ(ابنه) إذا وقعت بين علمين^(٢٠٩٤).
٢١. الخلاف في نداء المنقوص المعين بالنداء^(٢٠٩٥).
٢٢. الخلاف في جواز تنوين المنادى المضموم^(٢٠٩٦).
٢٣. الخلاف في جواز نداء المسمى بذى (أل) من الموصولات^(٢٠٩٧).
٢٤. الخلاف في جواز مباشرة (ياء) النداء لـ(اللهم)^(٢٠٩٨).
٢٥. الخلاف في جواز وصف (اللهم) في النداء^(٢٠٩٩).
٢٦. الخلاف في جواز نداء ما فيه (أل)^(٢١٠٠).

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٧/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٧/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٨/٤ ، انتلاف النصره : ٥٨ م ٤١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٨/٤ ، انتلاف النصره : ٥٨ م ٤٠ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨٩/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٠٠/٢ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٠/٤ ، همع الهوامع : ٤٠/٣ - ٤١ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٠/٤ - ٢١٩١ ، همع الهوامع : ٤١ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩١/٤ ، همع الهوامع : ٤٨/٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩١/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤١/١ م ٤٧ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٩ م ٨٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٠٦/٢ ، انتلاف النصره : ٤٧ م ٢٦ ، همع الهوامع : ٦٣/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩١/٤ - ٢١٩٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٢ - ٣٣٣ ، همع الهوامع : ٦٥/٣ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٣/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٥/١ م ٤٦ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٤ م ٨١ ، انتلاف النصره : ٤٦ م ٢٥ .

٢٧. الخلاف في نداء العلم الذي فيه (أل) (٢١٠١).
٢٨. الخلاف في جواز نصب تابع المنادى (٢١٠٢).
٢٩. الخلاف في جواز نصب تابع المنادى إذا كان فيه (أل) وكانت للمح الصفة (٢١٠٣).
٣٠. الخلاف في جواز وصف (أي) باسم الإشارة (٢١٠٤).
٣١. الخلاف في جواز الوصف بـ(أي) إذا لحق اسم الإشارة (كاف) الخطاب (٢١٠٥).
٣٢. الخلاف في جواز رفع نعت المنادى المضاف إضافة محضة (٢١٠٦).
٣٣. الخلاف في رفع تأكيد معطوف المنادى ونصبه (٢١٠٧).
٣٤. الخلاف في جواز وصف المفرد المقصود (٢١٠٨).
٣٥. الخلاف في جواز العطف على تابع المنادى المنسوق المنسوب المنون (٢١٠٩).
٣٦. الخلاف في حكم المنادى المضاف الذي إضافته غير محضة (٢١١٠).
٣٧. الخلاف في قولهم : يا زيد الطويل وذو الجمّة (٢١١١).
٣٨. الخلاف في المنادى إذا تكرر لفظه وكان مضافاً وكانا علمين (٢١١٢).
٣٩. الخلاف في المنادى إذا تكرر لفظه وكان مضافاً ولم يكونا علمين أو كانا صفتين (٢١١٣).
٤٠. الخلاف في المنادى إذا تكرر وأضيف الثاني إلى ضمير مفرد متكلم (٢١١٤).

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٣/٤ ، مع الهوامع : ٤٥/٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٤/٤ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٧٨ /٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٤٣/١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٤/٤ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٤/٤ - ٢١٩٥ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٥/٤ ، مع الهوامع : ٥١/٣ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٨/٤ ، مع الهوامع : ٢٨١/٥ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٨/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩٩/٤ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٠/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠١/٤ - ٢٢٠٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٢/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٣/٤ - ٢٢٠٥ ، مع الهوامع : ٥٧/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٥/٤ ، مع الهوامع : ٥٩/٣ .

٤١. الخلاف في جواز الجمع بين (التاء) و(الياء) في : (يا أبت) و(يا أمت) (٢١١٥).

الخلاف في جواز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدل عليه .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه^(٢١١٦) ، وتبعه ابن مالك^(٢١١٧) ، جواز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدل عليه ، واستدل سيبويه على ذلك بقول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار^(٢١١٨)

والشاهد فيه قوله (يا لعنة) ، إذ حذف الشاعر المنادى لدلالة حرف النداء عليه والمعنى : (يا قوم ، أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان من جار)^(٢١١٩).

ويرى ابن مالك أنّ العرب التزمت في حذف المنادى بقاء (يا) النداء دليلاً عليه لكون ما بعده أمراً أو دعاءً ، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو ، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً . حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حُذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك^(٢١٢٠).

واستدل على الجواز بقراءة الكسائي^(٢١٢١) لقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾^(٢١٢٢) ،

بتخفيف (ألا) فرياً) وردت للتنبيه فلما دخلت عليها (لا) ، سقطت (الألف) التي في (اسجدوا لأنها) (ألف) وصل ، وسقطت (الألف) التي في (يا) لالتقاء الساكنين لأنها و (السين) ساكنتان ، والمعنى (ألا يا هؤلاء اسجدوا)^(٢١٢٣).

وهذا كما قال الشاعر :

-
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٨/٤ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٨/٤ .
(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢١٩/٢ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣٤٥/٣ ، حاشية الصبان : ١٩٩/٣ .
(٣) البيت من شواهد : كتاب سيبويه : ٢١٩/٢ ، إعراب القرآن : ١٤١/٣ ، تفسير القرطبي : ١٢٤/٧ .
(٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٢١٩/٢ ، هامش (١) .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٥/٣ .
(٦) وهي قراءة الزهري وأبو جعفر وأبو عبد الرحمن وحמיד وطلحة والكسائي ، ينظر : إعراب القرآن : ١٤١/٣ ، المحرر الوجيز : ١٩٤/١١ ، تفسير القرطبي : ١٢٤/٧ ، البحر المحيط : ٦٥/٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٢٧ ، معاني القرآن للكسائي : ٢٠٧ - ٢٠٨ .
(٧) النمل : من الآية ٢٥ .
(٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٦٥/٢ ، كتاب معاني الحروف : ٩٣ .

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر^(٢١٢٤)

لأنّ (يا) ينادى بها الأسماء دون الأفعال .

الثاني : أنه لا يجوز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدل عليه^(٢١٢٥) ، ونسب السيوطي والصبان^(٢١٢٦) هذا المذهب إلى أبي حيان ، وفي حقيقة الأمر أنّ هذا المذهب ليس لأبي حيان وخير دليل على ذلك قوله : " واختلفوا في جواز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدل عليه والذي يقتضيه النظر المنع " ^(٢١٢٧) .

ويرى أنّ ما استشهد به ابن مالك فإنّ (يا) فيه ليست للنداء ، بل هي حرف تنبيه وحجته في ذلك : أنّ الفعل العامل في المنادى قد حُذِفَ وحُذِفَ فاعله كذلك بسبب حذفه ولو حُذِفَ المنادى كذلك لأدّى ذلك إلى حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهذا لا يجوز ، لأنه سيؤدي إلى الإخلال الكبير في المعنى ، وإذا بقي المنادى ولم يُحذف كان هذا دليلاً على أنّ العامل في المنادى هو جملة النداء ، وكذلك فإن حرف النداء ليس كحروف الجواب مثل : (نعم) أو (بلى) ، فيجوز حذف الجمل بعدها للدلالة عليها و(يا) في التراكيب التي احتج بها ابن مالك حرف تنبيه أكد به (ألا) التي للتنبيه وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ، وقد وجد التأكيد في اجتماع حرفين مختلفي اللفظ في كلام العرب^(٢١٢٨) ، ومنه قول الشاعر :

فأصبحن لا يسألنني عن بما به تصعد في جو السماء أم تصوباً^(٢١٢٩)

والمتفقي اللفظ العاملين في قول الشاعر :

فلا والله لا يُلقى لما بي ولا للما بهم أبداً دواء^(٢١٣٠)

فإنّ جاز ذلك - وإن غُدّ نادراً أو ضرورة - ، جاز اجتماع العاملين المختلفين في اللفظ^(٢١٣١) .

وتابع أبو حيان من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي والأستاذ عبد السلام محمد هارون^(٢١٣٢) .

(٩) من شواهد : كتاب معاني الحروف : ٩٣ ، إعراب القرآن : ١٤١/٣ ، الكشف : ٣٥٠/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٨١/٤ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٤٤/٣ - ٤٥ ، حاشية الصبان : ١٩٩/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢١٨١/٤ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٦٦/٧ - ٦٧ .

(٥) البيت من شواهد : معاني القرآن للفراء : ٢٢١/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١١٨٨/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن

عصفور : ٤٧٦/١ ، ارتشاف الضرب : ١٧٠٥/٤ ، ٢٤٠٠/٥ ، البحر المحيط : ٦٦/٧ .

(٦) من شواهد : المقتضب : ٢٤٢/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤١/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٤٠٠/٥ ، البحر

المحيط : ٦٦/٧ ، شفاء العليل : ٨٠١/٢ ، شرح التصريح : ١٧٢/٢ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٦٧/٧ .

(٨) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٠٥ ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ١٤٢ .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما اختاره أبو حيان ؛ لأنّ تقدير منادى بعد (يا) - كما يرى الدكتور المخزومي (رحمه الله) - " يحيل الكلام إلى ضرب من الحشو والفضول لا يليق بالمتكلم العادي فضلاً عن الأديب أو الشاعر " (٢١٣٣) .

الخلاف في جواز الحال من المنادى .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب الكوفيين وبعض البصريين^(٢١٣٤) ، امتناع الحال من المنادى ، ونسبه أبو البركات الأنباري إلى الفراء ، إذ نقل عنه في معرض احتجاجه على أنّ المنادى معرب مرفوع قوله : " الذي يدل على أنه ليس منصوباً امتناع الحال أن تقع معه " (٢١٣٥) أي أنّ امتناع وقوع الحال مع المنادى لأجل العامل وهذا الأمر مختلف عند البصريين إذا إنّ المانع عندهم هو : " تناقض معنى الكلام فيه " (٢١٣٦) .

الثاني : مذهب الأخفش والمازني والفراسي ، التفصيل في هذه المسألة فإذا كانت الحال مبنية أو مؤكدة فلا يجوز أن تكون حالاً من المنادى ، وإذ لم تكن كذلك - أي مبنية أو مؤكدة - جاز الحال من المنادى هذا ما نقله أبو حيان^(٢١٣٧) ، ويبدو أنه أكثر دقة مما نقله الهروي (ت ٤٣٣ هـ) الذي نقل عن المازني أنه يجيز الحال من المنادى على الإطلاق^(٢١٣٨) ومن ابن عقيل الذي نقل عنه أنه يستقبّحه^(٢١٣٩) . ويدل على صحة نقل أبي حيان : " أنه قد حكى أبو بكر السراج عن أبي العباس المبرد ، أنه قال : قلت لأبي عثمان المازني : ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال : لم أنكر منه شيئاً ، إلا أنّ العرب لم تدع على شريطة ، فإنهم لا يقولون : يا زيد ركباً ، أي ندعوك في هذه الحالة ، ونمسك عن دعائك ماشياً ؛ لأنه إذا قال : يا زيد ، فقد وقع الدعاء على كل حال ، قلت : فإن احتاج إليه ركباً ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة فقال : ألسن تقول : يا زيد دعاء حقاً ؟ فقلت : بلى ، فقال : على مَ تحمل المصدر ؟ ، قلت : لأنّ قولي : يا زيد ، كقولي : أدعو زيداً ، فكأنّي قلت أدعو دعاء حقاً ، فقال : لا أرى بأساً بأن تقول على هذا : يا زيد ركباً ، فالزم القياس " (٢١٤٠) .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٠٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨١/٤ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٩/١ م ٤٥ ، و لم أجده قول الفراء في كتابه معاني القرآن .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٩/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٨١/٤ .

(٥) ينظر : كتاب اللامات : ٦٥ .

(٦) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٨٨/٢ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو : ٣٧٠/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٩/١ .

الثالث : مذهب المبرّد وتابعه من المتأخرين ابن طاهر وابن طلحة^(٢١٤١) ، أنه يجوز الحال من المنادى ، واحتج المبرد بقول النابغة^(٢١٤٢) :

قالت بنو عامرٍ : خالوا بني أسدٍ يا بؤسَ للجهلِ ضرارًا لأقوامٍ والشاهد فيه قوله : (يا بؤسَ ضرارًا) فـ(ضرارًا) حال ، وجعله المبرّد حال المنادى وعلى هذا يكون العامل في الحال هو العامل في المنادى لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وهو حرف النداء النائب مناب (أدعو) المقدّرة قبل المنادى ، وكأنّ النابغة قال: أدعو بؤسَ الجهلِ أدعوه حال كونه ضرارًا لأقوام^(٢١٤٣) .

أما أبو حيان فقد رجّح رأي المبرد ويدل على ذلك استشهاده على مجيء الحال من المنادى بقول الشاعر :

يا أيّها الربّعُ مبكيًا بساحته كم قد بذلت لمن وافاك أفراحا^(٢١٤٤)

فـ " (مبكيًا) حال " ^(٢١٤٥) من المنادى وهو قوله (الربّع).

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين لما استدلوا به لأننا " لو قلنا : يا زيدُ ركبًا على معنى الحال لكان التقدير : في حال الركوب ، وإن لم يكن ركبًا ، فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأنّ النداء قد وقع بقوله : يا زيدُ ، وليس ذلك في سائر الكلام ، ألا ترى أنّك لو قلت : اضرب زيدًا ركبًا فلم تجده ركبًا لم يجز أن تضربه " ^(٢١٤٦) .

ويتضح من ذلك أنّ في الحال من المنادى مراعاة لما يجب أن يكون عليه الكلام من وضوح في الدلالة وابتعاد عن اللبس والغموض والتناقض لذلك فترجيح هذا المذهب أولى بل أصح .

الاستغاثة والتعجب والشبيه بها .

وفيه ثلاث مسائل خلافية :

-
- (١) ينظر : الأصول في النحو : ٣٧٠/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٩/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣١٣/١ ، ارتشاف الضرب : ٢١٨١/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٨٨/٢ ، و لم أجد رأي المبرد في المقتضب ولا في الكامل .
 - (٢) ينظر : ديوانه : ١٠٥ .
 - (٣) ينظر : الانتصاف من الإنصاف : ٣٣٠/١ .
 - (٤) البيت من شواهد ارتشاف الضرب : ٢١٨٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٨٨/٢ ، شفاء العليل : ٨٠٤/٢ .
 - (٥) ارتشاف الضرب : ٢١٨٢/٤ .
 - (٦) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٩ / ١ .

١. الخلاف في (لام الاستغاثة) بم تتعلق ؟ (٢١٤٧).
٢. الخلاف في المستغاث لأجله بم يتعلق ؟ (٢١٤٨).
٣. الخلاف في (لام الاستغاثة) ، هل هي بقية (أل) ؟ (٢١٤٩).

الخلاف في (لام) الاستغاثة بم تتعلق ؟

في هذه المسألة ثلاثة أقوال .

الأول : مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور (٢١٥٠) ، أن (لام الاستغاثة) ليست زائدة وتتعلق بفعل النداء المحذوف الذي ينصب المنادى ، فإن قيل : إنَّ الفعل الذي ينصب المنادى متعدٍ بنفسه ، وهذا الفعل متعدٍ بحرف جر ، فالجواب : إنَّ الفعل المتعدي إلى المفعول يجوز أن يتعدى بنفسه وبحرف جر وذلك نحو : ضربت زيدًا ، وضربت لزيد (٢١٥١) .

الثاني : مذهب ابن جني واختاره السيوطي (٢١٥٢) ، أن (لام الاستغاثة) تتعلق بحرف النداء (يا) لما فيه من معنى الفعل ، وضعف هذا الرأي ابن عصفور ووصفه بالفساد ، " لأنَّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف " (٢١٥٣) .

الثالث مذهب المبرد واختاره ابن خروف (٢١٥٤) ، أنها زائدة ولا تتعلق بشيء ، وهذا القول باطل عند ابن عصفور إذ يرى أنه " مهما فُدرَّ أن لا يُزاد الحرف كان أولى لأنَّ الزيادة ليست بقياس " (٢١٥٥) ، ولم يصرح أبو حيان بترجيحه لأحد هذه الأقوال ، إلا أنَّ السيوطي نقل عنه ترجيحه مذهب المبرد ودليله على ذلك معاقبتها لـ (الألف) (٢١٥٦) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١١/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٠٩/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٢٦/٢ ، انتلاف النصر : ١٥٩ م ٢٦ ، شرح الأشموني : ٢٤٣/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١١/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٢٨/٢ ، همع الهوامع : ٧٣/٣ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٣/٤ - ٢٢١٤ ، همع الهوامع : ٧٢/٣ - ٧٣ .
 - (١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢١٨/٢ ، شرح جمل الزجاجي : ١٠٩/٢ .
 - (٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٠٩/٢ .
 - (٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٢/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٢١١/٤ ، همع الهوامع : ٧٢/٣ .
 - (٤) شرح جمل الزجاجي : ١٠٩/٢ .
 - (٥) ارتشاف الضرب : ٢٢١١/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٢٦/٢ ، و لم أجد رأي المبرد في المقتضب ولا في الكامل .
 - (٦) شرح جمل الزجاجي : ١٠٩/٢ .
 - (٧) ينظر : همع الهوامع : ٧٢/٣ .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه المبرد واختاره ابن خروف وأبو حيان ويدل على ذلك " صحة إسقاطها " (٢١٥٧).

الندبة

وفيها عشر مسائل خلافية :

١. الخلاف في جواز ندبة اسم الجنس المفرد (٢١٥٨).
٢. الخلاف في جواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة (٢١٥٩).
٣. الخلاف في جواز لحاق (ألف الندبة) نعت المندوب (٢١٦٠).
٤. الخلاف في جواز ندبة نعت (أي) (٢١٦١).
٥. الخلاف في جواز ندبة المجرور بإضافة نعته إليه قياساً (٢١٦٢).
٦. الخلاف في جواز ندبة العلم الموصوف بغير (ابن) من الأوصاف (٢١٦٣).
٧. الخلاف في جواز لحاق آخر المندوب (ألفاً) (٢١٦٤).
٨. الخلاف في جواز أن تكون علامة الندبة تابعة (٢١٦٥).
٩. الخلاف في جواز لحاق (ألف الندبة) المنادى الخالي من تعجب أو استغائة أو نداء (٢١٦٦).
١٠. الخلاف في جواز ندبة جمع المذكر السالم (٢١٦٧).

الخلاف في جواز لحاق (ألف الندبة) نعت المندوب .

-
- (٨) مغني اللبيب : ٢٨٨/١ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٥/٥ - ٢٢١٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٣٥/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٦/٥ ، ٢٢٢٥/٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٦٢/١ م ٥ ، ائتلاف النصرة : ٤٩ م ٣٠ ، همع الهوامع : ٦٧/٣ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٦/٥ ، كتاب سيبويه : ٢٢٦/٢ ، المقتضب : ٢٧٥/٤ ، الأصول في النحو : ٣٥٨/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٦٤/١ م ٥٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٢٩/٢ - ١٣٠ ، المقرّب : ٣٠٢ ، شرح التسهيل : ٢٧٤/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٥٨/١ ، شفاء العليل : ٨٢١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٣٧/٢ ، ائتلاف النصرة : ٥٠ م ٣١ ، همع الهوامع : ٦٩/٣ ، شرح الأشموني : ٢٥٠/٣ - ٢٥١ ، حاشية الصبان : ٢٥٠/٣ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٦/٥ ، همع الهوامع : ٦٩/٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٦/٥ ، همع الهوامع : ٧٠/٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٧/٥ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٨/٥ ، همع الهوامع : ٧٠/٣ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١٨/٥ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢١/٥ ، همع الهوامع : ٧٠/٣ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢١/٥ ، همع الهوامع : ٦٧/٣ .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين^(٢١٦٨) إلا يونس بن حبيب ، أنه لا يجوز أن تلحق (ألف الندبة) صفة المندوب وتبعهم في ذلك ابن عصفور^(٢١٦٩) ، وحجتهم في ذلك أن علامة الندبة إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء لغرض مدّ الصوت واستطالته ، وهذا الأمر غير موجود في الصفة فهي لا توجب ذكرها مع الموصوف .

الثاني : مذهب الكوفيين والفراء ويونس بن حبيب من البصريين وابن كيسان^(٢١٧٠) ، جواز لحاق (ألف الندبة) صفة المندوب . وحجتهم في ذلك : أن الإجماع حاصل على جواز لحاقها المضاف إليه نحو : واعدَ زيداه ، واغلامَ عمره ، فيجوز ذلك في الصفة ؛ لأنّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ، فما دام ذلك جائزًا في المضاف إليه فهو جائز كذلك في الصفة . ويعضد رأي الكوفيين ما احتج به يونس من أنه قد ورد عن أحد العرب حين ضاع منه جمجمتان ، أي : قدحان ، قال : واجمجمتيّ الشاميتيّناه. إذ لحقت علامة الندبة نعت المندوب .

وردّ البصريون على حجج الكوفيين من جهة أنّ " المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه بخلاف الموصوف مع الصفة ، فإنّ الموصوف يتم بدون ذكر الصفة ألا ترى أنك لو قلت : (عبد) في قولك : عبدَ زيدٍ ، أو (غلام) في قولك : غلامُ عمرو ، لم يتم بذكر المضاف إليه ، ولو قلت (زيد) في قولك : هذا زيدُ الظريف لثم الموصوف بدون ذكر الصفة وكنت في ذكرها متخيرًا ، وإن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، فبان الفرق بينهما ، وأما ما روي عن بعض العرب من قوله : (واجمجمتي الشاميتناه) فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة في قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يُقاس عليه ، كقولهم : (وامن حفر بئر زمزماه) وما أشبه ذلك " ^(٢١٧١).

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب البصريين بدليل مخالفته ليونس والكوفيين والفراء وابن كيسان بقوله : " ولا تلحق نعت المندوب خلافًا ليونس والفراء وابن كيسان وغيرهما من الكوفيين " ^(٢١٧٢).

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٢٦/٢ ، المقترض : ٢٧٥/٤ ، الأصول في النحو : ٣٥٨/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٦٤/١ ، شرح التسهيل : ٢٧٤/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٢١٦/٥ .
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ١٢٩/٢ - ١٣٠ .
(٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٢٦/٢ ، المقترض : ٢٧٥/٤ ، الأصول في النحو : ٣٥٨/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٦٤/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٥٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٢١٦/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٣٧/٢ ، شفاء العليل : ٣٥٨/١ ، انتلاف النصرة : ٥٠ ، شرح الأشموني : ٢٥٠/٣ - ٢٥١ .
(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٦٥/١ ، وينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١٣٠/٢ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٢٢١٦/٥ .

ويبدو من خلال ما ذكر أنّ كفة الكوفيين هي الراجحة في هذه المسألة ؛ لأنه من الصحيح أنّ الصفة لا توجب ذكرها مع الموصوف ، لكنها في الندبة تكون - إلى حد ما - واجبة الذكر ؛ لأننا عندما نذكر شخصاً عزيزاً على قلوبنا ونتفجع عليه نذكر صفاته الحميدة وخصاله الجميلة وأخلاقه الفاضلة ، بل إننا قد نذكره لهذه الصفات التي كان يتحلّى بها؛ لأنّ الندبة " مصدر ندب الميّت إذا تفجّع عليه ، وذكر خلاله الجميلة في معرض المدح " (٢١٧٣) لذلك فإنّ لحاق ألف الندبة نعت المندوب أمر جائز لتعذر لحاقها المندوب في حال وصفه ، لاسيما أنّ لحاق ألف الندبة النعت يُشعر بأنّ مما يزيد في التفجع على الميت تلك النعوت الحميدة التي كان يتحلّى بها ، وما فقدان ذلك النعت إلا بفقدان حامله ، وهو الميت المندوب ، فجواز لحاق الألف نعت المندوب له دلالة معينة في سياق الكلام ، ومنعه يفوت إمكانية الحصول على هذه الدالة التي يريد أن يقصدها النادب .

أسماء لازمت النداء

وفيهما أربع مسائل خلافية :

١. الخلاف في أصل (فل) و (فُلَّة) (٢١٧٤).
٢. الخلاف في (يا مَكْرَمَان) ، هل هو تصحيف (يا مَكْذَبَان) ؟ (٢١٧٥).
٣. الخلاف في ما جاء على مَفْعَلان ، أ ينقاس عليه في غير النداء ، أم يقتصر فيه على السماع ؟ (٢١٧٦).
٤. الخلاف فيما جاء على (فَعَال) نحو : يا فَسَاق ، هل ينقاس عليه ؟ (٢١٧٧).

(٣) ارتشاف الضرب : ٢٢١٥/٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٣/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٤٢/٢ ، همع الهوامع : ٦٠/٣ ، شرح الأشموني : ٢٣٦/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٤/٥ ، شرح الأشموني : ٢٣٧/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٤/٥ - ٢٢٢٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٤٤/٢ ، همع الهوامع : ٦١/٣ - ٦٢ .

الخلاف في أصل (فل) و(فلة) .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه والبصريين^(٢١٧٨) أنَّ (فُل) و(فُلَّة) ليس أصلهما (فلان) و(فلانة) فرُخِّما ، وإنما هما كـ(هن) و(هنة) حذفت (اللام) في كل منهما ، فأصلهما (فاء) و(لام) وحرف علة ، يقول سيبويه : " وأما قول العرب يا فُل ، أقبل فإنهم لم يجعلوه فحذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء ولكنهم بنو الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم ، والدليل على ذلك : أنه ليس أحد يقول : (يا فُل) ، فإن عنوا امرأة قالوا : يا فُلَّة وهذا الاسم اختصَّ به النداء وإنما بُني على حرفين ؛ لأنَّ النداء موضع تخفيف "^(٢١٧٩) .

الثاني : مذهب الكوفيين^(٢١٨٠) ونسبه ابن عصفور إلى الفراء^(٢١٨١) أنَّ أصلهما (فلان) و(فلانة) فرُخِّما ، وردَّ عليهم ابن عصفور بأنَّ الاسم المرَّخم أقل ما يبقى على ثلاثة أحرف ، فلو كان (فُل) مرخِّماً لقالوا : (يا فُلا) ، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فنثبت بذلك أنه ليس مرخِّماً^(٢١٨٢) .

الثالث : مذهب أبي علي الشلوبيني ، وابن عصفور ، وضياء الدين بن العلي (من نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري)^(٢١٨٣) وابن مالك^(٢١٨٤) أنَّ (فُل) و(فُلَّة) المستعملتين في النداء كنايةتان عن العلم العاقل فـ(فُل) كناية عن العلم المذكر و(فُلَّة) كناية عن العلم المؤنث ، فمعناهما (فُلان) و(فُلانة) فحصل فيهما الحذف ، ولا يحذف منهما شيء إلا في النداء .

أما أبو حيان فعَدَّ ما ذهب إليه أبو علي الشلوبيني وضياء الدين بن العلي " لا يعزل عن كلام سيبويه " ^(٢١٨٥) .

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٦/٥ ، همع الهوامع : ٦٣/٣ .
(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٤٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٢٣/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٤٢/٢ ، همع الهوامع : ٦٠/٣ .
(٢) كتاب سيبويه : ٢٤٨/٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٣/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٤٢/٥ ، شرح الأشموني : ٢٣٦/٣ ، حاشية الصبان : ٢٣٦/٣ .
(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٠٦/٢ ، وما تُسبب إلى الفراء لم أجده في كتابه معاني القرآن .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٠٦/٢ .
(٦) وهو محمد أبو عبد الله ضياء بن العلي - بكسر اللام - مؤلف كتاب البسيط في النحو ، ينظر : طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٩٨ ، وضياء الدين بن العلي وكتابه البسيط ، رسالة ماجستير : ٩ .
(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٠٦/٢ ، شرح التسهيل : ٢٧٧/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٢٣/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٤٢/٢ ، شرح الأشموني : ٢٣٦/٣ .
(١) ارتشاف الضرب : ٢٢٢٧/٥ .

وهذا ما يدل على ترجيحه مذهب سيويه .

وفي حقيقة الأمر إن هذا المذهب لا يبتعد كثيراً عن مذهب الكوفيين ؛ لأن الكوفيين ذهبوا أيضاً إلى أن (فل) و(فلة) كنايةتان عن العلم ، لكنهم اختلفوا معهم في الترخيم^(٢١٨٦) .

ترخيم المنادى

وفيه تسع وعشرون مسألة خلافية

١. الخلاف في جواز ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه (لام الاستغاثه)^(٢١٨٧) .
٢. الخلاف في جواز ترخيم المنادى المضاف^(٢١٨٨) .
٣. الخلاف في جواز ترخيم (صَلَمَعَمَة بن قَلَمَعَة)^(٢١٨٩) .
٤. الخلاف في جواز ترخيم قول العرب (يا شا ادجني)^(٢١٩٠) .
٥. الخلاف في جواز ترخيم الجملة^(٢١٩١) .
٦. الخلاف في جواز ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً^(٢١٩٢) .
٧. الخلاف في ترخيم العلم المركب من العدد^(٢١٩٣) .
٨. الخلاف في ترخيم العلم المختوم بـ(ويه)^(٢١٩٤) .
٩. الخلاف في جواز ترخيم الاسم الثلاثي الساكن الوسط^(٢١٩٥) .
١٠. الخلاف في جواز ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الوسط^(٢١٩٦) .
١١. الخلاف في ترخيم (طامر بن طامر)^(٢١٩٧) .
١٢. الخلاف في ترخيم العلم الرباعي الذي قبل آخره حرف علة^(٢١٩٨) .

-
- (٢) ينظر : حاشية الصبان : ٢٣٦/٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٧/٥ ، همع الهوامع : ٧٨/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٧/٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤٧/١ م ٤٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٥٣ م ٨٣ ، ائتلاف النصره : ٤٧ م ٢٧ ، همع الهوامع : ٧٨/٣ - ٧٩ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٩/٥ ، همع الهوامع : ٧٩/٣ - ٨٠ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٢٩/٥ ، همع الهوامع : ٧٩/٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٠/٥ ، همع الهوامع : ٨١/٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٠/٥ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٠/٥ ، همع الهوامع : ٨٢/٣ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٠/٥ ، همع الهوامع : ٨٣/٣ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣١/٥ - ٢٢٣٢ ، همع الهوامع : ٨١/٣ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٢/٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٦/١ م ٤٩ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٥٦ م ٨٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١١٣/٢ - ١١٤ ، ائتلاف النصره : ٤٨ م ٢٨ ، همع الهوامع : ٨١/٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٢/٥ ، همع الهوامع : ٨٣/٣ .

١٣. الخلاف في ترخيم الاسم الرباعي الذي ثالثه ساكن (٢١٩٩).
١٤. الخلاف في جواز ترخيم ما سُمِّي به من المثنى وجمع المذكر السالم (٢٢٠٠).
١٥. الخلاف في جواز وصف المرخَّم (٢٢٠١).
١٦. الخلاف في جواز ترخيم ما ليس في آخره زيادة (٢٢٠٢).
١٧. الخلاف في ترخيم ما آخره بعد ساكن على لغة من ينوي الحرف (٢٢٠٣).
١٨. الخلاف في ترخيم ما كان آخره مدغمًا (٢٢٠٤).
١٩. الخلاف في ترخيم (أَسْحَار) مسمى به (٢٢٠٥).
٢٠. الخلاف في ترخيم (مَعْدٌ) و(مُسَوِّدٌ) (٢٢٠٦).
٢١. الخلاف في ترخيم (قاضون) و(مصطفون) (٢٢٠٧).
٢٢. الخلاف في الترخيم إذا كان يلزم حذف تمامه عدم النظير أ يجوز أم لا؟ (٢٢٠٨).
٢٣. الخلاف في ترخيم (خطايا) و(زوايا) (٢٢٠٩).
٢٤. الخلاف في ترخيم (سِفْرَجَل) على لغة من ينوي الحرف إذا سُمِّي به (٢٢١٠).
٢٥. الخلاف في ترخيم أعلام الرجال مما كان آخره (تاء) قبلها فتحة (٢٢١١).
٢٦. الخلاف في المحذوف إذ وُقِف على المرخَّم بحذف (التاء) منه ، أ هي (التاء) أم (هاء) السكت؟ (٢٢١٢).

-
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٣/٥ ، همع الهوامع : ٨٥/٣ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٤/٥ - ٢٢٣٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٦١/١ م ٥٠ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٥٨ م ٨٥ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١١٤/٢ - ١١٥ ، ائتلاف النصورة : ٤٨ م ٢٩ ، همع الهوامع : ٨٥/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٥/٥ ، همع الهوامع : ٨٤/٣ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٦/٥ ، همع الهوامع : ٨٥/٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٦/٥ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٦٩/٥ ، همع الهوامع : ٩٠/٣ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٦/٥ - ٢٢٣٧ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٧/٥ ، همع الهوامع : ٨٩/٣ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٨/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٨/٥ ، همع الهوامع : ٨٩/٣ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٨/٥ - ٢٢٣٩ ، همع الهوامع : ٩٠/٣ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٩/٥ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٣٩/٥ .
 - (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٠/٥ - ٢٢٤١ .

٢٧. الخلاف فيما رُجِّم على تقدير مراعاة المحذوف^(٢٢١٣).

٢٨. الخلاف في ترخيم (يا صاحبي)^(٢٢١٤).

٢٩. الخلاف في ترخيم (أطرق كَرَا)^(٢٢١٥).

الخلاف في جواز ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط

في هذه المسألة قولان .

الأول : مذهب البصريين وتبعهم الكسائي من الكوفيين^(٢٢١٦) ، أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي مطلقاً ، وحجتهم في ذلك : أن الترخيم إنما " هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وُضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة ، فلا يحتمل الحذف " ^(٢٢١٧).

وتابعهم في ذلك العكبري وابن مالك وابن عقيل(ت٧٦٩هـ) والسلسلي^(٢٢١٨).

الثاني : مذهب الكوفيين ، والأخفش^(٢٢١٩) ، أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط ، فيقال في (عُنُق) : يا عُنْ ، وفي (حجر) يا حَجْ ، وفي (كَتِف) ، يا كَتِ . وحجتهم في ذلك " أن الترخيم دخل الكلام تخفيفاً ، فينبغي أن يجوز في الجميع ولا فرق في ذلك بين الثلاثي والرباعي ، ألا ترى أن المنقوص يجوز حذف يائه في الوقف ، ثلاثياً أم أكثر ، نحو : (عم) ، (شج) و(قاضٍ) . وليس كذلك إذا سُكِّن ما قبل (الياء) نحو (ظبي) ، فإن الياء لا تحذف في الوقف لما سكن ما قبلها " ^(٢٢٢٠).

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤١/٥ - ٢٢٤٢ ، همع الهوامع : ٩٣/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٤/٥ - ٢٢٤٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٦/٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٦/٥ .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٧/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٦٣/١ ، ائتلاف النصرة : ٤٨ ، همع الهوامع : ٨/٣ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٩/١ ، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٥٦ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٥٦ ، شرح التسهيل : ٢٧٩/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٥٢/٢ ، شفاء العليل : ٨٢٨/٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٦/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٣٢/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٥٢/٢ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٥٧ .

وضَعَف أبو البركات الأنباري ما استدل به الكوفيون انتصاراً لمذهب البصريين^(٢٢٢١).

أما أبو حيان فقد رجَّح مذهب البصريين بدليل قوله : " وإن كان محرك الوسط فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، وعن الكسائي أيضاً أنه لا يجوز ترخيمه " ^(٢٢٢٢).

ويبدو أنَّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون واختاره أبو حيان ؛ لأنَّ الاسم " الثلاثي لا ثقل فيه ، فلا حاجة إلى التخفيف ، فتخفيفه يلحقه بالحروف ، وذلك تأباه أصالة الاسم " ^(٢٢٢٣).

الاختصاص

وفيه مسألة خلافية واحدة وهي :

الخلاف في موضع (أيَّها) و(أَيَّتْها) في الاختصاص^(٢٢٢٤).

وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب الجمهور^(٢٢٢٥) ، أنَّ (أَيَّ) مبنية على الضم كما هي في النداء وليست منادى وموضعها في الاختصاص نصب بفعل واجب الحذف ، فلا يجوز القول : (اللهم اغفر لنا أَيَّتْها العصابة) ، وهذا القول منعه المبرِّد وغيره ؛ لأنه يرى أننا لو قلنا " اللهم اغفر لنا أَيَّتْها العصابة ، فأنت لم تدعُ العصابة ولكنك اختصاصتها من غيرها كما تختص المدعو فتُجري عليها اسم النداء أعني (أَيَّتْها) لمساواتها (إياه) في الاختصاص ، كما أنك إذا قلت : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو فقد استويا عندك في المعرفة ، وإن لم يكن هذا مستفهماً عنه ، ولكنَّ محله في الاستفهام وعلى هذا تقول : على المضارب الوضيعة أَيُّها الرجل ، ولا يجوز أن تقول : يا أَيُّها الرجل ولا يا أَيَّتْها الرجل ولا أَيُّها العصابة لأنك لا تنبّه إنساناً إنما تختص و(يا) إنما هي زجر وتنبيه " ^(٢٢٢٦).

وعدَّ الجمهور ما جاء في كتاب سيبويه : (وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع) و(اللهم اغفر لنا أَيَّتْها العصابة) ^(٢٢٢٧) فساد وقع في الكتاب^(٢٢٢٨).

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٩/١ - ٣٦٠ .

(١) ارتشاف الضرب : ٢٢٣٢/٥ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٥٧ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٧/٥ ، مع الهوامع : ٣٠/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٧ ، شرح التصريح : ١٩١/٢ ، شرح الأشموني : ٢٧٧/٣ .

(٣) المقتضب : ٢٩٨/٣ - ٢٩٩ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٣٢/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٧/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٦٨/٢ .

وردّ عليه السيرافي بأنّ الصواب القول : على الوضيعة أيّها الرجل ، إنما قد روي هكذا . وثقل عن الفارسي أنه لا علم له بهذا الوجه^(٢٢٢٩) .

وأوّل كلام سيبويه على أن يكون التقدير : (على المضارب الذي هو أنا وأنت الوضيعة أيّها البائع) . وأوّل أيضاً على وضع الظاهر موضع المضمّر ، وهو الراجح الذي يبدو قريباً من قول سيبويه : " وذلك قولك : أمّا أنا فافعل كذا وكذا أيّها البائع ، والله اغفر لنا أيتها العصابة ويا أيّها الرجل ، أراد أن يؤكّد لأنه اختص حين قال : أنا ، لكنه أكّد كما تقول للذي هو مُقبلٌ عليه بوجهه : مُسمعٌ مُنصِتٌ لك ، كذا كان الأمر يا أبا فلان توكيداً ولا تدخل (يا) ها هنا لأنك تُنبّه غيرك تعني : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة"^(٢٢٣٠) .

الثاني : مذهب الأخفش^(٢٢٣١) ، أنها (منادى) ؛ لأنه لا يمكن إنكار أنّ الإنسان قد ينادي نفسه ، وهذا أولى من خروج (أي) عن بابها ؛ وهو النداء ؛ ولأنها في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا للنداء .

ورُدّ ما ذهب إليه الأخفش بحجة أنّ " بقية الباب لا يُمكن فيه تقدير الحرف نحو : (نحن العرب) ، و (بك الله) " ^(٢٢٣٢) .

وتابع الأخفش من المحدثين الأستاذ عبد السلام محمد هارون^(٢٢٣٣) .

الثالث : مذهب السيرافي^(٢٢٣٤) ، أنّ (أيّا) في الاختصاص معربة وضمّتها حركة إعراب لا علامة بناء وتحتمل عنده وجهين :

أحدهما : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : (أنا كذا هو أيّها الرجل) .

الآخر : أن تكون مبتدأ خبره محذوف تقديره : (أيّها الرجل المخصوص أنا المذكور) .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب الجمهور من خلال تبنيّه رأيهم بقوله : " و(أيّ) هذه مبنية على الضم كما لها في النداء ، وليست منادى وزعم السيرافي أنها في الاختصاص معربة " ^(٢٢٣٥) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٧/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٦٨/٢ .

(١) كتاب سيبويه : ٢٣٢/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٧/٥ ، شرح التصريح : ١٩١/٢ ، همع الهوامع : ٣٠/٣ ، شرح الأشموني : ٢١٨/٣ .

(٣) همع الهوامع : ٣٠/٣ .

(٤) ينظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ١٥٠ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٤٧/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٦٥/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢٢٤٧/٥ .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الأخفش لما استدلل به من حجج تؤكد صحة ما ذهب إليه .

ثانياً : نواصب الفعل المضارع

وفيهما ثمانون مسألة خلافية :

١. الخلاف في (أنْ) ، هل هي التي توصل بالماضي ؟ (٢٢٣٦)
٢. الخلاف في (أنْ) ، هل تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؟ (٢٢٣٧) .
٣. الخلاف في جواز الإضافة إلى (أنْ) ومعمولها ؟ (٢٢٣٨) .
٤. الخلاف في جواز وقوع (أنْ) بعد (عَلِمَ) (٢٢٣٩) .
٥. الخلاف في جواز وقوع (أنْ) بعد الفعل المضارع الذي يجري فيه الخوف مجرى العلم ، لتيقن المخوف (٢٢٤٠) .
٦. الخلاف في جواز الفصل بين (أنْ) ومعمولها (٢٢٤١)
٧. الخلاف في جواز رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) (٢٢٤٢) .
٨. الخلاف في جواز تقديم معمول (أنْ) عليها (٢٢٤٣) .
٩. الخلاف في إعمال (أنْ) زائدة (٢٢٤٤) .
١٠. الخلاف في (لن) ، أهي بسيطة أم مركبة ؟ (٢٢٤٥)
١١. الخلاف فيما تفيد (لن) مع النصب ؟ (٢٢٤٦) .
١٢. الخلاف في جواز أن يكون الفعل المضارع مع (لن) دعاء (٢٢٤٧) .
١٣. الخلاف في جواز الفصل بين (لن) ومعمولها (٢٢٤٨) .
١٤. الخلاف في جواز تقديم معمول (لن) عليها (٢٢٤٩) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٧/٤ ، مغني اللبيب : ٤٣/١ - ٤٤ ، همع الهوامع : ٨٧/٤ - ٨٨ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٧/٤ ، مغني اللبيب : ٤٤/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٨/٤ ، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ٤٧ ، همع الهوامع : ٩٣/٤ ، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٩٦ - ٩٧ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٣٩/٤ ، همع الهوامع : ٨٨/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٠/٤ ، همع الهوامع : ٨٩/٤ - ٩٠ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤١/٤ ، همع الهوامع : ٩٠/٤ - ٩١ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٢/٤ ، مغني اللبيب : ٤٦/١ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤١/٤ ، همع الهوامع : ٩٠/٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٢/٤ ، شرح التسهيل : ٣٣٤/٣ ، الجنى الداني : ٢٢٢ ، مغني اللبيب : ٥١/١ ، شرح الأشموني : ٤١٩/٣ - ٤٢٠ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٣/٤ ، همع الهوامع : ٩٣/٤ - ٩٤ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٣/٤ - ١٦٤٤ ، همع الهوامع : ٩٤/٤ - ٩٥ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٤/٤ ، همع الهوامع : ٩٥/٤ - ٩٦ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٤/٤ ، همع الهوامع : ٩٦/٤ .

١٥. الخلاف في (كي) ، هل يجوز أن تأتي حرف جر؟ (٢٢٥٠) .
١٦. الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد (كي) (٢٢٥١) .
١٧. الخلاف في (ما) في (كيما) (٢٢٥٢) .
١٨. الخلاف في أصل (كيمة) (٢٢٥٣) .
١٩. الخلاف في قياس زيادة (أن) بعد (كي) (٢٢٥٤) .
٢٠. الخلاف في جواز فصل (كي) عن معمولها بغير (لا النافية) و (ما الزائدة) (٢٢٥٥) .
٢١. الخلاف في جواز إبطال عمل (كي) ، إذا فصل بينها وبين معمولها (٢٢٥٦) .
٢٢. الخلاف في جواز تقديم معمول منصوب (كي) عليها (٢٢٥٧) .
٢٣. الخلاف في جواز النصب بـ (كما) بمعنى (كيما) (٢٢٥٨) .
٢٤. الخلاف في (إذن) ، أهي حرف أم اسم أم ظرف ؟ (٢٢٥٩) .
٢٥. الخلاف (إذن) ، أهي بسيطة أم مركبة ؟ (٢٢٦٠) .
٢٦. الخلاف في ناصب المضارع بعد (إذن) (٢٢٦١) .
٢٧. الخلاف في جواز إلغاء عمل (إذن) ، إذا تقدمت وكان الفعل المضارع دالاً على الحال أو الاستقبال (٢٢٦٢) .

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٤/٤ ، همع الهوامع : ٩٦/٤ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٥/٤ ، ١٧٣٠/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٧٠/٢ م ٧٨ ، ائتلاف النصر : ١٥٠ م ١٣ ، همع الهوامع : ١٠٠/٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٥/٤ ، ١٦٤٧/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٧٩/٢ م ٨٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٤١/٢ - ١٤٢ ، ائتلاف النصر : ١١ م ١٥ ، همع الهوامع : ٩٨/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٦/٤ ، مغني اللبيب : ٢٤١/١ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٦/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٤٦/٤ ، مغني اللبيب : ٢٤٢/١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٨/٤ ، همع الهوامع : ١٠٢/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٨/٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٩/٤ ، همع الهوامع : ١٠٢/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٤٩/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٨٥/٢ م ٨١ ، ائتلاف النصر : ١٥٢ م ١٦ ، همع الهوامع : ١٠٢/٤ - ١٠٣ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٠/٤ ، همع الهوامع : ١٠٣/٤ - ١٠٤ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٠/٤ ، همع الهوامع : ١٠٤/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٠/٤ ، همع الهوامع : ١٠٤/٤ .

٢٨. الخلاف في جواز إعمال (إذن) ، إذا توسطت وكان ما بعدها مفتقرًا لما قبلها^(٢٢٦٣).
٢٩. الخلاف في جواز إعمال (إذن) ، إذا وقعت بعد المفعول الثاني لـ(ظننت)^(٢٢٦٤).
٣٠. الخلاف في جواز إعمال (إذن) ، إذا وقعت بعد اسم (كان)^(٢٢٦٥).
٣١. الخلاف في جواز الفصل بين (إذن) ومعمولها بدعاء أو نداء^(٢٢٦٦).
٣٢. الخلاف في جواز الفصل بين (إذن) ومعمولها بالظرف^(٢٢٦٧).
٣٣. الخلاف في حركة الفعل إذا فُصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل^(٢٢٦٨).
٣٤. الخلاف في جواز إعمال (إذن) إذا تقدّم معمول الفعل المضارع عليها^(٢٢٦٩).
٣٥. الخلاف في العامل في الفعل المضارع بعد (لام الجود)^(٢٢٧٠).
٣٦. الخلاف في خبر (كان) بعد (لام الجود)^(٢٢٧١).
٣٧. الخلاف في جواز إظهار (أنّ) بعد (لام الجود)^(٢٢٧٢).
٣٨. الخلاف في الاكتفاء بـ(أنّ) عن (لام الجود)^(٢٢٧٣).
٣٩. الخلاف في العامل في الفعل المضارع بعد (لام كي)^(٢٢٧٤).
٤٠. الخلاف في (حتى) ، أ تنصب بنفسها أم بـ(أنّ) مضمرة بعدها ؟^(٢٢٧٥).
٤١. الخلاف في إعراب الفعل المضارع بعد (حتى) إذا كان ما قبلها غير واجب^(٢٢٧٦).

-
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥١/٤ ، همع الهوامع : ١٠٦/٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٢/٤ ، همع الهوامع : ١٠٦/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٢/٤ ، همع الهوامع : ١٠٧/٤ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٢/٤ ، همع الهوامع : ١٠٧/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٣/٤ ، همع الهوامع : ١٠٥/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٣/٤ ، همع الهوامع : ١٠٥/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٣/٤ ، مغني اللبيب : ٣٢/١ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٦/٤ ، همع الهوامع : ١٠٥/٤ - ١٠٦ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٦/٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٩٣/٢ م ٨٢ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١٤١/٢ - ١٤٢ ، ائتلاف النصرة : ١٥٣ م ١٧ ، همع الهوامع : ١٠٨/٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٧/٤ ، همع الهوامع : ١١٠/٤ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٨/٤ ، همع الهوامع : ١٠٨/٤ - ١٠٩ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٨/٤ ، همع الهوامع : ١٠٩/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٩/٤ - ١٦٦٠ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٧٥ ، ٢٩٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٧٥/٢ م ٧٩ ، ائتلاف النصرة : ١٥١ م ١٤ ، همع الهوامع : ١٣٩/٤ - ١٤٠ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦١/٤ - ١٦٦٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٩٧/٢ م ٨٣ ، ائتلاف النصرة : ١٥٣ م ١٨ ، همع الهوامع : ١١/٤ - ١١٢ .

٤٢. الخلاف في جواز أن تكون (حتى) بمعنى (إلا أن) (٢٢٧٧).
٤٣. الخلاف في جواز الرفع بعد (قلّ) إذا أريد بها التقليل لا النفي (٢٢٧٨).
٤٤. الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بعد (حتى) إذا كان قصيرًا على التعليل (٢٢٧٩).
٤٥. الخلاف في جواز رفع الفعل المضارع بعد (قلّمَا) و(كثُرَ) (٢٢٨٠).
٤٦. الخلاف في جواز نصب المضارع بعد (حتى) إذا كان سببًا أو حالًا لما قبله (٢٢٨١).
٤٧. الخلاف في (حتى) إذا كانت بمعنى (الفاء) ، أهي عاطفة أم حرف ابتداء ؟ (٢٢٨٢).
٤٨. الخلاف في إعراب الفعل الماضي والمستقبل إذا دخلت عليه (حتى) من جهة السبب (٢٢٨٣).
٤٩. الخلاف في جواز الفصل بين (حتى) ومعمولها (٢٢٨٤).
٥٠. الخلاف في (الواو والفاء) ، أ ينصبان بنفسيهما أم بـ(أن) مضمرة بعدهما؟ (٢٢٨٥).
٥١. الخلاف في علة إعمال (الواو والفاء) (٢٢٨٦).
٥٢. الخلاف في جواز اقتران الفعل المضارع بـ(الفاء) إذا كان جوابًا لصريح الأمر (٢٢٨٧).
٥٣. الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) إذا وقعت جوابًا لاسم الفعل (٢٢٨٨).

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٣/٤ ، همع الهوامع : ١١٤/٤ - ١١٥ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٢/٤ ، همع الهوامع : ١١٣/٤ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٤/٤ ، همع الهوامع : ١١٥/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٥/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٦٧/٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٦/٤ ، همع الهوامع : ١١٥/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٧/٤ ، همع الهوامع : ١١٤/٤ - ١١٥ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٧/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٧/٤ ، همع الهوامع : ١١٥/٤ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٧/٤ ، همع الهوامع : ١١٦/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٨/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٥٥/٢ (٧٥) ، ٥٥٧/٢م (٧٦) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٤٣/٣ - ١٤٨ ، همع الهوامع : ١٣٠/٤ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٨/٤ - ١٦٦٩ ، همع الهوامع : ١٣٠/٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٩/٤ ، همع الهوامع : ١١٨/٤ - ١١٩ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٦٩/٤ ، همع الهوامع : ١١٩/٤ .

٥٤. الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) إذا كان مدلولاً عليه بالاسم^(٢٢٨٩).

٥٥. الخلاف في جواز التشريك بـ(الفاء) إذا كان الأمر والدعاء بغير (لام)^(٢٢٩٠).

٥٦. الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بـ (الفاء) بعد الاستفهام إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الفعل لا عن الفعل^(٢٢٩١).

٥٧. الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) في جواب الرجاء^(٢٢٩٢).

٥٨. الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بـ(الفاء) بعد (كأن)^(٢٢٩٣).

٥٩. الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بـ(الفاء) بعد (غير)^(٢٢٩٤).

٦٠. الخلاف في جواز تقديم الجواب المقترن بـ(الفاء) على سببه إذا كان فيه ضمير يعود على ما قبله^(٢٢٩٥).

٦١. الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) ، إذا سبقته جملة اسمية أو فعلية^(٢٢٩٦).

٦٢. الخلاف في قول العرب : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)^(٢٢٩٧).

٦٣. الخلاف في (أو) ، أ هي ناصبة بنفسها أم بإضمار (أن) بعدها أم بالخلاف؟^(٢٢٩٨).

٦٤. الخلاف في اشتراط كون ما بعد (أو) فعلاً ماضياً^(٢٢٩٩).

٦٥. الخلاف في جواز النصب بعد (الواو) على معنى الجواب^(٢٣٠٠).

٦٦. الخلاف في جواز الجزم بعد حذف (الفاء) في النفي^(٢٣٠١).

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٧٠/٤ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٧٠/٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٧١/٤ ، همع الهوامع : ١١١/٤ - ١١٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٧٣/٤ ، همع الهوامع : ١٢٣/٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٧٤/٤ ، همع الهوامع : ١٢٤/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٧٦/٤ ، همع الهوامع : ١٢٤/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٧٦/٤ ، همع الهوامع : ١٢٤/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٧٦/٤ ، همع الهوامع : ١٢٥/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٠/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٥٣/٢ م ٧٥ ، انتلاف النصر : ١٢٧ م ١٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٠/٤ ، همع الهوامع : ١١٧/٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٢/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٣/٤ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٣/٤ .

٦٧. الخلاف في الجازم للفعل بعد (الفاء) في جواب الطلب^(٢٣٠٢) .
٦٨. الخلاف في جواز جزم الجواب من دون نفي الشرط المقدّر بعد النهي^(٢٣٠٣) .
٦٩. الخلاف في جواز النصب بعد أفعال الشك^(٢٣٠٤) .
٧٠. الخلاف في جواز النصب بعد (إنما)^(٢٣٠٥) .
٧١. الخلاف في جواز نصب الفعل الواجب إذا كان سبباً لما بعده^(٢٣٠٦) .
٧٢. الخلاف في جواز إعمال (أنْ) بعد حذفها^(٢٣٠٧) .
٧٣. الخلاف في جواز القياس على ما حذفت منه (أنْ)^(٢٣٠٨) .
٧٤. الخلاف في معنى زيادة (أنْ) بعد (لما)^(٢٣٠٩) .
٧٥. الخلاف في أصل (أنْ) الزائدة^(٢٣١٠) .
٧٦. الخلاف في جواز زيادة (أنْ) بعد القسم الذي يليه (لو)^(٢٣١١) .
٧٧. الخلاف في جواز أن تكون (أنْ) في قولهم : (أنْ ما أنت وذا) مخففة من الثقيلة^(٢٣١٢) .
٧٨. الخلاف في جواز أن تأتي (أنْ) للتفسير^(٢٣١٣) .
٧٩. الخلاف في جواز أن تكون المجازاة من معاني (أنْ)^(٢٣١٤) .
٨٠. الخلاف في جواز أن تكون (أنْ) نفياً^(٢٣١٥) .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٤/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ١٩٢/٢ ، شفاء العليل : ٩٣٢/٢ ، شرح التصريح : ٢٤١/٢ ، شرح الأشموني : ٤٥٣/٣ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٠٠/٣ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٧/٤ ، همع الهوامع : ١٣٧/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٧/٤ ، همع الهوامع : ١٣٨/٤ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٨/٤ ، همع الهوامع : ١٣٨/٤ - ١٣٩ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٠/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٥٩/٢ م ٧٧ ، ائتلاف النصرة : ١٥٠ م ١٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٠/٤ ، همع الهوامع : ١٤٣/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩١/٤ ، البحر المحيط : ١٤٦/٧ ، الجنى الداني : ٢٢١ ، مغني اللبيب : ٥٢/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩١/٤ ، همع الهوامع : ١٤٤/٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩١/٤ ، همع الهوامع : ١٤٥/٤ - ١٤٦ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٢/٤ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٢/٤ ، همع الهوامع : ١٤٦/٤ - ١٤٧ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٣/٤ ، همع الهوامع : ١٤٨/٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٣/٤ ، همع الهوامع : ١٤٨/٤ .

الخلاف في جواز نصب الفعل بعد (الفاء) في جواب الرجاء

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين^(٢٣١٦) أنه لا يجوز أن ينتصب الفعل بعد (الفاء) في جواب الرجاء ، إلا على إضمار (أن) بعدها ، إذ إنَّ الترجي عندهم في حكم الواجب ، ويرى البصريون أنَّ هذه (الفاء) عاطفة ، عطفت مصدرًا مقدّرًا على مصدر متوهم ، فإذا قلنا : أكرمني فأحسن إليك ، أي : ليكن منك إكرامٌ فأحسنٌ مني .

الثاني : مذهب الكوفيين^(٢٣١٧) جواز نصب الفعل في جواب الرجاء بـ(الفاء) نفسها وتكون (لعل) استفهامًا ، واحتجوا لذلك بقراءة حفص عن عاصم^(٢٣١٨) لقوله تعالى : ﴿لَعَلِّي أُلْبِغُ الْأَسْبَابَ﴾  أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿ (٢٣١٩) .

واختار هذا المذهب ابن مالك^(٢٣٢٠) واحتج لمذهب الكوفيين بقراءة عاصم^(٢٣٢١) لقوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾  أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَعَهُ الذِّكْرَى ﴿ (٢٣٢٢) بنصب (فتنعه) أما أبو حيان فظاهر قوله يدل على ترجيحه مذهب الكوفيين إذ يقول : " قيل : والصحيح مذهب الكوفيين ؛ لوجوده نظمًا ونثرًا ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾  أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَعَهُ الذِّكْرَى ﴿ ، وهي من متواتر السبع ويمكن تأويل النصب " (٢٣٢٣) .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٣٩/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٦٧٣/٤ ، البحر المحيط : ٤١٩/٨ ، الجنى الداني : ٧٤ ، همع الهوامع : ١٢٣/٤ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٩/٣ ، ٢٣٥/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٦٧٣/٤ ، البحر المحيط : ٤١٩/٨ .
(٣) ينظر القراءة في : معاني القرآن للفراء : ٩/٣ ، إتحاف فضلاء البشر : ٥٧٢ .
(٤) غافر : من الآيتين ٣٦ - ٣٧ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٥٤/٣ ، همع الهوامع : ١٢٣/٤ - ١٢٤ .
(٦) ينظر القراءة في : البحر المحيط : ٤١٩/٨ ، معاني القراءات : ٥٢٨ ، الإقناع في القراءات السبع : ٤٧ .
(٧) عبس : الآيتان ٣ - ٤ .
(٩) ارتشاف الضرب : ١٦٧٣/٤ .

ونقل السيوطي عنه أنّ النصب يمكن تأويله بالعطف على التوهم ؛ لأنّ خبر (لعل) كثر دخول (أن) عليه في لسان العرب^(٢٣٢٤) ، ومن ورود السماع في ذلك ما نقله ابن هشام : نحو قول رسول الله - ﷺ - : " فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض " ^(٢٣٢٥) أو تأويله بالعطف على الأسباب ^(٢٣٢٦) .

وما ذكره أبو حيان عن تأويل النصب يدل على تحيره في ترجيح أي المذهبين فهو تارة يميل إلى مذهب الكوفيين لأنهم احتجوا بإحدى القراءات السبع المتواترة وتارة يميل إلى مذهب البصريين على تأويل العطف على التوهم .

ولعل الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون لورود السماع في ما استدلوا به .

الخلاف في الجازم للفعل بعد (الفاء) في جواب الطلب .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول: مذهب الخليل وسيبويه^(٢٣٢٧) ، وتبعهم في ذلك ابن خروف وابن مالك^(٢٣٢٨) أنّ لفظ الطلب تضمن معنى حرف الشرط فجزمه كما جُزمت أسماء الشرط لذلك ، فتضمّن : (ائتني) معنى : إن تأتني .

وردّ عليهم ابن عصفور بأنّ التضمين يوجب كون العامل جملة ، ولا يوجد معمول تعمل به جملة في موضع من المواضع في العربية^(٢٣٢٩) .

ونقل السيوطي ردّا لأبي حيان يقول فيه : إنّ التضمين لا يجوز أصلاً " لأنّ المضمّن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي ، فإذا قلت : من يأتني آت ، فـ(من) ضُمّنت معنى الحرف ، ودلّت على مدلولها من الاسم ، فصارت له دلالتان ، دلالة مجازية : وهي معنى (إن) ، ودلالة حقيقية ، وهي مدلول الشخص العاقل " ^(٢٣٣٠) .

أما قولهم : في إنّ (ائتني) في نحو : ائتني أكرمك ، تضمّن معنى : إن تأتني ، فيرى أبو حيان أنه تضمّن معنى (إن) ومعنى الفعل المعمول لها ؛ لأنّ ذلك " معنى مركّب ، ودلت

(١٠) ينظر : همع الهوامع : ١٢٤/٤ .

(١) ينظر : صحيح البخاري : ٧١٢/٩ ، كتاب الإحكام .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٦٢٢/٢ ، ٧١٤/٢ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٩٨/٣ ، شفاء العليل : ٩٣٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه لابن خروف : ١٧٧ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٥١/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٦٨٤/٤ ، شفاء العليل : ٩٣٢/٢ ، همع الهوامع : ١٣٤/٤ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ١٩٢/٢ ، همع الهوامع : ١٣٤/٤ .

(٤) همع الهوامع : ١٣٤/٤ .

على معناها الأصلي من الطلب وهو دلالاته الحقيقية ، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين إنما يكون التضمين لمعنى واحد " (٢٣٣١).

الثاني : مذهب السيرافي والفارسي (٢٣٣٢) ، أن الجزم ليس على جهة التضمين بل لأنّ جملة الطلب ، نابت مناب الشرط ، أي على حذف جملة الشرط ، وأنّيت جملة الطلب منابها في العمل ، كما أنّ النصب بـ(ضرباً) في قولنا : ضرباً زيداً لنيابته عن (اضرب) ، لا لتضمنه معناه ، على أصح القولين (٢٣٣٣) ، خلافاً لزامي ذلك (٢٣٣٤) .

وصحّح هذه القول ابن عصفور إذ يرى أنّ " العامل لا يوجد جملة في موضع وإذا كان التقدير في : أطع الله يغفر لك ، على ما ذكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا بحق الأصل " (٢٣٣٥) .

الثالث : أنّ الجازم للجواب (لام) مقدّرة (٢٣٣٦) ، فإذا قيل : ألا تنزل فتُصب خيراً معناه : لتصب خيراً ، وضعّف هذا الرأي أبو حيان ووصفه بأنه ليس بشيء ، لأنه كما يرى " لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجاوز كثير " (٢٣٣٧) .

الرابع : مذهب بعض متأخري النحاة (٢٣٣٨) ، أنه مجزوم بشرط مقدّر دل عليه الطلب ورجّح هذا القول أبو حيان لأنه - كما يرى - لا يحتاج لا إلى التضمين ولا إلى النيابة ، بقوله : " وهو الذي نختاره " (٢٣٣٩) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه بعض متأخري النحاة ورجّحه أبو حيان وذلك : " لأنّ الشرط لا بد له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمناً له مع حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة للأصل ، ولا مقدراً بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه " (٢٣٤٠) .

ويبدو كذلك أنّ أبا حيان قد عرض هذه المسألة في غير موضعها ؛ لأنّ الحديث في هذا الباب هو عن النواصب للفعل المضارع ، وهذا قصور في منهج أبي حيان في عرض مسائل الخلاف إذ إنّ الاستطراد واضح في هذه المسألة .

(٥) همع الهوامع : ١٣٤/٤ .

(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، لابن خروف : ١٧٧ ، ارتشاف الضرب : ١٦٨٤/٤ ، شرح التصريح : ٢٤١/٢ ، شرح الأشموني : ٤٥٣/٣ - ٤٥٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٤/٤ .

(٢) ينظر : شرح التصريح : ٢٤١/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجة : ١٩٢/٢ ، ينظر : همع الهوامع : ١٣٥/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٤/٤ ، شرح التصريح : ٢٤١/٢ ، شرح الأشموني : ٤٥٤/٩ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١٦٨٤/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٨٤/٤ ، شرح التصريح : ٢٤١/٢ ، شرح الأشموني : ٤٥٤/٣ .

(٧) ارتشاف الضرب : ١٦٨٤/٤/٤ .

(٨) شرح الأشموني : ٤٥٤/٣ - ٤٥٥ .

ثالثاً : مجرورات الأسماء

المجرور بحرف جر

وفيه خمس وسبعون مسألة خلافية :

الباء : وفيها ست مسائل خلافية :

١. الخلاف فيها هل تأتي للتعليل ؟ (٢٣٤١) .
 ٢. الخلاف في جواز أن تأتي بمعنى (من) التبعية (٢٣٤٢) .
 ٣. الخلاف في جواز دخولها حيث يُراد التشبيه (٢٣٤٣) .
 ٤. الخلاف في دخولها على ما ظاهره أنَّ المراد به غير ذات الفاعل أو ما أضيف إلى الفاعل (٢٣٤٤) .
 ٥. الخلاف في جواز أن تكفَّ (الباء) بـ(ما) ويليهما الفعل (٢٣٤٥) .
 ٦. الخلاف في زيادتها في فاعل (كفى) (٢٣٤٦) .
- اللام: وفيها مسألتان خلافيتان :

١. الخلاف في جواز أن تأتي للتعليل (٢٣٤٧) .
 ٢. الخلاف في جواز زيادتها (٢٣٤٨) .
- الكاف : وفيها ثماني مسائل خلافية :

١. الخلاف فيها ، أ هي حرف أم اسم؟ (٢٣٤٩) .
٢. الخلاف فيها ، أ تتعلق بالظاهر أم المحذوف؟ (٢٣٥٠) .
٣. الخلاف في جواز دخولها على ضمير الرفع (٢٣٥١) .
٤. الخلاف في جواز قولهم : (أنت كَأُ ، وأنت كي) (٢٣٥٢) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٧/٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٧/٤ ، الجنى الداني : ٤٣ ، ائتلاف النصر : ١٦٠ م ٣٤ ، همع الهوامع : ١٥٩/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٩/٤ ، همع الهوامع : ١٦٢/٤ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٩/٤ ، همع الهوامع : ١٦٤/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩٩/٤ - ١٧٠٠ ، همع الهوامع : ١٦٤/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٠٠/٤ - ١٧٠١ ، مغني اللبيب : ١٤٤/١ - ١٤٥ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٠٩/٤ ، مغني اللبيب : ٢٧٦/١ - ٢٧٧ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٠٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٠٥/٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٠/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٧٧/١ - ٤٧٨ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٠/٤ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١١/٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١١/٤ .

٥. الخلاف في توجيه قول العرب : (كُنْ كما أنت) و(كخير) ، جواباً لـ(كيف أصبحت) (٢٣٥٣) .
٦. الخلاف في جواز أن تكون (الكاف) اسماً في الكلام (٢٣٥٤) .
٧. الخلاف في جواز أن تستعمل (الكاف) بمعنى (لعل) إذا لحقتها (ما) الكافة (٢٣٥٥) .
٨. الخلاف في (الكاف) المزیدة في قولهم : (ككما يُؤْلَفَيْن) (٢٣٥٦) .
- (الواو) : وفيها : ثلاث مسائل خلافية :

١. الخلاف فيها ، أهي أصل بنفسها أم هي بدل من الباء في القسم (٢٣٥٧) .
٢. الخلاف في جواز التصريح بفعل القسم معها (٢٣٥٨) .
٣. الخلاف فيها ، هل تجر بنفسها أو بإضمار (رب) بعدها (٢٣٥٩) .
- (م) مثلثة الميم : وفيها مسألة خلافية واحدة وهي :

- الخلاف في أصلها (٢٣٦٠) .

(من) : وفيها إحدى عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في أصلها (٢٣٦١) .
٢. الخلاف في معناها إذا وقعت بعد أفعل التفضيل (٢٣٦٢) .
٣. الخلاف في جواز أن تأتي لابتداء الغاية في الزمان (٢٣٦٣) .
٤. الخلاف في جواز مجيئها للتبعيض (٢٣٦٤) .
٥. الخلاف فيها في قولي العرب : (شممتُ الريحان من الطريق) و(رأيت الهلال من خلال السحاب) (٢٣٦٥) .

-
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٢/٤ ، همع الهوامع : ١٩٥/٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٣/٤ ، همع الهوامع : ١٩٧/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٥/٤ ، مغني اللبيب : ٢٣٤/١ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٧/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٧/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٧/٤ ، ١٧٦٦/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٢٠/١ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٧/٤ ، ١٧٤٦/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٧٦/١ م ٥٥ ، انتلاف النصر : ١٤٥ م ٥ ، همع الهوامع : ٢٢٣/٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٧/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٨/٤ ، همع الهوامع : ٢١١/٤ - ٢١٢ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٨/٤ ، همع الهوامع : ٢٢٠/٤ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٨/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٧٠/١ م ٥٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٨٤/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٦٧/٤ ، الجنى الداني : ٣٠٨ ، مغني اللبيب : ٤١٩/١ ، شرح التصريح : ٨/٢ ، همع الهوامع : ٢١٢/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٩/٤ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٠/٤ .

٦. الخلاف في جواز مجيئها بمعنى (ربّما) ، إذا كانت بعدها (ما) (٢٣٦٦) .
٧. الخلاف في معنى (من) في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٢٣٦٧) .
٨. الخلاف في (عن) و(على) عند دخول (من) عليها . أهما حرفان أم اسمان؟ (٢٣٦٨) .
٩. الخلاف في شروط زيادة (من) في الكلام (٢٣٦٩) .
١٠. الخلاف في جواز زيادة (من) في الشرط (٢٣٧٠) .
١١. الخلاف في (من) في قولهم : (ما جاءني من أحدٍ) (٢٣٧١) .
- في : وفيها أربع مسائل خلافية :
١. الخلاف في معناها (٢٣٧٢) .
٢. الخلاف في جواز أن تأتي بمعنى (من) (٢٣٧٣) .
٣. الخلاف في جواز زيادتها في ضرورة الشعر (٢٣٧٤) .
٤. الخلاف في جواز أن تأتي للاستعلاء (٢٣٧٥) .
- عن : وفيها مسألتان خلافيتان :
١. الخلاف في جواز أن تكون للاستعلاء (٢٣٧٦) .
٢. الخلاف في جواز أن تأتي زائدة (٢٣٧٧) .
- مع : وفيها مسألة خلافية واحدة وهي : .
١. الخلاف فيها ، أ هي حرف أم اسم؟ (٢٣٧٨) .
- إلى : وفيها ثلاث مسائل خلافية .

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢١/٤ ، مع الهوامع : ٢١٥/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٢١/٤ ، مع الهوامع : ٢٢٠/٤ ، وقوله تعالى في سورة الروم : من الآية ٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٢/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٣/٤ - ١٧٢٤ ، مع الهوامع : ٢١٧/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٤/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٥/٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٥/٤ ، مع الهوامع : ١٩٤/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٦/٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٧/٤ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٧/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٧/٤ - ١٧٢٨ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٩/٤ ، مع الهوامع : ١٩٢/٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٩/٤ .

١. الخلاف فيها ، هل تنتهي لابتداء الغاية ؟ (٢٣٧٩)
 ٢. الخلاف في جواز أن تكون بمعنى (عند) (٢٣٨٠) .
 ٣. الخلاف في جواز أن تكون بمعنى (الباء) (٢٣٨١) .
- على : وفيها خمس مسائل خلافية:

١. الخلاف فيها ، أهي حرف أم اسم ؟ (٢٣٨٢)
 ٢. الخلاف فيها إذا دخلت عليها (من) ، أهي معربة أم مبنية ؟ (٢٣٨٣) .
 ٣. الخلاف في جواز أن تأتي للمصاحبة (٢٣٨٤)
 ٤. الخلاف في جواز أن تكون بمعنى (اللام) (٢٣٨٥) .
 ٥. الخلاف في جواز زيادتها في الكلام (٢٣٨٦) .
- (رب) : وفيها خمس عشرة مسألة خلافية .

١. الخلاف فيها ، أهي حرف أم اسم ؟ (٢٣٨٧)
٢. الخلاف فيها ، أهي للتقليل أم للتكثير ؟ (٢٣٨٨)
٣. الخلاف في فيها ، أهي ثنائية الوضع أم ثلاثية ؟ (٢٣٨٩)
٤. الخلاف في جواز الفصل بينها وبين النكرة (٢٣٩٠)
٥. الخلاف في جواز وصف مجرورها بالنكرة (٢٣٩١) .
٦. الخلاف في جواز أن يأتي مجرورها دائماً في محل نصب (٢٣٩٢) .
٧. الخلاف فيها ، أهي زائدة في المعنى أم في الإعراب ؟ (٢٣٩٣)
٨. الخلاف في العامل الذي تتعلق به (٢٣٩٤)
٩. الخلاف فيها ، أ تتعلق بالعامل أم لا تتعلق ؟ (٢٣٩٥)
١٠. الخلاف في جواز الخفض بـ(الفاء) و(بل) لنيابتها مناب (رُب) (٢٣٩٦) .

-
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٠/٤ ، مغني اللبيب : ١٠٤/١ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣١/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٢/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٢/٤ - ١٧٣٣ ، همع الهوامع : ١٨٨/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٣/٤ - ١٧٣٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٤/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٥/٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٦/٤ - ١٧٣٧ ، همع الهوامع : ١٨٧/٤ - ١٨٨ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٣٢/٢ م ١٢١ ، ائتلاف النصرة : ١٤٤ م ٤ ، همع الهوامع : ١٧٣/٤ - ١٧٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ - ١٨٣٨ ، الجنى الداني : ٤٣٩ - ٤٤٠ ، مغني اللبيب : ١٨٠/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ ، معاني النحو : ٣٢/٣ - ٣٣ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٩/٤ ، همع الهوامع : ١٧٣/٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٠/٤ ، همع الهوامع : ٢٢٧/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤١/٤ ، همع الهوامع : ١٧٨/٤ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٢/٤ ، مغني اللبيب : ١٨٢/١ ، همع الهوامع : ١٨٢/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٨٧/٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٢/٤ ، الجنى الداني : ٤٥٢ ، همع الهوامع : ١٨٤/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٣/٤ - ١٧٤٤ ، همع الهوامع : ١٨٢/٤ .

١١. الخلاف في الضمير المجرور بـ(ربّ) ، أ جرّه قليل أو كثير ؟ (٢٣٩٧)

١٢. الخلاف في الضمير المجرور بها ، أ هو نكرة أم معرفة؟ (٢٣٩٨)

١٣. الخلاف في مطابقة الضمير لتمييز (ربّ) (٢٣٩٩).

١٤. الخلاف في قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ﴾ (٢٤٠٠).

١٥. الخلاف في الفعل المضارع بعد (رُبَّمَا) هل يجوز أن يكون مستقبلاً ؟ (٢٤٠١)

(مذ) و(منذ) : وفيها مسألة خلافية واحدة وهي .

الخلاف فيهما ، هل هما حرفان ؟ (٢٤٠٢)

(بله) ، وفيها مسألة خلافية واحدة وهي.

الخلاف فيها ، هل هي حرف جر ؟ (٢٤٠٣)

(حتى) : وفيها ثماني مسائل خلافية: .

١. الخلاف فيها ، هل تجرّ بنفسها ؟ (٢٤٠٤)

٢. الخلاف في جواز جرّ (زيد) في قولهم : ضربت القوم حتى زيد فتركض (٢٤٠٥) .

٣. الخلاف في جواز رفع (زيد) على الابتداء والخبر محذوف في قولهم : ضربت القوم حتى زيد (٢٤٠٦) .

٤. الخلاف في جواز الخفض والعطف في (زيد) في قولهم : ضربت القوم حتى زيد ضربته (٢٤٠٧) .

٥. الخلاف في الاسم المجرور بعد (حتى) ، أ تكون انتهاء الغاية عنده أم به؟ (٢٤٠٨).

٦. الخلاف فيها إذا كانت جارة ، أ تدخل فيما قبلها أم لا تدخل ؟ (٢٤٠٩)

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٦/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٧/٤ ، همع الهوامع : ١٨١/٤ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٧/٤ ، همع الهوامع : ١٨٠/٤ .

(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٧/٤ - ١٧٤٨ ، همع الهوامع : ١٨٠/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٩/٤ ، وقوله تعالى في سورة الحجر : من الآية ٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٤٩/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٠/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٢/٤ ، همع الهوامع : ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٢/٤ ، همع الهوامع : ١٦٨/٤ - ١٦٩ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٣/٤ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٣/٤ ، همع الهوامع : ١٦٨/٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٣/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥١٩/١ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٤/٤ ، همع الهوامع : ١٧١/٤ - ١٧٢ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٤/٤ ، همع الهوامع : ١٧٢/٤ .

٧. الخلاف في مجرورها ، أ يجوز أن يكون آخر جزء أم ملاقي آخر جزء؟^(٢٤١٠)

٨. الخلاف في جواز جرّها للضمير^(٢٤١١) .
(أيمن) : وفيها مسألتان خلافتان :

١. الخلاف في أصله^(٢٤١٢) .
٢. الخلاف فيه ، أ هو حرف أم اسم ؟^(٢٤١٣)
لولا : وفيها مسألة خلافية واحدة

الخلاف في جواز أن يأتي بعدها ضمير الجر^(٢٤١٤) .

ثلاث مسائل متفرقة : .

١. الخلاف في جواز القول : امرر بأيّهم أفضل إن زيد وإن عمرو ، على معنى إن مررت بزيد وإن مررت بعمر^(٢٤١٥) .
٢. الخلاف في جواز حذف حرف الجر وإبقاء عمله^(٢٤١٦) .
٣. الخلاف في قول العرب : لاه أبوك^(٢٤١٧) .

الخلاف في جواز أن تأتي (من) لابتداء الغاية في الزمان .

-
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٥/٤ ، همع الهوامع : ١٦٥/٤ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٥/٤ - ١٧٥٦ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٦/٤ ، ١٧٧٠/٤ ، كتاب الأزهية في علم الحروف : ٢ ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٢٠٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٠٤/١ م ٥٩ ، ائتلاف النصر : ٥١ م ٣٣ ، همع الهوامع : ٢٣٨/٤ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٧/٤ ، همع الهوامع : ٢٠٩/٤ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٧/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٨٧/٢ - ٩٧٢ ، همع الهوامع : ٢٠٩/٤ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٩/٤ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٥٩/٤ - ١٧٦٠ ، همع الهوامع : ٢٢٥/٤ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٦١/٤ ، همع الهوامع : ٢٢٦/٤ .

في هذه المسألة قولان :

الأول: مذهب البصريين^(٢٤١٨) أنّ (من) لا يجوز أن تستعمل لابتداء الغاية في الزمان سواء أكان المجرور بها ظرف مكان نحو: سرت من البصرة أم غيره ، نحو: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو .

وحجتهم في ذلك أنهم مجمعون على أنّ (من) في المكان نظير (مُدّ) في الزمان وعلة ذلك أنّ (مدّ) وضعت للدلالة على ابتداء الغاية في الزمان ، وذلك نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ، والمعنى: أنّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة كما يقال: ما سرت من بغداد ، فيكون المعنى ما ابتدأت السير من هذا المكان ، لذلك فمثلاً لا يجوز أن يقال : ما سرت مذ بغداد ، فذلك لا يجوز: ما رأيته من يوم الجمعة^(٢٤١٩) .

ونلاحظ أنّ البصريين في احتجاجهم قد قاسوا (من) على (مُدّ) وقياسهم هذا فيه نظر ؛ لأنّ المعنى الذي يفيد كل منهما يختلف عن الآخر فإذا قلنا: ما رأيته مذ يومان ، أي إنّ زمن الرؤية انقطع (مذ يومان) ، أما قولنا : ما رأيته من يومين ، فالزمان سيبقى متصلاً مستمراً ، أي إنّ زمن الرؤية لم ينقطع بعد ، لأنّ " المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المعدّى بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي ، ويكون المجرور بـ(من) الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل ، نحو : سرت من البصرة ، أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتد ، نحو تبرات من فلان ، وخرجت من الدار ؛ لأنّ الخروج ممتد لحصوله بالانفصال ولو بأقل خطوة " ^(٢٤٢٠) .

وكذلك فإنّ (من) تفيد ابتداء الغاية في المكان نحو : سرت من البيت إلى المدرسة ، أما إذا كان السؤال عن الزمان ، كأنّ شخصاً يسأل صاحبه ويقول له : كم ساعة قرأت ؟ فيجيبه : قرأت من الساعة الواحدة إلى الساعة الرابعة مثلاً : فتكون (من) لابتداء الغاية في الزمان .

الثاني : مذهب الكوفيين ، وتبعهم في ذلك المبرد وابن درستويه^(٢٤٢١) ، أنّ (من) يجوز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان والمكان واحتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى

بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(٢٤٢٢) ، وقوله عز وجل : ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٧٠/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٦٧/٤ ، ارتشاف الضرب : ١٧١٨/٤ ، الجنى الداني : ٣٠٨ ، انتلاف النصرة : ١٤٢ ، شرح التصريح : ٨/٢ ، همع الهوامع : ٢١٢/٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٧١/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢٦٧/٤ .

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٦/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٧٠/١ ، ارتشاف الضرب : ١٧١٨/٤ ، الجنى الداني : ٣٠٨ ، مغني اللبيب : ٤١٩/١ .

(٢) الإسراء : من الآية ١ .

عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» (٢٤٢٣) وقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ (٢٤٢٤) ، ومنه قول رسول الله - ﷺ - : " فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ " (٢٤٢٥) ، وقوله : " من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم " (٢٤٢٦) .
ومنه قول زهير (٢٤٢٧) :

لَمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حُجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وتأول البصريون وأبو البركات الانباري ما احتج به الكوفيون فذكروا أن استدلال الكوفيين بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ لا حجة لهم فيه ، لأنَّ التقدير: (من تأسيس أول يوم) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وقالوا في قول زهير: إِنَّ الرواية الصحيحة فيه هي: (مذ حجج ومذ دهر) ، أو يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي : من مرَّ حجج ومن مرَّ دهر (٢٤٢٨) .

وانتصر المرادي (٢٤٢٩) لمذهب الكوفيين مستدلاً على ذلك بأنه لو صحَّ ما يدَّعي البصريون لصحَّ وقوع (مذ) و (منذ) موضع (من) في قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٢٤٣٠) .

ورجح أبو حيان مذهب الكوفيين والمبرد وابن درستويه وجاء ترجيحه موافقاً للسمع ؛ لذلك فقد انتقد البصريين لتأويلهم ما كثر وروده في لسان العرب بقوله : "ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح وتأويلهم ما كثر وجوده ليس بجيد " (٢٤٣١) .

(٣) التوبة : من الآية ١٠٨ .

(٤) النمل : من الآية : ٣٠ .

(٥) ينظر : صحيح البخاري : ٤٥٦/٢ باب الاستسقاء .

(٦) ينظر : صحيح مسلم بشرح النوري : ٨٦/١٢ ، باب الجهاد .

(٧) ينظر : شرح ديوانه : ٨٦ .

(٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٧٤/١ - ٣٧٥ .

(٩) ينظر : الجنى الداني : ٣٠٨ .

(١٠) الروم : من الآية ٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٨/٤ .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح في هذه المسألة لما استدلوا به من سماع يؤكّد صحة ما ذهبوا إليه .

الخلاف في رُبّ ، أ هي للتقليل أم للتكثير ؟

في هذه المسألة خمسة أقوال :

الأول : مذهب البصريين^(٢٤٣٢) ، أنها حرف تقليل ، واختلف في مذهب سيبويه ، فقد نقل ابن خروف أنّ سيبويه يرى أنها تفيد التكثير^(٢٤٣٣) ، وجزم به ابن مالك^(٢٤٣٤) مستدلاً بما قاله سيبويه في باب (كم) : " واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (ربّ) ؛ لأنّ المعنى واحد إلا أنّ (كم) اسم و(ربّ) غير اسم " ^(٢٤٣٥).

أما أبو حيان فلم يجزم بمذهب سيبويه ، بل ذكر أنّ " مذهب البصريين أنها للتقليل قال أصحابنا : من جنس الشيء أو في نظيره " ^(٢٤٣٦) ، وهذا ما قاله ابن عصفور إذ نقل : " وأما ربّ فمعناها عند المحققين من النحويين التقليل ، فإذا قلت : ربّ رجل عالم لقيت ، فإنك قلت : قد لقيت من صنف الرجال العلماء وليس من لقيته بالكثير " ^(٢٤٣٧).

ويمكن القول: إنّ سيبويه يقول بإفادة (ربّ) معنى التكثير وهذا واضح من قياسه (ربّ) على (كم) ، إذ لا يوجد " خلاف في أنّ معنى (كم) التكثير ، ولا معارض لهذا الكلام في كتابه ، فصحّ أنّ مذهبه كون (ربّ) للتكثير لا للتقليل " ^(٢٤٣٨).

الثاني : مذهب الخليل ، قال أبو حيان : " وزعم صاحب كتاب العين أنها للتكثير ، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل " ^(٢٤٣٩) وهذا ما ذكره المرادي أيضاً^(٢٤٤٠) ويبدو أنّ أبا حيان والمرادي قد وهما في رأي الخليل لأنه يرى أنّ (ربّ) تفيد التقليل والتكثير إذ يرى أنها كلمة " تُفرد واحد من جميع ، تقع على واحد يعني به الجمع كقولم : ربّ خير لقيته ، ويقال : ربّما كان ذلك ، وكل يخفف الباء كقوله :

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٩/٤ ، الأصول في النحو : ٤١٦/١ ، معاني الحروف للزجاجي : ١٤ ، اللمع في العربية : ١٥٠ ، ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٨٤/٢ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٤٧/١ ، ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٤٤/٣ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه : ١٧٠/٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ .

(٦) شرح جمل الزجاجي : ٥٠٠/١ .

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٦٤ .

(٨) ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ .

(٩) ينظر : الجنى الداني : ٤٣٩ .

ألا رَبَّ ناصرٍ من لؤي كرسم لو تناديه أجاباً^(٢٤٤١)

ويبدو أنَّ ابن خروف قد وهم في رأي الخيل أيضاً عندما قال : " ورُبَّ : حرف زائد مختص بخفض النكرات ، ولا موضع لها من الإعراب ، ومعناه : التقليل والتكثير أيضاً في قول الأئمة سيبويه وغيره ، قال صاحب العين : وربَّت كلمة تعني بها التكثير " ^(٢٤٤٢)

ونقل ابن هشام أنَّ هذا مذهب ابن درستويه وجماعة من النحاة ^(٢٤٤٣) .

الثالث : مذهب الكوفيين وأبي علي الفارسي أنها تفيد التقليل والتكثير ^(٢٤٤٤) . هذا ما نقله أبو حيان وهو يختلف عما نقله (ضياء الدين ابن العلج) إذ نقل عن الكوفيين (الكسائي والفراء وهشام) قولهم بإفادة (رب) معنى التقليل ، وهذا ما نقله أبو حيان ^(٢٤٤٥) .

وتابع الكوفيين فيما ذهبوا إليه ابن هشام الأنصاري إذ يرى أنها : " ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً " ^(٢٤٤٦) ، واستدل لذلك بقوله تعالى : ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢٤٤٧) وبقول رسول الله - ﷺ - : " يا ربَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة " ^(٢٤٤٨) .

ومن دلالتها على التكثير قول أبي طالب ^(٢٤٤٩) عم النبي - ﷺ - :

وأبيضٌ يستسقي الغمام بوجهه ثمالُ اليتامى عصمة للأرامل ^(٢٤٥٠)

وتابعهم من المحدثين الدكتور فاضل صالح السامرائي ، إذ يرى أنَّ " التقليل أصلها ثم تستعمل في معنى التكثير ، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة " ^(٢٤٥١) .

-
- (١) ينظر : كتاب العين : ٢٥٨/٨ ، وينظر : المباحث النحوية في معجم العين ، رسالة ماجستير : ١٨١ ٥٤٧ ، والشاهد الشعري الوارد في النص لم أجده .
 - (٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٤٧/١ .
 - (٣) ينظر : مغني اللبيب : ١٨٠/١ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ ، نقل أبو حيان عن الفارسي أنَّ رأيه هذا ورد في كتاب (الحروف) له ، إلا أنَّ الفارسي ذكر أنَّ معناها التقليل ، ينظر : البغداديات : ٢٩٣ ، وكتاب المقصد : ٨٢٨/٢ ولم أعثر على كتاب الحروف له .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ - ١٧٣٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٨٤/٢ ، همع الهوامع : ١٧٤/٤ - ١٧٥ ، ومن نحاة الكوفة هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ) حياته - آراؤه - منهجه : ٢٤٠ .
 - (٦) مغني اللبيب : ١٨٠/١ .
 - (٧) الحجر : من الآية ٢ .
 - (٨) ينظر : الجامع الصحيح ، وهو سنن الترمذي : ٢٢٦/٣ .
 - (٩) ينظر : ديوانه : ١٣٧ ، ويبدو أنَّ ابن هشام قد أخطأ في الاستشهاد ببيت أبي طالب ؛ لأنَّ " الواو في البيت ليست واو رب ولكنها عاطفة تعطف (أبيض) على (سيداً) في بيت سابق وهو :
وما ترك قوم - لا أبا لك - سيداً
يحوط الذمار في مكرٍ ونائل
 - فلا شاهد فيه إذن " مغني اللبيب : ١٨٠/١ هامش (٥) .
 - (٢) ينظر : ديوان شيخ الأباطح أبي طالب : ١٣٧ .
 - (٣) معاني النحو : ٣٣/٣ .

الرابع : أنّ (ربّ) تفيد معنى التكثر في موضع المباهاة والافتخار^(٢٤٥٢) ، ونسبه السيوطي إلى الأعلّم وابن السيد^(٢٤٥٣).

الخامس : أ (ربّ) لم توضع لتقليل أو تكثير ، بل هي حرف إثبات يفهم معناها من سياق الكلام ، ولم ينسب هذا المذهب لأحد^(٢٤٥٤) ، واختار هذا المذهب أبو حيان بقوله : " وهذا الذي نختاره من هذه المذاهب " ^(٢٤٥٥).

الإضافة

وفيه ثلاث وأربعون مسألة خلافية :

١. الخلاف في خافض المضاف إليه إذا حُذِف حرف الجر^(٢٤٥٦).
٢. الخلاف في معنى الإضافة إذا كان المضاف بعضاً مما أُضيف إليه^(٢٤٥٧).
٣. الخلاف في معنى الإضافة إلى العدد^(٢٤٥٨).
٤. الخلاف في معنى الإضافة إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف^(٢٤٥٩).
٥. الخلاف في معنى الإضافة المحضة^(٢٤٦٠).
٦. الخلاف في (غير) ، أ تتعرف أم لا ؟^(٢٤٦١).
٧. الخلاف في إضافة الظروف ، أ هي محضة أم غير محضة ؟^(٢٤٦٢).
٨. الخلاف في إضافة الصفة المشبهة ، هل تتعرف بحال ؟^(٢٤٦٣).
٩. الخلاف في إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه ، أ هي محضة أم غير محضة ؟^(٢٤٦٤).
١٠. الخلاف في إضافة (أفعل التفضيل) ، أ هي محضة أم غير محضة ؟^(٢٤٦٥).

-
- (٤) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٠٠/١ - ٥٠١ ، ارتشاف الضرب : ١٧٣٨/٤ .
(٥) ينظر : همع الهوامع : ١٧٥/٤ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٨/٤ ، الجنى الداني : ٤٤٠ ، المساعد على التسهيل الفوائد : ٢٨٤/٢ .
(٧) ارتشاف الضرب : ١٨٣٧/٤ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٩/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٧٥/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٩/٢ ، شفاء العليل : ٧٠١/٢ ، همع الهوامع : ٢٦٥/٤ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٩/٤ - ١٨٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٨٩/٣ ، شرح الكافية الشافية : ٩٠٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٦٦/٤ ، الدرر اللوامع : ٦/٥ - ٧ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٠/٤ ، همع الهوامع : ٢٧٥/٤ ، شرح الأشموني : ٣٥٩/٢ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٠/٤ - ١٨٠١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٩/٢ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٠/٤ ، شرح التصريح : ٢٦/٢ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٧٠/٤ - ٢٧١ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٣/٤ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٧٢/٤ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٥/٤ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٥/٤ ، همع الهوامع : ٢٧٢/٤ - ٢٧٣ .

١١. الخلاف في إضافة الاسم إلى صفته ، أ هي محضة أم غير محضة ؟ (٢٤٦٦)
١٢. الخلاف في جواز إضافة الشيء إلى نفسه (٢٤٦٧).
١٣. الخلاف في إضافة المسمى إلى الاسم , أ هي محضة أم غير محضة ؟ (٢٤٦٨)
١٤. الخلاف في جواز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان (غير) مراداً به نفي (٢٤٦٩).
١٥. الخلاف في جواز تقديم معمول ما أضيف إليه (حق) (٢٤٧٠).
١٦. الخلاف في جواز القول : (أنت أول ضارب أخانا) و(أنت أخانا أول ضارب) (٢٤٧١).
١٧. الخلاف في إضافة (كلا وكلتا) إلى المعرفة والنكرة (٢٤٧٢).
١٨. الخلاف في جواز إضافة (ذي) بمعنى (صاحب) إلى المضمّر (٢٤٧٣).
١٩. الخلاف في جواز إعراب المضاف بالنصب من غير تنوين إذا حذفت المعرفة (٢٤٧٤).
٢٠. الخلاف في جواز إضافة (أل) إلى المضمّر (٢٤٧٥).
٢١. الخلاف في (كل) و(بعض) ، أهما نكرتان أم معرفتان ؟ (٢٤٧٦).
٢٢. الخلاف في جواز القول : (أنتم كلكم بينهم) (٢٤٧٧).

-
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٥/٤ - ١٨٠٦ ، همع الهوامع : ٢٧٧/٤ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٥/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٣٦/٢ م ٦١ ، انتلاف النصرة : ٥٤ م ٣٥ ، همع الهوامع : ٢٧٦/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٧/٤ - ١٨٠٨ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨١١/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٧٧/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨١١/٤ ، همع الهوامع : ٢٧٩/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨١١/٤ - ١٨١٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٤/٤ ، انتلاف النصرة : ٧٢ م ٦٧ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨١٥/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨١٦/٤ - ١٨١٧ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨١٧/٤ - ١٨١٨ ، همع الهوامع : ٢٨٦/٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨١٩ ، همع الهوامع : ٢٨٦/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٢٠/٤ .

٢٣. الخلاف المحذوف في قولهم : (قطع الله الغداة يد ورجل من قالها)^(٢٤٧٨) .
٢٤. الخلاف في جواز إضافة اسم الزمان إلى الجملة إذا كان محدودًا بالثنية^(٢٤٧٩) .
٢٥. الخلاف في جواز إضافة اسم الزمان إلى الجملة إذا لم يكن مثنى ، ودلّ على استحضار ما تحته من العدد استحضارًا أوليًا^(٢٤٨٠) .
٢٦. الخلاف في جواز إضافة الظرف إلى اسم الزمان إذا توسّع فيه^(٢٤٨١) .
٢٧. الخلاف في بناء الظرف وإعرابه إذا أُضيف إلى جملة الابتداء^(٢٤٨٢) .
٢٨. الخلاف في بناء الظرف وإعرابه إذا أُضيف إلى الفعل المضارع^(٢٤٨٣) .
٢٩. الخلاف في جواز وقوع الجملة الاسمية أو الفعلية بعد الظرف إذا كانت مستقبلية^(٢٤٨٤) .
٣٠. الخلاف في إضافة (آية) بمعنى (علامة) إلى الفعل^(٢٤٨٥) .
٣١. الخلاف في جواز إضافة المصدر إلى الفعل على حد إضافة أسماء الزمان إليه^(٢٤٨٦) .
٣٢. الخلاف في إعراب (ذي) في قول العرب : (اذهب بذى تسلم)^(٢٤٨٧) .
٣٣. الخلاف في جواز بناء ما أُضيف إلى مبني في (غير) و (بين) و (دون) و (مثل)^(٢٤٨٨) .
٣٤. الخلاف في جواز القول : جلسْتُ زيدًا , على تقدير : جلوسَ زيدٍ^(٢٤٨٩) .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٢٣/٤ .
 (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٢٣/٤ .
 (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٢٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٥٤/٢ .
 (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٢٥/٤ - ١٨٢٦ .
 (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٢٨/٤ ، أوضح المسالك : ٢٠٠/٢ ، انتلاف النصرة : ٧٢ م ٦٦ .
 (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٢٩/٤ ، أوضح المسالك : ٢٠٠/٢ .
 (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٣٢/٤ .
 (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٣٢/٤ - ١٨٣٣ .
 (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٣٥/٤ .
 (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٣٦ - ١٨٣٧ ، مع الهوامع : ٢٨٩ .
 (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٣٦/٤ .
 (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٣٧/٤ .

٣٥. الخلاف في جواز أن تخلف المعرفة ما حذف من منكر إذا كان مثلاً أو كان بلفظ المعرفة (٢٤٩٠).

٣٦. الخلاف في حذف المضاف إليه إذا تقدّم في اللفظ ذكر المحذوف ، هل يجب أن يتقدّمه نفي أو استفهام ؟ (٢٤٩١).

٣٧. الخلاف في قول العرب : يعجبني الإكرامُ عندك سعدُ بنيه (٢٤٩٢).

٣٨. الخلاف في قول العرب : (رأيت التميمي تيم عدي وتيم قريش) (٢٤٩٣) .

٣٩. الخلاف في إعراب (أزدَ شنوءة) (٢٤٩٤) في قول الشاعر :

إذا نزل الأزدِي أزدَ شنوءةٍ بأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدها .

٤٠. الخلاف في جواز الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه (٢٤٩٥).

٤١. الخلاف في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور (٢٤٩٦).

٤٢. الخلاف في المضاف إلى (ياء المتكلم) ، إذا لم يكن مثنى ولا جمع مذكر سالماً ، أ هو معرب أم مبني ؟ (٢٤٩٧).

٤٣. الخلاف في جواز إعراب جمع المذكر السالم إذا اتصلت به (ياء المتكلم) بالحرف المقدّر ؟ (٢٤٩٨) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٣٧/٤ - ١٨٣٨ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٣٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٩٢/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٤٠/٤ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٤٠/٤ - ١٨٤١ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٤١/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٤١/٤ ، همع الهوامع : ٢٩٥/٤ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٤٢/٤ ، ١٨٤٥/٤ - ١٨٤٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٢٧/٢ م ٦٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٦٠٦/٢ ، انتلاف النصرة : ٥١ - ٥٢ م ٣٤ ، همع الهوامع : ٢٩٥/٤ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٤٧/٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٤٨/٤ .

الخلافاً في خافض المضاف إليه إذا حذف حرف الجر .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه ، أنّ خافض المضاف إليه هو المضاف ، لنيابته عن حرف الجر ، إذ يقول : " والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، واعلم أنّ المضاف ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً ، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وهذا لعبد الله ، وما أنت كزيد ، ويا لبكر ، وتالله لا أفعل ذلك " (٢٤٩٩) .

واختار هذا المذهب ابن عصفور ، إذ يرى أنّ المضاف والمضاف إليه كالثاني الواحد ، فلو بقي العامل ل بقي حشوًا ، بينما هو كالكلمة الواحدة والعامل لا يقع حشو كلمة (٢٥٠٠) . وتابعه في ذلك السيوطي ، إذ يرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح لأنّه " وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء ما أشبه الفعل لا حظ له في عمل الجر ، لكنّ العرب اختصرت حرف الجر ، فعمل عمله ، ويدل له اتصال الضمائر به ، ولا تتصل إلا بعاملها " (٢٥٠١) .

فالسبب في يسوغ ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنه أعمل اسمًا بعيدًا عن الشبه بالفعل في اسم آخر وهذا المسوغ هو أنّ العرب تحذف حرف الجر للاختصار فيعمل المضاف عمل حرف الجر .

الثاني : أنّ العامل في المضاف إليه بمعنى (اللام) أو (من) (٢٥٠٢) ، ويترجح أنه مذهب الجمهور (٢٥٠٣) ، وهذا المعنى لم يمنع من الإضافة ، فالإضافة تكون بمعنى (اللام) نحو : دار زيد ، أو تكون من إضافة الشيء إلى كله أو جنسه فتكون بمعنى (من) ، نحو : ثوب صوف ، خاتم حديد ، أي ثوب من صوف وخاتم من حديد .

الثالث : مذهب الزجاج ، أنّ العامل في المضاف إليه بمعنى (اللام) إذ يقول : " إنّ الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام ، وجميع عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، فلو صرفنا ما لا ينصرف إذا أُضيف إليه لوجب ألا تمنعه الصرف في حال البتة ؛ لأنّ جميع عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وتدخل عوامل الأسماء على الأسماء ، ولا يدخل فعل على

(١) كتاب سيبويه : ٤١٩/١ ، وينظر : شفاء العليل : ٧٠١/٢ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٧٥/٢ .

(٣) همع الهوامع : ٢٦٥/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٩/٤ .

(٥) ينظر : شرح التصريح : ٢٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٦٥/٤ ، شرح الأشموني : ٣٥٩/٢ .

فعل ، فليس تزيل الإضافة إلى ما ينصرف شبه الفعل كما أنه لا يزيله الناصب والرافع عن شبه الفعل " (٢٥٠٤).

الخلافاً في معنى الإضافة المحضة

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الجرمي وأكثر متأخري النحاة (٢٥٠٥) ، أنّ الإضافة المحضة على قسمين : الأول : على معنى (من) ، والثاني : على معنى (اللام) .

الثاني : مذهب ابن الضائع (٦٨٠هـ) (٢٥٠٦) ، أنّ الإضافة التي بمعنى (من) هي من الإضافة التي بمعنى (اللام) ، فإذا قيل : ثوب خز ، فالخز مستحق للثوب لكونه منه فعلى هذا تكون الإضافة بمعنى (اللام) دائماً لأنّ معنى اللام هو الاستحقاق دائماً والملك نوع من أنواع الاستحقاق كما أنّ الجنس نوع من أنواع الملك .

أما أبو حيان فالإضافة عنده ليست على تقدير حرف إذ يقول : " والذي أذهب إليه أنّ الإضافة تفيد الاختصاص وأنها ليست على تقدير حرف (من) وما ذكروه ، ولا على نيته ، وأنّ جهات الاختصاص متعددة يبيّن [كل] (٢٥٠٧) منها الاستعمال فإذا قلت : غلام زيد ، ودار عمرو ، كانت الإضافة للملك ، وإذا قلت : سرج الدار ، حصير المسجد كانت للاستحقاق ، وإذا قلت : هذا شيخ أخيك ، وتلميذ زيد كانت لمطلق الاختصاص " (٢٥٠٨).

ويبدو أنّ أبا حيان لم يكن صاحب الرأي المتقدم في هذه المسألة ؛ لأنّ ابن عقيل قد نقل أنه قد " أبطل ابن درستويه كونها على معنى حرف " (٢٥٠٩).

وإلى هذا ذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي من المحدثين بقوله : " والحق فيما نرى أنّ الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف ، فقد يصح تقدير حرف في تعبير ، وقد يمتنع

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٩/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٩/٢ ، شرح الأشموني : ٣٥٩/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٠/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٠٣/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٠٠/٤ - ١٨٠١ ، شرح التصريح : ٢٦/٢ .

(٣) الصحيح : (كلاً) لأنه مفعول به والفاعل هو (الاستعمال) : فيصير النص : (يُبيّن كلاً منها الاستعمال) .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٨٠١/٤ ، همع الهوامع : ٢٦٨/٤ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٣٠/٢ ، وينظر : معاني النحو : ١٠٥/٣ .

تقدير حرف في تعبير آخر ، وما صحَّ تقديره بحرف لا يُطابق معناه معنى المقدّر ، فهي أعم من أن تكون بمعنى حرف " (٢٥١٠).

ما ذكره الدكتور فاضل صالح السامرائي من حجج يؤكّد صحة ما ذهب إليه ابن درستويه ، يبدو أنه الراجح في هذه المسألة .

الخلاف في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين (٢٥١١) ، أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور إلا في الشعر ، وحجتهم في ذلك أن " الظرف وحروف الجر يتّسع فيهما ما لا يتّسع في غيرهما " (٢٥١٢) .

الثاني : مذهب الكوفيين (٢٥١٣) ، جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور مطلقاً لكثرة وروده في شعر العرب ونثرها ، واحتجوا لذلك بقراءة ابن عامر (٢٥١٤) ، لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (٢٥١٥) بنصب (أولادهم) وجرّ (شركائهم) ، إذ فصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر .

واستدلوا كذلك أيضاً بقول الشاعر

فزجبتها بمزجةٍ زجّ القلوصَ أبي مزاده (٢٥١٦)

إذ فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزاده) بالمفعول به (القلوص) .

وردّ عليهم البصريون بأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلا يجوز الفصل بينهما واتّهموا ابن عامر بالوهم ووصفوا قراءته بالواهية ، وأنها لو كانت صحيحة لكان ما وردت عليه موجوداً في الكلام الفصيح (٢٥١٧) .

(٦) معاني النحو : ١٠٢/٣ - ١٠٤ .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٢٧/٢ ، البحر المحيط : ٤٣١/٤ ، اتّلاف النصرة : ٥١ ، ٥٢ م ٣٤ .

(٢) اتّلاف النصرة : ٥٣ م ٣٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٢٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٨٤٦/٤ ، همع الهوامع : ٢٩٥/٤ .

(٤) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٨١ .

(٥) الأنعام : من الآية ١٣٧ .

(٦) من شواهد : معاني القرآن للفراء : ٨١/٢ ، الخصائص : ٤٠٨/٢ ، الكشف : ٦٧/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف :

٤٢٧/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٦٠٥/٢ .

والناظر في معاني القرآن للفراء يلاحظ أنّ الفراء قد تابع البصريين في هذه المسألة ، ولم يشير إلى ذلك أبو البركات الأنباري ولا أبو حيان ولا عبد اللطيف الشرجي اليمني إذ نسبوا الجواز إلى عموم الكوفيين ، فالفراء لا يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور إلا في الشعر وهذا واضح من قول : "وليس قول من قال : (مُخْلِفَ وَعَدَهُ رُسُلِهِ) وَ(زُيِّنَ لَكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم) بشيء وقد فسّر ذلك نحويو أهل المدينة " (٢٥١٨).

وهو بعدما ذكر قراءة ابن عامر قال : " وليس قول من قال ، إنما ذلك مثل قول الشاعر : فزججها بمزجة زجّ القلوص أبي مزاده . بشيء " (٢٥١٩) .

فهو لا يقبل بقراءة ابن عامر ويصح ما استدلل به الكوفيون بقوله : " وأهل المدينة ينشدون قوله : فزججتها بمزجة زجّ القلوص أبي مزاده باطل والصواب : زجّ القلوص أبو مزاده " (٢٥٢٠)

فالفراء متابع للبصريين فيما ذهبوا إليه .

أما أبو حيان فقد تابع الكوفيين في مذهبهم وناصر قراءة ابن عامر بقوله : " وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر : (قتل أولادهم شركائهم) فقد جاءت نظائره في أشعار العرب والصحيح جوازه ، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر " (٢٥٢١).

ودافع في تفسيره عن ابن عامر بقوله : " وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب " (٢٥٢٢).

وردّ على أبي علي الفارسي وابن عطية والزمخشري بسبب تضعيفهم هذه القراءة واتهامهم ابن عامر بالوهم (٢٥٢٣).

ويبدو أنّ أبا حيان في ترجيحه مذهب الكوفيين لم يستند إلى السماع فقط بل إلى القياس أيضاً ، إذ يرى أنّ النحاة أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجملة نحو قول

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٣٤/٢ - ٤٣٥ .

(١) معاني القرآن للفراء : ٨١/٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٣٥٧/١ - ٣٥٨ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٨٢/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٨٤٥/٤ - ١٨٤٦ ، وينظر : ٢٣ هامش (٢) من الرسالة .

(٥) البحر المحيط : ٢٣٢/٤ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٣٦٠ - ٣٦١ ، الكشف : ٦٧/٢ ، البحر المحيط : ٢٣٢/٤ .

بعض العرب : (هو غلامٌ إن شاء الله أخيك) ، فإذا كان الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجملة جائز ، فإنَّ الفصل بالمفرد أسهل^(٢٥٢٤) .

وقد ناصر الدكتور إبراهيم السامرائي الكوفيين في مذهبهم وانتقد البصريين لأنهم " لم يلتفتوا إلى قراءة ابن عامر هذه ، أو قل : إنَّ من منهجهم ألا يأخذوا بالقراءات وإنَّ كانت صحيحة ثابتة السند متواترة ، وليس لهم ذلك ، وكأنهم قرروا قواعدهم دون الوقوف على القراءات ، أو قل: إنَّ لغة القرآن لم تدخل دائرة استقراءهم إلا قليلاً " ^(٢٥٢٥) .

ويبدو أنَّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون لما استدلوا به من سماع وقياس .

القسم

وفيه ثمان وثلاثون مسألة خلافية :

١. الخلاف في دخول القسم بعد (عَلِمَ) و(يَعْلَمُ) ^(٢٥٢٦) .
٢. الخلاف في حروف القسم ^(٢٥٢٧) .
٣. الخلاف في الناصب لـ(يمين الله) ^(٢٥٢٨) .
٤. الخلاف في جر لفظ الجلالة أو رفعه في القسم من دون عوض ^(٢٥٢٩) .
٥. الخلاف في جواز نصب المقسم به إذا حُذِفَ منه الحرف بلا عوض ^(٢٥٣٠) .
٦. الخلاف في جواز عمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض ^(٢٥٣١) .
٧. الخلاف في جواز إظهار الخبر في قولهم : (عليَّ عهدُ الله لأفعلنَّ) ^(٢٥٣٢) .
٨. الخلاف في معنى (عَمُرَ) ^(٢٥٣٣) .
٩. الخلاف في جواز جر (أَيْمُنْ) بـ (واو) القسم ^(٢٥٣٤) .
١٠. الخلاف في جواز إضافة (ايمن) إلى (الكعبة) وإلى (الكاف) ^(٢٥٣٥) .
١١. الخلاف في (مُنْ) و(مُ) ، أهما حرفان أم بقية (أَيْمُنْ) ؟ ^(٢٥٣٦)

-
- (١) ينظر : البحر المحيط : ٢٣٢/٤ .
 - (٢) النحو العربي نقد وبناء : ١٣١ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٦٤/٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٦٥/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٦٦/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٠٦/٢ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٦٧/٤ - ١٧٦٨ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٦٨/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٦٨/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٩٣/١ م ٥٧ ، ائتلاف النصر : ١٤٦ م ٧ ، همع الهوامع : ٢٣٣/٤ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٦٩/٤ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٠/٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٠/٤ - ١٧٧١ ، مغني اللبيب : ١٣٧/١ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧١/٤ ، مغني اللبيب : ١٣٧/١ .

١٢. الخلاف في (واو القسم) ، أ هي العاطفة أم بدل من (الباء) ، أم أن (التاء) بدل منها (٢٥٣٧) .

١٣. الخلاف في جواز أن يتلقى القسم بـ(لام كي) (٢٥٣٨) .

١٤. الخلاف في جواز أن يتلقى القسم بـ (بل) (٢٥٣٩) .

١٥. الخلاف في جواز أن تكون (أن) من الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه، إن كانت الجملة واقعة جواباً لـ (لو) وما دخلت عليه (٢٥٤٠) .

١٦. الخلاف في جواز أن يتلقى القسم بـ(أن) إذا كان في خبرها (اللام) (٢٥٤١) .

١٧. الخلاف في جواز دخول (قد) ظاهرة أو مقدرة على الفعل الماضي المثبت في جملة القسم إذا كان بعيداً عن الحال (٢٥٤٢) .

١٨. الخلاف في جواز دخول (السين) و(اللام) على الفعل المستقبل في جملة القسم (٢٥٤٣) .

١٩. الخلاف في جواز معاقبة (اللام) لـ(نون التوكيد) في جملة القسم في الاختيار (٢٥٤٤) .

٢٠. الخلاف في جواز أن يتلقى القسم بـ(لم) و(لن) (٢٥٤٥) .

٢١. الخلاف في جواز نفي الجملة الاسمية الواقعة جواباً للقسم بـ(لا) (٢٥٤٦) .

٢٢. الخلاف في جواز دخول (اللام) على (ما) الداخلة على الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ إذا كانت جواباً للقسم (٢٥٤٧) .

٢٣. الخلاف في جواز حذف (ما) من جملة جواب القسم إذا كانت فعلية مصدرة بمضارع (٢٥٤٨) .

-
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٢/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٦٩/١ - ٤٧٠ .
(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٢/٤ - ١٧٧٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣١١/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٦/٤
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٤/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٢٠/١ - ٥٢١ ، مغني اللبيب : ٢٧٨/١
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٥/٤ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٥/٤ - ١٧٧٦ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٥/٤ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٨/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٢٧/١ ، همع الهوامع : ٢٤٧/٤ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٨/٤ ، همع الهوامع : ٢٤٢/٢ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٤٦/٤ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٨/٤ ، همع الهوامع : ٢٤٤/٤ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٠/٤ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٠/٤ .
(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨١/٤ .

٢٤. الخلاف في جواز حذف (ما) من الجملة الاسمية ، و(ما) من الفعل الماضي في جملة القسم لأمن اللبس^(٢٥٤٩) .

٢٥. الخلاف في جواز أن تكون جملة القسم مصدرة بـ(لو) و(لولا) ^(٢٥٥٠) .

٢٦. الخلاف في جواز أن يكون الجواب للشرط إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم القسم عليه ^(٢٥٥١) .

٢٧. الخلاف في جواز دخول (اللام الموطئة للقسم) على أداة الشرط إذا صُرِّح بالقسم أو أضمّر ^(٢٥٥٢) .

٢٨. الخلاف في جواز تقديم معمول ما بعد (لا) عليها ، إذا كانت داخلة على الفعل المضارع في جملة جواب القسم ^(٢٥٥٣) .

٢٩. الخلاف في جواز تقديم ما بعد (اللام الموطئة للقسم) عليها ^(٢٥٥٤) .

٣٠. الخلاف في (اللام) في قولهم: لزيد منطلق ^(٢٥٥٥) .

٣١. الخلاف في (جَيْر) أهي حرف جواب أم اسم ؟ ^(٢٥٥٦) .

٣٢. الخلاف في جواز استعمال (عوض) في القسم ^(٢٥٥٧) .

٣٣. الخلاف في إعراب (لا جَرَمَ) في قوله تعالى : ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ ^(٢٥٥٨) .

٣٤. الخلاف في قول العرب : (لا ها الله ذا) ^(٢٥٥٩) .

٣٥. الخلاف في الناصب لـ(نشدتك الله) ^(٢٥٦٠) .

٣٦. الخلاف في أصل (عمر ك الله) والناصب له ^(٢٥٦١) .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٢/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٢/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٣/٤ - ١٧٨٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٥/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٦/٤ ، همع الهوامع : ٢٥٥/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٧/٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٨/٤ - ١٧٨٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٩٩/١ م ٥٨ ، ائتلاف النصرة : ١٤٧ م ٨ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٩/٤ ، ٢٣٧٠/٥ ، همع الهوامع : ٢٥٩/٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٨٩/٤ - ١٧٩٠ ، همع الهوامع : ٢٦٠/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٠/٤ ، وقوله تعالى في سورة النمل من الآية ٦٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩١/٤ - ١٧٩٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٤/٤ .

٣٧. الخلاف في أصل (قعدك الله) و(قعيدك الله) (٢٥٦٢).

٣٨. الخلاف في جواز استعمال (جَدَّك) في القسم (٢٥٦٣).

الخلاف في (واو) القسم ، أ هي العاطفة أم بدل من (الباء) ، أم أنّ (التاء) بدل منها؟ .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب بعض النحاة^(٢٥٦٤) ، أنّ (واو القسم) بدل من (الباء) نحو : أقسمت بالله وأنّ (تاء القسم) مبدلة من (الواو) ، ويترجّح أنه مذهب الجمهور وتبعهم الزمخشري وابن مالك^(٢٥٦٥) .

وحجتهم في ذلك أنّ (الباء) صارت بدلاً من (الواو) لتقارب معناها ؛ لأنّ (الواو) معناها الجمع ، ومعنى (الباء) الإلصاق وهي تفيد الجمع في المعنى أيضاً ، وهما أيضاً من حروف مقدّم الفم .

الثاني : مذهب السهيلي ، أنّ (واو القسم) هي " واو عطف ، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمر ، وأنّ المخفوض بها في القسم إنما انخفض بالعطف على محلوف به وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا المخفوض وإما غيره وقد يكون المحلوف به اسمين أو ثلاثة أو أكثر " (٢٥٦٦) .

ويقوي مذهب السهيلي أنّ (واو القسم) لا تدل على الضمير وكذلك العاطفة ، وأنّ (واو القسم) لو كانت بدلاً من (الباء) لما اختلفا في الحركة ، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في (إشاح) و(وشاح) وأنّ (واو القسم) لم توجد أبداً بدلاً من (الباء) ؛ لأنهما ليسا من مخرج واحد ، بل هما مختلفان في المخرج وبينهما تضاد ؛ إذ إنّ في (الواو) ليناً وفي (الباء) شدة^(٢٥٦٧) .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٥/٤ - ١٧٩٦ ، شرح التسهيل : ١٦٥/٣ ، شرح الكافية الشافية : ٨٧٠/٢ - ٨٧١ ، همع الهوامع : ٢٦٣/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٦/٤ ، همع الهوامع : ٢٦٣/٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٧/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٧/٤ ، ١٧٧٢/٤ .

(٢) ينظر : المفصل : ٣٦٩ ، شرح الكافية الشافية : ٨٦٢/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣١٢/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٦/٤ .

(٣) أمالي السهيلي : ٤٤ ، وينظر : نتائج الفكر : ٦٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣١٢/٢ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٢٣٧/٤ .

الثالث : مذهب أبي حيان ، أنه لا يمكن أن تكون (واو) القسم بدلاً من (الباء) أو (التاء) أو يكون أصلها (واو) العطف وانتقد المذاهب السابقة بقوله : " ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب " (٢٥٦٨).

ويرى أن (واو) القسم أصل قائم بذاته وليس أصلها (واو) العطف ، ولو كانت كذلك لما دخلت عليها (الواو) في قول الشاعر :

أَرِقْتُ وَلَمْ تَخْدَعْ لِعَيْنِي هَجْعَةً وَوَاللَّهِ مَا دَهْرِي بِعَشْقِي وَلَا سَقَمٍ (٢٥٦٩)

الخلاف في أصل (عَمَرُكَ اللهُ) ، والناصب له .

في هذه المسألة ستة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه والمبرد (٢٥٧٠) ، في أحد قوليه ، أنه مصدر ، فمعنى (عَمَرُكَ اللهُ) : (عَمَرْتُكَ اللهُ) ، أي : سألت الله عمرك ، أي : أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يُعَمِّرَكَ ، فلفظ الجلالة مفعول به ثانٍ على تضمين (عَمَّرَ) معنى : سأل .

وجعل المبرد منه قول الشاعر :

عَمَرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (٢٥٧١)

الثاني : مذهب الأخفش (٢٥٧٢) ، أن أصل (عَمَرُكَ اللهُ) ، أسألك بتعميرك الله ، أي بأن يُعَمِّرَكَ اللهُ ، وهو مصدر حُذِفَتْ زوائده وحُذِفَ الفعل كذلك فانتصب ما كان مجروراً بها .

الثالث : مذهب المبرد والسيرافي (٢٥٧٣) ، جواز أن ينتصب (عَمَرُكَ اللهُ) على تقدير القسم كأنه قال : أقسم عليك بعمرِكَ أي : بتعميرك الله ، أي : بإقرارك له بالدوام والبقاء وهو محذوف الجواب و(الكاف) في محل رفع .

(١) ارتشاف الضرب : ١٧٧٢/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٧٢/٤ ، وهو من شواهد جمع الهوامع : ٢٣٨/٤ ، شرح اختيارات المفضل : ١٣١٨/٣ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٢٢/١ - ٣٢٣ ، المقتضب : ٣٢٥/٢ - ٣٢٧ ، ارتشاف الضرب : ١٧٩٦/٤ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٢٥/٢ ، وهو من شواهد : خزنة الأدب : ١٣/٢ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١١٢/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٦٥/٣ ، شرح الكافية الشافية : ٨٧٠/٢ - ٨٧١ ، خزنة الأدب : ١٣/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٧٩٥/٤ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٢٦/٢ - ٣٢٧ ، أمالي ابن الشجري : ١١٢/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٧٩٥/٤ ، خزنة الأدب :

الرابع : مذهب أبي علي الفارسي^(٢٥٧٤) ، أن معنى (عَمَّرَكَ الله) ، " عَمَّرَكَ الله تعميرًا فأضاف المصدر إلى المفعول ورفع به الفاعل " ^(٢٥٧٥).

ويتفق الأخفش وأبو علي الفارسي على أن لفظ الجلالة مرفوع بالمصدر على الفاعلية , لكنهما يختلفان في الناصب له , فالفارسي يرى أنه منصوب على نزع الخافض بالفعل الذي يُقَدَّرُه (عَمَّرْتَكَ) , والأخفش يَقْدَرُ الفعل (أَسْأَلُكَ) ^(٢٥٧٦) .

الخامس : أن أصل (عَمَّرَكَ الله) : " تعميرك الله ، انتصب تعميرك ، ولفظ الجلالة على أنهما مفعولان ، أي أسأل الله تعميرك " ^(٢٥٧٧).

ويبدو أنه مذهب أبي البقاء العكبري^(٢٥٧٨) .

السادس : أن أصله (عَمَّرَ) بمعنى : التعمير من العِمارة ، وهو منصوب بـ(أَسْأَلُكَ) ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر^(٢٥٧٩) . ويترجح أنه مذهب أبي العلاء المعري فهو : "مأخوذ من عَمَّرْتُ الديار من العِمارة أي : تعميرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته" ^(٢٥٨٠).

وعده ابن الشجري مخالفاً للنحاة المتقدمين والمتأخرين ، ويرى أن الذي دعاه إلى ذلك هو للفرار " من غموض معاني أقوالهم ؛ لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتمحل اشتقاقاً محالاً " ^(٢٥٨١).

أما أبو حيان فظاهر قوله يدل على ترجيحه مذهب الأخفش ، إذ قال " " ويدل على ما قاله الأخفش ، وأنه ليس منصوباً على إضمار فعل إدخال باء الجر عليه " ^(٢٥٨٢) ثم استدل لذلك بقول الشاعر :

بعمرك هل رأيت لها سمياً فشاقك أم لقيت لها خدينا^(٢٥٨٣)

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٦٥/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٧٩٥/٤ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ٨٧٠/٢ .

(٧) ينظر : خزنة الأدب : ٥٢/١٠ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٧٩٥/٤ .

(٢) ينظر : خزنة الأدب : ٥٠/١٠ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٩٥/٤ ، المقتضب : ٣٢٧/٢ ، هامش (١) .

(٤) أمالي ابن الشجري : ١١٢/٢ .

(٥) أمالي ابن الشجري : ١١٣/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٧٩٥/٤ .

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ينظر : ديوانه : ٣٧٧ ، ورواية الديوان :

بربك هل أتاك لها رسولٌ فشاقك ، أم لقيت لها خدينا ؟

والخدين : الصديق ، ينظر : لسان العرب : ٤٢/٤ ، مادة (خذن) .

رابعاً : جوازم الفعل المضارع

وفيه اثنتان وخمسون مسألة خلافية

١. الخلاف في جواز حذف (لام الأمر) وإبقاء عملها^(٢٥٨٤).
٢. الخلاف في (لا) ، أ هي أصل بنفسها أم أصلها لام الأمر ؟^(٢٥٨٥).
٣. الخلاف في صيغة الطلب عندما تفيد معنى آخر بالقرينة ؟ أ هو على سبيل المجاز أم الاشتراك ؟^(٢٥٨٦)
٤. الخلاف في (لما) ، أ هي بسيطة أم مركبة ؟^(٢٥٨٧)
٥. الخلاف في جواز الفصل بين (لا) الطلبية ومعمولها^(٢٥٨٨).
٦. الخلاف في جواز حذف الفعل بعد (لا) الطلبية^(٢٥٨٩).
٧. الخلاف في (لم) و(لما) ، هل يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه؟^(٢٥٩٠)
٨. الخلاف فيما أفادته (لما) في النفي^(٢٥٩١).
٩. الخلاف في جواز الفصل بين (لم) ومعمولها بالشرط^(٢٥٩٢).
١٠. الخلاف في (إنما) ، أ هي حرف أم ظرف زمان ؟^(٢٥٩٣).
١١. الخلاف في جواز الجزم بـ(إنما) في الكلام^(٢٥٩٤).

١٢. الخلاف في جواز رفع ما بعد (إن) حملاً لها على (لو)^(٢٥٩٥).

-
- (١) ارتشاف الضرب : ١٨٥٦/٤ ، الجنى الداني : ١٢٢ - ١١٣ ، مغني اللبيب : ٢٩٧/١ ، همع الهوامع : ٣٠٨/٤ - ٣٠٩ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٧/٤ ، همع الهوامع : ٣١٠/٤ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٨/٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٩/٤ ، همع الهوامع : ٣١٣/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٨/٤ ، همع الهوامع : ٣١١/٤ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٨/٤ ، همع الهوامع : ٣١١/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٩/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٩/٤ ، همع الهوامع : ٣١٣/٤ - ٣١٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٠/٤ ، همع الهوامع : ٣١٥/٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٢/٤ ، شرح الكافية الشافية : ١٦٢٢/٣ ، الجنى الداني : ١٩٩ ، مغني اللبيب : ١٢٠/١ ، همع الهوامع : ٣٢١/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٢/٤ ، همع الهوامع : ٣١٨/٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٣/٤ ، همع الهوامع : ٣٢٠/٤ .

- ١٣ . الخلاف في (مهما) ، أ هي بسيطة أم مركّبة ؟ (٢٥٩٦)
- ١٤ . الخلاف في (مهما) ، أ هي اسم أم حرف ؟ (٢٥٩٧)
- ١٥ . الخلاف في جواز خروج (مهما) من الشرط إلى الاستفهام (٢٥٩٨) .
- ١٦ . الخلاف في جواز دخول حرف الجر على (مهما) (٢٥٩٩) .
- ١٧ . الخلاف في وقوع (ما) و(مهما) ظرفي زمان (٢٦٠٠) .
- ١٨ . الخلاف في (مهمن) هل هي من الجوازم ؟ (٢٦٠١)
- ١٩ . الخلاف في جواز إهمال (متى) حملاً لها على (إذا) (٢٦٠٢) .
- ٢٠ . الخلاف في جواز جعل (متى) حرف جر بمعنى (من) (٢٦٠٣) .
- ٢١ . الخلاف في جواز الجزم بـ(أيّان) (٢٦٠٤) .
- ٢٢ . الخلاف في جواز الجزم بـ(إذا) في الاختيار إذا زيدت بعدها (ما) (٢٦٠٥) .
- ٢٣ . الخلاف في جواز مجيء (إذا) زائدة (٢٦٠٦) .
- ٢٤ . الخلاف في جواز المجازاة بـ(كيف) (٢٦٠٧) .
- ٢٥ . الخلاف في جواز إضمار (كان) بعد (من) (٢٦٠٨) .
- ٢٦ . الخلاف في جواز الفصل بين (من) والفعل بالعطف عليها وبالتأكيد (٢٦٠٩) .

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٣/٤ ، شرح التسهيل : ٣٨٨/٣ - ٣٨٩ ، الجنى الداني : ٦١١ - ٦١٢ ، همع الهوامع : ٣١٦/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٣/٤ ، همع الهوامع : ٣١٨/٤ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٣/٤ و ١٨٦٤ ، همع الهوامع : ٣١٩/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٤/٤ ، همع الهوامع : ٣٢٠/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٤/٤ ، همع الهوامع : ٣١٨/٤ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٤/٤ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٤/٤ ، همع الهوامع : ٣٢٠/٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٤/٤ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٥/٤ ، همع الهوامع : ٣١٧/٤ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٦/٤ ، همع الهوامع : ٣٢١/٤ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٦/٤ .
 - (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٨/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٤٣/٢ م ٩١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٩٥/٢ - ١٩٦ ، شرح التسهيل : ٣٩٠/٣ ، انتلاف النصرة : ١٥٦ م ٢٢ ، همع الهوامع : ٣٢١/٤ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٩/٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٠/٤ ، همع الهوامع : ٣٢٦/٤ .

٢٧. الخلاف في جواز تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله , والتفسير بعده مع غير (إن) من الأدوات ضرورة^(٢٦١٠) .

٢٨. الخلاف في الرابط بين جملة الجواب وجملة الشرط , أ هو (إذا) أم على إضمار (الفاء) ^(٢٦١١) .

٢٩. الخلاف في جواز حذف (الفاء) من الجملة الاسمية في الاختيار^(٢٦١٢) .

٣٠. الخلاف في جواز جزم الفعل المضارع إذا كان الشرط ماضيًا^(٢٦١٣) .

٣١. الخلاف في رفع الجواب إذا كان مضارعًا والشرط ماضيًا^(٢٦١٤) .

٣٢. الخلاف في الجازم لفعل الشرط^(٢٦١٥) .

٣٣. الخلاف في الجازم لفعل لجواب^(٢٦١٦) .

٣٤. الخلاف في جواز تقديم معمول فعل الجواب على الأداة^(٢٦١٧) .

٣٥. الخلاف في جواز تقديم فعل الجواب على الشرط^(٢٦١٨) .

٣٦. الخلاف في جواز حذف جواب الشرط إذا كان فعل الشرط مستقبلاً قياساً على المعنى^(٢٦١٩) .

٣٧. الخلاف في جواز الجزم إذا أضيف إلى (من) و(ما) و(أي) ظرف زمان^(٢٦٢٠) .

٣٨. الخلاف في جواز الجزم بـ(مَنْ) بعد الهمزة^(٢٦٢١) .

٣٩. الخلاف في جواز أن تكون جملة الشرط والجزاء خبرًا لاسم الشرط^(٢٦٢٢) .

-
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٩/٤ ، همع الهوامع : ٣٢٥/٤ - ٣٢٦ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧١/٤ - ١٨٧٢ ، همع الهوامع : ٣٢٨/٤ - ٣٢٩ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٢/٤ ، همع الهوامع : ٣٢٧/٤ - ٣٢٨ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٦/٤ ، همع الهوامع : ٣٣٠/٤ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٦/٤ ، همع الهوامع : ٣٣٠/٤ - ٣٣١ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ ، همع الهوامع : ٣٣١/٤ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ - ١٨٧٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٠٢/٢ م ٨٤ ، شرح التسهيل : ٣٩٧/٣ - ٣٩٨ ، ائتلاف النصرة : ١٢٨ م ١٤ ، شرح التصريح : ٢٤٨/٢ ، همع الهوامع : ٣٣١/٤ - ٣٣٢ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ - ١٨٧٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٨٣/٢ م ٨٧ ، ائتلاف النصرة : ١٣٠ م ١٧ ، همع الهوامع : ٣٣٢/٤ .
(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٩/٤ ، شرح التسهيل : ٤٠٣/٣ ، شفاء العليل : ٩٦٠/٣ ، همع الهوامع : ٣٩٣/٤ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٩/٤ - ١٨٨٠ ، همع الهوامع : ٣٣٤/٤ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٠/٤ ، همع الهوامع : ٣٣٤/٤ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٠/٤ - ١٨٨٢ ، همع الهوامع : ٣٣٥/٤ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨١/٤ .

٤٠. الخلاف في حذف فعل الشرط ، هل يشترط فيه تعويض (لا) من الفعل المحذوف ؟
(٢٦٢٣)

٤١. الخلاف في جواز حذف جواب الشرط أو الشرط وحده بعد غير (إن) (٢٦٢٤) .

٤٢. الخلاف في الجواب إذا توالى شرطان فصاعدًا من غير عطف (٢٦٢٥) .

٤٣. الخلاف في شرط الجزم بـ(إن) و(حيث) (٢٦٢٦) .

٤٤. الخلاف في جواز زيادة (ما) بعد (إن) و(أين) و(متى) و(أَيَّان) و(كيف) (٢٦٢٧) .

٤٥. الخلاف في جواز أن يكون فعل الشرط مضارعًا وفعل الجواب ماضيًا في الاختيار
(٢٦٢٨) .

٤٦. الخلاف في استقبال الشرط والجزاء في (كان) إذا كانت شرطًا (٢٦٢٩) .

٤٧. الخلاف في جواز أن يكون الفعل الماضي لفظًا ومعنى مصحوبًا بـ(الفاء) و(قد) أو
(بالفاء) وحدها وهو جواب الشرط (٢٦٣٠) .

٤٨. الخلاف في جواز مجيء (إن) بمعنى (إذا) (٢٦٣١) .

٤٩. الخلاف في جواز مجيء (إن) بمعنى (إذا) (٢٦٣٢) .

٥٠. الخلاف في الشرط الذي لا يقتضي التكرار لو انفرد وربط بالفاعل ما يقتضي
التكرار وأمكن تكراره وكان مناسبًا (٢٦٣٣) .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٣/٤ ، همع الهوامع : ٣٣٦/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٤/٤ ، همع الهوامع : ٣٣٦/٤ - ٣٣٧ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٥/٤ ، همع الهوامع : ٣٣٧/٤ - ٣٣٨ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٦/٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٦/٤ ، همع الهوامع : ٣٤١/٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٦/٤ - ١٨٨٧ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٨٧/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٧/٤ ، الأصول في النحو : ١٩٠/٢ ، شرح التسهيل : ٤٠٩/٣ ، شفاء العليل : ٩٦٧/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٧/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٣٢/٢ م ٨٨ ، شرح التسهيل : ٤٠٩/٣ ،
انتلاف النصر : ١٥٤ م ١٩ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٧/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٧/٤ ، همع الهوامع : ٣٢٠/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٨/٤ - ١٨٨٩ .

٥١. الخلاف في الشرط غير المناسب إذا كان مربوطاً بـ(الفاء) أ يقتضي التكرار أم لا يقتضي (٢٦٣٤) .

٥٢. الخلاف في (كلما) التي تقتضي التكرار (٢٦٣٥) .

الخلاف في العامل في جواب الشرط

في هذه المسألة خمسة أقوال :

الأوّل : مذهب المحققين من البصريين (٢٦٣٦) ، ونسبه أبو البركات الأنباري إلى أكثر نحاة البصرة (٢٦٣٧) ، أنّ الجازم لفعل الجواب هو الأداة (٢٦٣٨) ، وإلى هذا ذهب السيرافي (٢٦٣٩) ، وذكر أبو حيان أنّ السيرافي نسب هذا الرأي إلى سيبويه ، والناظر في قول سيبويه الآتي يلاحظ غير ذلك .

وحجة من ذهب إلى هذا الرأي أنّ الأداة قد عملت في الجواب كما عملت في الشرط ، وأنها تقتضيهما كما تعمل (كان) و(ظنّ) و(إنّ) في المبتدأ والخبر .

الثاني : مذهب سيبويه ، أنّ فعل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بفعل الشرط إذ يقول : " واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله " (٢٦٤٠) ، وإلى هذا ذهب الأخفش (٢٦٤١) ، وحجتهم في ذلك أنّ الأداة ضعيفة في العمل في الفعلين ، والشرط طالب للجزاء فليس من الغريب أن يعمل فيه ، وضعف هذا الرأي أبو البركات الأنباري وردّ عليه (٢٦٤٢) . واختار هذا المذهب ابن مالك (٢٦٤٣) .

الثالث : أنّ العامل في الجواب ، هو الأداة وفعل الشرط معاً (٢٦٤٤) ، وذكر أبو حيان أنّ هذا القول نُسب إلى سيبويه (٢٦٤٥) ، وقد مرّ قول سيبويه وأنه لم يقل بهذا الرأي ، وذكر أيضاً أنّ هذا القول نُسب إلى الخليل ، ونسبه إليه الرضي (٢٦٤٦) ، وقد كان دقيقاً فيما نقله عن الخليل إذ

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٩/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٨٩/٤ - ١٩٩٠ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٢/٣ ، همع الهوامع : ٣٣١/٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٠٢/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٩٦/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ .

(٥) كتاب سيبويه : ٦٢/٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٧٦/١ - ٢٧٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٩٦/٤ - ٩٧ .

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٠٨/٢ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ ، همع الهوامع : ٣٣١/٤ .

(٩) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٩٨/٣ ، شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ .

(١١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٩٦/٤ .

إنّ ما نقله سيبويه عنه قوله : " وزعم الخليل أنّك إذا قلت : أتأنتي فأنتك انجزمت بـ(أنّ تأنتي) كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حيث قلت : أتنتي آتاك"(٢٦٤٧).

ونقل أبو حيان وابن عقيل أنّ هذا القول نُسب إلى الأخفش(٢٦٤٨) .

الرابع : مذهب الكوفيين(٢٦٤٩) ، أنّ العامل في جواب الشرط هو الجوار كما جرّ قوله تعالى : (وَأَرْجُلُكُمْ) من قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ في قراءة(٢٦٥٠) من جرّ (أرجلكم) .

الخامس : مذهب المازني(٢٦٥١) ، أنّ جواب الشرط مبني وفعل الشرط معرب ونُسب إليه قوله : إنّ فعل الشرط والجواب مبنيان(٢٦٥٢) .

ورجّح أبو حيان المذهب الأول بقوله : " والمختار أنّ الأداة هي الجازمة لفعل الجواب وهو مذهب المحققين من البصريين " (٢٦٥٣) .

أما المحدثون ومنهم الدكتور مهدي المخزومي ، فقد انتقد البصريين والكوفيين لاختلافهم في الجازم لفعل الجواب إذ يرى أنّ " كلا الفريقين لم يُعرِ الوظيفة اللغوية المؤداة بهذه الأدوات شيئاً من اهتمامهم ، وراح يبحث في أثر جديد لعامل جديد وانتهى بهم الأمر إلى هذا الاختلاف " (٢٦٥٤) .

ويبدو أنّ الدكتور المخزومي يحاول إلغاء فكرة وجود عامل في فعل جواب الشرط إذ يرى أنّ صيغة " (يفعل) بعد أدوات الشرط لا تدل على زمان ، كما بيّنا ؛ لأنّ مؤدى الشرط تعليق الجواب على الشرط ، ولا شيء غيره ، فلا دلالة له ، ولا إشعار بمثل هذه الدلالة - على الزمان ، فحرك آخر هذه الصيغة - إذا صح هذا التعبير - بالسكون ، تمييزاً لها عن حالة الرفع وحالة النصب " (٢٦٥٥) .

الخلاف في جواز حذف (لام الأمر) وإبقاء عملها

- (١) كتاب سيبويه : ٦٣/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٣/٣ ، ولم أجد رأي الأخفش في كتابه معاني القرآن .
- (٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٠٢/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ .
- (٤) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٢٥١ .
- (٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٠٢/٢ ، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية : ١٨٩/١ ، ائتلاف النصرة : ١٢٨ - ١٢٩ ، همع الهوامع : ٣٣٢/٤ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٢/٣ ، همع الهوامع : ٣٣٢/٤ .
- (٧) ارتشاف الضرب : ١٨٧٧/٤ .
- (٨) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٩٩ .
- (٩) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٩٩ .

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب الجمهور^(٢٦٥٦) أنه لا يجوز حذف (لام الأمر) إلا في نحو قول الشاعر :

محمدُ تَفِدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا^(٢٦٥٧)

ومثله قول متمم بن نويرة^(٢٦٥٨) :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حرَّ الوجه أو يبكي من بكى

و لا أوافق الدكتور عبد الهادي الفضلي عندما ذكر أن هذا مذهب ابن هشام الأنصاري^(٢٦٥٩) ، وقدمه على مذهب الكسائي والمبرد اللذين سيأتي ذكرهما ؛ لأن هذا مذهب الجمهور حتى وإن لم يصرح ابن هشام به^(٢٦٦٠) ، ولو صحَّت نسبته لابن هشام لصح القول بأنه مذهب أبي حيان لأنه سبق ابن هشام في ذكره ولم يصرح كذلك بمذهب الجمهور ، وهذا الأمر نجده عند أغلب النحاة المتأخرين ، فهم عندما يتبنون - مثلاً - رأي الجمهور أو سيبويه أو الكوفيين فإنهم لا يصرحون بذلك .

الثاني : مذهب الكسائي^(٢٦٦١) ، أنه يجوز حذفها مطلقاً في الاختيار بعد فعل الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِّلْعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٢٦٦٢) أي : (لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ) .

الثالث : مذهب المبرد^(٢٦٦٣) ، أنه لا يجوز حذف هذه (اللام) ، وإبقاء عملها لا في الشعر ولا في الاختيار ، وانتقد من أجاز حذفها وإبقاء عملها وعدّه خطأ فاحشاً ، وضعّف ما احتج به الجمهور وخرّجها على غير ما قالوا ؛ لأنه يرى أنّ : " عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة " ^(٢٦٦٤) .

وقد حمل بيت متمم على العطف على المعنى ؛ لأنه عندما قال (فاخمشي) فهو في موضع (فلتخمشي) ، فعطف الثاني على المعنى ، والبيت الآخر لا يُعرف قائله^(٢٦٦٥) .

-
- (١) ينظر : الجنى الداني : ١١٢ .
 - (٢) البيت من شواهد : الأصول في النحو : ١٥٧/٢ ، الجنى الداني : ١١٢ ، مغني اللبيب : ٢٩٧/١ ، همع الهوامع : ٣٠٩/٤ .
 - (٣) ورد في مجموع شعر مالك وليس في شعر متمم ، ينظر : مالك ومتمم أبناء نويرة اليربوعي : ٨٤ ، وهو من شواهد المقتضب : ١٣٠/٣ .
 - (٤) ينظر : اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية : ١٠٤ - ١٠٥ .
 - (٥) ينظر : مغني اللبيب : ٢٩٧/١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٥/٤ ، الجنى الداني : ١١٢ ، شفاء العليل : ٩٤٧/٣ ، مغني اللبيب : ٢٩٧/١ .
 - (٧) إبراهيم : من الآية ٣١ .
 - (٨) ينظر : المقتضب : ١٣٠/٣ - ١٣١ ، ارتشاف الضرب : ١٨٦٥/٤ ، الجنى الداني : ١١٢ .
 - (٩) المقتضب : ١٣١/٣ ، وينظر : الأصول في النحو : ١٧٤/٢ .
 - (١٠) ينظر : المقتضب : ١٣١/٣ .

الرابع : جواز حذفها بعد قول غير أمر^(٢٦٦٦) ، أي بعد القول الخبري ، وقيل : إنه مذهب ابن مالك^(٢٦٦٧) . وما ذكره ابن مالك مخالفت لما نُقل عنه إذ يقول : " وتلزم في النثر في فعل غير الفاعل والمخاطب مطلقاً ، خلافاً لمن أجاز حذفها في نحو : قل له ليفعل " ^(٢٦٦٨) ويقول : : " وتلزم لام الأمر في النثر فعل غير الفاعل والمخاطب وهو فعل الفاعل الغائب أو المتكلم وحده أو مشاركاً ، وفعل ما لم يُسمَّ فاعله مطلقاً " ^(٢٦٦٩) .

ورجّح أبو حيان مذهب الجمهور بدليل مخالفته للكسائي والمبرد ومن قال بالمذهب الرابع^(٢٦٧٠) .

خامساً : أدوات يحصل بها التعلق

وفيها ثماني عشرة مسألة خلافية :

- ١ . الخلاف في (أما) ، أهى حرف بسيط أم حرف إخبار أم حرف جزاء ؟ ^(٢٦٧١)
- ٢ . الخلاف في جواب (أما) إذا فصل بالشرط بينها وبين معمولها ^(٢٦٧٢) .
- ٣ . الخلاف في شروط عمل ما بعد (الفاء) بما قبلها ^(٢٦٧٣) .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٦٥/٤ .
(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٢٩٨/١ ، همع الهوامع : ٣٠٩/٤ .
(٥) شرح التسهيل : ٣٧٨/٣ .
(٦) شرح التسهيل : ٣٧٩/٣ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٦/٤ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٣/٤ ، همع الهوامع : ٣٥٤/٤ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٤/٤ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٥/٤ ، همع الهوامع : ٣٥٩/٤ .

٤. الخلاف في جواز إعمال (أما) في الأسماء الصريحة (٢٦٧٤).
٥. الخلاف في (لو) إذا أشربت معنى التمني ، أهي قسم برأسها أم هي الشرطية؟ (٢٦٧٥)
٦. الخلاف في (لما) ، أهي حرف أم ظرف ؟ (٢٦٧٦).
٧. الخلاف في جواز اقتران جواب (لما) الماضي بـ(الفاء) أو بجملة اسمية مقرونة بـ(الفاء) أو بمضارع (٢٦٧٧).
٨. الخلاف في (الواو) في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ ﴾ (٢٦٧٨).
٩. الخلاف في جواز أن تأتي (لو) بمعنى (إن) (٢٦٧٩).
١٠. الخلاف في دلالة (لو) (٢٦٨٠).
١١. الخلاف في عمل (لو) إذا دخلت على المستقبل (٢٦٨١).
١١. الخلاف في جواز أن يلي (لو) فعل مضمر (٢٦٨٢).
١٢. الخلاف في جواز أن تأتي بعد (لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر (٢٦٨٣).
١٣. الخلاف في جواب (لو) في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ ﴾ (٢٦٨٤).
١٤. الخلاف في جواز أن يأتي جواب (لو) بـ(الفاء) (٢٦٨٥).
١٥. الخلاف في جواب (لو) إذا أشربت معنى التمني (٢٦٨٦).
١٦. الخلاف في (اللام) في جواب (لولا) (٢٦٨٧).
١٧. الخلاف في جواز تقديم جواب (لولا) عليها (٢٦٨٨).

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٦/٤ ، همع الهوامع : ٣٥٩/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٣/٤ ، مغني اللبيب : ٣٥٢/١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٦/٤ - ١٨٩٧ ، شفاء العليل : ٩٧١/٣ - ٩٧٢ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٧/٤ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٧/٤ ، وقوله تعالى من سورة يوسف من الآية ١٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٨/٤ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٨/٤ ، شرح التصريح : ٢٥٧/٢ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٩/٤ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٩/٤ ، همع الهوامع : ٣٤٧/٤ - ٣٤٨ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٩٩/٤ - ١٩٠٠ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٢/٤ ، قوله تعالى في سورة البقرة : من الآية ١٠٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٢/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٣/٤ - ١٩٠٤ ، همع الهوامع : ٣٥٠/٣ - ٣٥١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٥/٤ .

الخلاف في (لما) ، أ هي حرف أم ظرف ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه ، أنَّ (لما) حرف ، وتربط جملة بأخرى ربطاً سببياً وهي عنده : " للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره " (٢٦٨٩)، وقال أبو حيان : " الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب " (٢٦٩٠) وتابع سيبويه في ذلك ابن مالك واستدل له بقوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ (٢٦٩١) ، فالمراد من الآية الكريمة أنَّ الهلاك جاء بسبب

الظلم ، لا أنَّ الهلاك حدث حين الظلم ؛ لأنَّ الظلم متقدم على الإنذار والإنذار متقدم على الإهلاك ، لذلك فإنَّ اسميتها فيها شك أما حرفيتها فهي مؤكدة وظاهرة لدلالاتها على الشرط فهي تقتضي وجوباً لوجوب ، كإقتضاء (لو) امتناعاً لامتناع ، والحكم على الظاهر هو الأرجح (٢٦٩٢) .

الثاني : مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني (٢٦٩٣) ، أنها ظرف زمان بمعنى (حين) وحجتهم في ذلك أنَّ (لما) أصلها (لم) فلما دخلت عليها (ما) افتقرت عن (لم) ، كما أنَّ (لو) عندما دخلت عليها (لا) صار لها معنى آخر ، فوجب بدخول (ما) عليها أنَّ تفترق عن (لم) ، لذلك فهي تدخل على الفعل الماضي ويحذف جوابها نحو : قاربت المدينة ولمَّا أدخلها ، وهذا الفعل لو ظهر لجُزم ، وهذا لا يحدث مع (لم) ، فهي عندما دخلت عليها (ما) تُوسّع فيها ، فجُعِلت ظرفاً وإنَّ وليها فعل ماضٍ .

واحتج الفارسي لما ذهب إليه بقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ (٢٦٩٤) .

أما أبو حيان فقد رجَّح مذهب سيبويه بقوله " والصحيح مذهب سيبويه " (٢٦٩٥) .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٦/٤ .

(١) كتاب سيبويه : ٢٤٣/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٨٩٦/٤ ، وينظر : مغني اللبيب : ٣٦٩/١ .

(٣) الكهف : من الآية ٥٩ .

(٤) ينظر : شرح التنزيل : ٤١٧/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١٦٤٣/٣ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ١٥٧/٢ ، والبغديات : ٣١٥ - ٣١٦ ، وارتشاف الضرب : ١٨٩٧/٤ ، مغني اللبيب :

٣٦٩/١ ، همع الهوامع : ٢١٩/٣ - ٢٢٠ .

(٦) آل عمران : من الآية ١٤٢ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٨٩٦/٤ .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنه يجوز "أنّ يقال : لمّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم ؛ لأنها إذا قُدرت ظرفاً كان عاملها الجواب ، والواقع في اليوم لا يكون في أمس " (٢٦٩٦).

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإنّ (لمّا) لا يمكن أن تكون ظرفاً بمعنى (حين) بدليل أنّ " (حين) تاريخ يُعلم به وقت مجيئه ، ومجيئه بـ(لمّا جئت) بعده كما ذكر سيبويه " (٢٦٩٧) في قولنا : لما جئت جئت .

الخلاف في (لو) إذا أشربت معنى التمني ، أ هي قسم برأسها أم هي الشرطية ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب ابن الضائع وأبو مروان بن هشام الحضرمي (ت ٥٥٠هـ) (٢٦٩٨) ، أنّ (لو) إذا أشربت معنى التمني فهي حينئذ قسم برأسها ، وهي لا جواب لها كجواب (لو) الامتناعية ؛ لأنها لا تحتاج إليه ، ويجوز أن يكون لها جواب مقترن بـ(الفاء) نحو قوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ (٢٦٩٩) .

الثاني : مذهب أبي حيان (٢٧٠٠) ، أنّ (لو) هذه هي الامتناعية أشربت معنى التمني والمعنى في قوله تعالى السابق : " أنهم تمنوا الرجوع إلى الدنيا حتى يطيعوا الله ويتبرؤا منهم في الآخرة إذا حشروا جميعاً مثل ما يتبرأ المتبرئون أولاً منهم " (٢٧٠١) .

ويجوز أن يقترن جوابها بـ(الفاء) ومما ورد به السماع مجيء جوابها بـ(اللام).

فلو نبش المقابر عن كليب فيُخبر بالذنائب أي زير

بيوم الشعثمين لقر عيناً وكيف لقاء من تحت القبور (٢٧٠٢) .

(٢) مغني اللبيب : ٣٦٩/١ .

(٣) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ١٠٠ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٣/٤ ، البحر المحيط : ٦٤٧/١ - ٦٤٨ ، مغني اللبيب : ٣٥٢/١ ، همع الهوامع : ٣٥/٤ ، وأبو مروان هو : عبيد الله بن عمر بن هشام أبو محمد وأبو مروان الحضرمي الأشبيلي ، ألف : الإفصاح في اختصار المصباح وشرح الدريدية ، ينظر : بغية الوعاة : ١١٥٤ .

(٢) البقرة : من الآية ١٦٧ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٣/٤ ، البحر المحيط : ٦٤٧/١ - ٦٤٨ .

(٤) البحر المحيط : ٦٤٧/١ .

ويبدو أنّ الراجح ما ذهب إليه أبو حيان ؛ لأنّ التمني دخل معنى الجملة ولم يدخل على (لو) ، وبقيت (لو) هي الامتناعية بدليل أنّه لا يمكن حذف جوابها ؛ لأنه لو حذف لبقيت الجملة قاصرة ، وكذلك فإنهم عندما تمنوا الرجوع إلى الدنيا فإنّ هذا التمني بالرجوع سيقترن بفعل آخر يكون مختلفاً عمّا عملوه في الدنيا من عمل سبّب دخولهم في النار ، والله أعلم .

سادساً : حروف المعاني

وفيه خمس مسائل خلافية :

- ١ . الخلاف في جواز مرادفة (قد) لـ(هل) ^(٢٧٠٣) .
- ٢ . الخلاف في (بلى) ، هل أصلها (بل) العاطفة ؟ ^(٢٧٠٤)
- ٣ . الخلاف في (كلا) ، هل هي بسيطة أو مركّبة ؟ ^(٢٧٠٥)
- ٤ . الخلاف في معنى (كلاً) ^(٢٧٠٦) .
- ٥ . الخلاف في جواز أن تأتي (لولا) بمعنى (ما) النافية ^(٢٧٠٧) .

(٥) والبيتان من شواهد : ارتشاف الضرب : ١٩٠٤/٤ ، البحر المحيط : ٦٤٧/١ ، تذكرة النحاة : ٧٢ ، مغني اللبيب : ٣٥٢/١ ، خزنة الأدب : ٣٠٥/١١

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٦٤/٥ - ٢٣٦٥ ، البحر المحيط : ٣٨٥/٨ ، الجنى الداني : ٣٤٤ ، مغني اللبيب : ٤٦٠/١ ، همع الهوامع : ٣٩٤/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٦٩/٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٧٠/٥ ، همع الهوامع : ٣٨٤/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٧٠/٥ ، همع الهوامع : ٣٨٤/٤ - ٣٨٥ ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ١٥٩ - ١٦٠ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٧١/٥ .

الخلاف في جواز مرادفة (قد) لـ (هل)

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه ، والكسائي والفراء وأبي عبيدة ، والمبرد^(٢٧٠٨) ، وتبعهم ابن مالك وابن بدر الدين^(٢٧٠٩) (٦٨٠ هـ) ، أن (هل) ترادف (قد) وتأتي بمعناها ، وذلك مع الفعل نحو قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾^(٢٧١٠) ، والدليل على ذلك دخول (الهمزة) عليها في نحو قول الشاعر :

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم^(٢٧١١)

وذهب إلى ذلك طائفة من المفسرين منهم ابن عباس (ت ٦٨ هـ) - رضي الله عنه - وقتادة وحملت عندهم على معنى التقريب^(٢٧١٢).

وإلى هذا ذهب الطبري (ت ٣١٠ هـ) أيضاً ، إذ يرى أنها في الآية الكريمة بمعنى (قد) ولكنها خبر لا نفي ، وهذا يشبه عنده قول القائل للآخر يقرره : هل زرتك ؟ وقد زاره وهل أكرمتك ؟ وقد أكرمه^(٢٧١٣).

الثاني : مذهب الزمخشري والسكاكي^(٢٧١٤) (٦٢٦ هـ) أن (هل) هي أبداً بمعنى (قد) ، حجة الزمخشري في ذلك قول سيبويه أن " (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ، ولكنهم تركوا الألف إذا كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام " ^(٢٧١٥).

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٨٩/٣ ، معاني القرآن للفراء : ٢١٣/٣ ، مجاز القرآن : ٢٧٩/٢ ، المقتضب : ٢٨٩/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٦٤/٥ ، الجنى الداني : ٣٤٤ ، همع الهوامع : ٣٩٤/٤ ، روح المعاني : ١٦٧/٥ ، معاني القرآن للكسائي : ٢٤٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٢٤/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٦٤/٥ ، مغني اللبيب : ٤٦٠/١ ، ولم أجد رأي ابن الناطم في شرحه على الألفية .

(٣) الإنسان : ١ .

(٤) من شواهد : البحر المحيط : ٣٨٥/٨ ، الجنى الداني : ٣٤٤ ، مغني اللبيب : ٤٦٠/١ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٣٠/١٥ ، مغني اللبيب : ٤٦٠/١ ، روح المعاني : ١٦٧/١٥ .

(٦) ينظر : تفسير الطبري : ٣٥٣/١٢ .

(٧) ينظر : الكشف : ٦٣/٣ ، مفتاح العلوم : ١٨٨ ، همع الهوامع : ٣٩٤/٤ .

(٨) كتاب سيبويه : ١٨٩/٣ .

ومعنى (هل) عند الزمخشري التقرير والتقريب ، ومعنى الآية عنده: " أتى على الإنسان قبل زمان قريب " (٢٧١٦).

الثالث : مذهب قوم من النحاة^(٢٧١٧) ، وتبعهم فيه أبو حيان وابن هشام^(٢٧١٨) ، أن (هل) لا ترادف (قد) ، ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله أنه " لم يقم على ذلك دليل واضح إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية ، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب " (٢٧١٩).

وفي استدلال أبي حيان نظر ؛ لأن مرادفة (قد) لـ(هل) في المعنى لم يقل بها المفسرون فقط ، بل قال به أئمة النحو كما مرّ بنا في المذهب الأول .

وردّ أبو حيان على ابن مالك وابنه بدر الدين ، لقولهما : إنه يتعيّن معنى (قد) في (هل) إذا اقترنت بـ(الهمزة) بأنّ ذلك : " لا دلالة له على التعيين ؛ لأنّ ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس ، إنما جاء منه هذا البيت أو البيتين إنّ كان جاء ، وإذا كان الأمر كذلك ، احتمل أن يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد كدخول حرف الجر على مثله " (٢٧٢٠) كقول الشاعر :

فأصبحن لا يسألنني عن بما به تصعد في جو السماء أم تصوبا (٢٧٢١)

واستدلال أبي حيان كذلك فيه نظر ؛ لأنّ هذا البيت الذي استدل به أبو حيان كدليل على دخول حرف الجر على مثله من ضرورة الشعر ، وقد جعله أبو حيان نفسه من ضرائر الشعر (٢٧٢٢) .

ويرى أيضاً أنّ " (هل) إذا دخلت على الجملة الاسمية لا يمكن أن تكون بمعنى (قد) ؛ لأنّ (قد) من خواص الأفعال ، وإذا دخلت على الفعل ، فالأكثر أنها تفيد معنى الاستفهام المحض ويكون جواب الآية : " أتى على ذلك وهو بالحال مذكوراً " (٢٧٢٣).

ويبدو أنّ أبا حيان متابع لابن عطية الأندلسي إذ إنّ (هل) عنده " لا تخلو من التقرير ، وبابها المشهور الاستفهام المحض والتقرير أحياناً " (٢٧٢٤).

-
- (١) الكشف : ٦٣٠/٣ .
 - (٢) مع الهوامع : ٣٩٤/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٦٥/٥ ، البحر المحيط : ٣٨٥/٨ ، مغني اللبيب : ٤٦١/١ .
 - (٤) مع الهوامع : ٣٩٤/٤ .
 - (٥) مع الهوامع : ٣٩٥/٤ .
 - (٦) من شواهد : معاني القرآن للفراء : ٢٢١/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٨/٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٧٦/١ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٠٠/٥ .
 - (٨) البحر المحيط : ٣٨٥/٨ .
 - (٩) المحرر الوجيز : ٢٣٠/٥ .

ويبدو أن الراجح في هذه المسألة هو المذهب الأول ؛ لأنّ (قد) كثيراً ما ترادف (هل) ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضُمِ﴾^(٢٧٢٥) والمعنى : " وقد أتاك ، وهو كثير في القرآن " ^(٢٧٢٦).

نونا لتوكيد

وفيهما سبع مسائل خلافية:

١. الخلاف في (نون التوكيد الخفيفة) ، أهى فرع من الثقيلة ؟ ^(٢٧٢٧).
٢. الخلاف في جواز القول (كيف تقومن) ؟ إذا كان الاستفهام بالاسم ^(٢٧٢٨).
٣. الخلاف في جواز توكيد المضارع بـ(نون التوكيد) إذا كان مقترناً بـ(لام) القسم ^(٢٧٢٩).
٤. الخلاف في جواز توكيد الفعل المضارع بـ(نون التوكيد) بعد (إِما) ^(٢٧٣٠).
٥. الخلاف في جواز توكيد الفعل المضارع بـ(نون التوكيد) إذا كان منفياً بـ(ما) أو (لا) ^(٢٧٣١).
٦. الخلاف في جواز توكيد الفعل المضارع بـ(نون التوكيد) إذا كان مكفوفاً بـ(ما) ^(٢٧٣٢).
٧. الخلاف في الحركة التي قبل (نون التوكيد) في الأفعال ، أهى حركة بناء أم حركة عارضة لالتقاء الساكنين ؟ ^(٢٧٣٣).

(٢) ص : من الآية ٢١ .

(٣) كتاب معاني الحروف : ١٠٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٥٣/٢ ، شرح المفصل : ١٤٢/٨ ، الجنى الداني : ٣٤٤ - ٣٤٥ ، مغني اللبيب : ٤٤٣/١ ، انتلاف النصر : ١٦٤ م ٤٠ ، همع الهوامع : ٣٩٧/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٥٥/٢ ، همع الهوامع : ٣٩٨/٤ - ٣٩٩ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٥٥/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٥٦/٢ ، انتلاف النصر : ١٦٤ م ٤١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٥٦/٢ - ٦٥٧ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٥٨/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٦٢/ ، همع الهوامع : ٤٠٢/٤ .

الخلاف في (نون التوكيد الخفيفة) ، هل هي فرع من الثقيلة ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول: مذهب البصريين^(٢٧٣٤) ، أنّ كلاً من نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة أصل بنفسها وليست الخفيفة فرعاً من الثقيلة .

وذكر ابن يعيش أنّ هذا مذهب سيبويه ، وذكر أنه احتج لرأيه أنّ (نون التوكيد الخفيفة) لو كانت فرعاً من الثقيلة لكان حكمها واحداً ، لكنّ الأمر ليس كذلك ، فإنّ (نون التوكيد الخفيفة) تبدّل في الوقف (ألفاً) وتحذف إذا وليها ساكن ، فلما اختلف حكمهما دلّ على اختلافهما^(٢٧٣٥) وأنّ التوكيد بالثقيلة أبلغ من التوكيد بالخفيفة^(٢٧٣٦) وتابعهم في ذلك عبد اللطيف الشرجي اليمني^(٢٧٣٧) .

الثاني : مذهب الكوفيين^(٢٧٣٨) ، أنّ (نون التوكيد الثقيلة) أصل والخفيفة فرع منها كما خُففت (أنّ) و(لكنّ) .

وردّ عليهم أبو البركات الأنباري بأنها لو كانت مخففة من الثقيلة مثل (إنّ) و(لكنّ) لما جاز أن تُحذف ، فدلّ ذلك على أنها ليست من الثقيلة ، بل هي بمنزلة التنوين ، وكما هو معروف فإنّ الاسم أصل والفعل فرع منه وأنّ نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على الاسم ، فجعل من ذلك أنّ ما يدخل على الاسم الذي هو أصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو فرع من الاسم ؛ فلذلك تُحذف النون لالتقاء الساكنين ، ولا يحذف التنوين^(٢٧٣٩) .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب البصريين وعلامة هذا الترجيح مخالفته للكوفيين^(٢٧٤٠) .

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٤٢/٨ ، مغني اللبيب : ٤٤٣/١ ، انتلاف النصر : ١٦٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٤٢/٨ ، همع الهوامع : ٣٩٧/٤ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٥٠٨/٣ - ٥٠٩ ، مغني اللبيب : ٤٤٣/١ .

(٤) ينظر : انتلاف النصر : ١٦٤ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٥٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ٦٥٣ ، الجنى الداني : ٣٤٤ - ٣٤٥ ، همع الهوامع : ٤ : ٣٩٧ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٥٩/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٥٣/٢ .

أولاً : العوامل

نعم وبئس

وفيهما عشرون مسألة خلافية :

١. الخلاف في (نعم) و(بئس) ، أ هما فعلاان أم اسمان ؟^(٢٧٤١)
٢. الخلاف في (أل) الداخلة على فاعل (نعم) و(بئس) ، أ هي جنسية أم عهدية؟^(٢٧٤٢)
٣. الخلاف في إعراب (ما) بعد (نعم) و(بئس) إذا كان بعدها اسم^(٢٧٤٣)
٤. الخلاف في إعراب (ما) بعد (نعم) و(بئس) إذا كان بعدها فعل^(٢٧٤٤)
٥. الخلاف في جواز وصف فاعل (نعم) و(بئس)^(٢٧٤٥)
٦. الخلاف في جواز الفصل بين (نعم) وفاعلها شيء إذا كان معمولاً للفاعل^(٢٧٤٦)
٧. الخلاف في جواز أن يكون فاعل (نعم) و(بئس) نكرة مفردة أو مضافة^(٢٧٤٧)
٨. الخلاف في جواز أن يكون فاعل (نعم) و(بئس) مما أضيف إلى ضمير ذي (أل)^(٢٧٤٨)
٩. الخلاف في جواز أن يكون في (نعم) ضمير مستتر هو فاعل بها وما بعده تمييز لذلك الضمير^(٢٧٤٩)
١٠. الخلاف في جواز تأخير التمييز عن الفاعل اختياريًا^(٢٧٥٠)
١١. الخلاف في جواز لحاق (تاء) التأنيث بـ(نعم) و(بئس) إذا كان المضممر مفسراً بمؤنث^(٢٧٥١)
١٢. الخلاف في جواز الفصل بين (نعم) و(بئس) ومفسر المضممر^(٢٧٥٢)
١٣. الخلاف في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر^(٢٧٥٣)

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤١/٤ ، أمالي ابن الشجري : ٤١٠/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٩٧/١ م ١٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٧٤ م ٤٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٩٨/١ - ٥٩٩ ، شرح الكافية الشافية : ١١٠٢/٢ - ١١٠٣ ، شفاء العليل : ٥٨٥/٢ ، انتلاف النصره : ١١٥ م ٤ ، شرح التصريح : ٩٤/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٣/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٦/٢ ، همع الهوامع : ٣٠/٥ - ٣١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٣/٤ - ٢٠٤٤ ، شرح الكافية الشافية : ١١١١/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٥٠/٤ - ٢٥١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٦/٢ - ١٢٧ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٤/٤ - ٢٩٤٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٦/٢ - ١٢٧ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٥/٤ - شرح الرضي على الكافية : ٢٥٢/٤ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٦/٤ ، الأصول في النحو : ١١٩/١ ، همع الهوامع : ٣٢/٥ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٧/٤ ، همع الهوامع : ٣٦/٥ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٨/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٨/٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٩/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣١/٢ ، همع الهوامع : ٣٦/٥ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٠/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٠/٤ ، همع الهوامع : ٣٤/٥ ، حاشية الصبان : ٤٥/٣ .

١٤. الخلاف في جواز تثنية الضمير المرفوع المفسّر بالانكارة مطابقاً للتمييز في (نعم) (٢٧٥٤).

١٥. الخلاف في جواز أن يكون فاعل (نعم) و(بئس) موصولاً (٢٧٥٥).

١٦. الخلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم (٢٧٥٦).

١٧. الخلاف في الرابط بين المبتدأ والخبر بعد (نعم) و(بئس) (٢٧٥٧).

١٨. الخلاف في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر (٢٧٥٨).

١٩. الخلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم وإخلاف صفته مكانه إذا كان فعلاً (٢٧٥٩).

٢٠. الخلاف فيما استعمل من الأفعال على (فَعَلَ) ، أ يلحق بباب (نعم) و(بئس) أم يلحق بباب التعجب؟ (٢٧٦٠).

الخلاف في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه ، والسيرافي ، وابن جني (٢٧٦١) ، واختاره ابن عصفور وجماعة (٢٧٦٢) أنه لا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر بعد (نعم) و(بئس) ، وحجتهم في ذلك : " أن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك " (٢٧٦٣).

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٠/٤ - ٢٠٥١ ، شرح المفصل : ٤١٤/٧ ، شرح الكافية الشافية : ١١٠٦/٢ ، شفاء العليل : ٥٨٨/٢ ، همع الهوامع : ٣٥/٥ ، شرح الأشموني : ٤٨/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٢/٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٢/٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٥٢/٤ - ٢٥٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣١/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٣/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٢/٢ - ١٣٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٣/٤ - ٢٠٥٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٤/٤ - ٢٠٥٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٤/٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٥/٤ - ٢٠٥٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٧/٢ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٦/٢ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٧٦/٢ ، الخصائص : ٨٣/١ ، شرح المفصل : ٤١٤/٧ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٥١/٤ ، شرح الأشموني : ٤٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٦٠٦/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٥١/٤ .

(٣) شرح المفصل : ٤١٤/٧ .

واحتجوا على ذلك أيضاً بعدم وجود إبهام في الجملة يرفعه التمييز^(٢٧٦٤) واختار هذا القول ابن يعيش^(٢٧٦٥).

الثاني : مذهب المبرد وابن السراج والفارسي^(٢٧٦٦) ، واختاره ابن مالك^(٢٧٦٧) ، أنه يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر بعد (نعم) و(بئس) نحو : نعم الرجل رجلاً زيداً وحجة المبرد في ذلك أن التمييز لا يمنع من ذكره زوال الإبهام ، والتمييز إنما ذكر للتوكيد لا لإزالة الإبهام كقولنا : عندي من الدراهم عشرون درهماً ، ف(درهماً) توكيد ، وإذا لم يُذكر لم تكن ثمة حاجة إليه أو ضرورة لذكره^(٢٧٦٨).

واستدل على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

تَرْوِدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمُ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا^(٢٧٦٩)

وردّ عليه ابن يعيش بأن (زاداً) يحتمل أن يكون مصدرًا محذوف الزوائد والتقدير : (تَرْوِدُ تَرْوِداً) ، أو أن يكون تمييزاً والعامل فيه (نعم) ، لكن هذا من ضرورة الشعر وما ثبت كونه ضرورة ، فإن تقديره يكون بقدر الضرورة ولا يجوز أن يُقاس عليه^(٢٧٧٠).

وردّ عليه ابن عصفور أيضاً بأن (زاداً) ليس تمييزاً ، إنما هو مفعول به منصوب بـ (تَرْوِدُ) و(مثل) حال ، و(زاداً) في أصله موصوف صفته (مثل) ، عندما تقدّمت نُصبت على الحال والتقدير : (تَرْوِدُ زَاداً مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ ، فَنَعَمُ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ)^(٢٧٧١).

الثالث : أنه لا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد معنى لم يُفده الفاعل^(٢٧٧٢) ، قال عنه أبو حيان : " وفصل بعض أصحابنا " ^(٢٧٧٣) ، ويترجح أنه مذهب ابن عصفور إذ يقول في كتابه المقرّب : " ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً عن الفاعل " ^(٢٧٧٤) ومثال ذلك : نعم الرجل فارساً زيداً ، ولا يجوز : نعم الرجل رجلاً زيداً .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٣٥/٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٤١٤/٧ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٤٨/٢ ، الأصول في النحو : ١١٧/١ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٧٢/١ ، شرح المفصل : ٤١٤/٧ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٥١/٤ ، شفاء العليل : ٥٨٨/٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١١٠٦/٢ - ١١٠٧ .

(٨) ينظر : المقتضب : ١٤٨/٢ .

(١) من شواهد المقتضب : ١٤٨/٢ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٧٢/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٦٠٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ١١٠٦/٢ ، شفاء العليل : ٥٨٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٤١٤/٧ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٦٠٦/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥١/٤ ، شرح ابن عقيل : ١٦٥/٣ ، همع الهوامع : ٣٥/٥ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢٠٥١/٤ .

(٦) ٧٢ .

أما أبو حيان فلم يُصرِّح بترجيحه لأحد من الأقوال التي ذكرت لكن استدلاله لمذهب المبرد يؤكد أنه يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فمن ذلك استدلاله بقول الحارث بن عباد : " نعم القتل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب " (٢٧٧٥).

ومنه قول الشاعر :

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ردّ التحية نطقاً أو بإيماء (٢٧٧٦)

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة هو مذهب المبرد ومن تابعه ، لورود السماع به شعراً ونثراً ، والتمييز في هذه الشواهد يفيد التوكيد ، والتوكيد إنما يكون بتكرار اللفظ وقد وقع ذلك في هذه الشواهد ، والذي يساعد على ذلك أنّ محل الكلام محل (مدح أو ذم) ، فيؤدي التمييز معنى توكيد المدح والذم وهما أمران غالباً ما يسعى المتكلم إلى المبالغة فيهما مدحاً أو ذماً .

الخلاف في جواز الفصل بين (نعم) و (بئس) وفاعلها بشيء إذا كان معمولاً للفاعل

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الجمهور (٢٧٧٧)، أنه لا يجوز الفصل بين (نعم) أو (بئس) وفاعلها بشيء ، وإن كان معمولاً للفاعل إذ لا يجوز أن يقال : نعم في الدار الرجل زيدٌ ، إنما يجوز : نعم الرجل في الدار زيدٌ .

الثاني : مذهب الكسائي (٢٧٧٨) ، جواز الفصل بين (نعم) أو (بئس) وفاعلها إذا كان معمولاً للفاعل نحو : نعم فيك الراغب زيدٌ .

وردّ عليه ابن السراج ، بأنّ ما قاله لم يرد مسموعاً من العرب ؛ لأنّ (فيك) إذا قُدرت في صلة (الراغب) فإنّ فيها تقديم الصلة على الموصول وهذا لا يجوز (٢٧٧٩).

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب الكسائي بقوله : " وقد جاء في الشعر ما يدل على الجواز " (٢٧٨٠).

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥١/٤ .

(١) البيت من شواهد : شواهد التوضيح والتصحيح : ١٦٩ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٥١/٤ ، مغني اللبيب : ٦٠٤/٢ ، شرح التصريح : ٩٥/٢ ، همع الهوامع : ٣٥/٢ ، شرح الاشموني : ٤٨/٣ ، خزنة الأدب : ٣٩٨/٩ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٦/٤ ، همع الهوامع : ٣٢/٥ ، الدرر اللوامع : ٢٠٥/٥ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١١٩/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٤٦/٤ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ١١٩/١ .

واستدل بقول الشاعر :

فَبَادَرَنَ الدِّيارَ يَزْفَنَ فِيها وبئس من المُلحاحاتِ البديل^(٢٧٨١)

فترجيح أبي حيان مبني على السماع في هذه المسألة .

حبذا

وفيه خمس مسائل خلافية :

١. الخلاف في إعراب (حبذا) ^(٢٧٨٢)
٢. الخلاف في إعراب (حبذا زيد) ^(٢٧٨٣)
٣. الخلاف في إعراب الاسم المنصوب بعد (حبذا) ^(٢٧٨٤)
٤. الخلاف في جواز تقديم التمييز على المخصوص بعد (حبذا) ^(٢٧٨٥)
٥. الخلاف في جواز الاستغناء بالتمييز عن (ذا) ^(٢٧٨٦)

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٠٤٦/٤ .
(٥) البيت من شواهد : ارتشاف الضرب : ٢٠٤٦/٤ ، تذكرة النحاة : ٨٩ ، وهمع الهوامع : ٣٢/٥ ، الدرر اللوامع : ٢٠٥/٥ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٩/٤ - ٢٠٦٠ ، شرح الكافية الشافية : ١١١٧/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٥٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٠ - ١٤١ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٠/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤١/٢ ، همع الهوامع : ٤٧/٥ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦١/٤ - ٢٠٦٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٦١١/١ - ٦١٢ ، مغني اللبيب : ٦٠٣/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٥/٢ ، همع الهوامع : ٥٠/٥ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٣/٢ .
(٥) ارتشاف الضرب : ٢٠٦٣/٤ .

الخلافة في إعراب الاسم المنصوب بعد (حبذا)

في هذه المسألة ستة أقوال :

الأول : مذهب أبي عمرو بن العلاء^(٢٧٨٧) ، أنه منصوب على التمييز سواء أكان جامداً أم مشتقاً ، وحجته في ذلك : دخول حرف الجر (من) عليه نحو : حبذا من راكبٍ زيدٌ وأصله : حبذا زيدٌ راكباً .

الثاني : مذهب الأخفش والفارسي والرعي (ت ٤٢٠ هـ) وخطاب وجماعة من البصريين^(٢٧٨٨) ، أنه منصوب على أنه حال لا غير ، سواء كان جامداً أم مشتقاً .

الثالث : مذهب الكوفيين وبعض البصريين^(٢٧٨٩) ، أنه منصوب على الحال ويجوز نصبه على التمييز .

الرابع : مذهب بعض النحاة^(٢٧٩٠) ، أن الاسم المنصوب بعد (حبذا) إذا كان جامداً فهو تمييز ، وإذا كان مشتقاً فهو حال ، وبه قال ابن خروف وابن عصفور^(٢٧٩١) .

الخامس : مذهب ضياء الدين بن العليج^(٢٧٩٢) ، أنه لا يمكن أن يكون حالاً أو تمييزاً إنما هو مفعول به منصوب بإضمار (أعني) . قال عنه أبو حيان : " وهو قول غريب "^(٢٧٩٣) .

السادس : مذهب أبي حيان التفصيل في هذه المسألة بقوله : " والذي يظهر أنه إن كان جامداً كان تمييزاً ، وإن كان مشتقاً فمقصودان للمتكلم ، إن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً ، وإن أراد عدم التقييد بل تبين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزاً " ^(٢٧٩٤) ومثل للأول بقول الشاعر :

يا حبذا المال مبذولاً بلا سرفٍ في أوجه البرِّ إسراراً وإعلاناً^(٢٧٩٥)

(مبذولاً) حال .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦١/٤ ، مغني اللبيب : ٦٠٣/٢ ، همع الهوامع : ٤٩/٥ .
 - (٢) ينظر : الأصول في النحو : ١٢٠/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٦١/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٥/٢ ، والرعي هو : علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرعي أبو الحسن الزهري من أئمة النحو الذين أخذوا عن السيرافي ألف : نظام الغريب ، ينظر : بغية الوعاة : ١٩٩/٢ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦١/٤ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦١/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٥/٢ .
 - (٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٦٠١/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٤٤/٢ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٤/٢ .
 - (٧) ارتشاف الضرب : ٢٠٦٢/٤ .
 - (٨) ارتشاف الضرب : ٢٠٦١/٤ .
 - (٩) من شواهد : شرح التسهيل : ٣٦٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٦١/٢ ، مغني اللبيب : ٦٠٣/٢ ، شفاء العليل : ٥٩٧/٢ .

ومثال الثاني قولنا : حبّذا ركبًا زيدٌ ، لأنّ هذا يدخل عليه حرف الجر (من) فيقال : من ركبٍ^(٢٧٩٦) .

وقد حكم الدكتور فاضل صالح السامرائي على إعراب الاسم المنصوب بعد (حبّذا) " بحسب المعنى ، فقد يُقصد به التمييز ، وقد يُقصد به الحال ، والمعنى مختلف ، فإذا قلت مثلاً (حبّذا هندٌ صامتة ولا حبّذا هند متكلّمة) فإنك تريد بذلك مدح هند في حال الصمت ؛ لذا تكون (صامتة) حالاً ، وكذا (متكلّمة) ، وكذا (حبّذا أخوك ركبًا) إذا أردت مدحه في حال الركوب ، فإن قصدت حبّذا أخوك من ركب أي: هو ركب حسن ، كان تمييزاً^(٢٧٩٧) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو حيان لما فيه من تفصيل لأحوال المخصوص بالمدح بعد حبّذا ، واختلاف ما تؤديه الجملة من معنى باختلاف أحواله ، ويبقى للسياق أن يحدد الوجه الإعرابي للاسم المنصوب بعد (حبّذا) ، أيريد به المتكلم ببيان حال الممدوح والمبالغة فيه ، أم يريد ببيان جنسه فحسب .

صيغ التعجب

وفيا إحدى وثلاثون مسألة خلافية :

١. الخلاف في إعراب (ما) في صيغة (ما أفعله)^(٢٧٩٨) .
٢. الخلاف في (أفعل) ، أ هو اسم أم فعل ؟^(٢٧٩٩)
٣. الخلاف في فتحة (أفعل) ، أ هي فتحة بناء أم إعراب ؟^(٢٨٠٠)
٤. الخلاف في (أفعل) في صيغة (أفعل به) ، أ هو اسم أم فعل ؟^(٢٨٠١)
٥. الخلاف في صيغة (أفعل به) ، أ هو فعل أمر لفظاً ومعنى أم هو فعل أمر لفظاً فقط ؟^(٢٨٠٢)
٦. الخلاف في جواز حذف الفاعل المجرور أو جاره في صيغة (أفعل)^(٢٨٠٣) .

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٢/٤ .
 - (٣) معاني النحو : ٢٧٢/٢ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٥/٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٣٣/٤ - ٤٣٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٨/٢ ، شرح التصريح : ٨٧/٢ ، مع الهوامع : ٥٦/٥ - ٥٧ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٥/٤ - ٢٠٦٦ ، أمالي ابن الشجري : ٣٨١/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٦/٤ م ١٥ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٨٥ م ٤٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٣٠/٤ - ٢٣١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٧/٢ ، انتلاف النصرة : ١١٨ م ٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٦/٤ ، شرح التصريح : ٨٨/٢ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٦/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٦/٤ - ٢٠٦٧ ، شرح المفصل : ٤٣٨/٧ - ٤٣٩ ، شرح التسهيل : ٣٧٧/٢ ، الجنى الداني : ٤٨ ، شفاء العليل : ٦٠٠/٣ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٨/٤ - ٢٠٦٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٣/٢ .

٧. الخلاف في جواز أن يكون المتعجب منه معرّفًا بـ(أل) العهدية^(٢٨٠٤).
٨. الخلاف في جواز أن يكون المتعجب منه (أيًا) الموصولة بفعل ماضٍ^(٢٨٠٥).
٩. الخلاف في جواز قولهم : ما أحسن ما كان ما كان زيدٌ^(٢٨٠٦).
١٠. الخلاف في جواز القول : ما أحسن ما كان زيدٌ ضاحكًا ، إذا كانت (كان) ناقصة^(٢٨٠٧).
١١. الخلاف في جواز قولهم : ما أحسن أحدًا^(٢٨٠٨).
١٢. الخلاف في جواز تأكيد فعل التعجب^(٢٨٠٩).
١٣. الخلاف في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالحال^(٢٨١٠).
١٤. الخلاف في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالمصدر^(٢٨١١).
١٥. الخلاف في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالمنادى^(٢٨١٢).
١٦. الخلاف في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور إذا كان الظرف أو الجار والمجرور معمولاً لفعل التعجب^(٢٨١٣).
١٧. الخلاف في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بـ(لولا)^(٢٨١٤).
١٨. الخلاف في الوصف المتعجب منه ، أ هو واجب الثبوت وقت التعجب أم جائزه ؟^(٢٨١٥).
١٩. الخلاف في دلالة فعل التعجب^(٢٨١٦).
٢٠. الخلاف في (كان) الداخلة بين (ما) وفعل التعجب^(٢٨١٧).
٢١. الخلاف في جواز زيادة (أمسى) و(أصبح) بين (ما) و(أفعل) التعجب^(٢٨١٨).
٢٢. الخلاف في إعراب قولهم : ما أحسن ما كان زيدٌ ، وما أحسن ما يكون زيدٌ^(٢٨١٩).
٢٣. الخلاف في قول العرب : (ما مرّ أغلظ أصحاب موسى)^(٢٨٢٠).

- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٩/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٩/٤ ، همع الهوامع : ٦٠/٥ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٩/٤ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٩/٤ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٩/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٠/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٤/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٠/٤ ، همع الهوامع : ٦١/٥ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧١/٤ ، همع الهوامع : ٦١/٥ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧١/٤ ، همع الهوامع : ٦١/٥ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧١/٤ ، شرح المفصل : ٤٢٢/٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٨٧/١ ، شرح التسهيل : ٣٧٢/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٣٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٧/٢ ، شرح ابن عقيل : ١٥٧/٣ ، شفاء العليل : ٦٠٣/٢ ، شرح التصريح : ٨٨/٢ ، همع الهوامع : ٦١ - ٦٠/٥ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٣ - ٢٠٧٢/٤ ، همع الهوامع : ٦١ / ٥ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٣/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٣/٤ ، همع الهوامع : ٦١/٥ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٣/٤ - ٢٠٧٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٤/٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٤/٤ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٤/٤ .

٢٤. الخلاف في الناصب لـ (زيداً) في : ما أعطى زيداً لعمره الدراهم ، وما أكسى زيداً للفقراء الثياب ^(٢٨٢١) .
٢٥. الخلاف في جواز التعجب من الفعل الرباعي المزيد على وزن (أفعل) ^(٢٨٢٢) .
٢٦. الخلاف في جواز التعجب من (كان وأخواتها) ^(٢٨٢٣) .
٢٧. الخلاف في جواز التعجب فيما دلّ على العاهات والألوان ^(٢٨٢٤) .
٢٨. الخلاف في جواز التعجب من الفعل (نام) ^(٢٨٢٥) .
٢٩. الخلاف في جواز التعجب من (السُّكْر) ^(٢٨٢٦) .
٣٠. الخلاف في جواز حذف نون الوقاية في (ما أحسنني) و (ما أظرفني) ^(٢٨٢٧) .
٣١. الخلاف في جواز التعجب مما كان على (أفعل) وهمزته ليست للنقل ^(٢٨٢٨) .

الخلاف في صيغة (أفعل به) ، أ هو فعل أمر لفظاً ومعنى ،
أم هو فعل أمر لفظاً فقط ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب جمهور البصريين ^(٢٨٢٩) ، أنّ (أفعل به) ليس بأمر ، وإنما صورته صورة الأمر ، أي إنّ هذه الصيغة أمر في اللفظ لكنها ماض في المعنى أتى على صيغة الأمر مبالغة ، ويراد به التعجب وهمزته للصيرورة والاسم المجرور بعده في محل رفع فاعل

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٦/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٩/٢ - ١٦٠ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٨/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٦٣/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧٩/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٦٠/٢ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٢/٤ - ٢٠٨٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٤٨/١ م ١٦ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٩٢ م ٤٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٦٢/٢ ، ائتلاف النصر : ١٢٠ م ٦ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٤/٤ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٤/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٦/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٦/٤ .
- (١) ينظر : شرح المفصل : ٤٣٨/٧ - ٤٣٩ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٦٦/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٩/٢ ، حاشية الصبان : ٢٧/٣ .

و(الباء) فيه زائدة لازمة ، والدليل على ذلك أنّ (أفعل) فعل ، والفعل لابدّ له من فاعل ظاهر أو مقدّر ولم يكن فاعل (أفعل) ضميراً ، إذ لو كان ضميراً لظهر في موضع من المواضع ، ولمّا لم يظهر دلّ على أنّ المجرور بعده فاعل ، وإنما ظهر فاعل (أفعل) لأنه ليس بأمر حقيقي ، وإنما يراد به التعجب ، وزيدت فيه (الباء) كما زيدت في فاعل (كفى) في قوله تعالى : ﴿ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً ﴾^(٢٨٣٠) ، وإنما لزمّت (الباء) مع (أفعل) ولم تلزم مع (كفى) لإصلاح اللفظ والفرق بين فعل الأمر الدال على الأمر الحقيقي و(أفعل) الذي لفظه أمر ومعناه التعجب ، ونظير ذلك كثير مما كان لفظه لفظ أمر ومعناه مُخالف ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً ﴾^(٢٨٣١) والمعنى : (فيمدّ)^(٢٨٣٢).

ويتفرّع من هذا الخلاف خلاف آخر في جواز حذف الباء في (أفعل به) على قولين :

أ - قول جمهور البصريين^(٢٨٣٣) أنه يجوز حذف حرف الجر إلا مع (أن) و(أنّ) وتابعهم في ذلك ابن مالك^(٢٨٣٤).

ب - قول صاحب كتاب (النهاية) وهو ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ)^(٢٨٣٥) ، أنه لا يجوز حذف (الباء) من (أفعل به) مع (أن) و(أنّ) في التعجب ، فيقال : أَحِبُّ إِلَيَّ بِأَنْ تَرْزُنِي ، وَأَهْوَنُ عَلَيَّ بِأَنْ زِيدَا يَغْضَب .

وقد ذكر أبو حيان شواهد شعرية ونثرية تدل على جواز حذف (الباء) من (أنّ) و(أنّ) مع(أفعل) تدل كذلك على اختياره لمذهب جمهور البصريين فمن شواهد النثر قول الإمام علي - عليه السلام - حين مرّ بعمار بن ياسر فمسح التراب عنه : "أَعَزُّ عَلَيَّ أبا اليقظان أَنْ أراك صريعاً مجدّلاً " ^(٢٨٣٦).

وقول أوس بن حجر :

-
- (٢) الرعد : من الآية ٤٣ .
(٣) مريم : من الآية ٧٥ .
(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٠١/١ - ١٠٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٨٨/١ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٦/٤ ، الجنى الداني : ٤٨ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٠٦٦/٤ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٦/٤ ، الجنى الداني : ٤٨ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٧١/٤ ، الجنى الداني : ٤٨ ، شرح ابن عقيل : ١٥١/٣ .

تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْسِنُ وَأَزِينُ لِأَمْرِي أَنْ تَسْرِبَلَا (٢٨٣٧)

أي : " بأن تسربلا " (٢٨٣٨)

وقول العباس بن مرداس :

وقال أمير المسلمين تقدّموا وأحبب إلينا أن تكون المُقدّما (٢٨٣٩)

وقال الشريف الرضي الموسوي :

أهُونَ عَلَيَّ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى أَنِّي أَبَيْتُ بَلِيلَهُ الْمَلْسُوع (٢٨٤٠)

الثاني : مذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف (٢٨٤١) أنّ (أفعل به) لفظه ومعناه أمر حقيقي وهمزته للنقل ، والاسم المجرور بعده في محل نصب مفعول به و(الباء) زائدة وفاعله ضمير مستتر .

وقد وهم أبو حيان عندما نسب لابن خروف قوله : إنّ (أفعل) في التعجب أمر حقيقة والهمزة للنقل ، والاسم بعد مفعول به والباء زائدة وبذلك يكون متابعاً للفراء ومن تابعه (٢٨٤٢) ؛ لأنّ ابن خروف متابع لجمهور البصريين في رأيهم إذ يقول : " وقولهم : (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب ، والجار والمجرور هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل " (٢٨٤٣) .

ويرى ابن عقيل أنّ الفراء ومن تابعه قالوا ذلك " للمحافظة على حقيقة الصيغة والأصل : حسنَ زيدٌ ، ثم دخلت همزة النقل على معنى : أحسن زيداً أمراً ما ، ثم جيء بصيغة الأمر على معنى : دُم أيُّها الأمر له ، أو احكم أيها المخاطب له بذلك ، وهذا أمر حقيقة ، وهو ضعيف إذ يلزم من ذلك أن لا يكون الناطق به متعجباً ولا خلاف في أن الناطق به مُتَعَجِّب " (٢٨٤٤)

(٥) ينظر : ديوانه : ٨٤ ورواية الديوان :

تردّد فيه ضوؤها وشُعاعها فأحسِنُ وَأَزِينُ بِأَمْرِي أَنْ تَسْرِبَلَا

وهو من شواهد : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ ، شفاء العليل : ٦٠٠/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ .

(٧) ينظر : ديوانه ١٠٢ ، ورواية الديوان : وقال نبيُّ المؤمنين تقدّموا وحبّ إلينا أن تكون المُقدّما

وهو من شواهد : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ .

(٨) ينظر : ديوانه : ٦٥٢ ، ورواية الديوان : أهُونَ عَلَيْكَ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى أَنِّي أَبَيْتُ بَلِيلَهُ الْمَلْسُوع

وهو من شواهد ارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ .

(١) ينظر : المفصل : ٣٥٤ ، الغرة المخفية : ٤٦٧/٢ ، شرح المفصل : ٤٣٨/٧ ، شرح التسهيل : ٣٣٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ ، الجنى الداني : ٤٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٩/٢ ، شفاء العليل : ٦٠٠/٣ ، شرح الأشموني : ٢٧٢/٣ ، الدرر اللوامع : ٢٣٥/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : ٥٨٤/٢ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٩/٢ .

و اختلف القائلون بهذا الرأي في الفاعل على قولين :

أحدهما : قول ابن كيسان وابن الطراوة^(٢٨٤٥) أنّ الفاعل هو ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، فإذا قيل : أحسن بزيد ، كأنه قيل : يا حُسْنُ أحسن بزيد ، أي الزمه ودُم به لذلك كان الضمير مفردًا على أية حال^(٢٨٤٦) .

الآخر : أنّ الفاعل هو الضمير العائد على المخاطب ، وهذا الضمير لم يبرز في تنبيه ولا جمع ، لأنه جار مجرى المثل ، كأنه قيل : أحسن يا مخاطب به ، أي : احكم بحُسنه^(٢٨٤٧) . وإنما تلزم (الباء) في المفعول ، " ليكون للأمر في معنى التعجب حال لا يكون له في غيره " ^(٢٨٤٨) .

و ضُعِف كونه أمرًا بأنه يحتمل : " الصدق والكذب ، وبأنه لا يُجاب بـ(الفاء) وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : أحسن بك ، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد ، وانه لو كان الناطق به أمرًا بالتعجب لم يكن متعجبًا ، كما لا يكون الأمر بالحلف والنداء والتشبيه حالفًا ، ولا مناديًا ولا مشبّهًا وقد أُجمع على أنه متعجب " ^(٢٨٤٩) .

أما أبو حيان فلم يُصرِّح برأي يختار فيه مذهبًا مما ذكر ، إلا أنّ ما نقله السيوطي عنه يدل على أنه اختار مذهبًا مستقلًا يجمع بين المذهبين ، مذهب البصريين ومذهب الفراء ومن تابعه ، ويتخذ أسلوب الافتراض التعليمي^(٢٨٥٠) ، وهذا واضح من قوله : " ولو ذهب ذاهب إلى أنّ (أفعل) أمر صورة خير معنى ، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل ، والهمزة للتعدية ، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهبًا ، فقولك : أحسن بزيد ، معناه : أحسن هو ، أي : الإحسانُ زيدًا ، أي التصريح بالخطاب من : يا زيدُ أحسن بزيد ؛ لأنّ الفاعل مخالف للمخاطب فالمعنى : يا زيدُ أحسن الإحسان زيدًا ، أي جعله حسنًا ، كما تقول : يا زيدُ ما أحسن زيدًا ، أي : شيء جعله حسنًا " ^(٢٨٥١) .

وحجة أبي حيان في أنّ المجرور بعد (الباء) في محل نصب ، جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء ، ومنه قول الشاعر :

(٥) ينظر : رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ ، شرح الأشموني : ٢٧/٣ ، الدرر اللوامع : ٢٣٥/٥ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٨٨/١ ، همع الهوامع : ٥٨/٥ .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٨٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ .

(٢) همع الهوامع : ٥٨/٥ .

(٣) همع الهوامع : ٥٨/٥ .

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، دراسة وتحليل : ٤٠ .

(٥) همع الهوامع : ٥٨/٥ - ٥٩ .

لقد طرقت رجال الحي ليلي فأبعد دار مرتحل مزارا^(٢٨٥٢)

وقد رجع الأستاذ عبد السلام محمد هارون مذهب الفراء ومن تابعه مستدلاً لذلك بما " فيه من بقاء اللفظ على معناه ، وبعده عن التأويل والتكلف والخيال ، كما أنه لم يُعهد مجيء الأمر بمعنى الماضي ، وإنما المعهود العكس ، أي : أن يجيء الماضي بمعنى الأمر ، كقوله : (اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يُثب عليه) ، أي : ليتق الله " ^(٢٨٥٣).

وأحسب أنّ هذا المذهب هو الأرجح من بين المذاهب التي قيلت في المسألة .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ صيغة (أفعل) أمر بالمشاركة في التعجب إذ يقول : " والذي يبدو لي أنّ هذه الصيغة أمر بالمشاركة في التعجب ، فالفرق بين قولك : ما أحسنَ محمدًا ، وأحسِنُ بمحمدٍ ، أنّ الأولى تعجب انفرادي ، يقوله المرء متعجبًا من حسن محمد ، وأما : (أحسِنُ بمحمدٍ) فهو دعوة إلى التعجب من حسن محمد ، فأنت تدعو غيرك ليشاركك في هذا التعجب ، ويدلك على ذلك تحويله إلى صورة الأمر ، كما يقول الأولون أو هو أمر حقيقة ، كما يقول الآخرون " ^(٢٨٥٤).

وواضح أنّ ما يراه الدكتور السامرائي مبني على ما تؤديه كل صيغة من صيغتي لتعجب من معنى لا تؤديه الصيغة الأخرى ، ويكشف هذا التفريق الدلالي بين الصيغتين عن ضرورة الربط بين ما يقصده المتكلم وبين الصيغة التي تؤدي ذلك المقصد بوضوح .

(٦) البيت بلا نسبة في همع الهوامع : ٥٩/٥ .

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ٩٩ .

(٢) معاني النحو : ٢٤٤/٤ - ٢٤٥ .

الخلاف في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور إذا كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب أكثر البصريين والمبرد والأخفش في أحد قوليه وتابعهم في ذلك الزمخشري^(٢٨٥٥) أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور إذا كان أحدهما معمولاً لفعل التعجب .

ونسب الصيمري هذا المذهب لسيبويه^(٢٨٥٦) ، وسيبويه يقول في نحو : ما أحسن عبد الله ، " ولا يجوز أن تقدّم عبد الله ، وتؤخّر ما ولا تُزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يُحسن ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا " ^(٢٨٥٧) ، و لم يُبين أبو حيان رأيه فيما نُقل عن سيبويه .

وقد عدّ ابن عقيل رأي سيبويه محتملاً للتأويل ؛ لأنّ قول سيبويه : (ولا يُزيل شيئاً عن موضعه) ، قال فيه السيرافي : " إنما أراد بذلك أنك تُقدّم (ما) وتوليها الفعل ويكون المتعجب منه بعد الفعل " ^(٢٨٥٨) فلم يتعرض سيبويه للفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه .

أما المبرد فقد قال : " لو قلت : ما أحسن عندك زيداً ، وما أجمل اليوم عبد الله لم يجز وكذلك لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد ؛ لأنّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة وصار حكمه كحكم الأسماء " ^(٢٨٥٩) وهذا تصريح منه بعدم جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف ، إلا أنه ذكر قولاً في موضع آخر جعل الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة يشك بأن المبرد قد تناقض قوله^(٢٨٦٠) وتبعه في ذلك الدكتور رجب عثمان محمد^(٢٨٦١) ، إذ يقول المبرد : " وتقول ما أحسن إنساناً قام إليه زيدٌ وما أقبح

(١) ينظر: المقتضب: ١٧٨/٤ ، المفصل: ٣٥٥ ، شرح المفصل: ٤٢٢/٧ ، شرح الرضي على الكافية: ٢٣٢/٤ ، ارتشاف الضرب: ٢٠٧٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٥٧/٢ ، شرح ابن عقيل: ١٥٧/٣ ، شرح التصريح: ٨٨/٢ .

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٨/١ ، ارتشاف الضرب: ٢٠٧٢/٤ .

(٣) كتاب سيبويه: ٧٣/١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٥٧/٢ .

(٥) المقتضب: ١٧٨/٤ .

(٦) ينظر: المقتضب: ١٧٨/٤ ، هامش (١) .

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٧٢/٤ ، هامش (٦) .

بالرجل أن قام يفعل كذا " (٢٨٦٢) وعبرة المبرد على وفق ما يرى المحققان توصي بالجواز ، لكن الناظر في قولي المبرد يلاحظ أن رأيه لم يتناقض في القولين ؛ لأنه في النص الأول منع الفصل بالظرف وإن تعلّق بالفعل ؛ لأنه ليس في المتعجب منه ضمير يعود على الفاصل ، فهو لم يُجز : ما أجمل اليوم عبد الله ، لأنه ليس في (عبد الله) ضمير يعود على اليوم ، أما في نصه الثاني فإنّ في قولنا: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا ، ضميرًا في (يفعل) يعود على الفاصل وهو (بالرجل) ولذلك أجازته . وهذا واضح من قوله : " وليس المتعجب منه ، إنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا " (٢٨٦٣) ويقول : " والرجل الآن شائع " (٢٨٦٤) ، فتبين من ذلك أن لا تناقض بين قولي المبرد.

وحجة من ذهب إلى هذا الرأي أنّ فعل التعجب ضعيف في العمل وهو غير متصرف ، ويجري مجرى الأمثال ؛ لأنه يلزم طريقة واحدة في اللفظ ، والألفاظ في الأمثال تكون مقصورة على السماع (٢٨٦٥).

الثاني : مذهب الفراء والأخفش والجرمي والمازني والفارسي وابن خروف وأبي علي الشلوبيني وابن عقيل (٢٨٦٦).

وحجة من ذهب إلى هذا الرأي أنه كما جاز الفصل بين الحرف المشبه بالفعل واسمه بالظرف أو الجار والمجرور نحو : إنّ بك زيدًا مأخوذ ، على الرغم من ضعفه وأنّ فعل التعجب قوي في أصله ، فإنّ الذي يقتضيه القياس جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور أسوة له بالحرف المشبه بالفعل.

وقد وهم ابن مالك وأبو حيان وابن عقيل والشيخ خالد الأزهرى (٢٨٦٧) عندما نسبوا إلى ابن خروف جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور؛ لأنّ ابن خروف متابع للبصريين في مذهبهم إذ يقول: " ولا فصل في قول الشيوخ والمحققين " (٢٨٦٨) فهو يمنع الفصل ؛ لأنّ صيغته تدل على منع الفصل لا على جوازه .

(٢) المقتضب : ١٨٧/٤ .

(٣) المقتضب : ١٨٧/٤ .

(٤) المقتضب : ١٨٧/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١٧٨/٤ ، شرح المفصل : ٤٢٢/٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٨٧/١ .

(٦) ينظر : البغداديات : ٢٥٦ ، شرح المفصل : ٤٢٢/٧ ، شرح الكافية الشافية : ١٠٩٧/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٣٢/٤ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٧١/٤ - ٢٠٧٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٧/٢ ، شفاء العليل : ٦٠٣/٢ ، شرح التصريح : ٨٨/٢ .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٠٩٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٧٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٧/٢ ، شرح التصريح : ٨٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٧٤/٢ .

وناصر هذا الرأي ابن عصفور ، وحجته ورود السماع فيه ومنه قول العرب : (ما أحسن بالرجل الصدق) ، ومنه كلام عمرو بن معد يكرب : " لله درّ بني مجاشع ما أكثر في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللزّبات عطاءها " (٢٨٦٩).

وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك مستدلاً لرأيه بالسماع والقياس ، فأما السماع فلأنّ الفصل ورد في كلام العرب نثرهم ونظمهم فمن وروده في النثر قول الإمام علي - عليه السلام - حينما مرّ على عمار فمسح التراب عن وجهه وقال : " أعزز عليّ أبا اليقضان أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً " (٢٨٧٠).

ومنه قول بعض الصحابة :

وقال نبي المسلمين تقدّموا وأحبب إلينا أن تكون المقدّما (٢٨٧١)

وأما في القياس ، فيجوز الفصل ، لأنّ " الظرف والجار والمجرور مختفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتبار الفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه وليس كالشيء الواحد أحقّ وأولى ، وأيضاً فإنّ (بنس) أضعف من فعل التعجب ، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿ بَسْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ فإن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز " (٢٨٧٢).

أما أبو حيان فقد اختار مذهب الفراء ومن تابعه بقوله : " وهو الصحيح المنصور " (٢٨٧٣).

ويبدو أنّ ترجيحه جاء موافقة للسماع والقياس ، وأحسب أنه المذهب الراجح ؛ لما استدلوا به من سماع وقياس ، ولأنّ الشواهد التي استدلوا بها لا تقتصر على الشعر فقط حتى يمكن حملها على الضرورة ، وإنما استدلوا بشواهد النثر وكلام العرب الذي يؤكد صحة ما ذهبوا إليه .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ٥٨٧/١ ، شرح ابن عقيل : ١٥٧/٣ ، شفاء العليل : ٦٠٣/٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٢/٢ ، شرح ابن عقيل : ١٥٧/٣ .

(٥) وهو للعباس بن مرداس ، ينظر : ديوانه : ١٠٢ ، وهو من شواهد شرح التسهيل : ٣٧٢/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٠٦٧/٤ .

(١) شرح التسهيل : ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ ، وقوله تعالى في سورة الكهف : من الآية ٥٠ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٠٧٢/٤ .

التعدي واللزوم

وفيها عشر مسائل خلافية :

١. الخلاف في جواز أن يتعدى الفعل تارة بنفسه وتارة بحرف جر^(٢٨٧٤).
٢. الخلاف في الفعل الثلاثي إذا بُني منه اسم مفعول وعُدِّي بحرف جر ، هل يسمى ذلك تعدياً ؟ ^(٢٨٧٥).
٣. الخلاف في الفعل اللازم إذا أُشْرِبَ معنى المتعدي ، أ يُقاس عليه ، أم يقتصر فيه على السماع ؟ ^(٢٨٧٦).
٤. الخلاف في موضع (أن) و(أن) من الإعراب إذا حذف حرف الجر منهما^(٢٨٧٧).
٥. الخلاف في جواز حذف حرف الجر إذا كان المجرور غير (أن) و(أن) ^(٢٨٧٨).
٦. الخلاف في تعدي الفعل (استغفر) ^(٢٨٧٩).
٧. الخلاف في جواز حذف حرف الجر إذا تعيّن قياساً^(٢٨٨٠).
٨. الخلاف في التعدي بالهمزة ^(٢٨٨١).
٩. الخلاف في التعدي بالتضعيف^(٢٨٨٢).
١٠. الخلاف في معنى التعدي بالهمزة والتضعيف ^(٢٨٨٣).

الخلاف في معنى التعدي بالهمزة والتضعيف

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الجمهور^(٢٨٨٤) ، أن معنى التعدي بالهمزة والتضعيف واحد ، فلا يفهم من التضعيف تكرار ولا مبالغة ولا مصاحبة يفرّقه عن التعدي بالهمزة ، لذلك فهما يتعاقبان نحو : أنزلت الشيء ونزلته ، وأبنت الشيء وبيّنته .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٠٠/١ - ٣٠١ ، همع الهوامع : ٩/٥ - ١٠ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٩/٤ ، همع الهوامع : ١٥/٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٩/٤ ، همع الهوامع : ١٣/٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٠/٤ ، شرح التسهيل : ٨٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٩٢/١ ، همع الهوامع : ١٢/٥ ، حاشية الصبان : ١٣٣/٢ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٠/٤ - ٢٠٩١ ، همع الهوامع : ١٢/٥ - ١٣ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩١/٤ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩١/٤ - ٢٠٩٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٠/١ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣/٤ ، همع الهوامع : ١٤/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣/٤ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣/٤ - ٢٠٩٤ ، مغني اللبيب : ٦٧٩/٢ - ٦٨٠ ، همع الهوامع : ١٤/٥ .

الثاني : مذهب الزمخشري والسهيلي ومن وافقهما^(٢٨٨٥)، أنّ بين التعدي بالهمزة والتضعيف فرقاً ، فالتعدية بالهمزة لا تدل على التكرار ، والتضعيف يدل على التكرار في الفعل وعلى التمهّل ، ويرى الزمخشري أنّ (نَزَلَ) و(أَنْزَلَ) في قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ

مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾^(٢٨٨٦) اختلاف ، وإنما غاير بين الفعلين ؛ لأنّ القرآن الكريم نزل مُفَرَّقًا مُنْجَمًا ، ونزل الكتابان جملة واحدة^(٢٨٨٧) .

وردّ عليه أبو حيان^(٢٨٨٨) بأنّ التعدية بالتضعيف لا تدل على التكرار - كما زعم - ولا التنجيم ؛ لأنّ القرآن الكريم جاء بـ(نَزَلَ) و(أَنْزَلَ) ، قال تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ ﴾^(٢٨٨٩) وقوله عز وجل ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا ﴾^(٢٨٩٠) وقوله تبارك وتعالى : ﴿ لَوْ لَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾^(٢٨٩١) .

وهو يرى أنّ " معناهما واحد " ^(٢٨٩٢) .

ومن خلال ردّ أبي حيان على الزمخشري والسهيلي وقوله : " والصحيح أنّ معناهما واحد " ^(٢٨٩٣) يؤكد أنه يُرَجِّح مذهب الجمهور .

ويبدو لي أنّ استجلاء الفرق بين حالتي التعدية لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق الذي ترد فيه كل حالة ، فلا يصح أن نحكم بعدم الفرق بين (أَنْزَلَ) و(نَزَلَ) في التعدية بمجرد ورود كلا الفعلين مع القرآن الكريم من غير أن نتبيّن السياق الذي ورد فيه كل فعل ، والمثال على ذلك أنّ الفعلين (أنجا) و(نجّا) قد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ

-
- (١) ينظر : همع الهوامع : ١٦/٥ .
(٢) ينظر : الكشف : ٣٣١/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٩٤/٤ ، البحر المحيط : ٣٩٣/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٤٦/١ ، مغني اللبيب : ٦٧٩/٢ - ٦٨٠ ، همع الهوامع : ١٦/٥ ، ولم أجد رأي السهيلي في كتبه المطبوعة .
(٣) آل عمران : ٤ .
(٤) ينظر : الكشف : ٣٣/١ ، مغني اللبيب : ٦٨٠/٢ .
(٥) ينظر : البحر المحيط : ٣٩٣/٢ .
(٦) النحل : من الآية ٤٤ .
(٧) النساء : من الآية ١٤٠ .
(٨) الفرقان : من الآية ٣٢ .
(٨) ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣/٤ .
(١) ارتشاف الضرب : ٢٠٩٣/٤ .

وَالْبَحْرُ تَدْعُوهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لِّئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٢٨٩٤﴾ ، ألا يدعو ورود
فعلين من مادة واحدة في آية واحدة بطريقتين مختلفتين للتعدية إلى التساؤل عن دلالة ذلك
الاستعمال؟

وإذ صحَّ عدم الفرق بين الفعلين - كما يرى الجمهور وأبو حيان - فلماذا لم يرد الفعلان -
وهما من مادة واحدة وفي آية واحدة - متعددين بالهمزة فقط أو بالتضعيف فقط ؟

إنَّ استجلاء سياق الآية يبيِّن لنا أَنَّ الفعل (ينجيكم) متعديًا بالتضعيف أكثر دلالة على
تقرير نعم الله تعالى وكثرتها ؛ إذ يظهر أنه جل وعلا يخاطبهم بأنه من ينجيهم في كل مرة
من ظلمات البر والبحر ، أي إنَّ تعدية الفعل بالتضعيف دلَّت على المبالغة في تقرير نعمة الله
تعالى مما يشعر بوجوب شكرها .

أما الفعل (أنجانا) الذي لا دلالة فيه على التكرير فإنه ورد في سياق طلب النجاة ،
فالكافرون حين يضيق بهم الأمر يطلبون من الله تعالى نجاة واحدة تخلصهم مما هم فيه
ويظهر ذلك من قول الطبرسي ، قال : " (لئن أنجيتنا) أي في أي شدة وقعتم قلتم : لئن
أنجيتنا " (٢٨٩٥) ويظهر من ذلك أن تعدية هذا الفعل بالتضعيف تدل على ما تدل عليه تعديته
بالهمزة من معنى التكرير والمبالغة ؛ ولذلك قال تعالى بعد هذه الآية : ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا

وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ﴾ (٢٨٩٦) تعدية الفعل بالتضعيف الذي يناسب معنى الجمع في (كل
كرب) ، ولو سلمنا بعد الفرق بين حالتي التعدية هاتين فكيف نسلم مثلاً بعدم الفرق بين
(أعلم) ، و(عَلِّم) المتعديين من الفعل (علم) والحال أَنَّ " الإعلام اختص بما كان بإخبار
سريع ، والتعليم اختص بما يكون بتكرير وتكرير حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم
" (٢٨٩٧) ومما تقدّم يمكن الاطمئنان إلى ترجيح مذهب الزمخشري والسهيلي ومن وافقهما
وهو وجود الفرق بين تعدية الفعل بالهمزة وتعديته بالتضعيف شريطة أن يحتكم إلى السياق
الذي يرد فيه الفعل .

(٢) الأنعام : من الآية ٦٣ .

(٣) مجمع البيان : ٥٨/٤ .

(١) الأنعام : من الآية ٦٤ .

(٢) مفردات ألفاظ القرآن : ٥٨٠ .

الخلاف في جواز أن يتعدى الفعل تارة بنفسه وتارة بحرف جر
في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : أن الفعل الواحد قد يكون لازماً ومتعدياً بنفسه نحو : فَعَرَ فاه ، أي : فتحه ، وفغَرَ فوه ،
بمعنى : انفتح ، وقد يكون متعدياً بنفسه تارة نحو : شكرت زيدا ، وتارة أخرى بحرف جر
نحو : شكرت لزيد ، وهذان الفعلان لما تساويا في الاستعمال صارا قسماً برأسه ، إذا لم
يُستعمل أحدهما أكثر من الآخر إذ لم يُقَلْ نصحتُ زيدا أكثر من نصحت لزيد .

وهذا القسم من الأفعال الذي يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه تارة ، وتارة بحرف جر لا
سبيل إلى معرفته إلا بالسماع ^(٢٨٩٨) ، ولم يُنسب هذا القول لأحد .

الثاني : أنه لا يوجد فعل يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر ؛ لأنّ هذا يُحْتَمُّ أن يكون الفعل
قوياً وضعيفاً في الوقت نفسه وهذا لا يجوز ^(٢٨٩٩) ، ولم يُنسب هذا الرأي أيضاً ، واختاره ابن
عصفور إذ يرى أنه " ينبغي على هذا أن يُجعل : نصحتُ زيدا ، وأمثاله الأصل فيه :
نصحت لزيد ، ثم حُذِفَ حرف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع ، لأنّ النصح
لا يحل بزيد " ^(٢٩٠٠) ، قال أبو حيان : " وردّه عليه الشلوبين الصغير (ت: ٦٦٠ هـ) " ^(٢٩٠١) .

الثالث : أن الأصل في هذا القسم من الأفعال أن يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه وحرف الجر
بعده زائد ^(٢٩٠٢) ، ولم يُنسب هذا القول لأحد أيضاً .

الرابع : مذهب ابن درستويه ^(٢٩٠٣) إن قولهم : نصحت لزيد بابه أن يتعدى إلى مفعولين ،
الأول بنفسه ، والثاني بحرف الجر ، وإن قولهم نصحت لزيد رأييه منقول من قولهم :
نصحت لزيد ثوبه ، بمعنى : خَطَّتُهُ فشَبَّه القائل إصلاح الرأي لزيد بخياطة الثوب ؛ لأنّ
خياطة الثوب بمثابة إصلاحه في المعنى ، لذلك : " فكما أن (نصحت) من قولك : نصحت
لزيد ثوبه بمعنى (خَطَّتُهُ) من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرّ ،

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٣٠١/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ ، همع الهوامع : ٩/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجة : ٣٠٠/١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ ، همع الهوامع : ٩/٥ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٣٠١/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ .

فكذلك ما نُقِلَ منه ثم حُذِفَ المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : نصحت لزيد معناه : نصحت لزيد رأيَه " (٢٩٠٤).

وردّ عليه ابن عصفور وأبو حيان ، بأن ما قاله غير مسموع في كلام العرب (٢٩٠٥).

وخالف أبو حيان أيضاً أصحاب المذهب المذهب الثاني ، إذ يرى أنّ شكرت لزيد وكذلك نصحت ، " لما تساويا في الاستعمال صارا قسمًا برأسه ، خلافاً لمن منع هذا القسم ، وزعم أنّ الأصل فيه حرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع " (٢٩٠٦) .

ومن قوله هذا وخلافه لابن درستويه تبين ترجيحه للمذهب الأول وحجته في ذلك ورود السماع فيما قالوا به ومنه قوله تعالى : ﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾ (٢٩٠٧) وقوله عز وجل : ﴿وَأَنْصَحْ لَكُمْ﴾ (٢٩٠٨) .

واستدل أيضاً بأنه قد ورد في كتاب (البهيّ) المنسوب إلى الكسائي (٢٩٠٩) ، قولهم : "شكرت لك ، ونصحت لك ، ولا تقول : شكرتك ولا نصحتك " (٢٩١٠) . وأن العرب ذكروا من ذلك : كلتُ زيداً ، وكلتُ لزيد ، ووزنتُ زيداً ووزنتُ لزيد ، ووعدتُ زيداً ووعدتُ لزيد .

ومن ورود الفعل (نصح) معدى بغير حرف جر قول النابغة (٢٩١١) :

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا وَصَاتِي ، وَلَمْ تَنْجُ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة هو المذهب الأول الذي رجّحه أبو حيان لما استدلوا به من سماع يؤكّد صحة مذهبهم .

التنازع

وفيه تسع عشرة مسألة خلافية :

-
- (١) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٣٠١/١ .
 - (٢) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ٣٠١/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ .
 - (٣) ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ .
 - (٤) البقرة : من الآية ١٥٢ .
 - (٥) الأعراف : من الآية ٦٢ .
 - (٦) وهو كتاب لحن العامة المنسوب للكسائي ، ينظر : مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة ، رسالة ماجستير : ٤٣ - ٦٣ .
 - (٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٩٢/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ ، معاني القرآن للكسائي : ٨١ - ٨٢ .
 - (٨) ينظر : ديوانه : ٩٣ ، وهو من شواهد : ارتشاف الضرب : ٢٠٨٨/٤ .

١. الخلاف في التقديم في المقتضي ، أ هو شرط ، أم أكثرى؟ (٢٩١٢) .
 ٢. الخلاف في جواز التنازع إذا كان العامل سبباً مرفوعاً (٢٩١٣) .
 ٣. الخلاف في جواز إعمال عاملين في معمول واحد (٢٩١٤) .
 ٤. الخلاف في أولى العاملين في العمل (٢٩١٥) .
 ٥. الخلاف في التنازع إذا كان العامل في باب (ظن) (٢٩١٦) .
 ٦. الخلاف في التنازع إذا كان العامل الأول طالب مرفوع (٢٩١٧) .
 ٧. الخلاف في وجوب إظهار كل معمول لطالبه إذا كان العامل الأول طالب مرفوع ، وأدت مطابقتها إلى مخالفة خبر ، ومخير عنه (٢٩١٨) .
 ٨. الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظن) (٢٩١٩) .
 ٩. الخلاف في جواز كون التنازع فيه أكثر من واحد (٢٩٢٠) .
 ١٠. الخلاف في العامل إذا تنازع ثلاثة (٢٩٢١) .
 ١١. الخلاف في جواز التنازع في فعل التعجب (٢٩٢٢) .
 ١٢. الخلاف في قول العرب : ما قام وقعد إلا زيد (٢٩٢٣) .
 ١٣. الخلاف في قولهم : أعطيت وأعطاني أخوك درهمين (٢٩٢٤) .
 ١٤. الخلاف في قولهم : كلمت وكلمني أخوك كلمتين (٢٩٢٥) .
 ١٥. الخلاف في قولهم : متى رأيت وقلت زيدا منطلقاً (٢٩٢٦) .
 ١٦. الخلاف في قولهم : ضربت وضربني قومك قومك (٢٩٢٧) .
 ١٧. الخلاف في قول امرئ القيس ، هل هو من باب الإعمال؟ (٢٩٢٨) .
- فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال.**

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣٩/٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٠/٤ - ٢١٤١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥١/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٣٤/٢ ، ٢١٤١/٤ ، شرح التسهيل : ٩٤/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٦٤٦/٢ - ٦٤٧ ، مغني اللبيب : ٦٦٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥٢/١ ، شرح التصريح : ٣٢١/١ ، همع الهوامع : ١٣٧/٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٢/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٣/١ م ٨٣ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٥٢ م ٣٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٦١٣/١ ، انتلاف النصرة : ١١٣ م ٣ ، همع الهوامع : ١٣٧/٥ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٣/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٦٢٢/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥٦/١ ، همع الهوامع : ١٤٢/٥ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٣/٤ - ٢١٤٤ ، الرد على النحاة : ٨٥ - ٨٦ ، شرح الرضي على الكافية : ١٨٠/١ ، تذكرة النحاة : ٣٤١ ، مغني اللبيب : ٦٣٥/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥٧/١ - ٤٥٨ ، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب : ٢٠٤/١ - ٢٠٦ ، شرح التصريح : ٣٢٠/١ - ٣٢١ ، همع الهوامع : ١٣٩/٥ - ١٤٠ ، حاشية الصبان : ١٥٦/٢ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٤/٤ - ٢١٤٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٥/٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٦/٤ ، النجم الثاقب شرح الكافية ابن الحاجب : ١٩٣/١ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٦/٤ - ٢١٤٧ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٨/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٦٢/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٨/٤ - ٢١٤٩ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٥٠/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٥٠/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٥٠/٤ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٥١/٤ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٥٢/٤ ، همع الهوامع : ١٤٤/٥ .

١٨. الخلاف في جواز التنازع في الحال^(٢٩٢٩) .
١٩. الخلاف في جواز التنازع في المضمّر^(٢٩٣٠) .

الخلاف في جواز إعمال عاملين في معمول واحد

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الجمهور^(٢٩٣١) ، أنه لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، وأنّ ذلك : " مفقود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح في مسألة : زيد وعمر منطلقان ، لأنّ الاثنين فيهما ، كل واحد منهما جزء علة ، فالعلة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين ، إذ لا يصح إسناد كل منهما وحده إلى زيد ، ولا يصح إسناد كل من زيد وعمر وحده إلى منطلقان " ^(٢٩٣٢) .

إذ يوجد فرق بين المسألتين ، وهذا الفرق هو : " استقلال كل من الفعلين بالنسبة إلى زيد وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى (منطلقين) ، إذ لا يصح : زيد منطلقاً ، ويصح : قام زيد " ^(٢٩٣٣) .

الثاني : مذهب الفراء^(٢٩٣٤) ، أنه إذا استوى العاملان وكان أحدهما معطوفاً على الآخر (بـالواو) ، فكلاهما يعمل لأنّ معمولهما واحد فصار كالعامل الواحد، نحو : قام وقعد أخواك ، فر(أخواك) فاعل لفعلين مختلفين في اللفظ والمعنى ، كما يُسند خبر (إنّ) إلى المبتدأ ، وكما يرفع (منطلقان) في قولهم : زيد وعمر منطلقان ، بالمعطوف والمعطوف عليه معاً لاقتضاءهما له .

ورُدّ عليه ، بأنّ النحاة يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية والطبيعية ، وإعمال عاملين في معمول واحد ممتنع عند أهل الأصول^(٢٩٣٥) .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب الجمهور وعلامة الترجيح مخالفته للفراء وعدم تصريحه برأي الجمهور^(٢٩٣٦) .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٥٣/٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٥٣/٤ .

(١) ينظر : همع الهوامع : ١٣٧/٥ .

(٢) همع الهوامع : ١٣٧/٥ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥٢/١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٩٤/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٦٤٦/٢ - ٦٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٢١٤١/٤ ، شرح

التصريح : ٣٢١/١ ، همع الهوامع : ١٣٧/٥ .

(٥) ينظر : شرح التصريح : ٣٢١/١ .

أما المحدثون فيرون في مذهب الفراء تحرراً من قواعد النحاة ، إذ يرى الدكتور مهدي المخزومي أنه " يبدو للدارس أنّ رأي الفراء وجيه مقبول ؛ لأنه كما يتعدد الفاعل في نحو : يحسن زيدٌ وعمرٌ ، يتعدد الفعل في : يحسن ويُسيء ابنك ، وليس في الاعتبار اللغوية ما يمنع من ذلك ... ولعل الدارس يجعل من رأي الفراء منطلقاً إلى إلغاء باب التنازع ؛ لأنّ هذا الباب مفتعل لا أساس له في واقع الاستعمال ، ولم يرد في الكلام إلا ما كان الفعلان فيه في جهة الاقتضاء " (٢٩٣٧) .

وناصر الدكتور إبراهيم السامرائي الفراء في رأيه ورأى ما ذهب إليه لمحا للحقيقة ورد للأمور إلى نصابها^(٢٩٣٨) ، ويرى أنّ النحاة منعوا إعمال عاملين في معمول واحد ، " لسبب منطقي هو أنّ المعمول لا يقبل تأثير العامل فكأنه النتيجة للعامل ، وبما أنّ السبب أو العلة لا تؤدي إلى أثر أو نتيجة واحدة حدث هذا التنازع المزعوم " (٢٩٣٩) .

وذكر الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري أنه يجوز أن يكون في الجملة فاعل لفعلين لأنّ " هذا هو سبيل المعنى وهذه هي طبيعته " (٢٩٤٠) .

لذلك يبدو أنّ ما ذهب إليه الفراء هو الراجح ؛ لأنه نابع من طبيعة اللغة وبساطتها البعيد عن المنطق ، لاسيما أنه لا يؤدي إلى إخلال أو تعارض في معنى الجملة .

الخلاف في كون التنازع فيه أكثر من واحد

في هذه المسألة قولان :

-
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤١/٤ .
 - (١) قضايا نحوية : ١٧١/٢ - ١٧٢ .
 - (٢) ينظر : النحو العربي نقد وبناء : ٩٦ .
 - (٣) النحو العربي نقد وبناء : ٩٥ .
 - (٤) نحو التيسير : ٣١ .

الأول : مذهب الجمهور والمازني^(٢٩٤١) أنه يجوز التنازع في الفعل المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة ؛ لأنه سُمع فيما يتعدى إلى مفعولين فهو قياس فيما يتعدى إلى ثلاثة ، فمن السماع ما حكاه سيبويه عن العرب قولهم : " متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقًا " ^(٢٩٤٢) أعمل (رأيت) وخُذِف مفعول (قلت) ، الذي هو قولنا : زيد منطلق ، الوجه فيه : " متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقًا " ^(٢٩٤٣) وأما القياس فيجوز ، " كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يُسمع لأنه قياس أصولهم ، فيقال في إعمال الأول : أعلمني وأعلمته زيدًا عمرًا قائمًا إياه إياه " ^(٢٩٤٤) ، واختار هذا القول ابن عقيل^(٢٩٤٥) .

الثاني : مذهب الجرمي^(٢٩٤٦) ، أنه لا يجوز التنازع فيما يتعدى إلى مفعولين أو إلى ثلاثة ؛ لأنه لم يُسمع فيما يتعدى إلى ثلاثة فلا يجوز القياس عليه ، إذ يرى أنّ باب التنازع خارج عن القياس ، وإنما يُقتصر فيه على السماع .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب الجمهور والمازني من خلال ردّه على الجرمي بقوله : " والصحيح جواز ذلك " ^(٢٩٤٧) ، واحتج لما ذهب إليه بما احتج به الجمهور من حكاية سيبويه عن العرب وبقول المبرد : " هو هو زيدًا منطلقًا تجعل (هو) ابتداء وخبره (هو) الثاني ، وهما ضمير (زيد منطلق) ؛ إلا أنك رفعتهما لأنهما بعد قلت " ^(٢٩٤٨) .

ويبدو أنّ ما اختاره أبو حيان هو الراجح لما استدلل القائلون به من سماع وقياس.

الاشتغال

وفيه سبع وعشرون مسألة خلافية :

- ١ . الخلاف في جواز دخول (ليس) في باب الاشتغال^(٢٩٤٩) .
- ٢ . الخلاف في جواز دخول جمع التكسير في باب الاشتغال^(٢٩٥٠) .
- ٣ . الخلاف في جواز دخول المصدر العامل في باب الاشتغال^(٢٩٥١) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٦/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٦٢/١ ، همع الهوامع : ١٤٦/٥ .
 - (٢) كتاب سيبويه : ٧٩/١ .
 - (٣) كتاب سيبويه : ٧٩/١ .
 - (٤) همع الهوامع : ١٤٦/٥ .
 - (٥) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٦٢/١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٦/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٦٢/١ ، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب : ١٩٣/١ ، همع الهوامع : ١٤٦/٥ .
 - (٧) ارتشاف الضرب : ٢١٤٦/٤ .
 - (٨) المقتضب : ٧٩/٤ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٦/٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦١/٤ ، همع الهوامع : ١٥٢/٥ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦١/٤ ، همع الهوامع : ١٥٢/٥ .

٤. الخلاف في جواز تقديم معمول الشرط على الأداة (٢٩٥٢).
٥. الخلاف في جواز تقديم معمول الجواب على فعله (٢٩٥٣).
٦. الخلاف في الاسم المشتغل عنه إذا وليته أداة تحضيض أو عرض أو تمن (٢٩٥٤).
٧. الخلاف في الاسم إذا وليته (إذا) الفجائية ، هل يجوز فيه الاشتغال؟ (٢٩٥٥).
٨. الخلاف في الاسم إذا فصل بينه وبين الفعل بأجنبي ، هل يجوز فيه الاشتغال؟ (٢٩٥٦).
٩. الخلاف في جواز تقديم معمول الفعل على حرف التنفيس إذا دخلت (السين) أو (سوف) على الفعل (٢٩٥٧).
١٠. الخلاف في اسم الاستفهام المشتغل عنه إذا فصل بين الهمزة والاسم مبتدأ (٢٩٥٨).
١١. الخلاف في المشتغل عنه إذا نُفي بحرف يختص (٢٩٥٩).
١٢. الخلاف في جواز أن تلي (الهمزة) الاسم المشتغل عنه مع وجود الفعل في الكلام (٢٩٦٠).
١٣. الخلاف في الاسم المشتغل عنه إذا وليه فعل أمر (٢٩٦١).
١٤. الخلاف في قولهم : أمّا زيداً فجداً له ، وأمّا بكرًا فسقيًا له (٢٩٦٢).
١٥. الخلاف في الاسم المشتغل عنه إذا ولي الاسم همزة الاستفهام وكان الفعل من باب (ظن) وكان الاستفهام عن الاسم (٢٩٦٣).
١٦. الخلاف في الرفع والنصب إذا ولي الاسم المشتغل عنه حرف نفي لا يختص (٢٩٦٤).
١٧. الخلاف في جواز العطف على جملة ذات وجهين إذا روعيت الصغرى ولم يكن فيها ضمير (٢٩٦٥).
١٨. الخلاف في ناصب الاسم المشتغل عنه (٢٩٦٦).
١٩. الخلاف في جواز جر الاسم السابق بمثل ما جرّ الضمير نحو : بزيدٍ مررت به (٢٩٦٧).

-
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦١/٤ ، همع الهوامع : ١٥٢/٥ - ١٥٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٣/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٣/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٣/٤ - ٢١٦٤ ، المساعد على تسهيل على الفوائد : ٤١٢/١ - ٤١٣ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٤/٤ ، همع الهوامع : ١٥١/٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٤/٤ ، همع الهوامع : ١٥١/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٤/٤ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٥/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٦٩/١ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٥/٤ ، همع الهوامع : ١٥٦/٥ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٦/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٣/١ ، همع الهوامع : ١٥٥/٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٦/٤ ، همع الهوامع : ١٥٤/٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٧/٤ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٧/٤ - ٢١٦٨ ، همع الهوامع : ١٥٥/٥ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٨/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٥/١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٠/٤ - ٢١٧١ ، همع الهوامع : ١٥٧/٥ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧١/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢/١ م ١٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٦٦ م ٣٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٩/٢ - ٤١٠ ، ائتلاف النصرة : ١١٣ م ٢ ، همع الهوامع : ١٥٨/٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٢/٤ ، همع الهوامع : ١٥٨/٥ - ١٥٩ .

٢٠. الخلاف في رافع (ضاربه) في نحو : أتضربُ زيدًا أنت ضاربُهُ (٢٩٦٨) .
٢١. الخلاف في الابتداء المسبوق بالاستفهام الداخل على أجنبي من المسبوق نحو : أنت زيدٌ تضربُهُ (٢٩٦٩) .
٢٢. الخلاف في جواز رفع الاسم المشتغل عنه مطلقًا بإضممار (كان) أو فعل مبني للمجهول (٢٩٧٠) .
٢٣. الخلاف في جواز نصب (زيد) وهو الذي كان مبتدأ أولًا، في نحو : زيدًا أخاه تضربه (٢٩٧١) .
٢٤. الخلاف في الضمير أو السببي إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي انتصب عليه الاسم السابق ، أ يجوز أن يكون في باب الاشتغال أم شرطه أن ينتصب من جهة واحدة؟ (٢٩٧٢) .
٢٥. الخلاف في قولهم : (أزيدُ قام) (٢٩٧٣) .
٢٦. الخلاف في جواز نصب (زيد) في قولهم : أزيدُ ذُهب به (٢٩٧٤) .
٢٧. الخلاف في جواز تعدية فعل المضمر المتصل إلى مضمرة المنفصل (٢٩٧٥) .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٢/٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٣/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٣/٤ ، همع الهوامع : ١٥٩/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٤/٤ - ٢١٧٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٥/٤ - ٢١٧٦ ، همع الهوامع : ١٥٩/٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٦/٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٦/٤ - ٢١٧٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٢٩/١ ، همع الهوامع : ١٦١/٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٨/٤ .

الخلاف في اسم الاستفهام المشتغل عنه ، إذا فصل بين
الهمزة والاسم مبتدأ

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه الرفع تشبيهاً له بـ(زيدٌ ضربته)؛ إذ يقول : " وتقول : أنت عبد الله ضربته ؛ لأنّ الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ، ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرف استفهام ، وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى " (٢٩٧٦) .

ويجوز عنده النصب تشبيهاً له بـ(زيداً ضربته)، إذ يقول: " إلا أنّك إن شئت نصبته كما تنصب، زيداً ضربته، فهو عربي جيّد ، وأمره ها هنا على قولك: زيدٌ ضربته " (٢٩٧٧) .

وقد وهم ابن عصفور عندما ذكر أنّ " سيبويه يختار فيه الرفع " (٢٩٧٨) ، وفاته أنّ سيبويه قد أجاز النصب أيضاً .

ووهم السيوطي أيضاً عندما ذكر أنّ الأخفش يجيز النصب ، " وسيبويه على المنع لبعده عن الفعل " (٢٩٧٩) ؛ لأنّ سيبويه كما ذكرت يجيز الرفع والنصب .

الثاني : مذهب الأخفش (٢٩٨٠) ، اختيار النصب تشبيهاً له بـ(زيداً ضربته) نحو : أنت عبد الله ضربته ، فالنصب - عند الأخفش - هو الأجود ؛ " لأنّ أنت ينبغي أن ترتفع بفعل مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت) ساقطاً على : عبد الله " (٢٩٨١) .

أما أبو حيان فقد اختار مذهب سيبويه - وإن لم يصرّح به - بدليل مخالفته للأخفش (٢٩٨٢) . ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة مذهب سيبويه موافقةً للقياس ؛ لأنّ اسم الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء فلا مُسوِّغ لاختيار النصب وإضمار فعل (٢٩٨٣) .

الخلاف في جواز نصب (زيد) في قولهم : (أزيدُ ذهبَ به) .

في هذه المسألة قولان :

(١) كتاب سيبويه : ١٠٤/١ .

(٢) كتاب سيبويه : ١٠٤/١ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٦٩/١ .

(٤) همع الهوامع : ١٥٥/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٩/١ ، همع الهوامع : ١٥٥/٥ .

(٦) كتاب سيبويه : ١٤/١ ، هامش (١) .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٦٥/١ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٦٩/١ .

الأول : مذهب سيبويه والجمهور^(٢٩٨٤) ، أن (زيد) ، مرفوع على الاشتغال ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن الجار والمجرور في موضع رفع ، والتقدير : (أذهب بزيد أذهب به) ، واختار هذا المذهب ابن مالك والرضي وابن عقيل^(٢٩٨٥) .

الثاني : مذهب المبرد^(٢٩٨٦) وابن السراج^(٢٩٨٧) والسيرافي^(٢٩٨٨) ، أنه يجوز في (زيد) النصب على أن يكون الجار والمجرور في موضع نصب ، والمفعول الذي يقوم مقام الفاعل ضمير المصدر ، وهذا الرأي إنما بُني " على جواز إسناد الفعل إلى مصدره الذي تضمنه " ^(٢٩٨٩) .

و ضعف ابن مالك ما ذهبوا إليه ؛ لأنه - بحسب رأيه - " قول يلزم منه جواز الاقتصار على (ذهب) ؛ لأنه على قوليهما مسند إلى منوي والجار والمجرور فضلة ومثل هذا لا يوجد في كلام العرب فلا يلتفت إليه " ^(٢٩٩٠) . لذلك يرى أن المصدر الذي تضمنه الفعل على تقدير نكرة ، أي : ذهب به ذهاب ^(٢٩٩١) .

وضعف رأيهم كذلك الرضي ؛ وذلك " لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله " ^(٢٩٩٢) .

أما أبو حيان فظاهر كلامه يدل على أنه يرجح مذهب المبرد ؛ بدليل أنه يرى أن المصدر الذي تضمنه الفعل على تقدير معرفة ، إذ يقول : " والذي يقتضيه النظر أن يقدّر معرفة ، أي : الذهاب " ^(٢٩٩٣) كما قُدرت في قوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ^(٢٩٩٤) أي : " العدل " ^(٢٩٩٥) ، وكما قُدرت في قولهم : " من كذب كان شرًّا له " أي : الكذب ^(٢٩٩٦) .

-
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٠٤/١ ، همع الهوامع : ١٦١/٥ .
 - (٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٧٢/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٢٩/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٤/١ .
 - (٣) لم أجد رأيه في كتابيه المقتضب والكامل .
 - (٤) لم أجد رأيه في الأصول ولا في الموجز .
 - (٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٢٧/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٢٩/١ ، ارتشاف الضرب : ٢١٧٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٤/١ ، شفاء العليل : ٤٣٠/١ ، همع الهوامع : ١٦١/٥ .
 - (٦) شفاء العليل : ٤٣٠/١ .
 - (٧) شرح الكافية الشافية : ٦٢٧/٢ .
 - (٨) شرح الكافية الشافية : ٦٢٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢١٧٧/٤ .
 - (٩) شرح الرضي على الكافية : ٤٢٩/١ .
 - (١) ارتشاف الضرب : ٢١٧٧/٤ .
 - (٢) المائدة : من الآية ٨ .
 - (٣) البحر المحيط : ٤٥٥/٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٧/٤ .

المصدر

وفيه اثنتان وعشرون مسألة خلافية :

١. الخلاف في المصدر البديل من الفعل الذي لا يظهر معه الفعل أ يقاس عليه أم لا يقاس ؟ (٢٩٩٧).
٢. الخلاف في العامل في معمول المصدر (٢٩٩٨).
٣. الخلاف في جواز تقديم معمول المصدر عليه إذا كان نائباً عن الفعل (٢٩٩٩).
٤. الخلاف في المصدر ، أ يتحمل الضمير أم لا ؟ (٣٠٠٠).
٥. الخلاف في إعمال المصدر النائب عن الفعل إذا كان مصغراً (٣٠٠١).
٦. الخلاف في تقدير المصدر بحرف ، هل هو شرط في العمل (٣٠٠٢).
٧. الخلاف في جواز تقديم معمول المصدر المقدر بحرف مُصَدَّر عليه (٣٠٠٣).
٨. الخلاف في المصدر المقدر بحرف ، هل يعمل ماضياً ؟ (٣٠٠٤).
٩. الخلاف في جواز إعمال المصدر إذا كان مضمراً (٣٠٠٥).
١٠. الخلاف في جواز إعمال المصدر إذا كان مجموعاً جمع تكسير (٣٠٠٦).
١١. الخلاف في إعمال المصدر المضاف (٣٠٠٧).
١٢. الخلاف في فاعل المصدر المضاف (٣٠٠٨).
١٣. الخلاف في جواز إضافة المصدر المضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل (٣٠٠٩).
١٤. الخلاف في جواز أن يرفع المصدر المنون المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله (٣٠١٠).
١٥. الخلاف في فاعل المصدر المؤول ، أ هو محذوف أم مضمير ؟ (٣٠١١).
١٦. الخلاف في إعمال المصدر المنون (٣٠١٢).
١٧. الخلاف في جواز خفض الاسم بعد المصدر المنون (٣٠١٣).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٣/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧١/١ ، حاشية الصبان : ٤٣/٢ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٥/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٤٤/٢ ، همع الهوامع : ٧٦/٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٥/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧٥/١ ، همع الهوامع : ٧٦/٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٥/٥ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٦/٥ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٦/٥ ، همع الهوامع : ٦٨/٥ - ٦٩ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٦/٥ ، همع الهوامع : ٦٩ /٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٦/٥ ، همع الهوامع : ٧٠/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٧/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٢٦/٢ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٧/٥ ، همع الهوامع : ٦٦/٥ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٨/٥ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٨/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٢/٢ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٨/٥ ، همع الهوامع : ٧٥ - ٧٤/٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٩/٥ - ٢٢٦٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٤/٢ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٠/٥ ، همع الهوامع : ٧٤ - ٧٣/٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٠/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٤/٢ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ .

١٨. الخلاف في جواز إعمال المصدر المعرّف بـ(اللام) (٣٠١٤).
١٩. الخلاف في أي المصادر أقوى في العمل؟ (٣٠١٥).
٢٠. الخلاف في جواز الإتيان على محل المصدر (٣٠١٦).
٢١. الخلاف في جواز حذف المصدر المنحل وإبقاء معموله (٣٠١٧).
٢٢. الخلاف في إعمال اسم المصدر ، ما كان أصل وضعه لغير المصدر (٣٠١٨).

الخلاف في جواز إعمال المصدر إذا كان مجموعًا جمع تكسير

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب قوم من النحاة ، وتبعهم في ذلك ابن عصفور وابن مالك وابن هشام (٣٠١٩) ، جواز إعمال المصدر إذا كان مجموعًا جمع تكسير .

ونقل أبو حيان والسيوطي عن ابن مالك قوله بجواز إعمال المصدر المجموع جمع تكسير ، والناظر في قول ابن مالك يلاحظ أنه منع الإعمال إذ يقول : " وكذا المجموع حقه ألا يعمل ؛ لأنّ لفظه إذا جمع مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل والفعل مشتق منه ، فإنّ ظُفِرَ بإعماله محجوجًا فُيْلَ ولم يُقَسَّ عليه " (٣٠٢٠) واستدل من ذهب إلى هذا الرأي بقول العرب : " تركته بملاحس البقر أولادها " (٣٠٢١) ، إذ انتصب قولهم : (أولادهم) بالمصدر المجموع جمع تكسير وهو (ملاحس). وقول الشاعر :

وقد وعدتكَ مؤعِدًا لو وَفَّتْ به مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (٣٠٢٢) .

إذ انتصب (أخاه) بـ(مواعيد) ، وهو مصدر مجموع جمع تكسير .

-
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٦٢/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٧٨/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ ، شرح التصريح : ٣٦/٢ ، همع الهوامع : ٧٣/٥ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٢/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٦/٢ ، همع الهوامع : ٧٣/٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٢/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٦/٢ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٣/٥ ، همع الهوامع : ٧١/٥ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٤/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٩/٢ ، همع الهوامع : ٧٨ - ٧٧/٥ .
 - (١) ينظر : المقرّب : ١٤٤ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٥٧/٥ ، شرح قطر الندى : ٢٨٤ - ٢٨٥ ، همع الهوامع : ٦٦/٥ .
 - (٢) شرح الكافية الشافية : ١٠١٥/٢ .
 - (٣) مجمع الأمثال : ٢٣٧/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٧/٥ .
 - (٤) البيت للشماخ بن ضرار الذبياني الغطفاني في ديوانه : ٢٧ ، ورواية الديوان : أوأعدتني ما لا أحاول نفعه مواعيد عرقوب أخاه بيثرب وهو من شواهد ارتشاف الضرب : ٢٢٥٧/٥ .

الثاني : مذهب ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) (٣٠٢٣) ، أنه لا يجوز إعماله ، واختاره أبو حيان بقوله : " وإياه اختار ، ويؤول ما ورد مما يقتضي ظاهره أنه يعمل مجموعاً " (٣٠٢٤) ، ويبدو أنّ اختيار أبي حيان نابع من القياس ؛ لأنّ ابن هشام نقل أنّ من منع إعمال المصدر المجموع جمع تكسير قاس المنع على المصدر المصغر الذي لا يجوز إعماله (٣٠٢٥) .

ويبدو أنّ المذهب الأول هو الراجح لما استدلوا به من سماع وقياس .

الخلاف في جواز إعمال المصدر المعرّف بـ (اللام) .

الأول: مذهب سيبويه (٣٠٢٦) ، ونقله ابن أصبغ (٣٠٢٧) (ت في حدود ٣٢٨ هـ) عن الفراء (٣٠٢٨) جواز إعمال المصدر المعرّف بـ (اللام) ، وهو يعمل عمل فعله - كالمصدرين المنون والمضاف - فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به نحو : يعجبني الضرب زيدٌ عمرًا ، وإلى هذا ذهب المبرد واختاره ابن عصفور (٣٠٢٩) .

واستدل سيبويه بقول الشاعر :

ضعيف النكايّة أعداءه يخالُ الفرارَ يراخي الأجل (٣٠٣٠)

الثاني : مذهب الكوفيين وتبعهم البغداديون وجماعة من البصريين مثل ابن السراج (٣٠٣١) أنه لا يجوز إعمال المصدر المعرّف بـ (اللام) ، وحجتهم في ذلك : أنّ المصدر لا يعمل عمل فعله إلا إذا حُمِلَ على الفعل ؛ لأنّ الفعل نكرة ، وإذا ما عُرِفَ المصدر بـ (اللام) زال شبهه بالفعل لذلك فإنّ المعمول الظاهر بعده ليس عاملاً فيه المصدر ، بل هو لعامل يفسره المصدر كما في المصدر المنون ؛ لذلك فقد أجاز - من ذهب إلى هذا الرأي - خفض الاسم بعده ، والمصدر المعرّف بـ (اللام) على تقدير مصدر محذوف ، إذ قالوا: قالت العرب: يعجبني الإكرامُ عندك سعدٌ بنيه ، أي أكرم سعدٌ بنيه .

وردّ عليهم ابن عصفور بالسماع والقياس ، فأما السماع فقد استدل بما استدل به سيبويه ، وأما القياس فإنّ حجتهم هذه تمنع إعمال المصدر المضاف ، فإنّ قيل : إنّ الإضافة فيها

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٨/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢٢٥٨/٥ .

(٧) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٨٥ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٩٢/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٧٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ .

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبغ بن خالد بن يزيد الباجي أبو إسحاق ، قال فيه ابن الفرضي : إنه كان حافظاً للغة والنحو ، ينظر : بغية الوعاة : ٣٤٩/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ ، ولم أجد رأي الفراء في كتابه معاني القرآن .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٥/١ ، شرح جمل الزجاجي : ٢٦/٢ .

(٥) من شواهد كتاب سيبويه : ١٩٢/١ ، المقرّب : ١٤٤ ، همع الهوامع : ٧٢/٥ ، الدرر اللوامع : ٢٥٢/٥ ، وثكي العدو نكابة إذا أكثر في العدو الجراح فوهنوا لذلك ، ينظر : لسان العرب : ٢٨٨/١٤ مادة (نكي) .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٦/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٤/٢ ، همع الهوامع : ٧٢/٥ .

تفصيل ، فالجواب : لا تخلو الإضافة من أن تكون محضة أو غير محضة ، وإضافة المصدر محضة يكتسب بها المضاف تعريفاً^(٣٠٣٢) .

وقد وهم أبو حيان وابن عقيل^(٣٠٣٣) في رأي ابن السراج عندما ذكرا أنه متابع للكوفيين والبغداديين ، والناظر فيما قاله ابن السراج يلاحظ غير ذلك فهو يجيز الإعمال إذ يقول : " وتدخل (الألف واللام) على هذا فنقول : عجبت من الضرب زيذاً بكرٌ ، ولا يجوز أن تخفض (زيذاً) من أجل (الألف واللام) لأنهما لا يجتمعان ، والإضافة كـ (النون والتتوين)"^(٣٠٣٤) .

الثالث : مذهب أبي علي الفارسي وجماعة من البصريين^(٣٠٣٥) ، جواز إعماله لكن على قبح في ذلك نحو : أعجبنى الشتمُ بكرٌ خالداً ، أي : أعجبنى أن شتمَ بكرٌ خالداً .

الرابع : مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة^(٣٠٣٦) ، التفصيل في هذه المسألة فالمصدر المعرّف بـ (اللام) إن سُبِقَ بضمير جاز إعماله نحو : إنك والضربُ خالداً المسيءُ : أي : وضربُك ، وإن لم يسبقه ضميرٌ لم يجز إعماله فلا يقال : عجبت من الضرب زيذاً عمرًا .

وانتقد ابن الطراوة الفارسي زاعماً أنه أجاز في المصدر المعرّف بـ (اللام) الإعمال بقوله : " وأجاز في هذا الباب ، أعجبنى الضربُ زيذاً عمرًا ، وهذا باطل لا وجه له وتوهمٌ فاسدٌ لا يُعْبَأُ به ، لأنّ (الضرب) هاهنا هو اسم جنس المأخوذ في غير ما حُقِّ لا يتوجه إلا ما يتوجه في (رجل) من بابهِ ؛ لأنه في مقابلته وموضوع بإزائه ويدل على فساده ، امتناع وجوده في نثر ولا نظم بغير نظر فيه ولا بحث " ^(٣٠٣٧) .

وفي حقيقة الأمر أنّ ابن الطراوة انتقد الفارسي على شيء لم يقله لأن الفارسي أجاز هذه المسألة على (قُبْحِ فيها) ، ولم يجزها مُطلقاً ، وخير دليل على ذلك أنّ أبا حيان قد أفرد له مذهباً مستقلاً في هذه المسألة الخلافية^(٣٠٣٨) .

يقول أبو علي الفارسي : " ومثال ما أُعمل من المصادر وفيه (الألف واللام) قولك : أعجبنى الضربُ زيذاً عمرو ، والشتمُ خالداً ، قبيح " ^(٣٠٣٩) .

-
- (٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٦/٢ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٤/٢ .
(٢) الأصول في النحو : ١٣٧/١ .
(٣) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٦٣/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ .
(٤) ينظر : رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ٥٦ - ٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٥/٢ ، شرح التصريح : ٣٦/٢ ، همع الهوامع : ٧٣/٥ .
(٥) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ٥٦ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ .
(١) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٦٣/١ .

وانتقده ابن الطراوة على احتجاجه بجواز إعمال المصدر المعرّف بـ(اللام) بقول الشاعر :
ضعيف النكاية أعداءه .

يقول ابن الطراوة : " فلام التعريف فيه معاقبة العائد عليه ، تقديره : ضعيف نكايته أعداءه ، كأنه قال : قليلة إساءته عدوّه ، ثم وُقِّق إلى الصواب بغير كفيل يمنع ذلك في التنزيل بقوله : ولم يجيء من المصادر شيء بالألف واللام ، مُعملاً في التنزيل ، وهذا الحمق الذي لا رعي عنه ولا بدّ من الإقرار به " (٣٠٤٠) .

وفي حقيقة الأمر أنّ هذا النقد الموجّه إلى الفارسي لا مسوغ له ، لأنه لم يحتج بهذا البيت بل احتج به سيبويه ومن تابعه ، لذلك فهو يُخرج على غير ما قالوا إذ يقول : " ومما جاء في الشعر من هذا قوله : ضعيف النكاية ... فهذا بمنزلة قولك : أعجبنى أن شتّم بكرٌ خالداً ، وهو قبيح " (٣٠٤١) .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب ابن الطراوة بقوله " وإياه اختار " (٣٠٤٢) .

اسم الفاعل

وفيه تسع عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في جواز إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع (٣٠٤٣) .
٢. الخلاف في جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان مصغراً (٣٠٤٤) .
٣. الخلاف في جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف قبل العمل (٣٠٤٥) .
٤. الخلاف في اعتماد اسم الفاعل على حرف النداء (٣٠٤٦) .
٥. الخلاف في شرط إعمال اسم الفاعل ، هل يجب فيه أن يعتمد على شيء قبله؟ (٣٠٤٧) .
٦. الخلاف في اسم الفاعل إذا كان دالاً على الماضي ، هل يرفع المضمّر ؟ (٣٠٤٨) .
٧. الخلاف في اسم الفاعل إذا كان دالاً على الماضي ، هل يرفع الظاهر ؟ (٣٠٤٩) .

(٢) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : ٥٦ .

(٣) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٦٣/١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٢٦١/٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٧/٥ ، همع الهوامع : ٧٩/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٧/٥ ، تسهيل الفوائد : ١٣٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩١/٢ - ١٩٢ ، همع الهوامع : ٨١/٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٦٨/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٩/٢ ، شفاء العليل : ٦٢٣/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٠/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧١/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٤/٢ ، همع الهوامع : ٧٩/٥ - ٨١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧١/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٨٩/٢ ، همع الهوامع : ٧٩ - ٨١ .

٨. الخلاف في عمل اسم الفاعل في مفعولين إذا كان دالاً على الماضي (٣٠٥٠).
٩. الخلاف في (أل) في اسم الفاعل والمفعول ، وهل يعملان إذا لحقتهما ؟ (٣٠٥١) .
١٠. الخلاف في جواز الفصل بين اسم الفاعل ومجروره بالمفعول (٣٠٥٢) .
١١. الخلاف في اسم الفاعل إذا أضيف إلى مفعوله (٣٠٥٣) .
١٢. الخلاف في جواز نصب معمول اسم الفاعل إذا كان مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل) (٣٠٥٤) .
١٣. الخلاف في موضع الضمير المتصل باسم الفاعل إذا كان غير مثني مجموعاً جمع مذكر سالماً (٣٠٥٥) .
١٤. الخلاف في موضع الضمير المتصل باسم الفاعل إذا كان مثني أو غير مجموع جمع مذكر سالماً (٣٠٥٦) .
١٥. الخلاف في جواز النصب على الموضع في قولهم : هذا الضارب الجارية و غلام المرأة ، وهذا الضارب المرأة و غلامها (٣٠٥٧) .
١٦. الخلاف في جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان فيه (أل) (٣٠٥٨) .
١٧. الخلاف في جواز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ إذا كان لشيء من سببه (٣٠٥٩) .
١٨. الخلاف في جواز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ إذا كان اسم الفاعل مجروراً بحرف جر زائد (٣٠٦٠) .
١٩. الخلاف في جواز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ، إذا كان اسم الفاعل خبراً للمبتدأ ، وهو من سبب المبتدأ (٣٠٦١) .

-
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧١/٥ - ٢٢٧٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٨/٢ ، شرح الأشموني : ٤٤٤/٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٢/٥ - ٢٢٧٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٢٢/١ ، همع الهوامع : ٨٢/٥ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٣/٢ - ١٠١٤ ، ٢٢٧٢/٥ - ٢٢٧٣ ، شرح المفصل : ١٠٨/٢ - ١٠٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٩٣/٣ ، أوضح المسالك : ١٠٩/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٨/٢ ، شرح التصريح : ١٣٧/١ ، همع الهوامع : ٢٩٣/١ ، ٨٢/٥ . (أل) في اللغة العربية ، دراسة لغوية نحوية : ٥٠ - ٥٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٤/٥ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٣/٥ - ٢٢٧٥ ، همع الهوامع : ٨٣/٥ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٥/٥ - ٢٢٧٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٥٦/١ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٦/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٤/٢ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٨/٥ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٨/٥ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٩/٥ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٩/٥ ، همع الهوامع : ٨٤/٥ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٩/٥ ، همع الهوامع : ٨٤/٥ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٩/٥ ، همع الهوامع : ٨٤/٥ .

الخلاف في (أل) في اسم الفاعل والمفعول ، وهل يعملان إذا لحقتهما ؟

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه والجمهور^(٣٠٦٢) ، أنها معرفة موصولة ، وهي بمعنى (الذي) وفروعه ، وحجتهم في ذلك عودة الضمير عليها في نحو قولهم : مررت بالقائم أبوهما ، ومررت بالمضروب أخوهما ، وهي بذلك تشبه (الذي) بعودة الضمير إليه من صلته ؛ لأنّ الضمائر لا تعود إلا على الأسماء^(٣٠٦٣) ، واسم الفاعل والمفعول إذا دخلتهما يعملان في الماضي والمستقبل والحال ، نحو : هذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً ، وعلى هذا لا يجوز تقديم معموله عليه ؛ لأنّ الصلة لا تتقدم على الموصول .

و اختلف القائلون بهذا الرأي ، أ (أل) موصول اسمي أم موصول حرفي ؟ على قولين :

أولاً : قول المازني^(٣٠٦٤) أنها موصول حرفي ، ورُدّ رأيه بأنّ (أل) إذا اتصلت باسم الفاعل والمفعول لا يمكن أن تؤوّل بالمصدر ، وأنّ الضمير في قولهم : قد أفلح المتقي ربّه ، يعود عليها ، وأنّ الضمير لا يعود إلا على الأسماء^(٣٠٦٥) .

ورُدّ المازني هذا القول بأنّ الضمير في قولهم : قد أفلح المتقي ربّه يعود على موصوف محذوف ، أي : قد أفلح الرجل المتقي ربّه ، ورُدّ عليه بأنّ الموصوف يُحذف في حالات ومواضع لا يُحذف في غيرها إلا في الضرورة ، وحذفها في هذا الموضع ليس مما يجوز فيه الحذف^(٣٠٦٦) .

و لا حجة في قول المازني عند ابن عصفور ؛ لأنه لا يجوز حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه إلا إذا كانت الصفة خاصة ، وذلك نحو : مررت بمهندس ، أي : برجل مهندس ، أو إذا وُجد ما يدل على الموصوف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لما صار الموصول وصلته كالشيء الواحد صار الإعراب في اسم الفاعل^(٣٠٦٧) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٨١/١ - ١٨٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٧٨/١ - ١٧٩ ، ارتشاف الضرب : ١٠١٣/٢ ، ٢٢٧٢/٥ ، الجني الداني : ٢٠٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٠٨/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٣/٢ ، أوضح المسالك : ١٠٩/١ ، شرح التصريح : ١٩٧/١ ، همع الهوامع : ٢٩١/١ .

(٤) ينظر : شرح التصريح : ١٩٧/١ .

(٥) ينظر : شرح التصريح : ١٩٧/١ .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٧٩/١ .

ثانيًا : قول ابن السراج والفارسي^(٣٠٦٨) أنها موصول اسمي ، وحجتهم في ذلك أنّ (أل) إنما تختص بدخولها على الاسم ، فلمّا أريد بها أن تدخل عليه ، وتوصل به نُقِلَ الفعل إلى صيغة اسم الفاعل والمفعول ، فيقال بدلاً من : الذي قام : القائم فر(أل) هنا ، تنوب عن (الذي) ، وصارت اسمًا وفارقت المعنى الذي كانت عليه واسم الفاعل بمثابة الفعل لذلك لا يمكن أن يقال : هذا ضارب زيدًا أمس ، حتى تتم الإضافة^(٣٠٦٩).

الثاني : مذهب الأخفش^(٣٠٧٠)، أنها حرف تعريف لا موصولة ، وأنّ اسم الفاعل والمفعول لا يعملان معها ، وإذا ورد اسم منصوب بعدهما ، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وحجته في ذلك أنّ العامل يتخطاها مع المشتق نحو : جاء الضارب ، كما يتخطاها إذا كان جامدًا نحو : جاء الرجل ، وهي ما دامت معرّفة مع الجامد باتفاق فهي كذلك مع المشتق^(٣٠٧١).

وفي احتجاج الأخفش بأنّ العامل يتخطاها مع المشتق كما يتخطاها مع الجامد نظر ؛ لأنّ (أل) من الحروف غير العاملة بل " هي من الهوامل ، وإن كان يختص الاسم ؛ لأنه مع ما دخل عليه كالشيء الواحد " ^(٣٠٧٢) ، فمن الطبيعي أن يتخطاها العامل.

ورُدّ قول الأخفش بوجود الفرق بين حالة المشتق والجامد ؛ لأنّ (أل) بدخولها على المشتق صارت كأنها داخلة على الفعل ؛ لأنّ الفعل عائد عليها ، و(أل) لا يعود عليها ضمير الفعل ، لكنّ الإعراب قد نُقِلَ إلى الاسم الذي بعدها ؛ لأنها جاءت على صورة الحرف^(٣٠٧٣).

الثالث : مذهب الرماني^(٣٠٧٤) ، أنّ (أل) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول اسم موصول بمعنى (الذي) ، لكنهما لا يعملان لا حالاً ولا مستقبلاً ويعملان في الماضي فقط .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٢٦٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٠١٣/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٤٩/١ ، شرح التصريح : ١٣٧/١ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٢٦٥/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٩١/١ ، ارتشاف الضرب : ١٠١٣/٢ ، الجنى الداني : ٢٠٢ ، أوضح المسالك : ١٠٩/١ .

(٥) ينظر : شرح التصريح : ١٣٧/١ .

(٦) كتاب معاني الحروف : ٦٥ .

(١) ينظر : شرح التصريح : ١٣٧/١ .

(٢) ينظر : كتاب معاني الحروف للرماني : ٦٧ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٧٣/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٨/٢ ، همع الهوامع : ٨٣/٥ .

ورُدَّ عليه : بأنهما إن دلا على الحال والاستقبال ، فإنَّ العمل حينئذٍ أولى ، والدليل على ذلك ؛ ورود اسم الفاعل دالاً على الحال وقد عمل^(٣٠٧٥) ، نحو قوله تعالى : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾^(٣٠٧٦) .

أما أبو حيان فظاهر قوله يدل على ترجيحه مذهب سيبويه والجمهور وبالتحديد اختياره لمذهب المازني ؛ لأنه ذكر أنه ورد في كتاب النهاية : " هذا زيد الضاربُ ، يجوز على قول أبي عثمان أن (أل) في (الضارب) للتعريف تُنزلت منزلة الجزاء ، واختصت بالاسم اختصاص (قد) ، والسين ، وسوف بالفعل فكما جاز : زيداً قد ضربتُ كذلك جاز هذا^(٣٠٧٧) .

ونُقِلَ عنه قوله : " أن اسم الفاعل إذا دخلته (أل) عمل مطلقاً ، ماضياً ومستقبلاً وحالاً ، فإنما عمل ماضياً وإن كان لا يُشبه المضارع ، لأنه عمل بالنيابة ، فناب (أل) عن الذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي ، فقام تأوُّله الفعل مع تأول (أل) بـ(الذي) ، مقام ما فاتته بالشبه اللفظي " ^(٣٠٧٨) .

المثال (صيغ المبالغة)

وفيهما مسألتان خلافتان :

١. الخلاف في إعمال صيغ المبالغة^(٣٠٧٩) .
٢. الخلاف في جواز إعمال صيغ المبالغة إذا كانت دالة على الماضي ، وعُرِّيت من (أل)^(٣٠٨٠) .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٨٣/٥ .

(٤) الأحزاب : من الآية : ٣٥ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢٢٧٣/٥ .

(٦) التذييل والتكميل ورقة : ٢١٣ (مخطوط بدار الكتب المصرية : ٦٢) نقلاً عن كتاب : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : ١٠٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٣/٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٦٢/١ - ٥٦٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٣/٢ ، شرح التصريح : ٦٨/٢ ، همع الهوامع : ٨٧/٥ - ٨٨ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٥/٥ ، همع الهوامع : ٨٩/٥ .

الخلاف في إعمال صيغ المبالغة

في هذه المسألة ستة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه^(٣٠٨١) ، جواز إعمال صيغ المبالغة الخمس (فعول ، وفَعَّال ومفعال ، وفعليل ، وفَعَّل) ، فمن إعمال (فعول) ، قول أبي طالب بن عبد المطلب - رضوان الله عليه :-

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سُوْقٍ سَمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(٣٠٨٢)

ومن إعمال (فَعَّال) قول الشاعر :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا^(٣٠٨٣)

ومن إعمال (مفعال) قولهم : (إِنَّهُ لَمُنْحَارٌ بَوَائِكُهَا) .

وذكر سيبويه أَنَّ إعمال (فعليل) أكثر من إعمال (فَعَّل) ، فمن إعمال (فَعَّل) قول الشاعر :

بَكَيْتَ أَخَا اللَّأَوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ ، رُؤُوسَ الدَّارَعِينَ ضُرُوبٌ^(٣٠٨٤)

ومن إعمال (فَعَّل) قول لبيد بن ربيعة :

أَوْ مِسْخَلٍ شَنْجٍ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ سِرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومٌ^(٣٠٨٥)

واختار هذا القول ابن عصفور وابن عقيل^(٣٠٨٦) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١١/١ - ١١٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٨٣/٥ .

(٢) ينظر : ديوانه : ٩٥ .

(٣) من شواهد كتاب سيبويه : ١١١/١ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٦٠/١ .

(٤) من شواهد كتاب سيبويه : ١١١/١ ، وشرح المفصل : ١٠٨/٦ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٦١/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٠٣٢/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٩٣٠٥/٤ ، معجم الشواهد العربية : ٥٨

(٥) ينظر : ديوانه : ١٥٤ ، ورواية الديوان :

أَوْ مِسْخَلٍ سَنْقٍ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسِرَاتِهَا نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومٌ

وسمحج والسمحاج والسمحوج الأتان الطويلة الظهر ، وكذلك ألفرس ولا يقال للذكر ، وفرس سمحج : قَبَاءٌ غليظة اللحم معتزّة ، ينظر : لسان العرب : ٣٥٦/٦ مادة (سمج) .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ٥٦٤/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٣/٢ .

الثاني : مذهب أكثر البصريين ، ومنهم المازني والزيادي (ت ٢٤٩ هـ) والمبرد^(٣٠٨٧) ، أنه لا يجوز إعمال (فَعِيل) و(فَعِل) ، وحجة المبرد في ذلك : " أنَّ (فَعِيلًا) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ، ملحق به والفعل الذي هو لـ(فَعِيل) في الأصل إنما هو ما كان على (فَعِل) ، نحو: كَرُمَ ، فهو كريم وشرُفَ ، فهو شريف ، وطرُفَ فهو ظريف ، فما خرج إليه من باب (عَلِمَ) و(شَهِدَ) و(رَجِمَ) فهو ملحق به ، فإن قلت : راحم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذي يراد به الفعل " ^(٣٠٨٨) .

وحجته في منع إعمال (فَعِل) " إنَّ هذا لا يعمل لما تنتقل إليه الهيئة، تقول : فلانٌ حَذِرَ ، أي : ذو حَذَرٍ ، وفلانٌ بَطَرٌ كقولك : ما كان ذا بطرٍ ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حذرٍ ولقد حَذِرَ " ^(٣٠٨٩) .

الثالث : مذهب الكوفيين^(٣٠٩٠) ، أنَّ صيغ المبالغة لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول وإذا وُجد مفعول بعدها ، فوه منصوب بفعل مضمر تفسره صيغة المبالغة ، لذلك لا يجوز تقديم هذا المفعول على صيغة المبالغة ، فلا لا يجوز نحو : هذا زيدًا ضروب وعلى هذا لا يجوز أيضًا : أزيدًا أنت ضرابه ، إلا برفع (زيد) .

وحجة الكوفيين في ذلك ، أنَّ صيغة المبالغة " زادت على معنى الفعل بالمبالغة إذ لا مبالغة في أفعالها ، والزوال الشبه الصوري أيضًا " ^(٣٠٩١) ، أي أن صور هذه الصيغ لا تشبه صور صيغ الأفعال التي أخذت منها .

الرابع : مذهب الجرمي^(٣٠٩٢) ، جواز إعمال (فَعِيل) دون (فَعِل) ؛ لأنَّ ورودها أقل حتى إنَّ صيغة (فَعِل) لم يسمع شيء منها في النثر .

الخامس : مذهب أبي عمرو^(٣٠٩٣) ، أنَّ (فَعِيل) يعمل لكن بضعف ، ولا يجوز إعمال (فَعِيل) ، فلا يقال : أنا حَذِرٌ زيدًا ، وفَرِقَ عمرًا ، أي : من زيدٍ ومن عمرو .

(١) ينظر : المقتضب : ١١٣/٢ - ١١٤ ، شرح المفصل : ١٠٨/٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٦١/١ - ٥٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٨٣/٥ ، همع الهوامع : ٨٧/٥ ، والزيادي هو : إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن له كتاب الأمثال وشرح نكت سيبويه وغيرهما ، ينظر : بغية الوعاة : ٣٤١/١ .
(٢) المقتضب : ١١٣/٢ - ١١٤ .
(٣) المقتضب : ١١٤/٢ - ١١٥ ، وينظر : شرح المفصل : ١٠٨/٦ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٣/٥ .
(٥) همع الهوامع : ٨٧/٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٣/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٣/٢ ، همع الهوامع : ١٠٨/٦ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٣/٥ ، همع الهوامع : ٨٧/٥ .

السادس : مذهب أبي حيان ، اختار لنفسه مذهباً يجمع بين مذهب سيبويه ومذهب أكثر البصريين بقوله : " والذي اختاره جواز القياس في (فَعُول) ، و(فَعَّال) ، و(مفعال) ، والاقتصار على (فَعِيل) ، و(فَعِل) على المسموع ، فلا يجوز : هذا لبيس الثياب ، ولا ضَرْبُ عمرًا " (٣٠٩٤).

ونلاحظ أنَّ أبا حيان في عرضه لهذه المسألة الخلافية كان أكثر دقةً في نسبة الآراء من غيره من النحاة ، فقد انفرد بعرض هذه المسألة على هذا الشكل ، إذ إنَّ أكثر كتب النحو نقلت أنَّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين سيبويه والمبرد في إعمال (فَعِيل) و(فَعِل) ، فابن يعيش ذكر أنَّ أكثر النحاة خالفوا سيبويه في إعمال (فَعِيل) و(فَعِل) (٣٠٩٥). وذكر ابن عصفور أنَّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين سيبويه والمبرد ، لكن ابن عصفور لم يكن دقيقاً عندما ذكر : أنَّ " الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة (فَعِل) و(فَعِيل) ، فمذهب سيبويه إعمالها ومذهب المبرد أنه لا يجوز ذلك " (٣٠٩٦) ، فكيف تكون هذه خلافاً بين البصريين والكوفيين إذا كان كلٌّ من سيبويه والمبرد من البصريين ؟ وما ذكر أبو حيان يؤكّد خلاف أساتذة المبرد لسيبويه (المازني والجرمي) وإنَّ المبرد متابع لهم ، ويؤكد كذلك أنَّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين أنفسهم من جهة ، وبين البصريين والكوفيين من جهة أخرى .

اسم المفعول

وفيه مسألتان خلافتان :

١. الخلاف في جواز إعمال ما جاء بمعنى اسم المفعول من (فَعِل) و(فَعَّل) و(فَعِيل) عمله (٣٠٩٧).
٢. الخلاف في بناء (فَعِيل) بمعنى مفعول ، أ ينقاس أم لا ؟ (٣٠٩٨).

(٣) ارتشاف الضرب : ٢٢٨٣/٥ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١٠٨/٦ .

(٥) شرح جمل الزجاجي : ٥٦١/١ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٧/٥ - ٢٢٨٨ ، مع الهوامع : ٩١/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٨/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٩/٢ .

الخلاف في جواز إعمال ما جاء بمعنى اسم المفعول من
(فَعَّلَ) و (فَعَّلَ) و (فَعَّلَ) عمله .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب ابن عصفور ، أنه يجوز إعمال الصفات التي جاءت بمعنى (مفعول) عمل اسم المفعول كـ (فَعَّلَ) نحو : ذَبَحَ ، وَطَّرَحَ ، بمعنى : مذبح ، ومطروح وما جاء على (فَعَّلَ) ، نحو : قَنَصَ ، وَلَفَّظَ ، بمعنى مقتوص ، وملفوظ ، وكذلك ما جاء على (فَعَّلَ) ، الذي لا يدل على اسم الفاعل نحو : قَتَلَ ، وجريح بمعنى : مقتول ومجروح ، يقول ابن عصفور : " واسم المفعول ما كان من الصفات بمعناه ، حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول " (٣٠٩٩) .

الثاني : مذهب أبي حيان ، أنه لا ينبغي الإقدام على إعمال شيء من هذه الصفات : " إلا بالسمع " (٣١٠٠) ، ويحتاج إعمال (فَعَّلَ) بمعنى مفعول إلى " إثبات ذلك في السماع " (٣١٠١) .

ويبدو أنَّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو حيان ، إذ لم يشهد السماع ورود مثل هذه الصفات عاملة بما بعدها .

(١) المقرَّب : ٨٧ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٨/٥ ، همع الهوامع : ٩١/٥ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٢٨٨/٥ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢٢٨٨/٥ .

الكلمات المختلف فيها ، أهي أسماء أم أفعال أم غير ذلك (أسماء

الأفعال)؟

وفيهما تسع عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في أسماء الأفعال ، أهي أسماء أم أفعال أم غير ذلك ؟ (٣١٠٢).
٢. الخلاف في دلالة أسماء الأفعال على الحدث والزمان (٣١٠٣).
٣. الخلاف في جواز القياس على ما جاء على (فَعَال) و(فَعْلَال) من كل فعل ثلاثي متصرف تام (٣١٠٤).
٤. الخلاف في أصل (وَيْكَ) (٣١٠٥).
٥. الخلاف في (بَلَّه) هل هي مشتقة (٣١٠٦).
٦. الخلاف في (لَبَّ) ، أ هو اسم أم فعل؟ (٣١٠٧).
٧. الخلاف في (حَسَبُ) (٣١٠٨).
٨. الخلاف في (النَجَاء) ، هل هو اسم فعل (٣١٠٩).
٩. الخلاف في (هِيَهَات) (٣١١٠).
١٠. الخلاف في (شَتَّان) (٣١١١).
١١. الخلاف في كيفية تركيب (هَلُمَّ) (٣١١٢).
١٢. الخلاف في جواز إغراء الغائب في قولهم : (عليه رجلٌ ليسني) (٣١١٣).
١٣. الخلاف في (إليك) ، أ هو لازم أم متعدٍ؟ (٣١١٤).
١٤. الخلاف في جواز الإغراء ب (كَبِن) (٣١١٥).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٩/٥ ، همع الهوامع : ١٢١/٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨٩/٥ ، همع الهوامع : ١٢١/٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٩٠/٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٩٣/٥ ، معاني القرآن للفراء : ٣١٢/٢ ، الجنى الداني : ٣٥٣ ، مغني اللبيب : ٤٨٣/١ ، شرح الاشموني : ٢٩٣/٣ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٩٦/٥ ، الجنى الداني : ٤٢٦ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٩٩/٥ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠١/٥ - ٢٣٠٢ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٢/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٤/٥ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٤/٥ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٤/٥ - ٢٣٠٥ ، البحر المحيط : ١٣٠/٧ - ١٣١ ، معترك الأقران : ٢٥٣/٣ ، همع الهوامع : ١٢٦/٥ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٩/٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٩/٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣١٠/٥ .

١٥. الخلاف في الإغراء بالظروف ، هل يُقاس عليه أو يقتصر فيه على السماع؟^(٣١١٦)

١٦. الخلاف في موضع (الكاف) من الإعراب في (عليك) و(دونك) وأخواتهما^(٣١١٧).

١٧. الخلاف في موضع أسماء الأفعال من الإعراب^(٣١١٨).

١٨. الخلاف في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه^(٣١١٩).

١٩. الخلاف في جواز حذف اسم الفعل وإبقاء معموله^(٣١٢٠).

الخلاف في كيفية تركّب (هَلَمْ)

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب البصريين^(٣١٢١) ، أنّ (هَلَمْ) مركّبة من (ها) التي للتنبيه ، و(لَمْ) وهو فعل أمر من قولهم : لمّ الله شعثه ، فحذفت ألّفها للتخفيف ، ولزم الحذف ، ولم يؤثر في التركيب ، ومعناها : اجمع نفسك إلينا ، وهو أحد معاني (هَلَمْ) .

ويرى الخليل أنّ التركيب لم يُبقها على أصلها^(٣١٢٢) ، يقول سيبويه : " أما (هَلَمْ) فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً ، كأنها (لَمْ) أدخلت عليها (ها) على (ذا) لأنني لم أر فعلاً قط بُني على (ذا) ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل ، وليس من الفعل وقول بني تميم : هَلُمُّنْ ، يقوي ذا ، إَلُمُّنْ ، فأذهبت (ألف) الوصل " ^(٣١٢٣) .

الثاني : مذهب الفراء ، أنّ (هَلَمْ) مثل (الهم) ، في كونها مركبة من شيئين ، فكما أنّ أصل اللهم : يا الله أُمْنَا بخير ، لما كثرت صارت كلمة واحدة ، والضمة التي على (هاء اللهم) هي ضمة الهمزة لما طرحت انتقلت إلى (الهاء) ، فكذاك الأمر في (هَلَمْ) أصلها (هل) التي للزجر

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣١٠/٥ ، همع الهوامع : ١٢٥/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣١٠/٥ ، الجنى الداني : ٩٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٥٧/٢ ، همع الهوامع : ١٢٥/٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣١١/٥ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣١١/٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٢٨/١ م ٢٧ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٩٢/٣ ، اتّئلاف النصرة : ٣٤ م ١٠ ، همع الهوامع : ١٢٠/٥ - ١٢١ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣١١/٥ ، همع الهوامع : ١٢٠/٥ - ١٢١ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٣٢/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٠٤/٥ ، همع الهوامع : ١٢٦/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٤/٥ .

(٣) كتاب سيبويه : ٣٣٢/٣ ، وينظر : همع الهوامع : ١٢٦/٥ .

، و(أَمْ) بمعنى اقصد فنُقلت ضمة الهمزة إلى (اللام) لما سقطت الهمزة ، يقول : " ونرى أن قول العرب (هَلَمْ إلينا) مثلها ، إنما كانت (هل) فضُمَّ إليها (أَمْ) فثُركت على نصبها " (٣١٢٤).

الثالث: أنها بسيطة وليست مركبة ، وهو قول بعض النحويين ، نقل ذلك أبو حيان من (البسيط) بقوله : " وذكر في البسيط أن منهم من قال : ليست مركبة " (٣١٢٥) ، ويُعلّق أبو حيان على هذا بقوله : " وهو قول لا بأس به ، الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب " (٣١٢٦). وهو هنا يرجح بساطتها بانياً رأيه على استصحاب الحال وهو من أدلة النحو .

وقد تابع الأستاذ عبد السلام هارون البصريين مستنداً لصحة مذهبهم بما نُقل عن العرب من أنهم نطقوا بالأصل فقالوا: (هَالَمْ) (٣١٢٧) .

ويظهر لي أنه الراجح في هذه المسألة ، لاسيما أن القول بتركبها من (ها) التي للتنبيه و(لَمْ) وهي فعل أمر مبني على ما تؤديه (هَلَمْ) من معنى قريب جداً من قولنا على الأصل (هَالَمْ) ، إذ ننبه المخاطب أو لاً ونأمره بعد ذلك بالقدوم ، وزيادة على ذلك فإن سقوط الألف في (ها) عندما تُدمج الكلمة - على رأي البصريين الذي نرجحه - بكلمة (لَمْ) أسهل وأقرب من سقوط الهمزة في (أَمْ) عندما تدمج بكلمة (هل) على ما يراه الفراء ؛ لأن هذه الألف يسميها علماء الصوت المحدثون فتحة طويلة ، وهم يرون في مثل قولنا : هَلَمْ - إذا كان أصلها (هَالَمْ) أن الفتحة الطويلة قُصرت إلى فتحة قصيرة ، وبعبارة أخرى ، قُصرت الصائت الطويل إلى صائت صامت وهو صوت الهمزة في (أَمْ) .

(٤) معاني القرآن ، للفراء : ٢٠٣/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٤/٥ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢٣٠٥/٥ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢٣٠٥/٥ .

(١) ينظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ١٥٦ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٠٥/٥ .

الخلافة في جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها

في هذه المسألة قولان :

الأول : أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، ونسبه أبو البركات الأنباري وأبو حيان إلى البصريين^(٣١٢٨) ، وهو مذهب سيبويه إذ يقول : " واعلم أنه يقبح : زيداً عليك ، وزيداً حذرك ، لأنه ليس من أمثلة الفعل " ^(٣١٢٩) وحجتهم في ذلك " أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها " ^(٣١٣٠) .

وتابعهم الفراء في ذلك^(٣١٣١) ، قال أبو حيان : " وأجاز ذلك الكسائي ، وفي نقل أجازة الكوفيون إلا الفراء " ^(٣١٣٢) ، يقول الفراء في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣١٣٣)

" كقولك : كتاباً من الله عليكم ، وقد قال بعض أهل النحو ، معناه : عليكم كتاب الله والأول أشبه بالصواب " ^(٣١٣٤) ، فقله : (والأول أشبه بالصواب) معناه : أن (كتاب) ليس معمولاً لاسم الفعل ، وهو كقولك : كتاباً من الله عليكم ، أي إن (كتاباً) منصوب بفعل مضمر وهو مفعول مطلق ، فكذاك (كتاب الله) منصوب بفعل مضمر مفسر بالجار والمجرور (عليكم) ، أي : الزموا كتاب الله ، ومعنى قول الفراء " إن بعض النحويين قالوا : إن معناه : عليكم كتاب الله أن (كتاب) مفعول باسم الفعل (عليكم) وإن تقدّم المفعول لكنّ الفراء يميل إلى التوجيه الأول ، وهو بهذا يوافق البصريين ويؤكد ذلك قوله : " وقلما تقول العرب : زيداً عليك ، أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله ، وقال الشاعر :

يا أيُّها المائحُ دلّوي دُونَكَ إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونَكَ

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٢٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٣١١/٥ .

(٢) كتاب سيبويه : ٢٥٢/١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٢٩/١ ، ينظر : همع الهوامع : ١٢٠/٥ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٢٨/١ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢٣١١/٥ .

(٦) النساء : من الآية ٢٤ .

(٧) معاني القرآن ، للفراء : ٢٦٠/١ .

الدلو رُفِعَ كقولك : زيدٌ فاضربوه ، والعرب تقول : الليل فبادرا " (٣١٣٥) فالفراء متابع للبصريين في عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه وما ورد فهو منصوب بمضمر مقدّم عليه .

الثاني : مذهب الكوفيين إلا الفراء (٣١٣٦) ، أنه يجوز أن يتصرف فيها تصرف أصولها فيجوز تقديم معمولاتها عليها .

واستدلوا لذلك بالسماع والقياس (٣١٣٧) ، أما السماع فقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾

وأما القياس فهو " أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : عليك زيداً ، أي الزم زيداً ، وإذا قلت : عندك عمراً ، أي تناول عمراً " (٣١٣٨) .

ويبدو أن قياس الكوفيين مبني على رأيهم في أن أسماء الأفعال : " أفعال حقيقة مرادفة لما تُفسّر به " (٣١٣٩) .

وردّ عليهم البصريون أن (كتاب) في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ منصوب

بإضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة ، أي : كتب كتاب الله عليكم (٣١٤٠) .

وما ذهب إليه الكوفيون بعيد عن مكي بن أبي طالب ، " لأنه ما انتصب بالإغراء لا يتقدّم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم " (٣١٤١) ، أما أبو حيان فقد جاء قوله مؤيداً البصريين

من خلال رده على الكسائي ، إذ يرى أن (كتاب) في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾

يحتمل أن يكون مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة ، منصوبًا بفعل مضمر

(١) معاني القرآن ، للفراء : ٢٦٠/١ ، والشاه الشعري الوارد في النص من شواهد : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٢٨/١ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٣٣/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٩٢/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٣١١/٢ ، معاني القرآن ، الكسائي : ١١٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٢٩/١ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٢٩/١ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢٢٨٩/٥ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٠/١ ، البحر المحيط : ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ .

(٧) مشكل إعراب القرآن : ٢٣٣/١ .

من قوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾^(٣١٤٢) أي : " كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً " ^(٣١٤٣).

ويؤكد هذا التأويل عند أبي حيان قراءة من قرأ^(٣١٤٤) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾

على جعله فعلاً ماضياً ، ولفظ الجلالة مرفوع بعد على الفاعلية ، أي : " هذه كُتِبَ اللَّهُ عليكم ، أي : تحريم ذلك " ^(٣١٤٥) وكذلك قراءة من قرأ^(٣١٤٦) : (كُتِبَ اللَّهُ عليكم) جمعاً ورفعاً أي : " هذه كتب الله عليكم ، أي : فرائضه وأحكامه " ^(٣١٤٧).

ويبدو أن كفة البصريين هي الراجحة في هذه المسألة الخلافية ، لأن أسماء الأفعال ، وإن نابت مناب الفعل في المعنى - وهذا ما استدل به الكوفيون - إلا أنها تبقى قاصرة ؛ لأن العوامل المختلفة لا تدخل عليها ولا تعمل فيها ، إضافة إلى ذلك أنها : " فرع في العمل عن الفعل فضغفت " ^(٣١٤٨) ؛ ولأن ما استدل به الكوفيون يحتمل التأويل .

أفعل التفضيل

وفيه أربع عشرة مسألة خلافية:

١. الخلاف في جواز تأنيث (أفعل) وتثنيته إذا أضيف إلى نكرة مُدناة من المعرفة بصلة وإيضاح^(٣١٤٩).
٢. الخلاف في جواز نصب النكرة وجرّها إذا كانت تخالف ما قبل (أفعل)^(٣١٥٠).
٣. الخلاف في جواز مطابقة اسم التفضيل لما قبله إذا أضيف إلى نكرة^(٣١٥١).
٤. الخلاف في أفراد اسم التفضيل ومطابقته إذا كان مضافاً إلى معرفة^(٣١٥٢).
٥. الخلاف في قياس اسم التفضيل المؤول باسم الفاعل والصفة المشبهة^(٣١٥٣).
٦. الخلاف في (أفعل) إذا كان مشتقاً من فعل متعدٍ ، هل ينصب مفعولاً به^(٣١٥٤).

(١) النساء : من الآية ٩ .

(٢) البحر المحيط : ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ .

(٣) وهي قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميع ، ينظر : تفسير القرطبي : ٨٢/٥ ، البحر المحيط : ٢٢٣/٣ .

(٤) البحر المحيط : ٢٢٣/٣ .

(٥) وهي قراءة : محمد بن السميع ، ينظر : تفسير القرطبي : ٨٢/٥ .

(٦) البحر المحيط : ٢٢٣/٣ .

(٧) همع الهوامع : ١٢٠ / ٥ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٣/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٣/٤ ، همع الهوامع : ١١١/٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٣/٤ ، همع الهوامع : ١١١/٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٥/٤ ، شرح التسهيل : ٣٨٨/٢ ، همع الهوامع : ١١٢/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٦/٤ ، همع الهوامع : ١١٤/٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٦/٤ ، همع الهوامع : ١١٠/٥ .

٧. الخلاف في (أفعل التفضيل) إذا كان مضافاً إلى معرفة في الألفصح (٣١٥٥).
٨. الخلاف في معنى الإضافة إذا كان (أفعل) أحد ما يضاف إليه (٣١٥٦).
٩. الخلاف في إعراب قولهم : (هما أفضلُ الناس اثنتين) (٣١٥٧).
١٠. الخلاف في جواز حذف (من والمفضول) إذا كان (أفعل) صفة (٣١٥٨).
١١. الخلاف في جواز تقديم (من) ومجرورها على اسم التفضيل (٣١٥٩).
١٢. الخلاف في توجيه إعراب ما يرتفع بعد (أفعل) التفضيل في قولهم : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد) (٣١٦٠).
١٣. الخلاف في جواز ارتفاع الظاهر بعد (أفعل التفضيل) بعد نهي واستفهام (٣١٦١).
١٤. الخلاف في توجيه قولهم : الشمس أول ما تطلع حمراء (٣١٦٢).

-
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٦/٤ - ٢٣٢٧ ، مع الهوامع : ١١٢/٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٧/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٧٧/٢ ، مع الهوامع : ١١٣/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٨/٤ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٣٠/٤ ، مع الهوامع : ١١٥/٥ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٣٠/٤ - ٢٣٣١ ، مع الهوامع : ١١٥/٥ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٣٦/٤ - ٢٣٣٧ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٣٧/٤ ، مع الهوامع : ١٠٨/٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٤/٤ - ٢٣٤٥ .

الخلاف في أفراد اسم التفضيل ومطابقته إذا كان مضافاً إلى معرفة

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الجمهور^(٣١٦٣) أن (أفعل التفضيل) إذا أضيف إلى معرفة فيجوز فيه وجهان^(٣١٦٤):

أحدهما : أن يلزم الأفراد والتذكير سواء أكان المفضل مفرداً أم مثني أم جمع مذكرٍ سالمًا أم جمع مؤنثٍ سالمًا.

الآخر : أن تطابق المعرفة ما قبلها ، فمثال ما جاء على الوجه الأول قوله تعالى : ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾^(٣١٦٥) إذ جاءت الآية الكريمة على الأفراد و" لو جاء على المطابقة لكان (أحارص الناس) " ^(٣١٦٦) ومثال المطابقة قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا

فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾^(٣١٦٧) ، وقوله عز وجل ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ كُفُّوا عَنْهُ﴾^(٣١٦٨) ومما جاء في الحديث الشريف قول رسول الله - ﷺ - : " ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقاً " ^(٣١٦٩) إذ أفرد (أحب) و(أقرب) وجاء بـ(أحاسن) جمعاً.

وتابعهم في ذلك أبو حيان إذ يرى أنه " على هذا القياس تقول : أخواك أحسن الثلاثة ، وأحسننا الثلاثة ، وهند أحسن النساء ، وحسنى النساء ، والهندان أحسن النساء وحُسُنِيا النساء ، والهنود أحسن النساء ، والهنود أفضل النساء أو فضليات النساء " ^(٣١٧٠).

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٥/٤ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٤٨٠/١ ، مع الهوامع : ١١٢/٥ .

(٣) البقرة : من الآية ٩٦ .

(٤) البحر المحيط : ٤٨٠/١ .

(٥) الأنعام : من الآية ١٢٣ .

(٦) هود : من الآية ٢٧ .

(٧) ينظر : الجامع الصحيح وهو (سنن الترمذي) : ١١٩/٣ بالرقم : ٢٠١٨ ، وفيه " إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً " .

(٨) ارتشاف الضرب : ٢٣٢٥/٥ .

الثاني : مذهب ابن السراج^(٣١٧١) أنه يجب الأفراد والتذكير ومنع مطابقة ما قبله ، وردّ عليه أبو حيان انتصاراً لمذهب الجمهور بقوله : " وفي ثبوت الأفراد ، والمطابقة في لسان العرب ردّ على ابن السراج ، إذ زعم أنه يتعين الأفراد " ^(٣١٧٢).

ونقل السيوطي أنه ردّ على ابن السراج مستدلاً بالسماع والقياس ، أما السماع فقد مرّ ذكره عند عرض مذهب الجمهور ، وأما القياس فلأنّ شبهه " بذى الألف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في أنّ كلا منهما معرفة ، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العاري ، فإذا لم يُعطِ الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقلّ من أن يُشارك " ^(٣١٧٣).

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح في هذه المسألة لما استدلوا به من سماع وقياس .

الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل

وفيها ثماني عشرة مسألة خلافية

١. الخلاف في جواز مجازاة الصفة المشبهة للمضارع^(٣١٧٤).
٢. الخلاف في الصفة المشبهة إذا ارتفع ما بعدها^(٣١٧٥).
٣. الخلاف في رتب الرفع والنصب والخفض^(٣١٧٦).
٤. الخلاف في زمن الصفة المشبهة^(٣١٧٧).
٥. الخلاف في الصفة المشتركة في المعنى واللفظ خاص بأحدهما^(٣١٧٨).
٦. الخلاف في جواز قولهم : (مررت برجل حائض المرأة حصص الدار) و(بامرأة حصي الزوج)^(٣١٧٩).
٧. الخلاف في جواز أن يكون معمول الصفة المشبهة سببياً موصوفاً^(٣١٨٠).

(١) ينظر :الأصول في النحو : ٧/٢ ، شرح التسهيل : ٣٨٨/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٢٥/٥ ، شرح قطر الندى : ٣٠٧ ، همع الهوامع : ٥/ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٢٣٢٥/٥ ، وينظر : همع الهوامع : ١١٢/٥ .
(٣) همع الهوامع : ١١٢/٥ .
(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٧/٥ ، همع الهوامع : ٥٨/٦ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٧/٥ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٧/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢١٢/٢ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٧/٥ - ٢٣٤٨ ، شفاء العليل : ٦٢٢/٢ ، همع الهوامع : ٩٣/٥ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٩/٥ ، همع الهوامع : ٩٥/٥ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٩/٥ ، همع الهوامع : ٩٥/٥ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٠/٥ .

٨. الخلاف في جواز أن يكون معمول الصفة المشبهة سببياً موصولاً^(٣١٨١) .
٩. الخلاف في إعراب الضمير العائد على الصفة المشبهة إذا كانت غير متصرفة مقرونة بـ(أل) في قولهم : الحسن الوجه الأحمر أو غير مقرونة بـ(أل)^(٣١٨٢) .
١٠. الخلاف في جواز حذف (النون) من الصفة المشبهة إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع مذكر سالماً وكانت مقرونة بـ(أل) ، وجواز نصب المعمول إذا كان مقروناً أو مضافاً إلى مقرون بـ(أل)^(٣١٨٣) .

١١. الخلاف في جواز جر معمول الصفة المشبهة إذا كنت غير مقرونة بـ(أل)^(٣١٨٤) .
١٢. الخلاف في جواز الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها^(٣١٨٥) .
١٣. الخلاف في جواز أن يتبع معمول الصفة المشبهة على موضعه بالرفع^(٣١٨٦) .
١٤. الخلاف في جواز خفض عطفاً على معمول الصفة المشبهة المنصوب^(٣١٨٧) .
١٥. الخلاف في أفراد الصفة المشبهة وجمعها جمع تكسير عند رفعها السببي^(٣١٨٨) .
١٦. الخلاف في جواز تشبيه الصفة المشبهة بالمفعول إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعوله بحرف جر^(٣١٨٩) .
١٧. الخلاف في جواز تشبيه الصفة المشبهة بالمفعول إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد بنفسه^(٣١٩٠) .
١٨. الخلاف في جواز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي ، كما شُبّه وصفه باسم الفاعل المتعدي^(٣١٩١) .

-
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٠/٥ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥١/٥ - ٢٣٥٢ ، همع الهوامع : ٩٦/٥ - ٩٧ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٢/٥ - ٢٣٥٣ ، همع الهوامع : ٩٧/٥ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٣/٥ ، همع الهوامع : ٩٨/٥ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٤/٥ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٤/٥ ، همع الهوامع : ٩٩/٥ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٤/٥ - ٢٣٥٥ ، همع الهوامع : ٩٩/٥ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٦/٥ - ٢٣٥٧ ، همع الهوامع : ١٠١/٥ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٨/٥ ، همع الهوامع : ١٠٦/٥ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٨/٥ - ٢٣٥٨ ، همع الهوامع : ١٠٥/٥ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٦١/٥ ، همع الهوامع : ١٠٤/٥ - ١٠٥ .

الخلاف في الصفة المشبهة إذا ارتفع ما بعدها

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب ابن جني واختاره أبو علي الشلوبيني^(٣١٩٢) ، أنّ الصفة المشبهة إذا ارتفع ما بعدها فهي كحالها إذا نُصب ما بعدها أو جُرّ وتكون مشبهة باسم الفاعل .

الثاني : مذهب بعض النحاة واختاره ابن عصفور^(٣١٩٣) أنه إذا ارتفع ما بعدها فلا تكون صفة مشبهة ؛ لأنّ الرفع يحملها على الفعل ولا تكون صفة مشبهة إلا إذا انتصب أو جر ما بعدها لأنّ الرفع بعدها " يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه " ^(٣١٩٤) .

وقد رصد أبو حيان الفرق بين المذهبين بقوله : " والفرق بين القولين أنه في القول الأول ، لا يجوز : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه أمس ، ويجوز في القول الثاني " ^(٣١٩٥) .

اكتفى أبو حيان بهذا القول في كتابه (ارتشاف الضرب) إلا أنه في تفسيره اختار المذهب الثاني بقوله : " والصفة عندنا لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض ، وأما إذا رفعت ما بعدها فليس عندنا صفة مشبهة ؛ لأنّ عمل الرفع في الفاعل يستوي فيه الصفات المتعدية وغير المتعدية ، فإذا قلنا : زيدٌ قائمٌ أبوه ، (قائم) رافع للأب على حدّ رفع ضارب له إذا قلت : زيد ضاربٌ أبوه عمرًا ولا تقول : إنّ (قائمًا) هنا من حيث عمل الرفع شُبّه بضارب ، وإذا كان كذلك فإضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه لا يجوز لما تقرر في علم العربية " ^(٣١٩٦) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما اختاره ابن عصفور وأبو حيان ؛ لأنّ الصفة المشبهة (مشبهة باسم الفاعل) لذلك فهي فرع عنه في العمل ، فإذا كان لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه وهو فرع في العمل عن الفعل فكيف يجوز ذلك في الصفة المشبهة وهي فرع في العمل عن اسم الفاعل ؟ .

الخلاف في زمان الصفة المشبهة

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

-
- (١) ينظر : الخصائص : ١٧٨/٤ ، التوطئة : ٢٦٥ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٤٧/٥ .
 - (٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٦٧/١ .
 - (٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٦٧/١ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٧/٥ .
 - (٥) البحر المحيط : ٥٣٤/١ ، وينظر : مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط : ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

الأول : مذهب الأخفش والسيرافي^(٣١٩٧) أنّ الصفة المشبهة تكون بمعنى الماضي أبداً .

الثاني : مذهب ابن السراج والفارسي ، واختاره أبو علي الشلوبيني^(٣١٩٨) أنها لا تكون بمعنى الماضي سواء رفعت ما بعدها أو نصبته ، لأنّك إذا قلت : مررت برجلٍ حسنٍ الوجه ، (حسن الوجه) ثابت في الحال لا تريد مضياً ولا استقبالاً ؛ لأنها لما شَبَّهت باسم الفاعل لم تقوَ قوته في الزمانين ، ولأنها "صفة" ، وحقّ الصفة صحبة الموصوف^(٣١٩٩) .

وذكر السيوطي أنّ بعض أصحابه قد " جمع بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال : لا يريد السيرافي بقوله : إنها للماضي أنّ الصفة انقطعت ، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها ، ودامت إلى وقت الإخبار ، ولا يريد ابن السراج أنها إنما وُجدت وقت الإخبار ، فلا فرق بين القولين على هذا " ^(٣٢٠٠) .

وما ذكره ابن السراج يثبت البعد بين القولين لأنه جزم برأيه بقوله : " واعلم أنّ (حسنًا) وما أشبهه إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي فلا تريد به إلا الحال " ^(٣٢٠١) .

الثالث : مذهب أبي بكر بن طاهر^(٣٢٠٢) ، أنها تكون للأزمنة الثلاثة إذ يجوز عنده أن يقال : مررت برجل حاضر الابن غداً .

أما أبو حيان فقد نقل قول صاحب كتاب (النهاية) - وهو ابن الخباز- والذي يدل على تأييده وترجيحه مذهب ابن السراج والفارسي بقوله : " وفي النهاية : قولهم في الصفة المشبهة لا توجد إلا حالاً ، أي لأنها دالة على معنى غريزي ثابت ، فلو أريد بها الماضي والمستقبل لنافي موضوعها ، ولأجل ذلك تكون معها الأسماء التي تدل على المعاني الثابتة التي لا تتغير كالأعور والأعمى ، والأسود والأبيض " ^(٣٢٠٣) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن السراج والفارسي ؛ لأنّ الصفة المشبهة " ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها ؛ لأنّ ذلك من ضرورة وضعها ، لكونها وضعت للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورة الحال " ^(٣٢٠٤) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤/٥ - ٢٣٤٨ ، شفاء العليل : ٦٣٣/٢ ، همع الهوامع : ٩٣/٥ .
 - (٢) ينظر : الأصول في النحو : ١٣٣/١ ، التوطئة : ٢٦٥ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٤٨/٥ ، شفاء العليل : ٦٣٣/٢ .
 - (٣) الأصول في النحو : ١٣٣/١ .
 - (٤) همع الهوامع : ٩٣/٥ .
 - (٥) الأصول في النحو : ١٣٣/١ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٤٨/٥ ، شفاء العليل : ٦٣٣/٢ ، همع الهوامع : ٩٣/٥ .
 - (١) ارتشاف الضرب : ٢٣٤٨/٥ .
 - (٢) شرح الأشموني : ٦/٣ .

ثانياً : التوابع

النعته

وفيه ثلاث وثلاثون مسألة خلافية :

١. الخلاف في النعت ، هل يجب أن يكون تابعاً لمصاحباً للمنعوت (٣٢٠٥) .
٢. الخلاف في جواز التخالف بين النعت والمنعوت في التنكير والتعريف إذا كان النعت لمدح أو ذم (٣٢٠٦) .
٣. الخلاف في جواز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف (٣٢٠٧) .
٤. الخلاف في إعراب ما التبس بالموصوف ولم يكن منوئاً ووقع علاجاً (٣٢٠٨) .
٥. الخلاف في جواز وصف العلم بالمبهم (٣٢٠٩) .
٦. الخلاف في وصف المضاف إلى المعرفة (٣٢١٠) .
٧. الخلاف في جواز القول : هذان حُجرا ضبّ خربين ، اتكالاً على فهم المعنى (٣٢١١) .
٨. الخلاف في جواز دخول (الواو) على جملة النعت (٣٢١٢) .
٩. الخلاف في جواز نعت المعرّف بالألف واللام الجنسية (٣٢١٣) .
١٠. الخلاف في العائد المحذوف في قوله تعالى : ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾ (٣٢١٤) .
١١. الخلاف في جواز النعت بأسماء الإشارة غير المكانية (٣٢١٥) .
١٢. الخلاف في جواز الوصف بـ(كل) مضافة إلى مثل الموصوف (٣٢١٦) .
١٣. الخلاف في (ما) في قول العرب : مررت برجلٍ ما شئت من رجلٍ (٣٢١٧) .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٧/٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٨/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٠٢/٢ ، همع الهوامع : ١٧٢/٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٠٩/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٠٢/٢ ، همع الهوامع : ١٧٣/٥ ، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٨٦ - ٨٧ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٠/٤ - ١٩١١ ، همع الهوامع : ١٧٥/٥ ، هامش (١) .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١١/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٠٣/٢ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٣/٤ ، خزانة الأدب : ٩١/٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٥/٤ ، شرح التسهيل : ١٧١/٣ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٥/٤ ، شرح ابن عقيل : ١٩٥/٣ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٦/٤ ، مغني اللبيب : ٨٠٤/٢ ، وقوله تعالى في سورة البقرة : من الآية : ٤٨ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٨/٤ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٩/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢١/٤ ، شرح التسهيل : ١٧٧/٣ ، شفاء العليل : ٥٤٧/٢ .

١٤. الخلاف في جواز القطع أو الإتياع في الإعراب إذا نُعت غير واحد واتحد معنى العمل واختلف جنس العامل^(٣٢١٨).
١٥. الخلاف في القطع أو الاتباع في الإعراب إذا اتفق معنى الكلام ، واختلف جنس العامل^(٣٢١٩).
١٦. الخلاف في القطع أو الإتياع في الإعراب إذا نُعت غير واحد ، واتحد جنس العامل واختلف النعت والمنعوت لفظاً ومعنى^(٣٢٢٠).
١٧. الخلاف في القطع أو الإتياع في الإعراب إذا نعت غير واحد ، واتفقا في المعنى واختلفا في اللفظ^(٣٢٢١).
١٨. الخلاف في إعراب النعت إذا اجتمعت النعوت ، واختلف المنعوتون واختلف كذلك الإعراب^(٣٢٢٢).
١٩. الخلاف في العامل في النعت^(٣٢٢٣).
٢٠. الخلاف في القطع أو الإتياع في الإعراب إذا تكررت النعوت ، وكان المنعوت مجهولاً عند المخاطب^(٣٢٢٤).

٢١. الخلاف في جواز قطع النعوت قبل تمام الكلام^(٣٢٢٥).
٢٢. الخلاف في لزوم تكرار (لا) إذا ولي النعت (لا)^(٣٢٢٦).
٢٣. الخلاف في جواز تقديم جملة النعت على المفرد^(٣٢٢٧).
٢٤. الخلاف في جواز تقديم الصفة غير الرافعة على الرافعة إذا اجتمعتا^(٣٢٢٨).
٢٥. الخلاف في جواز نعت الضمير الغائب^(٣٢٢٩).
٢٦. الخلاف في جواز وصف (من) و(ما) الموصولتين^(٣٢٣٠).
٢٧. الخلاف في جواز وصف (الذي)^(٣٢٣١).
٢٨. الخلاف في (كل) هل توصف ويوصف بها؟^(٣٢٣٢).
٢٩. الخلاف في المشتقات ، هل توصف ويوصف بها؟^(٣٢٣٣).

- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٣/٤ ، شرح التصريح : ١١٥ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٣/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٥/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٤/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢١٢/١ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٤/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٤/٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٥/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٠٩/١ - ٢١٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٥/٢ ، شرح الأشموني : ٩٨/٣ ..
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٥/٤ - ١٩٢٦ ، نتائج الفكر : ١٨٠ - ١٨١ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٧/٤ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٨/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٨/٤ ، همع الهوامع : ١٨٤/٥ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٩/٤ ، همع الهوامع : ١٨٥/٥ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣٠/٤ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣١/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٩/٢ ، همع الهوامع : ١٧٦/٥ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣١/٤ ، همع الهوامع : ١٧٧/٥ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣١/٤ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٠/٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣٢/٤ ، همع الهوامع : ١٧٩/٥ .

٣٠. الخلاف في أسماء الإشارة ، هل توصف ويوصف بها؟ (٣٢٣٤) .
 ٣١. الخلاف في تسمية الوصف إذا كان جامداً وتبع اسم الإشارة (٣٢٣٥) .
 ٣٢. الخلاف في جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف (٣٢٣٦) .
 ٣٣. الخلاف في جواز حذف الموصوف مع الصفة إذا كانت جملة مجرورة بـ(من) (٣٢٣٧) .

الخلاف في إعراب النعت إذا اجتمعت النعوت واختلف المنعوتون واختلف كذلك الإعراب

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين (٣٢٣٨) ، أنه إذا اختلف الإعراب فالقطع ليس إلا ، سواء اختلفت النسبة إليهما في المعنى أم اتحدت ، وذلك نحو : ضرب زيدٌ عمرًا العاقلان ، فالقطع للرفع على إضمار مبتدأ تقديره : (هما العاقلان) أو القطع على إضمار فعل تقديره : أعني العاقلين .

ورجح هذا الرأي ابن عصفور (٣٢٣٩) .

الثاني : مذهب الكوفيين (٣٢٤٠) ، التفصيل في هذه المسألة فقد قسموا المختلف في الإعراب على متفق في المعنى ومختلف فيه ؛ فالذي اختلف معناه نحو : (ضرب زيدٌ عمرًا العاقلان) ، فالقطع ليس إلا ، أما الذي اتفق معناه فيجوز فيه الإتيان بالنظر إلى المعنى أو القطع في أماكن القطع ، وذلك نحو : (ضارب زيدٌ عمرًا العاقلان) ؛ لأن كل واحد منهما (ضارب) و(مضروب) في المعنى ، وأجازوا أن يكون (العاقلان) نعتاً لـ(زيد) و(عمر) على معنى الفاعلية (٣٢٤١) وقد اختلفوا في ذلك على قولين :

أولاً : قول الفراء : " أنه يوجب إذا اتبع تغليب المرفوع " (٣٢٤٢) ، فيغلب المرفوع بخاصة لأنه عمدة .

-
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣٣/٤ ، همع الهوامع : ١٧٧/٥ .
 (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣٤/٤ ، مغني اللبيب : ٧٤٢/٢ .
 (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣٦/٤ ، شرح التسهيل : ١٥١/٣ .
 (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣٩/٤ .
 (١) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٠٩/١ - ٢١٠ ، ارتشاف الضرب : ١٩٢٠/٤ ، همع الهوامع : ١٨١/٥ .
 (٢) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ٢١٠/١ .
 (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٥/٢ ، شرح الأشموني : ٩٨/٣ .
 (٤) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢١٠/١ .
 (٥) ارتشاف الضرب : ١٩٢٥/٤ ، وينظر : شرح الأشموني : ٩٨/٣ ، ولم أجد رأي الفراء في كتابه معاني القرآن .

ثانيًا : قول ابن سعدان^(٣٢٤٣) (ت ٢٣١هـ) جواز الإتيان على الرفع والنصب فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب ؛ لأنّ كل واحد من الاثنين بمعنى الفاعل ، من حيث هو (مخاصم ومخاصم) ، في قولنا : خاصم زيدٌ عمرًا الكريمين والكريمان ؛ لأنّ كل " واحد منهما مفعول لصاحبه وفاعل لصاحبه " (٣٢٤٤).

ورجّح أبو حيان مذهب البصريين بقوله : " والصحيح مذهب البصريين بدليل أنه لا يجوز : ضاربٌ زيدٌ هذا العاقلة برفع (العاقلة) على أن يكون نعتًا لهند على المعنى باتفاق من البصريين والكوفيين ، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى فلا يجوز إذا ضمته إلى غيره " (٣٢٤٥) ، وفي حقيقة الأمر أنّ هذه الحجة سبق أبا حيان فيها ابن عصفور^(٣٢٤٦) إذ قاس ابن عصفور وأبو حيان على ما أجمع عليه الكوفيون والبصريون ، ويبدو أنه الراجح موافقة للقياس .

الخلاف في جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين^(٣٢٤٧) ، أنه لا يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف ، فلا يجوز القول : هذا طعامك رجلٌ يأكل .

الثاني : مذهب الكوفيين^(٣٢٤٨) ، جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف ، فيجوز عندهم القول : هذا طعامك رجلٌ يأكل ، وزيدًا قمت فضربت ، فقدموا معمول (يأكل) على (رجل) ، ومعمول (ضربت) على (قمت) وقد عُطِفَ عليه .

وتابعهم الزمخشري في ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾^(٣٢٤٩) إذ

جعل (في أنفسهم) متعلقًا بقوله عز وجل (بليغًا) ، والمعنى : " بالغ في وعظهم بالتحقيق والإنذار ، أي : قل لهم قولًا بليغًا في أنفسهم مؤثرًا في قلوبهم يغتنمون به اعتناءً

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٥/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٥/٢ ، وهو محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر صنف في النحو والقراءات ، ينظر : بغية الوعاة : ٩٣/١ - ٩٤ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٩٢٥/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٩٢٥/٤ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢١٠/٢ .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١٥١/٣ ، البحر المحيط : ٢٩٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٥١/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٣٦/٤ ، البحر المحيط : ٢٩٣/٣ .

(٣) النساء : من الآية ٦٣ .

ويستشعرون من الخوف استشعاراً وهو التوعد بالقتل " (٣٢٥٠) ، ولعل الناظر في معنى الآية يلاحظ أنه جلّ وعلا قدّم (في أنفسهم) عناية وتأكيّداً لأنّ الأمر في الآية الكريمة للرسول بمخاطبة المنافقين والمعنى : " أخبرهم أنّ في نفوسهم من الدغل والنفاق معلوم عند الله وأنه لا فرق بينكم وبين المشركين ، وما هذه المكافأة إلا لإظهاركم الإيمان وإسراركم الكفر وإضماره ، فإن فعلتم ما تكشفون به غطاءكم لم يبق إلا السيف " (٣٢٥١) .

وخرّج الزمخشري الآية الكريمة تخريجاً آخر يكون فيه (في أنفسهم) متعلّقاً بـ(قل لهم) أي : " قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة وقلوبهم المطوية على النفاق قولاً بليغاً " (٣٢٥٢) ، ووافقه في ذلك أبو حيان : أي : " قل لهم خالياً بهم لا يكون معهم أحد من غيرهم ماراً ؛ لأنّ النصّح إذا كان في السر كان أنجح وكان بصدد أن يقبل سريعاً " (٣٢٥٣) وعلى هذا التخريج لا يكون ثمة شاهد في الآية الكريمة ، ويبدو أنه الأقرب إلى معنى الآية الكريمة لأنّ الجار والمجرور " لا بد من تعلّقهما بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه " (٣٢٥٤) .

ويبدو أنّ الخلاف في هذه المسألة هو نتيجة اختلاف منهج المدرستين البصرية والكوفية في استقراء قواعد النحو ، إذ إنّ البصريين يمنعون تقديم معمول الصفة على الموصوف لأنّ القياس عندهم يأباه لأنّ : " حق المعمول ألا يحلّ إلا في موضع يحل فيه العامل ، ومعلوم أنّ التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يتقدم عليه معمول " (٣٢٥٥) ، والكوفيون استدلوا لصحة مذهبهم بما جاء في السماع في قوله تعالى السابق الذكر ، لأنهم انطلقوا من القرآن الكريم في تععيد قواعد النحو العربي (٣٢٥٦) ، وخير دليل على ذلك هذه المسألة .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب البصريين من خلال تبنيه مذهبهم بقوله : " ولا يجوز أن يتقدّم معمول الصفة على الموصوف ، فلا يجوز : هذا طعامك رجلٌ يأكل ، وأجاز ذلك الكوفيون وتبعهم الزمخشري " (٣٢٥٧) .

وردّ في تفسيره على الزمخشري وعدّ ما قاله " من نوع الخطابة وتحميل لفظ القرآن ما لا يحتمله " (٣٢٥٨) .

-
- (٤) الكشف : ٥١٦/١ ، وينظر : ٢٩٣/٣ .
(٥) الكشف : ٥١٦/١ .
(٦) الكشف : ٥١٦/١ .
(٧) البحر المحيط : ٢٩٣/٣ .
(١) مغني اللبيب : ٥٦٦/٢ .
(٢) شرح التسهيل : ١٥١/٣ ، وينظر : البحر المحيط : ٢٩٤/٣ .
(٣) ينظر : المدارس النحوية : محاضرات ألقاها الدكتور رحيم جبر الحسناوي على طلبة الدراسات العليا في قسم اللغة العربية ، كلية التربية ، جامعة بابل ، سنة ٢٠٠٣ م - ٢٠٠٤ م .
(٤) ارتشاف الضرب : ١٩٣٦/٤ .
(٥) البحر المحيط : ٢٩٤/٣ .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ؛ لأنّ ما كان معمولاً لما هو فرع في العمل لا يجوز تقديمه على الأصل ولأنّ ما احتج به الكوفيون يحتمل التأويل .

عطف البيان

وفيه أربع مسائل خلافية :

١. الخلاف في جواز جريانه على النكرة^(٣٢٥٩) .
٢. الخلاف في تسميته^(٣٢٦٠) .
٣. الخلاف في جواز جريانه على المضمّر^(٣٢٦١) .
٤. الخلاف فيه إذا أتبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بـ(أل) وهو غير صالح لإضافتها إليه^(٣٢٦٢) .

الخلاف في جواز جريان عطف البيان على النكرة .

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب البصريين^(٣٢٦٣) ، أنه لا يجوز في عطف البيان أن يجري في النكرة إنما يجب أن يكون معرفة تابعاً لمعرفة . وحجتهم في ذلك : أنّ عطف البيان إنما جيء به لتبيين الاسم المتبوع وتوضيحه والنكرة لا تبين غيرها ، إذ لا يُبين مجهول بمجهول .

وخصّ بعض البصريين عطف البيان بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً^(٣٢٦٤) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ ، شرح التسهيل : ١٧٨/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٣/٢ ، انتلاف النصر : ١٠١ م ١١٨ ، همع الهوامع : ١٩١/٥ - ١٩٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ ، همع الهوامع : ١٩٠/٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٣ ، همع الهوامع : ١٩٢ - ١٩٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٤/٤ - ١٩٤٥ ، تنكرة النحاة : ١١٢ - ١١٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٥/٢ ، شرح ابن عقيل : ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٩٩٣/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ ، البحر المحيط : ١٠/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ ، انتلاف النصر : ١٠١ ، همع الهوامع : ١٩١/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ ، همع الهوامع : ١٩١/٥ .

الثاني : مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري^(٣٢٦٥) أنه يجوز تنكير عطف البيان وتنكير متبوعه ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾^(٣٢٦٦) فأعربوا (زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة مباركة) ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى ﴿مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾^(٣٢٦٧) واختار هذا القول ابن عصفور وابن مالك^(٣٢٦٨) .

ويبدو أنّ أبا حيان قد وهم في ما نسبته إلى ابن عصفور من أنه متابع للكوفيين فيما ذهبوا إليه ، يقول ابن عصفور في تعريف عطف البيان : " وهو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيّنه كما يبيّنه النعت نحو : جاءني أبو حفص عمر " ^(٣٢٦٩) ويقول : " وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه " ^(٣٢٧٠) .

وخرّج البصريون وابن هشام ما احتج به الكوفيون ومن تابعهم على البطلان وليس من باب عطف البيان ^(٣٢٧١) .

بينما عدّ عبد اللطيف الشرجي مذهب الكوفيين هو الصحيح المعروف^(٣٢٧٢) .

الثالث : مذهب الزمخشري^(٣٢٧٣) ، أنّ عطف البيان يجوز أن يخالف متبوعه في التعريف والتنكير واحتج بقوله تعالى : ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ ^(٣٢٧٤) .

وعدّ ابن مالك وأبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري مخالفاً لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه^(٣٢٧٥) .

(٣) ينظر : المفصل : ١٥٧ - ١٥٨ ، شرح التسهيل : ١٧٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٢٣/٢ ، انتلاف النصره : ١٠١ ، شرح الأشموني : ١٢٦/٣ .
(٤) النور : من الآية ٣٥ .
(٥) إبراهيم : من الآية ١٦ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٩٩٣/٣ ، شرح التسهيل : ١٧٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ .
(٧) شرح جمل الزجاجي : ١٢٩٤ .
(٨) شرح الجمل الزجاجي : ٢٩٤/١ .
(٩) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٣/٢ ، انتلاف النصره : ١٠١ م ١١٨ .
(١٠) ينظر : انتلاف النصره : ١٠١ م ١١٨ .
(١١) ينظر : الكشف : ٣٧٩/٢ ، شرح التسهيل : ١٨٧/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٤٢/٤ ، مغني اللبيب : ٥٩٤/٢ ، ٧٤٨/٢ .
(١٢) آل عمران : من الآية ٩٧ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل : ١٨٧/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ .

ويبدو أنّ الزمخشري لم ينفرد برأيه هذا لأنّ ما نقله ابن مالك يؤكد أنّ أبا علي الفارسي قد أجاز تخالف المعطوف والمعطوف عليه في التنكير^(٣٢٧٦).

وقد ردّ أبو حيان على الكوفيين والزمخشري في تفسيره انتصاراً لمذهب البصريين بأنه " لم يقدّم دليل على تعيين عطف البيان في النكرة فينبغي أن لا يجوز، والأولى والأصوب في إعراب (مقام إبراهيم) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدها، أي: أحد تلك الآيات البينات (مقام إبراهيم)، أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها: أي من الآيات البينات (مقام إبراهيم) ويكون ذكر المقام لعظمته ولشهرته عندهم ولكونه قاهرًا لهم لم يتغيّر ولا ذكّره إياهم دين أبيهم إبراهيم " ^(٣٢٧٧) ولعلّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون لما استدلوا به .

التوكيد

وفيه ست وعشرون مسألة خلافية :

١. الخلاف في ما جيء به من ألفاظ التوكيد المعنوي^(٣٢٧٨).
٢. الخلاف في جواز القول في تنثية المؤكد (نفساهما) و(عيناها)^(٣٢٧٩).
٣. الخلاف في جواز التوكيد بـ(كلا) و(كلتا) إذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يُراد به التبعض ولا يحتمله^(٣٢٨٠).
٤. الخلاف في جواز القول : كلاهما مختصم ، وكلاهما يختصم ، وكلاهما مختصمان ويختصمان^(٣٢٨١).
٥. الخلاف في جواز القول : مررت بالرجلين كلاهما^(٣٢٨٢).
٦. الخلاف في جواز إجراء (كلا) مع الظاهر مجراها مع المضمّر^(٣٢٨٣).
٧. الخلاف في جواز القول : (كلاهما تنطلقان)^(٣٢٨٤).

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ١٨٧/٣ .

(٧) البحر المحيط : ١٠/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٧/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٧/٤ ، همع الهوامع : ١٩٧/٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٨/٤ ، شرح الكافية الشافية : ١١٧٨/٢ ، شرح الأشموني : ١١٠/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٨/٤ - ١٩٤٩ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٩/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٠٠/٥ - ٢٠١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٩/٤ .

٨. الخلاف في جواز الاستغناء عن (كليهما) و(كليتهما) ب(كُلّهما) (٣٢٨٥).
٩. الخلاف في جواز الاستغناء بنية الإضافة عن صريح الإضافة (٣٢٨٦).
١٠. الخلاف في معنى (عامتهم) (٣٢٨٧).
١١. الخلاف في تعريف (أجمع) (٣٢٨٨).

١٢. الخلاف في جواز تقديم (أكتع) على (أجمع) (٣٢٨٩).
١٣. الخلاف في جواز الاستغناء ب(أكتع) عن (أجمع) (٣٢٩٠).
١٤. الخلاف في جواز التأكيد ب(أجمع) دون (كل) (٣٢٩١).
١٥. الخلاف في جواز نصب (أجمع) و(جمعاء) ، وتنثنيتهما على الحال (٣٢٩٢).
١٦. الخلاف في جواز نصب (أجمعين) و(جُمع) على الحال (٣٢٩٣).
١٧. الخلاف في جواز التوكيد إذا اختلف العاملان لفظاً واتفقا في المعنى (٣٢٩٤).
١٨. الخلاف في جواز توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد (٣٢٩٥).
١٩. الخلاف في جواز حذف المؤكّد وإقامة المؤكّد مقامه (٣٢٩٦).
٢٠. الخلاف في جواز الفصل بين المؤكّد والتوكيد (٣٢٩٧).
٢١. الخلاف في جواز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض (٣٢٩٨).
٢٢. الخلاف في جواز التسوية بين كلهم وأجمعين (٣٢٩٩).
٢٣. الخلاف في جواز إعادة (وحده) دون فصل (٣٣٠٠).
٢٤. الخلاف في الضميرين إذا اختلفا أ يجتمعان أم لا ؟ (٣٣٠١).

-
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٩/٤ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٠/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٨٨/٢ ، همع الهوامع : ١٩٩/٥ - ٢٠٠ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٠/٤ - ١٩٥١ ، همع الهوامع : ١٩٩/٥ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥١/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٧٢/١ - ٢٧٣ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٢/٤ ، همع الهوامع : ٢٠١/٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٢/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٢/٤ ، همع الهوامع : ٢٠٢/٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٩١/٢ ، همع الهوامع : ٢٠٣/٥ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٩١/٢ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٠٤/٥ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥١/٢ م ٦٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن خروف : ٣٤٠/١ - ٣٤١ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٦٧/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٩٢/٢ ، انتلاف النصر : ٦١ م ٤٨ ، همع الهوامع : ٢٠٤/٥ - ٢٠٥ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٠٥/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ - ١٩٥٤ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٤/٤ همع الهوامع : ٢٠٦/٥ ، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٨٨ - ٨٩ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٦/٤ ، شرح التسهيل : ١٦٢/٣ ، همع الهوامع : ٢٠٦/٥ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٩/٤ ، همع الهوامع : ٢١٠/٥ .
 - (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٠/٤ .

٢٥. الخلاف في إعراب الضمير المنفصل إذا أُتبع ضميرًا متصلًا موافقًا له في الإعراب^(٣٣٠٢).
٢٦. الخلاف في التأكيد بالضمير وبالنفس هل هو سواء ؟^(٣٣٠٣).

الخلاف في جواز التوكيد بـ (كلا) و (كلتا) إذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد به التبعض ولا يحتمله .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الجمهور والمبرد^(٣٣٠٤) أنّ المتبعض بذاته إذا كان قد استعمل حيث لا يراد به التبعض ولا يحتمله جاز توكيده بـ (كلا) و (كلتا) نحو : اختصم الرجلان كلاهما ورأيت أحد الرجلين كليهما ، والمال بين الرجلين كليهما ، وحجة المبرد في ذلك : "أنّ (كلاً) عموم ؛ لأنّ الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها فيكون خلافاً ، فتقول : جاء بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضاً دون الكل ، فإذا قلت (كلهم) دخلت لتدل على العموم ، و (كلا) ليس كذلك ، إنما تقع على الاثنين وأنت تريد كل واحد منهما ، فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لا جماعة أكثر من جماعة ولا يكون اثنان أكثر عدداً من اثنين فتقول : تكثير وتقليل " ^(٣٣٠٥).

واحتجوا على ذلك أيضاً بأنّ " العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: جاء القوم كلهم أجمعون ، وجاز أن يقال : جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور " ^(٣٣٠٦).

الثاني : مذهب الفراء وهشام والآخرش في أحد قوليه والفارسي^(٣٣٠٧) أنه لا يجوز التوكيد بـ (كلا) و (كلتا) في هذه الحالة ، ونجد أن أبا حيان ذكر أنه قد ورد عن الآخرش القولان : الجواز والمنع ، وما نقله عن المبرد وابن مالك عنه هو المنع ويبدو أنه هو الصحيح عن الآخرش من بين ما نقل عنه ، وما يؤكد هذا القول ما نقله عنه المبرد ولعله أقرب زمناً إلى الآخرش من أبي حيان يقول المبرد : " وكان أبو الحسن الآخرش لا يجيز : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما ، ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر إنما أقول : جاءني أخواك كلاهما ، لأعلم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاءني إخوتك كلهم

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٠/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٠/٤ .

(١) ينظر : المقتضب : ٢٤٢/٣ - ٢٤٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٤٨/٤ ، شرح التصريح : ١٢٣/٢ ، حاشية الصبان : ١١٠/٣ .

(٢) المقتضب : ٢٤٣/٣ .

(٣) شرح التصريح : ١٢٣/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤٨/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٨٦/٢ ، شرح التصريح : ١٢٣/٢ ، ولم أجد رأي الآخرش في كتابه (معاني القرآن) .

، لأعلم أنني لم أبق فيهم واحداً ، فقليل له : فقل : اختصم أخواك لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن (كلاهما) يُكثّر به ولا يقلل به " (٣٣٠٨) .

ويفهم من كلام المانعين أن الفعل إذا كان دالاً على الاشتراك نحو : اختصم واقتتل ، وإذا عطف فعل على فعل آخر يناقضه في المعنى فلا يجوز توكيده بـ(كلا وكلتا) لذلك منع الأخفش قولهم: مات زيدٌ وعاش عمرو كلاهما لأنه " ليس بكلام لأنهما لم يبنيا في كلام واحد ، فلو قلت : انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما جاز لأنهما قد اجتمعا في أمر واحد " (٣٣٠٩) .

وكذلك لا يجوز - عند الأخفش - أن يقال : ضربت أحد الرجلين كليهما لأنك "إذا قلت أحد الرجلين ، علِمَ أنهما رجلان ، وأن موضع الرجلين لا يصلح لواحد فلا يتوهم أن ذكرهما غلط بخلاف : رأيت الرجلين ، فإن موضعهما صالح لـ(رجل) فيتوهم الغلط " (٣٣١٠) .

أما أبو حيان فقد رجّح المذهب الثاني ، بقوله " والصحيح المنع " (٣٣١١) ، ومنع جواز مثل تلك الصور عند أبي حيان ؛ لأنه لم يسمع في كلام العرب فهو يقول : " ولا يحفظ عن عربي شيء من تلك الصور " (٣٣١٢) .

ويبدو أن الراجح في هذه المسألة هو المذهب الثاني ؛ لأنه لم يرد به السماع عن العرب ولأنه " لا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما " (٣٣١٣) ولم تحصل في هذا التوكيد - إذا كان الفعل دالاً على الاشتراك - فائدة لذلك امتنعت هذه المسألة كما أجمع النحاة على " منع : جاء زيد كله لعدم الفائدة " (٣٣١٤) .

الخلاف في جواز توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب البصريين (٣٣١٥) أنه لا يجوز توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد ، إذ يرون أن توكيد النكرة بغير لفظها غير جائز مطلقاً ، وحجتهم في ذلك من وجهين (٣٣١٦) :

أحدهما : أن النكرة تدل على العموم والشياع ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين فتدافعا ، ولهذا امتنع وصف النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة .

(١) المقتضب : ٢٤٢/٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١٥٨/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١١٧٨/٣ - ١١٧٩ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٩٤٨/٤ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١٩٤٨/٤ .

(٦) شرح التسهيل : ١٥٨/٣ .

(٧) شرح التصريح : ١٢٣/٢ .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥١/٢ م ٦٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٦٨/١ ، ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ ، انتلاف النصر : ٦١ م ٤٨ ، همع الهوامع : ٢٠٤/٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٥/٢ - ٤٥٦ .

الآخر : أنّ النكرة شائعة لا تعرّف وتؤكد ما لا يُعرّف لا فائدة فيه .

الثاني : مذهب الكوفيين والأخفش^(٣٣١٧) ، أنه يجوز تأكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت محدودة ، نحو : صمت شهرًا كله ، ونمت ليلة كلها وتابعهم في ذلك ابن خروف^(٣٣١٨) .

وحجة الكوفيين في ذلك السماع والقياس .

أما السماع فمنه قول الشاعر :

لَكِنَّهُ شَاقَّةُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبٌ^(٣٣١٩)

وذلك بجر (كله) على أنه تأكيد لـ(حول) المجرورة .

وقول الآخر : يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَرْضِعُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا^(٣٣٢٠)

وأما القياس ، فلأنّ اليوم والليلة مؤقتة يجوز أن يقعد في بعض اليوم وأن يُقام في بعض الليلة ، فإذا قلت : قعدت يومًا كله ، وصمت ليلة كلها ، صحّ معنى التوكيد^(٣٣٢١) .

الثالث: مذهب بعض الكوفيين^(٣٣٢٢) ، أنه يجوز تأكيد النكرة مطلقًا . سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة ، نحو : هذا أسد نفسه ، وهذا شهر كلّه .

وهذا الرأي الذي نسبته أبو حيان إلى بعض الكوفيين^(٣٣٢٣) ، لم يذكره أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) عندما عرض هذه المسألة ولا عبد اللطيف اليميني في كتابه (ائتلاف النصر) .

وقد وهم أبو حيان عندما ذكر أنّ ابن مالك قد تابعهم في رأيهم هذا ؛ لأنّ ابن مالك قد تابع الكوفيين في رأيهم الذي أجازوا فيه تأكيد النكرة المحدودة إذ يقول : " أما النكرة المحدودة فاختلف في توكيدها ، فمنعه البصريون ، وأجازوه الكوفيون ، وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك " ^(٣٣٢٤) .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥١/٢ ، شرح الوافية نظم الكافية : ٢٦٧ ، ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٩٢/٢ .

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن خروف : ٣٤١/١ .

(٥) البيت من شواهد : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥١/٢ ، تذكرة النحاة : ٦٤ ، شرح شذور الذهب : ٣٧٥ ، المقاصد النحوية : ١٤١/٣ .

(٦) البيت من شواهد : شرح جمل الزجاجة لابن خروف : ٣٤١/١ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٦٨/١ ، همع الهوامع : ٢٠٥/٥ ، والدلف : صغر الأنف واستواء الأرنبة ، ينظر : لسان العرب : ٥٣/٥ مادة (دَلَف) .

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٤/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٠٤/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١١٧٧/٣ .

أما أبو حيان فالظاهر من قوله : " وجاء في الشعر توكيدها بما يقتضي الإحاطة" (٣٣٢٥) أنه متابع للكوفيين في مذهبهم الذي قالوا به في جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة لورود السماع به إلا أنه ناقض رأيه في باب الضرائر عندما خالف الكوفيين ، لإجازتهم توكيد النكرة المحدودة بقوله : " وتأکید النكرة نحو قوله :

رَحَرَتْ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا فَجِئْتُ بِهِ مُؤَيِّدًا خَنْفَقِيهَا

خلافًا للكوفيين في إجازتهم ذلك في النكرة المحدودة " (٣٣٢٦)

ويبدو أن الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون في رأيهم الذي قالوا فيه بجواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة ، وذلك لأن " في ذلك فائدة ، فإن من قال : صمت شهرًا ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال ، فإذا قال : صمت شهرًا كلّه ، ارتفع الاحتمال وصار قوله نصًا على مقصوده " (٣٣٢٧) .

البدل

وفيه إحدى وعشرون مسألة خلافية :

١. الخلاف في جواز إظهار الرفع والناصب للبدل (٣٣٢٨) .
٢. الخلاف في العامل في البدل (٣٣٢٩) .
٣. الخلاف في تسميته (٣٣٣٠) .
٤. الخلاف في جواز إبدال النكرة من المعرفة إذا لم توصف ولم تكن من لفظ الأول (٣٣٣١) .
٥. الخلاف في جواز إبدال المضمّر من مثله بدل بعض من كل أو بدل اشتغال (٣٣٣٢) .
٦. الخلاف في جواز قولهم : (ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه) ، (وحسنُ الجارية أعجبتني الجارية هو) (٣٣٣٣) .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٩٥٣/٤ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢٤٥٢/٥ ، والشاهد الشعري الوارد في النص من شواهد : تذكرة النحاة : ٦٤١ ، خزانة الأدب : ١٧٠/٥ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ١١٧٧/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦١/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦١/٤ - ١٩٦٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ ، همع الهوامع : ٢١٢/٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ - ١٩٦٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٨٦/١ ، المساعد على تسهيل

الفوائد : ٤٢٨/٢ - ٤٢٩ ، همع الهوامع : ٢١٨/٥ - ٢١٩ ، خزانة الأدب : ١٨٦/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٣/٤ ، همع الهوامع : ٢١٩/٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٢٠/٥ .

٧. الخلاف في جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب إذا لم يفد معنى الإحاطة^(٣٣٣٤).

٨. الخلاف في جواز القول في بدل الاشتمال : مررت بزيد أبيه^(٣٣٣٥).

٩. الخلاف في نوع البديل في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾^(٣٣٣٦).

١٠. الخلاف في المشتمل في بدل الاشتمال^(٣٣٣٧).

١١. الخلاف في جواز أن يكون البديل في حكم الملغى^(٣٣٣٨).

١٢. الخلاف في بدل (البعض من الكل) ، هل هو أحد أقسام البديل؟^(٣٣٣٩).

١٣. الخلاف في بدل (الكل من البعض)^(٣٣٤٠).

١٤. الخلاف في بدل الإضراب^(٣٣٤١).

١٥. الخلاف في بدل الغلط^(٣٣٤٢).

١٦. الخلاف في المبدل منه ، هل ينوى به الطرح لفظاً ومعنى؟^(٣٣٤٣).

١٧. الخلاف في جواز الاستغناء في الصلة بالبديل عن لفظ المبدل منه^(٣٣٤٤).

١٨. الخلاف في جواز إبدال الجملة من المفرد^(٣٣٤٥).

١٩. الخلاف في جواز أن تُبدل الجملة من الجملة إذا اتفقتا في المعنى^(٣٣٤٦).

٢٠. الخلاف في بدل الفعل من الفعل ، هل يجوز أن يكون بدل اشتمال؟^(٣٣٤٧).

٢١. الخلاف في شروط قطع البديل في الإعراب^(٣٣٤٨).

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٢/٢ ، ائتلاف النصرة : ٥٦ م ٣٧ ، همع الهوامع : ٢١٨/٥ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٦/٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٧/٤ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٤٠ ، وقوله تعالى في سورة البروج من الآية ٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٨/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن خروف : ٣٥٢/١ ، شرح التسهيل : ١٩٧/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٦/٢ ، شرح الأشموني : ١٨٨/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٩/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٩/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٩/٤ ، همع الهوامع : ٢١٦/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٩/٤ - ١٩٧٠ ، همع الهوامع : ٢١٥/٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٠/٤ ، همع الهوامع : ٢١٦/٥ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧١/٤ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧١/٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٢/٤ ، همع الهوامع : ٢٢١/٥ ، شرح الأشموني : ١٩٥/٣ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٢/٤ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٢١/٥ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٢٢/٥ .

الخلاف في جواز إبدال النكرة من المعرفة إذا لم توصف ولم تكن من لفظ الأول

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه والبصريين^(٣٤٩) أنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة سواء كانت النكرة من لفظ المعرفة أو لم تكن أو كانت موصوفة أو غير موصوفة ، نحو قول أبي داود الإيادي :

قَصَدُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ لُقَاحًا يَتَقَاذِفْنَ كَالْغُصُونِ غِرَارُ^(٣٥٠)

الثاني : مذهب الكوفيين وتبعهم البغداديون ابن بابشاذ والسهيلي^(٣٥١) في ذلك أنّ النكرة إذا أبدلت من المعرفة وجب أن توصف نحو قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٣٥٢) ؛ لأنّ النكرة إذا لم توصف لم يكن فيها فائدة ، إذ لا توجد فائدة في قولهم : مررت بمحمد رجل ؛ لأنه من المعلوم أنّ (محمدًا) رجل ، فإذا وصفته أفاد .

وصحح أبو حيان ما نقله ابن مالك عن الكوفيين عندما ذكر أنه قد " اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين " ^(٣٥٣) قال أبو حيان ردًا على ابن مالك : " وكلام الكوفيين على خلاف النقل " ^(٣٥٤) لأنّ الكسائي والفراء قالوا في قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ : إنّ (قتال) خُفِضَ بـ(عن) مضمرة^(٣٥٥) ، أي إنّ : (قتال) خُفِضَ على نية تكرار العامل وهذا ما يراه البصريون أيضًا لذلك فإنّ أبا حيان في تفسيره يرى أنّ

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٨٦/٢ ، ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ - ١٩٦٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٨/٢ ، خزانة الأدب : ١٨٦/٥ .
(٢) البيت من شواهد : همع الهوامع : ٢١٨/٥ .
(٣) ينظر : شرح كتاب الجمل للزجاجي لابن بابشاذ : ٦٨/١ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٣٢ - ٢٣٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٩/٢ ، همع الهوامع : ٢١٨/٥ ، خزانة الأدب : ١٨٦/٥ .
(٤) البقرة : من الآية ٢١٧ .
(٥) شرح التسهيل : ١٥١/٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٢٩/٢ .
(٦) ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ .
(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٤١/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١٦٦/١ ، معاني القرآن للكسائي : ٨٩ .

ذلك لا يُجعل " خلافاً كما يجعله بعضهم ؛ لأنّ قول البصريين : إنّ البذل على نية تكرار العامل وهو قول الكسائي والفراء ولا فرق بين هذه الأقوال " (٣٣٥٦).

وزاد البغداديون أنه يشترط في إبدال النكرة من المعرفة أن يكون البذل والمبدل منه بلفظ واحد (٣٣٥٧) ، قال أبو حيان : " ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك إلى نحاة بغداد لا إلى نحاة الكوفة " (٣٣٥٨) وهذا ما نقله ابن عصفور بقوله : " واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول " (٣٣٥٩) وحجة البغداديين في ذلك أنه لم يسمع عن كلام العرب غير ذلك نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿٢﴾﴾ (٣٣٦٠).

ونقل ابن عصفور أن الكوفيين متابعون للبغداديين في ما ذهبوا إليه (٣٣٦١) ، وهو خلاف ما نقله أبو حيان عندما ذكر أن البغداديين متابعون للكوفيين (٣٣٦٢) ومن خلال ما نقل يمكن القول أن النحاة نظروا إلى البغداديين والكوفيين على أنهما مذهب واحد يقف بإزاء البصريين ولم يفصلوا بينهما وإن الشرطين المذكورين لإبدال النكرة من المعرفة أحدهما مكمل للآخر وهذا يثبت صحة الرأي الذي ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي أن البغداديين " هم الكوفيون وطريقة البغداديين في الدرس النحوي هي طريقة الكوفيين ، ولم تمثل البغدادية مذهباً يختلف عن مذهب الكوفية فالمذهب واحد والطريقة واحدة " (٣٣٦٣) وخير دليل على ذلك هو ما نجده في هذه المسألة إذ " أن الدارس لا يكاد يقف على خلاف مذهبي والبصريين والكوفيين ، وأن الخلاف إنما يتمثل فيما بين الكوفيين والبصريين ، وبين البغداديين والبصريين " (٣٣٦٤) وبين الكوفيين والبغداديين من جهة وبين البصريين من جهة أخرى .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب البصريين فهو عندما مثل للمخالفة بين البذل والمبدل منه في التعريف والتنكير بقوله تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿٢﴾﴾ (٣٣٦٥)

(١) البحر المحيط : ١٥٤/٢ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٢١٨/٥ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ .

(٤) شرح جمل الزجاجي : ٢٨٦/١ .

(٥) العلق : ١٥ - ١٦ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٨٦/١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ .

(٨) الدرس النحوي في بغداد : ٩ .

(٩) الدرس النحوي في بغداد : ٩ .

(١٠) الشورى : من الآيتين : ٥٢ ، ٥٣ .

وقوله عز وجل : ﴿لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾^(٣٣٦٦) قال : " وسواء أكانت النكرة من لفظ

الأول أو لم تكن ، أو موصوفة أم غير موصوفة ، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى اشتراط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة " ^(٣٣٦٧) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون لما استدلوا به من سماع يؤكد صحة ما ذهبوا إليه .

عطف النسق

وفيه ثلاث عشرة مسألة خلافية :

١. الخلاف في تسميته^(٣٣٦٨) .
٢. الخلاف في (لكن) ، أ هي من حروف العطف أم لا ؟ ^(٣٣٦٩)
٣. الخلاف في (إما) ، أ هي من حروف العطف أم لا؟^(٣٣٧٠) .
٤. الخلاف في جواز أن تكون (إلا) حرف عطف^(٣٣٧١) .
٥. الخلاف في جواز أن تكون (ليس) حرف عطف ^(٣٣٧٢) .
٦. الخلاف في (أي) ، أ هي من حروف العطف أم لا ^(٣٣٧٣) .
٧. الخلاف في (حتى) ، أ هي من حروف العطف أم لا ؟ ^(٣٣٧٤) .
٨. الخلاف في جواز أن تكون (أم) عاطفة ^(٣٣٧٥) .
٩. الخلاف في جواز العطف بـ(لولا) ^(٣٣٧٦) .
١٠. الخلاف في (هلا) ، هل هي من أدوات العطف؟ ^(٣٣٧٧) .
١١. الخلاف في جواز العطف بـ(كيف) ^(٣٣٧٨) .

(٣) العلق : من الآيتين ١٥ - ١٦ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٩٦٢/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب: ١٩٧٥/٤ ، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٦٩

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٥/٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، مغني اللبيب : ٣٨٥/١ ، همع الهوامع : ٢٦٢/٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٦/٤ ، مغني اللبيب : ٨٤/١ - ٨٥ ، همع الهوامع : ٢٥٢/٥ - ٢٥٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٦/٤ - ١٩٧٧ ، مغني اللبيب : ١٠٠/١ ، همع الهوامع : ٢٦٥/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٧/٤ - ١٩٧٨ ، مغني اللبيب : ٣٩٠/١ ، همع الهوامع : ٢٦٣/٥ - ٢٦٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٨/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٤٣/٢ ، همع الهوامع : ٢٦٤/٥ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٨/٤ ، مغني اللبيب : ١٧٣/١ ، همع الهوامع : ١٢٦٠ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٨/٤ - ١٩٧٩ ، همع الهوامع : ٢٣٧/٥ - ٢٣٨ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٦٥/٥ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٦٤/٥ - ٢٦٥ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٩/٤ - ١٩٨٠ ، مغني اللبيب : ٢٧٣/١ .

١٢. الخلاف في جواز العطف بـ(متى) (٣٣٧٩) .

١٣. الخلاف في جواز العطف بـ(أين) (٣٣٨٠) .

الخلاف في جواز أن تكون (ليس) حرف عطف .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين (٣٣٨١) أنه لا يجوز العطف بـ(ليس) .

الثاني : مذهب الكوفيين جواز العطف بـ(ليس) ، حكاه عنهم النحاس وابن بابشاذ (٣٣٨٢) وحكاه ابن عصفور عن البغداديين (٣٣٨٣) .

قال أبو حيان : " قال أبو جعفر النحاس : قال هشام : ضربت عبد الله ليس زيداً وقام عبد الله ليس زيداً ، ومررت بعبد الله ليس بزيد ؛ لأنك لا تُضمَرُ المرور والباء ولا يجيز حذف الباء ، ولا يجيزون : إنَّ زيداً ليس عمرًا قائم ، لأنهم يضمرون العامل بعد الاسم ، فيجيزان : زيداً ليس عمرًا إن قائم ؛ لأنهم يضمرون العامل بعد الاسم فيجيزان : زيداً ليس عمرًا إن قائم ، ولو قلت : ظننت زيداً ليس عمرًا قائم جاز عندهم ؛ لأنَّ ظننت تعمل فيما قبلها " (٣٣٨٤) .

ثم قال أبو حيان : " وقال ابن كيسان : قال الكسائي : هي على بابها ترفع اسمًا وتنصب خبرًا ، وأُجريت في النسق مجرى (لا) مضمراً اسمها فإذا قلت : رأيت زيداً ليس عمرًا ، ففيها اسم مجهول ، وهو الأمر ، و(رأيت) محذوفة اكتفاءً بالتي تقدمها ، وعمره محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله ، قال ابن كيسان : وهذا الذي اذهب إليه ، لأنَّ (ليس) فعل ، ولا بدَّ للفعل من اسم ، فإذا علمت في اسم فلا بد من خبر ، والخبر حذفه جائز " (٣٣٨٥) .

وأبو حيان من خلال عرضه لما نُقِلَ عن هشام بن معاوية الضرير والكسائي لم يرد سرد هذه الأقوال اعتباطاً ، وإنما أراد أن يثبت حقيقة مفادها أنَّ الكوفيين لا يجيزون استعمال (ليس) عاطفة ، وبذلك يكون الكوفيون متابعين للبصريين فيما ذهبوا إليه ولذلك فلا

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٠/٤ ، همع الهوامع : ٢٦٥/٥ .

(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٠/٤ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٥٧/٣ ، همع الهوامع : ٢٦٤/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧٧/٤ ، الجنى الداني : ٤٩٨ ، و لم أجد ما نقله ابن بابشاذ في كتابه شرح الجمل الزجاجي ولا في كتابه (المقدمة المحسبة) .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٢٥/١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٩٧٧/٤ .

(٥) ارتشاف الضارب : ١٩٧٧/٤ .

وجود للخلاف بين المدرستين ، ودليل أبي حيان في ذلك ما نُقِلَ عنهم من أقوال النحاة الثقات ، فهو بعد ما عرض هذه الأقوال ، قال : " وفي الحقيقة ليست (ليس) عندهم أداة عطف ؛ لأنهم أضمروا الخبر في قولهم : قام زيد ليس عمرو ، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضميرًا لمجهول ، وأضمروا الفعل بعدها ، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر (ليس) ، هذا تحرير مذهبهم " (٣٣٨٦).

لذلك فهو لم يُسَلِّم بما نقله ابن عصفور وابن مالك عن الكوفيين^(٣٣٨٧) إذ قال : "فليس يعطف مفردًا على مفرد على ما يُفهم من كلام ابن عصفور وابن مالك ، وهشام وابن كيسان أعرف بتقدير مذهب الكوفيين منهما " (٣٣٨٨).

(١) ارتشاف الضرب : ١٩٧٨/٤ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٢٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٩٧٨/٤ ، مغني اللبيب : ٣٩٠/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٤٣/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٩٧٨/٤ .

ذكر الحروف المتفق عليها وبعض أحكام من المختلف فيه

وفيه أربع وخمسون مسألة خلافية :

١. الخلاف في حكم (الواو) العاطفة وفائدتها (٣٣٨٩).
٢. الخلاف في (الواو) ، هل توجب تقديم ما قُدِّم لفظه ، وتأخير ما أُخِّر لفظه ؟ (٣٣٩٠).
٣. الخلاف في جواز نيابة (مع) عن (الواو) (٣٣٩١).
٤. الخلاف في جواز نيابة (ثم) و(الفاء) و(أو) عن (الواو) (٣٣٩٢).
٥. الخلاف في جواز القول : : ضربت عبد الله ورجلٌ ، وضربت عبد الله فزيداً (٣٣٩٣).
٦. الخلاف في جواز عطف العام على الخاص بـ(الواو) (٣٣٩٤).
٧. الخلاف في جواز عطف عامل مضمر بـ(الواو) على ظاهر يجمعهما معنى واحد (٣٣٩٥).
٨. الخلاف في العطف بـ(الواو) بعدها (لا) ، أ هو من عطف الجمل أم من عطف المفردات ؟ (٣٣٩٦).
٩. الخلاف في معنى (الفاء) العاطفة (٣٣٩٧).
١٠. الخلاف في (الفاء) الداخلة على (إذا) (٣٣٩٨).
١١. الخلاف في (ثم) أ تفيد الترتيب أم لا ؟ (٣٣٩٩).

١٢. الخلاف في جواز زيادة (ثم) (٣٤٠٠).
١٣. الخلاف في (أو) هل تكون لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ (٣٤٠١).
١٤. الخلاف في (أو) إذا نهيت عن المخبر فيه (٣٤٠٢).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨١/٤ - ١٩٨٢ ، الجنى الداني : ١٥٨ - ١٥٩ ، مغني اللبيب : ٤٦٣/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٤٤/٢ ، شرح الأشموني : ١٣٤/٣ ، حاشية الصبان : ١٣٤/٣ - ١٣٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٢/٤ ، مجالس ثعلب : ٣٨٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٢٤/٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٢/٤ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٢/٤ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٢/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٢٥/٥ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٣/٤ - ١٩٨٤ ، همع الهوامع : ٢٨٨/٥ - ٢٢٩ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٤/٤ ، همع الهوامع : ٢٢٧/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٥/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٢/٥ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٧/٤ ، مغني اللبيب : ٢٢٠/١ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٨/٤ ، كتاب معاني الحروف : ١٠٥ ، همع الهوامع : ٢٣٦/٥ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٩/٤ ، همع الهوامع : ٢٣٧/٥ ، شرح الأشموني : ١٤٠/٣ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٨٩/٤ ، مغني اللبيب : ٩٠/١ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٠/٤ .

١٥. الخلاف في جواز أن تكون (أو) بمعنى (بل) (٣٤٠٣).
١٦. الخلاف في جواز أن تكون (أو) بمعنى (الواو) (٣٤٠٤).
١٧. الخلاف في تكرار (إمّا) في الكلام (٣٤٠٥).
١٨. الخلاف في جواز القول : لا تضرب إمّا زيداً وإمّا عمرًا (٣٤٠٦).
١٩. الخلاف في (إمّا) ، أ هي بسيطة أم مركبة ؟ (٣٤٠٧).
٢٠. الخلاف في جواز أن تكون (إمّا) جحدًا (٣٤٠٨).
٢١. الخلاف في جواز العطف بـ(بل) بعد النفي والإيجاب (٣٤٠٩).
٢٢. الخلاف في جواز زيادة (بل) بعد النفي (٣٤١٠).
٢٣. الخلاف في جواز العطف بـ(لا) على منادى (٣٤١١).
٢٤. الخلاف في جواز نفي (لا) للماضي (٣٤١٢).
٢٥. الخلاف في جواز العطف بـ(لكن) بعد الإيجاب (٣٤١٣).
٢٦. الخلاف في وقوع (لكن) بين خالفين (٣٤١٤).
٢٧. الخلاف في جواز العطف بـ(حتى) (٣٤١٥).
٢٨. الخلاف في جواز جر (حتى) للمضمر (٣٤١٦).
٢٩. الخلاف في النصب أو الجزاء بعد (حتى) إذا لم يُذكر المحكوم عليه قبلها (٣٤١٧).
٣٠. الخلاف في جواز الرفع بعد (حتى) على الاستئناف حملاً لها على (الواو) (٣٤١٨).
٣١. الخلاف في قولهم : (ألقى الصحيفة) (٣٤١٩).
٣٢. الخلاف في جواز نصب الاسم بعد (حتى) على جعلها بمعنى (صار) (٣٤٢٠).

-
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩١/٤ ، مغني اللبيب / ٩١/١ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩١/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٧٨/٢ م ٦٧ ، انتلاف النصرة : ١٤٨ م ١٠ ، همع الهوامع : ٢٤٨/٥ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٢/٤ ، همع الهوامع : ٢٥٤/٥ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٢/٤ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٣/٤ ، همع الهوامع : ٢٥٥/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٤/٤ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٥/٤ ، كتاب معاني الحروف : ٩٤ ، شرح التسهيل : ٢٢٥/٣ ، مغني اللبيب : ١٥٢/١ ، همع الهوامع : ٢٥٦/٥ ، شرح الأشموني : ١٦٧/٣ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٦/٤ ، همع الهوامع : ٢٥٧/٥ .
 - (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٦/٤ ، همع الهوامع : ٢٦١/٥ .
 - (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٧/٤ ، همع الهوامع : ٢٦١/٥ - ٢٦٢ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٨/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٨٤/٢ م ٦٨ ، انتلاف النصرة : ١٤٩ م ١١ ، همع الهوامع : ٢٦٢/٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٨/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٨/٤ - ١٩٩٩ ، انتلاف النصرة : ٧٤ - ٧٥ م ٧٣ ، همع الهوامع : ٢٦٠/٥ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠٠/٤ ، مغني اللبيب : ١٦٦/١ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠١/٤ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠٢/٤ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠١/٤ .

٣٣. الخلاف في (حتى) أ تقتضي ترتيباً في الزمان أم لا تقتضي ؟ (٣٤٢١).
٣٤. الخلاف في جواز القول : (أقم عندنا حتى شهرٍ وحتى عصرٍ) (٣٤٢٢).
٣٥. الخلاف في جواز التسوية بـ(أم) إذا وقعت بعدها جملة اسمية (٣٤٢٣).
٣٦. الخلاف في معنى (أم) المنقطعة (٣٤٢٤).
٣٧. الخلاف في جواز دخول (أم) على أسماء الاستفهام (٣٤٢٥).
٣٨. الخلاف في جواز دخول (أم) على الاسم المفرد (٣٤٢٦).
٣٩. الخلاف في أصل (أم) (٣٤٢٧).
٤٠. الخلاف في جواز عطف الضمير المنفصل على الاسم الظاهر (٣٤٢٨).
٤١. الخلاف في جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المستتر (٣٤٢٩).
٤٢. الخلاف في جواز العطف على الضمير المجزوء من غير إعادة الجار (٣٤٣٠).
٤٣. الخلاف في جواز العطف على معمولي عاملين (٣٤٣١).
٤٤. الخلاف في الجملة إذا حذف المعطوف بـ(الواو) وحذفت (الواو) (٣٤٣٢).
٤٥. الخلاف في الجملة إذا حذفت (الواو) دون معطوفها (٣٤٣٣).
٤٦. الخلاف في جواز حذف (الفاء) والمعطوف عليه بها (٣٤٣٤).
٤٧. الخلاف في جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر وفي الكلام (٣٤٣٥).
٤٨. الخلاف في الخبر المذكور والمحذوف إذ تقدّم معطوف بالواو وتأخر عنهما خبر وأُفرد ، ولم تكن ثمّ قرينة تعين المتأخر لما يعود عليه (٣٤٣٦).
٤٩. الخلاف في الخبر المحذوف في قولهم : زيدٌ وعمرو قائمان ، وزيدٌ وعمرو قائم (٣٤٣٧).
٥٠. الخلاف في حكم الضمير إذا كان العطف بـ(أو) (٣٤٣٨).

-
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠٢/٤ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠٢/٤ - ٢٠٠٣ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠٣/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠٦/٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠٧/٤ - ٢٠٠٨ ، همع الهوامع : ٢٤٢/٥ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٠٩/٤ - ٢٠١٠ ، همع الهوامع : ٢٤٤/٥ - ٢٤٥ .
- (١٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١١/٤ ، همع الهوامع : ٢٤٦/٥ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١١/٤ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٢/٤ ، همع الهوامع : ٢٦٦/٥ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٢/٤ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٣/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٧٤/٢ م ٦٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧٠/٢ ، انتلاف النصر : ٦٣ م ٥٠ ، همع الهوامع : ٢٦٧/٥ - ٢٦٨ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٤/٤ - ٢٠١٥ ، همع الهوامع : ٢٧٠/٥ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٦/٤ - ٢٠١٧ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٧/٤ ، همع الهوامع : ٢٧٤/٥ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٧/٤ ، همع الهوامع : ٢٧٤/٥ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٨/٤ - ٢٠١٩ ، همع الهوامع : ٢٧٥/٥ - ٢٧٦ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٠/٤ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٠/٤ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢١/٤ .

٥١. الخلاف في حكم الضمير إذا كان العطف بـ(لا) (٣٤٣٩).
٥٢. الخلاف في جواز عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل (٣٤٤٠).
٥٣. الخلاف في جواز عطف الاسم على الفعل (٣٤٤١).
٥٤. الخلاف في جواز الفصل بين حرف العطف وما عطف بقسم أو ظرف أو جار ومجرور إذا كان العطف على حرف واحد كـ (الواو) أو (الفاء) (٣٤٤٢).

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢١/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٢/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٢/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢٣/٤ .

الخلافة في جواز العطف بـ (بل) بعد النفي والإيجاب

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين^(٣٤٤٣) جواز العطف بـ (بل) بعد النفي والإيجاب ، فإذا كان ما قبلها أمراً أو نهياً أو نفياً فمعناها الإيجاب نحو : اضرب زيداً بل عمراً ، أو نهياً نحو : لا تضرب زيداً بل عمراً ، أي : بل اضرب عمراً ونحو : ما قام زيدٌ بل عمرو أي : بل قام عمرو .

وإلى هذا ذهب المبرد^(٣٤٤٤) وتابعه أبو الحسين بن عبد الوارث^(٣٤٤٥) (ت ٤٢١ هـ) إذ أجازا أن تكون (بل) ناقلة لمعنى النفي والنهي ، فالتقدير في النهي : بل لا تضرب عمراً ، وفي النفي : بل ما قام عمرو ، وفي الموجب نحو : قام زيد بل عمرو ، فهو إضراب عن الأول وإيجاب للثاني ، أي : بل قام عمرو .

الثاني : مذهب الكوفيين ، وتابعهم أبو جعفر بن صابر^(٣٤٤٦) (ت في حدود ٧٠٠ هـ) أنه لا يجوز العطف بـ (بل) إلا بعد نفي أو نهى .

ويبدو أن أبا البركات الأنباري قد وهم عندما ذكر في معرض ذكره لاحتجاج الكوفيين على جواز العطف بـ (لكن) بعد الإيجاب أنهم " قالوا : أجمعنا على أن (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ، فكذاك (لكن) لا اشتراكهما " ^(٣٤٤٧).

ويدل على وهمه ما نقل عن هشام بن معاوية الضرير الكوفي أنه قال " ومحال : ضربت عبد الله بل أباك " ^(٣٤٤٨).

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب الكوفيين في هذه المسألة بدليل قوله : " وكون الكوفيين هم أوسع من البصريين في إتباع شواذ كلام العرب يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء في النسق بعد إيجاب دليل على عدم سماعه من العرب أو على قلة سماعه " ^(٣٤٤٩).

وتابعه في هذا الرأي ابن هشام والسيوطي الأشموني^(٣٤٥٠) .

(١) ينظر : كتاب معاني الحروف : ٩٤ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٥٠/١ ، شرح التسهيل : ٢٢٥/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٩٥/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٩٥/٤ ، مغني اللبيب : ١٥٢/١ ، همع الهوامع : ٢٥٥/٥ ، وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث أبو الحسين الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي ، وأخذ عنه علم العربية ، ينظر : بغية الوعاة : ٨٠/١ .

(٤) ينظر : كتاب معاني الحروف : ٩٤ ، ارتشاف الضرب : ١٩٩٥/٤ ، مغني اللبيب : ١٥٢/١ ، شرح الأشموني : ١٦٧/٣ ، وأبو جعفر هو : أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي الذي ذهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعًا سماه (الخالفة) ينظر : بغية الوعاة : ٢٥٦/١ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٨٤/٢ م ٦٨ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٩٩٥/٤ ، وينظر : مغني اللبيب : ١٥٣/١ ، همع الهوامع : ٢٥٦/٥ .

(١) ارتشاف الضرب : ١٩٩٥/٤ .

الخلافة في جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب البصريين^(٣٤٥١) ، أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار نحو : مررت بك وبزيد ، ولا يجوز خفض من دون إعادة الجار إلا في ضرورة الشعر .

وحجتهم في ذلك أنّ " الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور - والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ولهذا لا يكون إلا متصلاً بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز " ^(٣٤٥٢) .

وإلى هذا ذهب المازني والزهجاء والفراسي^(٣٤٥٣) ، إذ يرى المازني أنّ " الثاني في العطف شريك الأول ، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني ، وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له ، قال : فكما لا تقول : مررت بزيد وك ، فكذلك لا يجوز مررت بك وزيد " ^(٣٤٥٤) .

الثاني : مذهب الكوفيين ، ويونس بن حبيب والأخفش واختاره الأستاذ أبو علي الشلوبيني^(٣٤٥٥) وتابعهم في ذلك ابن مالك وابن عقيل^(٣٤٥٦) جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر في الاختيار .

واستدل الكوفيون بالسماع ومنه قراءة من قرأ^(٣٤٥٧) قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي

تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٣٤٥٨) ، بخفض (الأرحام) عطفاً على الضمير المجرور (الهاء) في (به) .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١٥٣/١ ، همع الهوامع : ٢٥٦/٥ ، شرح الأشموني : ١٦٧/٣ .
(١) ينظر : معاني القرآن للنحاس : ١٨٧/١ ، المحرر الوجيز : ٤٨٣/٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٦٣/٢ م ٦٥ ، تفسير القرطبي : ٤/٥ ، ارتشاف الضرب : ٢٠١٣/٤ ، ائتلاف النصر : ٦٣ م ٤٩ ، همع الهوامع : ٢٦٨/٥ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٦٦/٢ ، وينظر : ائتلاف النصر : ٦٣ .
(٣) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٦١/٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٦٠/٢ - ٦١ ، مشكل إعراب القرآن : ٢٢٦/١ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٦١/٢ .
(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٦٣/٢ ، إعراب القرآن : ١٩٧/١ ، تفسير القرطبي : ٤/٥ ، ارتشاف الضرب : ٢٠١٣/٤ ، البحر المحيط : ١٦٦/٣ ، شرح ابن عقيل : ٢٣٩/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧٠/٢ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٤٦/٣ - ١٢٤٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧٠/٢ ، حاشية الصبان : ١٧/٣ .

وذكر أبو حيان والسيوطي^(٣٤٥٩) أنّ الاخفش متابع للكوفيين في مذهبهم ، وقد وهما في ذلك ، لأنّ الاخفش متابع للبصريين في مذهبهم إذ يقول : " قال تعالى : (وَالْأَرْحَامُ) منصوبة ، أي (واتقوا الأرحام) وقال بعضهم : (والأرحام) ، والأول أحسن ، لأنك لا تجري الظاهر على المضمّر المجرور " (٣٤٦٠).

واستدل الكوفيون على مذهبهم أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٣٤٦١) ، (فما) عندهم في موضع جر عطفاً على الضمير المجرور من (فيهن) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٣٤٦٢) فـ (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (الهاء) في (به) ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (٣٤٦٣) ، (من) - عندهم - في موضع خفض على (الكاف) في (لكم) .

الثالث : مذهب الجرمي والزيادي والفراء^(٣٤٦٤) أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور ، إذا لم يؤكّد ، فإذا أُكِّد الضمير جاز العطف من دون إعادة حرف الجر نحو : مررت بك أنت وزيد ، ومررت به نفسه وزيد .

قال أبو حيان : " وقال الفراء : يجوز : مررت به نفسه وزيد ومررت به كلهم وزيد ، وكذا القول في (أجمعين ، وقضّهم وقضيضهم ، وخمستهم) إذا خفضت ، فإنّ نصبت (خمستهم) لم يجر ، يعني العطف بغير إعادة الجار ، ، قال : ومن قال : مررت به أجمع ،

(١) وهي قراءة حمزة الزيات إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ينظر : الحجة لابن خالويه : ٥٨ - ٥٩ ، كتاب معاني القراءات : ٢١١٨ ، المبسوط في القراءات العشر : ١٧٥ ، الحجة للقراء السبعة : ٦١/٢ ، معاني القرآن للنحاس : ١٨٧/١ ، الإقناع في القراءات السبع : ٣٩٠ ، الكافي في القراءات السبع : ٩٨ ، التبيان : ٣٤٤/٤ ، إبراز المعاني من حرز الأمان : ٤١٠ ، تقريب النشر في القراءات العشر : ١٣٦ ، غيث النفع في القراءات السبع : ١٦٤ .

(٢) النساء : من الآية ١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٣/٤ ، مع الهوامع : ٢٦٨/٥ .

(٤) معاني القرآن ، للأخفش : ٢٤٣/١ .

(٥) النساء : من الآية ١٢٧ .

(٦) البقرة : من الآية ٢١٧ .

(٧) الحجر : من الآية ٢٠ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٣/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧٠/٢ ، مع الهوامع : ٢٦٩/٥ .

ينوي (بأجمع) النصب ، لم يجر أن يُردّ على المخفوض ، يعني بغير الإعادة ، قال الفراء :
إذا تراخى الكلام توهمت أن الأول ظاهر ، وقول الفراء هذا قول الجرمي والمازني " (٣٤٦٥)

ويبدو أن أبا حيان كان أكثر دقة من غيره من النحاة ، عندما ميّز بين قول الكوفيين
والفراء ، إلا أن ما نقله عنه يختلف عما ذهب إليه الفراء في كتابه (معاني القرآن) ؛ لأنه منع
العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار في الاختيار ، إذ يقول في قوله تعالى :
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ، " فنصب (الأرحام) يريد : واتقوا الأرحام أن
تقطعوها ، قال : حدثنا الفراء ، قال : حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم ،
أنه خفض (الأرحام) قال : هو كقولهم : (بالله والرحم) ، وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد
مخفوضًا على مخفوض وقد كُني عنه " (٣٤٦٦).

ثم ذكر أن من جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار قول الشاعر :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وما بينها والكعب غوطٌ نفائفُ (٣٤٦٧)

وهذا يدل على أن الفراء يجيز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في
الشعر فقط .

ويبدو أن الفراء متابع لشيخه الكسائي في هذه المسألة الذي منع فيها العطف على
الضمير المجرور من دون إعادة الجار بدليل قراءته لقوله تعالى (والأرحام) بالنصب (٣٤٦٨)

وبذلك يكون الكسائي والفراء موافقين للبصريين في هذه المسألة ، ويقول الفراء - أيضًا -
في قوله تعالى : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، " (وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)
مخفوض بقوله : يسألونك عن القتال وعن المسجد " (٣٤٦٩) ، (المسجد الحرام) - عند الفراء -
مجرور بالعطف على (سبيل الله) ، لا على الضمير في (به) والتقدير : (وصدّ عن سبيل الله
وعن المسجد الحرام) وهذا ما ذهب إليه البصريون في معرض ردّهم على ما استدل به

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٠١٣/٤ - ٢٠١٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١ .

(٤) وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء : ٢٥٣/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٦/٢ .

(١) ينظر : الحجة للفراء السبعة : ٦١/٢ ، وقراءة الكسائي من القراءات العشر المتواترة : ٤٩٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٤١/١ .

الكوفيون^(٣٤٧٠) ، ويقول في قوله تعالى : ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى

عَلَيْكُمْ﴾ ، : " معناه (قل الله يفتيكم وما يتلى) فموضع (ما) رفع كأنه قال : يفتيكم فيهن وما

يتلى عليكم " ^(٣٤٧١) فموضع (ما) ، رفع بالعطف على فاعل يُفْتِيكُمْ ، وهو لفظ الجلالة ، أي : (الله يفتيكم فيهن ، ويفتيكم فيما يتلى عليكم ، وهو القرآن) ، وهذا الأمر قال به البصريون في معرض ردّهم على ما احتج به الكوفيون^(٣٤٧٢) .

ويقول في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ ، : "ف(من) في

موضع نصب ، يقول : جعلنا لكم فيها المعاش والعبيد والإماء " ^(٣٤٧٣) ، وهذا ما قاله البصريون - أيضًا - في معرض ردّهم على احتجاج الكوفيين^(٣٤٧٤) .

أما أبو حيان فقد اختار مذهب الكوفيين بقوله : " والذي اختاره جواز العطف عليه مطلقًا ؛ لتصرف العرب في العطف عليه ، فتارة بالواو وتارة بلا (واو) ، وتارة بـ(بل) وتارة بـ(أو) وتارة بـ(أم) ، وإن كان الأكثر أن يُعادَ الجار " ^(٣٤٧٥) .

ودافع في تفسيره عن مذهب الكوفيين أيضًا ، فقد اعترض على تعليل المازني الذي انتصر به لمذهب أصحابه البصريين ، يقول أبو حيان : " وتعليل المازني معترض بأنه يجوز أن نقول : رأيتك زيدا ، ولا يجوز رأيت زيدا وك ، فكان القياس : رأيتك زيدا أن لا يجوز " ^(٣٤٧٦) .

وردّ أيضًا على ابن عطية والزمخشري لمناصرتهم البصريين^(٣٤٧٧) ، ومما هو لافِت للنظر أنّ أبا حيان قد ناقض نفسه في كتابه (ارتشاف الضرب) وفي باب (ضرائر الشعر) عندما خالف الكوفيين لإجازتهم العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر في الاختيار ، إذ قال : " وعطف على ضمير مرفوع متصل بلا فاصل نحو قوله :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصْلُبُ عُوْدُهُ وَلَا يَسْتَوِي وَالْخِرْوَعُ الْمُتَقَصِّفُ

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٧١/٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٩٠/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٦٧/٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ٨٦/٢ .

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٧٢/٢ .

(١) ارتشاف الضرب : ٢٠١٤/٤ .

(٢) البحر المحيط : ١٦٦/٣ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ٤٨٣/٣ ، الكشف : ٤٥٢/١ ، البحر المحيط : ١٦٦/٣ - ١٦٧ ، الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان - مسائل من البحر المحيط - : ١٦٥ - ١٦٦ .

وعلى ضمير مجرور بلا إعادة الجار نحو قوله :

أريحو البلاد منكم ودبيكم بإعراضكم مثل الإمام الولاند

خلافًا للكوفيين في إجازة هاتين في الاختيار " (٣٤٧٨).

وقد تابع الدكتور إبراهيم السامرائي الكوفيين فيما ذهبوا إليه وانتقد البصريين ؛ لأنهم " قرروا قواعدهم دون الوقوف على القراءات ، أو قل : لغة القرآن لم تدخل دائرة استقراءهم إلا قليلاً ، حتى إذا احتج عليهم الكوفيون وخالفوهم واتخذوا من القراءات مادة اعتمدوا عليها أو قل دخلت في منهجهم النحوي ، أتى البصريون بحججهم التي لا يؤيدها الاستقراء ، والتي لا تعتمد على الواقع اللغوي بقدر اعتمادها أساليب الفقهاء والمناطق " (٣٤٧٩).

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح في هذه المسألة لما استدلوا به من سماع وقياس .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٤٢٦/٥ ، والشاهد الشعري الأول الوارد في النص لجريز ، ينظر : ديوانه : ٢٩٨ ، والثاني من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٤٨ .
(١) النحو العربي نقد وبناء : ١٣١ .

ثالثاً : عوارض التركيب

الحكاية

وفيها سبع مسائل خلافية :

١. الخلاف في الحركات اللاحقة لـ (أي) (٣٤٨٠).
٢. الخلاف في الحكاية ، أ وقعت بالحركات وتولدت منها الحروف أم بالحروف ولزمت عنها الحركات ؟ (٣٤٨١).
٣. الخلاف في الحروف اللاحقة في الحكاية في حالة النصب والجبر ، أ هي موافقة للعامل أم غير موافقة ؟ (٣٤٨٢).
٤. الخلاف في حركة حالة الرفع في (مَنْ زَيْدٌ) ، أ هي حركة إعراب أم حركة حكاية ؟ (٣٤٨٣).
٥. الخلاف في جواز حكاية غير العلم من المعارف إذا كان غير مضمّر ، ولم يكن وصفاً (٣٤٨٤).
٦. الخلاف في جواز الحكاية في الوصف والموصوف مطلقاً أو بعطف (٣٤٨٥).
٧. الخلاف في جواز حكاية الاسم المفرد مُراداً به مجرد اللفظ بعد القول (٣٤٨٦).

الخلاف في الحكاية ، أ وقعت بالحركات وتولدت منها الحروف أم بالحروف وتولدت منها الحركات؟

في هذه المسألة أربعة أقوال :

الأول : مذهب المبرد وأبي علي الفارسي (٣٤٨٧)، أنّ الحكاية وقعت بالحروف قبل الحركات وأنّ (الألف والواو والياء) حركات حكاية وليست حركات إعراب ولكنهنّ دليل إعراب ،

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦١٨/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٦٠/٣ ، شرح التصريح : ٨٨٣/٢ ، حاشية الخصري : ٣٢٧/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٨٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٥٧/٣ ، همع الهوامع : ٣٢٣/٥ ، حاشية الصبان : ١٢٦/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٨٤/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٨٨ - ٦٨٧/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٦٣/٣ ، همع الهوامع : ٣٢٣/٥ - ٣٢٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٩٠/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٩٣/٢ ، همع الهوامع : ٣٢٥/٥ - ٣٢٦ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٩٤/٢ - ٦٩٥ ، البحر المحيط : ٣٠٢/٦ - ٣٠٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٦٨/٣ - ٢٦٩ .

فهذه الحروف اجتلبت أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها ، فقالوا : (الواو) في (منو) قبل ضمة (النون) ، والألف في (منا) قبل الفتحة و(الياء) في (مني) قبل الكسرة .

ويرى أبو علي الفارسي أنّ هذه الزيادات ليست إعراباً وخير دليل على ذلك حذفها في الوصل ولو كانت إعراباً لثبتت ، " لأنّ ما ثبت في الوصل من الإعراب بالحروف يثبت في الوصل والوقف ، فلو كانت هذه الحروف أيضاً إعراباً لم تثبت في الوصل والوقف " (٣٤٨٨).

أما الرضي فيرى أنهم زادوا هذه الحروف في المفرد المذكر وجعلوها بدلاً من الحركات " لأنهم لو حكوا حركات المذكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محرّكة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فأبدلوا من الحركات حروفاً تنبيهاً بأنها ساكنة وجاءوا قبلها بحركات تناسبها " (٣٤٨٩).

الثاني : مذهب أبي سعيد السيرافي (٣٤٩٠) ، أنّ الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت ومطلت، فتولدت عنها الحروف ، وأنّ (الألف والواو والياء) نشأت من حركة الإشباع ، وأثبتت فيها الحركات لحكاية الإعراب كما أثبتوها في (أي) فتولدت عنها الحروف .

وردّ عليه بأنّ الحركات تثبت بـ(هاء السكت) وبـ(الألف) كما في (أنا) والموضع هنا للوقف لا للحركة (٣٤٩١).

الثالث : أنّ هذه الحروف عوض عن (لام العهد) ؛ لأنّ المعرفة إذا أعيدت وجب أن تُعاد بلفظ المعرفة لرفع توهم أنها غيرها ، وهذا قياس فيها (٣٤٩٢) .

الرابع : أنها بدل من التنوين ، فلو قيل (منوئاً) ، فـ(الواو) بدل من التنوين والحكاية بدل من الضمة وكذا الأمر في (منا) و(مني).

ونُقِل ردُّ لأبي حيان على من قال بهذا الرأي بأنه " ليس بشيء لأنّ الإبدال من التنوين رفعاً وجرّاً لغة لبعض العرب ، وأما (منو) و(مني) فكل العرب تقولن " (٣٤٩٣) .

ولم يرجح أبو حيان أحد هذه الأقوال ، إنما يرى أنّ الخلاف في هذه المسألة لا يجدي كبير منفعة (٣٤٩٤) .

(١) ينظر : المقتضب : ٣٠٥/٢ ، كتاب التكملة : ٢٠٩ - ٢١٠ ، ارتشاف الضرب : ٦٨٤/٢ .

(٢) كتاب التكملة : ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١٥٧/٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٥٧/٣ ، ارتشاف الضرب : ٣٢٢/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢١٢/٢ ،

شرح التصريح : ٢٨٤/٢ ، همع الهوامع : ٣٢٣/٥ ، حاشية الصبان : ١٢٦/٤ .

(١) ينظر : شرح التصريح : ٢٨٤/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٨٤/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٦٢/٢ ، شرح التصريح : ٢٨٤/٢ .

(٣) همع الهوامع : ٣٢٣/٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٨٤/٢ .

الخلاف في جواز حكاية الاسم المفرد مراداً به مجرد اللفظ
بعد القول

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك^(٣٤٩٥) ، جواز نصب القول للمفرد إذا لم يكن مقتطعاً من جملة ولم يكن مفرداً ومعناه معنى الجملة نحو : قلت خطبةً ولا مصدرًا ، وقلت قولاً ولا صفة ومنه قوله : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٣٤٩٦) (إبراهيم) مرفوع (يقال) أي مرفوع لما لم يسم فاعله ، وذلك " لأن المراد الاسم لا المسمى " ^(٣٤٩٧) وجملة (يقال له إبراهيم) ، هي جواب لسؤال مقدر ، أي : لما قالوا سمعنا فتى يذكرهم وجاءوا به منكراً ، ف قيل من يُقال له ؟ فقيل : يقال له إبراهيم .

الثاني : مذهب بعض النحاة أنه لا يجوز نصب القول للمفرد إذا لم يكن مقتطعاً من جملة ولم يكن مفرداً ، واختلفوا في تأويل قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ على أقوال^(٣٤٩٨) :

أولاً : أنَّ (إبراهيم) ارتفع على أن يقدر بجملة تُحكى على النداء أي : يقال له حين يُدعى يا إبراهيم .

ثانياً : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي : هو إبراهيم ، أو هذا إبراهيم .

ثالثاً : قول الأعلام : أنه مرتفع على الإهمال إذ لم يتقدمه ما يؤثر فيه من العوامل ؛ لأنَّ " القول لا يعمل في المفرد إلا إذا تضمن معنى الجملة نحو : حق وباطل ، فتقول : قلت حقاً وباطلاً " ^(٣٤٩٩) .

أما أبو حيان فقد صحح القول بالمنع بقوله : " وقيل لا يجوز وهو الصحيح " ^(٣٥٠٠) ويبدو أنه منع حكاية الاسم المفرد لأنه لم يرد به السماع ؛ لذلك فقد علل المنع في تفسيره

(١) ينظر : المحرر الوجيز : ١٦٤/١٠ - ١٦٥ ، الكشاف : ١٢١/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٦٨/٣ ، روح المعاني : ٦١/٩ .

(٢) الأنبياء : من الآية ٦٠ .

(٣) الكشاف : ١٢١/٣ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ١٦٤/١٠ - ١٦٥ ، ارتشاف الضرب : ٦٩٤/٢ - ٦٩٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٦٨/٣ ، روح المعاني : ٦٢/٩ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٦٩٥ / ٢ ، وقول الأعلام لم أجده في كتابه النكت .

(٦) ارتشاف الضرب : ٦٩٤/٢ .

بقوله : " إذ لا يحفظ من لسانهم قال فلان : زيداً ولا قال : ضرب ولا قال : ليت ، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل " (٣٥٠١).

العدد

وفيه إحدى وعشرون مسألة خلافية :

١. الخلاف في جواز تفسير الأعداد من (أحد عشر إلى تسعة وتسعين) بالجمع^(٣٥٠٢).
٢. الخلاف في جواز إضافة العشرين وأخواته إلى المفسر^(٣٥٠٣).
٣. الخلاف في جواز نصب تمييز العدد إذا كان جامداً^(٣٥٠٤).
٤. الخلاف في قولهم : عليه مائة بيضاً^(٣٥٠٥).
٥. الخلاف في جمع (مئة) وإفرادها إذا وقعت تمييزاً للعدد^(٣٥٠٦).
٦. الخلاف في اللفظ المؤدي معنى الجمع إذا كان اسم جنس أو اسم جمع^(٣٥٠٧).
٧. الخلاف في جواز منع صرف العدد المخبر عنه إذا كان مجرداً من المعدود من ثلاثة إلى عشرة^(٣٥٠٨).
٨. الخلاف في جواز إضافة (النيف) إلى (العشرة)^(٣٥٠٩).
٩. الخلاف في جواز فك بناء العدد المركب فيزول البناء والتركيب^(٣٥١٠).
١٠. الخلاف في (اثنا عشر) و(اثنتا عشرة) ، أهما معربان صدرًا مبنيان عجزًا أم لا ؟^(٣٥١١).

١١. الخلاف في جواز إضافة (النيف) إلى (العقد) و(العقد) إلى الاسم^(٣٥١٢).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٨/٢ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٧٠/٢ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤٢/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٧٠/٢ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤٤/٢ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤٥/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٩/٢ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤٦/٢ - ٧٤٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٧٣/٢ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٥٠/٢ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٥٧/٢ ، ٧٦٠/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٠٩/١ م ٤٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٢ م ٧٥ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٣٣/٢ ، ائتلاف النصرة : ٤٣ م ٢٠ ، همع الهوامع : ٣١٠ - ٣٠٩/٥ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٥٧/٢ - ٧٥٨ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٥٩/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٨٠/٢ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٥٩/٢ - ٧٦٠ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٣٤/٢ ، شرح التسهيل : ٣٦٥/١ - ٣٦٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٨١/٢ ، شفاء العليل : ٥٦٧/٢ ، شرح الأشموني : ٩٨/٤ .

١٢. الخلاف في جواز تمييز العدد المركب بـ (مئة) (٣٥١٣).
١٣. الخلاف في تعريف العدد المفرد (٣٥١٤).
١٤. الخلاف في تعريف العدد المركب (٣٥١٥).
١٥. الخلاف في تمييز المختلط المنصوب أو المجرور فيما كان له تصنيف جمعي وعُطِف على العدد لا على المعدود (٣٥١٦).
١٦. الخلاف في جواز إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد (٣٥١٧).
١٧. الخلاف في جواز إضافة العدد المركب إلى مثله (٣٥١٨).
١٨. الخلاف في جواز إضافة العدد (واحد وثانٍ) إلى مخالفهما (٣٥١٩).
١٩. الخلاف في شروط إعمال اسم الفاعل إذا كان مشتقاً من العدد (٣٥٢٠).
٢٠. الخلاف في جواز استعمال اسم الفاعل المشتق من العدد مع العدد المركب (٣٥٢١).
٢١. الخلاف في جواز بناء اسم الفاعل من ألفاظ العقود (٣٥٢٢).

الخلاف في جواز إضافة (النَيْف) إلى (العشرة)

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب البصريين (٣٥٢٣) أنه لا يجوز إضافة النَيْف إلى العشرة ، إذ لا يجوز نحو : خمسة عشر ك أو خمسة عشر ، وحجتهم في ذلك : أنَّ (النيف) وما بعده كالاسم الواحد وهما عدد واحد ، فكما لا يجوز إضافة الاسم إلى بعضه فكذلك لا يجوز إضافة (النَيْف) إلى (العشرة) ، وكذلك فإنَّ " الإضافة تُبطل ذلك المعنى ، ألا ترى أنك إذ قلت (قبضت خمسة عشر) من غير إضافة دل على أنك قبضت خمسة وعشرة ، وإذا أضفت فقلت : (قبضت خمسة عشر) دلَّ على أنك قبضت الخمسة دون العشرة " (٣٥٢٤).

-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٦٢/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٨٩/٢ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٦٢/٢ - ٧٦٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٧/٢ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٦٣/٢ - ٧٦٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣١٢/١ م ٤٣ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٤ م ٧٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٧/٢ - ٣٧ ، انتلاف النصرة : ٤٣ م ٢١ ، همع الهوامع : ٢١٤/٥ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٦٥/٢ - ٧٦٦ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٦٧/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٩٥/٢ ، شرح التصريح : ٢٧٦/٢ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٦٩/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٢/١ م ٤٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٩٧/٢ ، انتلاف النصرة : ٤٥ م ٢٣ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٩٩/٢ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧١/٢ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٢/٢ ، المقترض : ١٨١/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٨٨/٣ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٣/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٢/٢ .
 - (١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٩/١ م ٤٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٢ ، ارتشاف الضرب : ٧٦٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٨١/٢ .
 - (٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣١٠/١ ، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٢ .

وناصر البصريين في مذهبهم ، أبو البركات الأنباري والعكبري وابن عصفور وعبد اللطيف الشرجي^(٣٥٢٥) .

الثاني : مذهب الكوفيين^(٣٥٢٦) ، أنه يجوز إضافة (النَيْف) إلى (العشرة) ، حجتهم في ذلك ورود السماع في ذلك ، وعدّوا منه قول الشاعر :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ^(٣٥٢٧)

واحتجوا كذلك بأنّ العدد اسم ظاهر لذلك جاز إضافته إلى ما بعده كما تضاف سائر الأسماء الظاهرة إلى ما بعدها ، وردّ عليهم البصريون بأنّ العدد اسم مركب وأنّ التركيب يخالف الإضافة ، وعدّ البصريون ما استشهد به الكوفيون من الشواهد القليلة التي لا يُعرف قائلها ، ولا يجوز القياس عليها^(٣٥٢٨) .

وفيما نسبته عامة النحويين إلى الكوفيين أنهم يجيزون إضافة النَيْف إلى العشرة نظر ؛ لأنّ الفراء وهو أحد أقطاب المدرسة الكوفية لا يجيز إضافة (النيف) إلا في الشعر إذ يقول : " ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز فقلت : ما رأيت خمسة عشر قط خيراً منها ؛ لأنك نويت الأسماء ولم تنو العدد ولا يجوز للمفسّر أن يدخل ها هنا كما لم يجز في الإضافة ، أنشدني العكلي أبو ثروان :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ "^(٣٥٢٩)

ويبدو أنّ الفراء أجاز الإضافة في الشعر لأنه يحتمل الضرورة ، أما في الكلام فلا تجوز الإضافة عنده يقول : " فإنّ العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفع ، وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً ، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة (بعلبك) ، إذ رفعوا آخرها واستجازوا أن يضيفوا (بعل) إلى (بك) ؛ لأنّ هذا لا يُعرَف فيه الانفصال من ذا ، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة ، فجعلوها بإعراب واحد ؛ لأنّ معناهما في الأصل " هذه عشرة وخمسة " ^(٣٥٣٠) .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣١١/١ - ٣١٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٣ ، شرح جمل الزجاجي : ٣/٢ ، انتلاف النصر : ٤٣ .

(٤) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٢٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣/٢ ، ارتشاف الضرب : ٧٦٠/٢ ، همع الهوامع : ٣٠٩/٢ .

(٥) من شواهد : معاني القرآن للفراء : ٣٤/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٠٩/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣/٢ ، وفيه (عُلّق) بدل (كُلِّف) ، شرح التسهيل : ٣٦٦/١ ، شفاء العليل : ٥٦٧/٢ ، شرح الأشموني : ٩٨/٤ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣١٠/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٢/٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٣٤/٢ .

فالفراء موافق للعرب في منع الإضافة ويبدو أنّ الكوفيين متابعون للفراء في ما ذهب إليه ؛ لأنّ بعض النحاة ذكروا وجود الإجماع في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين لذلك انتقدهم أبو حيان بقوله : " ودعوى الإجماع في ثماني عشرةٍ بالضافة أنه لا يجوز إلا في الشعر باطلة " (٣٥٣١).

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب البصريين بقوله " وإن كان البناء أجود " (٣٥٣٢).

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون والفراء لأنّ " المضاف يتخصص بالمضاف إليه كقولك : غلامٌ زيدٍ ، والخمسة غير متخصصة بعشرة ، إذ لا تراد حقيقة الخمسة على انفرادها ، والفصل المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف ، كقولك : جاء غلام زيد ، فالمجيء منسوب إلى الغلام لا إلى زيد ، والأمر في العدد على خلاف ذلك " (٣٥٣٣).

(٣) ارتشاف الضرب : ٧٦٠/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٧٦٠/٢ .

(١) التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٢ .

الخلاف في جواز إضافة (النيف) إلى (العقد) و (العقد) إلى الاسم

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه والجمهور^(٣٥٣٤) أنه لا يجوز أن يقال : هذه خمسة عشر وعشرون وخمسة عشر على إضافة صدر المركب إلى عجزه ، وكذلك لا يجوز هذه خمسة عشر ، على إعراب الجزء الثاني مع بقاء الأول مفتوحاً ، إنما هي لغة ضعيفة لا يجوز القياس عليها ، وأن الأجود في هذا التركيب بقاء الجزأين على البناء على الفتح كما لهما قبل الإضافة ، أو كما لهما عند دخول (أل) عليهما ، فيقال : هذه خمسة عشر ، كما يقال : الخمسة العشر .

واختار هذا القول ابن عقيل والسلسيلي^(٣٥٣٥) .

الثاني : مذهب الكوفيين والفراء^(٣٥٣٦) أنه يجوز إعرابها أي إضافة صدر المركب إلى عجزه فيزول بناؤها نحو : هذه خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر إذ يعرب الأول حسب العوامل ، ويُجرّ الثاني دائماً .

واحتج الفراء لمذهبه بالسماع والقياس ، فأما السماع فقد ذكر الفراء أنه سمعها من أبي هيثم العقيلي وأبي فقعس الأسدي^(٣٥٣٧) ، فأما القياس فهو قياس مطرد^(٣٥٣٨) إذ يرى أنك " إذا أضفت الخمسة العشر إلى نفسك ، رفعت الخمسة فتقول : ما فعلت خمسة عشري ؟ ورأيت خمسة عشري ، ومررت بخمسة عشري ، وإنما أعربت الخمسة لإضافتك العشر فما أضيف (العشر) إلى (الياء) منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما (عشر) فأضيفت إلى (عشر) لتصير اسماً كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً"^(٣٥٣٩) .

وتابعهم في ذلك المبرد^(٣٥٤٠) ، أما ابن عصفور فعّد كلام الفراء باطلاً لأنه يرى أنه لم يُسمع في كلام العرب^(٣٥٤١) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٩٩/٣ ، ارتشاف الضرب : ٧٦٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢،٨١ ، همع الهوامع : ٣١٠/٥ .

(٢) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٨١/٢ ، شفاء العليل : ٥٦٧/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٣/٢ - ٣٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٤/٢ ، شرح التسهيل : ٣٦٥/١ - ٣٦٦ ، شفاء العليل : ٥٦٧/٢ ، همع الهوامع : ٣١٠/٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٤/٢ ، ارتشاف الضرب : ٧٦٠/٢ .

(٥) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٨١/٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ٣٣/٢ - ٣٤ .

(١) ينظر : المقتضب : ٣٠/٤ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٤/٢ .

الثالث : مذهب الأخفش وتبعه في ذلك ابن عصفور^(٣٥٤٢)، جواز القياس على هذه اللغة فأجاز إعراب العجز بالعوامل كما تعرب (بعلبك) ويبقى الصدر مفتوحاً على حاله فيقال : هذه خمسة عشر^٣.

أما أبو حيان فالظاهر من انتقاده لابن عصفور بسبب اعتراضه على مذهب الفراء دليل على ترجيحه مذهب الكوفيين والفراء بقوله : " وأجاز الفراء إضافة صدره إلى عجزه مزيلاً بناءهما إذا أضيف ، وحكى أنه سمع ما فعلت خمسة عشر^٣ وهو قول الكوفيين، وقول ابن عصفور ، أنه لم يسمع من كلامهم ، ليس بشيء إذ قد سمعه الفراء من أبي الفقعس الأسدي وأبي هيثم العجلي " (٣٥٤٣).

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون لما استدلوا به من سماع وقياس ولأنّ " ما أعرب مضافاً أعرب نكرة فترك الإعراب له نكرة مخرج له من الإعراب مضافاً " (٣٥٤٤).

الكناية عن العدد

وفيها إحدى وعشرون مسألة خلافية :

١. الخلاف في (كم) أ هي اسم أم حرف ؟ (٣٥٤٥) .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٠/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٠/٢ ، شرح التسهيل : ٣٦٥/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٨١/٢ ، شفاء العليل : ٥٦٧/٢ ، همع الهوامع : ٣١٠/٥ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٧٦٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٦٥/١ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٦/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٠٦/٢ .

٢. الخلاف في (كم) أهي مفردة أم مركبة ؟ (٣٥٤٦)
 ٣. الخلاف في معنى (كم) الاستفهامية (٣٥٤٧).
 ٤. الخلاف في جواز حذف تمييز (كم) الخبرية مطلقاً إذا دل عليه دليل (٣٥٤٨).
 ٥. الخلاف في جواز تمييز (كم) الاستفهامية بـ(مُتْلِك) أو (غَيْرِك) أو (أفعل من) (٣٥٤٩).
 ٦. الخلاف في جواز جر تمييز (كم) الاستفهامية (٣٥٥٠).
 ٧. الخلاف في جواز أن يكون تمييز (كم) الاستفهامية جمعاً (٣٥٥١).
 ٨. الخلاف في (كم) الخبرية ، أ يراد به التقليل أم التكثر ؟ (٣٥٥٢)
 ٩. الخلاف في الجار لتمييز (كم) الخبرية ؟ (٣٥٥٣)
 ١٠. الخلاف في تمييز (كم) الخبرية إذا فُصل بينهما بفواصل (٣٥٥٤).
 ١١. الخلاف في جواز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بظرف أو جار ومجرور (٣٥٥٥).
 ١٢. الخلاف في (كم) الخبرية ، هل تلزم صدر الكلام (٣٥٥٦).
 ١٣. الخلاف في جواز أن تقع (كم) مفعولاً له (٣٥٥٧).
 ١٤. الخلاف في (كأَيْن) أهي بسيطة أم مركبة ؟ (٣٥٥٨).
 ١٥. الخلاف في لزوم جر تمييز (كأَيْن) بـ(من) (٣٥٥٩).
 ١٦. الخلاف في الجار لتمييز (كأَيْن) (٣٥٦٠).
 ١٧. الخلاف في جواز حذف تمييز (كأَيْن) وتقديره بمحذوف (٣٥٦١).
-
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٦/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٩٨/١ م ٤٠ ، التبيين عن مذاهب النحويين ٤٢٣ م ٧٢ ، مغني اللبيب : ٢٤٦/١ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٦/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٦/٢ - ٧٧٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٠٦/٢ - ١٠٧ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٧/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٨/٢ - ٧٧٩ ، مغني اللبيب : ٢٤٥/١ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٧٩/٢ ، مغني اللبيب : ٢٤٥/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٠٩/٢ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨٠/٢ - ٧٨١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٠/٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨١/٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٢٦ م ٧٣ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨١/٢ - ٧٨٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١١/٢ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨٢/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٠٣/١ م ٤١ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٢٩ م ٧٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٢/٢ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨٤/٢ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٠/٢ ، مغني اللبيب : ١:٢٤٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٤/٢ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨٦/٢ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨٩/٢ ، مغني اللبيب : ٢٤٦/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٠/٢ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨٩/٢ ، مغني اللبيب : ٢٤٦/١ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٩٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٦/٢ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٩٠/٢ - ٧٩١ .

١٨. الخلاف في جواز دخول حرف الجر على (كأين) (٣٥٦٢) .
١٩. الخلاف في جواز الاستفهام بـ(كأين) (٣٥٦٣) .
٢٠. الخلاف في (الكاف) في (كذا) ، أ هي اسم أم زائدة ؟ (٣٥٦٤)
٢١. الخلاف في تمييز (كذا) إذا كانت كناية عن العدد (٣٥٦٥) .

الخلاف في (كم) الخبرية ، هل تلزم صدر الكلام .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه وجمهور البصريين (٣٥٦٦) أن (كم) سواء كانت استفهامية أم خبرية فلها الصدارة في الكلام ، إلا إذا جُرّت بحرف جر أو بالإضافة وكانت خبرية أو كانت استفهاماً وعُطِفَت في الاستثبات فلا يلزم تصديرها وهي اللغة المشهورة نحو : غلام كم رجلاً ضربت ؟ وبكم درهم اشتريت هذا ؟ وبكم فاضلٍ اقتديت ؟ وقبضت عشرين وكم ، في حال الاستثبات من قولهم : قبضت عشرين وكذا (٣٥٦٧) ، وتابعهم في ذلك ابن عصفور (٣٥٦٨)

-
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٩١/٢ ، مغني اللبيب : ٢٤٧/١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٩١/٢ ، مغني اللبيب : ٢٤٦/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٧/٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٩٤/٢ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٩٥/٢ ، مغني اللبيب : ٢٤٨/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٨/٢ .
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٥٦/٢ ، روح المعاني : ١١٦/١١ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨٣/٢ - ٧٨٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١١٤/٢ .
- (٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٠/٢ .

وقد أولوا قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٣٥٦٩) فالزمخشري متابع لسيبويه والجمهور ، إذ يرى أنّ (كم) هنا ليست فاعلاً لأنها لها الصدارة في الكلام ، إذ لا يُقال : جاءني كم رجل وإنما الفاعل ما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ والتقدير : " أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون " ^(٣٥٧٠) وتابعه في ذلك ابن هشام إذ يرى أنّ إخراج (كم) من الصدارة خطأ كبير وأنّ الفاعل في الآية الكريمة ليس (كم) وإنما هو " ضمير اسم الله سبحانه أو ضمير العلم أو (الهدى) المدلول عليه بالفعل " ^(٣٥٧١).

الثاني : مذهب الاخفش ^(٣٥٧٢)، جواز أن لا تتصدر (كم) الخبرية ، حكاها عن لغة وصفت بأنها رديئة^(٣٥٧٣) ، نحو : فككت كم عانٍ ، وملكت كم غلام لأنها بمعنى (كثير) فكما جاز القول : ملكت كثيراً من الغلمان ، وفككت كثيراً من العناية جاز أن لا تتصدر كم .

وفي احتجاج الاخفش نظر ؛ لأنّ المعنى الذي تؤديه الأداة وكذلك الوظيفة يختلف في حال استبدالها باسم من معناها ، ولو جاز على قوله أن لا تتصدر (كم) لأنها بمعنى (كثير) ولفظ (كثير) يمكن ألا تتصدر لجاز أيضاً ألا تتصدر (كيف) الاستفهامية. فإذا قلنا : كيف حالك (كيف) بمعنى (أستفهم عن حالك) ، إذ يمكن أن يقال : عن حالك استفهم ، فهذا القياس لا يجوز لأنّ العربية لغة القصد والإيجاز في إيصال المعاني إلى المتلقي .

ويبدو أنّ الأخفش لم يكن صاحب الرأي المنفرد في هذه المسألة إذ نرى أنّ الفراء قد سبقه في ذلك ، فقد أجاز إعراب (كم) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (فاعلاً) إذ يقول : " كم في موضع رفع بـ(يهد) ، كأنك قلت : أو لم تهدم القرون الهالكة " ^(٣٥٧٤) .

واختلف في جواز القياس على هذه اللغة على قولين ^(٣٥٧٥) :

أولاً : أنه لا يجوز القياس عليها لأنها قليلة .

ثانياً : أنه يجوز القياس عليها وإن كانت قليلة لأنها لغة من لغات العرب ، واختار هذا القول أبو حيان بقوله : " والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة " ^(٣٥٧٦).

(٤) السجدة : من الآية ٢٦ .

(٥) الكشف : ٥٠١/٣ .

(٦) مغني اللبيب : ٢٤٤/١ .

(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ٧٨٤/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد :

١١٤/٢ ، مغني اللبيب : ٢٤٤/١ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب : ٢٤٤/١ .

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٣٣/٢ ، وينظر : روح المعاني : ١١٦/١١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٨٤/٢ .

و قد جاء هذه اللغة في القرآن الكريم لذلك صحَّ القياس عليها نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَرَوْا

كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٣٥٧٧) .

التسمية

وفيها إحدى وعشرون مسألة خلافية :

١. الخلاف فيما تضمنَّ إسنادًا إذا سُمِّي به ، أ يحكى أم يُعرب ؟ (٣٥٧٨) .
٢. الخلاف في المسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد، أ يحكى أم يُعرب؟ (٣٥٧٩) .
٣. الخلاف في المركب من حرفين وسُمِّي به إذا كان أحدهما زائدًا لغير معنى (٣٥٨٠) .
٤. الخلاف في الاسم المجرور بحرف جر على حرفين الأول صحيح والثاني معتلاً ، أ يحكى أم يُعرب ؟ (٣٥٨١) .
٥. الخلاف في الحرف إذا كان مسمىً به ، أ يحكى أم يعرب ؟ (٣٥٨٢) .
٦. الخلاف في علامة إعراب ما أضمر في الفعل نحو : (يضربون) ، (ضربوا) على لغة (أكلوني البراغيث) (٣٥٨٣) .
٧. الخلاف في إعراب جمع المذكر السالم وصرفه وما وافقه في التسمية (٣٥٨٤) .
٨. الخلاف في حكاية جمع المذكر السالم وإعرابه إذا جاوز سبعة أحرف (٣٥٨٥) .
٩. الخلاف في جواز صرف اسم الإشارة إذا سُمِّي به (٣٥٨٦) .

(٣) ارتشاف الضرب : ٧٨٤/٢ .

(٤) يس : من الآية ٣١ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٣/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٣/٣ ، همع الهوامع : ٣٢٧/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٤/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٣/٢ ، همع الهوامع : ٣٢٧/٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٣/٢ - ٨٩٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٦/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٦/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٨/٢ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٨/٢ .

١٠. الخلاف في جواز التسمية بالحرف إذا كان ساكنًا (٣٥٨٧).
١١. الخلاف في جواز التسمية بالحرف إذا كان معتلاً (٣٥٨٨).
١٢. الخلاف في كيفية التسمية بالحرف إذا كان ساكنًا ك (لام) التعريف (٣٥٨٩).
١٣. الخلاف في كيفية التسمية فيما كان على حرفين نحو : (مُذْ) و(قَدْ) (٣٥٩٠).
١٤. الخلاف في (بنت) و(أنت) إذا سُمِّي بهما مذكر ، أهما مصروفان أم ممنوعان من الصرف ؟ (٣٥٩١).
١٥. الخلاف في التسمية بـ(دَيْت) (٣٥٩٢).
١٦. الخلاف في (الألى) و(الذي) و(التي) و(اللأني) و(اللأتي) ، ، إذا سمي بها ، بماذا تعرّفت ؟ (٣٥٩٣).
١٧. الخلاف في (كذّ) و(كتّ) ، إذا سُمِّي بهما (٣٥٩٤).
١٨. الخلاف في جواز حكاية حروف الهجاء إذا دخل عليها عامل (٣٥٩٥).
١٩. الخلاف في أسماء الأعداد إذا عطف بعضها على بعض ولم يدخل عليها عامل (٣٥٩٦).
٢٠. الخلاف في (ابن جَلّ) في قول الشاعر :
- أنا ابنُ جَلّ وطلّاعُ الثّنايا متى أضغُ العمامة تعرفوني (٣٥٩٧)
٢١. الخلاف فيما جُمع فيه حروف المعجم نحو : (أبو جاد) وأخواته ، أهي أسماء عربية أم أعجمية (٣٥٩٨).

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٨/٢ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٠/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٥١/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٠/٢ - ٩٠١ .

(١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٣/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٥٠/٣ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٣/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٥٣/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٥/٣ ، شفاء العليل : ٩١٤/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٤/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٤/٢ - ٩٠٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٥/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٥/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٧/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٥/٢ - ٩٠٦ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٦/٢ ، حاشية الصّبّان : ٢٢١/١ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٦/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٤٩/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٨/٣ .

الخلاف في المسمى بـ جـار ومجرور ، والجار حرف واحد ، أ
يُحكى أم يُعرب ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه والجمهور^(٣٥٩٩) ، أنّ المسمى بـ جـار ومجرور ، والجار حرف واحد
يجب فيه الحكاية ، ولا يجوز الإعراب ، فنحو المسمى بـ زيد ، جاء بـ زيد ، ورأيت بـ زيد ،
ومررت بـ زيد ، يقول سيبويه : " وأما كـ زيد فحكايات ، لأنك لو أفردت الباء والكاف غيّرتها
، ولم تثبت كما تثبت من "^(٣٦٠٠) ، أي إنّ " من زيد يجوز الوقوف عليه ، والباء ، لا يجوز
الوقوف عليها "^(٣٦٠١) .

الثاني : مذهب المبرّد والزجاج^(٣٦٠٢) ، أنه يجوز فيه الإعراب ، بزيادة حرف عليه من
جنس حركته ، وبعد ذلك يُزاد عليه حرف يماثله ، ثم يُدغم الأول في الثاني ويُعرب ، نحو :
جاء بيّ زيد ، ورأيت بيّ زيد ، ومررت بيّ زيد

وقد وهم أبو حيان وابن عقيل والسيوطي^(٣٦٠٣) ، عندما نقلوا عن المبرّد قوله بالإعراب ،
، لأنّ المبرّد لم يقل بالإعراب بل هو متابع لسيبويه في وجوب الحكاية ، إذ يقول : " فإذا
سميت رجلاً (وزيد) وأنت تريد القسم ، قلت : رأيت وزيد ؛ لأنّ الواو عاملة في زيد فإنما
هي بمنزلة الباء ، ألا ترى أنك لو سميته (بزيد) لقلت : جاء بـ زيد "^(٣٦٠٤) .

وقد وهموا كذلك في رأي الزجاج عندما نقلوا عنه متابعته للمبرّد في هذه المسألة لأنه
يقول : " فإنّ قال : فهل تجيز في (بزيد) و(لزيد) ، ألا تحكيه ، قيل له : لا يجوز ذلك والباء
على لفظها " ^(٣٦٠٥) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٣٤/٣ ، الأصول في النحو : ١٠٥/٢ ، شفاء العليل : ٩١٣/٢ - ٩١٤ .

(٢) كتاب سيبويه : ٣٣٤/٣ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٦ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٤/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٣/٣ ، همع الهوامع : ٣٣٠/٥ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١٤/٤ ، هامش : (١) ، ارتشاف الضرب : ٨٩٤/٢ ، هامش (١) .

(٦) المقتضب : ١٤/٤ .

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٧ .

وقال : " وأما الذي قلته أنا في (باء زيد) ، فإنما نطقت بالاسم المستعمل عبارة عن الباء " (٣٦٠٦) .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب سيبويه والجمهور وعلامة الترجيح تنبيه مذهبهم وعدم التصريح به ، إنما صرح بمذهب المبرد والزجاج فقط (٣٦٠٧) .

الإخبار بالذي

وفيه تسع وثلاثون مسألة خلافية :

١. الخلاف في جواز الإخبار عن الاسم الذي تحته معنى (٣٦٠٨) .
٢. الخلاف في جواز الإخبار عن الضمير إذا كان عائداً إلى اسم في جملة أخرى (٣٦٠٩) .
٣. الخلاف في جواز الإخبار باسم الاستفهام (٣٦١٠) .
٤. الخلاف في إعراب قولهم : أيُّهم الذي هو كان جاءك ؟ (٣٦١١) .
٥. الخلاف في جواز الإخبار عن المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب (٣٦١٢) .
٦. الخلاف في جواز الإخبار عن الخبر إذا كان مشتقاً (٣٦١٣) .
٧. الخلاف في جواز الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب (٣٦١٤) .
٨. الخلاف في قولهم : الذي يطيرُ ، فيغضبُ زيدُ الذباب (٣٦١٥) .
٩. الخلاف في جواز دخول (أل) على اسم الفاعل المعطوف وتكررت (الذي) في الجملة (٣٦١٦) .
١٠. الخلاف في جواز الإخبار بمرفوع (عسى) (٣٦١٧) .
١١. الخلاف في جواز حذف المضمرة في قولهم : ما زيدٌ قائماً (٣٦١٨) .

-
- (١) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٨ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٩٣/٢ - ٨٩٤ .
 - (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٤٩/٣ ، همع الهوامع : ٢٩٩/٥ .
 - (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٠/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١٧٧٤/٤ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٢/٣ .
 - (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٣/٣ ، شرح التصريح : ٢٦٥/٢ .
 - (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٤/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٠٠/٢ .
 - (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٤/٣ ، همع الهوامع : ٣٠٣/٥ .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٦/٣ .
 - (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٧/٣ .
 - (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٧/٣ - ١٠٥٨ .
 - (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٩/٣ ، همع الهوامع : ٣٠٣/٥ - ٣٠٤ .
 - (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٩/٣ .

١٢. الخلاف في الإخبار عن خبر (إنّ) و(كأنّ) إذا كان مشتقاً (٣٦١٩).
١٣. الخلاف في فصل الضمير العائد ووصله إذا أخبر عن المفعول الثاني (٣٦٢٠).
١٤. الخلاف في جواز الإخبار عن ثاني مفعولي (ظنّ) إذا كان مشتقاً (٣٦٢١).
١٥. الخلاف في جواز حذف الضمير العائد إذا أخبر في باب (أعلم) (٣٦٢٢).
١٦. الخلاف في جواز حذف الضمير العائد في باب (أعلم) إذا كان متصلاً بالفعل (٣٦٢٣).
١٧. الخلاف في جواز الإخبار عن المفعول الثالث لـ(أعلم) إذا كان مشتقاً (٣٦٢٤).
١٨. الخلاف في جواز الإخبار عن خبر (كان) إذا كان جامداً (٣٦٢٥).
١٩. الخلاف في الإخبار عن خبر (ما) إذا كان مشتقاً (٣٦٢٦).
٢٠. الخلاف في جواز الإخبار عن المصدر المطلق (٣٦٢٧).
٢١. الخلاف في الإخبار عن قولهم : تبسمت وميض البرق (٣٦٢٨).
٢٢. الخلاف في جواز الإخبار عن قولهم : إنما أنت سيراً (٣٦٢٩).
٢٣. الخلاف في جواز الإخبار عن (سقياً ورعيّاً) (٣٦٣٠).
٢٤. الخلاف في الإخبار عن (أنبتكم نباتاً) (٣٦٣١).
٢٥. الخلاف في جواز الإخبار عن المفعول لأجله (٣٦٣٢).
٢٦. الخلاف في جواز الإخبار عن المفعول معه (٣٦٣٣).

-
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٠/٣ .
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٠/٣ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦١/٣ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦١/٣ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦١/٣ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٢/٣ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٢/٣ ، همع الهوامع : ٣٠٢/٢ - ٣٠٣ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٢/٣ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٣/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٠٩/٢ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٣/٣ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٣/٣ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٤/٣ .
- (١٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٤/٣ .
- (١٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٤/٣ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٠٨/٢ .

٢٧. الخلاف في جواز الإخبار عن المجرور ، إذا كان بحرف لا يجر إلا المضمّر (٣٦٣٤)

٢٨. الخلاف في جواز الإخبار بالضمير في (ويحه رجلاً) (٣٦٣٥) .

٢٩. الخلاف في الإخبار عن اسم العدد الذي أضيف إليه اسم الفاعل الموافق في المادة (٣٦٣٦) .

٣٠. الخلاف في الإخبار عن اسم العدد الذي أضيف إليه اسم الفاعل إذا اختلفا في المادة (٣٦٣٧) .

٣١. الخلاف في الإخبار عن (ما) وصلتها في قولهم : أحسن ما يكون الأمير قائماً (٣٦٣٨)

٣٢. الخلاف في جواز حذف الضمير المؤكّد (٣٦٣٩) .

٣٣. الخلاف في جواز وضع الضمير مكان الذي أخبر به ، إذا أخبر عن المعطوف عليه وعن المعطوف ، إذا كان المعطوف بـ(الواو) و (أو) (٣٦٤٠) .

٣٤. الخلاف في الإخبار في باب البدل (٣٦٤١) .

٣٥. الخلاف في الإخبار إذا اتفق العاملان في العمل (٣٦٤٢) .

٣٦. الخلاف في الإخبار إذا اختلف العاملان في العمل (٣٦٤٣) .

٣٧. الخلاف في الإخبار بالتاء والياء من : ضربتُ وضربني زيدٌ (٣٦٤٤) .

٣٨. الخلاف في الإخبار بـ(التاء) من : أعطيت وأعطاني زيدٌ (٣٦٤٥) .

(١٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٥/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٠٨/٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٥/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٦/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٦/٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٧/٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٨/٣ ، ١٠٧٠/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٨/٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٨/٣ - ١٠٦٩ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٩/٣ ، همع الهوامع : ٣٠٤/٥ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٦٩/٣ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧١/٣ .

(١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧٢/٣ .

٣٩ . الخلاف في الإخبار بـ(التاء) في: ظننت وظنّي زيدٌ منطلقاً^(٣٦٤٦).

٤٠ . الخلاف في الإخبار عن الأسماء التي مع الفعلين^(٣٦٤٧) .

الخلاف في جواز الإخبار عن الضمير إذا كان عائداً إلى اسم من جملة أخرى .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب أبي علي الشلوبيني وتابعه ابن مالك^(٣٦٤٨) جواز الإخبار عن الضمير إذا كان عائداً إلى اسم من جملة أخرى نحو : أن يذكر إنسان فيقول : لقيتَه ، فيجوز الإخبار عن (الهاء) فيقال : الذي لقيتَه هو .

وقد وهم أبو حيان عندما ذكر أنّ ابن عصفور أجاز هذه المسألة^(٣٦٤٩) ؛ لأنّ ابن عصفور منع هذه المسألة بقوله : " وأما امتناع الإخبار عن الضمير الرابط فإنك لو أخبرت عنه لم يخل من أن تجعله عائداً على الذي كان الإخبار عنها أو على الألف واللام إن كان الإخبار عنها أو على المبتدأ الذي كان يعود عليه ، فإن جعلته عائداً على المبتدأ أو على الألف واللام فالمبتدأ الذي كان يعود عليه ليس له ما يربطه بالخبر وذلك لا يجوز " ^(٣٦٥٠).

الثاني : مذهب الجزولي والشلوبيني الصغير^(٣٦٥١) ، أنه لا يجوز ولا يصح ؛ لأنّ ذلك " لا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة " ^(٣٦٥٢).

أما أبو حيان فيرى أنّ في هذا الخلاف نكتة وهي : " هل شرط هذا الضمير أن لا يكون عائداً على شيء قبله ، أو شرطه أن لا يكون رابطاً ، فلو كان في الكلام رابطان نحو : زيد ضربته في داره ، جاز الإخبار فنقول : الذي زيدٌ ضربت في داره هو ، فالضمير في داره رابط الخبر بالمخبر عنه ، وهو خبر عن الذي ، وعائد على زيد " ^(٣٦٥٣) وهذه إشارة منه إلى

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧٢/٣ - ١٠٧٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧٣/٣ - ١٠٧٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٧٤/٣ - ١٠٧٥ .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٧٧٤/٤ ، ارتشاف الضرب : ١٠٥٠/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٨٠/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٠/٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : ٤٩٦/٢ - ٤٩٧ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٧٧٤/٤ ، ارتشاف الضرب : ١٠٥٠/٣ ، همع الهوامع : ٣٠١/٥ .

(٥) همع الهوامع : ٣٠١/٥ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٠٥٠/٣ - ١٠٥١ .

أنه يجوز عنده الإخبار عن الضمير إذا كان عائداً على الاسم إذا كانت الجملة تحوي رابطتين .

الخلاف في جواز الإخبار عن المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب

في هذه المسألة قولان :

الأول : جواز الإخبار عن المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب^(٣٦٥٤) ولم ينسبه أبو حيان لأحد واختاره ابن عصفور والسيوطي^(٣٦٥٥) فإذا أخبرنا عن (أنا) في : (أنا قائم) و(أنت) في في : (أنت قائم) ، قلنا : الذي هو قائم أنا ، والذي هو قائم أنت .

الثاني : لا يجوز ذلك ، ولم ينسبه أبو حيان لأحد أيضاً ، وحجة من ذهب إلى هذا الرأي : أننا إذا أخبرنا عن ضمير المتكلم والمخاطب بـ(الذي) وضعنا " موضعهما ضمير غيبة ، وضمير الغيبة أعم منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز "^(٣٦٥٦).

وردّ عليهم ابن عصفور بأن ما ذهبوا إليه ليس بشيء بدليل وروده في كلام العرب ، ومنه قول الشاعر :

فلما بلغنا الأمهات وجدتم بني عمكم كانوا كرام المضاجع^(٣٦٥٧)

فوضع (بني عمكم) موضع ضمير المتكلم ، والتقدير : (وجدتمونا كرام المضاجع)^(٣٦٥٨).

أما أبو حيان فقد رجّح المذهب الأول بقوله : " والصحيح الجواز "^(٣٦٥٩).

ويبدو أنّ ما اختاره ابن عصفور وأبو حيان والسيوطي هو الراجح لورود السماع به.

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٥٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ٥٠٠/٢ ، همع الهوامع : ٣٠٢/٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٠٠/٢ .

(٤) البيت : من شواهد : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٥٠٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجة : ٥٠٠/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٠٥٤/٣ .

الضرائر

وفيه ثلاثون مسألة خلافية :

١. الخلاف في الضرائر الجائزة في الشعر^(٣٦٦٠).
٢. الخلاف في جواز صرف (أفعل من) في ضرورة الشعر^(٣٦٦١).
٣. الخلاف في جواز مد المقصور مطلقاً في ضرورة الشعر^(٣٦٦٢).
٤. الخلاف في جواز دخول (أن) في خبر (كاد) في ضرورة الشعر^(٣٦٦٣).
٥. الخلاف في جواز زيادة (من) في الاسم النكرة والمعرفة في ضرورة الشعر^(٣٦٦٤).
٦. الخلاف في جواز زيادة (اللام) في خبر (لكن) في ضرورة الشعر^(٣٦٦٥).
٧. الخلاف في جواز الجمع بين (يا) النداء و(الميم) في (اللهم) في ضرورة الشعر^(٣٦٦٦).
٨. الخلاف في جواز زيادة الجملة في ضرورة الشعر^(٣٦٦٧).
٩. الخلاف في جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر^(٣٦٦٨).
١٠. الخلاف في جواز حذف (الياء) من (كيما)^(٣٦٦٩).
١١. الخلاف في (الحما) في قول الشاعر : (قواطنا مكة من وُرُقِ الحما)^(٣٦٧٠).

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٧٧/٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٤٩/٢ ، همع الهوامع : ٣٣٢/٥
الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر : ٦ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٨٠/٥ ، ضرائر الشعر : ٢٤ - ٢٥ .
- (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٨٥/٥ ، ضرائر الشعر : ٣٨ ، همع الهوامع : ٣٣٧/٥ - ٣٣٨ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٩٢/٥ - ٢٣٩٣ ، ضرائر الشعر : ٦١ .
- (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٩٤/٥ ، ضرائر الشعر : ٦٤ .
- (٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٩٧/٥ .
- (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٠٠/٥ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٠٣/٥ ، ضرائر الشعر : ٨٠ - ٨١ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤١٥/٥ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤١٨/٥ .
- (١١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤١٩/٥ ، ضرائر الشعر : ١٤٣ .

١٢. الخلاف في جواز أن يكون الفعل المضارع في خبر (عسى) بغير (أن) في ضرورة الشعر^(٣٦٧١).

١٣. الخلاف في جواز حذف حرف النداء من النكرة المقبل عليها في ضرورة الشعر^(٣٦٧٢).

١٤. الخلاف في جواز حذف (نون التوكيد) الداخلة على الفعل المضارع وإبقاء (لام القسم) في ضرورة الشعر^(٣٦٧٣).

١٥. الخلاف في جواز إثبات (نون التوكيد) الداخلة على الفعل المضارع وحذف (لام القسم) في ضرورة الشعر^(٣٦٧٤).

١٦. الخلاف في جواز حذف ضمير النصب من العامل الثاني في باب الإعمال إذا أعمل الأول في ضرورة الشعر^(٣٦٧٥).

١٧. الخلاف في جواز حذف الموصول وإبقاء صلته في ضرورة الشعر^(٣٦٧٦).

١٨. الخلاف في جواز حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه في ضرورة الشعر^(٣٦٧٧).

١٩. الخلاف في جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر^(٣٦٧٨).

٢٠. الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار في ضرورة الشعر^(٣٦٧٩).

٢١. الخلاف في جواز تقديم المضمرة على الظاهر لفظاً ورتبة في ضرورة الشعر^(٣٦٨٠).

٢٢. الخلاف في جواز قلب الإعراب في ضرورة الشعر^(٣٦٨١).

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢١/٥ ، ضرائر الشعر: ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢١/٥ ، ضرائر الشعر: ١٥٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢٢/٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢٢/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢٤/٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢٥/٥ ، ضرائر الشعر: ١٨٢ - ١٨٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢٥/٥ ، ضرائر الشعر: ١٦٩ - ١٧١ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢٦/٥ ، ضرائر الشعر: ١٨٠ - ١٨١ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٢٦/٥ ، ضرائر الشعر: ١٤٩ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٣١/٥ - ٢٤٣٢ .

٢٣. الخلاف في جواز نصب معمول الصفة المشبهة إذا كان موصوفاً مضافاً إلى ضمير موصوفها (٣٦٨٢).

٢٤. الخلاف في جواز دخول (أل) على الفعل المضارع في ضرورة الشعر (٣٦٨٣).

٢٥. الخلاف في جواز إضافة (ذو) إلى المضمر في الكلام (٣٦٨٤).

٢٦. الخلاف في جواز تأكيد النكرة المحدودة في ضرورة الشعر (٣٦٨٥).

٢٧. الخلاف في جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في باب (إنّ) في ضرورة الشعر (٣٦٨٦).

٢٨. الخلاف في جواز الجزم بـ(إذا) في الكلام (٣٦٨٧).

٢٩. الخلاف في جواز استعمال (لا) داخلة على المعرفة غير مكررة في ضرورة الشعر (٣٦٨٨).

٣٠. الخلاف في جواز أن تكون (الكاف) و(عن) و(على) أسماء في الاختيار (٣٦٨٩).

الخلاف في الضرائر الجائزة في الشعر

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب سيبويه (٣٦٩٠) ، أنّ الضرورة الشعرية هي : أن يجوز للشاعر ما لم يجز للنائر ، بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بداً ، كأن يكون في ذلك ردّ فرع إلى أصل ، أو تشبيه جائز بغير جائز. ونسبه ابن عصفور إلى الجمهور (٣٦٩١) .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٤٨/٥ - ٢٤٤٩ ، الضرائر وما يجوز للشاعر دون النائر : ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٥٠/٥ - ٢٤٥١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٥١/٥ ، ضرائر الشعر : ٢٨٩ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٥٢/٥ ، ضرائر الشعر : ٢٩٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٥٢/٥ ، ضرائر الشعر : ٢٩٥ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٥٢/٥ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٥٣/٥ ، ضرائر الشعر : ٢٩٩ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٥٣/٥ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٤٥٥/٥ ، ضرائر الشعر : ٣٠٧ .

الثاني : مذهب الأخفش^(٣٦٩٢) ، أنه يجوز للنائر ما يجوز للشاعر ، وخير دليل على ذلك السجع ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾^(٣٦٩٣) ، وقوله عز وجل : ﴿فَأَصْلُونَا

السَّبِيلَا﴾^(٣٦٩٤) ، إذ زاد (الألف) لتتفق فواصل الآي، كزيادة (الألف) في الشعر ، ومنه قول الرسول - ﷺ - : " ارجعن مأزورات غير مأجورات " ^(٣٦٩٥) ومن كلام العرب : " شهر ترى وشهر ثرى وشهر مرعى " ، إذ حذف التثوين من (ثرى) و(مرعى)، إتباعاً لـ(ترى) ^(٣٦٩٦) ، وتابعه في ذلك السيوطي ^(٣٦٩٧) .

الثالث : مذهب ابن جني^(٣٦٩٨) أنه لا يشرط الاضطرار ، بل يجوز للشاعر في شعره ما لم يجز له في الكلام المنثور ، لكون الشعر موضعاً ألفت فيه الضرائر .

وتابعه في ذلك ابن عصفور في كتابه (ضرائر الشعر) إذ قال : " اعلم أنّ الشعر لما كان كلاماً موزوناً يُخرجه الزيادة فيه و النقص منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام ، اضطروا إلى ذلك ، أو لم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر دليل ذلك قوله :

كم بجودٍ مُقرِفٍ نال العُلى وكريمٍ بخُلّه قد وضعه

في رواية من خفض (مُقرِفًا) ، ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر مع أنه لم يضطر إلى ذلك ، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه " ^(٣٦٩٩) . وناقض ابن عصفور رأيه في كتابه (شرح جمل الزجاجي)، عندما اختار مذهب سيبويه، إذ قال بعد أن عرض مذهب سيبويه والأخفش وابن جني: " والصحيح ما بدأنا به " ^(٣٧٠٠) .

-
- (١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٦/١ ، ٣٢/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٧٧/٥ .
 - (٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٥٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٧٧/٥ .
 - (٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٧٧/٥ ، همع الهوامع : ٣٥٠/٥ .
 - (٤) الأحزاب : من الآية ١٠ .
 - (٥) الأحزاب : من الآية ٦٧ .
 - (٦) ينظر : سن ابن ماجة : ٢٩٤ باب ما جاء في إتباع النساء الجنائز .
 - (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٧٧/٥ .
 - (٨) ينظر : همع الهوامع : ٣٥٠/٥ .
 - (٩) ينظر : الخصائص : ٤٠٦/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٧٧/٥ ، همع الهوامع : ٣٣٢/٥ .

- (١) ضرائر الشعر : ١٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٧٧/٥ ، والشاهد الشعري الوارد في النص من شواهد : كتاب سيبويه : ١٦٧/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٠٣/١ .
- (٢) شرح جمل الزجاجي : ٥٥١/٢ .

وقد وهم السيوطي في رأي أبي حيان عندما قال : " وجوّزه ابن جني وابن عصفور وأبو حيان ، وابن هشام مطلقاً ، أي : وإن لم يضطر إليه ، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر " (٣٧٠١)؛ لأنّ أبا حيان متابع لسيبويه في مذهبه بدليل مخالفته لابن جني والأخفش إذ قال : " يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه، وردّ فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز خلافاً لابن جني.... وللاخفش " (٣٧٠٢).

ويبدو أنّ السيوطي لم ينتبه إلى ما نقله عن أبي حيان والذي يتضح فيه متابعته لسيبويه عندما قال: " قال أبو حيان في شرح التسهيل : لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة ؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام " (٣٧٠٣).

ويبدو أنّ ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه ابن عصفور في أحد قوليه - واختاره أبو حيان هو الراجح في هذه المسألة ؛ لأنّ الشاعر مقيد بنظام الوزن والقافية الذي يفرض عليه قيوداً تؤدي به إلى اللجوء إلى الضرورة وهذه القيود يكون النثر متخلصاً منها وغير خاضع لها

الخلاف في جواز مد المقصور مطلقاً في ضرورة الشعر

الأول : مذهب أكثر البصريين (٣٧٠٤)، أنه لا يجوز مدّ المقصور مطلقاً في ضرورة الشعر ، وحجتهم في ذلك أنّ المقصور هو الأصل ومده يؤدي إلى رده إلى غير أصله ، وذلك غير جائز إنما الجائز قصر الممدود في الضرورة لأنه رجوع إلى الأصل .

الثاني : مذهب الكوفيين والأخفش وتبعهم ابن ولاد (٣٧٠٥) أنه يجوز مد المقصور مطلقاً في ضرورة الشعر ، وحجتهم في ذلك وروده في أشعار العرب كثيراً ، وذكر أبو حيان أنّ ابن ولاد وابن خروف " زعما أنّ سيبويه دلّ على جوازه في الشعر كثيراً " (٣٧٠٦) ، قال سيبويه : " وربما مدّوا مثل مساجد ومنابر ، فيقولون : مساجيد ومنابير ، شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام " (٣٧٠٧) قال أبو حيان : " قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء في الشعر ، إذا كانا جميعاً ليس من أصل الكلمة " (٣٧٠٨) ويبدو أنّ

(٣) همع الهوامع : ٣٣٢/٥ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٣٧٧/٥ .

(٥) همع الهوامع : ٣٣٢/٥ .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٤٥/٢ م ١٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٨٥/٥ ، انتلاف النصرة : ٧١ م ٦٤ ، همع الهوامع : ٣٣٨/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٨٦/٥ ، انتلاف النصرة : ٧١ ، كتاب الاقتراح : ٥٦ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢٣٨٦/٥ .

(٤) كتاب سيبويه : ٢٨/١ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢٣٨٦/٥ .

أبا حيان لم يسلم بما نسبته ابن ولاد وابن خروف إلى سيبويه لأن محل الخلاف في المسألة هو الاسم المقصور وما ذكره سيبويه لا يخص الاسم المقصور ، لذلك قال أبو حيان أنهما " زعما " (٣٧٠٩).

الثالث : مذهب الفراء (٣٧١٠)، أنه يجوز مد المقصور مطلقاً في ضرورة الشعر بشرط أن يكون له قياس يوجب قصره نحو : (رحى) ، أي : " أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في باب ممدود ، نحو (فعل) تأنيث (فعلان) ، نحو : سكرى وعطشى ، فهذا لا يجوز أن يمد ؛ لأنّ ذكره سكران وعطشان ، وفعل تأنيث فعلان لا تجيء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصوراً " (٣٧١١).

وردّ عليه أبو البركات الأنباري وابن عصفور (٣٧١٢) .

ونلاحظ أن أبا حيان كان أكثر دقة من أبي البركات الأنباري وابن عصفور عندما أفرد مذهب الفراء عن مذهب الكوفيين (٣٧١٣) على عكس ما فعله أبو البركات وابن عصفور عندما جعلوا الفراء ضمن مذهب الكوفيين ، إلا أنهم أشاروا إلى الشروط التي وضعها (٣٧١٤) .

ويبدو أنّ أبا حيان قد أصاب في ذلك ؛ لأنّ الفراء قد وضع شروطاً لجواز مد المقصور مطلقاً فإذا لم تتحقق هذه الشروط في الاسم امتنع مده - عنده - ويكون بذلك متابعاً للبصريين .

أما أبو حيان فقد رجّح مذهب الكوفيين بدليل مخالفته للبصريين بقوله : " ومدّ المقصور مطلقاً خلافاً لأكثر البصريين في المنع مطلقاً ، ويردّ عليهم سماع ذلك من العرب " (٣٧١٥) ومخالفته للفراء بقوله : " وخلافاً للفراء في اشتراطه أن يكون له قياس يوجب مده " (٣٧١٦) .

واستدل أبو حيان انتصاراً لمذهب الكوفيين بقول الشاعر :

قَدْ عَلِمْتُ أُخْتُ بَنِي السِّعْلَاءِ

وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ

أَنْ نِعَمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَوَاءِ

(٦) ارتشاف الضرب : ٢٣٨٦/٥ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٨٦/٥ ، همع الهوامع : ٣٣٨/٥ - ٣٣٩ .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٤٦/٢ .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٥٢/٢ - ٧٥٤ ، شرح جمل الزجاني : ٥٨٨/٢ - ٥٥٩ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٨٦/٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٤٥/٢ ، شرح جمل الزجاني : ٥٥٨/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٨٥/٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٨٦/٥ .

يا لك من تمرٍ ومن شيشاءٍ

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ^(٣٧١٧)

إذ مد الشاعر (السعلی) و(الحوی) و(اللهی) وهي مقصورة .

وقول طرفة :

لَهَا كَبْدٌ مَلَسَاءَ ذَاتُ أُسْرَةٍ وَكَشْحَانٍ لَمْ يَنْقُضْ طَوَاءَهُمَا الْحَبْلُ^(٣٧١٨)

وقول العجاج:

والمَرءُ يُبْلِيهِ بِلَاءُ السَّرْبَالِ

تَنَاسَحُ الْإِهْلَالُ بَعْدَ الْإِهْلَالِ^(٣٧١٩)

ويبدو أنَّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون لما استدلوا به من شواهد تؤكد صحة ما ذهبوا إليه .

(٦) والبيت من شواهد : ارتشاف الضرب : ٢٣٨٥/٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٤٦/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٧٦٨/٤ ، همع الهوامع : ٣٣٨ ، كتاب الاقتراح : ٥٦ ، واللهاء واللهاة أقصى الفم ، ينظر : لسان العرب : ٣٤٩/١٢ مادة (لهى).

(١) ينظر : ديوانه : ٧٥ .

(٢) لم أجده في ديوانه وهو من شواهد : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٠ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٨٦/٥ .

المصادر والمراجع

■ القرآن الكريم

أولاً : المطبوعة :

أ .

📖 ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) ، تحقيق : الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، عامل الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

📖 إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) ، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت ٦٦٥هـ) ، تحقيق وتقديم وضبط : إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .

📖 ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٧٨م .

📖 ابن الحاجب النحوي ، آثاره ومذهبه ، الدكتور طارق عبد عون الجنابي مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٤م .

📖 ابن يعيش وشرح المفصل ، عبد اللطيف محمد الخطيب ، جامعة الكويت لجنة التأليف والتعريب والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .

📖 أبو الحسين بن الطراوة (ت ٥٣٨هـ) وأثره في النحو ، الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

📖 أبو الحسن بن كيسان وآراءه في اللغة والنحو ، الدكتور علي مزهر الياسري ، دار الرشيد للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٩م .

📖 أبو حيان النحوي ، الدكتورة خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد الطبعة الأولى ، ١٩٦٦م .

📖 أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ، محمد عبد الخالق عضيمة مكتبة الرشيد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

📖 أبو عبد الله القرطبي وجهوده في النحو واللغة في كتابه الجامع لأحكام القرآن ، الدكتور عبد القادر جدي الهيتمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار البشير ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

📖 أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٦٩م .

📖 إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، شهاب الدين أحمد عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ) ، وضع حواشيه : أنس مهرة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .

📖 إحياء النحو ، الدكتور إبراهيم مصطفى ، قام بتصحيحه وترتيب وضعه محمد أفندي مصطفى الفقيه ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ١٩٣٧م .

📖 الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان ، حياته وجهوده ، الدكتور محمد حسن عبد العزيز المحرطاوي ، الجريتي للطباعة والتصوير القاهرة ، ٢٠٠٣م .

📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة : الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة : الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

📖 الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

📖 الاستغناء في أحكام الاستثناء ، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

📖 أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م .

📖 أسرار النحو ، شمس الدين أحمد بن سليمان العروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر عمان ، (د.ت) .

📖 اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، فاضل مصطفى الساقى - تقديم : الدكتور تمام حسان ، المطبعة العالمية بالقاهرة ، ١٩٧٠م .

📖 الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م .

📖 الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، (ت ٣١٦هـ) تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٩م .

📖 إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤م .

📖 الإقناع في القراءات السبع ، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري (ت ٥٤٠هـ) ، حققه وعلق عليه ، أحمد فريد المزيدي ، قدم له الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م .

📖 أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق ودراسة : محمود محمد الطناجي ، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

📖 أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم السباط مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

📖 الأمالي النحوية ، أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تحقيق : الدكتور عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ، قطر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

📖 إنباه الرواة عن أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن القفطي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥م .

📖 الانتصار لسيبويه على المبرد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب : الانتصاف من الإنصاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١ م .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب : هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م .

الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، حققه وقدم له : الدكتور حسن شاذلي فرهود ، ج ١ ، مطبعة دار التأليف - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ .

الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق وتقديم : الدكتور موسى بناي العلي ، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٨٢ م .

الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس ، قم المقدسة ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٢هـ . ش .

ب .

البر المنير في قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير ، عمر بن قاسم الأنصاري النشّار (من علماء القرن العاشر الهجري) ، تحقيق ودراسة : الدكتور المختار أحمد ديرة ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ليبيا ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ م .

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م .

البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .

البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت (د.ت) .

ت .

📖 تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف (بحث وثائقي للتأصيل)، الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الملتقى ، سوريا - حلب ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م .

📖 التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) ، تحقيق : الدكتور فتحي أحمد مصطفى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

📖 التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠هـ) ، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

📖 التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٠م .

📖 تجديد النحو ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

📖 تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام الأنصاري (ت ٦٧١هـ) تحقيق وتعليق : الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

📖 التدريب في تمثيل التقريب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور نهاد فليح حسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، (د.ت) .

📖 تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

📖 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، حققه وقدم له : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٦٨م .

📖 تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري ، الدكتور حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .

📖 التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر ، أخرجه ووضّحه وعلّق عليه : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي الرياض ، ١٩٨٢م .

📖 التعريفات ، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، وضع حواشيه وفهارسه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣م .

📖 تغيير النحويين للشواهد ، الدكتور علي محمد فاخر ، دار الطباعة المحمدية القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

📖 تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض ، شارك في تحقيقه : الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، والدكتور أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .

📖 التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، قدّم له : زهاني الحاج حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه : عماد زكي البارودي ، المكتبة التوفيقية مصر (د.ت) .

📖 تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن) أبو عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق : سالم مصطفى البدري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

📖 تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، رتبّه وضبطه وصحّحه : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٣م .

📖 تقريب النشر في القراءات العشر ، شمس الدين محمد بن علي بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، وضع حواشيه : عبد الله محمد الخليلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م .

📖 التوطئة ، أبو علي الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، الكويت ، ١٩٨١م .

■ ج ■

📖 جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٩م .

📖 الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٩٧هـ) ، تحقيق : محمود محمد محمود حسن نصّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه ، الدكتور شعبان صلاح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، ٢٠٠٦ م .

الجملة العربية والمعنى ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

الجمال في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٥ م (د.ط) ، (د.م) .

الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ م .

■ ح ■

حاشية الخصري (ت ١٢٨٧ هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، شرحها وعلق عليها : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ م .

حاشية الدسوقي على المغني ، مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) مصر ، (د.ت) .

حاشية الشيخ ياسين بن زين العابدين العليمي الحمصي ، مطبوع مع كتاب (شرح التصريح على التوضيح) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، (د.ت) .

حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) ، تحقيق : محمد بن جميل ، مكتبة الصفا ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م .

حاشية الفاضل مشكور المساعي أحمد بن أحمد السجاعي (ت ١١٩٧ هـ) على شرح جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) لمقدمة قطر الندى وبل الصدى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٣٩ م .

الحجة في علل لقراءات السبع ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، الدكتور عبد الحليم النجار ، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ، ٢٠٠٠ م .

📖 الحجة في القراءات السبع ، أبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، قدّم له : الدكتور فتحي حجازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، المطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م .

📖 الحجة للقراء السبع أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، وضع حواشيه وعلّق عليه كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ م .

📖 الحريري وجهوده اللغوية والنحوية ، الدكتور محمد علي حمزة الأسدي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة الإسلامية - بغداد الموسوعة العلمية (١٥) ، بغداد ، ٢٠٠٤ م .

■ خ ■

📖 خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٣٠٩هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ م .

📖 الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .

■ د ■

📖 دراسات في اللغة والنحو ، الدكتور عدنان محمد سلمان ، بغداد ، ١٩٩١ م .

📖 الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧١ م .

📖 دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، الدكتور المختار أحمد ديرة ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣ م .

📖 الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ) ، شرح وتحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .

📖 درس النحوي في بغداد ، الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ م .

📖 ديوان أبي تمام ، تقديم وشرح : الدكتور محيي الدين صبحي ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .

📖 ديوان الأخطل ، تقديم وشرح : كارين صادر ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .

📖 ديوان الأعشى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٤م .

📖 ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه وحققه وشرحه : الدكتور سجيح جميل الجبيلي ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

📖 ديوان أوس بن حجر ، تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ، ١٩٦٠م .

📖 ديوان جميل بثينة ، حققه وقدم له : فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩م .

📖 ديوان حميد بن ثور الهلالي ، إشراف الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .

📖 ديوان ذي الرمة وهو غيلان بن عقبة العدوي ، راجعه وقدم له وأتم شروحه وتعليقاته ، زهير فتح الله ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٤م .

📖 ديوان سقط الزند ، أبو العلاء المعري ، شرحه وضبط نصوصه وقدم له : الدكتور عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

📖 ديوان سلامة بن جندل ، صنعة : محمد بن الحسن الأحول ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م .

📖 ديوان السمائل ، تحقيق وشرح : الدكتور واضح الصمد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

📖 ديوان الشريف الرضي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧١م .

📖 ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني العطفاني ، شرح وتقديم : قدرى مايو دار الكاتب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .

ديوان شيخ الأباطح أبي طالب رضوان الله تعالى عليه ، جمع أبي هقّان عبد الله بن أحمد المهزومي (ت ٢٥٧هـ) ، رواية عفيف بن أسعد بن عثمان بن جني الموصلي البغدادي النحوي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق واستدراك ، المحقق الخبير العلامة الحاج الشيخ محمد باقر المحمودي ، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ، قم المقدسة ، الطبعة الأولى ، (د.ت) .

ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦١ م .

ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمعه وحققه : الدكتور يحيى الجبوري المؤسسة العامة للطباعة ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٨ م .

ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي ، دراسة وجمع وتحقيق : الدكتور حسن محمد باجوده ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، غني بتحقيقه : الدكتور عزة حسن ، مكتبة دار الشرف ، بيروت ، ١٩٧١ م .

ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه الدكتور: محمد جبار المعبيد ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٥ م .

ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرحه وضبطه وقدم له : علي العسيلي منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م .

ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، صنعة : هاشم الطعان ، وزارة الثقافة والإعلام ، مديرية الثقافة العامة ، بغداد ، سلسلة كتب التراث (١١) (د.ت) .

ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

ديوان قيس بن الخطيم ، حققه : الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ م .

ديوان لبيد بن ربيعة ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

ديوان المتنبي ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٦ م .

ديوان مجنون ليلى ، شرح : عدنان زكي درويش ، دار صادر ، بيروت ١٩٩٤ م .

ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق وشرح : كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٠ م .

■ ■

رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ابن الطراوة النحوي (ت ٥٢٨هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، دار الشؤون الثقافية بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م .

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود شكري الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ م .

■ ■

سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، شارك في التحقيق : أحمد رشدي شحاته دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

سر الفصاحة ، أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) ، شرح وتصحيح : عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر ، ١٩٦٩ م .

سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ) علق عليه : الأستاذ الشيخ أحمد سعد علي ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٢ م .

السيوطي النحوي ، الدكتور عدنان محمد سلمان ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ م .

■ ش ■

📖 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة التراث ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .

📖 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

📖 شرح اختيارات المفضل ، الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م .

📖 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن نور الدين الأشموني (ت ٩٢٩هـ) ، مطبوع مع كتاب : حاشية الصبان ، مكتبة الصفا ، القاهرة الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ م .

📖 شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ م .

📖 شرح التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العالم الإمام الهمام خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) على ألفية ابن مالك في النحو ، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي (د.ت).

📖 شرح جمل الزجاجة ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت ٦٠٩هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتورة سلوى محمد عرب معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٩ هـ .

📖 شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير) ، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الكتب ، جامعة الموصل ، ج/ ١ ، ١٩٨٠ م ، ج/ ٢ ، ١٩٨٢ م .

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ،
الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٩٦٤ م ، نسخة مصورة عن طبعة دار
الكتب ، ١٩٤٤ م .

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد
بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه ،
الدكتور أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ م .

شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، وقف على طبعه ووضع
حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي ، القاهرة مصر ، (د.ت) .

شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ ، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) حققه وقدّم له :
الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار الفكر ، مصر (د.ت) .

شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)
، تحقيق وتعليق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الرابعة ،
١٩٨٠ م .

شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب : سبيل
الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،
بيروت ، ٢٠٠٣ م .

شرح قواعد البصرية في النحو ، علي بن خليل بن أحمد البصري (ت ٩٥٠هـ) ،
دراسة وتحقيق : الدكتور عزام عمر الشجراوي ، دار البشير - عمان ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) ، قدّم له ووضع
حواشيه وهوامشه وفهارسه : الدكتور أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت
، الطبعة الثامنة ، ١٩٩٨ م .

شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد
المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، السعودية
(د.ت) .

شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، ج ١ - ج ٢ ، حققه وقدّم له
وعلق عليه : الدكتور رمضان عبد التواب ، الدكتور محمود فهمي حجازي ، الدكتور
هاشم عبد الدايم ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٦ م .

📖 شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي المعروف بابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)، دراسة وتحقيق : خليفة محمد خليفة بديري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية لجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، ليبيا ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م .

📖 شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور هادي نهر ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٧ م .

📖 شرح اللمع في النحو ، محمد بن مباشر الواسطي الضرير (ت ٦٢٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، تصدير الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

📖 شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق وضبط وإخراج : أحمد السيد سيد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، (د.ت) .

📖 شرح مقامات الحريري ، أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي المعروف بابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) ، دار التراث ، بيروت ، ١٩٦٨ م .

📖 شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ م .

📖 شرح الوافية نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٨٠ م .

📖 الشريف الرضي وجهوده النحوية ، الدكتور حازم سليمان الحلبي ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ م .

📖 شعر الحارث بن خالد المخزومي ، الدكتور يحيى الجبوري ، منشورات مكتبة الأندلس ، بغداد ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .

📖 شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم : الدكتور داود سلوم ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ م .

📖 شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني دار الندوة ، بيروت ، ١٩٨٦ م .

📖 شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : الدكتور طه محسن ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، بغداد ، ١٩٨٥ م .

■ ه ■

📖 الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومسائلها وسنن العرب فى كلامها ، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ م .

📖 صحيح البخارى ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) شرح وتحقيق : الشيخ قاسم الشمّاعى الرفاعى ، دار القلم للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٨٧ م .

📖 صحيح مسلم بشرح النووي ، محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، خرّج أحاديثه : محمد بن عيادى بن عبد الحليم مكتبة الصفا ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ م .

📖 الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية ، تقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع الهجرى) ، تحقيق : الدكتور محسن بن سالم العميرى ، جامعة أم القرى السعديّة ، مركز إحياء التراث الإسلامى ، ١٤١٩ م .

■ ز ■

📖 ضرائر الشعر ، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ م .

📖 الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، شهاب الدين محمود شكرى الألوسى (ت ١٢٧٠هـ) ، دار صعب ، بيروت (د.ت) .

■ ط ■

📖 طبقات الشعراء ، ابن المعتز ، تحقيق : عبد الستار أحمد فرّاج ، القاهرة ١٩٥٦ م .

📖 طبقات النحاة واللغويين ، ابن قاضى شهبه (ت ٨٥١هـ) ، تحقيق : الدكتور محسن غياض ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٤ م .

■ ع ■

📖 عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، حققه وقدم له : الدكتور سليمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٤ م .

📖 عيسى بن عمر الثقفي ، نحوه من خلال قراءته ، الدكتور صباح عباس السالم ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٥ م .

■ ظ ■

📖 الظاهرة النحوية بينم الزمخشري وأبي حيان مسائل من البحر المحيط قاسم محمد صالح ، عمان ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة اليرموك ١٩٩١ م .

■ غ ■

📖 الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت ٦٢٨ هـ) ، ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٩١ م .

📖 غيث النفع في القراءات السبع ، علي بن محمد السفاقي (ت: ١١١٨ هـ) تحقيق : أحمد محمود الحفيان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤ م .

■ ف ■

📖 فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) ، موافقة لترقيم وتبويب الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي مع تعليقات العلامة عبد العزيز بن باز ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ م .

📖 فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) ، دراسة وتحقيق : مجدي فتحي السيد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، (د.ت) .

📖 الفهرست ، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بابن النديم (ت ٣٨٠ هـ) ، ضبطه وشرحه وعلق عليه وقدم له : الدكتور يوسف علي طويل ، وضع فهرسه : أحد شمس الدين ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢ م .

📖 في اللغة عند الكوفيين ، الدكتور شرف الدين علي الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، ٢٠٠٢م .

📖 في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ت) .

■ ق ■

📖 قراءة الكسائي من القراءات العشر المتواترة ، أحمد محمود الحفيان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م .

📖 قضايا نحوية ، الدكتور مهدي المخزومي ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م .

📖 القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي ، الدكتور سلمان محمود سلمان القضاة ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م .

■ ك ■

📖 الكافي في القراءات السبع ، أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني (ت: ٤٧٦هـ) ، تحقيق : أحمد محمود الحفيان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠م .

📖 الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .

📖 كتاب الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي (ت: ٤٣٣هـ) ، تحقيق : عبد الحسن الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٧١م .

📖 كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، أبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) ، دار التربية للطباعة والنشر ، (د.م) ، (د.ت) .

📖 كتاب الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق عليه: الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، جروس برس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م .

📖 كتاب التكملة ، أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور كاظم بحر المرجان ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨١م .

📖 كتاب الجمل في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٣٧هـ) ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة بيروت ، دار الأمل - الأردن ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٨م .

📖 كتاب جمهرة الأمثال ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت:٣٩٥هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه : الدكتور أحمد عبد السلام خرّج أحاديثه : أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م .

📖 كتاب حروف المعاني ، أبو القاسم الزجاجي (ت:٣٤٠هـ) ، حققه وقدم له : الدكتور علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، الأردن ، ١٩٨٦م .

📖 كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد السيد البطلوسي (ت:٥٢١هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠م .

📖 كتاب سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان الملقب بسيبويه (ت:١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٤م .

📖 كتاب العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٥هـ) تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥م .

📖 كتاب اللامات ، أبو الحسن علي بن محمد الهروي النحوي (ت:٤٣٣هـ) تحقيق : يحيى علوان البلداوي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

📖 كتاب المذكر والمؤنث ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت:٣٢٨هـ) تحقيق : الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة العاني ، بغداد الطبعة الأولى ، ١٩٧٨م .

📖 كتاب معاني الحروف ، أبو علي بن عيسى الرماني (ت:٣٨٤هـ) ، حققه وخرّج شواهد وعلّق عليه وقدم له : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦م .

📖 كتاب معاني القراءات ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت:٣٧٠هـ) حققه وعلّق عليه : أحمد فريد المزيدي ، قدم له : الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩م .

📖 كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م .

📖 كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت: ٥٩٩هـ) تحقيق : الدكتور هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٤م .

■ ل ■

📖 اللامات (دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية) ، الدكتور عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

📖 لسان العرب ، ابن منظور (ت: ٧١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الثالثة ، (د.ت).

📖 اللمع في العربية ، أبو الفتح ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م .

📖 اللهجات في العربية نشأة وتطوراً ، الدكتور عبد الغفار حامد هلال ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣م .

■ م ■

📖 مالك ومتمم أبناء نويرة اليربوعي ، ابتسام مرهون الصقار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨م .

📖 ما ينصرف وما لا ينصرف ، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٧١م .

📖 المبسوط في القراءات العشر ، أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت: ٣٨١هـ) ، تحقيق : سميع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د.ت) .

📖 مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت: ٢١٠هـ) ، عارضه بأصوله وعلق عليه : الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٩٨٨م .

📖 مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ) ، شرح وتعليق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ١٩٦٠م .

📖 مجالس العلماء ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة وزارة الإرشاد ، الكويت ١٩٦٥ م .

📖 مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني (ت: ٥١٨هـ) ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ م .

📖 مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن حسن الطبرسي (ت: ٥٤٨هـ) ، وضع حواشيه وخرّج آياته : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ م .

📖 مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان روبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ، مطبعة دروغولين ، ليبسغ ١٩٠٣ م .

📖 المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م

📖 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ) تحقيق وتعليق : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبد العال السيد إبراهيم دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، (د.ت).

📖 محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) وجهوده في النحو والصرف واللغة الدكتور محمد عطا موعد ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م .

📖 مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، أبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) ، عني بنشره : برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية مصر ، ١٩٣٤ م .

📖 المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، (د.ت) .

📖 المدارس النحوية أسطورة وواقع ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ م .

📖 المدارس النحوية ، الدكتورة خديجة الحديثي ، دار الأمل - الأردن الطبعة الثالثة ، ٢٠٠١ م .

📖 المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت).

📖 مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، الدكتور عبد الرحمن السيد دار المعارف ، مصر ، الطبعة الأولى ، (د.ت) .

📖 المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ، الدكتور محمود حسني محمود مؤسسة الرسالة ، بيروت ومؤسسة عمار ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

📖 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٥م .

📖 المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠م .

📖 المذكر والمؤنث ، أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، حققه وقدم له وعلّق عليه : الدكتور رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٧٠م .

📖 مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي الدكتور محمد موسى حمدان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

📖 مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، حققه وجمعه : الدكتور عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

📖 المسائل العسكرية في النحو العربي ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) دراسة وتحقيق : الدكتور علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م .

📖 المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٣م .

📖 مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك ، الدكتور فهمي حسن نمر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

📖 مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) (مدخل لدراسة نحو النص جمعًا ودراسة) ، الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ، دار الإسرائاء ، الأردن ، ٢٠٠٢م .

📖 المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق وتعليق : الدكتور محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ج/ ١ الطبعة الثانية ،

٢٠٠١م ، ج/٢ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر - دمشق ، ١٩٨٢م ، ج/٣ - ٤ ، الطبعة الأولى ، دار المدني ، القاهرة ١٩٨٤م .

📖 مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ) تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م .

📖 المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري عوض حمد القوزي ، عمارة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، الطبعة الأولى ١٩٨١م .

📖 المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ، توفيق قريرة ، كلية الآداب ، تونس ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م .

📖 المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق : نبهان ياسين حسن ، دار الرسالة ، بغداد ١٩٧٧م .

📖 معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ) ، تحقيق : الدكتور يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

📖 معاني القرآن ، أبو الحسين سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) ، تحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

📖 معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠١م .

📖 معاني القرآن ، علي بن حمزة الكسائي (ت: ١٨٩هـ) جمع: الدكتور عيسى شحاته عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨م .

📖 معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) ، شرح وتحقيق : الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، خرّج أحاديثه : علي جمال الدين محمد دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

📖 معترك الأقران في إعجاز القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ضبطه وصححه وكتب فهارسه : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٨٨م .

📖 معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت).

📖 معجم شواهد العربية ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٢ م .

📖 معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس من الفتح إلى سقوط الخلافة (٩٢ هـ - ٨٩٨ م) ، إعداد : رجب عبد الجواد إبراهيم ، دار الآفاق العربية القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م .

📖 المغني في النحو ، تقي الدين بن فلاح اليميني (ت ٦٨٠ هـ) ، تقديم وتحقيق وتعليق : الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م ، ج/١ ، ج/٢ ، ج/٣ ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

📖 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) ، حققه وعلق عليه : الدكتور مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني مؤسسة الصادق للطباعة والنشر إيران ، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ ش .

📖 مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت: ٦٢٦ هـ) ، حققه وقدم له وفهرسه : الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

📖 مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني ، (ت ٤٢٥ هـ) ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، بدار الشامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦ هـ .

📖 المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور : أميل بدیع يعقوب ، منشورات الدار العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م .

📖 المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى بدر الدين بن محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ م .

📖 المقتضب ، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، ١٩٩٤ م .

📖 المقرَّب ، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، والدكتور عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد الطبعة الأولى ، ١٩٧١ م .

الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ، الدكتور : أميل بديع يعقوب ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ م .

من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، (د.ت) .

منثور الفوائد ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الرائد العربي ، بيروت ، (د.ت) .

المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري (ت ٢٤٧هـ) ، تحقيق وتعليق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م .

من نحاة الكوفة هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ) حياته - آراؤه منهجه ، الدكتور زكي بن سهو بن نزال العتبي ، مكتبة فهد الوطنية الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م .

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق سيدني كليزر ، واشنطن ، ١٩٤٧ م .

منية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب ، شاعر الأنصاري دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤ م .

الموجز في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) حققه وقدم له : مصطفى التتوجي ، مؤسسة بدران للطباعة والتوزيع ، لبنان (د.ت) .

الموفي في النحو الكوفي ، صدر الدين الكنغراوي (ت: ١٣٤٩هـ) ، شرح : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٩٥٠ م .

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، الدكتور خديجة الحديثي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ م .

موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري الدكتور شعبان صلاح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٥ م .

نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي (ت: ٥٨١هـ) ، حققه وعلق عليه : عادل عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ، صلاح الدين علي بن محمد بن أبي القاسم المهدي (ت: ٨٤٩هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور محمد جمعة حسن مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، صنعاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م .

نحو التيسير ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة سلمان الأعظمي بغداد ، ١٩٦٢م .

النحو العربي نقد وبناء ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الصادق بيروت ، (د.ت) .

نحو الفعل ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤م .

نحو القراء الكوفيين ، خديجة أحمد مفتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .

نحو القرآن ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤م .

نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية ، مقارنة بين النحو الكوفي والنحو البصري ، كريم مرزة الأسدي ، دار الحصاد للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م .

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الدكتور محمد طنطاوي ، دار المعارف مصر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٢م .

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن محمد المقرّي التلمساني ، حققه : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م .

نقائض جرير والأخطل ، المنسوب للإمام أبي تمام ، شرح وتحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والإعلام ، الكويت ، ١٩٨٧م .

📖 النودهي وجهوده النحوية ، محمد صابر مصطفى ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، أربيل ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ م .

■ ■ ■

📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ج ١ ، شرح وتحقيق : الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، وبقية الأجزاء شرح وتعليق : الأستاذ عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .

ثانياً : المخطوطة :

📖 المدارس النحوية ، محاضرات ألقاها الأستاذ المساعد الدكتور رحيم جبر الحسناوي ، على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) ، كلية التربية في قسم اللغة العربية - جامعة بابل ، ٢٠٠٤ م - ٢٠٠٥ م .

ثالثاً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحليل لطيفة عبد الرسول عبد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٨٩ م .

📖 (أل) في اللغة العربية ، دراسة لغوية نحوية ، سعدون أحمد علي الربيعي رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ م .

📖 التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري دراسة نحوية صرفية ، ظافر عكيدي فتحي العاني ، رسالة ماجستير كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ م .

📖 الترجيح النحوي في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) محسن حسين علي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ٢٠٠١ م .

📖 الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ) ، بتول عبد الله جاسم العيثاوي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢م .

📖 الخلاف النحوي في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لان الحاجب (٦٤٦هـ) ، إسماء صالح خليل ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الأنبار ، ٢٠٠٢م .

📖 خليل إبراهيم العطية وجهوده في اللغة والتحقيق ، ماهر خضير هاشم رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٦م .

📖 شرح كتاب الجمل للزجاجي ، تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦١هـ) دراسة وتحقيق : علي لفته ياس السعدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة بغداد ، ٢٠٠٣م .

📖 ضياء الدين بن العلي وكتابه البسيط ، جمع وتحقيق ودراسة هناء صالح رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٢م .

📖 اللهجات العربية في كتاب سيويه (الصوت والنحو) ، رافد مطشر سعيديان الخويبراي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٢م .

📖 المباحث النحوية في معجم العين ، رافد حميد يوسف سلطان الحسيناوي رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٣م .

📖 مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، كريم سلمان الحمد ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠م .

📖 المسائل الخلافية النحوية في همع الهوامع لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، محسن حسين علي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٩٥م .

📖 مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة من القرن الثاني حتى القرن الرابع الهجري ، أحلام فاضل عبود ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٨٣م .

رابعاً : المجالات :

📖 مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة العدد (٥) ، ١٩٧٦م ، دراسات في اللهجات العربية ، (لهجة طيئ) الدكتور خليل إبراهيم العطية

📖 مجلة المورد ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ١٩٧٥م ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، كتاب الموقفي في النحو لابن كيسان (ت٢٩٩هـ) تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، وهاشم طه شلاش .

خاتمة بنتائج البحث

بعد رفقة طيبة مع أبي حيان في كتابه : (ارتشاف الضرب من لسان العرب) أستطيع أن أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها ، وهي :

- ١- ذكر أبو حيان الكثير من مسائل النحو الخلافية .
- ٢- لم تكن لأبي حيان طريقة معينة في عرض الخلاف ومعالجته ، بل تنوعت طرائقه واختلفت أساليبه ، وتباينت مصطلحاته من مسألة إلى أخرى .
- ٣- اعتمد أبو حيان في ترجيحه النحوي على (أصول النحو) ، وهي : (السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال) ، والغالب في ترجيحه اعتماده على السماع فالقياس ثم الإجماع ثم استصحاب الحل ، ومنهجه في السماع والقياس يقوم على أساس الكثير الشائع وترك الشاذ والنادر والقليل ، وهذا المنهج - الذي اعتمد عليه - هو منهج البصريين نفسه في السماع والقياس ، فحدّ الكثرة - عنده - يعني : مدى ملائمته للأقيسة النحوية التي وضعها البصريون والشاذ ما شذّ عنها .
- ٤- اتضحت بصرية أبو حيان من خلال تصريحه بذلك ، بقوله : "وهذه المسألة ليست مسطورة في شيء من كتب أصحابنا ، وإنما هي مسطورة في كتب الكوفيين " (٣٧٢٠) ، وقوله : " فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة " (٣٧٢١) ويتضح ذلك أيضاً من خلال موافقته لهم في أغلب المسائل التي خالفوا فيها الكوفيين ، إلا أنّ هذا لم يمنعه من

(١) ارتشاف الضرب : ١٨٤٠/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١٨٤١/٤ .

موافقة الكوفيين في بعض المسائل إذا رأى في رأيهم الصواب أو أنّ السماع يشهد بصحة مذهبهم ، وهذا يدل على أنّ أبا حيان لم يتعصب لمذهبه البصري ، وإنما كان ينشد الحقيقة في ترجيحه واختياره ، والمسائل التي وافق فيها الكوفيين قليلة ، منها : مسألة الخلاف في (حاشا) إذا وليها اسم مجرور ، هل هي حرف أو اسم ؟ ومسألة الخلاف في رافع المبتدأ والخبر ، ومسألة الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، ومسألة الخلاف في (بله) ، هل هي من أدوات الاستثناء ، ومسألة الخلاف في جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الرجاء ، ومسألة الخلاف في جواز أن تأتي (من) لابتداء الغاية في الزمان ومسألة الخلاف في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور .

٥- لم يكن أبو حيان مجرد ناقل للخلاف ، بل نجده في أكثر الأحيان يخالف ، ويرجح ويضعف وينتقد الآراء والعلماء ، وقد يجتهد في آرائه بأن يختار لنفسه مذهباً مستقلاً مثل ذلك اجتهاده في مسألة الخلاف في الناصب لـ(يمين الله) ، وفي مسألة الخلاف في أعمال صيغ المبالغة ، وفي مسألة الخلاف في ناصب الثاني في قولهم : ادخلوا رجلاً رجلاً .

٦- يعدّ أبو حيان وكتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) حلقة وصل مهمة بين القدماء والمتأخرين ؛ إذ اعتمد عليه الكثير من النحاة المعاصرين له من تلامذته والمتأخرين عنه في نقل الخلاف النحوي والصوتي والصرفي ، من مثل المرادي وابن عقيل في كتابه (المساعد على تسهيل الفوائد) إذا اعتمد على كتاب (ارتشاف الضرب) اعتماداً كبيراً ولعل القارئ للكتاب يلاحظ ذلك ، ومن بعدهم السيوطي والأشمونى وعبد القادر البغدادي والصبان.

٧- انفرد أبو حيان في عرض بعض مسائل النحو الخلافية ، من خلال دقته في هذا العرض ونسبة الآراء إلى العلماء ، إذ كان أكثر دقة حتى من العلماء الذين اختصوا بذكر الخلاف ومسائله وهم : أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) ، والعكبري في كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) ، و (مسائل خلافة في النحو) ، وعبد اللطيف اليماني في كتابه : (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) ، أو غيرهم من النحاة ممن نقلوا الخلاف ، ومن دقته مثلاً تمييزه بين قول الكوفيين والفراء في مسألة الخلاف في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً غير مصحوب بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة ، إذ نسب إلى الفراء المنع ، متابعاً البصريين في ذلك - وقد أصاب في ذلك - ونسب إلى الكوفيين إجازتهم ذلك ، وهذا الأمر فات أبا البركات الأنباري والعكبري وابن يعش وابن هشام واليماني ، الذين لم يميزوا بين قول الكوفيين والفراء ، وهذه الدقة والإنفرادية في العرض ونسبة الآراء نجدها في الكثير من المسائل منها : مسألة الخلاف في جواز تقديم التمييز المنقول على عامله المتصرف ، ومسألة الخلاف في جواز توكيد النكرة بشيء من

ألفاظ التوكيد ، ومسألة الخلاف في الإعراب ، هل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، ومسألة الخلاف في ناصب الاسم المشتغل عنه .

٨- أولى أبو حيان عناية كبيرة في بعض أبواب النحو وذكر الخلاف فيها ، أكثر من غيره من النحاة المتأخرين من مثل ابن خروف ، وابن مالك وغيرهم وهي : (باب الحكاية ، وباب الكناية ، وباب الكناية عن العدد ، وباب التسمية ، وباب الضرائر) .

٩- لم يلتزم أبو حيان بالأمانة العلمية في بعض المسائل التي ذكرها ، إذ ذكر آراء واجتهادات نسبها لنفسه ، وفي حقيقة الأمر هي لغيره ، منها قوله في مسألة الخلاف في معنى الإضافة : " والذي أذهب إليه أنّ الإضافة تفيد الاختصاص ، وأنها ليست على تقدير حرف (من) ، وما ذكروه ، ولا على نيته ... " (٣٧٢٢) ، وهذا القول في الحقيقة لابن درستويه ، ولم يذكر أبو حيان ذلك ، وكذلك نجد هذا الأمر في مسألة الخلاف في (حاشا) إذا وليها اسم مجرور ، هل هي حرف أو اسم ؟ إذ استدل أبو حيان بما استدل به ابن مالك وكرر كلماته حرفياً ، ولم يشر إلى ابن مالك ورأيه .

وكذلك نجد هذا الأمر في باب النعت ، في مسألة الخلاف في إعراب النعت إذا اجتمعت النعوت واختلف المنعوتون واختلف كذا الإعراب ، إذ رجّح أبو حيان مذهب البصريين مستدلاً لذلك بما استدل به ابن عصفور وكرر كلماته حرفياً ولم يشر إلى ذلك.

١٠- لأبي حيان تناقض في آرائه في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) وذلك في مسألتين هما : مسألة الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، إذ رجّح أبو حيان مذهب الكوفيين ثم عاد وخالفهم في باب (ضرائر الشعر) ، مرجحاً مذهب البصريين ، وكذلك تناقض رأيه في مسألة الخلاف في جواز توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد ، إذ رجّح في باب التوكيد مذهب الكوفيين

القاتل : بجواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة ، ثم عاد في باب ضرائر الشعر وخالفهم

١١- لا أسلم بتعدد المدارس النحوية سوى مدرستي البصرة والكوفة ؛ وذلك أنّ البغداديين والمصريين والأندلسيين هم يتابعون في آرائهم البصريين أو الكوفيين فهم جمعوا بين المدرستين واختاروا ما يقتنعون به من آراء هؤلاء وهؤلاء ، فمذهبهم قائم على الاختيار .

١٢- لم يعتن أبو حيان كثيراً بذكر تعاليل النحاة وحججهم في المسائل الخلافية .

١٣- وقع أبو حيان وغيره من النحاة في الكثير من الأوهام في نسبة الآراء إلى أصحابها ، ويمكن إجمالها بما يلي :

- وهم أبو حيان والسيوطي عندما ذكر أنّ المبرد لا يُجيز حذف (نون) المثنى لتقصير الصلة ؛ لأنّ المبرد يُجيز حذفها .

- وهم ابن مالك عندما ذكر أنّ الأخفش يرى أنّ (نون) الرفع هي المحذوفة إذا اتصل بها (ألف الاثنين) و(واو) الجماعة أو ياء المخاطبة واجتمعت (بنون) الوقاية ، وتبين من قول الأخفش أنّ (نون) الوقاية هي المحذوفة .

- وهم أبو البركات الأنباري وأبو حيان والسيوطي عندما ذكروا أنّ سيبويه يرى أنّ أعرف المعارف المضمّر ، وتبين من قول سيبويه أنّ العمل أعرفها .

- وهم أبو حيان وابن عقيل عندما ذكرا أنّ ابن كيسان يرى أنّ اسم الإشارة أعرف من العلم ؛ لأنه يرى أنّ العلم أعرف من اسم الإشارة .

- وهم أبو حيان - وتابعته الدكتور خديجة الحديثي - عندما نسب إلى الصيمري قوله : إنّ العلم أعرف المعارف ؛ لأنه يرى أنّ المضمّر أعرف من العلم .

- وهم ابن عصفور وأبو حيان والسيوطي ، عندما ذكروا أنّ الأعلام الشنتمري يذهب إلى أنّ علة منع صرف الاسم المعدول على (فَعَال) و(مَفْعَل) هي العدل وعدم دخول (تاء) التأنيث ؛ لأنه يرى أنّ علة منعه من الصرف العدل في اللفظ والمعنى .

- وهم ابن بابشاذ والسيوطي عندما ذكرا أنّ سيبويه يرى أنّ (أل) التعريف (اللام) وحدها ؛ لأنه متابع لشيخه الخليل في أنّ (أل) التعريف ثنائية الوضع .

- وهم أبو حيان والمرادي في رأي ابن كيسان عندما ذكرا أنه يرى أنّ (أل) ثنائية الوضع ، وأنّ همزتها همزة قطع ؛ لأنه يرى أنّ (أل) التعريف (اللام) وحدها وهمزتها همزة وصل .

- وهم أبو حيان والسيوطي عندما ذكر أنّ ابن جني يرى أنّ (النون) في تثنية (أحمر) وما شابهه عوض عن الحركة ولا تنوين فيه ؛ لأنه يرى أنها عوض عن الحركة والتنوين .

- وهم العكبري وأبو حيان والسلسيلي والسيوطي عندما ذكروا أنّ ابن السراج متابع للأخفش في رأيه : أنّ المبتدأ والخبر رُفعا بالابتداء ؛ لأنه يرى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر رُفِع بالابتداء والمبتدأ .

- وهم السهيلي في مذهب المبرد عندما ذكر أنه لا يُجيز إعمال (إنّ) النافية إعمال (ما) الحجازية ، وثبت من قول المبرد أنه يجيز إعمالها .

- وهم المبرد وأبو جعفر النحاس في رأي سيبويه عندما ذكر أنه لا يجيز إعمال (إنّ) النافية إعمال (ما) ؛ لأنه يجيز إعمالها .

- وهم ابن عصفور وأبو حيان عندما ذكرا أنّ المبرد يرى أنّ موضع (أنّ والفعل) بعد (عسى) في محل نصب مفعول به ، إذ تبيّن من قول المبرد أنّ (عسى) عنده ناقصة لها خبر لا مفعول حقيقة إنما هو على سبيل المجاز .

- وهم أبو حيان عندما ذكر أنّ الأعم الشنتمري يرى أنّ موضع الجملة بعد الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد وجاءت بعده جملة استفهام أنها في محل نصب حال ، بينما يرى الأعم أنها منصوبة على البدل .

- وهم أبو حيان والسيوطي عندما ذكرا أنّ ابن الطراوة يرى أنّ العامل في المصدر المؤكد فعل لا يجوز إظهاره ، ووهما كذلك في رأي السهيلي عندما ذكرا أنه يرى أنّ العامل في المصدر المؤكد فعل مضمر من لفظ الفعل المذكور نفسه ، ولا يجوز إظهاره ، وتبيّن من قول السهيلي أنه متابع لشيخه ابن الطراوة في رأيه : أنّ العامل في المصدر المؤكد تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل ، أي إنّ ما تضمنه الفعل هو العامل فيه .

- وهم ابن خروف وأبو حيان والمرادي عندما ذكروا أنّ الخليل يرى أنّ (رُبّ) تفيد التكثير ؛ لأنه يرى أنها تفيد التقليل والتكثير .

- وهم أبو حيان في رأي المبرد عندما ذكر أنه يرى أنّ (إنما) اسم ؛ لأنّ المبرد يرى أنها حرف .

- وهم أبو حيان عندما ذكر أنّ ابن خروف يرى أنّ (أفعل به) في التعجب أمر حقيقة والهمزة للنقل ، والاسم بعده مفعول به ، والباء زائدة ، وتبيّن من قول ابن خروف أنّ (أفعل به) - عنده - لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب ، والجار والمجرور هو الفاعل ولا ضمير في الفعل .

- وهم ابن عصفور والسيوطي عندما ذكرا أنّ سيبويه يرى أنّ اسم الاستفهام المشتغل عنه إذا فصل بين الهمزة والاسم مبتدأ يجوز فيه الرفع (هذا ما ذكره ابن عصفور) ، أو يجوز فيه النصب (هذا ما ذكره السيوطي) ، وتبيّن من قول سيبويه أنه يجيز كلا الأمرين .

- وهم أبو حيان وابن عقيل في رأي ابن السراج عندما ذكرا أنه متابع للكوفيين في منع إعمال المصدر المعرف بـ(أل) ؛ لأنه يُجيز إعماله .

- وهم أبو البركات الأنباري عندما ذكر أنّ الكوفيين يجيزون العطف بـ(بل) بعد الإيجاب ، وما نقله أبو حيان عن هشام بن معاوية الضرير الكوفي يدل على أنّ الكوفيين لا ينسقون إلا بعد النفي .

- قد تختلف آراء أبي حيان من كتاب إلى آخر مما قد يتسبب في حصول تناقض بين آرائه ومن ذلك مثلاً أنّ أبا حيان اختار في البحر المحيط أنّ المحذوف هي نون الرفع وليس نون الوقاية عندما تجتمعان في الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة في حين اختار في كتابه منهج السالك أنّ تكون المحذوفة هي نون الوقاية لا نون الرفع .

هذه أهم النتائج ، وغيرها يجدها القارئ في مواضعها من هذه الرسالة .

وآخر دعواتي أن الحمد لله ربّ العالمين